المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة



آراء العلاّمة محمد عبدالرحمن المباركفوري الاعتقادية

ت: (١٣٥٣هـ)

- عرض ودراسة -

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد الطالبة:

فاطمة بنت عبدالعزيز بن داود العبلاني

الإشراف:

فضيلة الشيخ: د. عبدالكريم بن محمد الحميدي

الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

العــــام الجامعي:

١٤٣٣هـ - ١٤٣٤هـ

ملخّص الدراسة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد: فهذه رسالة علمية بعنوان:
"آراء العلامة محمد عبدالرحمن المباركفوري الاعتقادية- عرض ودراســة- ت: (١٣٥٣هـ)" .
تبرز **أهمية هذا الموضوع** من خلال بيان مكانة المحدث المباركفوري- رحمه الله- فهو من كبار أعلام أهل الحديث المتأخرين في الهند، وأهمية مؤلفاته وخاصة كتابه: "تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي" واشتماله على العديد من مسائل الاعتقاد التي تحتاج إلى دراسة، وبيان جهوده في الرد على المخالفين لأهل السنّة والجماعة، وكذلك وجود بعض الهفوات في بعض آرائه الاعتقادية مما يستلزم دراستها.
كما **تهدف الدراسة** إلى جمع آراء المباركفوري في مسائل الاعتقاد، ودراستها، وبيان جهوده في الرد على المخالفين.
وقد **احتوت الرسالة** على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة.
فالمقدمة تشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.
وأما التمهيد: فيشتمل على نبذة عن جهود علماء أهل الحديث في الهند في خدمة عقيدة السلف، وترجمة أبي العلا المباركفوري- رحمه الله – بإيجاز، ومصادره في التلقي، ومنهجه في الاستدلال، والرد على المخالفين.
وأما الباب الأول ففيه: آراؤه في مسائل الإيمان بالله تعالى، وأما الباب الثاني ففيه: آراؤه في بقية أركان الإيمان، وأما الباب الثالث ففيه: آراؤه في مسائل الصحابة ــرضي الله عنهم ــ، والإمامة، والأسماء والأحكام، وأما الباب الرابع ففيه: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة، ثم الخاتمة، وفيها: أهم نتائج البحث، والفهارس.
أما **منهج البحث** فسلكت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.
وكان من **أهم النتائج** التي توصلت إليها ما يلي: ساهم علماء أهل الحديث في الهند في نشر عقيدة السلف من خلال عنايتهم بالكتاب والسنّة، كما يعد الشيخ المباركفوري من أبرز علماء أهل الحديث في الهند؛ لما له من العناية بعقيدة أهل السنّة والجماعة، فقد تضمن كتابه "تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي" أغلب آرائه الاعتقادية، كما تأثرت حياته وتكوينه العلمي وآراؤه الاعتقادية سلباً وإيجاباً بالأحوال السياسية والاجتماعية والعلمية السيئة في القرن الثاني عشر الهجري، وقد تبين أن مصادره في تقرير العقيدة هي: القرآن الكريم، والسنّة النبوية، والإجماع، كما تبين أن منهجه -رحمه الله- في الاستدلال على مسائل الاعتقاد والرد على المخالفين يبرز في سمات هي: النقل من كلام العلماء في مسائل الاعتقاد دون التحقق من صحة ما ذهبوا إليه، والعمل بالتأويل، والتفويض، والمجاز، والمشاكلة في باب: الأسماء والصفات، واضطرابه – رحمه الله- في عدد من المسائل العقدية بين منهج أهل السنّة والجماعة والمبتدعة، والاكتفاء بالنقل عن العلماء في غالب مسائل الاعتقاد؛ ولهذا فإنه لا يتضح رأيه في هذه المسائل إلا بالتتبع والاستقراء من خلال هذه النقول، والرد على الفرق والطوائف المختلفة غالباً فيما خالفوا فيه منهج أهل السنّة والجماعة في مسائل الاعتقاد، ومن خلال دراستي لآراء الشيخ المباركفوري الاعتقادية تبين لي أنه وافق أهل السنّة والجماعة في كثير من المسائل، ووقعت منه مخالفات في مسائل أخرى.
سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن الله – جل جلاله– قد أرسل رسوله محمداً– صلى الله عليه وسلم– شاهداً ومبشراً ونذيراً، فتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

ثم سار أصحاب النبي– صلى الله عليه وسلم– يقتفون آثار نبيهم، ويستنّون بسنته؛ فكانوا أفضل هذه الأمة علماً ومعتقداً وعملاً.

وقد سار على هذا النهج التابعون، وأتباع التابعين، والعلماء من بعدهم.

وقد اتسعت دائرة الدولة الإسلامية؛ فافتتحت العديد من البلاد ومنها بلاد الهند، وترجع حملات المسلمين على بلاد الهند إلى عهد بعيد، فمنذ القرن الأول الهجري حتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري أوغل المسلمون في الهند، سواء كان عن طريق التجارة أو عن طريق الفتوحات الإسلامية [1].

كما أسهمت جهود السلطان محمود بن سبكتكين [2] في نشر الإسلام في الهند [1]، إلا أنه مع دخول الإسلام وانتشاره فيها فما زال هناك صراع قائم بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال.

---

(١) يُنظر: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، (٦/ ٢٢٣)، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية، وحضارتهم ، أحمد محمود الساداتي، ط٣، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، (و–ز)، تاريخ الإسلام في الهند، عبدالمنعم النمر، ط١، ١٣٧٨هـ، دار العهد الجديد، (٦٠–٧٧).

(٢) هو: الملك محمود بن سبكتكين أبو القاسم، فتح فتوحات كثيرة في بلاد الهند وغيرها، وعظم شأنه واتسعت مملكته وامتدت رعاياه، توفي سنة ٤٢١هـ.

يُنظر: البداية والنهاية، (١٢/ ٢٩–٣١)، معجم المؤلفين، عمر كحالة، ط١، ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٣/ ٨٠٩).

وقد كان هناك من العلماء من جنّد نفسه لخدمة السنّة ونشرها والدفاع عنها عقيدة وشريعة، فقد ابتدأت حركة إحياء السنّة في شكلها القوي في أواخر القرن الثالث عشر وتنورت بأشعتها بلاد عدة، فكانت تلك الحركة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تُؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

كانت هذه المدرسة على المنهج السلفي القويم الذي كان يهدف إلى دعوة الناس إلى التمسك بالكتاب والسنّة على منهج السلف الصالح، وكان شعار أصحاب هذه المدرسة العمل بالحديث وعدم التقيد بالتقليد واجتناب التصوف. [٢]

ومن العلماء الأعلام الذين أسهموا في نشر السنّة:

أبو العلا عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣هـ - ١٣٥٣هـ):

من مشاهير عصره وأحد محدثي الهند، درس وأفاد بالهند إلى مدة ثم اختار الانقطاع للتأليف والتصنيف، وقد نشطت بجهوده حركة السنّة نشاطاً كبيراً.

وفي هذه المدة التي تحتوي ثلث عمره في التعليم والتدريس والإفادة انتفع به خلق كثير [٣].

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

١ـ مكانة المباركفوري- رحمه الله- فهو من كبار أعلام أهل الحديث المتأخرين في الهند.

٢ أهمية مؤلفاته وخاصة كتابه "تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي" واشتماله على العديد من مسائل الاعتقاد التي تحتاج إلى دراسة.

---

(٣) يُنظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، ط١، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، (٢٨/ ٣٦)، سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي أبو عبدالله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٥/ ١٣٢)، البداية والنهاية، (٦/ ٢٢٣).

(٣) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، د. عبدالرحمن الفيروائي، ط ٢، ١٤٠٦هـ، المطبعة السلفية، بنارس، (٩٣-٩٤).

(١) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، عبدالرحمن المباركفوري، ضبطها وصححها: خالد عبدالغني محفوظ، ط١، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت (٢/ ٤٢١- ٤٣٦)، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، لعبدالحي فخر الدين بن عبدالعلي الشريف عبدالحي، ٨/ ٢٤٢، معجم المؤلفين، (٥/ ١٦٦).

٣ جهوده في الرد على المخالفين لأهل السنّة والجماعة.

٤ وجود بعض الهفوات في بعض آرائه الاعتقادية؛ مما يستلزم دراستها.

- **أهداف الدراسة:**

١ جمع آراء المباركفوري في مسائل الاعتقاد، ودراستها.

٢ بيان جهوده في الرد على المخالفين لأهل السنّة والجماعة.

- **الدراسات السابقة:**

بعد البحث والمراجعة لم أجد دراسة عقدية كاملة للموضوع الذي سأبحثه، وهناك بعض الدراسات التي لها علاقات جزئية لا تؤثر على أصل الموضوع، وهي كالتالي:

١-دراسة عقدية في توحيد الأسماء والصفات، وهي بعنوان:

كتاب التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتابي "تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي" و"عون المعبود شرح سنن أبي داود" ، جمع عادل بن عبدالله آل حمدان، ولم يذكر له دار نشر، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ.

يقول عنه جامعه:

"فهذه هي الحلقة الأولى من: سلسلة التنبيهات الجلية على الأخطاء العقدية في شروح السنّة، وهو يتناول نقد شرح شائع بين طلبة العلم من شروح الكتب الستة ألا وهو" تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ": لمحمد بن عبدالرحمن المباركفوري. وهو من الشروح التي يعتقد كثيرٌ من طلبة العلم أن المباركفوري قد سلك فيه طريقة أهل السنّة والجماعة في الكلام على مسائل الاعتقاد؛ وخاصة المسائل المتعلقة بباب الأسماء والصفات. وعند تتبعي لكلام الشارح في أبواب الاعتقاد وجدتُه قد اضطرب كثيراً كحال كثير من المتأخرين........" .

ثم قال:

"**وقمت بجمع بعضها، ولم أستقصها!** وإنما أردت إيقاف طالب العلم على بعض التأويلات والمخالفات لمعتقد أهل السنّة والجماعة في هذا الشرح: حتى يحذرها ويحذر

نظائرها، فلا يقبل كلام شارح ما في مسائل الاعتقاد حتى يعرضه على معتقد أهل السـنّة والجماعة" [1].

وبهذا يتبين أن الباحث في الدراسة السابقة اقتصر على جزء يسير من مسائل الاعتقاد (الأسماء والصفات)، بل إنه -كما أشار- لم يستوعبها.

أما في هذه الدراسة فسأتتبع آراءه الاعتقادية على وجه التفصيل- إن شاء الله-.

٢-دراسة حديثية بعنوان: **منهج العلامة الجليل الشيخ المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.**

وهي رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنّة، لعبدالله بن رفدان الشهراني، (١٤١٨هـ).

تناول فيها الباحث منهج الشارح – رحمه الله- حديثياً، من حيث: دراسة الأسانيد، وشرح الأحاديث.

وقد خصص الباحث فصلين مختصرين في الدراسة، وهما كالتالي:

-الفصل الثالث من الباب الثالث: **منهج الشارح فيما يتعلق بمباحث العقيدة**، إلا أنه لم يتطرق إلا إلى بعض المسائل العقدية بإيجاز، وهي: (صفات الرب- تبارك وتعالى-، التوسل، الشفاعة، عدم خلود أهل الكبائر في النار، الأحاديث الدالة على أمور غيبية).

-الفصل الخامس من الباب الثالث: **موقفه من الفرق الإسلامية المنحرفة.**

بيّن فيه موقف الشارح – رحمه الله- من الفرق على وجه العموم، بشكل مختصر.

والفرق بين ما بحثه وما سأبحثه – إن شاء الله- كما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بمسائل العقيدة، أتناول جميع آرائه الاعتقادية على وجه التفصيل كما سيأتي لاحقاً.

ثانياً: فيما يتعلق بالفرق، سأبين منهجه في الرد على الفرق بشكل عام، ثم أوضح منهجه في الرد على كل فرقة على حدة.

٣- دراسة حديثية فقهية قارنت بين تحفة الأحوذي ومعالم السنن للبنوري وهي بعنوان:

---

(١) يُنظر: التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتابي "تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي" و"عون المعبود شرح سنن أبي داود"، جمع: عادل بن عبدالله آل حمدان، ط١، ١٤٢٧هـ، (٥-٦).

دراسة حديثية فقهية عن معالم السنن شرح سنن الترمذي للمحدث الأديب السيد محمد يوسف البنوري الحسيني، مع مقارنة بـ "تحفة الأحوذي" للمحدث الشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري.

وهي رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، لمحمد يحيى بلال منيار (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م).

وقد درس الباحث كتاب معالم السنن للبنوري دراسة حديثية فقهية، ثم قارن بين منهج مؤلفه حديثياً وفقهياً مع منهج المحدث الشيخ أبي العلا المباركفوري – رحمهما الله-، ولم تتطرق هذه الدراسة إلى مسائل الاعتقاد، **إلا أن الباحث وصف الشيخ المباركفوري بما يلي:**

"إنه ينتمي إلى جماعة أهل الحديث وهم الذين لا يلتزمون اتباع مذهب فقهي معين، بل يدعون إلى التحرر من الالتزام بمذهب من المذاهب الأربعة وينادون بالعمل مباشرة بما يدل عليه (ظاهر النص من الكتاب والسنّة) بحسب الفهم الشخصي لكل أحد، سواء كان عامياً أو عالماً. وفي الواقع فإنهم يقتربون من مسلك الظاهرية" .[1]

وقال عنه أيضاً: "أبو العلا محمد عبدالرحمن المباركفوري، من أشهر علماء الحديث المتأخرين في الهند، الذين جمعوا بين العلم والسلوك، والسجايا الحميدة والدعوة إلى الله – تعالى-، وسعوا في إحياء السنن النبوية وإماتة البدع" [2].

- **الخطة:**

وتتضمن مقدمة، وتمهيداً، وأربعة أبواب، وخاتمة.

-المقدمة، وتشتمل على:

أهمية الموضوع، أسباب اختياره، هدف البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث، منهج البحث.

-التمهيد:

---

(١) دراسة حديثية فقهية عن معالم السنن شرح سنن الترمذي للمحدث الأديب السيد محمد يوسف البنوري الحسيني، مع مقارنة بـ "تحفة الأحوذي" للمحدث الشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري، محمد يحيى بلال منيار، (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م)، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، (٦٦٢).

(٢) المرجع السابق، (٦٧٠).

- نبذة عن جهود علماء أهل الحديث في الهند في خدمة عقيدة السلف.
- ترجمة أبي العلا المباركفوري- رحمه الله – بإيجاز.
- مصادره في التلقي، ومنهجه في الاستدلال على العقيدة، والرد على المخالفين.

الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله- تعالى-. وفيه فصلان:

الفصل الأول: توحيد الألوهية. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مسائل توحيد الألوهية.

المبحث الثاني: ما ينافي توحيد الألوهية أو يقدح فيه.

الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراؤه في أسماء الله.

المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله.

الباب الثاني: آراؤه في بقية أركان الإيمان. وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: آراؤه في الإيمان بالملائكة. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الملائكة.

المبحث الثاني: حقيقة الإيمان بالملائكة.

الفصل الثاني: آراؤه في الإيمان بالكتب. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقيقة الإيمان بالكتب.

المبحث الثاني: آراؤه في مسائل الإيمان بالقرآن الكريم.

الفصل الثالث: آراؤه في الإيمان بالرسل – عليهم السلام-. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النبي والرسول، والفرق بينهما.

المبحث الثاني: الإيمان بالأنبياء والرسل عموماً.

المبحث الثالث: الإيمان بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

الفصل الرابع: الإيمان باليوم الآخر. وفيه: أربعة مباحث:

المبحث الأول: أشراط الساعة.

المبحث الثاني: فتنة القبر وعذابه ونعيمه.

المبحث الثالث: الإيمان بالبعث، وما يكون في اليوم الآخر.

المبحث الثاني: إطلاق لفظ البدعة.

المبحث الثالث: موقفه من بعض البدع.

الفصل الثالث: الفرق، والرد عليها. وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: الخوارج.

المبحث الثاني: القدرية.

المبحث الثالث: المعتزلة.

المبحث الرابع: المرجئة.

المبحث الخامس: الجهمية.

المبحث السادس: الكرامية.

المبحث السابع: الشيعة.

المبحث الثامن: الصوفية والباطنية.

المبحث التاسع: التناسخية.

المبحث العاشر: الدهرية.

المبحث الحادي عشر: الطبائعيون.

الخاتمة، وفيها: أهم نتائج البحث.

الفهارس وفيها: الفهارس العلمية اللازمة.

- **منهج البحث:**

سأسلك – إن شاء الله تعالى– المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

وفق ما يلي:

١ - أجمع المسائل العقدية عند المباركفوري- رحمه الله-، وأرتبها.

٢ - أذكر أولاً رأي المباركفوري- رحمه الله- في المسألة موجزةً، ثم أورد كلامه، أو من نقل عنه من أهل العلم، وإذا كان قد تكلم في أكثر من موضع، فإنني أقارن بين تلك المواضع، فإن كان متفقاً أحلت إليه في الحاشية، وإن كان الكلام مختلفاً حاولت التوفيق بينه.

٣ - بعد إيراد كلامه في المسألة، فإن الأمر لا يخلو من حالتين:

أ - إذا كان كلامه موافقاً لمنهج أهل السنّة والجماعة، دعمته بالآيات والأحاديث، وأقوال السلف الصالح.

ب - وإذا كان غير ذلك، وضحت منهجه في المسألة، وبيّنت الصواب في ذلك.

٤ - في دراسة المسائل لن أتطرق إلى اختلاف الطوائف فيها ابتداءً، إلا إذا ذكرها المؤلف، سواء كان ذكره لها على سبيل التعريف بالمخالفة أو الرد عليهم، إلا إذا اقتضت المسألة ذكر الاختلاف.

٥ - عزوت الآيات إلى موضعها من القرآن الكريم، وذلك ببيان اسم السورة ورقم الآية.

٦ - خرجت الأحاديث من مصادرها. فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بهما، وإذا لم يرد فيهما خرجته من مظانه، مع بيان الحكم على الحديث من خلال أقوال العلماء.

٧ - وثقت النقول التي نقلها الشيخ المباركفوري – رحمه الله- في كتبه، وذلك حسب الوقوف عليها.

٨ - ترجمت للأعلام.

٩ - عرفت بالملل والنحل الواردة بالبحث.

١٠ - عرفت بالأماكن، والألفاظ الغريبة الواردة بالبحث.

١١ - عزوت النصوص الواردة بالبحث إلى مصادرها، وذلك حسب طرق البحث المعروفة.

وأخيراً أحمد الله –عز وجل– حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فله الحمد وله الشكر على ما منَّ به عليَّ من إتمام هذه الرسالة، وأسأله سبحانه أن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم، نافعةً لي في الدنيا والآخرة.

وأتقدم بشكري لوالدي ووالدتي الكريمين، وأخص بالشكر والدتي د. أروى العبدالكريم على فضلها وإحسانها، كما أسجل شكري وتقديري لفضيلة الشيخ الدكتور عبدالكريم بن محمد الحميدي الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية المشرف على هذه الرسالة على ما أولاني به من عناية مع سعة صـــدره ورفيع خلقه، أسأل الله أن يُعلي درجته ويبارك له في علمه وعمله وعمره.

كما أشكر أصحاب الفضيلة مناقشي الرسالة الكريمين: الدكتور سعد بن عبدالله الماجـــد الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والدكتورة منيرة بنت حمود البدراني الأستاذة المساعدة بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، أجزل الله لهما المثوبة وبارك في علمهما وعملهما،والشكر موصول لكل من ســاعدني في إعداد هذه الرسالة بأي شيء.

وأخيراً أتوجه بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في كلية أصول الدين، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، وذلك لمنحي فرصة الدراسة وإعداد الرسالة.

وبعد، فهذا جهد مقلّ، فإن أصبتُ فمن الله، وإن أخطأتُ فمــن نفســي والشــيطان، وأستغفر الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

- نبذة عن جهود علماء أهل الحديث بالهند في خدمة عقيدة السلف.
- ترجمة أبي العلا المباركفوري- رحمه الله – بإيجاز.
- مصادره في التلقي، ومنهجه في الاستدلال على العقيدة، والرد على المخالفين.

نبذة عن جهود علماء أهل الحديث بالهند في نشر عقيدة السلف

التعريف بجماعة أهل الحديث في الهند:

من أقدم الحركات الإسلامية في شبه القارة الهندية، قامت على الدعوة لاتباع الكتاب والسنّة على منهج السلف الصالح في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق والسياسة، ومحاربة الشركيات والبدع والخرافات بأنواعها[1].

أسهم علماء أهل الحديث بالهند في نشر عقيدة السلف من خلال عنايتهم بالكتاب والسنّة، وتبرز جهودهم فيما يلي:

- **أولاً**: تأليف كتب التفسير وعنايتهم بها [2].
- **ثانياً**: تأليف الكتب في شروح الحديث وعنايتهم به متناً وسنداً، فأما السند فاعتنوا بحفظه متصلاً بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأما المتن فمن خلال اهتمامهم بشروح كتب الحديث [3].
- **ثالثاً**: تعليم العقيدة، ويتضح هذا الجانب من خلال تعليمهم للعامة، وتصدرهم للتدريس في المساجد وشرحهم لأبواب مسائل الاعتقاد في الكتب، سواء كانت تفسيراً للقرآن الكريم أو شرحاً للسنة [4].
- **رابعاً**: نشر الكتب وتوزيعها [5].
- **خامساً**: إحياء السنّة وتربية الناس على التوحيد؛ وذلك بعقد الدروس، والندوات، والمناظرات، وخطب الجمعة، وغيرها.

---

(1) يُنظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف: مانع الجهني، ط٥، ١٤٢٤هـ، دار الندوة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، (١/ ١٦٩).

(٢) يُنظر: جهود أهل الحديث في خدمة القرآن الكريم، د.عبدالرحمن الفيروائي، ط٢، ١٤١٣هـ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، بنارس.

(٣) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، د.عبدالرحمن الفيروائي، ط٢، ١٤٠٦هـ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، بنارس.

(٤) سيأتي الكلام على هذا الجانب فيما يأتي عند عرض جهود العلماء فردياً.

(٥) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (٩٣، ٩٦-٩٧).

وفيما يلي عرض لجهود أبرز العلماء ممن أسهموا في خدمة عقيدة السلف:

- **العلامة الصديق حسن خان القنوجي (١٢٥٣هـ):**

تبرز جهوده بما يلي: تقرير وجوب الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، والأمر باعتقاد عقيدة السلف في الصحابة -رضي الله عنهم-، وإنكار السجود لغير الله، وعبادة غير الله، والاستغاثة بغير الله، وتأويل الصفات، وتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، وغير ذلك.

كما أن له العديد من المؤلفات في العقيدة، أذكر بعضاً منها كما يلي:

-الاحتواء على مسألة الاستواء.

-اقتراب الساعة.

-الانفكاك عن مراسم الإشراك.

-إيقاظ الرقود بأهوال اليوم الموعود.

-دعوة الداع إلى إيثار الاتباع عن الابتداع.

-عقيدة سني.

-قضية المقدور على فتنة القبور [(١)].

- **الشيخ المحدث السيد شريف حسين بن السيد نذير حسين الدهلوي (١٢٤٨-١٣٠٤هـ):**

من كبار علماء عصره، برزت جهوده في التدريس والوعظ والإرشاد والتوجيه [(٢)].

- **الشيخ المحدث بديع الزمان بن مسيح الزمان اللكنوي الحيدر آبادي (١٢٥٠-١٣٠٤هـ):**

---

(١) يُنظر: نزهة الخواطر، عبدالحي بن فخر الدين الحسيني، راجعه: أبو الحسن الندوي، ط٢، ١٤٠٢هـ، طبع وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، حيدر آباد، (٨/ ١٢٤٨-١٢٥٠)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (٩٣، ٩٨-١٠٠)، دعوة الشيخ الصديق حسن خان واحتسابه -رحمه الله-، عليّ أحمد الأحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الدعوة، (١٧٦-١٩٨)، (٣٣٠-٣٣١).

(٢) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ١٧٨)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (٩٣-٩٤).

اشتغل بالتأليف والتصنيف، من مؤلفاته رسالة في الاستواء [1].

- **الشيخ المحدث أبو عبدالرحمن محمد الفنجابي (١٣١٥هـ):**

من مؤلفاته: العقيدة المحمدية للفرقة الناجية في الرد على الفرقة المرجئة والمعتزلة والجهمية [2].

- **الشيخ المحدث السيد نذير حسين الدهلوي (١٢٢٠-١٣٢٠هـ):**

كانت لجهوده الأثر البارز في أقطار الهند في نشر السنّة وإحيائها بالتدريس والتأليف، كما اشتهر بموافقته لأهل السنّة والجماعة في الاعتقاد [3].

- **العلامة الشيخ سلامة الله بن رجب عليّ الجيراجفوري (١٣٢٢هـ):**

كان من كبار دعاة السلفية، قضى حياته في الدرس والإفادة والوعظ ونشر السنّة ومحاربة البدع والمنكرات [4].

- **العلامة المحدث محمد بشير بن بدر الدين الفاروقي السهواني (١٢٥٠-١٣٢٦هـ):**

درس وأفاد في المدارس الهندية وتولى المدارس في بوفال، ومن مؤلفاته الشهيرة: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، والكتاب رد على جميع القبوريين [5] والمبتدعين خلفاً وسلفاً.

وله ردود في مسألة شد الرحال لزيادة قبر النبي صلى الله عليه وسلم [6].

---

(١) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٨٩)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١١٤).

(٢) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١١٧-١١٨).

(٣) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٠٦-١٠٧).

(٤) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ١٥٩-١٦٠)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٢١-١٢٢).

(٥) القبوريون: هي طائفة غلت في أصحاب القبور، واعتقدت فيهم عقائد ضالة حملتها على تعظيم قبورهم وآثارهم والتقرب إليها بأنواع من العبادات.

يُنظر: القبورية نشأتها، آثارها، موقف العلماء منها (اليمن نموذجاً)، أحمد حسن المعلم، ط٢، ١٤٢٦هـ، دار ابن الجوزي، (٢٩-٣١).

(٦) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٤١٥-٤١٦)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٠٢)، (١٢٣-١٢٤).

- **المحدث حسين بن محسن الأنصاري (١٢٤٥-١٣٢٧هـ):**

اشتغل بالتدريس، وذاع صيته في الآفاق، وقلّ من علماء الحديث في عصره إلا وأسند عنه [١].

- **المحدث الشيخ عبدالجبار عبدالله الغزنوي (١٢٦٨-١٣٣١هـ):**

أحد العلماء المتبحرين في علوم الحديث والمولعين بنشرها، من أعماله الخيرية تأسيس: "المدرسة الغزنوية تقوية الإسلام"، وقد تصدر فيها للتدريس والإفادة وخدمة السنّة والعقيدة، وكان له دور القيادي في نشر العقيدة وبخاصة نشر أفكار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقام بنشر مجموعة التوحيد في الهند [٢].

- **العلامة المحقق الشيخ عبدالعزيز الرحيم آبادي (١٢٧٠-١٢٣٦هـ):**

من كبار علماء أهل الحديث، اشتغل بالدرس والإفادة والوعظ والتذكير، له مواقف محمودة في نشر السنّة [٣].

- **العلامة الشيخ أبو سعيد محمد حسين البتالوي (١٢٥٦-١٣٣٨هـ):**

أحد نوابغ عصره، قضى حياته في الدفاع عن الإسلام وإحياء السنّة، وهو أول من تنبه لفتنة القاديانية [٤] وعكف على ردها وإبطالها، وكانت لمجلته "إشاعة السنّة" مواقف

---

(١) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ١١١-١١٥)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٠٠-١٠١).

(٢) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٢١٨-٢١٩)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٠٨).

(٣) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٤) القاديانية: حركة تنسب إلى مؤسسها مرزا أحمد القادياني، قامت بتخطيط من الاستعمار الإنجليزي في الهند، الذي ادعى أنه المهدي، ثم ادعى النبوة، وأفتى بعدم فرضية الجهاد.

يُنظر: القاديانية، دراسات وتحليل، إحسان إلهي ظهير، ط١٦، ١٤٠٤هـ، إدارة ترجمان السنة، باكستان، (١٩-٣٣)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إعداد: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف: د.مانع بن حماد الجهني، ط٥، ١٤٢٤هـ، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، (١/ ٤١٦)، القاديانية، د.عامر النجار، ط١، ١٤٢٥هـ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (٧-٣١).

محمودة في إحياء السنّة [1].

- **العلامة المحدث أبوتراب رشدالله شاه بن العلامة رشيد الدين شاه (١٣٤٠هـ):**

من كبار العلماء المحققين، له دور بارز في نشر السنّة والعقيدة السلفية في بلاد السند، صنف كتباً عديدة في التوحيد والسنّة ورد الشرك والبدعة [2].

- **الشيخ فقير الله بن فتح المدراسي (١٣٤١هـ):**

من مشاهير علماء الحديث الذين لهم فضل عظيم في نشر الطريقة السلفية في أرجاء الهند [3].

- **الشيخ المحدث عبدالسلام المباركفوري (١٣٤٢هـ):**

من كبار الدعاة إلى السنّة، أنشأ عدداً من المدارس السلفية في الهند [4].

- **العلامة المحدث الحافظ عبدالجبار بن الشيخ منشى بدر الدين العمرفوري الدهلوي (١٢٧٧-١٣٤٤هـ):**

من كبار علماء السنّة، اشتغل بالدرس والتأليف، ومن مؤلفاته القيمة: صمام التوحيد في رد التقليد، كما أن له مواقف محمودة في الرد على منكر السنّة عبدالله الجكرالوي [5].

- **الشيخ المحدث العلامة أبو المكارم محمد عليّ بن العلامة فيض الله المئوي (١٢٧٦-١٣٥٢هـ):**

(١) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٣٧-١٣٨).

(٢) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٤٠-١٤١).

(٣) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٤١-١٤٢).

(٤) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٤٢-١٤٣).

(٥) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٢١٧-٢١٨)، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٤٣).

أحد كبار علماء الهند، له جهود في نشر السنّة والعقيدة والدفاع عنهما، ألف مؤلفات أكثرها ردود على مخالفي السنّة [1].

- **العلامة شيخ الإسلام أبو الوفاء ثناء الله الأمرتسري (١٢٨٧-١٣٦٧هـ):**

عبقري من عباقرة الإسلام، داعية كبير وحامل لواء السنّة، دافع عن الإسلام طول حياته، وأسس داراً للطباعة والنشر وأصدر مجلته الشهيرة جريدة أهل الحديث الأسبوعية في سنة ١٣٢١هـ، ناظر كل الطوائف الكافرة والمضللة ورد على أهل البدع والخرافات والجمود والتقليد، وسعى لنشر السنّة والسلفية، وألف كثيراً في الرد على القاديانية. ولكثرة ردوده عليها ما كان يحصيها المؤلف نفسه، وكتب في الرد على الديانة الهندوكية [2] "آريه سماج" وعلى المسيحية وعلى منكري السنّة، وله تفاسير القرآن في العربية والأردية [3].

وبما سبق تتضح جهود علماء أهل الحديث في الهند في نشر عقيدة السلف.

---

(١) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٤٤-١٤٥).

(٢) المراد بها الهندوسية: وهي ديانة وثنية تضم القيم الروحية والخلفية مع العناية بالمبادئ القانونية والتنظيمية بحيث يوجد إله لكل عمل أو ظاهره.

يُنظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (٢/ ٧٢٤).

(٣) يُنظر: جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، (١٥٣-١٥٤).

التمهيد

ترجمة أبي العلا المباركفوري- رحمه الله – بإيجاز.

الحياة السياسية:

عاش الشيخ المباركفوري في مرحلة سياسية مؤلمة، توالت فيها أحداث عظيمة على الأمة الإسلامية [1].

ففي هذه المرحلة كانت نهاية الدولة العثمانية[2]، وقد عاصر الشيخ ستة من السلاطين العثمانيين وهم:

١. السلطان عبدالعزيز بن محمود الثاني، حكم من سنة (١٢٧٧) إلى سنة (١٢٩٣).

٢. السلطان مراد الخامس بن عبدالمجيد، حكم من سنة (١٢٩٣) إلى سنة (١٢٩٣).

٣. السلطان عبدالحميد الثاني، حكم من سنة (١٢٩٣) إلى سنة (١٣٢٨).

٤. السلطان محمد الخامس "رشاد" حكم من سنة (١٣٢٨) إلى سنة (١٣٣٧).

٥. السلطان محمد السادس "وحيد الدين"، حكم من سنة (١٣٣٧) إلى سنة (١٣٤٠).

٦. السلطان عبدالمجيد الثاني بن عبدالعزيز، حكم من سنة (١٣٤٠) إلى سنة (١٣٤٢).

حتى سقوط الدولة العثمانية، وما ولي ذلك من التفرق والاختلاف في الدول الإسلامية.

أما في بلاد الهند، فقد كانت مستعمرة من قبل الإنجليز [3]، وقد قامت ثورات مستمرة عليهم لطردهم من البلاد.

لكن باءت الجهود بالفشل، وفي نهاية الأمر تم تقسيم الهند بين المسلمين وغيرهم فكانت باكستان.

إلا أن هذه الأحداث لم تُثنِ من عزيمة المسلمين، فدعوا إلى التعليم، وأقاموا المدارس، فقووا بذلك حتى خشيهم الإنجليز [4].

---

(١) يُنظر: "الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، وآثارها في الأمة"عليّ بن بخيت الزهراني، دار الرسالة للنشر والتوزيع، مكة، (٧٣٣).

(٢) يُنظر: انهيار الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، دمشق، (٢٦٢-٢٦٩).

(٣) يُنظر: "تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم"(٤٤٠).

(٤) للاستزادة يُنظر: " تاريخ الدول الإسلامية، ومعجم الأسر الحاكمة"أحمد السعيد سليمان، ١١١٩م، دار المعارف، القاهرة، (٦٥١)، " تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم"(٤٥٣-٤٥٨).

ومما ينبغي ذكره: أنه كان للشيخ المباركفوري رأي خالف فيه الموقف الجماهيري العام في حرب الإنجليز، حيث صرح بأن الأولى هو عدم محاربتهم ومعاداتهم بحجة من سيحكم بعدهم؟ فإن الحكم الإسلامي لا يمكن رجوعه بعد طرد الإنجليز، بل ستكون الدولة لغير المسلمين، وعلى هذا فتمكنهم أسوأ بمرات من تمكن الإنجليز؛ لما يترتب على توليهم الحكم من الفساد العريض، والشر المستطير.

وبسبب هذه الفتوى تعرض الشيخ للأذى من بعض المسلمين [1].

مما سبق يتضح أن الشيخ عاش فترة أحداث أليمة، من بدء ضعف الدولة العثمانية حتى سقوطها مروراً باحتلال الإنجليز، وتقسيم الهند، ثم تمكن الهندوس من الحكم.

الحياة الاجتماعية:

بما أن الضعف نال الحالة السياسية -كما سبق- فمن باب أولى أن يكون أكثر وضوحاً على الحالة الاجتماعية؛ لأنها تعدُّ انعكاسًا للحالة السياسية.

وقد أثر ذلك في ظهور عدد من الانحرافات أبرزها ظهور صور من الشرك الأكبر، وهيمنة الصوفية [2] بطرقها، وازدياد التعصب المذهبي، مع قلة التذكير من جانب العلماء.

لذلك كان العالم الإسلامي قد بلغ مرحلة قصوى من الضعف على جميع المستويات، وانتشر فيه فساد الأخلاق [3].

---

(١) "منهج العلاّمة الجليل الشيخ المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"عبدالله بن رفدان الشهراني، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٤١٨ هـ، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنّة، (٤١).

(٢) الصوفية: هم طائفة من أهل البدع، ينسبون للصوف للبسهم إياه – على الصحيح-، وهم عدة طوائف، يجمعهم الابتداع والتعبد بما لم يشرع.

يُنظر: مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ومحمد بن عبدالرحمن بن قاسم، ١٤٢٥هـ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (١١/ ٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الرازي، ٢٠٠٨م، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، (١٩٧)، وللاستزادة: هذه هي الصوفية، عبدالرحمن الوكيل، ط٣، ١٩٩٧م، دار الكتب اللبنانية، بيروت.

(٣) يُنظر: "الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، وآثارها في الأمة"(٧٩٨).

وقد كان الشيخ – رحمه الله- مسهماً في رفع هذا الضعف؛ وذلك بإنشائه للمدارس، والتدريس، وتصدره للفتوى.

الحياة العلمية:

كما سبق، فإن الحالة العلمية نالها ما نال سابقتيها من الضعف، حيث تعرضت المناهج التعليمية للانحراف، ففيما يتعلق بالمناهج الدينية، فقد أصابها الجمود والتقليد، وهذا ما جعل الشيخ - رحمه الله- ينهج منهج أهل الحديث وهو اتباع الدليل الصحيح من غير اتباع لمذهب معين من المذاهب الفقهية الأربعة، فما كان موافقاً للكتاب والسنّة فهو الحق.

وهذا الأمر جلي لمن طالع مؤلفاته – رحمه الله-.

أما ما يتعلق بالمناهج الدنيوية، فقد أهملت تماماً، بل إنها حوربت، واتهم بالتكفير من يدعو إلى تعلمها.

حياته الشخصية:

أولاً: اسمه، وكنيته:

اسمه:

هو [1]: عبدالرحمن بن عبدالرحيم بن بهادر الأنصاري المباركفوري.

ويضاف اسم (محمد) إلى أول اسمه تيمناً[2].

كنيته:

يكنى بأبي العلى أو بأبي العلا، ولعل الثانية الأشهر.

---

(١) ينظر ترجمته في: مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، عبدالرحمن المباركفوري، ضبطها وصححها: خالد عبدالغني محفوظ، ط١، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٤٢١-٤٣٨)، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر المسمى بالإعلام بما في تاريخ الهند من أعلام، عبدالحي بن فخر الدين الحسيني، راجعه: أبو الحسن الندوي، ط٢، ١٤٠٢هـ، طبع وزارة المعارف للحكومة العالمية الهندية، حيدر آباد، (٨/ ٢٤٢-٢٤٣)، معجم المؤلفين، (٣/ ٣٩٤).

(٢) وهو من عوائد أهل الهند كما اشتهر عنهم.

ثانياً: مولده، ونشأته:

مولده:

ولد سنة ألف ومائتين وثلاث وثمانين [1]، بقرية مباركفور [2].

نشأته:

نشأ في موطنه في حجر والده وتربى في كنفه، واشتغل بالقراءة في صباه فختم القرآن الكريم، وعدة رسائل باللغة الأردية والفارسية.

ثم أخذ في قراءة كتب الفارسية في الأدب والإنشاء والأخلاق حسب ما تعامل به أهل بلده إذ ذاك على والده، وبعض علماء بلده، فنبغ فيها وأبدع حتى فاق الأقران.

ثم رحل بعد ذلك إلى ما يجاور موطنه من القرى فطاف على علمائها، وحضر دروسهم فقرأ العلوم العربية، وغيرها من الصرف والنحو والفقه وأصوله، والمنطق [3].

ثالثاً: وفاته:

توفي – رحمه الله– في السادس عشر من شوال سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة وألف من الهجرة في موطنه مباركفور على مرض ألمّ به [4].

حياته العلمية:

أ– شيوخه:

تتلمذ المباركفوري –رحمه الله– على عدد من علماء الهند، وفيما يأتي أبرزهم:

- **القاضي محمد بن عبدالعزيز المجلي شهري:**

---

(١) يُنظر: المراجع السابقة.

(٢) مباركفور: هي قرية كبيرة من توابع مديرية "أعظم كده" بمقاطعة الهند الشمالية. يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٢١)، ترجمة الشيخ في كتاب تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، تحقيق: د.وصيّ الله عباس، ط٢، ١٤٢٨هـ، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض.

(٣) يُنظر: المراجع السابقة.

(٤) يُنظر: المراجع السابقة.

وهو الشيخ العالم المحدث: شمس الدين أبو عبدالله القاضي محمد بن عبدالعزيز المجلي شهري، أحد علماء الهند المشهورين.

ولد سنة اثنتين وخمسين ومائتين وألف وتوفي سنة عشرين وثلاث مائة وألف من الهجرة.

كان عالماً كبيراً بارعاً في الحديث، يعمل ويعتقد بالنصوص الظاهرة من الكتاب والسنّة، عفيفاً ديناً، صالح العمل، حصل على إجازة في السنّة على عدد من العلماء، تصدر للتدريس والإفتاء [1]، وولي القضاء، وله مصنفات.

- **السيد نذير حسين الدهلوي:**

الشيخ الإمام العالم الكبير المحدث العلامة: نذير حسين بن جواد عليّ بن عظمة الله بن بخش الحسيني البهاري ثم الدهلوي، المتفق على جلالته ونبالته في العلم والحديث.

ولد سنة عشرين، وقيل: خمس وعشرين ومئتين وألف، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

تصدر للتدريس والإفتاء في كل علم وفن، خاصة الحديث والقرآن، كان حسن العقيدة، كثير الصلوات والتلاوات، والتخشع، والبكاء، متواضعاً حليماً، ذا جرأة ونجدة، لا يخاف في الله لومه لائم، نفع الله بعلومه خلقاً كثيراً من العرب والعجم، انتهت إليه رئاسة الحديث في بلاد الهند.

و لم يكن ذا كثرة اشتغال بالتأليف، ولو أراد ذلك لكان له في الحديث ما لا يقدر عليه غيره، وله رسائل عديدة، أشهرها:

- معيار الحق، بالأردية.
- واقعة الفتوى ودافعة البلوى، بالأردية.

---

(١) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٣٩٥-٣٩٧).

- ثبوت الحق الحقيق، بالأردية.
- رسالة في تحلي النساء بالذهب، بالأردية.
- المسائل الأربع، بالأردية.
- فلاح الولي باتباع النبي، بالفارسية.
- مجموعة الفتاوى، بالفارسية.
- رسالة في إبطال المولد، بالعربية [١].

وقد أجاز الشيخ المباركفوري في كتب من السنّة، والفقه، والتفسير، وتدريسها [٢].

- **العلامة حسين بن محسن يماني:**

الشيخ الإمام العلامة المحدث: حسين بن محسن بن محمد بن مهدي بن أبي بكر بن محمد بن عثمان.

ولد سنة خمس وأربعين ومئتين وألف، وتوفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

أجيز إجازة كاملة من مفتي زبيد، وأخذ عن جماعة من العلماء، وتولى القضاء ببلدة لحية في اليمن.

واستفاد منه خلق كثير من العلماء، ولم يكن له كثرة اشتغال بتأليف، وله رسائل حافلة ومباحث مطولة مجموعة في مجلد، وله تعليقات على سنن أبي داود [٣].

---

(١) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٤٩٧-٥٠١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٧٥).

(٢) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٢٢-٤٢٣).

(٣) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ١١١-١١٥).

هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو بن عمران، الإمام أبو داود الأزديّ السّجستانيّ، صاحب السُّنن، وسمع من: القعنبيّ وسليمان بن حرب وجماعة بمكة سنة عشرين أيّام الحجّ وسمع من مسلم بن إبراهيم، وعنه: أبو بكر، وأبو عليّ اللّؤلؤيّ، وأبو بكر بن داسة. ويقال إنّه صنّف السُّنن فعرضه على الإمام أحمد فاستجاده واستحسنه، وقال أبو بكر الصّنعانيّ: ليّن لأبي داودالسّجستاني الحديث كما ليّن لداود الحديد.

وقد أجاز الشيخ المباركفوري في أمهات كتب من السنّة، بأسانيدها المتصلة إلى مؤلفيها في ثبت الإمام محمد بن عليّ الشوكاني (1) المسمى "بإتحاف الأكابر في إسناد الدفاتر" (2).

- **عبدالله الغازيفوري:**

الشيخ الصالح العلامة: عبدالله بن عبدالرحيم بن دانيال الموي الأعظم يكدهي ثم الغزيفوري، أحد العلماء المبرزين في الفقه والحديث.

ولد سنة إحدى وستين ومئتين وألف وتوفي سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

كان غزير العلم، كثير الدروس، والإفادة، فقيهاً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، يعمل ويعتقد في الحديث لا يقلد أحداً.

له مؤلفات كثيرة منها:

- رسالة في الصرف.
- رسالة في النحو.
- رسالة في المنطق.
- رسالة في المواريث.

يُنظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د.عمر عبدالسلام تدمري، ط1، 1407هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (20/ 359)، البداية والنهاية، (11/ 54-55)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط1، 1406هـ، دار ابن كثير، دمشق، (2/ 166).

(1) هو: العلاّمة محمد بن عليّ بن محمد بن عبدالله الشوكاني ثم الصنعاني، فقيه محدث من كبار علماء اليمن، من مؤلفاته: التحف في مذاهب السلف، الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، شرح الصدور في تحريم رفع القبور، توفي سنة 1250هـ.

يُنظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن عليّ الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، (2/ 214)، معجم المؤلفين، (3/ 541).

(2) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (2/ 423).

- رسالة في تحقيق التراويح [1].

لازمه الشيخ المباركفوري خمسة أعوام،... حتى شهد له بالفضل، وأشار عليه بأن يقصد شيخه الدهلوي السابق الذكر [2].

ب- تلاميذه:

كان الشيخ –رحمه الله– متصدراً للتدريس والإفادة ثلث عمره، فإحصاء تلاميذه أمر عسير لذا سوف أذكر بعضاً منهم:

١-عبدالسلام المباركفوري.

هو العلامة أبو الهدى عبدالسلام المباركفوري، صاحب "سيرة البخاري".

٢-نجله الشيخ عبيد الرحماني.

أستاذ الحديث بالمدرسة الرحمانية بدلهي.

٣-العلامة تقي الدين الهلالي:

هو محمد بن عبدالقادر الهلالي المغربي [3].

٤-العلامة الحافظ الشيخ عبدالله النجدي القويعي ثم المصري.

٥-الفاضلة رقية بنت العلامة الأستاذ خليل بن محمد الأنصاري.

---

(١) يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٢١-٤٢٢).

(٣) هو العلاّمة محمد التقي المعروف بـ محمد تقي الدين، كنيته أبو شكيب بن عبدالقادر. من أجل العلماء الذين التقى بهم هناك المحدث العلاّمة الشيخ عبدالرحمن المباركفوري وأخذ عنه من علم الحديث وأجازه وقد قرّظه بقصيدة يُهيب فيها بطلاب العلم إلى التمسك بالحديث والاستفادة من الشرح المذكور، له مؤلفات كثيرة، منها: الزند الواري والبدر الساري في شرح صحيح البخاري (المجلد الأول فقط)، والإلهام والإنعام في تفسير الأنعام، ومختصر هدي الخليل في العقائد وعبادة الجليل، وغيرها. توفي سنة ١٩٨٧م.

يُنظر:. http:// www. alhilali. net

٦-الشيخ محمد إسحاق الآروي [(١)].

وقد أجاز الشيخ بعض طلبة العلم من غير أن يتتلمذوا عليه؛ وذلك لما لهم من العلم والفضل، ومنهم:

٧-فضيلة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ [(٢)].

وقد أجازه بواسطة الشيخ تقي الدين الهلالي، حين أثنى على الشيخ محمد بن إبراهيم، مادحاً علمه وفضله، فأجاب الشيخ المباركفوري ما طلب منه، وأجاز الشيخ محمد بن إبراهيم أن يروي عنه الكتب الستة، وغيرها من كتب الحديث، والتفسير، بل أجازه أيضاً أن يروي عنه جميع ما حواه "إتحاف الأكابر في إسناد الدفاتر".

وغيرهم ممن يطول ذكرهم. [(٣)]

ج- المدارس العلمية:

أنشأ الشيخ المباركفوري- رحمه الله- عدداً من المدارس القائمة على الكتاب والسنّة، وفيما يلي بيانها:

أولاً: مدرسة دار التعليم:

بعد أن فرغ الشيخ -رحمه الله - من رحلته في طلب العلم على شيوخه الأفاضل، أحب أن يسهم في نشر العلم، فأنشأ مدرسة دار التعليم في مسقط رأسه مباركفور، ودرس بها. ذاع صيتها، فأقبل عليها طلبة العلم من أقطار الهند عدد لا يحصى.

---

(١) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٢) هو: فضيلة الشيخ العلاّمة محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، المفتي الأول للديار السعودية، انتفعت به الأمة، له عدة تصانيف، توفي سنة ١٣٨٩هـ.

يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبدالله بن عبدالرحمن البسام، ط١، ١٣٩٨هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، (١/ ٥٥).

(٣) ينظر في عد تلامذته: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٢٦-٤٢٧).

يُنظر: "منهج العلاّمة الجليل الشيخ المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"(٥٤).

ثانياً: مدرسة عربية:

أنشأ الشيخ - رحمه الله- مدرسة عربية ودرس بها مدة.

ثالثاً: مدرسة سراج العلوم:

بنى الشيخ - رحمه الله- هذه المدرسة في قرية من قرى الهند، وهي مدرسة كبيرة، أقام فيها، ودرس مدة، فانتفع بها خلق كثير. (١)

د – مؤلفاته:

يقول أبو الفضل المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي:

"لشيخنا –رحمه الله– تصانيف مفيدة ممتعة في بعض المسائل الاختلافية بين أرباب المذاهب جمعها وألفها للحاجة الدينية والخدمة الإسلامية ذباً عن السنّة النبوية، ودفعاً لطعن الجهال... ونحن نذكرها للمشتاقين إليها مع الإشارة إلى مواضعها على سبيل الإجمال" (٢).

أولاً: مؤلفاته باللغة العربية:

- **تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي (في عشرة أجزاء). ١٤٢٦هـ**

التزم الشيخ في شرحها أموراً. (٣)

وقد حُقق الكتاب عدة مرات، منها:

-اعتني به وخرج أحاديثه: رائد صبري بن أبي بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

- تحقيق: خالد عبدالغني محفوظ، ط١، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **مقدمة تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي (في جزءين).١٤٢٦هـ**

وهي مقدمة نفيسة في مسائل حديثية، وكتب حديث، لا تكاد توجد مجتمعة في موضع واحد. (٤)

---

(١) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٢٤).

(٢) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣٠).

(٣) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣٠).

(٤) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣٢).

- **أبكار المنن في تنقيد آثار السنن في جزء.١٤١٠هـ**

ألفه الشيخ رداً على الشيخ ظهير أحسن النيموي، فقد كتب الأخير كتاباً على منوال "بلوغ المرام" سماه: "آثار السنن"، جمع فيه أحاديث المسائل الخلافية بين أرباب المذاهب. وهنَّ فيه أحاديث تخالف المذهب الحنفي وإن كانت صحيحة ثابتة عند الأئمة النقاد وأجاب عنها، وقوى المذهب الحنفي على زعمه، ولو بتأويل بعيد، فلما رأى الشيخ في كتابه هذا منابذة للسنة الصحيحة، ألف "أبكار المنن" ذبًّا عن أهل السنّة وأظهر الحق في المسائل التي أوردها الشيخ النيموي. [1]

- **تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام (في جزءين).١٤٢٨هـ**

وقد ترجمه للغة العربية د. وصي الله محمد عباس، بيّن فيه وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام، بتحقيق علمي؛ وذلك ببيان أدلة القائلين بوجوب القراءة خلف الإمام، من الأحاديث المرفوعة، وآثار الصحابة والتابعين –رضي الله عنهم–، مع التفصيل في بيانها.

ثم ذكر القائلين بعدم وجوب القراءة خلف الإمام، وأجاب عن أدلتهم بأجوبة شافية كافية.

ثم ذكر الأقيسة والأدلة العقلية، ومن ثم أجاب عليها.

بدأ الكتاب بقوله: "أيها المسلمون! هل تجب قراءة الفاتحة خلف الإمام أم لا؟ مسألة مهمة جداً، وعلى كل مسلم أن يتثبت فيها فإنها مسألة يخاف من عدم التحقق والتثبت وإدخال التعصب فيها ضياع جميع صلوات العمر التي صليت خلف الإمام..." [2].

- **المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى بالأردية.** (ب. ت).

وقد ترجمه للغة العربية، د. وصي الله محمد عباس.

---

(١) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣٢)، ومقدمة كتاب تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، عبدالرحمن المباركفوري، نقله إلى العربية وعلق عليه: د.وصيّ الله بن محمد عباس، ط٢، ١٤٢٨هـ، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، (٣٣)، وكتاب أبكار المنن في تنقيد السنن، عبدالرحمن المباركفوري، تخريج وتعليق: أبو القاسم بن عبدالعظيم، ط١، ١٤١٠هـ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، بنارس، (١-٢).

(٢) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣٢)، تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، (٢٧).

ذكر في المقدمة أن المصافحة باليد اليمنى من السنّة [1]، ثم ذكر الأدلة على إثبات أن السنّة المصافحة بيد واحدة وهي اليمنى [2]، ثم ذكر أدلة القائلين بالمصافحة باليدين والجواب عنها [3].

قال في مقدمته:

"إن المصافحة بيد واحدة أي اليمنى هي الثابتة بالأحاديث الصحيحة الصريحة المرفوعة، وهي التي وردت عن الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين- من طرق صحيحة، وبها صرح المتقدمون والمتأخرون من العلماء و... ولكن مع ذلك سمى بعض المتعصبين جهلاً واتباعاً لهوى نفسه هذه السنّة النبوية بدعة. وقال بعدم جوازها، وبدع العاملين بها، ألم يعلم أنه بقوله هذا بدع النبي –صلى الله عليه وسلم- والصحابة –رضي الله عنهم- وعلماء الأمة، والعياذ بالله.

ونحن نقدم هذه الرسالة المسماة "**المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى**" تنبيهاً وردعاً لأولئك الجهلة خاصة ولنفع سائر المسلمين عامة" [4].

- **كتاب أحكام الجنائز.**

وقد ترجمه للغة العربية د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، وهو جزء متوسط ذكر فيه جل مسائل الجنازة.

قال الشيخ المباركفوري في مقدمة الكتاب: "إنه لم يقع نظري على كتاب بلغة أردية يشتمل على جميع ما يتعلق بالجنازة من أحكام ومسائل ضرورية ثابتة من الأحاديث النبوية، يتمكن في ضوئه كل قارئ بلغة أردية من القيام بتجهيز وتكفين موتاه على الطريقة الصحيحة الموافقة للسنة النبوية، وبجانب ذلك يستفيد منه طلاب العلم أيضاً...." [5].

---

(١) المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى، عبدالرحمن المباركفوري، تعريب وتعليق: وصيّ الله عباس، نشر إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، (٢٨-٣٧).

(٢) المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى، (٣٨-٧٥).

(٣) المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى، (٧٦-٩٤).

(٤) المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى، (٢٧).

(٥) يُنظر: أحكام الجنائز، عبدالرحمن المباركفوري، تعريب وتعليق: د.رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط١، ١٤١٧هـ، جمعية أهل الحديث المركزية لعلوم الهند للنشر والتوزيع، (١٠).

- **مؤلفاته باللغة الأردية** [1]:
- **خير الماعون في منع الفرار من الطاعون**. في جزءين متوسطين، ذكر في الجزء الأول الأحاديث والآثار التي تدل على جواز الفرار والخروج من الموضع الذي وقع فيه وباء الطاعون، وأفرد الجزء الثاني بذكر الأجوبة عن دلائل القائلين بجواز الفرار ورفع شبهاتهم وأعذارهم [2].
- **نور الأبصار**.

جزء صغير في إثبات وجوب الجمعة في القرى والرد على من أنكرها.

- **تنوير الأبصار بتأييد نور الأبصار**.

رسالة لطيفة.

- **ضياء الأبصار**.

رسالة لطيفة.

- **القول السديد فيما يتعلق بتكبيرات العيد**.

رسالة لطيفة. [3]

هـ- مذهبه العقدي:

يعد المباركفوري-رحمه الله- من أهل السنّة والجماعة في مسائل الاعتقاد عموماً، إلا أنه خالف في بعض المسائل متبعاً في ذلك طرق المبتدعة، وإليك هذه المسائل:

---

(١) ملاحظة: بعد البحث عن هذه الكتب لم أجدها.

(٢) يُنظر: "منهج العلاّمة الجليل الشيخ المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"(٦٤-٦٥).

(٣) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣٢)، وقد ذكر مؤلف الترجمة كتباً أخرى لم تطبع إلى الآن، وبعضها لم يتم، (٢/ ٤٣٣-٤٣٤).

ملاحظة: بعد البحث عن هذه الكتب لم أجدها.

أولاً: الأسماء والصفات:

خالف –عفا الله عنه- في بعض الصفات بالتفويض [1] تارة [2]، والتأويل [3] أخرى [4]، وبالتذبذب بين الإثبات والتحريف [5].

وسيأتي كل في موضعه – إن شاء الله-.

ثانياً: التبرك:

أجاز – عفا الله عنه- التبرك بالصالحين [6]، وبصحيح البخاري [7].

مما سبق يتضح مذهبه العقدي، وأنه موافق لأهل السنّة والجماعة، عدا المسائل السابقة التي خالف فيها.

---

(١) المراد بالتفويض: رد العلم بنصوص الصفات إلى الله تعالى، والمقصود هنا هو تفويض المعنى؛ أي الإيمان بما دلت عليه نصوص الصفات إيماناً مجملاً، ورد ما دلت عليه من المعاني وتفويضها إلى الله تعالى.

يُنظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرض ونقد)، رسالة دكتوراه غير منشورة، إعداد: سليمان الغصن، ١٤١٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، (٢/ ٦٩١-٦٩٢)، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد القاضي، ط١، ١٤٢٦هـ، دار العاصمة، الرياض، (١٥٢)، التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية، فخر الدين المحسي، ط ١، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٢٩٣).

(٢) من الأمثلة على ذلك صفة القدم، يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٩).

(٣) المراد بالتأويل: "هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به".

يُنظر: البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبدالملك الجويني، ط١، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ١٩٣)، المستصفى من علم الأصول، محمد الغزالي ط١، ٢٠٠٨ م، المكتبة العصرية، بيروت، (٢/ ٣٩)، التعريفات، عليّ بن محمد الجرجاني، ١٩٨٥م، مكتبة لبنان، بيروت، (٧٢).

(٤) من الأمثلة على ذلك صفة العجب، يُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٥٠)

(٥) التحريف هو: العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه. والتحريف في باب الأسماء والصفات هو: تغيير ألفاظ نصوص الأسماء والصفات أو معانيها عن مراد الله بها.

يُنظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: د.عليّ الدخيل الله، ط٣، ١٤١٨هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، (١/ ٢١٥)، معتقد أهل السنّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد خليفة التميمي، دار إيلاف للنشر والتوزيع، الكويت، (٧١).

من الأمثلة على ذلك صفة النظر، يُنظر: تحفة الأحوذي، (٤/ ٢٣٩)، (٥/ ٢٨٥).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٢/ ٢٤١-٢٤٢).

(٧) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٨٠-٨٣).

و- مذهبه الفقهي:

يعد الشيخ المباركفوري- رحمه الله- من مؤسسي حركة أهل الحديث، وممن أسهم بالتأسيس في ميدان التأليف [1]، وقد قامت هذه الجماعة على أساس اتباع الكتاب، وما صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم على ضوء فهم السلف الصالح؛ ولذلك لا يرون التقليد الجامد الذي يدعو إلى الالتزام بمذهب فقهي معين بدون السؤال عن الدليل، بل ينادون بفتح باب الاجتهاد بشرط تحقق شروطه في المجتهد، ويدعون إلى احترام العلماء المجتهدين والأئمة المتبعين [2].

فيتضح مما سبق أن طريقة الشيخ المباركفوري- رحمه الله- في الفقه لا تعتمد مذهباً معيناً، بل تقوم على اتباع الدليل، فالذي يصح في المسألة هو ما وافق الدليل.

وهذا هو منهجه في كتبه السابقة الذكر، ولمن أراد الاطلاع على طريقته فلينظر إليها.

- مصادر المحدث المباركفوري - رحمه الله - في تلقي العقيدة:

يحسن بنا قبل البدء في منهج المحدث المباركفوري - رحمه الله- في الاستدلال، ذكر مصادره في تلقي العقيدة على الترتيب التالي:

أولاً: القرآن الكريم:

تعريف القرآن الكريم لغةً:

نقل - رحمه الله - عن الفراء [3] قوله: القراءة والقرآن مصدران [4].

---

(١) يُنظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (١/ ١٦٩-١٧١).

(٢) يُنظر: المرجع السابق، (١/ ١٧٨).

(٣) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور أبو زكريا الفراء، كان قيما بالنحو والصرف، عارفاً باللغة والتفسير والقراءات، ثقة ثبتاً، أمره المأمون بتأليف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب، فألف كتاب الحدود، والمعاني، وغيرها. توفي سنة ٢٠٧هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد، أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤/ ١٤٩)، سِيَر أعلام النبلاء، أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخر، ط٩، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٠/ ١١٨)، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، (٢/ ٣٣٣).

(٤) تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، عبدالرحمن المباركفوري، ط١، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٩/ ١٥١).

تعريف القرآن الكريم اصطلاحاً:

نقل – رحمه الله – عن أبي عبدالله سفيان بن سعيد الثوري [1] قوله:

"هو كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود" [2]. فتعريفه – رحمه الله – للقرآن الكريم موافق لتعريف أهل السنّة والجماعة [3].

وقد استدل – رحمه الله – بآيات كثيرة على مسائل الاعتقاد، مع ذكر وجه الاستدلال تارة، ومع إغفاله تارة أخرى.

فمن الأمثلة على ذلك:

- قال تعالى:) وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ([4].

---

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبدالله الثوري الكوفي شيخ الإسلام وسيد الحفّاظ وأمير المؤمنين في الحديث، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، له مذهب في الفقه لكنه اندثر، كان قوالاً بالحق شديد الإنكار، توفي في البصرة سنة ١٦١هـ.

يُنظر: وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد خلكان، تحقيق: أحمد عباس، دار الثقافة، لبنان، (٢/ ٣٨٦)، تذكرة الحفاظ، أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٢٠٣)، العبر في خبر من غبر، أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: د.صلاح الدين المنجد، ط٢، ١٩٨٢م، مطبعة دولة الكويت، الكويت، (١/ ٢٣٥)، تقريب التهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، ط ٣، ١٤٢٢هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (١/ ٣٠٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (١/ ٢٥٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٩)، شرح أصول الاعتقاد وأهل السنّة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق: د.أحمد بن سعد الغامدي، ط٨، ١٤٢٣هـ، دار طيبة، الرياض، (١/ ١٧٠).

(٣) يُنظر: لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي، ط٣، ١٤١٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض، (٧٧)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٤٤)، (٣/ ١٦٢)، (٣/ ١٧٤-١٧٥)، شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي عليّ بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د.عبدالله التركي، وآخر، ط٣، ١٤١٨هـ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض (١٧٢)، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، محمد بن صالح العثيمين، ط٥، ١٤١٩هـ، دار ابن الجوزي، الرياض، (١/ ٤٣٤-٤٣٠)، شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، ط٣، ١٤١٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض، (٧٧).

(٤) سورة الفجر: ٢٣.

قال رحمه الله – في شرحه لحديث: "يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها" [1].

"أي يؤتى بها من المكان الذي خلقها الله تعالى فيه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾" [2].

- قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا ﴾ [3].

فقد استدل بالآية على أن أطفال المشركين في الجنة، نقلاً عن النووي [4] – رحمه الله –، قال بعد ذكر الآية: ولا يتوجه على المولود التكليف حتى يبلغ، وهذا متفق عليه [5].

ثانياً: السنّة النبوية:

تعريف السنّة لغةً:

قال، رحمه الله: "السنّة لغة الطريقة حسنة كانت أو سيئة" [6].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها وما تأخذ من المعذبين، ح (٢٨٤٢)، (١٧١١)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٠٣).

(٣) سورة الإسراء: ١٥.

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الشافعي الشيخ العلاّمة محيي الدين أبو زكريا. شيخ الإسلام، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى، له مصنفات عديدة، منها: المجموع في الفقه، شرح صحيح مسلم، الأذكار. توفي بنوى، سنة ست وسبعين وستمائة.

يُنظر: تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٤٧٣)، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عليّ السبكي، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، وآخر، ط٢، ١٤١٣هـ، هجر للنشر والطباعة والتوزيع، (٨/ ٣٩٥-٤٠٠)، شذرات الذهب، (٥/ ٣٥٤)، معجم المؤلفين، (٤/ ٩٨).

(٥) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٧)، شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى النووي، ط ١، ١٣٤٧هـ، المطبعة المصرية، القاهرة، (١٦/ ٢٠٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٢).

تعريف السنّة اصطلاحاً:

قال – رحمه الله- إن علم الحديث يطلق على ثلاثة معان:

الأول: أنه علم تعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، وقد قيل له العلم برواية الحديث، كما في عبارة الأكفاني [1]، والباجوري [2].

الثاني: أنه علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالةً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك.

وعلم الحديث بهذا المعنى (الثاني) هو المعروف بعلم أصول الحديث، وقد قيل له العلم برواية الحديث أيضاً، وقد قيل له: العلم بدراية الحديث أيضاً.

الثالث: أنه علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ النبي ﷺ الحديث، وعن المراد منها مبيناً على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ كما في عبارة الكشف.

(وكل هذه التعريفات صحيحة ومتفق عليها بين المحدثين) [3].

---

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، أبو عبدالله شمس الدين المعروف: " بابن الأكفاني " السنجاني المصري، له عدد من المؤلفات منها: سمة إرشاد القاصد إلى سن المقاصد، وغيره، توفي سنة ٧٩٤هـ.

يُنظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وآخر، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت (٢/ ٢٥)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد بن مير سليم البابـاني، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٦٦)، معجم المؤلفين (١/ ٣٩).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري من مؤلفاته: تحفة البشر على مولد ابن حجر، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، وحاشية على متن السمرقندية في البيان، وغيرها، توفي سنة ١٢٧٧هـ. يُنظر: شيوخ الأزهر، أشرف فوزي صالح، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، (٢/ ٥١-٥٣)، معجم المؤلفين (١/ ٥٧)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال، خير الدين الزركلي، ط١٥، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت، (١/ ٧١).

(٣) يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، ط٥، ١٤٢٢هـ، دار طيبة، الرياض، (١/ ٢٥-٢٧).

وقد عقد– رحمه الله – فصلاً في مقدمة تحفة الأحوذي مبيناً فيه فضيلة علـــم الحـــديث، وأهله.

قال، رحمه الله:

"اعلم أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها، ومشكاة الأدلة السمعية، ومـــصباحها، وعمدة المناهج اليقينية... إلخ" [1].

ثم ساق خمسة أحاديث في فضيلة علم الحديث، وأهله، مع بيان وجه الاستدلال من هذه الأحاديث [2].

ثم عقد فصلاً بعنوان: إثبات حجية الأحاديث النبوية، ووجوب العمل بها بكتاب الله [3]، مستشهداً بآيات من كتاب الله منها قوله تعالى:

﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّـــهَ إِنَّ اللَّـــهَ شَـــدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [4].

قال، رحمه الله: قال الرازي: [5]

يعني ما أعطاكم من الفيء، فخذوه لكم حلال، وما نهاكم عن أخذه فانتهوا، واتقوا الله في أمر الفيء: **﴿ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾** [6]: على ما نهاكم عنه الرسول.

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ١٧-١٩).

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ١٩-٢١).

(٣) يُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٣٦-٤٠).

(٤) سورة الحشر: ٧

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسين بن علي، أبو عبدالله، المشهور بالفخر الرازي، من كبار الأشاعرة وأئمتهم، ألف كتباً كثيرة، منها: المطالب العالية، والأربعين في أصول الدين، والكشاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، توفي سنة ٦٠٦هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (٢١/ ٥٠٠)، وفيات الأعيان، (٤/ ٢٤٨)، معجم المؤلفين، (٣/ ٥٥٨).

(٦) سورة الحشر: ٧.

والأجود أن تكون هذه الآية عامة في كل ما أتى رسول الله ونهى عنه، وأمر الفيء داخل في عمومه [1].

قال – رحمه الله –قلت:

"بل الحق والصواب أن الآية عامة في كل شيء يأتي به رسول الله ﷺ، من أمر أو قول أو فعل، وإن كان السبب خاصاً فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وكل شيء أتانا به من الشرع، فقد أعطانا إياه وأوصله إلينا.

فهذه الآية الكريمة نص صريح في أن كل ما أتانا به رسول الله ﷺ وبلغه إلينا من الأوامر وغيرها، سواء كانت مذكورة في الكتاب أي –القرآن المجيد–، أو السنّة أي –الأحاديث النبوية الثابتة المحكمة– واجب علينا امتثاله والعمل به، وكذا كل ما نهانا عنه من المنهيات والمنكرات المبينة في الكتاب أو السنّة واجب علينا الاجتناب منه والانتهاء عنه.

فإن قلت: قال الله تعالى **﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ ﴾** [2]، ولم يقل وما آتاكم محمد، فلفظ الرسول يدل على أن ما آتاكم الرسول من حيث إنه رسول الله، فنحن مأمورون بأخذ ما آتانا رسول الله ﷺ من قبل الله تعالى؛ أي مما لم يوح إليه من الأحاديث.

قلنا: كل ما آتانا رسول الله ﷺ من قبل نفسه من أمر الدين، فهو مما أوحى الله تعالى إليه، كما قال تعالى **﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى [3] ﴾**" [4].

ومن الآيات التي استدل بها – رحمه الله – قوله تعالى: **﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾** [5].

---

(١) التفسير الكبير، لفخر الدين محمد الرازي، ط ٢، ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٠/ ٥٠٧).

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) سورة النجم: ٣-٤.

(٤) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٣٦-٣٧).

(٥) سورة آل عمران: ٣١.

قال، رحمه الله:

"أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية كل من يدعي محبته أن يتبع محمداً ﷺ، وما معنى اتباعه إلا اتباعه ﷺ في جميع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه. ومجموع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه هو المعنى بالأحاديث النبوية، فثبت أن من لم يتبع الأحاديث النبوية ولم يرَ العمل بها واجباً، فهو في دعوى محبته لله تعالى كاذب، ومن كان في هذه الدعوى كاذباً، فهو في دعوى الإيمان بالله تعالى كاذب لا مرية" [١].

ومما استدل به أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢].

قال، رحمه الله:

"دلت هذه الآية على أنه ﷺ كان مبيناً لمجملات القرآن ومفسراً لمشكلاته، وليس بيانه وتفسيره ﷺ إلا في أحاديثه فكل حديث ورد في الصلاة، فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾ [٣]، وكل حديث جاء في الزكاة، فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [٤]، وكل حديث ورد في الصوم، فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [٥]، وكل حديث ورد في الحج، فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [٦]، وهكذا ومن المعلوم أن الأخذ ببيانه ﷺ لمجملات القرآن وتفسيره لمشكلاته، والعمل بمقتضاه واجب علينا.

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٣٧).

(٢) سورة النحل: ٤٤.

(٣) سورة البقرة: ٤٣.

(٤) سورة البقرة: ٤٣

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٦) سورة البقرة: ١٩٦.

فالأحاديث النبوية بأسرها واجبة الأخذ والعمل؛ فإنها كلها بيان وتفسير لكتاب الله تعالى" [1].

ثم قال – رحمه الله – بعد أن ساق الآيات، ووجه الاستدلال بها: "الآيات في هذا المعنى كثيرة، وفيما ذكرنا كفاية لمن له دراية" [2].

وقبل الانتقال إلى المصدر الثالث من مصادر تلقي العقيدة عند المحدث المباركفوري، يحسن بنا ذكر ما قاله –رحمه الله – مما يؤكد حجية الكتاب والسنّة:

"كل ما ثبت في الكتاب أو السنّة الصحيحة فهو المعتمد، وما لا فلا اعتماد عليها" [3].

ثالثاً: الإجماع:

قال – رحمه الله – عند شرحه لحديث "إن الله لا يجمع أمتي – أو قال أمة محمد ﷺ- على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذ شذ في النار" [4]: "والحديث قد استدل به على حجية الإجماع" [5].

وقد حكى– رحمه الله–الإجماع على العديد من مسائل الاعتقاد، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٣٨).

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٤٠)، ويُنظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٣٦-٤٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٦).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ح (٢١٦٧)، (١٨٦٩)، بلفظه. قال الترمذي: حديث غريب.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب العلم، ح (٣٩٧)، (١/ ٢٠١)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح دون "من شذ". يُنظر: ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٢٢هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، (٢٣٦).

(٥) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٧٧).

- الإجماع على إثبات القدر عند أهل السنّة والجماعة:

قال – رحمه الله – نقلاً عن النووي: "فيه إثبات القدر، وهو حق بالنصوص، وإجماع أهل السنّة" [1].

- الإجماع على حكم من مات من أطفال المسلمين:

قال – رحمه الله – نقلاً عن النووي: "أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين، فهو من أهل الجنة لأنه ليس مكلفاً مطلقاً" [2].

- الإجماع على أن أصحاب الكبائر لا يكفرون، ولا يخلدون في النار:

قال – رحمه الله – نقلاً عن النووي: "إجماع أهل الحق على أن الزاني، والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم المؤمنون ناقصو الإيمان. إن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى غفر عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة" [3].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٦٠)، شرح النووي على صحيح مسلم، (١٤/ ١٧٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٦-٢٤٧)، شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٢٠٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٥٩)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٢/ ٤١).

-منهجه في الاستدلال على العقيدة والرد على المخالفين:

فيما يلي بيان سمات المحدث المباركفوري – رحمه الله – في الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

١– النقل من كلام العلماء في مسائل الاعتقاد دون التحقق من صحة ما ذهبوا إليه:

نهج المحدث المباركفوري – رحمه الله – النقل من كلام العلماء في تقرير مسائل الاعتقاد دون التحقق إلى ما ذهبوا إليه هل هو موافق لمنهج أهل السنّة أم لا؟

وهذا ما أوقعه– رحمه الله– في متابعة المتكلمين في بعض المسائل، مثل:

تأويل بعض الصفات، وغير ذلك من الأخطاء العقدية. ويتضح ذلك بذكر بعض الأمثلة الدالة عليها، منها:

– تأويل بعض الصفات:

– صفة الكلام:

قال – رحمه الله – عند شرحه لقوله ﷺ: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم..." [(١)].

قال النووي: "قيل معنى"لا يكلمهم الله": تكليم من رضي عنه، بإظهار الرضا، بل بكلام يدل على السخط، وقيل: المراد أنه يعرض عنهم، وقيل: لا يكلمهم كلاماً يسرهم، وقيل: لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية"[(٢)].

يتضح بهذا النقل عن النووي – رحمه الله – عدم تحقق المحدث المباركفوري من صحة ما ذهب إليه النووي–عفا الله عنه– في تأويله لصفة الكلام، فقوله:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: غلظ تحريم استعمال الإزار والمنّ بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم، ح (١٠٨)، (٦٩٦)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٥٧)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٢/ ١١٦).

"المراد أنه يعرض عنهم"، "لا يكلمهم كلاماً يسرهم"، "لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية"، واضح التأويل.

والمقام هنا فقط للعرض وليس للمناقشة؛ لذا سأكتفي بقول الإمام مالك [1] – رحمه الله – عندما سئل عن الاستواء، فقال: "الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة" [2].

– تأويل رداء الكبرياء لله عز وجل:

"إن في الجنة خَيْمَةً من لُؤْلُؤَةٍ مُجَوَّفَةٍ عَرْضُهَا سِتُّونَ ميلًا في كل زَاوِيَةٍ منها أَهْلٌ ما يَرَوْنَ الْآخَرِينَ يَطُوفُ عليهم الْمُؤْمِنُونَ وَجَنَّتَانِ من فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وما فِيهِمَا وَجَنَّتَانِ من كَذَا آنِيَتُهُمَا وما فِيهِمَا وما بين الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إلى رَبِّهِمْ إلا رِدَاءُ الْكِبْرِ على وَجْهِهِ في جَنَّةِ عَدْنٍ" [3].

---

(١) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام أبو عبدالله الأصبحي المدني الفقيه إمام دار الهجرة، قال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، وقال عبدالرزاق: في حديث يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة، من مؤلفاته: الموطّأ، توفي سنة١٩٧هـ.

يُنظر: تذكرة الحفاظ، (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، وفيات الأعيان، (٤/ ١٣٥)، شذرات الذهب، (١/ ٢٨٨)، معجم المؤلفين، (٢/ ٧٤).

(٢) أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلوّ، تحقيق: بدر البدر، ١٤٠٦هـ، ط١، الدار السلفية، الكويت، (١١٤)، وأبو القاسم هبة الله اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة من الكتاب والسنّة، (٣/ ٤٤١)، رقم الأثر (٦٦٤).

وللاستزادة يُنظر: تخريج الأثر في كتاب الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، د.عبدالرزاق البدر، بحث منشور بمجلة الجامعة الإسلامية، ١٤٢١هـ، العدد (١١٢)، (٣٨-٥٠).

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: **﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾**، ح (٧٠٠٦)، (٦٢٠)، بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، ح (١٨٠)، (٧٠٩)، بلفظه.

قال – رحمه الله – نقلاً عن القاضي عياض: [1]

"كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [2]، فمخاطبة النبي ﷺ لهم برداء الكبرياء على وجهين ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه، فمن أجرى الكلام على ظاهره، أفضى به الأمر إلى التجسيم، ومن لم يتضح له، وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضي ظاهرها، إما أن يكذّب نقلتها، وإما أن يؤوّلها. كأن يقال: استعار لعظيم سلطان الله، وكبريائه، وعظمته وهيبته، وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته" [3].

إن ما حكاه المباركفوري هنا نقلاً عن القاضي عياض أوقعه في عدة أمور، وهي:

١- أن إجراء الحديث على ظاهره، والإيمان به كما ورد، يؤدي إلى التجسيم، وهذا هو قول المؤولة.

٢- أن الحل في مثل هذه الأحاديث لا يكون إلا في أمرين أحدهما أعظم باطلاً من الآخر وهو:

أ – تكذيب نقلة الحديث الشريف.

ب- تأويلها وفي الحقيقة هو تحريفها.

٣- ثم تقرير الحل، وهو التأويل، كما نقل – عفا الله عنه – عن القاضي عياض.

---

(١) هو: القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض اليحصبي الإمام العلاّمة، يكنى أبا الفضل سبتي الدار والميلاد، له التصانيف، منها: إكمال المُعلِم في شرح صحيح مسلم ومنها كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى – صلى الله عليه وسلم – وكتاب الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، توفي سنة ٥٤٤هـ.

يُنظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، إبراهيم بن عليّ اليعربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ١٨٦-١٧٠)، سيَر أعلام النبلاء، (٢٠/ ٢١٣)، البداية والنهاية، (١٢/ ٢٢٥).

(٢) سورة الإسراء: ٢٤.

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٦٣)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط١، ١٤١٩هـ، دار الوفاء، المنصورة، (١/ ٥٣٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر هذا الحديث:

"وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السنّة والجماعة، وإنما يكذب بها أو يحرفها الجهمية [١] ومن تبعهم من المعتزلة [٢] والرافضة [٣]، ونحوهم الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة" [٤].

---

(١) الجهمية: هي فرقة كلامية بدعية ينسبون إلى الجهم بن صفوان، يقولون بنفي الصفات، والقول بأن القرآن مخلوق، وأن العباد مجبورون على أفعالهم، لا قدرة لهم ولا اختيار.

يُنظر: مقالات الإسلاميين، عليّ الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٤١٩هـ، المكتبة العصرية، بيروت، (١/ ٣٣٨)، الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، اعتنى به: إبراهيم رمضان، ط٤، ١٤٢٤هـ، دار المعرفة، بيروت، (١٩٤-١٩٥)، الملل والنحل، محمد عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد الفاضلي، ١٤٢٤هـ، المكتبة العصرية، بيروت، (١/ ٦٧-٦٩)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، أ.د.ناصر العقل، ط٢، ١٤١٧هـ، دار الوطن، الرياض، (٢/ ٢٥٢).

(٢) المعتزلة: هي فرقة من الفرق الضالة، مؤسسها هو واصل بن عطاء، تتبع منهجاً عقلياً، لها خمسة أصول، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمترلة بين المترلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحت كل أصل معنى باطل.

يُنظر: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، د.عرفان عبدالحميد، ط١، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٠٣)، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها، عواد عبدالله المعتق، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ، الرياض، (١٣-١٤)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٤٩)، المرشد الأمين لاعتقادات فرق المسلمين والمشركين، طه عبدالرؤوف سعد، ٢٠٠٨م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (١٠٧).

(٣) الرافضة: هي طائفة من فرقة الشيعة، قيل إن سبب تسميتهم بهذا الاسم: هو رفضهم لولاية أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما-، وقيل: لرفضهم زيد بن عليّ بن الحسين حينما تولى أبو بكر وعمر-رضي الله عنهما-فقال: رفضتموني، فسموا الرافضة.

ويعدون من غلاة الشيعة، ومن عقائدهم: قولهم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نص على استخلاف عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، باسمه، وتبرؤوا من أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما-، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء بعليّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-، بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقالوا بالعصمة لأئمتهم.

يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٨٨-٨٩)، الفرق بين الفرق، (٣٩-٧٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١٦٣)، مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٥-٣٦).

(٤) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٩١).

٢ – العمل بالتأويل، والتفويض، والمجاز [(١)]، في باب (الأسماء والصفات):

إن العمل بالتأويل والمجاز والتفويض في باب الأسماء والصفات من منهج المتكلمين، وقد اتبعهم المؤلف – رحمه الله – في ذلك.

الأمثلة على عمله بالتأويل:

وهي كما سبق في السمة الأولى في تقرير العقيدة. [(٢)]

الأمثلة على عمله – رحمه الله– بالمجاز:

- القول بالمجاز في حديث: "لئن حلف على مالك ليأكله ظلماً، ليلقين الله وهو عنه معرض" [(٣)].

قال – رحمه الله – [(٤)] في شرحه للحديث نقلاً عن الطيبي [(٥)]:

---

(١) يعرف المجاز بأنه كل كلمه أريد بها غير المعنى الموضوع لها أصلاً لملاحظة بين الأول والثاني.

يُنظر: أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، علق عليه: محمود شاكر، دار المدني، جدة، (٣٩٥)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، محمد بن الأثير، تحقيق: د.أحمد الحوفي، ود.بدري طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (٤/ ٨١).

(٢) يُنظر: السمة الأولى، صفة الكلام، صفة (رداء الكبرياء).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب: ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، ح (١٣٤٠)، (١٧٨٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب القضاء، ذكر خبر وهم غير المتبحر في صناعة العلم، ح (٥٠٧٤)، (١١/ ٤٦٤)، بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق المسلم بيمين فاجرة بالنار، ح (١٣٩)، (٧٠١)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٢٢هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، (٢/ ٧١).

(٤) تحفة الأحوذي، (٤/ ٤١٤)، الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، (٨/ ٢٦١٣).

(٥) هو: العلاّمة الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي، من علماء التفسير والحديث، كان في أول عمره صاحب ثروة كثيرة، فلم يزل ينفقها في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيراً، من مؤلفاته: الكاشف في حقائق السنن، شرح مشكاة المصابيح، الخلاصة في معرفة الحديث، توفي سنة ٧٤٣هـ.

"هو مجاز عن الاستهانة والسخط عليه، والإبعاد عن رحمته في قوله تعالى: ﴿ وَلا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ [1] ﴾".

قال ابن منده [2] – رحمه الله – في إثبات صفة الإعراض: "ذكر ما يدل على أن الله عز وجل يعرض عمّا يكره ولا ينظر إليه" [3].

الأمثلة على عمله بالتفويض:

القول بالتفويض في حديث التزول للرب تبارك وتعالى: قال ﷺ: "يتزل الله تبارك وتعالى كل ليلة" [4].

قال – رحمه الله – في شرحه الحديث:

"قد اختلف في معنى التزول على أقوال، ثم ذكر منها، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال، متزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور

يُنظر: الدرر الكامنة، (٢/ ١٨٥-١٨٦)، معجم المؤلفين، (١/ ٦٣٩).

(١) سورة آل عمران: ٧٧

(٢) الإمام الحافظ محدث الإسلام أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، من أسرة علمية من أعلام أهل السنّة، له عدد من المصنفات منها: التوصية ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرق، كتاب الإيمان، الرد على الجهمية، وغيرها، توفي سنة ٣٥٠هـ.

يُنظر: البداية والنهاية، (١١/ ٣٣٦)، تذكرة الحفاظ، (٢/ ٧٤١)، معجم المؤلفين، (٣/ ١٢٣).

(٣) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل على الاتفاق والتفرد، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د.عليّ محمد الفقيهي، ط١، ١٤١٣هـ، (٣/ ٦٠).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب: جامع الدعوات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، ح (٣٤٩٨)، (٢٠١١)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: الرد على الجهمية، ح (٤٧٣٣)، (١٥٧١)، بلفظه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٤١).

السلف، ونقله البيهقي [١] عن الأئمة الأربعة والسفيانين [٢] والحمادين [٣] والأوزاعي [٤]، والليث [٥] وغيرهم.

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن عليّ بن عبدالله بن موسى أبو بكر البيهقي له التصانيف، منها: كتاب السنن الكبير، وشعب الإيمان والخلافيات ودلائل النبوة، توفي سنة ٤٥٨هـ.

يُنظر: تذكرة الحفاظ، (٣/ ١١٣٢)، البداية والنهاية، (١٢/ ٩٤)، طبقات الشافعية، أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، تحقيق: د.الحافظ عليم خان، ط١، ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب، بيروت، (١/ ١٢٠ -١٢٢)، معجم المؤلفين، (١/ ١٢٩).

(٢) سبقت ترجمته سفيان الثوري ص ١٤، وسفيان بن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، أدرك نيفاً وثمانين نفساً من التابعين، انتهى إليه علوّ الإسناد، ورحل إليه من البلاد، توفي سنة ١٩٨هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد، (٩/ ١٧٢)، وفيات الأعيان، (٢/ ٣٩١)، تذكرة الحفاظ، (١/ ٢٦٢)، شذرات الذهب، (٣/ ٣٠٤)، معجم المؤلفين، (١/ ٧٧١).

(٣) الحمادان هما:

- حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، الإمام الحافظ النحوي عالم أهل البصرة، كان فقيهاً، مفوهاً، إماماً بالعربية، صاحب سنّة، له تصانيف في الحديث، كان ثقة عابداً، وكان أثبت الناس، توفي سنة ١٦٧هـ.

يُنظر: العبر، (١/ ١٩٠)، تذكرة الحفاظ، (١/ ٢٠٢)، شذرات الذهب، (١/ ٢٦٢)، تهذيب التهذيب، (١/ ٤٨١)، تقريب التهذيب، (١/ ١٩٥).

- وحماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي مولاهم البصري الضرير، الإمام الحافظ المجود، كان من أئمة السلف، ومن أتقن الحفّاظ وأعدلهم، توفي سنة ١٧٩هـ.

يُنظر: تذكرة الحفاظ، (١/ ٢٢٨)، شذرات الذهب، (١/ ٢٩٢) تهذيب التهذيب، (١/ ٤٨٠)، تقريب التهذيب، (١/ ١٩٥).

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي العلم المنشور والحكم المشهور الإمام المبجل والمقدام المفضل شيخ الإسلام وعالم أهل الشام رضي الله تعالى عنه، كان واحد زمانه وإمام عصره، توفي سنة ١٥٧هـ.

يُنظر: التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، (٥/ ٣٢٦)، سِيَر أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧)، تذكرة الحفاظ، (١/ ١٧٨)، معجم المؤلفين، (٢/ ١٠٥).

(٥) هو: الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبو الحارث الإمام المصري، روى عن: نافع وابن أبي ملكية ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم.

وروى عنه: شعيب، ومحمد بن عجلان، وهشام بن سعد، وغيرهم.

قال ابن سعد: كان قد اشتغل بالفتوى في زمانه وكان ثقة كثير الحديث صحيحه وكان نبيلاً سخياً، وقال أحمد: الليث ثقة ثبت. توفي سنة ١٧٥هـ.

يُنظر: تذكرة الحفاظ، (١/ ٢٢٥-٢٢٦)، وفيات الأعيان، (٤/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب، (٤/ ٦٥٤-٦٥٥)، تقريب التهذيب، (٢/ ٥١٤).

وهذا هو الحق فعليك اتباع جمهور السلف، وإياك أن تكون من أصحاب التأويل" (١).

قلت: عمله بالتفويض بالحديث واضح، أما نسبة جمهور السلف إلى التفويض ففيه نظـــر، فهذا هو منهج الأشاعرة (٢) والماتريدية (٣)، وأما قوله "نقله البيهقي" فالبيهقي -رحمه الله- من أئمة الأشاعرة (٤).

ومن هذا العرض يتضح أن رأيه هذا منافٍ للصواب، وسيتم تفصيل ذلـــك في الفـــصل الثاني: آراؤه في توحيد الأسماء والصفات- إن شاء الله (٥).

٣ -اضطرابه في بعض المسائل العقدية:

اضطرب – رحمه الله- في عدد من المسائل العقدية، فتارة يـــأتي بمنـــهج أهـــل الـــسنّة والجماعة، وتارة يعرض عنه، وتارة ينصح باتباع منهج أهل السنّة، وتارة يحذر منه، وهكذا.

فمن الأمثلة على هذا الاضطراب في مسائل الأسماء والصفات:

- صفة النظر – لله – عز وجل:

هذه من المواضع التي اضطرب فيها المؤلف – رحمه الله –، ففي عدة مواضع أوَّل صـــفة النظر لله تبارك وتعالى بالرحمة (٦).

---

(١) تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٥٩).

(٢) الأشاعرة أو الأشعرية: هم طائفة بدعية كلامية، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه، عامتهم يثبتون سبع صفات فقط لله تعالى، ويوافقون المرجئة في الإيمان، والجبرية في القدر. يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٧٤).

(٣) الماتريدية: هم طائفة بدعية كلامية، ينتسبون إلى أبي منصور الماتريدي في مذهبه، عامتهم يثبتون ثمان صفات فقط لله تعالى، يقولون بالكلام النفسي، وأن القرآن مخلوق، ويوافقون الأشاعرة في كثير من الأصول.

يُنظر: الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، د.شمس الدين الأفغاني، ط٢، ١٤١٩هـ، مكتبة الصديق، الطائف.

الماتريدية دراسة وتقويماً، د.أحمد الحربي، ط٢، ١٤٢١هـ، دار الصميعي، الرياض.

(٤) يُنظر: البيهقي وموقفه من الإلهيات، أحمد عطية الغامدي، ١٤٠٠هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، فرع العقيدة، (٤٠٩-٤١٢).

(٥) يُنظر: الفصل الثاني: آراؤه في توحيد الأسماء والصفات.

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ١٥٧)، (٥/ ٢٨٥-٢٨٦).

فقال في موضع: "أي نظر رحمة" [١].

وقال في موضع آخر: "ومعنى لا ينظر إليهم يعرض عنهم، ومعنى نظره لعباده رحمته لهم ولطفه بهم" [٢].

وفي موضع آخر أكثر النقل عن أهل التأويل ثم تعقبهم بقوله: "الأولى، بل المتيقن، أن يحمل ما ورد من "النظر"ونحوه من صفات الله تعالى على ظاهره، من غير تأويل". [٣]

فالمراد من عرض هذه الأمثلة بيان اضطرابه فيها لا مناقشتها كما سيأتي في باب الأسماء والصفات.

٤- الاكتفاء بالنقل عن العلماء في غالب مسائل الاعتقاد؛ ولهذا فإنه لا يتضح رأيه في هذه المسائل إلا بالتتبع والاستقراء من خلال هذه النقول.

من أبرز سمات منهجه –رحمه الله – في تقرير العقيدة هذه السمة؛ لذا، فإن رأيه لا يتضح إلا بعد التتبع والاستقراء.

فمن الأمثلة على ذلك: مسألة التكفير

شرحه لحديث: "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر" [٤].

فسر الكفر بعدة أمور، وهي:

١- كفران النعمة.

٢- فعل الكفرة.

٣- أن المراد منه التغليظ والتهديد والتشديد، كما في قوله ﷺ: "من ترك صلاة متعمداً، فقد كفر" [٥].

---

(٢) تحفة الأحوذي، (٤/ ٢٣٩). ويُنظر: المرجع السابق، (٤/ ٢٩٢).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٥٧).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ٢٨٦).

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ح (٤٨)، (٦)، بلفظه.

(٥) لم أجده بهذا اللفظ، وجدته بلفظ: "الْعَهْدُ الذي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ".

٤- أن قتله مع الاستحلال كفر صريح.

٥- إنما ذلك على جهة التغليظ لا أنه يخرجه إلى الفسق والكفر.

ثم نقل عن الحافظ ابن حجر [1] قوله:

"لم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة؛ مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾" [2] [3].

فرأيه – رحمه الله – في المسألة أن المراد من قوله ﷺ: "قتاله كفر"، الكفر الأصغر لا الكفر المخرج عن الملة، وإنما اتضح ذلك بالتتبع والاستقراء من خلال نقله عن العلماء – رحمهم الله-. وهذا هو منهجه في غالب المسائل، كما ستأتي في مواضعها– إن شاء الله-.

٥- الرد على الفرق والطوائف المختلفة غالباً فيما خالفوا فيه منهج أهل السنّة والجماعة في مسائل الاعتقاد، (سواء كان رده عارضاً كالتنبيه على المخالفة، أو رداً مفصلاً عليها).

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، باب: ما جاء في ترك الصلاة، ح (٢٦٢١)، (١٩١٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: فيمن جاء فيمن ترك الصلاة، ح (١٠٧٩)، (٢٥٤٠)، بلفظه.

وأخرجه الإمام أحمد، في مسنده، مسند سهل بن سعد الساعدي، ح (٢٢٩٨٧)، (٥/ ٣٤٦)، بلفظه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٤).

(١) هو العلاّمة الحافظ أحمد بن عليّ بن محمد الكناني العسقلاني الشافعي أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر، من أئمة العلم، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، علت له شهرة، فقصده الناس للأخذ عنه، له مصنفات عديدة، منها: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تهذيب التهذيب، تغليق التعليق، توفي سنة ٨٥٢هـ.

يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، (٢/ ٣٦)، شذرات الذهب، (٧/ ٢٧٠)، معجم المؤلفين، (٢/ ٥٢٣).

(٢) سورة النساء: ٤٨.

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٨٤)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، (١/ ١١٢).

اهتم – رحمه الله – بالرد على الفرق والطوائف المختلفة، وهذا مما يعد مزية، فقد تعرض لذكر أغلب الفرق المنتسبة للإسلام، وكذلك الطوائف المختلفة؛ تنبيهاً منه على مخالفتها لمنهج أهل السنّة والجماعة، وللتحذير من اتباعها.

ويتضح هذا المنهج بإيراد الأمثلة التالية:

أ- التعريف بالفرق، مع بيان وجه مخالفتها لمعتقد أهل السنّة في بعض مسائل الاعتقاد:

– **القدرية:** [1] قال – رحمه الله: "هي المنكرون للقدر، القائلون بأن أفعال العباد مخلوقة بقدرتهم ودواعيهم لا بقدرة الله وإرادته، إنما نسبة هذه الطائفة إلى القدر لأنهم يبحثون في القدر كثيراً" [2].

ب- الرد على الفرق رداً مستوفياً في بعض المسائل التي خالفت فيها منهج أهل السنّة والجماعة:

– **الخوارج** [3] **والمعتزلة:** قال – رحمه الله – في رده عليهم في مسألة تخليد مرتكب الكبيرة في النار عند شرحه لحديث: "من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بسم فسمه في يده يتحساه في نار

---

(١) القدرية اسم عام يجمع كل من نفى القدر، وهم طائفتان:

الأولى: القدرية الغلاة، وهم الذين ينفون العلم عن الله تعالى.

الثانية: القدرية غير الغلاة، وهم من ينفي الإرادة عند الله.

يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٣٩)، مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦-٣٧)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ١٥٢-١٥٣)، الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية، ط١، ١٤٣٠هـ، (٢/ ٨٧٧-٨٧٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٩).

(٣) الخوارج: فرقة من الفرق الضالة، سمو بذلك لخروجهم على عليّ بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وهم فرق شتّى، يجمعهم تكفير عليّ بن أبي طالب وعثمان بن عفان، وأصحاب الجمل– رضي الله عنهم –، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وتكفير مرتكب الكبيرة وأنه مخلد بالنار إلا النجدات فخالفوهم في هذا، ووجوب الخروج على الإمام الجائر.

يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٩١)، الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، (٨٧-١٠٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد الرازي، ٢٠٠٨م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (٥١).

جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تردى من جبل فقتل نفسه، فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً" [(١)]:

"قال الحافظ ابن حجر: قد تمسك به المعتزلة وغيرهم ممن قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار. وأجاب أهل السنّة عن ذلك بأجوبة منها: توهيم هذه الزيادة، قال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه محمد بن عجلان [(٢)] عن سعيد المقبري [(٣)] عن أبي هريرة فلم يذكر خالداً مخلداً. وكذا رواه أبو الزناد [(٤)] عن الأعرج [(٥)] عن أبي هريرة يشير إلى

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار وأنه لايدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ح (١٠٩)، (٦٩٦)، بلفظه.

(٢) هو: محمد بن عجلان المدني القرشي، أحد العلماء العاملين، روى عن: أبيه، وأنس بن مالك وعكرمة وغيرهم، وروى عنه: مالك، ومنصور، وشعبة، وغيرهم، توفي سنة ١٤٨هـ.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ٦٤٦-٦٤٧)، تقريب التهذيب، (٢/ ١٩٩-٢٠٠).

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، روى عن أبيه، وجده، وعبدالله بن قتادة، وغيرهم. وروى عنه: مالك، وابن إسحاق، وابن عجلان وغيرهم. قال الدارمي عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال البخاري: اتركوه. اختلف في تاريخ وفاته. قال البخاري: مات بعد نافع.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٢٢-٢٣)، تقريب التهذيب، (١/ ٢٨٩).

(٤) هو: عبدالله بن ذكوان القرشي أبو عبدالرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه، روى عن أنس وعائشة بنت سعد وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال ابن معين: ثقة حجة، وقال ابن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم منه ومن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وبكير بن الأشج، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة سمع من أنس، توفي سنة ٣٠ هـ، وقيل: بعدها.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٢٣٩-٣٣٠)، تقريب التهذيب، (١/ ٣٩٢).

(٥) هو: عبدالرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم روى عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبدالله بن مالك بن بجينة وابن عباس، قال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال أبو زرعة: بن خراش ثقة، توفي سنة ١٧هـ.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٥٦٢-٥٦٣)، تقريب التهذيب، (١/ ٤٦٥).

رواية الباب يعني رواية أبي هريرة التي رواها البخاري في أواخر الجنائز بلفظ: "الذي يخنق نفسه يخنقها في النار، والذي يطعنها يطعنها في النار"[1].

قال: وهو الأصح بأن الروايات قد صحت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرج منها ولا يخلدون، وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله فإنه يصير باستحلاله كافراً والكافر مخلد بلا ريب.

وقيل: ورد مورد الزجر والتغليظ وحقيقته غير مراده.

وقيل: المعنى أن هذا جزاؤه لكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم.

وقيل: التقدير: مخلداً فيها إلى أن يشاء الله.

وقيل: المراد بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام، كأنه يقول يخلد مدة معينة، وهذا أبعدها" [2].

والمراد من هذا العرض بيان منهجه، وسيأتي التفصيل فيه في محله – إن شاء الله [3].

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قاتل النفس، ح (١٣٦٥)، (١٠٦)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٦٥)، فتح الباري، (٣/ ٢٢٧-٢٢٨)، ح (١٢٩٦).

(٣) يُنظر: الباب الرابع: موقفه من الافتراق، والطوائف المختلفة.

تمهيد في تعريف التوحيد، وبيان أقسامه.

ذهب المحدث المباركفوري – رحمه الله – إلى أن الإيمان بالله تعالى: الإيمان "بوجوده، وأنه متصف بصفات الكمال متره عن صفات النقص" [1].

وبناءً على هذا، فالتوحيد عند المحدث المباركفوري – رحمه الله – نوعان:

النوع الأول: توحيد الربوبية في قوله –رحمه الله – "بوجوده".

النوع الثاني: توحيد الأسماء والصفات في قوله – رحمه الله تعالى –: "وأنه يتصف بصفات الكمال متره عن صفات النقص".

وقبل البدء في مناقشة تعريفه – رحمه الله – يحسن ذكر تعريف التوحيد لغةً واصطلاحاً، ومن ثم بيان أقسامه عن أهل السنّة والجماعة.

تعريف التوحيد:

تعريف التوحيد (لغةً):

مصدر "وحد" [2] يقول ابن فارس [3]: "الواو، والحاء، والدال: أصل واحد يدل على الإفراد" [4].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٢) يُنظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، (٣/ ٢٨١)، تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٥/ ١٣٤-١٣٥)، لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط١، دار صادر، بيروت، (٣/ ٤٤٩)، القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١/ ٤١٤).

(٣) الإمام العلاّمة اللغوي المحدث أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، له مصنفات منها: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، وحلية الفقهاء، توفي سنة ٣٩٥هـ.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣)، شذرات الذهب، (٣/ ١٣٢)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٢٣).

(٤) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، ١٤٢٠هـ، دار الجيل، بيروت، (٦/ ٩٠).

تعريف التوحيد (اصطلاحاً):

إفراد الله -تعالى- بما يختص به -سبحانه- من الربوبية والألوهية، والأسماء والصفات [1].

أقسام التوحيد:

ينقسم التوحيد عند أهل السنّة والجماعة إلى ثلاثة أقسام:

١- توحيد الربوبية.

٢- توحيد الألوهية.

٣- توحيد الأسماء والصفات، وقد دل على هذه الأقسام استقراء نصوص الكتاب والسنّة [2].

وقد اجتمعت هذه الأقسام في قوله تعالى: ﴿ **رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا** ﴾ [3].

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعلامة محمد بن عثيمين، ط٢، ١٤٢٤هـ، دار ابن الجوزي، الرياض، (١/ ٨).

يُنظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سلميان بن عبدالله آل الشيخ، ط١، ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤٤)، القول السديد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن السعدي، تحقيق: صبري سلامة شاهين، ط٢، ١٤٢٦هـ، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، (٣٩).

(٢) يُنظر: الرسالة التدمرية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد عودة السعوي، ط٦، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان، الرياض، (٣-٦)، مدارج السالكين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: عماد عامر، ١٤٢٤هـ، دار الحديث، القاهرة، (١/ ٢٧)، شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: د.عبدالله التركي، وآخر، ط٣، ١٤١٨هـ، دار عالم الكتب، الرياض، ص (٢٤)، تيسير العزيز الحميد، (٤٤-٤٧)، القول السديد، (٤٠-٤٣)، القول المفيد (١/ ٩)، وللاستزادة يُنظر: القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد، د.عبدالرزاق البدر، ط١، ١٤٢٣هـ، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، (١٧- نهاية الكتابة).

(٣) سورة مريم: ٦٥.

فاقتصار المؤلف – رحمه الله – على ذكر نوعي التوحيد (الربوبية، والأسماء والصفات) في التعريف، وعدم ذكره لتوحيد الألوهية لا يدل على إغفاله، فقد استدل عليه في عدة مسائل منها:

أولاً: مسائل توحيد الألوهية: وفيها إثبات توحيد الألوهية وهي: فضل توحيد الألوهية.

ثانياً: إيراده لما ينافي توحيد الألوهية من الأعمال والأقوال، وهذا من الأدلة على إثباته لتوحيد الألوهية.

وقد استدل على ذلك بعدد من الأحاديث، وهي:

١- "أتدري ما حق الله على العباد؟....." الحديث [(١)].

فقد نقل عن القرطبي [(٢)] – رحمه الله – في تفسير الحديث، قال – رحمه الله: "حق الله على العباد هو ما وعدهم به من الثواب وألزمهم إياه بخطابه (أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً) المراد بالعبادة: عمل الطاعات واجتناب المعاصي، وعطف عليها عدم الشرك؛ لأنه تمام التوحيد.. والجملة حالية، والتقدير: يعبدونه في حال عدم الإشراك به" [(٣)].

ففي استدلاله بالحديث دلالة على مكانة توحيد الألوهية عند الشيخ – رحمه الله-.

فالمراد هنا ذكر بعض الأمثلة من كلام المؤلف على مكانة توحيد الألوهية.

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ح (٧٣٧٣)، (٦١٤)، بلفظه.

(٢) هو: العلاّمة المحدث أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي المالكي كان من كبار الأئمة، له مؤلفات، منها: المفهم في شرح تلخيص مسلم، توفي سنة ٦٥٦هـ.

يُنظر: تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٤٣٨)، العبر، (٣/ ٢٧٨)، شذرات الذهب، (٥/ ٢٧٣-٢٧٤)، معجم المؤلفين، (١/ ٢١٤).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٧-٢٧٨)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: أحمد محمد السيد، وآخر، ط١، ١٤٢٧هـ، دار ابن كثير، بيروت، (١/ ٢٠٢).

٢ - "أتاني آتٍ من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، فلقت: وإن زنى وإن سرق؟" [١].

قال – رحمه الله في شرح الحديث: "إن من مات لا يشرك بالله شيئاً" أي: "ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله" [٢]. ففسر عدم الإشراك بالله بأنه هو التوحيد.

وبهذا يتضح أن تعريف التوحيد: هو إفراده سبحانه بما يختص به من الربوبية، والألوهية، وبالأسماء والصفات.

وأن إغفال المباركفوري لتوحيد الألوهية ليس عن إهمال له، بل لذكره له في مواطن كثيرة.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ح (١٢٣٧)، (٩٦-٩٧)، بلفظه.
(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٨).

الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله – تعالى –.

الفصل الأول: توحيد الألوهية.

المبحث الأول: مسائل توحيد الألوهية

المطلب الأول: فضل التوحيد

إن التوحيد من أعظم الواجبات كما ورد في الحديث الشريف: "حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً" [1]. وكما أنه من أعظم الواجبات، فإن له من الفضائل والآثار الحميدة، والنتائج الجميلة، ما ليس لشيء غيره من الآثار الحسنة والفضائل المتنوعة، فإن خير الدنيا والآخرة من فضائله وثمراته [2].

وقد شرح المباركفوري – رحمه الله – عددًا من الأحاديث الدالة على فضل التوحيد وهي كالتالي:

– الحديث الأول:

عن معاذ بن جبل–رضي الله عنه– قال: قال رسول الله ﷺ: "أتدرون ما حق الله على العباد؟" فقلت: الله ورسوله أعلم. قال: "فإن حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً"قال: "فتدري ما حقهم على الله إذا فعلوا ذلك؟" فقلت: الله ورسوله أعلم. قال: "أن لا يعذبهم"[3].

قال – رحمه الله – نقلاً عن القرطبي:

"حق الله على العباد هو ما وعدهم به من الثواب وألزمهم إياه بخطابه وأن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، المراد بالعبادة: عمل الطاعات واجتناب المعاصي، وعطف عليها عدم

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٢.

(٢) يُنظر: القول السديد شرح كتاب التوحيد، (٥٦–٦٥)، وينظر إلى فضائله التي ذكرها المؤلف – رحمه الله–.

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التوحيد، بَاب ما جاء في دُعَاءِ النبي –صلى الله عليه وسلم– أُمَّتَهُ إلى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ح (٧٣٧٤)، (٦١٤)، بلفظه.

الشرك لأنه تمام التوحيد، والحكمة في عطفه على العبادة أن بعض الكفرة كانوا يدعون أنهم يعبدون الله؛ ولكنهم كانوا يعبدون آلهة أخرى؛ فاشترط نفي ذلك، والجملة حالية والتقدير يعيدونه في حال عدم الإشراك به" [1].

قال ابن حبان [2]: "عبادة الله إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح؛ ولهذا قال في الجواب: فما حق العباد على الله؟..." [3].

هذا الحديث فيه مسائل وهي كالتالي:

- المسألة الأولى: حق الله على العباد.
- المسألة الثانية: أن التوحيد يفسر بعدم الشرك.
- المسألة الثالثة: تعريف العبادة.
- المسألة الرابعة: حق العباد على الله.

المسألة الأولى: حق الله على العباد

حق الله على العباد كما بينه الشارح:

"أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً" [4]، وهذا هو التوحيد الذي من أجله أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب [5]، وفيما يأتي بعض الأدلة من الكتاب والسنّة على ذلك:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٧-٢٧٨)، المفهم، (١/ ٢٠٢).

(٢) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي الشافعي، صاحب التصانيف، كان حافظاً ثبتاً، إماماً حجة، وكان من أوعية العلم، له مصنفات، أشهرها: الصحيح المعروف بصحيح ابن حبان، توفي سنة ٣٥٤هـ. يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (١٦/ ٩٣)، تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٤٣٨)، العبر، (٢/ ٣٠٦)، شذرات الذهب، (٣/ ١٦-١٧)، معجم المؤلفين، (٣/ ٢٠٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٧)

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٧)

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ١٥٤).

- **الأدلة من القرآن الكريم:**

قال تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾ (١).

قال ابن القيم (٢)، رحمه الله:

"فأخبر سبحانه أن الغاية المطلوبة من خلقه هي عبادته" (٣).

قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ**﴾ (٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٥) — قدس الله روحه —:

"وقد ذكر الله – عز وجل- عن كل من الرسل أنه افتتح دعوته بأنه قال لقومه: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ (٦)" (٧).

---

(١) سورة الذاريات: ٥٦.

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الفقيه المجتهد المفسر النحوي الأصولي الشهير بابن القيم، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأخذ عنه واستفاد منه كثيراً، وقد امتحن وأوذي حتى مات، وله مصنفات عديدة، منها: زاد المعاد، ومفتاح دار السعادة، والصواعق المرسلة، توفي سنة ٧٥١هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٦/ ١٦٨)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (٢/ ١٤٣)، الوافي بالوفيات، (٢/ ١٩٥)، معجم المؤلفين، (٣/ ١٦٤).

(٣) طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: طاهر الغريب، ١٤٢٥هـ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (١٩٨).

(٤) سورة النحل: ٣٦.

(٧) هو: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني الفقيه المجتهد المفسر، كان يتوقد ذكاء، وكان رأساً في الزهد والعلم، له تصانيف كثيرة سارت بها الركبان، وكان سيفاً على المبتدعة، امتحن وأوذي مرات، له مؤلفات كثيرة، منها: درء التعارض، ومنهاج السنة، واقتضاء الصراط المستقيم، توفي محبوساً بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ.

يُنظر: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن عبدالهادي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (٤٢-٣٧٧)، تذكرة الحفاظ، محمد الذهبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (٤/ ١٤٩٧)، شذرات الذهب، (٦/ ٨٣)، معجم المؤلفين، (١/ ١٦٣).

(٦) سورة الأعراف: ٥٩.

(٧) مجموع الفتاوى، (١/ ١٥٤).

قال الإمام ابن كثير [1] – رحمه الله – عن تفسير هذه الآية:

"كلهم – أي الرسل– يدعون إلى عبادة الله، وينهون عن عبادة ما سواه **﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾**" [2].

قال تعالى: **﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾** [3].

قال الإمام ابن كثير –رحمه الله – في تفسير هذه الآية:

يأمر تبارك وتعالى بعبادته وحده لا شريك له، فإنه هو الخالق الرازق المنعم المتفضل على خلقه في جميع الأنات والحالات؛ فهو المستحق منهم أن يوحدوه ولا يشركوا به شيئاً من مخلوقاته، كما قال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل: "أتدري ما حق الله على العباد؟" قال: الله ورسوله أعلم، قال: "أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً"، ثم قال: "أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ أن لا يعذبهم" [4] [5].

– الأدلة من السنّة:

– عن ابن عَبَّاسٍ –رضي الله عنهما– أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم – لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا –رضي الله عنه– على الْيَمَنِ قال: "إِنَّكَ تَقْدَمُ على قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبَادَةُ اللَّهِ، فإذا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ

---

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير البصري ثم الدمشقي، الحافظ الكبير، والفقيه الشافعي، كان كثير الاستحضار قليل النسيان، جيد الفهم كثير التصنيف، صحب ابن تيمية فاستفاد منه وأكثر عنه، من مصنفاته: تفسير القرآن العظيم، البداية والنهاية، توفي سنة ٧٧٤هـ. يُنظر: شذرات الذهب، (٦/ ١٦٨)، البدر الطالع، (١/ ١٥٣)، معجم المؤلفين، (١/ ٣٧٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط١، ١٤١٤هـ، مكتبة دار السلام، الرياض، (٢/ ٧٥١).

(٣) سورة النساء: ٣٦.

(٤) سبق تخريج الحديث ص٣٢.

(٥) تفسير القرآن العظيم، (١/ ٦٥٦).

صَلَوَاتٍ في يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ فإذا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عليهم زَكَاةً مِن أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ على فُقَرَائِهِمْ فإذا أَطَاعُوا بها فَخُذْ منهم وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ الناس" [1].

قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله– في شرحه للحديث:

"قوله: "فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله"[2] كذا للأكثر، وقد تقدم في أول الزكاة بلفظ: "وأني رسول الله"[3]، ففي رواية... "فأول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله"وفي رواية...: "أن يوحدوا الله فإذا عرفوا ذلك"[4]، ويجمع بينها بأن المراد بعبادة الله توحيده، وبتوحيده الشهادة له بذلك ولنبيه بالرسالة، ووقعت البداءة بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح غيرهما إلا بهما. فمن كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين، ومن كان موحداً فالمطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضي الإشراك أو يستلزمه كمن يقول ببنوة عزير أو يعتقد التشبيه فتكون مطالبتهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم" [5].

– المسألة الثانية: أن التوحيد يفسر بعدم الشرك

قال المؤلف، رحمه الله: "حق الله على العباد... أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً"، والتقدير: أن يعبدوه في حال عدم الإشراك به [6].

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الزكاة، بَاب لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ الناس في الصَّدَقَةِ، ح (١٣٨٩)، (٢/ ٥٢٩)، بلفظه.

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الزكاة، بَاب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، ح (١٤٢٥)، (٢/ ٥٤٤)، بلفظه

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وُجُوبِ الزَّكَاةِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)، ح (١٣٣١)، (٢/ ٥٠٥)، بلفظه.

(٤) أخرجه البيهقي، في سننه الكبرى، كتاب قسم الصدقات، باب ما فرض الله تبارك وتعالى على أهل دينه من المسلمين في أموالهم لغيرهم من أهل دينه المسلمين والمحتاجين إليه، ح (١٢٨٩١)، (٧/ ٢)، بلفظه.

(٥) فتح الباري، (٣/ ٣٥٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٨).

وقد ورد تفسير التوحيد بعدم الشرك في عدة آيات من كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ، وفيما يلي أذكر بعضاً منها:

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (١).

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (٢).

ففي الآيتين السابقتين الأمر بعبادة الله وحده والنهي عن الشرك، ففسر التوحيد بعدم الشرك.

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ (٣) – رحمه الله- في شرحه للحديث:

قوله "أن يعبدوه ولا يشركوا به" (٤) أي: يوحدونه بالعبادة وحده لا يشركون به شيئاً، وفائدة هذه الجملة بيان أن التجرد من الشرك لابد منه في العبادة، وإلا؛ فلا يكون العبد آتياً بعبادة الله، بل مشرك (٥).

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (٦)، رحمه الله:

---

(١) سورة النساء: ٣٦.

(٢) سورة النحل: ٣٦.

(٣) هو: سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب آل الشيخ، محدث فقيه، له مؤلفات، من أهمها: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، وشى به بعض المنافقين إلى إبراهيم باشا عند دخوله الدرعية واستيلائه عليها، فقتله وكان ذلك سنة١٢٢٣هـ.

يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون، (١/ ٢٩٣-٢٩٨).

(٥) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٥) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، ٦٦.

(٦) هو: العلاّمة الفقيه عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب آل الشيخ، ولد في الدرعية وتربى في حجر جده الشيخ محمد بن عبدالوهاب حيث قتل والده وهو صغير ولازم دروسه ومجالسه، له مؤلفات عديدة، منها: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، وقرة عيون الموحدين، توفي سنة ١٢٥٨هـ.

يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون، (١/ ٥٦-٦٢).

قوله: "ولا يشركوا به شيئاً": أي يوحدونه بالعبادة؛ فلا بد من التجرد من الشرك في العبادة، ومن لم يتجرد من الشرك لم يكن آتياً بعبادة الله وحده، بل هو مشرك قد جعل لله نداً [1].

وبهذه النقول يتضح صحة ما ذهب إليه المؤلف – رحمه الله – من أن التوحيد يفسر بعدم الشرك.

ثانياً: الأدلة من السنّة:

– عن أبي هريرة قال: كان النبي – صلى الله عليه وسلم- بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فقال: ما الْإِيمَانُ؟ قال: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ"، قال: "ما الْإِسْلَامُ؟" قال: "الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ ولا تُشْرِكَ بِهِ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ"، قال: "ما الْإِحْسَانُ؟" قال: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لم تَكُنْ تَرَاهُ فإنه يَرَاكَ"، قال: "مَتَى السَّاعَةُ؟"، قال: "ما المسؤول عنها بِأَعْلَمَ من السَّائِلِ وَسَأُخْبِرُكَ عن أَشْرَاطِهَا إذا وَلَدَتْ الْأَمَةُ رَبَّهَا، وإذا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمُ في الْبُنْيَانِ في خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إلا الله ثُمَّ تَلَا النبي –صلى الله عليه وسلم -: **﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾** الْآيَةَ" ثُمَّ أَدْبَرَ، فقال: "رُدُّوهُ" فلم يَرَوْا شيئاً، فقال: "هذا جِبْرِيلُ جاء يُعَلِّمُ الناس دِينَهُمْ" قال أبو عَبْد اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِك كُلَّهُ من الْإِيمَان.

ففي تفسيره للإسلام بقوله: "الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به" [2].

ففسر ﷺ العبادة بعدم الشرك.

– المسألة الثالثة: تعريف العبادة

قال المحدث المباركفوري في تعريف العبادة:

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: الوليد الفريان، ط١٢، ١٤٢٠هـ، دار ابن الأثير، الرياض، ٣٠.

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، ح (٥٠)، (٦)، بلفظه.

"عمل الطاعات واجتناب المعاصي"، "عبادة الله: إقرار باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالجوارح" [1]. وما ذهب إليه من التعريفات موافق لتعريف العبادة عند أهل السنّة والجماعة، كما سيأتي.

- تعريف العبادة:

إن العبادة تطلق وتتنوع معانيها بحسب سياقاتها في الجملة.

فالعبادة لها اعتبارات، وهي:

الأول: إذا كانت باعتبار أصلها فهي مصدر بمعنى التعبد، وهي بهذا المعنى التذلل والخضوع بفعل أوامره واجتناب نواهيه، مع المحبة والتعظيم [2].

الثاني: إذا كانت باعتبار أفرادها، فهي: اسم بمعنى المتعبد به، وهي بهذا المعنى اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة [3] [4].

وقد عرف العلماء - رحمهم الله - العبادة بتعريفات عدة، لكنها لا تخرج عمّا سبق. [5]

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) هو: صاحب الفضيلة الشيخ العالم المحقق، الفقيه المفسّر، الورع الزاهد، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبدالرحمن آل عثيمين، تتلمذ على عدد من العلماء، منهم الشيخ عبدالرحمن السعدي والشيخ محمد الشنقيطي، بدأ في التدريس وهو ما يزال طالباً في حلقات شيخه عبدالرحمن السعدي، ظهرت جهوده العظيمة - رحمه الله تعالى - خلال أكثر من خمسين عامًا من العطاء والبذل في نشر العلم والتدريس والوعظ والإرشاد والتوجيه وإلقاء المحاضرات والدعوة إلى الله - سبحانه وتعالى -. ولقد اهتم بالتأليف وتحرير الفتاوى والأجوبة التي تميَّزت بالتأصيل العلمي الرصين، مُنح جائزة الملك فيصل - رحمه الله - العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤١٤هـ، له مؤلفات في فنون مختلفة، منها: شرح العقيدة الواسطية، تقريب التدمرية، توفي سنة ١٤٢١هـ.

يُنظر: ترجمته في مقدمة كتابه شرح الأصول الثلاثة، إعداد: فهد ناصر السليمان، ط٢، ١٤١٤هـ، دار الثريا للنشر، الرياض، (٨-١٠).

(٣) مجموع الفتاوى، (١٠/ ١٤٩).

(٤) تقريب التدمرية، للعلامة محمد بن عثيمين، اعتنى به: سيد عباس عليّ، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة السنة، القاهرة، (١١٣).

(٥) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د.عبدالله عبدالمحسن التركي، ط١، ١٤٢٢هـ، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة، (١/ ١٥٩-١٦١)، مجموع

- **المسألة الرابعة: "حق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً":**

قال المحدث المباركفوري، رحمه الله:

"حق العباد على الله ما وعدهم به من الثواب والجزاء؛ فحق ذلك ووجب بحكم وعده الصدق وقوله الحق الذي لا يجوز عليه الكذب في الخبر ولا الخلف في الوعد؛ فالله سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء بحكم الأمر إذا لا أمر فوق...." (١).

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، رحمه الله:

"حق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً.. لكن هو سبحانه جعل ذلك على نفسه تفضلاً وإحساناً على الموحدين الذين لم يلتفتوا في إرادامم ومهمامم ورغبامم إلى أحد سواه، و لم يتقربوا بما يقولونه ويعملونه من الطاعات إلا إليه وحده" (٢).

وقال الشيخ محمد بن عثيمين، رحمه الله:

"وهذا الحق تفضل الله به على عباده و لم يوجبه عليه أحد" (٣).

ويتضح مما سبق:

أن ما ذهب إليه المباركفوري – رحمه الله – في المسألة أن حق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً تفضلاً منه -سبحانه وتعالى- على عباده وهو مذهب أهل السنّة والجماعة.

الفتاوى، (١٠/ ١٤٩، ١٠/ ١٥٣)، (١٥/ ١٦٢)، منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١٩هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، (٢/ ٤٤٨)، (٣/ ٢٩٠)، مدارج السالكين، (١/ ٦٦)، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٤٨-٤٩)، تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، (٥٣)، فتح المجيد، (٣٩-٤٠).

(١) تحفة الأحوذي، (١١/ ٣٣٩).

(٢) قرة عيون الموحدين، العلاّمة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٩).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ٤٧).

- الحديث الثاني: "عن أنس بن مالك ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:" قال الله: يا بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك ولا أبالي، يا بن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي، يا بن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيك بقرابها مغفرة"(١).

يرى المباركفوري – رحمه الله – أن التوحيد مكفر للذنوب، قال شارحاً قوله –صلى الله عله وسلم-: "**خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيك بقرابها مغفرة**": "أن عدم الشرك مطلوب أولي؛ ولذلك قال: "لقيتني" وقيد به وإلا لكان يكفي أن يقال: خطايا لا تشرك بي، فائدة القيد أن يكون موته على التوحيد" (٢).

قال ابن رجب (٣) – رحمه الله – في شرح الحديث:

من أسباب المغفرة التوحيد، وهو السبب العظيم، فمن فقده، فقد المغفرة، ومن جاء به، فقد أتى بأعظم أسباب المغفرة، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ (٤)، فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض – وهو ملؤها أو ما يقارب ملأها – خطايا، لقيه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله عز وجل، فإن شاء

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب: الحديث القدسي: " **يا ابن آدم**..."ح (٣٥٤٠)، (٢٠١٦)، بلفظه وقال: هنا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وأخرجه الإمام الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب إذا تقرب العبد إلى الله، ح (٢٧٨٨)، (٢/ ٤١٤)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٥٥).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٣١٩)، الكاشف عن حقائق السنن، (٦/ ١٨٤٦)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا عليّ قاري، تحقيق: جمال عيتاني، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٥/ ٢٤٧).

(٣) هو: عبدالرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن رجب، قدم من بغداد مع والده إلى دمشق وهو صغير السن، وأجازه النفيب والنووي، أتقن وصار أعرف أهل عصره بالعلل، له مؤلفات عدة، منها: جامع العلوم والحكم، لطائف المعارف. توفي سنة ٧٩٥هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٦/ ٣٣٩)، معجم المؤلفين، (٢/ ٧٤).

(٤) سورة النساء: ٤٨.

غفر له، وإن شاء أخذه بذنوبه، ثم كان عاقبته أن "يخلد في النار، بل يخرج منها، ثم يدخل الجنة".

وقال أيضاً:

"فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه، أخرجت من كل ما سوى الله محبةً وتعظيماً وإجلالاً ومهابة، وخشيةً، ورجاءً وتوكلاً، وحينئذٍ تحرق ذنوبه وخطاياه كلها ولو كانت مثل زبد البحر، وربما قلبت حسنات، فإن هذا التوحيد الأكبر الأعظم، فلو وضع ذرة منها على جبال الذنوب والخطايا، لقلبها حسنات" [1].

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ – رحمه الله – في قرة عيون الموحدين عن هذا الحديث:

في هذا الحديث ما يبين معنى "لا إله إلا الله" التي رجحت بجميع المخلوقات وجميع السيئات، وأن ذلك هو ترك الشرك قليله وكثيره؛ وذلك يقتضي كمال التوحيد؛ فلا يسلم من الشرك إلا من حقق توحيده وأتى بما يقتضيه كلمة الإخلاص من العلم واليقين والصدق والإخلاص والمحبة والقبول والانقياد وغير ذلك مما تقتضيه تلك الكلمة العظيمة، كما قال تعالى: ﴿**يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ * إِلا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ**﴾ [2] ا. هـ [3].

قال الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله – شارحاً للحديث: "أي أن حسنة التوحيد عظيمة تكفر الخطايا الكبيرة إذا لقي الله وهو لا يشرك به شيئاً" [4].

---

(١) جامع العلوم والحكم، عبدالرحمن بن شهاب المعروف بابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخر، ط٩، ١٤٢٣هـ، طبعة دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، (٢/ ٤١٦-٤١٧).

(٢) سورة الشعراء: ٨٨-٨٩.

(٣) قرة عيون الموحدين، (٢٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ٨٥)، ويُنظر: القول المفيد، المسألة الثالثة عشرة، (١/ ٨٨).

يتبيّن مما سبق أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري أن أجلّ فضائل التوحيد هـو مغفـرة الذنوب وتكفيرها [1].

- الحديث الثالث: عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما قال عبد لا إله إلا الله قط مخلصاً إلا فتحت له أبواب السماء حتى تفضي إلى العرش ما اجتنب الكبـائر" [2]. ففي هذا الحديث **مسألة وهي: أن الإخلاص شرط في قبول العبادة.**

- الحديث الرابع: عن عبادة بن الصامت ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مـن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار" [3].

قال الشارح، رحمه الله:

قال القاضي عياض: حكى عن جماعة من السلف منهم ابن المـسيب [4] أن هـذا كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي [5].

---

(١) يُنظر: القول السديد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن السعدي، ٥٧.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب دعاء أم سلمة، ح (٣٥٩٠)، (٢٠٣١)، بلفظه. وقال: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، باب: فرض الإيمان، ذكر البيان بأن الجنة تجب لمن شهد لله جل وعلا بالوحدانية، ح (٢٠٠)، (١/ ٤٢٩)، بنحوه.

قال الألباني: حسن. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٧٣).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، بلفظه، كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، ح (٢٦٣٨)، (١٩١٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الدَّلِيلِ على أَنَّ من مَاتَ على التَّوْحِيدِ دخل الْجَنَّـةَ قَطْعًـا، ح (٣٢)، (٦٨٦)، بنحوه.

قال الألباني: حسن. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٥١).

(٤) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو القرشي المخزومي، روى عن عبد أبي بكر، وعمـر، وعثمان، وعلي، وغيرهم من الصحابة-رضي الله عنهم-، من علماء التابعين، قال قتادة، رحمه الله: ما رأيـت أحداً قط أعلم بالحلال والحرام منه، توفي سنة ٩٣هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٤٣-٤٤)، تقريب التهذيب، (١/ ٢٩٧).

(٣) إكمال المعلم، (١/ ٢٥٤).

وقال بعضهم: هي مجملة تحتاج إلى شرح ومعناه من قال الكلمة وأدى حقها وفريضتها، وهذا قول الحسن البصري، وقيل: إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك وهذا قول البخاري.

ذكر النووي كلام القاضي هذا في شرح مسلم ثم قال: وما حكاه عن ابن المسيب وغيره ضعيف، بل باطل؛ وذلك لأن راوي أحد هذه الأحاديث أبو هريرة ﷺ متأخر الإسلام أسلم عام خيبر سنة سبع بالاتفاق، وكانت أحكام الشريعة مستقرة وأكثر هذه الواجبات كانت فروضها مستقرة وكانت الصلاة والزكاة والصيام وغيرها من الأحكام قد تقرر فرضها..، ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن أهل التوحيد سيدخلون الجنة وإن عذبوا في النار بذنوبهم فإنهم لا يخلدون في النار.

قال النووي: اعلم أن مذهب أهل السنّة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحداً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سالماً من المعاصي كالصغير والمجنون الذي اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يبتل بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلاً. لكنهم يردونها على الخلاف المعروف في الورود، والصحيح أن المراد به المرور على الصراط وهو منصوب على ظهر جهنم - عافانا الله منها ومن سائر المكروه-، وأما من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه بالقدر الذي يريده سبحانه ثم يدخله الجنة؛ فلا يخلد في النار أحد مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل. هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنّة وإجماع من يعتد به على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي. فإذا تقررت هذه القاعدة حمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة لها وجب تأويله عليها ليجمع بين نصوص الشرع، انتهى [1].

(١) تحفة الأحوذي، ٧/ ٢٧١-٢٧٢. شرح النووي عل مسلم، (١/ ٢١٧).

فمنهج الشارح هو أن من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله عاملاً بمقتضاها ثم مات على ذلك حرمه الله على النار.

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ – رحمه الله – بعد شرحه للحديث: "والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفي الحديث دليل على أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد، وبالعكس.

ومنه: تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، ومنه: أن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصاً لله تعالى". [1] وهذه ستأتي في موضعها إن شاء الله.

وفي هذا الحديث والحديث السابق مسائل وهي:

الأولى: شروط قبول العبادة.

الثانية: أن التوحيد سبب للنجاة من النار.

– المسألة الأولى: شروط قبول العبادة

ورد في الحديثين شرطا قبول العبادة، وقد ساقها عدد من العلماء في مؤلفاتهم استخلاصاً من الآيات والأحاديث، فلقبول العبادة شرطان هما:

الأول: الإخلاص؛ أي إخلاص العمل لله تعالى من غير رياء ولا سمعة.

الثاني: المتابعة؛ أي متابعة سنة النبي ﷺ في هذه العبادة.

وأدلة الشرطين كثيرة في الكتاب والسنّة، منها:

أولاً: أدلة الإخلاص

أ – من القرآن الكريم:

١- قال تعالى: ﴿ **فَاعْبُدْ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ* أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ** ﴾ [2].

٢- قال تعالى: ﴿ **وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ** ﴾ [3].

---

(١) تيسير العزيز الحميد، (٨٣).

(٢) سورة الزمر: ٢ – ٣.

(٣) سورة البينة: ٥.

ب – من السنّة:

قال ﷺ: "أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه مع غيري تركته وشركه" [1].

ثانياً: متابعة الرسول ﷺ

أ – من القرآن الكريم:

١-قوله تعالى: **﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** [2].

٢- وقوله تعالى: **﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾** [3].

ب – ومن السنّة:

قال رسول الله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد" [4].

وفي قوله تعالى: **﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾** [5] جمع بين الشرطين معاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – قدس الله روحه -: "ولابد في عبادته من أصلين: أحدهما: إخلاص الدين له، والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله" [6].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد، باب تحريم الرياء، ح (٢٩٨٥)، (١١٩٥)، بلفظه.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ح (٢٦٩٧)، (٢١٤)، بلفظه.

(٥) سورة الملك: ٢.

(٦) الرسالة التدمرية، (٢٣٢)، ويُنظر: منهاج السنة النبوية، (٢/ ٤٤٨).

وقال ابن أبي العز الحنفي [1] – رحمه الله – عن شروط قبول العبادة: "فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول" [2].

ومما تقدم تبين أن للعبادة شرطين لا تقبل إلا بهما، وهما: الإخلاص والمتابعة، وهو ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من خلال ما سبق.

– المسألة الثانية: أن التوحيد سبب للنجاة من النار

من فضائل التوحيد أنه سبب للنجاة من النار، وقد وردت أحاديث كثيرة في ذلك، وهي على نوعين:

الأولى: ما فيها أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة و لم يحجب عنها.

الثانية: ما فيها أنه يحرم على النار. (كالحديث الذي معنا) [3].

ولا تعارض بين هذه النصوص؛ لأن من أتى بالشهادتين على وجهها عاملاً بمقتضاها دخل الجنة حتى وإن عذب بالنار، فإنه لا يخلد فيها.

قال أبو عيسى الترمذي [4]، رحمه الله: "ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن أهل التوحيد سيدخلون الجنة وإن عذبوا بالنار بذنوبهم فإنهم لا يخلدون في النار" [5].

---

(١) هو: عليّ بن عليّ بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي الفقيه الماهر، درس وأفتى، تولى القضاء بدمشق ثم بالديار المصرية ثم بدمشق، امتحن بسبب اعتراضه على قصيدة لابن أيبك الدمشقي، له مؤلفات، منها: شرح العقيدة الطحاوية، والاتباع، توفي سنة ٧٩٢هـ.

يُنظر: الوافي بالوفيات، (٣/ ١١٥)، شذرات الذهب، (٦/ ٣٢٦)، معجم المؤلفين، (٢/ ٤٨٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، (٢٢٨). ويُنظر: مدارج السالكين، (١/ ٧٣).

(٣) يُنظر: كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: زهير الشاويش، ط٥، ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت (١٠-١٣)، تيسير العزيز الحميد، (٨٣).

(٤) هو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الضرير، كان عالماً حافظاً إماماً بارعاً، له مصنفات، منها: الجامع المشهور بسنن الترمذي، والعلل، توفي سنة ٢٧٩هـ.

يُنظر: وفيات الأعيان، (٤/ ٢٧٨)، تذكرة الحفاظ، (٢/ ٦٣٣)، العبر، (١/ ٤٠٢)، معجم المؤلفين، (٣/ ٥٧٣).

(٥) سنن الترمذي، (١٠-١٣).

فالمراد من هذه الأحاديث أن "لا إله إلا الله" سبب لدخول الجنة، والنجاة من النار، ومقتضى لذلك، لكن المقتضى لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه أو لوجود مانع (١).

- **الحديث الخامس**: عن عَبْدَ اللَّهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ (٢) قال: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا من أُمَّتِي على رؤوس الْخَلَائِقِ يوم الْقِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عليه تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يقول: أَتُنْكِرُ من هذا شيئاً؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فيقول: لَا يا رَبِّ، فيقول: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فيقول: لَا يا رَبِّ، فيقول: بَلَى إِنَّ لك عِنْدَنَا حَسَنَةً، فإنه لا ظلم عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فيها أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فيقول: أحضر وَزْنَكَ، فيقول: يا رَبِّ ما هذه الْبِطَاقَةُ مع هذه السِّجِلَّاتِ؟ فقال: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قال: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ في كفة وَالْبِطَاقَةُ في كفة فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ؛ فلا يَثْقُلُ مع اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ" (٣).

---

(١) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (٨١).

(٢) هو: عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السهمي، كنيته أبو محمد، وكان فاضلاً حافظاً عالماً قرأ الكتاب، استأذن النبي - صلى الله عليه وسلم- في أن يكتب حديثه فأذن له، وقال أبو هريرة: ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مني إلا عبدالله بن عمرو فإنه كان يعي بقلبه وأعي بقلبي وكان يكتب وأنا لا أكتب استأذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- في ذلك فأذن له، توفي سنة٦٣هـ بمصر.

يُنظر: الاستيعاب، (٣/ ٩٥٧)، أسد الغابة، (٣/ ٣٥٦)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٤/ ١٩٢).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، ح (٢٦٣٩)، (١٩١٨)، بلفظه. قال أبو عيسَى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

- وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، ح (٤٣٠٠)، (٢٧٣٨)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٥٣).

فيه مسائل:

الأولى: فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب، (وقد سبق بيان هذه المسألة مستوفاة في الحديث الثاني) [1].

الثانية: فضل اسم الله.

- المسألة الثانية: فضل اسم الله

قال المباركفوري - رحمه الله - شارحاً قوله ﷺ نقلاً عن الملا عليّ قاري [2]:

"ولا يثقل مع اسم الله شيء" [3]؛ أي ولا يرجح ولا يغلب، والمعنى لا يقاومه من المعاصي، بل يترجح ذكر الله تعالى على جميع المعاصي [4].

ففضل كلمة التوحيد لا يحصى، وقد تعددت الأحاديث ببيانه، وقد أفرد عدد من العلماء مصنفات على فضائلها [5]، فأوصلها بعضهم إلى مئتي فضيلة [6].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

---

(١) يُنظر: الحديث الثاني، ص ٤١-٤٣.

(٢) هو: ملا علي قاري بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي، ولد بهراة ورحل إلى مكة واستقر بها وأخذ عن جماعة من المحققين كابن حجر الهيثمي، له مصنفات، منها: شرح المشكاة، وشرح الشمايل، وشرح الوترية، توفي سنة ١٠١٤هـ.

يُنظر: البدر الطالع، (١/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٣) سبق تخريج الحديث ص٤١.

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٥) منها: " كلمة الإخلاص " لابن رجب الحنبلي، " مسألة في التوحيد وفضائل لا إله إلا الله "يوسف بن عبدالهادي المقدسي، تحقيق: عبدالهادي محمد منصور، ط١، ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٦) يُنظر: مسألة في التوحيد وفضائل لا إله إلا الله، ص (٨٧-١١٧).

"التوحيد الذي هو أصل الدين ورأسه الذي لا يقبل الله عمـــلاً إلا بـــه ويغفـــر لأصحابه ولا يغفر لمن تركه، وكما قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ ﴾ [(١)]، وقد كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه" [(٢)].

قال الحافظ ابن رجب، رحمه الله:

"كلمة التوحيد لها فضائل عظيمة لا يمكن هنا استقصاؤها، فلنذكر بعض ما ورد منـــها: فهي كلمة التقوى، وكلمة الإخلاص، وشهادة الحق، ودعوة الحق، وبراءة من الـــشرك، ونجاة هذا الأمر، ولأجلها خلق الخلق" [(٣)].

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ– رحمه الله–:

"والحديث يدل على أن لا إله إلا الله أفضل الذكر [(٤)]" ثم ساق الحديث.

ومما سبق يتضح أن ما ذكره الشيخ المباركفوري – رحمه الله – في فضل لا إلـــه إلا الله موافق لمنهج أهل السنّة والجماعة.

– الحديث السادس:

عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: "ما في القرآن آية أحب إليّ من هذه الآية" ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ [(٥)] ﴾ "[(٦)].

---

(١) سورة النساء: ٤٨

(٢) مجموع الفتاوى، (٣/ ٤٠٠).

(٣) كلمة الإخلاص، (٥٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، (٨٥).

(٥) سورة النساء: ٤٨.

(٦) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة النساء، ح (٣٠٣٧)، (١٩٥٨)، بلفظه.

قال الألباني: ضعيف الإسناد. يُنظر: ضعيف سنن الترمذي، (٣٤١).

قال المباركفوري- رحمه الله – شارحاً للحديث:

"**﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾**: أي الإشراك به، وهذا نص صريح بأن الشرك غير مغفور إذا مات صاحبه عليه؛ لأنه قد ثبت أن المشرك إذا تاب من شركه وآمن قبلت توبته وصح إيمانه وغفرت ذنوبه كلها التي عملها في حال الشرك.

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾: أي ما سوى الإشراك من الذنوب.

﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾: يعني من يشاء من أهل التوحيد.

قال العلماء: لما أخبر الله أنه يغفر الشرك بالإيمان والتوبة، علمنا أن يغفر ما دون الشرك بالتوبة وهذه المشيئة في مَنْ لم يتب من أهل التوحيد، فإذا مات صاحب الكبيرة أو الصغيرة من غير توبة، فهو على خطر المشيئة؛ إن شاء غفر له وأدخله الجنة بفضله ورحمته، وإن شاء عذبه ثم يدخله الجنة بعد ذلك" (١).

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله – في تفسير هذه الآية:

"أخبر تعالى أنه **﴿لا يغفر أن يشرك به﴾**؛ أي: لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك به، **﴿ويغفر ما دون ذلك﴾** أي من الذنوب، **﴿لمن يشاء﴾**؛ أي من عباده" (٢).

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي (٣) – رحمه الله – في تفسير هذه الآية:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٨/ ٣١٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم، (١/ ٦٧٦).

(٣) هو: العلاّمة الفقيه المفسر عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله آل سعدي، ولد ونشأ في بلدة عنيزة من محافظات القصيم واشتغل بالعلم حتى فاق الأقران، له مؤلفات عدة، منها: تيسير الكريم الرحمن في تفسير القرآن، والقواعد الحسان، والقول السديد في شرح كتاب التوحيد، توفي سنة ١٣٧٦هـ.

يُنظر: علماء نجد، (٢/ ٤٣٣-٤٣١)، معجم المؤلفين، (٢/ ١٢١).

"يخبر تعالى أنه لا يغفر لمن أشرك به أحداً من المخلوقين ويغفر ما دون ذلك من الذنوب صغائرها وكبائرها وذلك عند مشيئته مغفرة ذلك إذا اقتضت حكمته مغفرته، فالذنوب التي دون الشرك قد جعل الله لمغفرتها أسباباً كثيرة، كالحسنات الماحية والمصائب المكفرة في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة وكدعاء المؤمنين بعضهم لبعض وبشفاعة الشافعين، ومن دون ذلك كله رحمته التي أحق بها أهل الإيمان والتوحيد، وهذا بخلاف الشرك، فإن المشرك قد سد على نفسه أبواب المغفرة وأغلق دونه أبواب الرحمة؛ فلا تنفعه الطاعات من دون التوحيد ولا تفيده المصائب شيئاً" [1].

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي [2] عند تفسير هذه الآية:

"ذكر في هذه الآية الكريمة أنه تعالى لا يغفر الإشراك به، وأنه يغفر غير ذلك لمن يشاء، وأن من أشرك به، فقد افترى إثماً عظيماً" [3].

فالخلاصة أن الله يغفر لعباده ما خلا الشرك به سبحانه [4]، وأن ما حكاه المحدث المباركفوري – رحمه الله – في المسألة موافق لما عليه أهل السنّة والجماعة.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبدالرحمن السعدي، تقديم: محمد زهري النجار، ١٤٠٨هـ، دار المدني، جدة، (١/ ٣٥٦-٣٥٧).

(٢) هو: محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي الشنقيطي، برع في عدة علوم، من مؤلفاته: منع جواز المجاز في المترل للتعبد والإعجاز، وآداب البحث والمناظرة، توفي سنة ١٣٩٣هـ.

يُنظر: ترجمة في مقدمة كتابه أضواء البيان، ١٤٠٣هـ، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية (١/ ٣-٦٤).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، دار عالم الفوائد للنشر، (١/ ٣٩٠).

(٤) يُنظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، (١٠١).

المطلب الثاني: جزاء من حقق التوحيد.

جعل الله الجزاء العظيم لمن حقق التوحيد من عباده، وأتى به على الوجه المطلــوب قولاً وعملاً، فجازاه بأن يدخل الجنة من غير حساب [1] كما سيأتي معنا في هذا الحديث.

عن ابن عباس-رضي الله عنه- قال: "لما أُسري بالنبي ﷺ جعل يمر بــالنبي والنبــيين ومعهم القوم، والنبي والنبيين وليس معهم أحد، حتى يمر بسواد عظيم فقلت: من هــذا؟ قيل: موسى وقومه، ولكن أرفع رأسك فانظر، قال: فإذا سواد عظيم قد سد الأفق من ذا الجانب ومن ذا الجانب، فقيل: هؤلاء من أمتك سبعون ألفــاً يــدخلون الجنــة بغــير حساب"فدخل، و لم يسألوه و لم يفسر لهم، فقالوا: نحن هم، وقال قائلون: هم أبناؤنا الذين ولدوا على الفطرة والإسلام، فخرج النبي ﷺ قال: "هم الذين لا يكتوون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون"، فقام عكاشة بن محصن فقال: "أنا منهم يا رســول الله؟ قال: نعم، ثم قام آخر فقال: أنا منهم؟ فقال: سبقك بها" [2].

مسألة: صفات الذين يدخلون الجنة من غير حساب: "هم الــذين لا يكتــوون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون" [3].

قوله ﷺ: "لا يكتوون" [4].

---

(١) ولذلك ساق الشيخ محمد بن عبدالوهاب-رحمه الله- هذا الحديث في كتاب التوحيد، باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب، يُنظر: كتاب التوحيد، محمد بــن عبــدالوهاب، تحقيــق: عبــدالقادر الأرنــؤوط، ١٤١٣هـــ، دار السلام، الرياض، (١٩).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفــضل مــن لم يكتــو، ح (٥٧٠٥)، (٤٨٨)، بنحوه.

- وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حــساب ولا عذاب، ح (٢١٨)، (٧١٧)، بنحوه مختصراً.

(٣) سبق تخريجه ص٥٤.

(٤) سبق تخريجه ص٣٣.

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، رحمه الله: "أي لا يسألون غيرهم أن يكويهم" [(١)].

وقال الشيخ محمد بن عثيمين، رحمه الله: "أي لا يطلبون من أحد أن يكويهم" [(٢)].

قوله ﷺ "ولا يسترقون" [(٣)].

قال الشيخ محمد بن عثيمين، رحمه الله: "استرقى أي: طلب الرقية؛ أي لا يطلبون من أحد أن يقرأ عليهم لما يلي:

١- لقوة اعتمادهم على الله.

٢- لعزة نفوسهم عن التذلل لغير الله.

٣- ولما في ذلك من التعلق بغير الله. [(٤)]

فالمراد وصف السبعين ألفاً بتمام التوكل؛ فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم ولا يكويهم [(٥)].

وقد جاءت النصوص بجواز الرقي والكي.

أما قوله ﷺ: "ولا يتطيرون" [(٦)]:

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ- رحمه الله-: "أي لا يتشاءمون بالطيور ونحوها" [(٧)].

قوله ﷺ: "وعلى ربهم يتوكلون":

---

(١) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، (٩٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ١٠٢-١٠٣).

(٣) سبق تخريجه ص٣٣.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ١٠٣)

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ١٨٢)، مدارج السالكين، (٢/ ٩٤).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، (٩٧)، وسيأتي مزيد بسط لهذه المسائل (الرقى) في المبحث الثاني من هذا الفصل – إن شاء الله -.

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، رحمه الله: "ذكر الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال والخصال، وهو التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه الذي هو نهاية تحقيق التوحيد، الذي يثمر كل مقام شريف: من المحبة، والرجاء، والخوف والرضا به رباً وإلهاً، والرضا بقضائه" [1].

قال ابن القيم – رحمه الله – عن هذا الحديث:

"فقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، وفي الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل، كما لا ينافيه دفع داء الجوع، والعطش والحر، والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدح في نفس التوكل، كما يقدح الأمر في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجزاً ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولابد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإن كان معطلاً للحكمة والشرع؛ فلا يجعل العبد عجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً" [2].

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ– بعد شرحه الحديث:

"واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً، كما يظنه الجهلة، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري لا انفكاك لأحد عنه حتى الحيوان البهيم، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب كما قال تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ** ﴾ [3]؛ أي: كافيه، إنما المراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها

---

(١) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، (٩٧).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط٣، ١٤٢٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت (٤/ ١٤-١٥).

(٣) سورة الطلاق: ٣.

توكلاً على الله كالاسترقاء، والاكتواء، فتركهم له ليس لكونه سبباً مكروهاً، لاسيما والمريض يتشبط بما يظنه سبباً لشفائه بخيط العنكبوت.

أما نفس مباشرة الأسباب، والتداوي على وجه لا كراهة فيه، فغير قادح في التوكل؛ فلا يكون تركه مشروعاً" [١] ثم ساق الأحاديث الدالة على ذلك [٢].

المبحث الثاني: ما ينافي توحيد الألوهية أو يقدح فيه من الأعمال والأقوال:

ذكر المباركفوري العديد من الأعمال والأقوال التي تنافي توحيد الألوهية أو تقدح فيه، وهي كما يلي:

المطلب الأول: ما ينافي في توحيد الألوهية أو يقدح فيه من الأعمال:

*** الذبح لغير الله:**

قال المباركفوري – رحمه الله – شارحاً قوله ﷺ: "إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين"... الحديث [٣].

"اللهم": أي لا لغيرك.

"ونسكي": أي وسائر عبادي أو تقربي بالذبح [٤].

وقال – رحمه الله – في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [٥]، نقلاً عن ابن جرير

---

(١) تيسير العزيز الحميد، (٩٧- ٩٨)

(٢) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (٩٨-٩٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ح (٧٧١)، (٨٠٠)، بلفظه.

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٥٣٢)، جامع البيان، (٢٤/ ٦٩٦). ملاحظة: (لم أجده بنفس اللفظ بل بلفظ مقارب).

(٥) سورة الكوثر: ٢.

الطبري [1] – رحمه الله:

"المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للأصنام، ولا شك في تخصيص الله بالصلاة والنحر"، قلت: ويؤيد هذا التأويل قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** [2] ﴾. [3]

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله – في تفسير هذه الآية:

فأخلص لربك صلاتك المكتوبة والنافلة ونحرك فاعبده وحده لا شريك له، والنحر على اسمه وحده لا شريك له كما قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ** ﴾ [4]، وهذا بخلاف ما كان عليه المشركون من السجود لغير الله والذبح على غير اسمه... [5].

وأما حكم الذبح لغير الله، فهو كفر أكبر إذا كان عن قصد التقرب والتعظيم للمذبوح له [6]، وأما إن كان من باب الإكرام والضيافة فالأصل أنها مباحة.

ومما تقدم يتبيّن صحة ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري – رحمه الله – من تحريم الذبح لغير الله وأنه كفر أكبر مخرج عن الملة من خلال تفسيره للآيات السابقة.

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، كان إماماً في فنون كثيرة، منها: التفسير والحديث والتاريخ، وغيرها، كان من الأئمة المجتهدين لم يقلد أحداً، وله عدة مصنفات، منها: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، والتاريخ، وتهذيب الآثار، توفي سنة ٣١٠هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد، (٢/ ١٦٢)، وفيات الأعيان، (٤/ ١٩١)، تذكرة الحفاظ، (٢/ ٧١٠)، شذرات الذهب، (٢/ ٢٦٠)، معجم المؤلفين، (٣/ ١٩٠).

(٢) سورة الأنعام: ١٦٢.

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٧٩).

(٤) سورة الأنعام: ١٦٢ – ١٦٣.

(٥) تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٧٢٤).

(٦) يُنظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ٢١٤).

* **إتيان الكهان:**

الحديث

عن أبي هريرة ﷺعن النبي ﷺ قال: "من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً؛، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ" [1].

مسائل الحديث:

- تعريف الكاهن والعراف، مع بيان الفرق بينهما.
- أن الحكم عام في الحديث لجميع أنواع الكهانة.
- تفسير قوله ﷺ: "فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ".

تعريف الكاهن والعراف، مع بيان الفرق بينهما؟

قال المحدث المباركفوري – رحمه الله – في تعريفه للكاهن:

"هو الذي يتعاطى الأخبار عن الكائنات في المستقبل ويدعي معرفة الأسـرار" [2].

وقال: "هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن" [3].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كرهية إتيـان الحـائض، ح (١٣٥)، (١٦٤٧). بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض، ح (٦٣٩)، (٢٥١٤). بلفظه.

وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب الطهارة، باب من أتى امرأته في دبرها، ح (١١٣٦)، (١/ ٢٧٥). بنحوه.

- قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (١/ ٩٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٤/ ٤١٣)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٦/ ١٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٤/ ٢٣٨)، معالم السنن، حمد الخطابي، ط٢، ١٤٠١هـ، المكتبة العلمية، بـيروت، (٤/ ٢٢٨)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤/ ٢١٤).

ثم قال: "وكانت في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور الكائنة ويزعمون أن لهم تابعة من الجن تلقي إليهم الأخبار، ومنهم من يدعي أنه يدرك الأمور بفهم أعطيه، ومنهم من زعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به للسرقة، ومتهم المرأة بالزنية فيعرف من صاحبها، ونحو ذلك" [1].

ومنهم من يسمى المنجم كاهناً حيث إنه يخبر عن الأمور كإتيان المطر، ومجيء الوباء، وظهور القتال، وطالع نحس أو سعيد، وأمثال ذلك [2].

وقال: "ومنهم من يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها من كلام يسأله، أو فعله، أو حاله، وهذا يخصونه باسم العرّاف" [3].

فالتعريفات السابقة تفيد أن الكاهن هو العرّاف، بل إن جميع الأنواع داخلة تحت الكهانة، أما في التعريف الأخير، فقد فرق المباركفوري – رحمه الله – بين الكاهن والعرّاف بأنه من يزعم معرفة الأمور بمقدمات يستدل على مواقعها.

وقد اختلف العلماء – رحمهم الله – في الكاهن والعراف هل يحملان نفس المعنى أم بينهما تغاير؟

فقال بعضهم: هما بمعنى واحد.

وقال آخرون: بالتفريق بينهما، واختلفوا في تحديد وجه الفرق بينهما:

فمنهم من قال بأن الكاهن أعم من العراف، فهو يطلق عليه ومع غيره ممن يدعي علم الغيب؛ وذلك؛ لأن الكاهن يخبر عمّا مضى وما يستقبل، أما العراف؛ فلا يخبر إلا عمّا

---

(٣) تحفة الأحوذي، (٤/ ٤١٣)، معالم السنن، (٤/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/ ٢١٥).

(٣) تحفة الأحوذي، (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/ ٢١٥).

يستقبل، ومنهـــم ابن الأثير الجزري [١]، والحافظ ابن حجر العسقلاني [٢] – رحمهم الله.

ومنهم من ذهب إلى أن العرّاف أعم من الكاهن، وأن العراف اسم يجمع من يتكلم في معرفـــة الأمور الغيبية، ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية [٣] -قدس الله روحه-، والشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ [٤]، والشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ [٥] – رحمهم الله-.

ومما يؤكد ذلك الاشتقاق أن العراف مشتق من المعرفة، فيشمل جميع أنواع الكهانـــة [٦]، لكن وإن كان كذلك فإنهما مشتركان في ادعاء الغيب.

وقد سئل الإمام أحمد [٧] -رحمه الله- عن الكاهن فقال: "هو نحو العراف". [٨]

س: أن الحكم في الحديث عام على جميع أنواع الكهانة.

قال – رحمه الله – في قوله ﷺ: "من أتى": قد يشتمل على إتيان الكاهن والعراف والمنجم [٩].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/ ٢١٥).

هو: أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزري ثم الموصلي، المشهور بابن الأثير، له مؤلفـــات منها: النهاية في غريب الأثر، البديع، شرح غريب الطوال، توفي سنة ٦٠٦هـــ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (٢١/ ٤٨٩)، العبر، (٥/ ١٩)، شذرات الذهب، (٥/ ٢٢)، معجم المؤلفين، (٤/ ٢٨).

(٢) فتح الباري، (١٠/ ٢١٦).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣٥/ ١٧٣).

(٤) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (٣١-٣١١).

(٥) يُنظر: فتح المجيد، (٣٥٥-٣٣٦).

(٦) يُنظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ٥٣٢).

(٥) هو: الإمام أبو عبدالله أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي، إمام المحدثين وناصـــر الـــدين، والمناضل عن السنة، والصابر عن المحنة، كان إماماً في الحديث والفقه ودقائقهما، له مؤلفات، منها: السنة، والـــرد على الجهمية، توفي سنة ٢٤١هـــ.

يُنظر: تاريخ بغداد، (٤/ ٤١٢)، وفيات الأعيان، (١/ ٦٣)، تذكرة الحفـــاظ، (٢/ ٤٣١)، العـــبر، (١/ ٤٣٥)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٦١).

(٨) أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من كتاب الجامع، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د.إبراهيم السلطان، ط١، ١٤١٦هـــ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، (٢/ ٣٣).

(٩) تحفة الأحوذي، (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/ ٢١٥).

وقال أيضاً: "وحديث النهي عن إتيان الكاهن يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم وعلى النهي عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم" [١].

قال الإمام الخطابي [٢] -في شرحه للحديث:

"فالحديث يشتمل على النهي عن إتيان هؤلاء كلهم، والرجوع إلى قولهم وتصديقهم على ما يدعونه من هذه الأمور" [٣].

س: شرحه – رحمه الله – لقوله ﷺ "فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ [٤] وما المراد بالكفر في الحديث: هل هو الكفر الأكبر؟ أم الكفر الأصغر؟

قال المباركفوري، رحمه الله:

الظاهر أنه محمول على التغليط والتشديد كما قاله الترمذي، وقيل: إن كان المراد الإتيان باستحلال وتصديق، فالكفر محمول على ظاهره، وإن كان بدونهما، فهو على كفران النعمة، ثم استدل الترمذي على هذا بقوله، وقد روي عن النبي ﷺ: "من أتى حائضاً فليتصدق بدينار [٥]" [٦].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٤/ ٤١٣)، مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح، عليّ سلطان القري، تحقيق: جمال عيتاني، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٦/ ١٣).

(٢) هو: أبو سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي سمع الكثير، له فهم مليح، وعلم غزير، ومعرفة باللغة والمعاني والفقه، وصنف التصانيف الحسان، منها: المعالم شرح فيها سنن أبي داود والأعلام شرح فيه البخاري وغريب الحديث، توفي سنة٣٨٨هـ.

يُنظر: طبقات الحفاظ، عبدالرحمن أبو بكر السيوطي، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٤٠٤)، تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: د.عمر عبدالسلام تدمري، ط١، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (٢٧/ ١٦٥)، تذكرة الحفاظ، (٣/ ١٠٢٠)، البداية والنهاية، (١١/ ٢٣٦)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٣٨).

(٣) معالم السنن، (٤/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٤) سبق تخريجه ص ٥٩.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، ح (١٣٥)، (١٦٤٧)، بلفظه.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في كفارة من أتى حائضاً، ح (٢١٦٨)، (١٣٨٢)، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الطهارة وسننها، باب في كفارة من أتى حائضاً، (٦٤٠)، (٢٥١٤)، بنحوه

وأخرجه الدرامي في سننه، كتاب الطهارة، باب من قال عليه الكفارة، ح (١١٠٦)، (١/ ٢٧٠)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (١/ ٩٤٧).

(٦) تحفة الأحوذي، (١/ ٣٥٥-٣٥٦).

فبين –رحمه الله – أن إتيان الكهان يحمل على وجهين، لكل منهما حكم، كالتالي:

الأول: إتيان الكاهن مع تصديقه فيما يقوله، فالحكم هنا هو الكفر الأكبر المخرج عن الملة؛ لأن تصديقه في علم الغيب تكذيب للقرآن [1]، قال تعالى: ﴿ **قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ [2].

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، رحمه الله:

"ظاهر الحديث أنه يكفر من اعتقد صدقه بأي وجه كان لاعتقاده أنه يعلم الغيب..." [3].

الثاني: إتيان الكاهن من غير تصديقه فيما يقول، فالحكم هنا هو الكفر الأصغر غير المخرج من الملة، وقد استدل المباركفوري – رحمه الله – على ذلك بما نقله عن الإمام الترمذي قال ﷺ: "من أتى حائضاً فليتصدق بدينار" [4]، فالمقصود من هذا الاستدلال أن إتيان الحائض في دبرها كفر أصغر لما جعل له من التكفير وذلك بالتصدق بدينار.

فالحديث واحد وفيه "فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ" [5]، فدل ذلك على أن الكفر المراد هنا كفر النعمة (أي الكفر الأصغر)؛ لما جعل عليه من التكفير، وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد – رحمه الله – في إحدى الروايتين [6] عنه.

فتبين مما سبق أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري – رحمه الله – من القول بالتباين بين الكاهن والعراف مجانب للصواب؛ لأن العرّاف أعم، أما في المعنى المعنوي فهما

---

(١) يُنظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ٥٣٣).

(٢) سورة النمل: ٦٥.

(٣) تيسير العزيز الحميد، (٣٠٨)، ويُنظر: المرجع سابق، (٣٠٩).

(٤) سبق تخريجه ٥٩، يُنظر: سنن الترمذي، (١٦٤٧).

(٥) سبق تخريجه ص٥٩.

(٦) ملاحظة: لم أجده في كتب الفقه، فتح المجيد، (٣٣٣)

مشتركان في ادعاء علم الغيب، وقد ذهب إلى ما ذكره بعض أئمة أهل السنّة، وما ذكره من أن النهي في الحديث عام لجميع أنواع الكهانة، فهو صحيح كما سبق بيانه.

وما قرره من أن الكفر بهذه الأمور يحتمل النوعين، فهو صحيح موافق لما عليه أهل السنّة والجماعة.

*** تعليق التمائم:**

يرى المباركفوري – رحمه الله – جواز تعليق التمائم من القرآن والسنّة، وحرمة التمائم الشركية كما سيأتي بيانه.

قال رسول الله ﷺ: "من تعلق شيئاً وُكل إليه" (1).

وهذا الحديث فيه مسألتان:

الأولى: حكم التمائم الشركية.

الثانية: حكم التمائم المشتملة على الكتاب والسنّة.

– المسألة الأولى: حكم التمائم الشركية:

قال – رحمه الله – في شرحه للحديث:

وفي المشكاة "ألا تعلق تميمة؟" (2) قال: "الموت أقرب من ذلك"، وفي المشكاة قال: "نعوذ بالله من ذلك".

قال القاري: وسببه أنه نوع من الشرك(3).

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التعليق، ح (٢٠٧٢)، (١٨٥٩)، بلفظه. وأخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، الحكم في السحر، ح (٤٠٨٤)، (٢٣٥٥)، بنحوه.

(2) قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤١٠).

(3) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٩٩-٢٠٠)، مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح، (٨/ ٣٧٦).

وهذه التمائم من الشرك؛ لأن الشارع لم يجعلها سبباً تتقى به العين، ولما بها من التعلق بغير الله تعالى [1]. أما عن حكمها من حيث إنها شرك أكبر أو أصغر، فبحسب حال المعلق لها، فإن كان المعلق يعتقد أنها تنفع وتضر من دون الله (أي بذاتها) فهي شرك أكبر.

أما إذا كان يعتقد أنها سبب، وأن النفع والضر بيد الله سبحانه؛ فهي شرك أصغر [2].

وبهذا يتبيّن أن ما ذهب إليه المباركفوري – رحمه الله – من تحريم التمائم الشركية موافق لمنهج أهل السنّة والجماعة.

وكذلك بحسب حال التميمة نفسها وما تتضمنه؛ فتكون شركاً أكبر إذا كانت تشتمل على الاستغاثة بغير الله، وأنها مؤثرة بنفسها [3]، وإن كانت تشتمل على أسماء لا يعرف معناها فهي محرمة [4]؛ لأنها وسيلة إلى الشرك.

– المسألة الثانية: حكم التمائم المشتملة على الكتاب والسنّة:

اختلف العلماء – رحمهم الله – في حكم التمائم المشتملة على الكتاب والسنّة في حكمها بين الجواز والتحريم.

---

(١) يُنظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ١٨٠).

(٢) يُنظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، (١/ ١٨٢).

(٣) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد عليّ الشوكاني، اعتنى به: رائد صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، الرياض، (١٦٦٩-١٦٧٠).

(٤) يُنظر: القول السديد، (١١٠).

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمائم لله من القرآن وأسماء الله وصفاته". فقالت طائفة: يجوز ذلك، وهو قول عبدالله بن عمرو بن العاص وغيره، وهو ما روي عن عائشة،... وحملوا الحديث "إن الرقى والتمائم والتولة شرك" (1) على التمائم التي فيها شرك.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود، وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر (2) و، وبه قال جماعة من التابعين، منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون واحتجوا بهذا الحديث – أي قوله ﷺ: "من تعلق شيء وكل إليه" (3) وما في معناه.

قال بعض العلماء وهذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي ولا مخصص للعموم.

الثاني: سد الذريعة؛ فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم، ح (٣٨٨٣)، (١٥٠٨)، بلفظه.

- وأخرجه أبو يعلى، في مسند عبدالله بن مسعود، ح (٥٢٠٨)، (٩/ ١٣٣)، بلفظه.
- وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، معجم عبدالله بن مسعود، ح (١٠٥٠٣)، (١٠/ ٢٦٢)، بلفظه.
- قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٩هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ح (٣٨٨٣)، (٢/ ٤٦٧-٤٦٨).

(١) هو: عُقْبَةُ بنُ عامرِ بنِ نَابِي ابن زيد بن حَرَام بن كعب بن غَنْم بن كعب بن سَلِمة الأنصاري السَّلَمي، شهد العقبة الأولى وبدراً وأُحداً، قتل يوم اليمامة شهيداً.

يُنظر: الاستيعاب، (٣/ ١٠٧٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٤/ ١٩٢).

(٢) سبق تخريجه ص ٥٤.

الثالث: والوجه الثالث المتقدم لمنع التعليق ضعيف جداً؛ لأنه لا مانع من نزع التمائم عند قضاء الحاجة ونحوها كساعة ثم يعلقها.

والراجح في الباب أن ترك التعليق أفضل في كل حالة بالنسبة إلى التعليق الذي جوزه بعض أهل العلم بناءً على أن يكون بما ثبت لا بما لم يثبت؛ لأن التقوى لها مراتب، وكذا في الإخلاص، وفوق كل رتبة في الدين رتبة أخرى والمحصلون لها أقل؛ ولهذا ورد في الحديث في حق السبعين ألفاً يدخلون الجنة[1].

فما ذهب إليه المباركفوري – رحمه الله – من ترك تعليق التمائم من القرآن الكريم والسنّة موافق لقول بعض علماء أهل السنّة والجماعة [2].

* **الرقى:**

عن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "من اكتوى أو استرقى، فقد برئ من التوكل" [3].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٩٩-٢٠٠)، الدين الخالص، صديق بن حسن القنوجي، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، ط١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٢٣٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، (١٣٨-١٣٩)، فتح المجيد، (١٤٨-١٤٩)، قرة عيون الموحدين، (٦١-٦٢)، القول السديد، (١١٠).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية الرقية، ح (٢٠٥٥)، (١٨٥٧)، بنحوه. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الكي، ح (٣٤٨٩)، (٢٦٨٧)، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الرقى والتمائم، ذكر الزجر عن الاسترقاء بلفظة مطلقة.. ح (٦٠٨٧)، (١٣/ ٤٥٢)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الرقى والتمائم، ح (٨٣٤٩)، (٤/ ٥٧٧)، بنحوه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، ح (٢٠٥٥)، (٢/ ٤٠٣)، الجامع الصغير، وزيادته ح (٦٠٨١)، (٢/ ١٠٤٩).

عن عمران بن حصين ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "لا رقية إلا من عين أو حمة" [1].

في الأحاديث السابقة مسألتان:

- المسألة الأولى: تعريف الرقية.
- المسألة الثانية: الجمع بين أحاديث نفي الرقية، وإثباتها.

المسألة الأولى: تعريف الرقية:

قال المباركفوري – رحمه الله – في تعريف الرقى:

بضم الراء وسكون القاف، قال الجزري في النهاية: "الرقية العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات" [2].

وفيما يأتي تعريف الرقي لغةً وشرعاً:

– لغةً:

الرقية هي العوذة، يقال: رقى الراقي رقيةً ورقياً، إذا عوَّذ ونفث [3]، وقيل: هي العزيمة [4]. فالرقية والعوذة والعزيمة كلها بمعانٍ متقاربة.

– شرعاً:

تعددت عبارات العلماء في تعريف الرقية، **قال المباركفوري، رحمه الله:**

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، ح (٢٠٥٧)، (١٨٥٧)، بلفظه.

- وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم، ح (٣٨٨٤)، (١٥٠٨)، بلفظه.
- وأخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، معجم عمران بن الحصين، ح (١٤٤٩)، (٢/ ١٢١)، بلفظه.
- قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، ح (٢٠٥٧)، (٢/ ٤٠٥).

(2) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٥٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ٢٥٤).

(3) يُنظر: تهذيب اللغة، (٢/ ٩١)، النهاية في غريب الحديث، (٢/ ٢٥٤)، لسان العرب، (٣/ ٤٩٥)، القاموس المحيط، (١/ ١٦٦٤).

(4) كتاب التوحيد، تيسير العزيز الحميد، (١٣٦).

"الرقية العوذة التي يُرقى بها صاحب الآفة كالحمى، والصرع، وغير ذلك من الآفات" [1].

فما ذكره الشيخ المباركفوري – رحمه الله – من تعريف الرقية موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

– المسألة الثانية: الجمع بين الأحاديث النافية للرقية والمثبتة لها:

اختار المباركفوري –رحمه الله – مذهب الجمع بين الأحاديث النافية للرقية، والمثبتة لها.

قال، رحمه الله:

"وأحاديث الباب تدل على كراهية الرقية، وفي الباب أحاديث أخرى وسيأتي في الباب الآتي وجه الجمع بينهما وبين الأحاديث التي تدل على جواز الرقية" [2].

وجه الجمع بينهما أن الرقي يكره منها ما كان بغير اللسان العربي وبغير أسماء الله تعالى وصفاته وكلامه في كتبه المترلة، وأن يعتقد أن الرقية نافعة لا محالة فيتكل عليها وإياها أراد بقوله: "ما توكل من استرقى" [3].

ولكن يكره منها ما كان في خلاف ذلك كالتعوذ بالقرآن وأسماء الله والرقى المروية، ولذلك قال للذي رقى بالقرآن وأخذ عليه أجراً: "من أخذ برقية باطل، فقد أخذت برقية حق" [4].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٥٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ٢٥٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٥٣).

(٣) سبق تخريجه ص٦٧.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب كيف الرقى، ح (٣٨٩٦)، (١٥٠٩)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب فضائل القرآن، ح (٢١٠٧)، (١/ ٧٥٩)، بنحوه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وكقوله في حديث جابر: أنه عليه الصلاة والسلام قال: "اعرضوها عليّ"، فعرضناها فقال: "لا بأس بها إنما هي مواثيق" [(1)]، كأنه خاف أن يقع فيها شيء مما كانوا يتلفظون به ويعتقدونه من الشرك في الجاهلية، وكان بغير اللسان العربي مما لا يعرف له ترجمة ولا يمكن الوقوف عليه؛ فلا يجوز استعماله.

وأما قوله ﷺ: "لا رقية إلا من عين أو حمة" [(2)]، فمعناه: لا رقية أولى وأنفع، وهذا كما قيل: لا فتى إلا علي.

وقد أمر عليه الصلاة والسلام غير واحد من أصحابه بالرقية، وسمع بجماعة يرقون فلم ينكر عليهم.

وأما الحديث الآخر في صفة أهل الجنة الذين يدخلونها بغير حساب: "هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون" [(3)]، فهذه من صفة الأولياء المعرضين عن أسباب الدنيا الذين لا يلتفتون إلى شيء من علائقها؛ وذلك درجة الخواص لا يبلغها غيرهم، فأما العوام فمرخص لهم في التداوي والمعالجات، ومن صبر على البلاء وانتظر

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الرقى والتمائم، ذكر إباحة أخذ الراقي الأجرة، ح (٦١١٠)، (١٣/ ٤٧٤)، بنحوه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم خارجة بن الصلت-رضي الله عنه-، ح (٥٠٩)، (١٧/ ١٩٠)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن أبي داود، ح (٣٨٩٦) (٢/ ٤٧٠).

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب ما رخص فيه الرقى، ح (٣٥١٥)، (٢٦٨٨)، بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند جابر-رضي الله عنه-، ح (٢٠٠٧)، (٤/ ٨-٩)، بنحوه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، معجم عبدالله بن مسعود-رضي الله عنه-، ح (٥٢٧٦)، (٥/ ٢٦٦)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ح (٣٥١٥) (٣/ ١٧٧).

(٢) سبق تخريجه ص ٦٨.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٤.

الفرج من الله بالدعاء كان من جملة الخواص، ومن لم يصبر رخص له في الرقية والعــلاج والدواء.

ألا ترى أن الصديق لما تصدق بجميع ماله لم ينكر عليه علماً من يقينه وصبره، ولمـا أتاه الرجل بمثل بيضة الحمام من الذهب وقال لا أملك غيره ضربه به بحيث لــو أصــابه لعقره، وقال فيه ما قال[1] أ. هـ

مما سبق تتضح أمور:

الأول: أن الشيخ المباركفوري – رحمه الله – رجح مذهب الجمع بين الأحاديث – وهو جمع متوجه – عملاً بها جميعاً، وهذا هو ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله–.

الثاني: أن ما ذهب إليه من مذهب الجمع متوجه، لكن طريقة الجمع بين الأحاديث فيهـا نظر.

الثالث: أن في الجمع بين الأحاديث المثبتة للرقية وحديث "السبعون ألفاً": فيه نظر؛ وذلك لأمور:

- أن النبي ﷺ أجاز الرقى ولم ينكرها، بل إنه ﷺ عمل بها كما سبق.
- "أن الرقى بأسماء الله تعالى هو غاية التوكل على الله تعالى فإنه التجاء إليه، ويتضمن ذلك رغبة له، وتبركاً بأسمائه، والتعويل عليه في كشف الضر والبلاء، فإن كان هذا قادحاً في التوكل فيكون الدعاء والأذكار قادحاً في التوكل، ولا قائل به، وكيــف يكون ذلك، وقد رقي النبي ﷺ واسترقى ورقاه جبريل وغيره، ورقته عائشة، وفعل ذلك الخلفاء والسلف، فإن كانت الرقى قادحة في التوكل ومانعة مــن اللحــوق

---

(١) تحفة الأحوذي،/ (٦/ ١٥٦)، النهاية في غريب الحديث، (٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

بالسبعين ألفاً، فالتوكل لم يتم للنبي ﷺ ولا لأحد من الخلفاء، ولا يكون أحد منهم في السبعين ألفاً، مع أنهم أفضل من وافى القيامة بعد الأنبياء، ولا يتخيل هذا عاقل" [(١)].

الرابع: أقسام الرقى:

قسم العلماء الرقى إلى قسمين:

الأول: رقى شرعية، ولها شروط وهي:

وضع العلماء شروطاً [(٢)] متى توافرت أبيحت، وإذا تخلف منها شرط حرمت ومنعت وهي كالتالي:

١- أن تكون بالقرآن والسنّة.

٢- أن تكون باللغة العربية، أو بما يفهم معناه.

٣- أن يعتقد أن الرقية سبب، والله المسبب سبحانه، بحيث لا تؤثر بذاتها، بل بذات الله عز وجل [(٣)].

وهذه الشروط متى ما توافرت أبيحت الرقية، ومتى ما تخلفت كلها أو بعضها، حرمت ومنعت، وقد حكى الحافظ ابن حجر الإجماع على جواز الرقية عند اجتماع الشروط الآنفة الذكر [(٤)].

---

(١) المفهم، (١/ ٤٦٤-٤٦٥).

(٢) تقدمت هذه الشروط في كلام المباركفوري السابق الذكر.

(٣) يُنظر: النهاية في غريب الحديث، (٢/ ٢٥٤-٢٥٥)، فتح الباري، (١٠/ ١٩٥)، نيل الأوطار، (١٦٦٩-١٦٧٠)، تيسير العزيز الحميد، (١٣٨) فتح المجيد، (١٤٨)، الدين الخالص، (٢/ ٢٢٥)، معارج القبول، حافظ أحمد حكمي، تحقيق: طه عبدالرءوف، دار ابن خلدون، الإسكندرية، (١/ ٢٩١)، وللاستزادة: الرقي في ضوء العقيدة، عليّ نفيع العلياني، ط١، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض، (٥٩).

(٤) يُنظر: فتح الباري، (١٠/ ١٩٥)

الثاني: رقى محرمة:

وهي ما اختل فيها شرط من الشروط السابقة الذكر في الرقي الشرعية، كما سبق.

وأما عن حكمها فإنه يختلف باختلافها:

- فإن كانت تشتمل على الشرك، أو اعتقد أنها مؤثرة بذاتها، فحكمها حينئذٍ شرك أكبر.
- وإن كانت تشتمل على ألفاظ لا يفهم معناها فهي محرمة لأنها وسيلة إلى الشرك، بل قد تكون شركاً [(١)].

*** الطيرة:**

ذكر الإمام الترمذي حديثه عن الطيرة، وقال: باب ما جاء في الطيرة.

عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "الطيرة من الشرك، وما منا، ولكن الله يذهبه بالتوكل" [(٢)].

---

(١) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (١٣٧-١٣٨)، فتح المجيد، (١٤٧)، القول السديد (١١٢).

(٢) أخرجه البخاري، في الأدب المفرد، باب ما يقول الرجل إذ رأى غيماً، ح (٩٠٩)، (١/ ٤٩١)، بلفظه.

- وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطيرة، ح (٣٩١٠)، (١٥١٠)، بلفظه.

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب السير، باب: ما جاء في الطيرة، ح (١٦١٤)، (١٨١٨)، بلفظه. وقال: حديث حسن صحيح.

- وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، ح (٣٥٣٨)، (٢٦٨٩)، بلفظه..
- وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب العدوى والطيرة والفأل، باب ذكر التغليظ على مستطير في أسبابه متعرياً عن التوكل فيها، ح (٦١٢٢)، (١٣/ ٤٩١)، بلفظه.
- وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٤٣)، (٤٤)، (١/ ٦٠)، بنحوه. وقال: هذا حديث صحيح سنده، ثقات رواته، و لم يخرجاه.
- قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢١٦)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح (٣٩٦٠)، (٢/ ٧٣٣).

قال أبو عيسى: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب [1] يقول في هذا الحديث: "وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل".

وقال أيضاً: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: "وما منا ولكن الله يذهبه بالتوكل" قال سليمان: هذا قول عبدالله بن مسعود: "وما منا ولكن الله يذهبه بالتوكل".

- المسألة: حكم الطيرة:

يرى الشيخ المباركفوري تحريم الطيرة، وأنها شرك منافٍ للتوحيد، وما ذهب إليه – رحمه الله – من أنها شرك صحيح؛ وذلك لما ورد من الأحاديث في النهي عنها، وبيان أنها شرك، لكن هل هي شرك أكبر أم أصغر؟ هذا ما سيأتي بيانه من خلال ما نقله الشيخ المباركفوري عن العلماء – رحمهم الله –.

قال، رحمه الله: قال صاحب الدين الخالص [2]: في شرح حديث ابن مسعود "الطيرة شرك" هذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك لما فيها من تعلق القلب على غير الله. ومن قال إنها تكره، فالكراهية في اصطلاح السلف بمعنى الحرام [3] أ. هـ [4].

---

(١) هو: أبو عباد سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة، إمام، حافظ، روى عن: شعبة، ومحمد بن طلحة، والحمادين، وغيرهم، وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم، قال أبو حاتم: كان سليمان بن حرب كل من يرضى من المشائخ فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة، وقال ابن حجر: ثقة إمام حافظ، توفي سنة ١٢٤هـ، وقيل: غير ذلك.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٨٨-٨٩)، تقريب التهذيب، (١/ ٣١٢).

(٢) هو: صديق بن حسن بن أولاد عليّ الحسيني البخاري القنوجي، بلغت مؤلفاته اثنين وعشرين ومئتين، منها: فتح البيان، رسالة ذم علم الكلام، المعتقد المنتقد، توفي سنة ١٣٠٧هـ.

يُنظر: نزهة الخواطر، (٨/ ١٢٤٨-١٢٥٠).

(٣) الدين الخالص، (٢/ ١٤٢).

(٤) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٢٦٤).

قوله ﷺ "الطيرة من الشرك": أي لاعتقادهم أن الطيرة تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضراً، فإذا عملوا بموجبها فكأنهم أشركوا بالله في ذلك، ويسمى شركاً خفياً.

وقال بعضهم: يعني من اعتقد أن شيئاً سوى الله تعالى ينفع أو يضر بالاستقلال، فقد أشرك أي شركاً جلياً.

وقال القاضي: إنما سماها شركاً لأنهم كانوا يرون ما يتشاءمون به سبباً مؤثراً في حصول المكروه، وملاحظة الأسباب في الجملة شرك فيه، فكيف إذا انضم إليها جهالة وسوء اعتقاد [1].

ومما سبق يتبيّن أن ما ذهب إليه المباركفوري من التفصيل في حكم الطيرة صحيح، فتكون شركاً أكبر إذا اعتقد أنها تجلب نفعاً أو تدفع ضراً بذاتها من دون الله – عز وجل-، وتكون شركاً أصغر إذا اعتقد أنها سبب في جلب النفع ودفع الضر، وأما المسبب فهو الله -عز وجل- [2].

- شرحه لقوله ﷺ: "وما منا ولكن الله يذهبه بالتوكل" [3].

قال المباركفوري، رحمه الله:

"ما منا" أي أحد، "إلا": أي إلا من يخطر له من جهة الطيرة شيء ما لتعود النفوس بها، فحذف المستثنى كراهة أن يتعوذ به.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧١)

(٢) يُنظر: شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٢/ ١٧٠)، شرح صحيح مسلم، (١٤/ ٢١٩)، فتح الباري، (١٠/ ٢١٣)، تيسير العزيز الحميد، (٣٢٩-٣٣٠)، الدين الخالص، (٢/ ١٤٢-١٤٣) القول السديد، (١٢٩-١٣٠)، القول المفيد (١/ ٥٧٥).

(٣) سبق تخريجه ص ٧٣.

قال التوربشتي [(1)]: أي إلا من يعرض له الوهم من قبل الطيرة وكره أن يتم كلامه ذلك لما يتضمنه من الحالة المكروهة، وهذا النوع من الكلام يكتفى دون المكروه منه بالإشارة؛ فلا يضرب لنفسه مثل السوء [(2)].

"ولكن الله يذهبه" بضم الياء من الإذهاب أي يزيل ذلك الوهم المكروه.

"بالتوكل": أي بسبب الاعتماد عليه، والاستناد إليه سبحانه وحامله أن الخطرة ليست بها عبرة، فإن وقعت غفلة لابد من رجعة وأوبة من حوبة كما ورد عنه ﷺ من حديث عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما – مرفوعاً: "من ردته الطيرة من حاجة، فقد أشرك، وكفارة ذلك أن يقول: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك"[(3)] [(4)].

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، رحمه الله:

أي: ما منا إلا من يقع في قلبه ذلك، ولكن لما توكلنا على الله وآمنا به، واتبعنا ما جاء به الرسول ﷺ واعتقدنا صدقه، أذهب الله ذلك عنا وأقر قلوبنا على السنّة واتباع الحق [(5)].

---

(١) هو: فضل الله التوربشتي، رجل محدث فقيه من أهل شيراز، له مصنفات، منها: شرح مصابيح البغوي، توفي سنة ٦٦٠هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٨/ ٣٤٩)، طبقات الشافعية، (٢/ ٣٤)، معجم المؤلفين، (٢/ ٦٢٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧١-١٧٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الدعاء، باب: ما يقول الرجل إذا تطير، ح (٢٦٤١١)، (١٠/ ١١٥)، بنحوه.

- قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد والطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات. يُنظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، عليّ بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، ١٤١٤هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ح (٨٤١٢)، (٥/ ١٨٠).

(٤) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧١-١٧٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد، (٣٢٩)، ويُنظر: فتح المجيد، (٣٥٥-٣٥٦).

فيتضح مما سبق أن من وقع في قلبه التطير، ولكن لم يرده، فإن ذلك لا يـضره [1]، كما ورد في الحديث، فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري في المسألة موافق لما عليه أهـل السنّة والجماعة.

- إدراج قوله ﷺ: "وما منا ولكن الله يذهبه بالتوكل" [2].

قال عدد من علماء السلف بأن هذه اللفظة من إدراج ابن مسعود رضي الله عنه، وممن قال بذلك سليمان بن حرب، والإمام البخاري -رحمه الله - والإمام الترمذي [3]، والخطـابي [4]، وابن القيم [5]، وابن حجر العسقلاني [6]، والشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ [7]، والشيخ ابن عثيمين [8]، وغيرهم.

وهذا ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري -رحمه الله- قال: "والصواب ما ذكره البخـاري وغيره أن قوله: وما منا.. إلخ" [9] من كلام ابن مسعود مدرج غير مرفوع [10].

وقد اختار الشيخ الألباني [11] في السلسلة الصحيحة عدم الإدراج، فقال: قلت: يعـني أن هذا القدر من الحديث مدرج ليس مرفوعاً، وكأنه لهذا لم يورده السيوطي بتمامه، وإنمـا أورد الجملة الأولى منه، اعتماداً على كلام ابن حرب.

---

(١) يُنظر: القول المفيد، (١/ ٥٧٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) يُنظر: سنن الترمذي، (١٨١٨).

(٤) يُنظر: معالم السنن، (٣/ ٢٣٣).

(٥) يُنظر: مفتاح دار السعادة، محمد بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٢٣٤).

(٦) يُنظر: فتح الباري، (١٠/ ٣١٣).

(٧) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (٣٢٩).

(٨) يُنظر: القول المفيد، (١/ ٥٧٦).

(٩) سبق تخريجه ص ٧٣.

(١٠) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧١).

(١١) هو: محمد بن ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني، محدث العصر الحديث، له مؤلفات، منها: التوسل أنواعه وأحكامه، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، سلسلة الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، وغيرها، تـوفي

قال الشارح المناوي [1]: لكن تعقبه ابن القطان [2] بأن كلام مسبوق في سياق لا يقبل دعوى وجه إلا بحجة [3].

قلت: ولا حجة هنا في الإدراج، فالحديث صحيح بكامله [4].

- مسألة الجمع بين حديث نفي الطيرة، وحديث: "الشؤم في ثلاثة في المرأة والمسكن والدابة".

اختلفت مذاهب العلماء في دفع التعارض بين الأحاديث السابقة، فمنهم من سلك مسلك الجمع، ومنهم من سلك مسلك النسخ، ومنهم من سلك مسلك الترجيح. [5]

وأفضل المذاهب مذهب الجمع لأنه يكون به العمل بجميع الأدلة، وهذا ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري.

سنة (١٤٢٠هـ). يُنظر: الألباني حياته وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد الشيباني، ط١، ١٤٠٧هـ، الدار السلفية، الكويت، (٢٧-٧٦).

يُنظر: السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ح (٤٢٩)، (١/ ٧٩١).

(١) هو: العلاّمة محمد عبدالرؤوف بن عليّ بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، من كبار العلماء، تفرغ للبحث والتصنيف، له مصنفات عديدة، منها: فيض القدير، شرح شمائل الترمذي.

يُنظر: معجم المؤلفين، (١/ ٧٤٣).

(٢) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وعكرمة بن عمار، وغيرهم، وعنه: ابنه محمد، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهم. قال ابن المديني: ما رأيت أثبت من يحيى بن القطان. وقال ابن حجر: ثقة متقن حافظ. توفي سنة ٩٨هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٣٥٧-٣٥٩)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٥٥).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المناوي، ط٢، ١٣٩١م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (٤/ ٢٩٤).

(٤) السلسلة الصحيحة، (١/ ٧٩١-٧٩٢) رقم (٤٢٩).

(٥) يُنظر: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، دراسة وترجيح، د.سليمان الدبيخي، ط١، ١٤٢٦هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (١٣٢ – ١٥٥).

قال، رحمه الله:

"فإن قلت: فما وجه التوفيق بين هذا (أي حديث نفي الطـيرة.. لا عـدوى ولا طيرة...)" [(١)] وبين قوله ﷺ: "الشؤم في ثلاثة...." [(٢)].

قلت: قد جمعوا بينهما بوجوه، منها:

أن قوله ﷺ: "الشؤم في ثلاثة..." كان في أول الأمر ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: **﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾** [(٣)] الآية، حكاه ابن عبدالبر [(٤)]، والنسخ لا يثبت بالاحتمال، لاسـيما مع إحكام الجمع، ولا سيما، وقد ورد في حديث ابن عمر عند البخاري نفي الـتطير، ثم إثباته في الأشياء الثلاثة، ولفظه "لا عدوى ولا طيرة" [(٥)]، "والشؤم في ثلاثة: المرأة والدار والدابة" [(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٧٠٧)، (٤٨٨)، بلفظه.

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الطب، باب الطيرة، ح (٥٧٥٣)، (٤٩١)، بلفظه.

(٣) سورة الحديد: ٢٢

(٤) هو: الإمام العلاّمة حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبـدالبر الـنميري الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب التصانيف الفائقة، منها: الاستذكار، والتمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، توفي سنة ٤٦٣هـ.

يُنظر: وفيات الأعيان، (٧/ ٦٦-٦٧)، العبر، (٣/ ٢٥٧)، شذرات الذهب، (٣/ ٣١٤)، معجم المـؤلفين، (٤/ ١٧٠).

يُنظر: التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النميري، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، ١٤٠١هـ، (٩/ ٢٧٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٧٠٧)، (٤٨٨)، بلفظه.

(٦) سبق تخريجه ص٧٧.

ومنها: ما قاله الخطابي: هو استثناء من غير الجنس معناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير، فكأنه قال: إن كان لأحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس يكره سيره فليفارقه.

ومنها: أنه ليس المراد بالشؤم في قوله "الشؤم في ثلاثة" معناه الحقيقي، بل المراد من شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، ومن شؤم المرأة أنها لا تلد وأن تحمل لسانها عليك، ومن شؤم الفرس أن لا يُغزى عليه، وقيل: حرانها [1] وغلاء ثمنها.

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان والحاكم [2] من حديث سعد مرفوعاً: "من سعادة ابن آدم ثلاثة: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء" [3].

وفي رواية ابن حبان: "المركب الهنيء والمسكن الواسع" [4]، وفي رواية الحاكم: "ثلاث من السعادة، وثلاث من الشقاوة، فمن السعادة: المرأة تراها تعجبك وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون وطية فتلحقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق، ومن الشقاوة: المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك وإن غبت عنها لم

---

(١) مصدر حرن، يقال: فرس حرون أي: لا ينقاد.

يُنظر: لسان العرب، (١٣/ ١١٠)، مختار الصحاح، (١/ ٥٦).

(٢) هو: محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم، محدث، حافظ، مؤرخ، من تصانيفه الكثيرة: المستدرك، تاريخ نيسابور، تراجم الشيوخ، توفي سنة ٤٠٥هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٧/ ١٦٥-١٦٦)، طبقات الشافعية، (١/ ١٩٣)، معجم المؤلفين، (٣/ ٤٥٣-٤٥٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد، في مسنده، مسند سعد بن أبي الوقاص، ح (١٤٤٥)، (١/ ١٦٨)، بلفظه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم سعد بن أبي الوقاص، ح (٣٢٩)، (١/ ١٤٦)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب قتال أهل البغي، ح (٢٦٩٧)، (٢/ ١٧٢)، بنحوه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٤) أخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب النكاح، ذكر البيان بأن المرأة الصالحة للمؤمن خير متاع الدنيا، ح (٤٠٣٢)، (٩/ ٣٤٠).

تأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون قطوفاً [1]، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركبها لم تلحقك بأصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق". هذا حديث صحيح الإسناد من خالد بن عبدالله الواسطي [2] إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تفرد به محمد بن بكير [3] عن خالد إن كان حفظه فإنه صحيح على شرط الشيخين[4].

فما ذهب إليه الشيخ من مذهب الجمع، فهو حسن، لكن في وجه الجمع نظر، فإن المراد بالشؤم في هذه الأشياء أنها أعيان وظروف وأسباب محسوسة يقدر الله بها الشؤم واليمن والضر والنفع، فمن ابتلي بشؤم شيء منها فوجد في نفسه الكراهة أبيح له تركه، كما ورد في الحديث. وليس المراد منه ما يعتقده أهل الجاهلية فيها أنها مؤثرة بذاتها وطبعها.

وقال ابن القيم:

"إخباره ﷺ بالشؤم أن يكون في هذه الثلاث ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق منها أعياناً مشؤومة على من قاربها وأسكنها وأعياناً مباركة لا

---

(١) مصدر قطف، يقال: قطفت الدابة أي أساءت السير وأبطأت.

يُنظر: لسان العرب، (٩/ ٢٨٦).

(٢) هو: خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن الواسطي، أبو الهيثم، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، وحميد الطويل، وغيرهم. وروى عنه: زيد الحباب، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع، وغيرهم.

قال ابن سعد وأبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة، صحيح الحديث. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي سنة ٨٢هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٥٢٣-٥٢٤)، تهذيب التقريب، (١/ ٢١٢-٢١٣).

(٣) هو: محمد بن بكير بن واصل ابن ربيعة الحضرمي، أبو الحسين البغدادي، روى عن أبي معشر المدني، وهشيم، وأبي الأحوص، وغيرهم. وروى عنه: أبو حاتم الرازي، وإبراهيم الحربي، وعباس الدوري، وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق عندي، يغلط أحياناً. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ٥٢٤-٥٢٥)، تهذيب التقريب، (٢/ ١٥٦-١٥٧).

(٤) أخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب النكاح، ح (٢٧٤١)، (٢/ ١٩٢)، بلفظه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من خالد بن عبدالله الواسطي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرد به محمد بن بكير عن خالد إن كان حفظه فإنه صحيح على شرط الشيخين.

يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر وهكذا، كما يعطي سبحانه الوالدين ولداً مباركاً يريان الخير على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية أو غيرها، فكـــذلك الـــدار والمـــرأة والفرس"[١].

فالشؤم في الحديث يختلف عن الطيرة بأمور:

أولاً: بالحكم:

فحكم الطيرة محرم، وحكم الشؤم في الحديث هو الجواز.

ثانياً: بالزمن:

أن الطيرة تكون قبل حدوث المكروه أو بعده وعند حصول أدنى ضـــرر منـــه (أي سواء ضر أم لم يضر)، أما الشؤم الوارد في هذا الحديث فيكون بعد حـــدوث المكـــروه وحصوله.

ثالثاً: بالاعتقاد:

ففي الطيرة يعتقد أن السبب مؤثر بذاته في جلب النفع والضر، فهذا شرك أكبر، أما إذا اعتقد أنه سبب لكن النفع والضر بإذن الله، فهو شرك أصغر، كما سبق.

إن في الشؤم من هذه الأشياء، فيتركها معتقداً أن الله هو خالق هذه الأشياء، بيـــده النفع والضر، وهذه الأشياء مخلوقة له سبحانه لا تملك نفعاً ولا ضراً، إنما شؤمها ويمنها ما يقدره الله فيها من الخير والشر [٢].

وبهذا التفصيل يتضح الفرق بين الطيرة والشؤم الوارد في الحديث [٣].

---

(١) مفتاح السعادة، (٢/ ٢٥٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، (٣٢٤)، في مطلب الطيرة.

(٣) يُنظر: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، (١٤٥- ١٤٨).

* **العدوى:**

مما ينافي توحيد الألوهية من الأعمال العدوى، وقد تكلم الشيخ المباركفوري عنها كما يلي:

المسألة: تعريف كل من: العدوى، الصفر، الهامة.

أولاً: تعريف العدوى:

"بفتح فسكون ففتح قال في القاموس: إنه الفساد [1]، وقال التوربشتي: العدوى هنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، يقال: أعدى فلأن فلاناً من خلفه، أو من غرته؛ وذلك على ما يذهب إليه المتطببة في علل سبع الجذام والجرب والجدري والحصبة والبخر والرمد والأمراض الوبائية" [2].

تعددت عبارات العلماء في تعريف العدوى، لكنها اتفقت في المعنى واختلفت في المبنى، فمن أفضل التعاريف هذا التعريف؛ وذلك لشموله، ووضوح معناه، وسلاسة عبارته: فالعدوى هي: "انتقال المرض من المريض إلى الصحيح، وكما يكون في الأمراض الحسية يكون أيضاً في الأمراض المعنوية الخلقية؛ ولهذا أخبر صلى الله عليه وسلم أن جليس السوء كنافخ الكير، إما أن يحرق ثيابه، وإما أن تجد منه رائحة كريهة" [3].

فما حكاه الشيخ المباركفوري –رحمه الله– من تعريف العدوى موافق لما ذكره العلماء [4].

---

(١) يُنظر: القاموس المحيط، (١/ ١٦٨٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧٢)، ويُنظر: المرجع السابق: (٤/ ٦١)، (٦/ ٢٥٣).

(٣) كما في الحديث: " مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوْءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ منه وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ منه رِيحًا طَيِّبَةً وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً".
أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، ح (٥٥٣٤)، (٤٧٦)، بلفظه.
القول المفيد، (١/ ٥٦٣). وينظر معناه في: العين، (٢/ ٢١٣)، تهذيب اللغة، (٣/ ٧٣)، المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٣١٥)، لسان العرب، (١٥/ ٣٤)، القاموس المحيط، (١/ ١٦٨٨)، النهاية في غريب الأثر، (٣/ ١٩٢)، فتح الباري، (٤/ ٣٢٢)، عمدة القاري، (٢١/ ٣٦٨)، فتح المجيد، (٣٤٥)، الدين الخالص، (٢/ ١١٨)، تيسير العزيز الحميد، (٣١٩)، المعجم الوسيط، أحمد الزيات وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، (٢/ ٥٨٩).

(٤) يُنظر: المراجع السابقة.

ثانياً: تعريف الصفر:

قال، رحمه الله:

(ولا صفر) [1]: قال الإمام البخاري: هو داء يأخذ البطن [2]، قال الحافظ: كذا جزم بتفسير الصفر، وهو بفتحتين، وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى [3] في غريب الحديث له،... أنه سأل رؤبة بن العجاج [4] فقال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس وهي أعدى من الجرب عند العرب، فعلى هذا فالمراد بنفي الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العدوى، ورجح عند البخاري هذا القول لكونه قرن في الحديث بالعدوى، وكذا رجح الطبري هذا القول واستشهد له بقول الأعشى [5]:

ولا يعض على شرسوفه الصفر [6]

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٧٠٧)، (٤٨٨)، بلفظه.

(٢) صحيح البخاري، (٤٨٩).

(٣) هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري اللغوي الحافظ صاحب التصانيف، روى عن: هشام بن عروة، وأبي عمرو بن العلاء، روى عنه: عليّ بن المديني، وعمر بن شبة، وأبو عثمان المازني وخلق. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة، وذكره ابن المديني فصحح رواياته، توفي ٢١٠هـ. يُنظر: تذكرة الحفاظ، (١/ ٣٧١-٣٧٢)، وفيات الأعيان، (٥/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٤) هو: أبو محمد رؤبة بن العجاج التميمي السعدي، كان راجزاً، وكان أبوه العجاج أيضاً راجزاً مجيداً، ولكل منهما ديوان كبير كله أراجيز، وقد أجمع العلماء على أنه ليس أرجز منهما بين شعراء الجاهلية والإسلام، وهو أشهر الرجازة لم يطبع ديوانه، سكن البصرة، توفي سنة ١٤٥هـ.

يُنظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، إدورد فنديك، ١٩٨٦م، دار صادر، بيروت، (١/ ٢٦٢).

(٥) هو: أعشى بأهله واسمه عامر بن الحارث بن رياح بن عبدالله بن زيد بن عمرو بن سلامة بن ثعلبة بن وائل بن معن رثى المنتشر بن وهب بن عجلان بن سلمة بن كراثة بن هلال بن عمرو بن سلامة بن ثعلبة بن وائل بن معن. يُنظر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (١/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٦) عجز من البسيط، وصدره:

لا يتأرى لما في القدر يرقبه.....................

وقد ورد هذا البيت في: جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق: عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت، (١/ ٢١٥)، العين، (٧/ ١١٣)، (٨/ ٣٠٣)، الأصمعيات، عبدالملك بن قريب، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، ط٧، ١٩٩٣م، دار المعارف، مصر، (١/ ٩٠).

والشرسوف الضلع، والصفر دود يكون في الجوف فربما عض الضلع أو الكبد فقتل صاحبه، وقيل: المراد بالصفر الحية، لكن المراد بالنفي نفي ما يعتقدون أن من أصابه قتله فرد ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الأجل.

وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث: "لا صفر" قاله الطبري [(١)]، وقيل: في الصفر قول آخر وهو أن المراد به شهر صفر؛ وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم؛ فجاء الإسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك، فلذلك قال صلى الله عليه وسلم: "لا صفر"، قال ابن بطال: "وهذا القول مروي عن مالك، انتهى" [(٢)].

تبين مما سبق أن الصفر يدور حول معانٍ، وهي:

١-داء يأخذ البطن، ورجح ذلك الإمام البخاري والطبري، وابن حجر-رحمهم الله-.

٢-حية أو دود يكون في الجوف فتقتل صاحبها، وهذا القول مروي عن جابر - رضي الله عنه-.

٣-أنه شهر صفر؛ وذلك؛ لأن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم، ولذلك نُهي عنه، وهذا القول مروي عن مالك -رحمه الله-.

فما حكاه الشيخ المباركفوري -رحمه الله-من المعاني صحيح [(٣)]، والراجح منها -والله أعلم-من هذه الأقوال القول بأنه شهر صفر، قال ابن رجب، رحمه الله: "ولعل هذا القول أشبه الأقوال" [(٤)].

وقال الشيخ ابن عثيمين، رحمه الله: "والأقرب أن صفر يعني الشهر، وأن المراد نفي كونه مشؤوما؛ أي: لا شؤم فيه، وهو كغيره من الأزمان يقدر فيه الخير ويقدر فيه الشر" [(٥)].

---

(١) (لم أجده في التاريخ، وفي التفسير).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٤)، فتح الباري، (١٠/ ١٧١).

(٣) يُنظر: المراجع السابقة.

(٤) لطائف المعارف، (١٤٦).

(٥) القول المفيد، (١/ ٥٦٤).

ثالثاً: تعريف الهامة

قال الشيخ أبو العليّ المباركفوري، رحمه الله:

قال الجزري في النهاية: الهامة الرأس واسم طائر وهو المراد في الحديث؛ وذلك أنهم كانوا يتشاءمون بها وهي من طير الليل، وقيل: هي البومة.

وقيل: كانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لا يدرك ثأره تصير هامة فتقول: اسقوني اسقوني، فإذا أدرك بثأره طارت.

وقيل: كانوا يزعمون أنها عظام الميت.

وقيل: روحه تصير هامة فتطير ويسمونه الصدى، فنفاه الإسلام ونهاهم عنه [1]. أ. هـ.

فالهامة تدور معانيها على ما سبق [2]، وقد ذكر معنى آخر، وهو:

أن بعض العرب يقولون: الهامة هي الطير المعروف، لكنهم يتشاءمون بها، فإذا وقعت على بيت أحدهم ونعقت [3]. قالوا: إنها تنعق به ليموت، ويعتقدون أن هذا دليل قرب أجله، هذا كله – بلا شك – عقيدة باطلة، إذاً فعلى أي معنى كانت فهي عقيدة باطلة.

- بيان حكم كل من: العدوى، والصفر، والهامة.

نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم- عن الأمور سابقة الذكر، وفيما يلي بيان للمراد من هذا النهي:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/ ٢٨٣).

(٢) ينظر معناه في: العين، (٤/ ٩٩)، تهذيب اللغة (٦/ ٢٧٤-٢٤٨)، مقاييس اللغة، (٦/ ٢٧)، شرح النووي على مسلم (١٤/ ٢١٥)، الديباج على مسلم، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط١، ١٤١٦هـ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، (٥/ ٢٣٦)، فتح الباري، (١٠/ ٢٤١)، تيسير العزيز الحميد، (٣٢٥)، الدين الخالص (٢/ ١١٣)، فتح المجيد، (٣٤٩-٣٥٠)، المعجم الوسيط، (٢/ ١٠٠٠).

(٣) القول المفيد (١/ ٥٦٤).

أولاً: العدوى:

المراد من النفي والنهي (وقد اختلف العلماء فيه) هو ما كان يعتقده أهل الجاهلية في أن المرض يعدي بنفسه فلذلك نهي عنه؛ لأنه يكون شركاً كما سيأتي التفصيل في المسألة لاحقاً.

قال –رحمه الله– عن العدوى:

"وقد أبطله الإسلام لأنهم كانوا يظنون أن المرض بنفسه يتعدى، فأعلمهم النبي - صلى الله عليه وسلم-أنه ليس الأمر كذلك وإنما الله هو الذي يمرض وينزل الداء" [(١)].

ثانياً: الصفر:

نهي عنه لأنه من باب العدوى، كما جزم بذلك الإمام البخاري، والراجح أنه منهي عنه لأنه تشاؤم بالشهر نفسه.

قال المباركفوري، رحمه الله:

"وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم (أي شهر محرم)، فجاء الإسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك، قال صلى الله عليه وسلم: "ولا صفر" [(٢)]" [(٣)].

ثالثاً: الهامة:

المراد من النهي عنه لما فيه من اعتقادات باطلة، قال المباركفوري، رحمه الله:

"فنفاه الإسلام، ونهاهم عنه".

قال ابن رجب، رحمه الله:

"وهذا مما يدل على أن المراد نفي تأثير هذه الأسباب بنفسها من غير اعتقاد أنها بتقدير الله وقضائه، فمن أضاف شيئاً من النعم إلى غير الله مع اعتقاده أنه ليس من الله، فهو مشرك حقيقة، ومع اعتقاد أنه من الله، فهو نوع شرك خفي" [(٤)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٣).

(٢) سبق تخريجه ص ٦٦.

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٤).

(٤) لطائف المعارف، (١٤٠)

وقال الشيخ ابن عثيمين، رحمه الله:
"وهذا النفي في هذه الأمور ليس نفياً للوجود ولكنه نفي للتأثير، فالمؤثر هو الله، فما كان منها سبباً معلوماً، فهو سبب صحيح، وما كان منها سبباً موهوماً، فهو سبب باطل، ويكون نفياً لتأثيره بنفسه إن كان صحيحاً، ولكونه سبباً إن كان باطلاً" (١).

- الجمع بين الأحاديث النافية للعدوى والمثبتة لها:

قال المباركفوري، رحمه الله: "اختلف العلماء في التأويل:

١-فمنهم من يقول المراد منه نفى ذلك (أي العدوى) وإبطاله على ما يدل عليه ظاهر الحديث، والقرائن المسوقة على العدوى وهم الأكثرون.

١- ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها، فقد قال ﷺ: "فر من المجذوم فرارك من الأسد" (٢) وقال: "لا يوردن ذو عاهة على مصحّ" (٣)، وإنما أراد بذلك نفى ما كان يعتقده أصحاب الطبيعة فإنهم كانوا يرون العلل المعدية مؤثرة لا محالة، فأعلمهم بقوله هذا أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان وإن لم يشأ لم يكن.

(١) يُنظر: القول المفيد، (١/ ٥٦٤).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٣٨٠)، (٤٨٨)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح (٧٥٣٠)، (٢/ ١٢٥١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة، ح (٢٢٢١)، (١٠٧٢)، بنحوه.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطيرة، ح (٣٩١١)، (١٥١٠)، بنحوه.

وأخرجه الإمام البيهقي، في سننه الكبرى، كتاب النكاح، باب لا يورد ممرض على مصح.. ح (١٤٢٣٤)، (٧/ ٣٥٢)، بنحوه.

ويشير إلى هذا المعنى قوله: "فمن أعدى الأول" [1]، أو إن كنتم ترون أن السبب في ذلك العدوى لا غير فمن أعدى الأول؟

وبين بقوله: "فر من المجذوم" [2] وبقوله: "لا يوردن ذو عاهة على مصحّ" [3] أن مداناة ذلك بسبب العلة فليتقه اتقاءه من الجدار المائل والسفينة المعيوبة.

وقد ردت الفرقة الأولى، على الثانية في استدلالهم بالحديثين؛ أي: "فر من المجذوم" "ولا يوردن ذو عاهة على مصحّ" أن النهي إنما جاء شفعاً على مباشرة أحد الأمرين فتصيبه علة في نفسه أو عاهة في إبله فيعتقد أن العدوى حق.

قلت:

، وقد اختاره العسقلاني.. في شرح النخبة،.. ومجملة أنه يرد عليه اجتنابه - عليه السلام -، عن المجذوم عنه إرادة المبايعة، مع أن منصب النبوة بعيد أن يورد لحسم مادة ظن العدوى كلاماً يكون مادة لظنها أيضاً، فإن الأمر بالتجنب أظهر من فتح مادة ظن أن العدوى لها تأثير بالطبع. وعلى كل تقدير؛ فلا دلالة أصلاً على نفي العدوى مبيناً، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب ولا صفر، ح (٥٧١٧)، (٤٨٩)، بلفظه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٧٠٧)، (٤٨٨)، بلفظه.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطيرة، ح (٣٩١١)، (١٥١٠)، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب ما كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، ح (٣٥٤١)، (٢٦٩٠)، بنحوه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، معجم أبي هريرة، ح (٢٠٤)، (١/ ٧٣)، بنحوه.

قال الشيخ التوربشتي: وأرى الثاني أولى التأولين لما فيه من التوفيق بين الأحاديث الواردة فيه، ثم؛ لأن القول الأول يفضي إلى تعطيل الأصول الطبية، ولم يرد الشرع بتعطيلها، بل ورد بإثباتها والعبرة بها على الوجه الذي ذكرناه.

وأما استدلالهم بالقرائن المسوقة عليها فإنا قد وجدنا الشارع يجمع في النهي بين ما هو حرام وبين ما هو مكروه، وبين ما ينهى عنه لمعنى وبين ما ينهى عنه لمعانٍ كثيرة، ويدل على صحة ما ذكرناه قوله ﷺ للمجذوم المبايع: "قد بايعناك فارجع" [1]، وقوله ﷺ للمجذوم الذي أخذ بيده فوضعها معه في القصة: "كُلْ ثقةً بالله وتوكلاً عليه" [2]، ولا سبيل للتوفيق بين هذين الحديثين إلا من هذا الوجه، بيّن بالأول التوقي من أسباب التلف، وبالثاني التوكل على الله - جل جلاله- ولا إله غيره، في مشاركة الأسباب وهو حاله، انتهى.

قال القارئ: وهو جمع حسن في غاية التحقيق [3].

قال الشيخ المباركفوري:

قلت: في كون هذا الجمع حسناً نظر، كما لا يخفى على المتأمل، وأما القول بأن الشرع ورد بإثبات الأصول الطبية ممنوع، بل قد ورد الشرع لإبطال بعضها، فإن المتطببة قائلون بحصول الشفاء بالحرام، وقد ورد الشرع بنفي الشفاء بالحرام، وهم قائلون بثبوت العدوى في بعض الأمراض، وقد ورد الشرع بأنه لا عدوى.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب اجتناب المجذوم ونحوه، ح (٢٢٣١)، (١٠٧٤)، بلفظه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الكهانة والتطير، باب في الطيرة، ح (٣٩٢٥)، (١٥١١)، بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٣٥٤٢)، (٢٦٩٠)، بلفظه.

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل مع المجذوم، ح (١٨١٧)، (١٨٣٦)، بنحوه. وقال: حديث غريب.

قال الألباني: ضعيف. يُنظر: ضعيف سنن الترمذي، ح (١٨١٧)، (١٩٧).

(٣) مرقاة المفاتيح، (٨/ ٣٩٤).

فالظاهر الراجح عندي في التوفيق والجمع بين الأحاديث المذكورة هو ما ذكره الحافظ في شرح النخبة، والله تعالى أعلم [1].

قال الحافظ ابن حجر، رحمه الله:

وحديث: "لا عدوى ولا طيرة..." [2] مع حديث: "فر من المجذوم فرارك من الأسد" [3]، وكلاهما في الصحيح ظاهر التعارض، ووجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله – سبحانه وتعالى- جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب. كذا جمع بينهما ابن الصلاح [4] تبعاً لغيره.

والأولى في الجمع بينهما أن يُقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باقٍ على عمومه، وقد صح قوله: "لا يعدي شيء شيئاً [5]"، وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث رد عليه بقوله: "فمن أعدى الأول" [6]. يعني أن الله – سبحانه وتعالى- ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧٢-١٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٧٠٧)، (٤٨٨)، بلفظه.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٩.

(٤) هو: الإمام الحافظ العلاّمة شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي صاحب علوم الحديث، اشتغل وأفتى وجمع وكان من كبار الأئمة، له عدد من المصنفات منها: الفتاوى، ومقدمة علوم الحديث، توفي سنة ٦٤٣هـ.
يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (٢٣/ ١٤٠)، شذرات الذهب، (٥/ ٢٢١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٣٦١).

(٥) أخرجه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر، ح (٢١٤٣)، (١٨٦٦)، بلفظه. قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٤٦)

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب ولا صفر، ح (٥٧١٧)، (٤٨٩)، بلفظه.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة، والله أعلم [1].

مما سبق يتضح رأي المباركفوري في المسألة، فقد اختار – رحمه الله – مذهب الجمع عملاً بالأدلة – وهو المتعين- أما ما ذهب إليه من وجه الجمع من أن نفي العدوى باقٍ على عمومه (كما سبق) وأن القرائن المسوقة في الأحاديث المثبتة للعدوى، وفعله ﷺ بالاجتناب منها من باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالفه شيء من ذلك بتقدير الله من يعتقد أنه من باب العدوى فيقع في حرج، فأمر بالنهي تجنباً لحسم المادة.

وفيما يبدو إليّ أن هذا الرأي مبني على الحدس؛ لأنه ثبت بالنص والاستقراء والطب ثبوت العدوى [2].

فالراجح -والله أعلم- حمل حديث: "لا عدوى" على نفي ما كان يعتقده أهل الجاهلية من أن المرض يعدي بنفسه، بالاعتقاد أن المرض هو السبب المعدي استقلالاً من دون الله – عز وجل –، فهو شرك أكبر، أما إذا اعتقد أن العدوى سبب في المرض، لكن بأمر الله، فهو شرك أصغر.

فبحسب اعتقاد الشخص في العدوى يحدد كونها شركاً أكبر أم أصغر [3]:

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د.عبدالسميع الأنيس، وعصام الحرستاني، ط١، ١٤١٩هـ، دار عمار، عمان، (١٦١).

(٢) يُنظر: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض، (١١٠- ١١٢).

(٣) ينظر في الكلام على الأسباب وتفصيل القول فيها: مجموع الفتاوى: (٨/ ١٦٩)، مدارج السالكين، (٣/ ٣٨٨-٣٩٣).

وممن ذهب إلى هذا من العلماء البيهقي [(١)]، والبغوي [(٢)]، وابن الصلاح، والطيبي [(٣)]، وابن مفلح [(٤)]، وابن القيم [(٥)]، وسليمان بن عبدالله آل الشيخ [(٦)]، وصديق حسن خان [(٧)]، وعبدالرحمن بن حسن [(٨)]، وأحمد شاكر [(٩)]، وابن عثيمين [(١٠)] – عليهم رحمة الله –.

---

(١) يُنظر: معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد البيهقي، وثق أصوله ووضع فهارسه وعلق عليه: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، ط١، ١٤١٢هـ، دار الوعي، حلب، (١٠/ ١٨٩-١٩٠).

(٢) هو: الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بابن الفراء البغوي، فقيه، محدث، مفسر، من مؤلفاته: معالم التنزيل، مصابيح السنة، التهذيب، توفي سنة ٥١٦هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية، (١/ ٢٨١)، شذرات الذهب، (٤/ ٤٨-٤٩)، معجم المؤلفين، (٣/ ٦٤٤).

يُنظر: شرح السنة، (١٢/ ١٦٩).

(٣) يُنظر: الكاشف عن حقائق السنن، (٩/ ٢٩٧٨-٢٩٧٩).

(٤) هو: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الحنبلي الشيخ الإمام العالم العلّامة وحيد دهره وفريد عصره، برع ودرس وأفتى وناظر وحدث وأفاد وناب في الحكم عن قاضي القضاة جمال الدين المرداوي، كان آية وغاية في نقل مذهب الإمام أحمد، ولم ير في زمانه في المذاهب الأربعة من له محفوظات أكثر منه فمن محفوظاته المنتقى في الأحكام، قال عنه أبو البقاء السبكي: ما رأت عيناي أحداً أفقه منه. وكان يقول شيخ الإسلام ابن تيمية له: ما أنت ابن مفلح بل أنت مفلح. له عدد من المصنفات منها: المقنع، والمنتقى (في مجلدين) الآداب الشرعية الكبرى، توفي سنة ٧٦٣هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٦/ ١٩٩)، معجم المؤلفين، (٣/ ٣٦).

يُنظر: الآداب الشرعية، عبدالله بن محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر الفيام، ط٣، ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٣/ ٣٦٠).

(٥) يُنظر: مفتاح دار السعادة، (٢/ ٢٦٩).

(٦) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (٣٢٠).

(٧) يُنظر: عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري شرح التجريد الصريح، صديق بن حسن القنوجي، عني بطبعه ونشره: عبدالله الأنصاري، ١٤٠٤هـ، (٦/ ٧٩)، الدين الخالص (٢/ ١١٩).

(٨) فتح المجيد (٣٤٦).

(٩) هو: أحمد بن محمد بن شاكر بن عبدالقادر الحسيني محدث مفسر فقيه أديب، له جهود في خدمة السنة النبوية، له العديد من المؤلفات، منها: تحقيق مسند أحمد بن حنبل، ولم يكمله، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، توفي سنة ١٣٧٧هـ.

يُنظر: معجم المؤلفين، (١/ ٢٨٤).

يُنظر: شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، (١٦٠).

(١٠) يُنظر: القول المفيد، (١/ ٥٦٦).

قال البيهقي، رحمه الله:

ثابت عن النبي ﷺ أنه قال: "لا عدوى" [1]، وإنما أراد على الوجه الذي كانوا يعتقدون في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله عز وجل.

وقد يجعل الله سبباً لحدوث ذلك به؛ ولهذا قال النبي ﷺ "لا يورد ممرض على مصحّ" [2]، وقال في الطاعون: "من يسمع أنه بأرض؛ فلا يقدمن عليه" [3]، وغير ذلك مما في معناه، وكل ذلك بتقدير الله عز وجل [4].

وقال ابن رجب: "وأظهر ما قيل في معنى: (لا عدوى): أنه نفي لما كان يعتقده أهل الجاهلية من أن هذه الأمراض تعدي بطبعها من غير اعتقاد بتقدير الله لذلك، ويدل على هذا قوله "فمن أعدى الأولى" [5]، يشير إلى أن الأول إنما جرب بقضاء الله وقدره، فكذلك الثاني وما بعده" [6].

وقال ابن القيم، رحمه الله: "وعندي في الحديثين مسلك آخر يتضمن إثبات الأسباب والحكم ونفي ما كانوا عليه من الشرك واعتقاد الباطل، ولو قالوا: إنها أسباب أو أجزاء أسباب، إذا شاء الله صرف مقتضياها بمشيئته وإراداته وحكمته وأنها مسخرة بأمره لما خلقت له، وأنها في ذلك بمترلة سائر الأسباب التي ربط بها مسبباها وجعل لها أسباباً أخرى تعارضها وتمانعها وتمنع اقتضاءها لما جعلت أسباباً له، وأنها لا تقتضي مسبباها إلا بإذنه ومشيئته وإراداته ليس لها في ذاها ضرر ولا نفع ولا تأثير ألبتة، إن هي إلا خلق مسخر

---

(١) سبق تخريجه ص ٦٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٩.

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، ح (٣٤٧٣)، (٢٨٤)، بنحوه. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، ح (٢٢١٨)، (١٠٧١)، بنحوه.

(٤) معرفة السنن والآثار، (١٠/ ١٨٩-١٩٠).

(٥) سبق تخريجه ص٧٠.

(٦) لطائف المعارف، (٧٥).

مصرف مربوب لا تتحرك إلا بإذن خالقها ومشيئته، فسببها من حسب سببه وجاء الوالد في حصول الولد.... فلو أثبتوا العدوى على هذا الوجه لما أنكر عليهم" [(١)].

ومما سبق يتبيّن الجمع بين الأحاديث، ووضع التعارض الظاهر بينها مع بيان القـــول الـــراجح في المسألة.

*التصوير.

ذكر الشيخ المباركفوري حكم التصوير لأنه مما ينافي توحيد الألوهية من الأعمال

المسألة: حكم التصوير:

يرى الشيخ المباركفوري تحريم التصوير مطلقاً، سواء كانت الصورة حمالة الظل، أو غير ذلك، وبيان ذلك ما يلي:

قال –رحمه الله – في شرحه لحديث: "من صور صورة عذبه الله حتى ينفخ فيهـــا، يعني الروح، وليس بنافخ فيها" [(٢)].

"من صور صورة": كذا أطلق وظاهره التعميم فيتناول صورة ما لا روح فيه، لكن الذي فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله "كلف

---

(١) مفتاح دار السعادة، (٢/ ٢٦٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ٣٠٥).

أن ينفخ فيها الروح" [1]، فاستثنى بالأرواح فيه كالشجر (عذبه الله حتى ينفخ فيها) أي: في تلك الصورة.. [2].

وقال –رحمه الله – في حكم التصوير: قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم، وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث، وسواء صنعه لما يمتهن أو لغيره فصنعته حرام بكل حال؛ لأن فيه مضاهاة بخلق الله تعالى، وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها، وأما تصوير صورة الشجر ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام. هذا حكم نفس التصوير، وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان، فإن كان معلقاً على حائط أو ثوباً ملبوساً أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتهناً، فهو حرام، وإن كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتهن فليس بحرام، ولا فرق في هذا كله بين ما له ظل وما لا ظل له، هذا تلخيص مذهبنا في المسألة، وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم.

وقال بعض السلف: إنما ينهى عمّا كان له ظل، ولا بأس بالصور التي ليس لها ظل، وهذا مذهب باطل، فإن الستر الذي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة.

---

(١) أخرجه الترمذي، في سننه كتاب اللباس، باب ما جاء في المصورين، ح (١٧٥١)، (١٨٣٠)، بلفظه. وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه البيهقي، في سننه الكبرى، كتاب الصداق، باب التشديد في المنع من التصوير، ح (١٤٥٦٩)، (٧/ ٤٣٩)، بنحوه.

وأخرجه الحميدي، في مسنده، مسند ابن عباس، ح (٥٤١)، (١/ ٤٥٩)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ٣٠٥).

وقال الزهري [1]: النهي في الصورة على العموم، وكذلك استعمال ما هي فيه ودخـــول البيت الذي هي فيه، سواء كانت رقماً في ثوب أو غير رقم، وسواء كانت في حـــائط أو ثوب أو بساط ممتهن أو غير ممتهن؛ عملاً بظاهر الأحاديث لا سيما حديث النمرقـــة [2] الذي ذكره مسلم، وهذا مذهب قوي.

وقال آخرون: يجوز منها ما كان رقماً في ثوب، سواء امتهن أم لا، وسواء علق في حائط أم لا، وكرهوا ما كان له ظل أو كان مصوراً في الحيطان وشبهها، سواء كان رقمـــاً أو غيره، واحتجوا بقوله في بعض أحاديث الباب "إلا ما كان رقماً في ثوب" وهذا مـــذهب

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن غالب القرشي الزهري المدني، نزيل الشام، الإمام العلم حافظ زمانه، الفقيه، روى عن: عبدالله بن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن جعفر، والمسور بن مخرمـــة، وغيرهم. وروى عنه: عطاء، وعمر بن عبدالعزيز، وأبان بن صالح، وغيرهم. قال عبدالرزاق عن معمر: ما رأيـــت مثل الزهري في الفن الذي هو فيه. قال ابن حجر: متفق على جلالته وإتقانه. توفي سنة ١٢٤هـــ.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (٥/ ٣٢٦)، تهذيب التهذيب، (٣/ ٦٩٧-٦٩٩)، تقريب التقريب، (٢/ ٢١٦)، معجم المؤلفين، (٣/ ٧١٥).

(٢) عن عَائِشَةَ – رضي الله عنها- أنها اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فيها تَصَاوِيرُ فلما رَآهَا رسول اللَّهِ- صلى الله عليه وسلم – قام على الْبَابِ فلم يَدْخُلْ فَعَرَفْتُ أو فَعُرِفَتْ في وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةُ. فقالت: يا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إلى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَمَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فقال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ما بَالُ هذه النُّمْرُقَةِ؟ فقالت: اشْتَرَيْتُهَا لـــك تَقْعُـــدُ عليهـــا وَتَوَسَّدُهَا. فقال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ أَصْحَابَ هذه الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ وَيُقَالُ لهم أَحْيُوا ما خَلَقْتُمْ". ثُمَّ قال: " إِنَّ الْبَيْتَ الذي فيه الصُّوَرُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ".

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس، بَاب تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ وَتَحْرِيمِ اتِّخَاذِ ما فيه صُـــورَةٌ غَيْـــرُ مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ عليهم السَّلَام لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فيه صُورَةٌ ولا كَلْـــبٌ، ح (١٥٠٥)، (٩٣٨)، بلفظه.

المراد بالنمرقة: الوسادة. يُنظر: النهاية في غريب الحديث، (٥/ ١١٧).

القاسم بن محمد [١]، وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغييره، انتهى كلام النووي [٢].

قال ابن العربي [٣]: إن الصورة التي لا ظل لها إذا بقيت على هيئتها حرمت، سواء كانت مما يمتهن أم لا، وإن قطع رأسها أو فرقت هيئتها جاز [٤]، انتهى.

وهذا القول هو الأحوط عندي، وهو المنقول عن الزهري، وقواه النووي... وقال ابن عبدالبر: إنه أعدل الأقوال [٥].

وأما عن اتخاذ الصور للعب، فقد بين أقوال العلماء فيها، ثم رجح التحريم فقال: قال المنذري [٦]: إن كانت اللعب كالصورة، فهو قبل التحريم، وإلا، فقد يسمى ما ليس

---

(١) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، روى عن: أبيه، وعمته عائشة، وأبي هريرة، وغيرهم. وروى عنه: ابنه عبدالرحمن، والشعبي، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم. قال مالك: كان القاسم من فقاء هذه الأمة. وقال البخاري عنه: كان أفضل أهل زمانه. وقال ابن حجر: ثقة أحد الفقهاء بالمدينة. توفي سنة ١٠٦هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ٤١٩-٤١٥)، تقريب التهذيب، (٢/ ١٢٧).

(٢) شرح النووي على مسلم، (١٤/ ٨١-٨٢).

(٣) هو: الإمام العلاّمة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، كان بحراً بالعلم، ثاقب الذهن كريم الشمائل، أقبل على التصنيف ونشر العلم، له تصانيف عديدة من أشهرها: عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي.

يُنظر: وفيات الأعيان، (٤/ ٢٩٦-٢٩٧)، تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٢٩٤)، شذرات الذهب، (٤/ ١٤١).

(٤) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي، (٧/ ١٨٦).

(٥) التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، يوسف عبدالله النميري، تحقيق: سعيد أعراب، ط١، ١٤٠١هـ، المملكة المغربية، مطبعة فضالة، (٢١/ ١٩٩).

(٦) هو: زكي الدين أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة ابن سعد المنذري الحافظ الكبير الورع الزاهد زكي الدين أبو محمد المصري، كان -رحمه الله- ورعاً تقياً، له والنصيب الوافر من الفقه، وأما الحديث فلا مراء في أنه كان أحفظ أهل زمانه وفارس أقرانه له القدم الراسخ في معرفة صحيح الحديث من سقيمه وحفظ أسماء الرجال حفظ مفرط الذكاء عظيمه والخبرة بأحكامه والدراية بغريبه وإعرابه واختلاف كلامه، من

بصورة لعبة، وبهذا جزم الحليمي [(١)] فقال: "إن كانت صورة كالوثن لم يجز وإلا جاز [(٢)]"، انتهى.

قلت: قول الحليمي هو المختار عندي، والله أعلم [(٣)].

فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من تحريم صور ذوات الأرواح سواء كانت مما له ظل أو ليس له ظل موافق لما ذهب إليه جمهور العلماء.

ومنهم: الخطابي [(٤)]، وابن عبدالبر [(٥)]، وابن العربي [(٦)]، والنووي [(٧)]، وابن حجر العسقلاني [(٨)]، والحليمي [(٩)]، والشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ [(١٠)]، والشيخ

تصانيفه: مختصر مسلم، ومختصر سنن أبي داود وله عليه حواشٍ مفيدة، وكتاب الترغيب والترهيب، توفي في سنة ٦٦٥هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٨/ ٢٥٩)، طبقات الشافعية، (٢/ ١١٢)، تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٣٤٨)، معجم المؤلفين، (٢/ ١٧١).

(بحثت عنه في مختصر سنن أبي داود و لم أجد شيئاً).

(١) هو: العلاّمة أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي، كان من أذكياء زمانه ومن فرسان النظر، له تصانيف عديدة، أشهرها: المنهاج في شعب الإيمان، توفي سنة ٤٠٣هـ.

يُنظر: وفيات الأعيان، (٢/ ١٣٧)، تذكرة الحفاظ، (٣/ ١٠٣٠)، العبر، (٣/ ٨٦)، شذرات الذهب، (٣/ ١٦٧)، معجم المؤلفين، (١/ ٦٠٧).

(٢) مختصر كتاب المنهاج في شعب الإيمان، الحافظ الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي، اختصره وعلق عليه: عليّ الشربجي، وآخر، ط٢، ١٤١٩هـ، دار البشائر، دمشق، (٢١١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٤) معالم السنن، (٤/ ١٩١).

(٥) التمهيد، (٢١/ ١٩٩).

(٦) يُنظر: أحكام القرآن، محمد بن عبدالله بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، (٤/ ٨ -١٠).

(٧) يُنظر: شرح النووي على مسلم، (١٤/ ٨١-٨٢).

(٨) يُنظر: فتح الباري، (١٠/ ٣٨٤)، (١٠/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٩) مختصر كتاب المنهاج في شعب الإيمان، (٢١١).

(١٠) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (٥١٥-٥١٦).

عبدالرحمن بن حسن [1]، والشيخ عبدالرحمن السعدي [2]، والشيخ ابن باز، والشيخ ناصر الدين الألباني [3]، والشيخ ابن عثيمين– رحمهم الله –.

وقد بين العلماء العلة في تحريم التصوير، بما يلي:

أولاً: لما فيها من المضاهاة لخلق الله [4]، كما ورد في الحديث: "أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله" [5].

ثانياً: لأنها قد تعبد من دون الله، أو تكون وسيلة إلى ذلك.

ثالثاً: للافتتان بها [6].

وأما حكم اتخاذ صور البنات، فقد ذهب– رحمه الله – إلى التحريم موافقاً لما ذهب إليه ابن بطال [7]، وابن باز، وابن عثيمين – رحمهم الله. [8]

---

(١) يُنظر: فتح المجيد، (٥٧٧-٥٧٩).

(٢) يُنظر: القول السديد، (٢٧٦-٢٧٧).

(٣) يُنظر: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٨)، آداب الزفاف في السنة، المطهرة، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، مطابع دار الفكر الإسلامي، دمشق، (١٠٦-١١٠)، (١١٤).

(٤) يُنظر: فتح المجيد، (٥٧٧-٥٧٨).

(٥) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاوير، ح (٥٦١٠)، (٥٠٥)، بلفظه.

(٦) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، حمد الخطابي، تحقيق: د.محمد سعد آل سعود، ط١، ١٤٠٩هـ، شركة مكة للطباعة والنشر، مكة، (٣/ ٢١٦٠).

(٧) هو: العلاّمة أبو الحسن عليّ بن خلف بن بطال القرطبي، كان من أهل العلم والعناية بالحديث، له مصنفات، منها: شرح البخاري، توفي سنة ٤٤٩هـ.

يُنظر: العبر، (٣/ ٢٢١)، الوافي بالوفيات، (١٠/ ١٠٩)، شذرات الذهب، (٣/ ٢٨٣)، معجم المؤلفين، (٢/ ٤٣٨).

يُنظر: شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن عليّ بن خلف بن عبدالملك ابن بطال، ضبط نصه وعلق عليه: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، (٩/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٨) يُنظر: الجواب المفيد في حكم التصوير، (٢١-٢٣)، وينظر القول المفيد (٢/ ٤٣٨١).

قال الشيخ ابن باز، رحمه الله:

فالأحوط ترك اتخاذ اللعب المصورة... عملاً بقوله ﷺ: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" [(١)]، وقوله ﷺ: "الحلال بيّن والحرم بيّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه" [(٢)]، والله أعلم [(٣)].

الأدلة على تحريم التصوير:

استدل الشيخ – رحمه الله – على تحريم التصوير [(٤)] بأدلة من السنّة النبوية وهي كما يلي:

- عن جابر [(٥)] رضي الله عنه قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت، ونهى أن يضع ذلك" [(١)].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة يوم القيامة والرقائق والورع، باب (٦٠)، ح (٢٥١٨)، (١٩٠٥)، بلفظه.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.
وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: الورع والتوكل، ح (٧٢٢)، (٢/ ٤٩٨)، بلفظه مع زيادة"فإن الخير طمأنينة وإن الشر ريبة"في آخره.
وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم الحسن بن عليّ –رضي الله عنهما–، ح (٢٧٠٧)، (٣/ ٧٥)، بلفظه مع زيادة"فإن الخير طمأنينة وإن الشر ريبة"في آخره.
قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٦١٠-٦١١).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من إستبرأ لدينه، ح (٥٢)، (٦)، بلفظه.

(٣) القول المفيد في حكم التصوير، (٢٢-٢٣).

(٤) يظهر استدلال الشيخ بهذه الأحاديث من خلال شرحه لها.

(٥) هو: جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي يكنى أبا عبدالله، أحد المكثرين عن النبي –صلى الله عليه وسلم – وروى عنه جماعة من الصحابة وله ولأبيه صحبة، كان جابر يقول: غزوت مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – تسع عشرة غزوة، قال قتادة: كان آخر أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – موتاً بالمدينة جابر، مات سنة ٧٤هـ، وقيل: غير ذلك.
يُنظر: الاستيعاب، (١/ ٢١٩)، أسد الغابة، (١/ ٣٧٧)، الإصابة في تمييز الصحابة، (١/ ٤٣٤).

- قال رسول الله ﷺ: "من صور صورة عذبه الله حتى ينفخ -يعني الروح- وليس بنافخ فيها، ومن استمع إلى حديث قوم يفرون به منه صب في أذنه الآنك يوم القيامة" [٢].

- قال رسول الله ﷺ: "أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته" [٣].

- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "كان لنا قرام ستر فيه تماثيل على بابي، فرآه رسول الله فقال: انزعيه فإنه يذكر في الدنيا، قالت: وكان لنا سمل قطيفة تقول علمها من حرير كنا نلبسها" [٤].

- قال ﷺ: "لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب، ولا صورة تماثيل" [١].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب اللباس، باب ما جاء في الصورة، ح (١٧٤٩)، (١٨٣٠)، بلفظه. وقال حديث حسن صحيح.

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، ح (٦٨٩٥)، (٢/ ١١٦١)، صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢٧٧).

- يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ٣٠٢-٣٠٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في المصورين، ح (١٧٥١)، (١٨٣٠)، بلفظه. وقال: حديث حسن صحيح.

- وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، ح (٧٠٤٢)، (٥٨٨)، بنحوه.

يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ٣٠٥-٣٠٧).

- قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢٧٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تسوية القبور، ح (١٠٤٩)، (١٧٥٢) بلفظه، وقال: حديث حسن.

- وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تسوية القبر، ح (٩٦٩)، (٨٣٠)، بنحوه مع تقديم وتأخير فيه.

- قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (١/ ٥٣٥).

- يُنظر: تحفة الأحوذي، (٤/ ١١١-١١٢).

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب قوله في القرام: إنه يذكرني الدنيا، ح (٢٤٦٨)، (١٩٠٠). وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

- وأخرجه مسلم، كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، ح (٥٥٢١)، (١٠٥٥)، بنحوه.

- قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٩٤).

- يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ١١٦-١١٧).

- عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة [٢] أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري [٣] يعوده قال: فوجدت عنده سهل [٤] بن حنيف، قال: "فدعا أبو طلحة إنساناً يترع نمطا تحته، فقال له سهل: لم تترعه؟ فقال: لأن فيها تصاوير، وقد قال فيه النبي ﷺ ما قد عملت، قال: سهل: أو لم يقل إلا ما كان رقماً في ثوب؟ فقال: بلى، ولكن أطيب لنفسي" [١].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب، ح (٢٨٠٤)، (١٩٣٣)، بلفظه، وقال: حديث حسن صحيح.

- وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء، ح (٣٠٥٣)، (٢١٦)، بلفظه.

- وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، ح (٢١٠٦)، (١٠٥٤)، بلفظه. وصححه الألباني، في صحيح الجامع الصغير، ح (٧٢٦٢)، (٢/ ١٢١٥)، وصحيح سنن الترمذي، (٣/ ١١٨).

- يُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ٦٢/ ٦٣).

(٢) هو: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، تابعي ثقة فقيه، روى عن: أبيه، وعمر، عن أبي هريرة، وغيرهم. وعنه: أخوه عون، الزهري، وأبو الزناد، وغيرهم. قال الواقدي: كان عالماً، وكان ثقة فقيهاً كثير الحديث والعلم، وشاعراً، وقد عمي. وقال أبو زرعة: ثقة مأمون إمام. وقال ابن حجر: ثقة فقيه. اختلف في سنة وفاته قال ابن حجر: مات سنة ٩٤، وقيل: سنة ثمان، وقيل: غير ذلك.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ١٥-١٦)، تقريب التهذيب، (١/ ٤٩٦).

(٣) هو: سهل بن حنيف بن واهب بن العكيم بن ثعلبة بن الحارث بن مجدعة بن عمرو بن حبيش بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس الأنصاري الأوسي، يكنى أبا سعد وأبا عبدالله، من أهل بدر، روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، كان من السابقين، وشهد بدراً، وثبت يوم أحد حين انكشف الناس وبايع يومئذ على الموت وكان ينفح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بالنبل، فيقول: نبلوا سهلاً فإنه سهل، وشهد أيضاً الخندق والمشاهد كلها، وكان عمر يقول: سهل غير حزن، واستخلفه عليّ على البصرة بعد الجمل ثم شهد معه صفين، ويقال آخى النبي – صلى الله عليه وسلم – بينه وبين عليّ بن أبي طالب، توفي سنة ٣٨هـ.

يُنظر: الاستيعاب، (٢/ ٦٦٢)، أسد الغابة، (٢/ ٤٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٣/ ١٩٨).

(٤) هو: أبو طلحة الأنصاري زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري النجاري مشهور باسمه وكنيته كان من فضلاء الصحابة وهو زوج أم سليم، توفي سنة ٥١هـ.

يُنظر: الاستيعاب، (٢/ ٥٥٣)، أسد الغابة، (٢/ ٣٤٥)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٢/ ٦٠٨، ٧/ ٢٣١).

- قال رسول الله ﷺ: "أتاني جبريل فقال: إني كنت أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت عليك الذي كنت فيه إلا أنه كان في باب البيت تمثال الرجال، وكان في البيت ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فمُر برأس التمثال الذي بالباب فليقطع فليصر كهيئة الشعرة، ومُر بالستر فليقطع ويجعل منه وسادتين منتبذتين يوطآن، ومُر بالكلب فيخرج، ففعل رسول الله ﷺ وكان ذلك الكلب جرواً للحسن أو الحسين تحت نضد له فأمر به فأخرج" [2].

*** الرياء:**

عرف المباركفوري الرياء بقوله: الرياء بكسر الراء وتخفيف التحتانية والمد، وهو مشتق من الرؤية، والمراد به إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها [3]،... وقال الغزالي [4]: الرياء مشتق من الرؤية، وإنما الرياء أصله طلب المترلة في قلوب الناس بأدائهم الخصال المحمودة.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في الصورة، ح (١٧٥٠)، (١٨٣٠)، بلفظه. وقال: حديث حسن صحيح.

- أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التصاوير، ح (٥٣٥١)، (٢٤٢٩)، بلفظه.
- أخرجه ابن حبان، في صحيحه، باب الصور والمصورين، ذكر البيان بأن هذه اللفظة إلا رقماً من كلام رسول الله.. لا من كلام زيد بن خالد، ح (٥٨٥٠)، (١٣/ ١٦٢)، بنحوه.
- قال الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢٧٧).
- يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ٣٠٤- ٣٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب، ح (٢٨٠٦)، (١٩٣٣). وقال حديث حسن صحيح.

- وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، ح (٤١٥٨)، (١٥٢٦)، بنحوه.
- وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، باب الصور والمصورين، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن مجاهد لم يسمع من أبي هريرة شيئاً، ح (٥٨٥٤)، (١٣/ ١٦٥)، بنحوه.
- وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، ح (١٦٨)، (١/ ٧٤)، وصحيح سنن الترمذي، (٣/ ١١٩).
- يُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ٦٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٦)، فتح الباري، (١١/ ٣٣٦).

(٤) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، المعروف بالغزالي، أحد الأعلام، تلميذ إمام الحرمين، كان ذكياً مفرط الذكاء، كان بحراً في العلم، اشتغل في علم الكلام مدة طويلة ثم تركه في آخر حياته ولزم

فحد الرياء هو إرادة العباد بطاعة الله، فالمرائي هو العابد والمراءى له هو الناس، والمراءى به هو الخصال الحميدة، والرياء هو قصد إظهار ذلك (١). (٢)

وتعريف المباركفوري للرياء موافق لما عليه العلماء، فيعرف الرياء بما يلي:

لغةً:

مشتق من الرؤية، وهي النظر، ورئاء: أريته على خلاف ما أنا عليه (٣).

اصطلاحاً:

تعددت عبارات العلماء في تعريف الرياء، إلا أنها لم تخرج عمّا يلي:
ترك الإخلاص في العمل بإرادة غير الله فيه، سواء كان مع الله، أو من دونه سبحانه (٤).
فما ذكره الشيخ من حد الرياء لغةً واصطلاحاً موافق لما عليه العلماء (٥).

حكم الرياء:

صرح الشيخ المباركفوري بحكم الرياء قائلاً: الحديث دليل على تحريم الرياء، وشدة عقوبته، وعلى الحث على وجوب الإخلاص في الأعمال (١)، وبين أنه إطلاق الشرك على الرياء من باب التغليظ والمبالغة في الزجر عنه (٢).

الانقطاع وأقبل على العبادة، له عدة مصنفات، منها: إحياء علوم الدين، والمستصفى في أصول الفقه، توفي سنة ٥٠٥هـ.

يُنظر: وفيات الأعيان، (٤/ ٢١٦)، العبر، (٤/ ١٠)، شذرات الذهب، (٤/ ١٠)، معجم المؤلفين، (٣/ ٦٧١).

(١) إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد الغزالي، دار الشعب، (٣/ ١٨٦٦).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٦).

(٣) يُنظر: تهذيب اللغة، (١٥/ ٢٣٤)، مختار الصحاح، (١/ ٩٦)، لسان العرب، (١٤/ ٢٩٦)، القاموس المحيط، (١/ ١٦٥٨)، مقاييس اللغة، (٢/ ٤٧٣-٤٧٤)، تاج العروس (٣٨/ ١٠٥).

(٤) يُنظر: فتح الباري، (١١/ ٣٣٦)، مدارج السالكين، (٢/ ٧١)، التعريفات، عليّ بن محمد الجرجاني، 1985 م، مكتبة لبنان، بيروت، (١١٩)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٥٠٠)، عمدة القارئ، (٢٣/ ١٣١)، تيسير العزيز الحميد، (٣٩١)، فتح المجيد، (٤٣٩)، القول المفيد، (٢/ ١٢٤).

(٥) يُنظر: المراجع السابقة.

ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنّة على ذلك:

أولاً: أدلة القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿ **وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** ﴾ (٣).

قال، رحمه الله: "إن العموميات الواردة في فضل الجهاد إنما هي لمن أراد الله تعالى بذلك مخلصاً، وكذلك الثناء على العلماء وعلى المنفقين في وجوه الخيرات كله محمول على من فعل ذلك مخلصاً" (٤).

قال تعالى: ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ * أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ (٥).

قال، رحمه الله: يعني بعمله الذي يعمله من أعمال البر، نزلت في كل من عمل عملاً يبغي به غير الله -عز وجل- ﴿**نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ**﴾ يعني أجهر أعمالهم التي عملوها لطلب الدنيا ــ وذلك أن الله سبحانه وتعالى يوسع عليهم بالرزق ويرفع عنهم المكاره في الدنيا ونحو ذلك.

﴿**وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ**﴾ أي: لا ينقصون من أجور أعمالهم التي عملوها لطلب الدنيا، بل يعطون أجورهم كاملة موفورة.

﴿ **أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا** ﴾: أي بطل ما عملوا في الدنيا من أعمال البر، ﴿**وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ لأنه لغير الله (١).

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٨).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ١٠٠).

(٣) سورة البينة: ٥.

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٨)

(٥) سورة هود: ١٥- ١٦.

واختلف المفسرون في المعنيّ بهذه الآية:

فروى قتادة [٢] عن أنس [٣] أنها في اليهود والنصارى، وعن الحسن [٤] مثله.

وقال الضحاك [٥]: من عمل عملاً صالحاً في غير تقوى يعني من أهل الشرك أعطي على ذلك أجراً في الدنيا، وهو أن يصل رحماً، أو يعطي سائلاً، أو يرحم مضطراً أو نحو هذا من أعمال البر، فيعجل الله له ثواب عمله في الدنيا يوسع عليه في المعيشة والرزق ويقر عينه فيما حوله، ويدفع عنه المكاره في الدنيا وليس له في الآخرة نصيب.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٩)، لباب التأويل في معاني التنْزيل، للإمام علاء الدين عليّ بن محمد البغدادي الشهير بالخازن، ط١، ١٤١٥، دار الكتب العلمية، بيروت، (٣/ ٢٩٠).

(٢) هو: قتادة بن دعامة السدوسي، روى عن أنس بن مالك، وعبدالله بن سرجس، وأبي الطفيل، وغيرهم. وروى عنه: أيوب السختياني، وسليمان التميمي، وشعبة، وغيرهم. قال سعيد بن المسيب: ما أتاني عراقي أحسن من قتادة. وقال ابن سيرين: قتادة هو أحفظ الناس، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، توفي سنة سبع عشرة ومئة.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ٤٢٨-٤٣٠)، تقريب التهذيب، (٢/ ١٢٩-١٣٠).

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام.. بن النجار، أبو عزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عنه.
يُنظر: الاستيعاب، (١/ ١٠٩)، أسد الغابة، (١/ ١٩٢)، الإصابة في تمييز الصحابة، (١/ ١٢٦).

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، رأى عليّاً وطلحة وعائشة-رضي الله عنهم-، وروى عن: أبي بن كعب، وسعد بن عبادة، وعمر بن الخطاب، وعنه: حميد الطويل، وبريد بن أبي مريم، وأيوب، وغيرهم.
قال أنس بن مالك: سلوا الحسن، فإنه حفظ ونسينا. وقال سليمان التيمي: الحسن شيخ أهل البصرة. وقال غالب القطان: من سره أن ينظرإلى أعلم عالم أدركناه في زمانه، فلينظر إلى الحسن، فما أدركنا الذي هو أعلم منه.
وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور.
توفي سنة ١١٠هـ.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٣٨٨-٣٩١)، تقريب التهذيب، (١/ ١٦٦).

(٥) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، اشتهر بالتفسير روى عن: ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم. وعنه: جويبر بن سعيد، والحسن بن يحيى البصري، وحكيم بن دليم، وغيرهم. قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ثقة مأمون، وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال. توفي بعد المائة.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٢٢٦-٢٢٧)، تقريب التهذيب، (١/ ٣٥٥).

ويدل على صحة هذا القول سياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلا النَّارُ**﴾ [1]، وهذه حالة الكافر في الآخرة.

وقيل: نزلت في المنافقين الذين كانوا يطلبون بغزوهم مع رسول الله ﷺ الغنائم لأنهم كانوا لا يرجون ثواب الآخرة.

وقيل: إن حمل الآية على عمومها أولى؛ فيندرج الكافر والمنافق الذي هذه صفته والمؤمن الذي يأتي أعمال البر على وجه الرياء والسمعة.

قال مجاهد [2] في هذه الآية: هم أهل الرياء، وهذا قول مشكل؛ لأن قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلا النَّارُ**﴾ لا يليق بحال المؤمن إلا إذا قلنا إن تلك الأعمال الفاسدة والأفعال الباطلة لما كانت لغير الله استحق فاعلها الوعيد الشديد وهو عذاب النار [3].

قال تعالى: ﴿**فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلا صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾ [4].

قال المباركفوري، رحمه الله:

ففسر العلماء هذه الآية ﴿**وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾: لا يرائي، يعني أن المراد من الشرك في هذه الآية الرياء، وأطلق الشرك على الرياء تغليظاً ومبالغة في الزجر [5].

---

(١) سورة هود: ١٥ – ١٦.

(٢) هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج مولى السائب المخزومي، روى عن: عليّ، وسعد بن أبي الوقاص، وأبي سعيد الخدري وغيرهم. وروى عنه: أيوب السختياني، وعطاء، وعكرمة، وغيرهم، قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة، وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وقال ابن حجر: ثقة. توفي سنة ثلاث ومائة.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٢٥-٢٦)، تقريب التهذيب، (٢/ ٢٣٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٩).

(٤) سورة الكهف: ١١٠.

(٥) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٠٠).

ثانياً: أدلة السنّة:

إن شرح الشيخ المباركفوري للأحاديث يعتبر استدلالاً بها، فقد شـــرح – رحمـــه الله – أحاديث في الرياء، باب ما جاء في الرياء والسمعة.

فقد ورد في هذا الباب عدد من الأحاديث، وهي:

– **الحديث الأول: "من يرائي يرائي الله به، ومن يسمع يسمع الله به"** [1].

قال– رحمه الله – شارحاً للحديث: "من يرائي يرائي الله به": المعنى: من يعمل عملاً ليراه الناس في الدنيا يجازه الله تعالى به بأن يظهر رياءه على الخلق... قال الخطابي: معناه مـــن عمل عملاً على غير إخلاص وإنما يريد أن يراه الناس ويسمعوه جوزي على ذلك بـــأن يشهده الله ويفضحه ويظهر ما كان يبطنه.

وقيل: من قصد بعمله الجاه والمترلة عند الناس و لم يرد به وجه الله، فإن الله يجعله حـــديثاً عند الناس الذين أراد وينال المترلة عندهم ولا ثواب له في الآخرة.

ومعنى "يرائي به": يطلعهم على أنه فعل ذلك لهم لا لوجهه [2].

– **الحديث الثاني:**

عن أبي هريرة ﷺ قال: حدثني رسول الله ﷺ أن الله تعالى إذا كان يوم القيامـــة يترل إلى العباد ليقضي بينهم وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمـــع القـــرآن،

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب ما جاء في الرياء والسمعة، ح (٢٣٨١)، (١٨٩٠)، بلفظه. قال أبو عيسى: هنا حديث حسن صحيح من هذا الوجه.

- وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، عبدالله بن مسعود، ح (٨٥١٢)، (٩/ ٩٥)، بلفظه معه زيادة في آخره. قال الشيخ الألباني: صحيح، يُنظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته، ح (٦٦٠٩)، (٢/ ١١٢٣)، صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٥٦).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٦).

- الحديث الثاني:

عن أبي هريرة ﷺ قال: حدثني رسول الله ﷺ أن الله تعالى إذا كان يوم القيامة يترل إلى العباد ليقضي بينهم وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل قُتل في سبيل الله، ورجل كثير المال،... أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة.. [1]

فما قرره الشيخ من تحريم الرياء، وما ذكره من الأدلة موافق لما عليه علماء الأمة، أما القول إن إطلاق الشرك على الرياء هو من باب الزجر والتغليظ ففيه نظر؛ لأن الحديث صرح بأن الرياء شرك [2] أولاً، وثانياً أن الرياء يكون شركاً أصغر [3]، بل قد يرتفع إلى ما هو أعلى من ذلك وهو الشرك الأكبر [4].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب ما جاء في الرياء والسمعة، ح (٢٣٨٢)، (١٨٩٠-١٨٩١)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

- أخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الزكاة، ح (١٥٢٧)، (١/ ٥٧٨) بلفظه، قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد،، ولم يخرجاه هكذا، قال الشيخ الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح الجامع الصغير، ح (١٧١٣)، (١/ ٣٥٢). صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٥٦).

(٢) كما في الحديث: " يسير الرياء شرك "أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب الفتن، باب من ترجى له السلامة من الفتن، ح (٣٩٨٩)، (٢٧١٦)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٤)، (١/ ٤٢) بنحوه، قال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرج في الصحيحين.

قال الألباني: ضعيف. يُنظر: ضعيف الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ح (٢٠٢٩)، (٢٩٥)،.

(٣) يُنظر: مدارج السالكين، (١/ ٢٨١).

(٤) يُنظر: القول المفيد، (٢/ ١٢٤).

قال ابن رجب، رحمه الله:

"اعلم أن العمل لغير الله أقسام: فتارة يكون رياءً محضاً بحيث لا يراد به سوى مراعاة المخلوقين لغرض دنيوي كحال المنافقين في صلاتهم، قال الله تعالى: **﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلا ﴾** (1)، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه محبَط، وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة، وتارة يكون العمل لله ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه أيضاً وحبوطه، وأما إن كان أصل العمل لله ثم طرأت عليه نية الرياء؛ فلا يضره، فإن كان خاطراً ودفعه؛ فلا يضره بغير خلاف، فإن استرسل معه فهل يحبط عمله أم لا يضره ذلك ويجازى على أصل نيته؟ في ذلك اختلاف بين العلماء من السلف قد حكاه الإمام أحمد وابن جرير الطبري، ورجحا أن عمله لا يبطل بذلك وأنه يجازى بنيته الأولى (2).

قال الشيخ حافظ حكمي (3)، رحمه الله:

"اعلم أن الرياء قد أطلق في كتاب الله كثيراً، ويراد به النفاق الذي هو أعظم الكفر، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار، والفرق بين هذا الرياء الذي هو النفاق الأكبر والرياء الذي سماه النبي ﷺ شركاً أصغر خفياً هو حديث الأعمال بالنيات... فالنية هي الفرق في العمل في تعيينه وفيما يراد به، فإن كان الباعث على العمل هو إرادة الله والدار الآخرة وسلم من الرياء في فعله وكان موافقاً للشرع فذلك العمل الصالح المقبول.

وإن كان الباعث على العمل هو إرادة غير الله -عز وجل- فذلك النفاق الأكبر.

---

(1) سورة النساء: ١٤٢.

(2) جامع العلوم والحكم، (١/ ٧٩-٨٣).

(3) هو: العلاّمة حافظ بن أحمد بن عليّ الحكمي، فقيه أديب من علماء جيزان، له مؤلفات عديدة، منها معارج القبول، وأعلام السنة المنشورة، توفي سنة ١٣٧٧هـ.

يُنظر: معجم المؤلفين، (١/ ٥٩١).

وإن كان الباعث على العمل هو إرادة الله -عز وجل- والدار الآخرة ولكن دخل عليه الرياء في تزيينه وتحسينه وذلك الذي سماه النبي ﷺ الشرك الأصغر وفسره بالرياء العملي، وهذا لا يخرج عن الملة ولكنه ينقص من العمل بقدره، وقد يغلب على العمل فيحبطه كله، والعياذ بالله.

اللهم اجعل أعمالنا كلها صالحة، واجعلها لوجهك خالصة، ولا تجعل لأحد فيها شيئاً..." [١]

***التبـــرك:**

التبرك لغةً: تفعّل من البركة، وهي النماء والزيادة.

التبرك اصطلاحاً: التبرك بالشيء هو طلب البركة بواسطته [٢].

ذكر الشيخ أنواعاً من التبرك منها ما هو مشروع، ومنها ما هو ممنوع، وهي كما يلي:

أولاً: ما ذكره من التبرك المشروع:

١) التبرك بالنبي – صلى الله عليه وسلم – حال حياته:

ذهب الشيخ المباركفوري -رحمه الله- إلى أن التبرك بالنبي – صلى الله عليه وسلم – حال حياته مما هو مشروع.

قال، رحمه الله: "ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقذره أحد، بل يتبركون بآثاره – صلى الله عليه وسلم –، فقد كانوا يتبركون ببصاقه – صلى الله عليه وسلم – ونخامته ويدلكون بذلك وجوههم وشرب بعضهم بوله وبعضهم دمه، وغير ذلك مما هو معروف من عظيم اعتنائهم بآثاره – صلى الله عليه وسلم – التي يخالفه فيها غيره" [٣].

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ أحمد الحكمي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار ابن خلدون، (١/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٣) يُنظر: مختار الصحاح، (١/ ٢٠)، لسان العرب، (١٠/ ٣٩٦)، القاموس المحيط، (١/ ١٢٤٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٤١١)، شرح النووي على صحيح مسلم، (١٣/ ٢٢٤).

وقال شارحاً للحديث: "فَشَرِبَ من في قِرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا فَقُمْتُ إلى فيها فَقَطَعْتُهُ" (١).

"لعله للتبرك به لوصول فم النبي – صلى الله عليه وسلم –" (٢)

وقال أيضاً:

"وقد اختلف في الحكمة في مخالفته – صلى الله عليه وسلم – الطريق في الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال كثيرة، وقيل: ليسوي بينهما في مزية الفضل بمروره أو في التبرك به، أو التبرك بمروره وبرؤيته" (٣).

من خلال ما سبق يتضح أن ما قرره الشيخ من جواز التبرك بالنبي – صلى الله عليه وسلم– حال حياته صحيح لما يلي:

- **أولاً: لورود الدليل الشرعي على ذلك، فمن الأدلة:**

- عن أبي جحيفة قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رسول اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– بِالْهَاجِرَةِ فَأُتِيَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ الناس يَأْخُذُونَ من فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ فَصَلَّى– النبي صلى الله عليه وسلم – الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ، وقال أبو مُوسَى: دَعَا النبي – صلى الله عليه وسلم– بِقَدَحٍ فيه مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فيه وَمَجَّ فيه ثُمَّ قال لَهُمَا: "اشْرَبَا منه وَأَفْرِغَا على وُجُوهِكُمَا وَنُحُورِكُمَا" (٤).

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، ح (١٨٩٢)، (١٨٤٣)، بلفظه.

قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً، ح (٣٤٢٣)، (٢٦٨٣)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٣٣٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ١١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٣/ ٦٦).

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، ح (١٨٧)، (١٨)، بلفظه.

- قال السَّائبَ بن يَزيدَ [1] يقول: ذَهَبَتْ بي خَالَتي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم- فقالت: يا رَسُولَ اللَّهِ، إنَّ ابن أُخْتي وَجِعٌ. فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لي بالْبَرَكَـةِ، ثُـمَّ تَوَضَّأَ، فَشَرِبْتُ من وَضُوئِهِ ثمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنظَرْتُ إلى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بين كَتِفَيْهِ مِثْلَ زِرِّ الْحَجَلَةِ [2].

- خَرَجَ النبي –صلى الله عليه وسلم –زَمَنَ حُدَيْبِيَةَ فذكر الحديث وما تَنَخَّمَ النبي – صـلى الله عليه وسلم – نُخَامَةً إلا وَقَعَتْ في كَفِّ رَجُلٍ منهم فَدَلَكَ بها وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ [3].

- **ثانياً: عمل الصحابة – رضي الله عنهم-.**

تبرك الصحابة –رضي الله عنهم- بالنبي – صلى الله عليه وسلم – حـال حياتـه، بآثاره الحسية، بل إنه – صلى الله عليه وسلم – أقرهم على ذلك؛ مما يـدل علـى مشروعية ذلك [4].

قال الشاطبي [5]، رحمه الله:

(١) هو: السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود بن أخت النمر، اختلف في نسبته فقيل كناني، وقيل: غير ذلك، كان عاملاً لعمر على سوق المدينة، قال السائب: حج بي أبي مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وأنا ابن سبع سنين، اختلف في وقت وفاته فقيل سنة إحدى وتسعين وهو ابن أربع وتسعين، وقيل: غير ذلك.
يُنظر: الاستيعاب، (٢/ ٥٧٦-٥٧٧)، أسد الغابة، (٢/ ٣٨٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٣/ ٢٦-٢٧).
زر الحجلة: الحجلة هو طائر معروف، وزرها هو بيضها، وقيل: الحجلة بيت كالقبة يستر بالثياب ويجعل له باب من جنسه.
يُنظر: النهاية في غريب الحديث، (١/ ٣٤٦)، غريب الحديث، عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبدالمعطي القلعجي، ط١، ١٤٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٣٤٦)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسـى اليحصبي، المكتبة العتيقة، (١/ ١٨٣).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، ح (١٩٠)، (١٨)، بلفظه.

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الوضوء، باب (٧٠) البزاق والمخاط ونحوه في الثياب، (٢٢)، بلفظه.

(٤) يُنظر: التبرك أنواعه، وأحكامه، ناصر الجديع، ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٢٤٤).

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الأصولي الحافظ المالكي، المشهور بالشاطبي، من تـصانيفه: الموافقات في أصول الفقه، الاعتصام، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، مات سنة ٧٩٠هـ.
يُنظر: معجم المؤلفين، (١/ ١١٨).

"ثبت في الصحاح عن الصحابة -رضي الله عنهم- أنهم يتبركون بأشياء من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -..." [(١)]

٢) التبرك بالمساجد الثلاثة: "المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى".

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"لا يجوز السفر إلى موضع للتبرك به والصلاة فيه إلا إلى ثلاثة" [(٢)]

أي المساجد الثلاثة الواردة في الحديث، وهي:

- المسجد الحرام بمكة المكرمة.
- والمسجد النبوي بالمدينة المنورة.
- والمسجد الأقصى بالقدس.

فما قرره المباركفوري -رحمه الله- من جواز التبرك بهذه المواضع صحيح؛ لما لهذه الأماكن الثلاثة من البركة الثابتة بالكتاب أو السنَّة. [(٣)]

لكن مما يجب التنبيه عليه:

أن لا يتعدى هذا التبرك إلى غير ما هو مشروع، من التبرك بالقبور، وغيرها، فإذا كان ذلك فينهى عنه.

فالتبرك بها مشروع، ولكن ليس مشروعاً على الإطلاق، بل منه ما هو ممنوع. [(٤)]

ثانياً: ما ذكره من التبرك الممنوع:

١) التبرك بذات النبي – صلى الله عليه وسلم – بعد موته:

---

(١) الاعتصام، إبراهيم الشاطبي، ١٤٠٢هـ، دار المعرفة، بيروت، (٢/ ٧-٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٢/ ٢٤٢).

(٣) يُنظر: بركة البيت الحرام، التبرك أنواعه، وأحكامه، (١١٠-١١٤)، بركة مسجد النبي -صلى الله عليه وسلم-، التبرك أنواعه، وأحكامه، (١١٥-١٢٥)، فضائل المسجد الأقصى، التبرك أنواعه، وأحكامه، (١٢٦-١٢٧).

(٤) يُنظر: التبرك أنواعه، وأحكامه، (٣٩).

يرى المباركفوري -رحمه الله- جواز التبرك بذات النبي – صلى الله عليه وسلم – بعد موته:

"روى البخاري... أن أبا بكر- رضي الله عنه- قبّل النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد موته [1]، انتهى.

قال الشوكاني: فيه جواز تقبيل الميت تعظيماً وتبركاً لأنه لم ينقل أنه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر فكان إجماعاً، انتهى [2]".

فنقله – عفا الله عنه- من أن أبا بكر تبرك بالنبي - صلى الله عليه وسلم – بعد موته في غاية البعد، وكذلك ما قرره من إجماع الصحابة –رضي الله عنهم-على ذلك، بل كان تقبيله له - صلى الله عليه وسلم – من باب التوديع والمحبة. فلم ينقل هذا عن الصحابة – رضي الله عنهم-، كم أنهم أبعد الناس عن الابتداع.

فإن "السابقين الأولين من الصحابة –رضي الله عنهم-، ومن بعدهم، لم يكونوا يفعلون ذلك بعد موته – صلى الله عليه وسلم – ولو كان خيراً لسبقونا إليه" [3]

فكيف بأفضلهم على الإطلاق، وهو أبو بكر –رضي الله عنه-.

فالتبرك المشروع بالنبي - صلى الله عليه وسلم – بعد وفاته يكون بآثاره الحسية المنفصلة عنه، كالشَّعر، ونحوه.

أما التبرك بذاته– صلى الله عليه وسلم – بعد موته، فهو من التبرك الممنوع. [4]

١) التبرك بالصالحين قياساً على النبي صلى الله عليه وسلم:

---

(١) نص الحديث: عن عائشة – رضي الله عنها- قالت: "أقبل أبو بكر – رضي الله عنها- على فرسه من مسكنه بالسنح حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة –رضي الله عنها-، فتيمم النبي – صلى الله عليه وسلم-وهو مسجى ببرد حبرة، فكشف عن وجهه، ثم أكب عليه فقبله ثم بكى فقال: بأبي أنت وأمي يا نبي الله، لا يجمع الله عليك موتتين، أما الموتة التي كتبت عليك، فقد متها".

أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه، ح (١٢٤٢)، (٩٧)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٤/ ٤٨)، نيل الأوطار، (٤/ ٥٦).

(٣) الدين الخالص، (٢/ ١٨١)، بتصرف يسير.

(٤) يُنظر: التبرك أنواعه، وأحكامه، (٢٥٢).

ذهب المباركفوري - عفا الله عنه — إلى جواز التبرك بأهل الفضل قياساً على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال في شرحه للحديث:

عن أَنَسِ بن مَالك قال: "لَمَّا رَمَى النبي - صلى الله عليه وسلم - الْجَمْرَةَ نَحَرَ نُسُكَهُ، ثُمَّ ناول الْحَالِقَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، ثُمَّ نَاوَلَهُ شِقَّهُ الْأَيْسَرَ فَحَلَقَهُ، فقال: اقْسِمْهُ بين الناس" [1].

"اقْسِمْهُ بين الناس": "فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه" [2].

قال الشاطبي-رحمه الله- مبيناً حكم التبرك بغير النبي صلى الله عليه وسلم:

"فعلى هذا المأخذ لا يصح لمن بعده الاقتداء به في التبرك على أحد تلك الوجوه ونحوها، ومن اقتدى به كان اقتداؤه بدعة كما كان الاقتداء به في الزيادة على أربع نسوة بدعة" [3].

فقياس الصالحين على النبي – صلى الله عليه وسلم –لا يجوز لأمور:

أولاً: لعدم ورود الدليل، فلم يرد دليل شرعي على أن غير النبي - صلى الله عليه وسلم — مثله في التبرك بأجزاء ذاته وآثاره، فهو خاص به كغيره من خصائصه - صلى الله عليه وسلم -.

ثانياً: لإجماع الصحابة –رضي الله عنهم- والتابعين على ترك التبرك مع غير النبي - صلى الله عليه وسلم -.

قال الشاطبي، رحمه الله:

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحج-، باب ما جاء بأي جانب الرأس يبدأ في الحلق، ح (٩١٢)، (١٧٣٨)، بلفظه.

قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه ابن خزيمة، في صحيحه، كتاب المناسك، باب البدء حلق الرأس بعد الفراغ من النحر.. ح (٢٩٢٨)، (٤/ ٤٩٩)، بلفظه.

وأخرجه البيهقي في سننه، كتاب الحج، باب البدء في الحلق بالشق الأيمن، ح (٩٥٨٠)، (٥/ ٢١٩)، بلفظه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الحج، باب الحلق والذبح، ح (٣٨٧٩)، (٩/ ١٩١)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (١/ ٤٧٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٣/ ٤٦٢).

(٣) الاعتصام، (٢/ ٩).

"وهو أن الصحابة - رضي الله عنهم - بعد موته - عليه السلام- لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك - صلى الله عليه وسلم - بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-، فهو كان خليفته ولم يُفعل به شيء من ذلك، ولا عمر- رضي الله عنهما- وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم عليّ، ثم سائر الصحابة الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أن متبركاً تبرك به على أحد تلك الوجوه" (1)

ثالثاً: لأن فيه سداً للذرائع الموصلة للشرك والبدع، ولما فيه من الفتنة على المتبرك، والمتبرك به (2).

٣) التبرك بقراءة صحيح البخاري، رحمه الله:

يرى المباركفوري -رحمه الله- جواز التبرك بصحيح البخاري-رحمه الله-، قائلاً:

"تنبيه":

"قال الشيخ أبو محمد عبدالله بن أبي جمرة (3): قال من لقيت من العارفين عمن لقيه من السادة المقر لهم بالفضل أن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به مركب إلا نجت" (4).

وقال عماد الدين ابن كثير:

"وكتاب البخاري الصحيح يستقى بقراءته الغمام، وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام". (5)

---

(1) الاعتصام، (٢/ ٨).

(2) يُنظر: تيسير العزيز الحميد، (١٥٠-١٥١)، فتح المجيد، (١٦٢-١٦٣)، الدين الخالص، (٢/ ١٨١-١٨٢)، التبرك أنواعه، وأحكامه، (٢٦٥-٢٦٨)، التبرك المشروع، والممنوع، د.عليّ العلياني، ط١، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض، (٨١-٩٦).

(3) هو: عبدالله بن سعد بن أحمد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، مؤرخ، مفسر، محدث، له عدد من المؤلفات منها: جمع النهاية في بدء الخير وغاية الغاية في الحديث، وكتاب في طبقات الحكماء، شرح حديث عبادة بن الصامت، وتفسير، وغيرها. توفي سنة ٦٧٥هـ.

يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ٢٤٣).

(4) ملاحظة: لم أجد هذه العبارة في كتاب بهجة النفوس بمعرفة ما لها وما عليها شرح مختصر صحيح البخاري المسمى جمع النهاية في بدء الخير وغاية الغاية، عبدالله بن أبي جمرة، في شرحه للحديث المذكور (٢/ ٢٢٦-٢٣١).

(5) البداية والنهاية، (١١/ ٢٤).

وقال الشيخ عبدالحق الدهلوي [1] في "أشعة اللمعات" [2]:

"قرأ كثير من المشايخ والعلماء الثقات صحيح البخاري لحصول المرادات، وكفاية المهمات، وقضاء الحاجات، ودفع البليات، وكشف الكربات، وصحة الأمراض، وشفاء المرضى، وعند المضائق والشدائد، فحصل مرادهم وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالترياق مجرباً، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة".

ونقل السيد جمال الدين المحدث [3] عن أستاذه السيد أصيل الدين [4] أنه قال:

"قرأت صحيح البخاري نحو عشرين ومائة مرة في الوقائع والمهمات لنفسي وللناس الآخرين، فبأي نية قرأته حصل المقصود وكفى المطلوب. انتهى مترجماً بالعربية".

قلت: قد أجاز كثير من أهل العلم في هذا الزمان قراءة "صحيح البخاري"، وختمه لشفاء الأمراض، ودفع المصائب وحصول المقاصد، فيجتمعون ويقرأ بعضهم الجزء الأول منه مثلاً... وهكذا فيختمونه باجتماعهم، ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم، أو لدفع مصائبهم، أو لحصول مقاصدهم.

واستدلوا على ذلك بأن قراءته بتمامه رقية لشفاء المرضى، ودفع المصائب وحصول المقاصد، والرقية بما ليس فيه شرك ولا كلمة لا يفهم معناها جائزة بالاتفاق.

---

(١) هو: عبدالحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي، المحدث، له عدد من المؤلفات في علم الحديث، منها: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، رسالة في أقسام الحديث، ما ثبت بالسنّة، وغيرها. توفي سنة ١٠٥٢هـ.
يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ٥٨).

(٢) هذا الكتاب اسمه أشعة اللمعات في شرح المشكاة، وهو مخطوط في مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض، رقم: (خ ٤٠٣).

(٣) هو: عطاء الله بن محمود بن فضل الله بن عبدالرحمن الشيرازي، جمال الدين، نزيل هراة، فاضل، من مؤلفاته: تكميل الصناعة في القوافي، توفي سنة ٩٢٦هـ.
يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ٣٨٠).

(٤) هو: عبدالله بن عبدالرحمن الحسيني الشيرازي، أصيل الدين فاضل، من مؤلفاته: درج في ميلاد سيد البشر، توفي سنة ٨٨٤هـ.
يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ٢٤٩).

فإن قيل: كيف علموا أن قراءته بتمامه رقية، و لم يثبت كونه رقية لا بالكتاب ولا بالسنّة، ولا بالإجماع؟

يقال: كون شيء من الآيات القرآنية، أو ذكر، أو دعاء من الأذكار، أو من الأدعية المأثورة رقية لشيء من الأمراض، وجواز الاسترقاء به لا يتوقف على ثبوت كونه رقية من الكتاب أو السنّة، فقد روى البخاري في صحيحه: "عن أبي سعيد ـرضي الله عنه- قال: انْطَلَقَ نَفَرٌ من أَصْحَابِ النبي – صلى الله عليه وسلم – في سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا حتى نَزَلُوا على حَيٍّ من أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ فَلُدِغَ سَيِّدُ ذلك الْحَيِّ فَسَعَوْا له بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فقال بَعْضُهُمْ: لو أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ وَسَعَيْنَا له بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ من شَيْءٍ.... وفيه فقال: وما يُدْرِيكَ أَنها رُقْيَةٌ؟". [1]

قال الحافظ في الفتح:

وزاد سليمان بن قتة [2] في روايته بعد قوله: "وما يدريك أنها رقية؟" قلت: "أُلقي في روعي" [3]، وللدارقطني [4] من هذا الوجه، فقلت: "يا رسول الله، شيء أُلقي في روعي"، وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقي بالفاتحة؛ ولهذا قال له أصحابه لما رجع: "ما كنت تحسن رقية...".

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإجارة، باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب، ح (٢٢٧٦)، (١٧٧)، بلفظه.

(٢) هو: سليمان بن قتة التيمي مولاهم البصري المقرئ من فحول الشعراء، عرض ختمة على ابن عباس وسمع من معاوية وعمرو بن العاص، وقرأ عليه عاصم الجحدري، وحدث عنه موسى ابن أبي عائشة وحميد الطويل وأبان بن أبي عياش، وثقه ابن معين.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (٤/ ٥٩٦).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب البيوع، ح (٢٤٦)، (٣/ ٦٤)، بلفظه.

(٤) هو: الإمام الحافظ المجود، أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي المقرئ الدارقطني، من محلة دار قطن ببغداد، كان بحراً من بحور العلم، وأول من ألف بالقراءات، له مؤلفات عديدة، منها: السنن، والمختلف والمؤتلف، توفي سنة٣٨٥هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد، (١٢/ ٣٤)، وفيات الأعيان، (٣/ ٢٩٧)، تذكرة الحفاظ، (٣/ ٩٩١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٤٨٠).

قوله: "ثم قال: قد أصبتم" يحتمل أن يكون صوب فعلهم في الرقية [(١)] [(٢)]، انتهى.

إن ما قرره الشيخ من التبرك بصحيح البخاري لا يجوز لأمور:

١) أن الأسباب والوسائل الشرعية تكون مما أذن فيه الشرع، وحث عليه، ودل عليه بالكتاب أو السنَّة، فالتبرك بصحيح البخاري وسيلة شرعية موهومة [(٣)].

قال الشيخ الألباني- رحمه الله- في تعريفه للوسيلة: "هي كل سبب يوصل إلى المقصود عن طريق ما شرعه الله تعالى، وبيّنه في كتابه وسنة نبيه، وهي خاصة بالمؤمن المتبع لأمر الله ورسوله" [(٤)].

فالملاحظ للتعريف يجده لا ينطبق على التبرك بصحيح البخاري؛ لأنه لم يشرع لا بالكتاب ولا بالسنّة.

قال الشيخ الألباني- رحمه الله-معقباً على من أخطأ بفهم الوسائل:

"يخطئ الكثيرون في فهم هذه الوسائل، ويهمون وهماً شنيعاً، وقد يعتدون سبباً شرعياً ما يؤدي إلى مقصد شرعي معين، ويكون الحق بخلاف ما يعتقدون" [(٥)].

وقال أيضاً:

"ومن الأسباب الشرعية الموهومة اتخاذ بعض الناس أسباباً يظنونها تقربهم إلى الله سبحانه، وهي تبعدهم منه في الحقيقة، وتجلب لهم السخط والغضب، بل واللعنة والعذاب،... (ثم ذكر عدداً من الوسائل)، فهذه وسائل شرعية بزعمهم، ولكنها

---

(١) فتح الباري، (٤/ ٤٥٧).

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٨٠-٨٣).

(٣) يُنظر: التوسل أنواعه، وأحكامه، (١٨)، التوسل أنواعه، وحكمه، (٤٤).

(٤) التوسل أنواعه، وأحكامه، (١٨).

(٥) التوسل أنواعه، وأحكامه، (١٩).

في الحقيقة باطلة، ومخالفة لأساس الإسلام الأكبر الذي هو العبودية لله تعالى وحده، وإفراده سبحانه بجميع أنواعها وفروعها" [1].

٢) أن هذا التبرك لم يدل عليه الكتاب والسنّة في الإجمال إلا أنه ورد في السنّة الاسترقاء بآيات، وأحاديث معينة مخصصة للرقية؛ فلا يكون الأمر عاماً في جميع الأحاديث لعدم ورود الدليل.

٣) أن ما استدل به على أنها رقية، بقوله: "والرقية بما ليس فيه شرك، ولا كلمة لا يفهم معناها جائزة بالاتفاق" [2]، فقوله: "والرقية بما ليس فيه شرك" نعم تكون الرقية بصحيح البخاري؛ أي بالأحاديث، بما ليس فيه شرك؛ لأن الأحاديث ليست شركاً، لكن مجرد التبرك بصحيح البخاري شرك؛ لأن فيه صرف العبادة لغير الله؛ وذلك باعتقاد أن صحيح البخاري يجلب الخير، ويدفع الضر، و... إلخ.

٤) أن القرآن الكريم، الذي هو كلام الله – عز وجل-، إذا وضع في مكان للتبرك به، لم يجز، فكيف بصحيح البخاري إذن؟ فالتبرك المشروع في السنّة ليس على مثل هذه الطريقة المبتدعة، إنما بحفظها، والعمل بما فيها، والاستشفاء بها على الطريقة المشروعة. [3]

٥) أن أقل ما في التبرك بصحيح البخاري أنه بدعة.

قال شيخ الإسلام، رحمه الله تعالى:

"الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته قاعدة عظيمة عامة وتمامها بالجواب عمّا يعارضها... فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك، فقد اتخذ شريكاً لله

---

(١) التوسل أنواعه، وأحكامه، (٢١).

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي، (١/ ٨٣).

(٣) يُنظر: التبرك أنواعه، وأحكامه، (٢٣٥-٢٤٠).

شرع في الدين ما لم يأذن به الله، وقد يغفر له لأجل تأويل إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطئ، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما قال تعالى: **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾** (١).

فمن أطاع أحداً في دين لم يأذن الله به من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب، فقد لحقه من هذا الذم نصيب كما يلحق الآمر الناهي، ثم قد يكون كل منهما معفواً عنه فيتخلف الذم لفوات شرطه أو وجود مانعه" (٢).

وقال أيضاً:

"إن الأصل في العبادات التوقيف؛ فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى... والعادات الأصل فيها العفو؛ فلا يحظر منها إلا ما حرمه" (٣).

٦) أن الاستدلال بقول الصحابي، رضي الله عنه: "ألقي في روعي"، استدلال باطل؛ لأنه يلزم منه إدخال في الدين ما ليس منه، بما ألقي في قلوب الناس، وما ألقي في روعه- رضي الله عنه- صار شرعاً لإقرار النبي - صلى الله عليه وسلم، وأما ما ألقي في قلوب الناس من التبرك بصحيح البخاري فلم يقره النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ لذلك يكون سبباً باطلاً، إضافة إلى أنه لم يثبت لا بالكتاب، ولا بالسنّة، ولا بالإجماع، كما قرره الشيخ المباركفوري سابقاً.

تبين مما سبق أن التبرك بصحيح البخاري هو ممنوع شرعاً، وقد أخطأ الشيخ المباركفوري- عفا الله عنه - فيما ذهب إليه من ذلك.

---

(١) سورة التوبة: ٣١.

(٢) مجموع الفتاوى، (٤/ ١٩٤-١٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى، (٢٩/ ١٧).

المطلب الثاني: ما ينافي توحيد الألوهية أو يقدح فيه من الأقوال:

***الحلف بغير الله:**

يرى الشيخ المباركفوري – رحمه الله– أن الحلف بغير الله محرم، قال– رحمه الله– في شرحه لحديث:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – أَدْرَكَ عُمَرَ وهو في رَكْبٍ وهو يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فقال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ لِيَحْلِفْ حَالِفٌ بِاللَّهِ أو لِيَسْكُتْ" (١).

حيث قال، رحمه الله:

"في هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله" (٢).

وقال أيضاً:"قال العلماء: السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده.

وذكر ثبوت انعقاد اليمين بالحلف بالله وحده، أو بصفة من صفاته، والمنع بما عدا ذلك".

قال، رحمه الله:

"وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية، واختلفوا في انعقادها ببعض الصفات، وكأن المراد بقوله بالله الذات لا خصوص لفظ الله، وأما اليمين بغير ذلك، فقد ثبت المنع فيها"(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النذور والأيمان، بَاب ما جاء في كَرَاهِيَةِ الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، ح (١٥٣٣)، (١٨٠٩)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، بَاب النهي عن الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، ح (١٦٤٦)، (٩٦٥)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ١٧٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٧).

وقال أيضاً:

"وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير الله لا ينعقد؛ لأن النهي يدل على فساد المنهي عنه، وإليه ذهب الجمهور"(١).

قال صاحب تيسير العزيز الحميد:

"وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله أو بصفاته، وأجمعوا على المنع من الحلف بغيره". (٢)

وبيّن حكم الحلف بغير الله فقال:

"من حلف بغير الله، فقد كفر أو أشرك" (٣) على التغليظ، والحجة في حديث ابن عمر... وحديث: "من قال في حلفه: واللات والعزى،... فليقل: لا إله إلا الله" (٤).

قال أبو عِيسَى:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٩).

(٢) تيسير العزيز الحميد، (٤٣٥).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النذور والأيمان، بَاب ما جاء في كَرَاهِيَةِ الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّـهِ، ح (١٥٣٥)، (١٨٠٩)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب كَرَاهِيَةِ الْحَلِفِ بِالآباء، ح (٣٢٥١)، (١٣٦٧)، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الأيمان، ذكر الزجر أن يَحلِفِ المرء بغير الله، ح (٤٣٥٨)، (١٠/ ٢٠٠)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٤)، (١/ ٤٢)، بنحوه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ١٧٤).

(٤) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٠٠).

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النذور والأيمان، بَاب ما جاء في كَرَاهِيَـةِ الْحَلِـفِ بِغَيْـرِ اللَّـهِ، ح (١٥٣٥)، (١٨٠٩)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، بَاب من حَلَف باللات والعزى فليقل لاإلـه إلا اللَّـهِ، ح (١٦٤٧)، (٩٦٦)، بنحوه.

هذا مثْلُ ما رُوِيَ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "إنَّ الرِّيَاءَ شِـرْكٌ" [1]، وقد فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هذه الْآيَةَ **﴿فَمَنْ كان يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّـهِ فَلْيَعْمَـلْ عَمَلًـا صَالِحًا﴾** الْآيَةَ، قال: لَا يُرَائِي [2].

وقال الحافظ في الفتح: والتعبير بقوله: "فقد كفر أو أشرك" للمبالغـة في الزجـر والتغليظ في ذلك، وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك [3].

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن، رحمه الله:

"ويكون من الكفر الذي هو دون الكفر الأكبر، كما هو الشرك الأصغر" [4].

لكنه قد يرتقي للشرك الأكبر، قال الشيخ محمد بن عثيمين، رحمه الله:

"والحلف بغير الله شرك أكبر إذا اعتقد أن المحلوف به مساوٍ لله تعالى في التعظـيم والعظمة، وإلا، فهو شرك أصغر" [5].

وأما ما ورد في كفارة الحلف بغير الله، قال: "من قال في حلفه باللات والعزى" [6]: صنمان معروفان في الجاهلية، "فليقل لا إله إلا الله" قال الحافظ: وإنما أمر الحالف بـذلك بقول "لا إله إلا الله" لكونه تعاطى صورة تعظيم الصنم حيث حلف به.

قال جمهور العلماء: من حلف باللات والعزى أو غيرهما من الأصنام؛ أي قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام أو من النبي – صلى الله عليه وسلم – لم تنعقد يمينه، وعليه أن يستغفر الله، ولا كفارة عليه، ويستحب أن يقول: لا إله إلا الله [7].

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٠.

(٢) سنن الترمذي، (١٨٠٩).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٩)، فتح الباري، (٤/ ١١٠).

(٤) فتح المجيد، (٤٩٠).

(٥) القول المفيد، (٢/ ٢١٤).

(٦) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الأدب، بَاب من لم يَرَ إِكْفَارَ من قال ذلـك مُتَأَوِّلًـا أو جَاهِلًـا، ح (٦١٠٧)، (٥١٥)، بلفظه.

(٧) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٩-١٠٠)، فتح الباري، (١١/ ٥٣٦).

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، رحمه الله:

"وأما كونه أمر من حلف باللات والعزى أن يقول: لا إله إلا الله؛ فلأن هذا كفارة لــه مع استغفاره، كما قال في الحديث الصحيح: "ومن حلف فقال في حلفه واللات والعُزى فليقل: لا إله إلا الله" [1]، وفي رواية: "فليستغفر"فهذا كفارة له في كونه تعاطى صــورة تعظيم الصنم حيث حلف به لا أنه لتجديد إسلامه، ولو قدر ذلك، فهو تجديد لإســلامه لنقصه بذلك لا لكفره". [2]

وقد أجاب عمّا ورد في القرآن الكريم من إقسام الله -عز وجل- ببعض مخلوقاته، بقوله: "وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان: أحدهما: أن فيه حذفاً والتقــدير ورب الشمس ونحوه، الثاني: أن ذلك يختص بالله، فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك" [3].

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، رحمه الله:

"ذلك يختص بالله تبارك وتعالى، فهو يقسم بما شاء من خلقه؛ لما في ذلك من الدلالة على قدرة الرب ووحدانيته، وإلهيته وعلمه، وحكمته، وغير ذلك من صفات الكمال". [4]

وأما ما وقع في الحديث مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي: "أفلح وأبيه إن صدق".

فأجاب الشيخ المباركفوري عنه بقوله:

"أن ذلك كان قبل النهي، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، أو فيه إضمار اسم الرب، كأنه قال: ورب أبيه، وقيل: هو خاص ويحتاج إلى دليل" [5].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) تيسير العزيز الحميد، (٤٣٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٩).

(٤) تيسير العزيز الحميد، (٤٣٦).

(٥) تحفة الأحوذي، (٥/ ٩٩).

وقد رجح الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ – رحمه الله- أنه كـان في أول الأمـر ثم نسخ، فما جاء من الأحاديث فيه الحلف بغير الله، فهو قبل النهي، قال، رحمه الله: "فمـا ورد فيه ذكر الحلف بغير الله، فهو جارٍ على العادة قبل النهي؛ لأن ذلك هو الأصل حتى ورد النهي عن ذلك" (1).

ففي العرض السابق يتضح موافقة الشيخ المباركفوري لأهل السنّة والجماعة في تلك المسائل.

***التوسل:**

بيّن الشيخ المباركفوري-رحمه الله- حقيقة التوسل؛ وذلك ببيان الصحيح منه والخـاطئ، ففي شرحه لحديث عثمان بن حنيف، رضي الله عنه:

أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أتى النبي ﷺ فقال: "ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي"، قـال: "إن شِـئْتَ دَعَوْتُ وَإِنْ شئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لك"، قال: "فَادْعُهْ"، قـال: "فَـأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّـأَ فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ وَيَدْعُوَ بهذا الدُّعَاءِ اللهم إني أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِـيِّ الرَّحْمَةِ إني تَوَجَّهْتُ بِكَ إلى رَبِّي في حَاجَتِي هذه لِتُقْضَى لِيَ اللهم فَشَفِّعْهُ فِيَّ" (2).

تنبيه:

---

(1) تيسير العزيز الحميد، (٤٣٧).

(2) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم، باب (١٩)، ح (٣٥٧٨)، (٢٠٢٠)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن غريب.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الحاجة، ح (١٣٨٥)، (٢٥٥٩)، بلفظه.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، جماع أبواب التطوع-، باب صلاة الترغيب والترهيب، ح (١٢١٩)، (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، بلفظه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، عثمان بن حنبف –رضي الله عنه-، ح (٨٣١١)، (٩/ ١٦-١٩)، بلفظه مع زيادة في آخره

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتـسبيح والـذكر، ح (١٩٨٢)، (١/ ٧١٥-٧١٦)، بنحوه. وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٦٨).

قال الشيخ عبدالغني [1] في إنجاح الحاجة: "ذكر شيخنا عابد السندي [2] في رسالته والحديث يدل على جواز التوسل والاستشفاع بذاته المكرم في حياته، وأما بعد مماته، فقد روى... أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة له، فذكر الحديث" [3] قال: وقد كتب شيخنا المذكور رسالة مستقلة فيها التفصيل من أراد فليرجع إليها، انتهى.

وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين:

"وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله إلى الله -عز وجل- مع اعتقاد أن الفاعل هو الله -سبحانه وتعالى- وأنه المعطي المانع، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن" [4]، انتهى.

ويتوسل إلى الله بأنبيائه والصالحين، ومن التوسل بالأنبياء ما أخرجه الترمذي من حديث عثمان بن حنيف- رضي الله عنه- أن أعمى أتى النبي، فذكر الحديث، ثم قال: وأما التوسل بالصالحين فمنه ما ثبت في الصحيح أن الصحابة استسقوا بالعباس- رضي الله عنه- عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال عمر، رضي الله عنه: "اللهم إنا نتوسل إليك بعم نبينا إلخ"، انتهى.

---

(١) هو: عبدالغني بن أبي سعيد العمري الدهلوي، محدث هندي، هاجر إلى الحرمين، له مؤلفات منها: إنجاح الحاجة وهي حاشية على سنن ابن ماجه، ورسالة في تخريج أحاديث مكتوبات الإمام الرباني، وغيرها. توفي سنة ١٢٩٦هـ.

يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ١٧٩).

(٢) هو: محمد عابد بن أحمد محمد مراد بن يعقوب الأنصاري الخزرجي السندي من ذرية أبي أيوب الأنصاري، أقام بزبيد وولي قضاءها، له العديد من المؤلفات منها: المواهب اللطيفة عن مسند أبي حنيفة، ومنال الرجاء في شروط الاستنجاء، ورسالة في جواز الاستغاثة والتوسل وصدور الخوارق من الأولياء المقبورين، توفي سنة ١٢٥٧هـ.

يُنظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات، عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: د.إحسان عباس، ط٢، ١٤٠٢هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (٢/ ٧٢٠-٧٢٢).

(٣) ملاحظة: لم أجد كتابي: إنجاح الحاجة، ورسالة في التوسل، بعد البحث عنهما في المكتبة.

(٤) تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، محمد الشوكاني، ط١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (١٨٠).

وقال في رسالته الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد: "وأما التوسل إلى الله سبحانه بأحد من خلقه في مطلب يطلبه العبد من ربه" [1]، فقد قال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام [2]: "إنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم، إن صح الحديث فيه...".

قلت- أي الشيخ المباركفوري-: "الحق عندي أن التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته بمعنى التوسل بدعائه وشفاعته جائز، وكذا التوسل بغيره من أهل الخير والصلاح في حياتهم بمعنى التوسل بدعائهم وشفاعتهم أيضاً جائز، وأما التوسل به بعد مماته وكذا التوسل بغيره من أهل الخير والصلاح بعد مماتهم؛ فلا يجوز، واختاره الإمام ابن تيمية في رسالته التوسل والوسيلة" [3].

مما سبق يتضح أن التوسل منه ما هو مشروع [4]، ومنه ما هو ممنوع [5]، فمن الممنوع التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم وبغيره من أهل الخير والصلاح بعد مماتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"ولفظ التوسل قد يُراد به ثلاثة أمور، يراد به أمران متفق عليهما بين المسلمين، أحدهما هو أصل الإيمان والإسلام وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته، والثاني دعاؤه وشفاعته، وهذا أيضاً نافع يتوسل به من دعا له وشفع فيه باتفاق المسلمين" [6].

---

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، محمد الشوكاني، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، (٧-٨).

(٢) هو: عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم السلمي المشهور بالعز بن عبدالسلام، له مؤلفات، منها: ملحة الاعتقاد، قواعد الأحكام، التفسير، توفي سنة ٦٦٠هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٨/ ٢٠٩)، شذرات الذهب، (٥/ ٣٠١)، معجم المؤلفين، (٢/ ١٦٢).

(٣) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٢٢-٢٥). ويُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ١٥٣)، (١/ ٢٠١)، (١/ ٢٨٥-٢٨٧).

(٤) يُنظر: التوسل أنواعه، وأحكامه، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، (٢٩-٤٩)، التوسل أنواعه، وحكمه، د.عبدالكريم الحميدي، ١٤٠٣هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين الدين، قسم العقيدة، (٣٩-٧٩).

(٥) التوسل أنواعه، وأحكامه، (٤٧-١٥٩)، التوسل أنواعه، وحكمه، (٩٢-١٠٠).

(٦) مجموع الفتاوى، (١/ ١٥٣).

"وأما القسم الثالث مما يسمى توسلاً؛ فلا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - شيئاً يحتج به أهل العلم... وهو الإقسام على الله عز وجل بالأنبياء والصالحين أو السؤال بأنفسهم، فإنه لا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي- صلى الله عليه وسلم -شيئاً ثابتاً، لا في الإقسام أو السؤال به، ولا في الإقسام أو السؤال بغيره من المخلوقين، وإن كان في العلماء من سوغه، فقد ثبت عن غير واحد من العلماء أنه نهى عنه، وقد ثبت أنه لا يجوز القسم بغير الله لا بالأنبياء ولا بغيرهم، وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير الله لا لنبي ولا لغير نبي، وأن هذا النذر نذر شرك لا يوفى به، وكذلك الحلف... وأما السؤال به من غير إقسام به فهذه أيضاً مما منع منه غير واحد من العلماء، والسنن الصحيحة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه الراشدين تدل على ذلك، فإن هذا إنما يفعله على أنه قربة وطاعة وأنه مما يستجاب به الدعاء، وما كان من هذا النوع فإما أن يكون واجباً وإما أن يكون مستحباً، وكل ما كان واجباً أو مستحباً في العبادات والأدعية؛ فلا بد أن يشرعه النبي - صلى الله عليه وسلم - لأمته، فإذا لم يشرع هذا لأمته لم يكن واجباً ولا مستحباً، ولا يكون قربة وطاعة ولا سبباً لإجابة الدعاء... فمن اعتقد ذلك في هذا أو في هذا، فهو ضال وكانت بدعته من البدع السيئة، وقد تبين بالأحاديث الصحيحة وما استقرئ من أحوال النبي -صلى الله عليه وسلم - وخلفائه الراشدين أن هذا لم يكن مشروعاً عندهم" [1].

وقال، رحمه الله:

"فلفظ التوسل يراد به ثلاثة معانٍ: أحدها التوسل بطاعته، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به، والثاني: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته، ويكون يوم القيامة يتوسلون بشفاعته، والثالث: التوسل به بمعنى الإقسام على الله بذاته والسؤال بذاته، فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه لا في حياته ولا بعد مماته لا عند قبره ولا غير قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم" [2].

---

(١) مجموع الفتاوى، (١/ ٢٨٥-٢٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى، (١/ ٢٠١).

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، رحمه الله:

"إن التوسل المشروع الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنّة، وجرى عليه عمل السلف الصالح، وأجمع عليه المسلمون هو:

١-التوسل باسم من أسماء الله تبارك وتعالى، أو صفة من صفاته.

٢-التوسل بعمل صالح قام به الداعي.

٣-التوسل بدعاء رجل صالح.

وأما عدا هذه الأنواع من التوسلات ففيه خلاف، والذي نعتقده وندين لله تعالى به أنه غير جائز ولا مشروع؛ لأنه لم يرد فيه دليل تقوم به الحجة، وقد أنكره العلماء المحققون في العصور الإسلامية المتعاقبة" [(١)].

فما قرره الشيخ المباركفوري -رحمه الله- من تحريم التوسل بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وبغيره من أهل الخير والصلاح بعد موتهم، فهو الصحيح الموافق لما عليه أهل السنّة والجماعة.

---

(١) التوسل أنواعه، وأحكامه، (٤٦-٤٧).

الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات

تمهيد في تعريف توحيد الأسماء والصفات

تعريف الأسماء

لغةً: جمع اسم، وهو علم على الذات [1].

معنى أسماء الله: هي التي يدعى الله تعالى بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها [2].

تعريف الصفات

لغةً: جمع صفة، وهي الأمارة اللازمة للشيء [3].

معنى صفات الله: هي ما قام بالذات الإلهية مما يميزها عن غيرها، وورد به نصوص الكتاب والسنّة [4].

تعريف توحيد الأسماء والصفات

"هو إفراد الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى الواردة بالقرآن والسنّة والإيمان بها، وبمعانيها، وأحكامها" [5].

منهج أهل السنّة والجماعة في أسماء الله -تعالى-

إن أسماء الله -تعالى- كلها حسنى، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [6]؛ أي أنها بالغة الحسن؛ وذلك لأنها متضمنة لصفات الكمال. فأسماؤه -تعالى- كلها حسنى على

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة، (١٣/ ٧٩)، لسان العرب، (١٤/ ٤٠١).

(٢) يُنظر: شرح العقيدة الأصبهانية، أحمد بن تيمية، تحقيق: د.محمد السعوي، ط١، ١٤٣٠هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (٩)، معتقد أهل السنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى، د.محمد التميمي، ط١، ١٤١٧هـ، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت، (٤٠).

(٣) يُنظر: العين، (٧/ ١٦٢)، معجم مقاييس اللغة، (٦/ ١١٥)، لسان العرب، (٩/ ٣٥٦)، مختار الصحاح، (١/ ٣٠٢).

(٤) الصفات الإلاهية تعريفها، أقسامها، د.محمد خليفة التميمي، ط١، ١٤٢٢هـ، أضواء السلف، الرياض، (١٢).

(٥) معتقد أهل السنّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، د.محمد خليفة التميمي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت، (٣١).

(٦) سورة الأعراف: ١٨٠.

انفراد، وقد ينضاف إلى هذا الحسن حسن آخر بانضمامه إلى غيره، فيكون من مجموع الاسمين كمال آخر لا يحصل بانفراد أحدهما عن الآخر [1].

- أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، فهي أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وهي أوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني [2].
- أن أسماء الله توقيفية [3].
- أن أسماء الله مترادفة بالنظر إلى الذات، متباينة بالنظر إلى الصفات، فكل اسم فيها يدل على الذات الموصوفة بتلك الصفة بالمطابقة، وعلى أحدهما وحده بالتضمن، وعلى الصفة الأخرى بالالتزام [4].
- أن أسماء الله غير محصورة بعدد معين [5].

منهج أهل السنّة والجماعة في صفات الله -تعالى-

"أن يُوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفياً وإثباتاً، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفى عنه ما نفاه عن نفسه، بإثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل، ونفي ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته... فهذه الطريقة تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع

---

(١) يُنظر: بدائع الفوائد، محمد بن القيم، تحقيق: عليّ محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (١/ ٢٨٣)، (١/ ٢٨٧)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد العثيمين، خرج أحاديثه وعلق عليه: أسامة عبدالعزيز، ط١، ١٤٢٦هـ، دار التيسير للنشر والتوزيع، (٢٢-٢٧).

(٢) يُنظر: بدائع الفوائد، (١/ ٢٨٥)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (٢٩).

(٣) يُنظر: بدائع الفوائد، (١/ ٢٨٥-٢٨٦)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (٥٩).

(٤) يُنظر: بدائع الفوائد، (١/ ٢٨٥)، جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، محمد بن القيم، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، ١٤١٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (٩٣-٩٤)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (٤٤، ٣٢).

(٥) يُنظر: بدائع الفوائد، (١/ ٢٩٣)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (٦٢).

نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [1]" [2].

الفصل الثاني: آراؤه في الأسماء والصفات.

المبحث الأول: آراؤه في أسماء الله- عز وجل-.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عدد أسماء الله – عز وجل-.

نقل المباركفوري عن العلماء أن أسماء الله – عز وجل- غير محصورة بعدد معين، وفيما يلي الدلالة على أخذه بهذا القول: **قال – رحمه الله- في شرحه لحديث:**"إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إلا وَاحِدٍ من أَحْصَاهَا دخل الْجَنَّةَ"[3]:

واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين..؛ ولهذا جاء في الحديث الآخر: "أسألك بكل اسم سميت به نفسك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك" [4] [5].

وفي رواية أخرى للحديث ذكر الشيخ المباركفوري – رحمه الله- الأسماء التسعة والتسعين. [6]

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٣-٤).

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كِتَاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنايا في الإقرار، ح (٢٧٣٦)، (٢١٩)، بلفظه.

(٤) أخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الأدعية، ذكر الأمر لمن أصابه حزن أن يسأل الله ذهابه وإبداله إياه فرحاً، ح (٩٧٢)، (٣/ ٢٥٣)، بلفظه.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند عبدالله بن مسعود، ح (٥٢٩٧)، (٩/ ١٩٨-١٩٩)، بلفظه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح.، ح (١٩٢٩)، (١/ ٦٩٦)، بنحوه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم عبدالله بن مسعود، ح (١٠٣٥٢)، (١٠/ ٢١٠)، بنحوه.

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٤).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥ -٣٠٠).

فما ذكره الشيخ أن أسماء الله غير محصورة بعدد معين هو الصحيح [1]، وهو ما ذهب إليه أهل السنّة والجماعة.

وأما استدلال الشيخ بحديث: "إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلا وَاحِدٍ مَنْ أَحْصَاهَا دخل الْجَنَّةَ" [2]، فهو استدلال صحيح.

ومن الأدلة على ذلك:

- **قول النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم أَعُوذُ بِرِضَاكَ من سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أنت كما أَثْنَيْتَ على نَفْسِكَ" [3].**

فالمراد بقوله صلى الله عليه وسلم: "لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أنت كما أَثْنَيْتَ على نَفْسِكَ".

أنه – صلى الله عليه وسلم–لا يحصي أسماءه الحسنى، فلو أحصاها لأحصى صفاته كلها، وبذلك يحصى الثناء عليه سبحانه. [4]

- **قوله – صلى الله عليه وسلم– في حديث الشفاعة: "ثم يفتح الله عليّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي" [5].**

وقد حكم العلماء على حديث سرد الأسماء الحسنى بالضعف.

يُنظر: فتح الباري، (١١/ ٢٢٠)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٨٢)، (٨/ ٩٦-٩٧)، (٢٢/ ٤٨٢)، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٣٥٧)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض، (٦/ ٧٦-٧٧)، ضعيف سنن الترمذي، (٤٠٩)، ضعيف الجامع الصغير، (٢٨١)، (٢٨٢)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (٦٧) القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، د.إبراهيم البريكان، ط٢، ١٤١٤هـ، دار الهجرة، الرياض، (١٧١-١٧٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "تعييننا ليس من كلام النبي– صلى الله عليه وسلم– باتفاق أهل المعرفة بحديثه ". مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٨٢). وقال: "إسناده ضعيف يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي– صلى الله عليه وسلم–". مجموع الفتاوى، (٨/ ٩٧).

(١) يُنظر: شرح النووي، (١٧/ ٥)، فتح الباري، (١١/ ٢٢٠)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٨١)، درء التعارض، (٣/ ٣٣٢)، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٣٥٧)، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (٦٧).

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الصلاة، بَاب ما يُقَالُ في الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، ح (٤٨٦)، (٧٥٤)، بلفظه.

(٤) يُنظر: درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٣/ ٣٣٢-٣٣٣)، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٣٥٧).

(٥) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التفسير، باب ذرية حملنا مع نوح، ح (٤٧١٢)، (٣٩٣)، بلفظه.

فوجه الدلالة: أن المقصود بأن تلك المحامد تتضمن بعض أسماء الله تعالى وصفاته [1].

ومما سبق يتبيّن أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من أن أسماء الله غير محصورة بعدد معين هو الصحيح الموافق لمذهب أهل السنّة والجماعة.

المطلب الثاني: تعيين الاسم الأعظم.

اختلف العلماء في معرفة الاسم الأعظم من عدمه، وكذلك اختلفوا في تعيينه [2].

أما بالنسبة لإمكان وجوده، فقد قرر الشيخ المباركفوري وجود الاسم الأعظم، قال -رحمه الله- في حديثه عن الاسم الأعظم:

"اعلم أن هذا الحديث والذي قبله يدلان على أن لله تعالى اسماً أعظم إذا دعي به أجاب، وقد أنكره بعض أهل العلم، والقول الراجح قول من أثبته، وأحاديث الباب حجة على المنكرين" [3].

وقد استدل ببعض الأحاديث التي استدل بها على ثبوت الاسم الأعظم، منها:

أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - سمع رَجُلًا يَدْعُو وهو يقول: "اللهم إني أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أنت الله لَا إِلَهَ إلا أنت الْأَحَدُ الصَّمَدُ الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ ولم يَكُنْ له كُفُوًا أَحَدٌ، قال فقال: وَالَّذِي نَفْسِي بيده لقد سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ الذي إذا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وإذا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى". [4]

---

(١) يُنظر: بدائع الفوائد، (١/ ١٧٦).

(٢) يُنظر: اسم الله الأعظم (جمع ودراسة وتحليل للنصوص وأقوال العلماء الواردة في ذلك)، د.عبدالله عمر الدميجي، ط١، ١٤١٩هـ، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، (١٠١-١٣٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٧٣).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب الدَّعَوَاتِ عن رسول اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-، باب جامع الدَّعَوَاتِ عن رسول اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-، ح (٣٤٧٥)، (٢٠٠٩)، بلفظه. قال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وأخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَاب الدّعَاء، باب الاسم الأعظم، ح (٣٨٥٧)، (٢٧٠٦-٢٧٠٧)، بنحوه. وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كِتَاب الدّعَاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ح (١٩١٠)، (١/ ٦٨٩-٦٩٠)، بنحوه. قال الحاكم: هذا حَدِيثٌ صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح على شرط مسلم. قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٣٢).

قال، رحمه الله: "فيه دلالة على أن لله اسماً أعظم إذا دعي به أجاب" [1].

وأما عن تعيين الاسم الأعظم، فقد ذكر –رحمه الله –أقوال العلماء في تعيين الاسم الأعظم، ورجح أن لفظ الجلالة (**الله**) هو الاسم الأعظم.

قال، رحمه الله: "إلا أن لفظ الله مذكور في الكل فيستدل بذلك على أنه الاسم الأعظم" [2].

فتعيين لفظ الجلالة (الله) بأنه الاسم الأعظم، بسبب وروده في جميع المواضع التي أشارت فيها الأحاديث إلى الاسم الأعظم فيه نظر؛ لأن لفظ (الإله) ليس مرادفاً للفظ الجلالة (الله)، كما أنه ليس لهذا الاسم (الإله) من الخصائص ما للفظ الجلالة (الله)، فـ (إله) تطلق على غير الله، كقوله تعالى:

﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [3].

وقوله تعالى: **﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾** [4].

كقوله تعالى على لسان موسى، عليه السلام: **﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾** [5]. [6]

فالراجح والله أعلم أن تحديد الاسم الأعظم على وجه القطع غير متيسر، ومما يدل على ذلك:

- أن النصوص الصحيحة الواردة لم تحدد هذا الاسم على وجه التعيين، كما أنها لم يرد بينها اسم مشترك.
- قلة الآثار الواردة عن السلف –رضوان الله عليهم- في تعيين الاسم الأعظم، فلو كان معروفاً لديهم لاشتهر وانتشر.
- أن العلم بهذا الاسم توقيفي؛ فلا مجال للاجتهاد في تحديده [7].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٧٢). ويُنظر: (٩/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٧٢).

(٣) سورة المؤمنون: ٩١.

(٤) سورة القصص: ٨٨.

(٥) سورة طه: ٩٧.

(٦) يُنظر: اسم الله الأعظم، (١٥٢-١٥٣).

(٧) يُنظر: اسم الله الأعظم، (١٦٣-١٦٥).

فما ذكره الشيخ في ثبوت الاسم الأعظم فهو الصحيح، أما تعيين الاسم الأعظم بلفظ الجلالة (الله) ففيه نظر؛ لأن تحديد الاسم الأعظم باسم معين غير متيسر كما سبق.

المطلب الثالث: شرحه لأسماء الله الحسنى.

تناول الشيخ المباركفوري الأسماء الحسنى الواردة في حديث:

"إِنَّ لِلَّه تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا من أَحْصَاهَا دخل الْجَنَّةَ هو الله الذي لَا إِلَهَ إلا هو الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ الْغَفَّارُ الْقَهَّارُ الْوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الْخَافِضُ الرَّافِعُ الْمُعِزُّ الْمُذِلُّ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْحَكَمُ الْعَدْلُ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ الْحَلِيمُ الْعَظِيمُ الْغَفُورُ الشَّكُورُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْحَفِيظُ الْمُقِيتُ الْحَسِيبُ الْجَلِيلُ الْكَرِيمُ الرَّقِيبُ الْمُجِيبُ الْوَاسِعُ الْحَكِيمُ الْوَدُودُ الْمَجِيدُ الْبَاعِثُ الشَّهِيدُ الْحَقُّ الْوَكِيلُ الْقَوِيُّ الْمَتِينُ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ الْمُحْصِي المبدي الْمُعِيدُ الْمُحْيِي الْمُمِيتُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الْوَاجِدُ الْمَاجِدُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ الْقَادِرُ الْمُقْتَدِرُ الْمُقَدِّمُ الْمُؤَخِّرُ الْأَوَّلُ الْآخِرُ الظَّاهِرُ الْبَاطِنُ الْوَالِيَ الْمُتَعَالِي الْبَرُّ التَّوَّابُ الْمُنْتَقِمُ الْعَفُوُّ الرَّءُوفُ مَالِكُ الْمُلْكِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ الْمُقْسِطُ الْجَامِعُ الْغَنِيُّ الْمُغْنِي الْمَانِعُ الضَّارُّ النَّافِعُ النُّورُ الْهَادِي الْبَدِيعُ الْبَاقِي الْوَارِثُ الرَّشِيدُ الصَّبُورُ" (١) بالشرح، وهي كما يلي:

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، باب (٨٣)، ح (٣٥٠٧)، (٢٠١٢-٢٠١٣)، بلفظه.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا هذا الحديث.

وأخرجه البيهقي، في سننه الكبرى، كتاب الإيمان، باب أسماء الله عز وجل ثناءه، ح (١٩٨١٧)، (١٠/ ٤٨-٤٩)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٤١)، (١/ ٥٧-٥٨)، بنحوه.

قال الحاكم: هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله وذكر الأسامي فيه و لم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافاً بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعليّ بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبدالعزيز بن الحصين عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعاً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بطوله.

قال الألباني: ضعيف بسرد الأسماء، ضعيف سنن الترمذي، (٤٠٩).

﴿الله﴾: علم دال على المعبود بحق دلالة جامعة لجميع معاني الأسماء الآتية [(١)].

﴿الرحمن الرحيم﴾: هما اسمان مشتقان من الرحمة مثل ندمان ونديم، وهما من أبنية المبالغة ورحمان أبلغ من رحيم، والرحمن خاص لله لا يسمى به غيره ولا يوصف. والرحيم يوصف به غير الله تعالى فيقال: رجل رحيم ولا يقال: رحمن. [(٢)]

(الملك): أي ذو الملك التام والمراد به القدرة على الإيجاد والاختراع من قولهم: فلان يملك الانتفاع بكذا إذا تمكن منه فيكون من أسماء الصفات، وقيل: المتصرف في الأشياء بالإيجاد والإفناء والإماتة والإحياء فيكون من أسماء الأفعال كالخالق. [(٣)]

﴿القدوس﴾: أي الطاهر المنزه من العيوب وفعول من أبنية المبالغة [(٤)].

﴿السلام﴾: مصدر نعت به للمبالغة قيل سلامته مما يلحق الخلق من العيب والفناء، في الأصل السلامة يقال: سلم يسلم سلامة وسلاماً، ومنه قيل للجنة دار السلام لأنها دار السلامة من الآفات، وقيل: معناه المسلم عباده عن المهالك. [(٥)]

﴿المؤمن﴾: أي الذي يصدق عباده وعده، فهو من الإيمان التصديق أو يؤمنهم في القيامة من عذابه، فهو من الأمان والأمن ضد الخوف [(٦)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: أسماء الله الحسنى، محمد بن القيم، تحقيق: يوسف عليّ بديوي، وأيمن عبدالرزاق الشوّا، ط١، ١٤١٨هـ، دار ابن كثير، دمشق، (٨٧-٨٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل- وصفاته على الاتفاق والتفرد، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د.عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٩هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (٢/ ٤٧-٥١)، الحجة في بيان المحجة، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق ودراسة: محمد ربيع المدخلي، دار الراية، (١/ ١٢٤-١٢٦)، أسماء الله الحسنى، (٨٧-٨٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، محمد الحمود النجدي، ط٤، ١٤٢٢هـ، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، (١/ ٧٥-٨٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٥٤)، أسماء الله الحسنى، (٩١-٩٦)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٩٥-٩٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٦٦)، أسماء الله الحسنى (١٠٣-١٠٤)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٠٩-١١١).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٦٧)، أسماء الله الحسنى (١٠٥-١٢٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١١٥-١١٧).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٦٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٢٣-١٢٥).

﴿المهيمن﴾: الرقيب المبالغ في المراقبة والحفظ، ومنه هيمن الطائر إذا نشر جناحه على فراخه صيانة لها، وقيل: الشاهد أي العالم الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة، وقيل: الذي يشهد على كل نفس بما كسبت ومنه قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (1) أي: شاهداً، وقيل: القائم بأمور الخلق، وقيل: أصله مؤيمن أبدلت الهاء من الهمزة، فهو مفتعل من الأمانة بمعنى الأمين الصادق الوعد. (2)

﴿العزيز﴾: أي الغالب القوي الذي لا يغلب، والعزة في الأصل القوة والشدة والغلبة، تقول: عز يعز بالكسر إذا صار عزيزاً، وعز يعز بالفتح إذا اشتد. (3)

﴿الجبار﴾: معناه الذي يقهر العباد على ما أراد من أمر ونهي، يقال: جبر الخلق وأجبرهم فأجبر أكثر، وقيل: هو العالي فوق خلقه، وفعال من أبنية المبالغة ومنه قولهم نخلة جبارة وهي العظيمة التي تفوت يد المتناول. (4)

﴿المتكبر﴾: أي العظيم ذو الكبرياء، وقيل: المتعالي عن صفات الخلق، وقيل: المتكبر على عتاة خلقه والتاء فيه للتفرد والتخصيص لا تاء التعاطي والتكلف، والكبرياء العظمة والملك، وقيل: هي عبارة عن كمال الذات وكمال الوجود ولا يوصف بها إلا الله تعالى وهو من الكبر وهو العظمة. (5)

---

(1) سورة المائدة: ٤٨.

(2) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٦٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٢٩-١٣٢).

(3) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٧١، ١٤٩)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٠)، أسماء الله الحسنى (١٢٦)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٣٥-١٣٨).

(4) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٥). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٧٤)، أسماء الله الحسنى (١٢١-١٢٤)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٤٣-١٤٥).

(5) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٦٨)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٥)، أسماء الله الحسنى (١٢١-١٢٤)، (١٩٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٥١-١٥٣).

﴿الخالق﴾: أي الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجـــودة، وأصــل الخلــق التقدير، فهو باعتبار تقدير ما منه وجودها وباعتبار الإيجاد على وفق التقدير خالق.[1]

﴿البارئ﴾: أي الذي خلق الخلق لا عن مثال، ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها بغيره من المخلوقات، وقلما تستعمل في غير الحيوان؛ فيقال: برأ الله النـــسمة وخلق السماوات والأرض.[2]

﴿المصور﴾: أي الذي صور جميع الموجودات ورتبها فأعطى كل شيء منها صورة خاصة وهيئة منفردة يتميز بها على اختلافها وكثرتها.[3]

(الغفار، الغفور): هما من أبنية المبالغة ومعناهما الساتر لذنوب عباده وعيوبهم المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم، وأصل الغفر التغطية، يقال: غفر الله لك غفـــراً وغفرانـــاً ومغفـــرةً، والمغفرة إلباس الله تعالى العفو المذنبين.[4]

﴿القهار﴾: أي الغالب جميع الخلائق، يقال: قهره يقهره قهراً، فهو قاهر وقهار للمبالغة[5].

﴿الوهاب﴾: الهبة العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، فإذا كثرت سمي صاحبها وهاباً[6].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٧٦، ١١٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٥٩-١٦٢).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ١١٥، ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٧٦)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٠، ١١٥)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٦٣-١٦٦).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عـــز وجـــل–، (٢/ ٧٦-٧٨، ٨٠-٨١)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٠، ١١٥)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٦٧-١٦٩).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٥٦-١٥٧)، الحجـــة في بيان المحجة، (١/ ١٣٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٧٥-١٧٨).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٦٩)، النهج الأســـمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٨١-١٨٣).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجـــل–، (٢/ ١٢٥، ١٩٦)، النـــهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٨٧-١٨٨).

﴿**الرزاق**﴾: أي الذي خلق الأرزاق وأعطى الخلائق أرزاقها وأوصلها إليهم، والأرزاق نوعان: ظاهرة للأبدان كالأقوات، وباطنة للقلوب والنفوس كالمعارف والعلوم [1].

﴿**الفتاح**﴾: أي الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة لعباده، وقيل: معناه الحاكم بينهم، يقال: فتح الحاكم بين الخصمين إذا فصل بينهما الفاتح والحاكم والفتاح من أبنية المبالغة [2].

﴿**العليم**﴾: أي العالم المحيط علمه بجميع الأشياء ظاهرها وباطنها دقيقها وجليلها على أتم الإمكان، وفعيل من أبنية المبالغة [3].

(القابض): أي الذي يمسك الرزق وغيره من الأشياء عن العباد بلطفه وحكمته ويقبض الأرواح عند الممات [4].

(الباسط): أي الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه عليهم بجوده ورحمته ويبسط الأرواح في الأجساد عند الحياة [5].

(الخافض): أي الذي يخفض الجبارين والفراعنة؛ أي يضعفهم ويهينهم ويخفض كل شيء يريد خفضه، والخفض ضد الرفع. [6]

(الرافع): أي الذي يرفع المؤمنين بالإسعاد وأولياءه بالتقريب وهو ضد الخفض [7].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٦-١٣٧)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٩٣-١٩٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٥٨-١٥٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٠٥-٢٠٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٥٢-١٥١)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٢٠)، أسماء الله الحسنى، (١٣١-١٥٦)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢١٣-٢١٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٧١-١٧٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٣/ ١٢١-١٢٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٩٣)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٣/ ١٢١-١٢٧).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٠-١٤١).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٠-١٤١).

﴿المعز﴾: الذي يهب العز لمن يشاء من عباده. [1]

(المذل): الذي يلحق الذل بمن يشاء من عباده وينفي عنه أنواع العز جميعها [2].

﴿الحكم﴾: أي الحاكم الذي لا رادّ لقضائه ولا معقب لحكمه [3].

﴿العدل﴾: أي الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل، وهو أبلغ منه لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً. [4]

﴿اللطيف﴾: أي الذي اجتمع له الرفق في الفعل والعلم بدقائق المصالح وإيصالها إلى من قدرها له من خلقه، يقال: لطف به وله بالفتح يلطف لطفاً إذا رفق به، فأما لطف بالضم يلطف فمعناه صغر ودق. [5]

﴿الخبير﴾: أي العالم ببواطن الأشياء من الخبرة، وهي العلم بالخفايا الباطنة [6].

﴿الحليم﴾: الذي لا يستخفه شيء من عصيان العباد ولا يستفزه الغضب عليهم ولكنه جعل لكل شيء مقداراً، فهو منته إليه. [7]

﴿العظيم﴾: أي الذي جاوز قدره وجل عن حدود العقول حتى لا تتصور الإحاطة بكنهه وحقيقته، والعظم في صفات الأجسام كبر الطول والعرض والعمق، والله تعالى جل قدره عن ذلك. [8]

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٧٨-١٨١).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٧٨-١٨١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٤١-٢٤٣).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٤٩-١٥٠)، أسماء الله الحسنى، (١٦١-١٦٦).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: أسماء الله الحسنى، (١٦٧-١٨٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٥٩-٢٦٢).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٦٧-٢٦٩).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٤)، (٢/ ١٠٥-١٠٦)، أسماء الله الحسنى، (١٨١-١٨٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٧٣-٢٧٦).

(٨) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦ -٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٤٧-١٤٨)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٨١-٢٨٣).

﴿الشكور﴾: الذي يعطي الثواب الجزيل على العمل القليل أو المثني على عباده المطيعين [1].

﴿الكبير﴾: وضده الصغير يستعملان باعتبار مقادير الأجسام باعتبار الرتب وهو المراد هنا إما باعتبار أنه أكمل الموجودات وأشرفها من حيث إنه قديم أزلي غني على الإطلاق وما سواه حادث مفتقر إليه في الإيجاد والإمداد بالاتفاق، وإما باعتبار أنه كبير عن مشاهدة الحواس وإدراك العقول [2].

(الحفيظ): أي البالغ في الحفظ يحفظ الموجودات من الزوال والاختلال مدة ما شاء. [3]

(المقيت): أي الحفيظ، وقيل: المقتدر، وقيل: الذي يعطي أقوات الخلائق، وهو من (أقاته يقيته) إذا أعطاه قوته، وهي لغة في (قاته يقوته وأقاته) أيضاً إذا حفظه. [4]

(الحسيب): أي الكافي فعيل بمعنى مفعل من أحسبني الشيء إذا كفاني وأحسبته وحسّبته بالتشديد أعطيته ما يرضيه حتى يقول: حسبي، وقيل: إنه مأخوذ من الحسبان أي هو المحاسب للخلائق يوم القيامة فعيل بمعنى مفاعل. [5]

(الجليل): أي الموصوف بنعوت الجلال والحاوي جميعها هو الجليل المطلق [6].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٤١)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٤)، أسماء الله الحسنى، (١٨٣-١٨٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٨٩-٢٩٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٧٣)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٢٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٥١-١٥٤).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٠٧)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ١٥١-١٥٤).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٨-١٤٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٣٥٥-٣٦٠).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١١٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٣٦٣-٣٦٧).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧).

﴿الكريم﴾: أي كثير الجود والعطاء الذي لا ينفد عطاؤه ولا تفني خزائنه، وهو الكريم المطلق [1].

﴿الرقيب﴾: أي الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، فعيل بمعنى فاعل.

﴿المجيب﴾: أي الذي يقابل الدعاء والسؤال بالقبول والعطاء، وهو اسم فاعل من أجاب يجيب [2].

(الواسع): أي الذي وسع غناه كل فقير ورحمته كل شيء، يقال: وسعه الشيء يسعه سعة، فهو واسع، ووسع بالضم وساعةً، فهو وسيع، والوسع والسعة الجدة والطاقة [3].

﴿الحكيم﴾: أي الحاكم بمعنى القاضي، فعيل بمعنى فاعل، أو هو الذي يحكم الأشياء ويتقنها، فهو فعيل بمعنى مفعل، وقيل: الحكيم ذو الحكمة، والحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها حكيم. [4]

(الماجد): من المجد، وهو سعة الكرم، فهو الذي لا تدرك سعة كرمه [5].

(الباعث): أي الذي يبعث الخلق أي يحييهم بعد الموت يوم القيامة، وقيل: أي باعث الرسل إلى الأمم [6].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٧٣-١٧٥)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٣)، أسماء الله الحسنى، (٢٣٥-٢٣٦)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٣٧٥-٣٧٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٢٤)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٢-١٤٣)، أسماء الله الحسنى، (١٩٤-١٩٥)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٣٩٣-٣٩٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٥٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٤٠١-٤٠٥).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٥٧)، أسماء الله الحسنى، (١٢٧-١٣٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٤١-٢٤٣).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧)، (٧/ ١٣٧). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦٢).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٨٦).

(الشهيد): أي الذي لا يغيب عنه شيء والشاهد الحاضر، وفعيل من أبنية المبالغة في فاعل، فإذا اعتبر العلم مطلقاً فهو العليم، وإذا أضيف إلى الأمور الباطنة فهو الخبير، وإذا أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد، وقد يعتبر مع هذا أن يشهد على الخلق يوم القيامة بما علم [(١)].

﴿الحق﴾: أي الموجود حقيقة المتحقق وجوده وإلهيته، والحق ضد الباطل [(٢)].

﴿الوكيل﴾: أي القائم بأمور عباده المتكفل بمصالحهم [(٣)].

﴿القوي﴾: أي ذو القدرة التامة البالغة إلى الكمال الذي لا يلحقه ضعف [(٤)].

﴿المتين﴾: أي القوي الشديد الذي لا يلحقه في أفعاله مشقة ولا كلفة ولا تعب، والمتانة الشدة والقوة، فهو من حيث إنه بالغ القدرة تامها قوي، ومن حيث إنه شديد القوة متين [(٥)].

﴿الولي﴾: أي الناصر، وقيل: المتولي لأمور العالم والخلائق القائم بها، وقيل: المحب لأوليائه [(٦)].

﴿الحميد﴾: أي المحمود المستحق للثناء على كل حال، فعيل بمعنى مفعول [(٧)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٤١)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٨)، الأسماء الحسنى، (١٩٤-١٩٥)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٤٣٩-٤٤٢).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٠٣- ١٠٤)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٥-١٣٦)، الأسماء الحسنى، (٩٦-١٠٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٧-١٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٣-٣١).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٧١-١٧٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٣٥-٤٢).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧). يُنظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٣٥-٤٢).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧-٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٩٦-١٩٧)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٥٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٤٣-٤٨).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٠٨-١٠٩)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٣٤)، الأسماء الحسنى، (١٩٧)، (٢٢٠-٢٢١)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٥٥-٦٤).

(المحصي): أي الذي أحصى كل شيء بعلمه وأحاط به؛ فلا يفوته دقيق منها ولا جليل، والإحصاء العد والحفظ [1].

(المبدئ): أي الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداءً من غير سابق مثال [2].

(المعيد): أي الذي يعيد الخلق بعد الحياة إلى الممات في الدنيا وبعد الممات إلى الحياة يوم القيامة [3].

(المحيي): أي معطي الحياة [4].

(المميت): أي خالق الموت ومسلطه على من شاء [5].

﴿الحي﴾: أي الدائم البقاء [6].

﴿القيوم﴾: أي القائم بنفسه والمقيم لغيره [7].

(الواجد): بالجيم أي الغني الذي لا يفتقر، وقد وجد يجد جدة؛ أي استغنى غنى لا فقر بعده، وقيل: الذي يجد كل ما يريده ويطلبه ولا يفوته شيء [8].

(الماجد): بمعنى المجيد لكن المجيد للمبالغة [9].

﴿الواحد﴾: أي الفرد الذي لم يزل وحده لم يكن معه آخر [10].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٨٣، ٢٩٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل –، (٢/ ٨٤)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٨)، الأسماء الحسنى، (٢٢٥-٢٢٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٦٧-٧١).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل –، (٢/ ٨٤، ١٦٦-١٦٧)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٨)، الأسماء الحسنى، (٢٢٥-٢٢٨)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٧٣-٧٧).

(٨) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٣٧)، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦٢).

(٩) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٣٧)، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل –، (٢/ ١٧٨-١٨١)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦٢).

(١٠) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦٢)، الأسماء الحسنى، (٢٢٩-٢٣٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٨٣-٨٦).

﴿الصمد﴾: هو السيد الذي انتهى إليه السؤدد، وقيل: هو الدائم الباقي، وقيل: هو الذي لا جوف له، وقيل: الذي يُصمد في الحوائج إليه أي يُقصد [(١)].

(القادر، المقتدر): معناهما ذو القدرة، إلا أن المقتدر أبلغ في البناء من معنى التكلف والاكتساب، فإن ذلك وإن امتنع في حقه تعالى حقيقة لكنه يفيد المعنى مبالغة [(٢)].

﴿المقدم﴾: أي الذي يقدم الأشياء ويضعها في مواضعها، فمن استحق التقديم قدمه [(٣)].

(المؤخر): الذي يؤخر الأشياء فيضعها في مواضعها، وهو ضد المقدم [(٤)].

﴿الأول﴾: أي الذي لا بداية لأوليته [(٥)].

﴿الآخر﴾: أي الباقي بعد فناء خليقته ولا نهاية لآخريته [(٦)].

﴿الظاهر﴾: أي الذي ظهر فوق كل شيء وعلا عليه، وقيل: هو الذي عرف بطرق الاستدلال العقلي بما ظهر لهم من آثار أفعاله وأوصافه [(٧)].

﴿الباطن﴾: أي المحتجب عن أبصار الخلائق وأوهامهم؛ فلا يدركه بصر ولا يحيط به وهم [(٨)].

(الوالي): أي مالك الأشياء جميعها المتصرف فيها [(٩)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٨٣، ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٦٠-٦٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٤)، الأسماء الحسنى، (٢٣٣-٢٣٤)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٩٥-١٠٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٦٢-١٦٥)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٢٠)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٠٩-١٣٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٣/ ٥٣-٥٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٣/ ٥٣-٥٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ١١٥، ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٨٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٣٣-١٣٦).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ١١٥، ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٨٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٣٣-١٣٩).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ١١٥، ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٨٢-٨٣)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٣٣-١٤٧).

(٨) تحفة الأحوذي، (٩/ ١١٥، ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٨٢-٨٣)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١١٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٥٣-١٦٧).

(٩) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦١).

﴿المتعالي﴾: الذي جل عن إفك المفترين وعلا شأنه، وقيل: جل عن كل وصف وثناء، وهو متفاعل من العلو. [1]

﴿البر﴾: أي العطوف على عباده ببره ولطفه، والبر بالكسر الإحسان [2].

﴿التواب﴾: الذي يقبل توبة عباده مرة بعد أخرى [3].

(المنتقم): أي المبالغ في العقوبة لمن يشاء، وهو مفتعل من نقم ينقم إذا بلغت به الكراهة حد السخط [4].

﴿العفو﴾: فعول من العفو، وهو الذي يمحو السيئات ويتجاوز عن المعاصي، وهو أبلغ من الغفور؛ لأن الغفران ينبئ عن الستر والعفو ينبئ عن المحو، وأصل العفو المحو والطمس وهو من أبنية المبالغة، يقال: عفا يعفو عفواً، فهو عافٍ وعفو. [5]

(الرؤوف): أي ذو الرأفة وهي شدة الرحمة [6].

﴿مالك الملك﴾: أي الذي تنفذ مشيئته في ملكه يجري الأمور فيه على ما يشاء، أو الذي له التصرف المطلق [7].

﴿ذو الجلال والإكرام﴾: أي ذو العظمة والكبرياء وذو الإكرام لأوليائه بإنعامه عليهم [8].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٩١–١٩٣)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦١)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٧١–١٧٦).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٩٥)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٤)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ١٨١–٢٠٠).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٥٤)، الأسماء الحسنى، (١٨١–١٨٢)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٠٥–٢٠٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٢٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦١)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢١٣–٢١٥).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨).

(٨) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٢٠).

﴿المقسط﴾: أي العادل، يقال: أقسط يقسط، فهو مقسط إذا عدل، وقسط يقسط، فهو قاسط إذا جار، فكأن الهمزة في أقسط للسلب كما يقال: شكا إليه فأشكاه [1].

(الجامع): أي الذي يجمع الخلائق ليوم الحساب، وقيل: هو المؤلف بين المتماثلات والمتباينات والمتضادات في الوجود [2].

﴿الغني﴾: أي الذي لا يحتاج إلى أحد في شيء وكل أحد يحتاج إليه، وهذا هو الغني المطلق ولا يشارك الله فيه غيره [3].

(المغني): أي الذي يغني من يشاء من عباده [4].

(المانع): أي الذي يمنع عن أهل طاعته ويحوطهم وينصرهم، وقيل: يمنع من يريد من خلقه ما يريد ويعطيه ما يريد [5].

(الضار): أي الذي يضر من يشاء من خلقه حيث هو خالق الأشياء كلها خيرها وشرها ونفعها وضرها. [6]

(النافع): أي الذي يوصل النفع إلى من يشاء من خلقه حيث هو خالق النفع والضر والخير والشر. [7]

﴿النور﴾: أي الذي يبصر بنوره ذو العماية ويرشد بهداه ذو الغواية، وقيل: هو الظاهر الذي به كل ظهور، فالظاهر في نفسه المظهر لغيره يسمى نوراً. [8]

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ٩٩)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٦٢).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٨-٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٥٨)، الأسماء الحسنى، (٢٣٥-٢٣٦)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٢٧-٢٣١).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٨٤)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٤٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩).

(٧) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩).

(٨) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩)، يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٩٤). النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٤١-٢٤٥).

(الهادي): أي الذي بصر عباده وعرفهم طريق معرفته حتى أقروا بربوبيته وهدى كل مخلوق إلى ما لا بد له منه في بقائه ودوام وجوده [(١)].

(البديع): أي الخالق المخترع لا عن مثال سابق، فعيل بمعنى مفعل، يقال: أبدع، فهو مبدع [(٢)].

﴿الباقي﴾: أي الدائم الوجود الذي لا يقبل الفناء [(٣)].

﴿الوارث﴾: أي الذي يرث الخلائق ويبقى بعد فنائهم [(٤)].

﴿الرشيد﴾: أي الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم؛ أي هداهم ودلهم عليها، فعيل بمعنى مفعل، وقيل: هو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سنن السداد من غير إشارة مشير ولا تسديد مسدد [(٥)].

(الصبور): أي الذي لا يعاجل العصاة بالانتقام، وهو من أبنية المبالغة، ومعناه قريب من معنى الحليم، والفرق بينهما أن المذنب لا يأمن العقوبة في صفة الصبور، أما في صفة الحليم يأمنها [(٦)].

ومن دراسة شرحه للأسماء الحسنى يتبيّن الآتي:

أن شرح الشيخ المباركفوري للأسماء الحسنى شرحاً لغوياً غالباً موافق لمنهج أهل السنّة والجماعة في شرح الأسماء الحسنى، عدا شرحه لبعض الأسماء الحسنى التي سلك فيها منهج المتكلمين من التأويل، وهي ما يلي:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٩٨-٢٠١)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٦٩-٢٧١).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٨٩)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٧٩-٢٨٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ٨٦)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٢٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (٢/ ٢٨٧-٢٨٩).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٢٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل–، (٢/ ١٤٢-١٤٤)، الأسماء الحسنى، (٢٣٧).

﴿السميع﴾: "المدرك لكل مسموع" [1].

إن شرح اسم السميع بالإدراك تأويل، يراد به في الحقيقة نفي صفة السمع عن الباري – جل وعلا- فالمعنى المراد من الإدراك هو سماع الأصوات فقط دون فهم وعقل [2]، تتره الله عن ذلك.

قال ابن القيم، رحمه الله:

"فعل السمع يُراد به أربعة معانٍ: أحدهما: سمع إدراك ومتعلقه الأصوات، الثاني: سمع فهم وعقل ومتعلقه المعاني، الثالث: سمع إجابة وإعطاء ما سئل، الرابع: سمع قبول وانقياد."[3]

قال الأزهري [4]:

"والعَجَب من قوم فسَّروا السَمِيع بمعنى المُسْمِع فراراً من وصف الله بأن له سَمْعاً، وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه، فهو سَمِيعٌ ذو سَمْعٍ بلا تكييف ولا تشبيه بالسميع من خَلْقه ولا سَمْعُه كسمع خَلْقه، ونحن نَصِفُهُ بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف" [5].

﴿البصير﴾: "المدرك لكل مبصر" [6].

المراد من شرح اسم البصير بالإدراك نفي الصفة عن الخالق -جل وعلا- فالبصير يراد به أحد معنيين، هما:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦).

(٢) يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٧٦)، بدائع الفوائد، (٢/ ٣٠٨).

(٣) بدائع الفوائد، (٢/ ٣٠٨).

(٤) هو: محمد بن أحمد الأزهر ابن طلحة بن نوح ابن الأزهر بن نوح بن سعيد بن عبدالرحمن الأزهري أبو منصور اللغوي الأديب الشافعي المذهب الهروي، أخذ الأزهري عن أبي الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري عن ثعلب، وعن أبي محمد المزني، وغيره، له مصنفات عديدة منها: كتاب التهذيب في اللغة، كتاب معرفة الصبح، كتاب التقريب في التفسير، كتاب تفسير ألفاظ كتاب المزني، وغيرها، توفي سنة سبعين وثلاثمائة.

يُنظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، (٥/ ١١٢)، الوافي بالوفيات، (٢/ ٣٤)، وفيات الأعيان، (٤/ ٣٣٤)، طبقات الشافعية، (١/ ١٤٤)، معجم المؤلفين، (٣/ ٤٧).

(٥) تهذيب اللغة، (٢/ ٧٤).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٦).

الأول: أنه له بصر يرى به سبحانه.

الثاني: أنه ذو البصيرة بالأشياء الخبير بها [(١)].

قال الأصبهاني [(٢)]:

"والله بصير لم يزل ولا يزول، والخلق إذا نظر إلى ما بين يديه عمي عمّا خلفه وعما بعد منه، والله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة في خفيات مظالم الأرض" [(٣)].

﴿الودود﴾: هو فعول بمعنى مفعول من الود المحبة، يقال: وددت الرجل أوده ودا إذا أحببته، فالله تعالى مودود أي محبوب في قلوب أوليائه، أو هو فعول بمعنى فاعل؛ أي أنه يحب عباده الصالحين بمعنى أنه يرضى عنهم [(٤)].

شرحه -رحمه الله- لمعنى الودود صحيح، عدا قوله: بمعنى أنه يرضى عنهم، فهذا تأويل لصفة المحبة بالرضا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"فإن الكتاب والسنّة وإجماع المسلمين أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين ومحبتهم له، وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله تعالى لعباده المؤمنين ومحبتهم له" [(٥)].

مما سبق يتضح اضطراب الشيخ المباركفوري-عفا الله عنه- في شرحه للأسماء الحسنى، ما بين سلوكه طريقة أهل السنّة والجماعة تارة، وطريقة أهل التأويل تارة أخرى.

---

(١) النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٢٣٧).

(٢) هو: الإمام العلاّمة الحافظ شيخ الإسلام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن عليّ بن أحمد بن طاهر القرشي التيمي ثم الطلحي الأصبهاني الملقب بقوام السنة، له مصنفات منها: الحجة في بيان المحجة، كتاب الترغيب والترهيب وله كتاب دلائل النبوة وكتاب التذكرة، وغيرها، توفي سنة ٥٣٥هـ.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (٢٠/ ٨٠)، شذرات الذهب، (٤/ ١٠٦)، معجم المؤلفين، (١/ ٣٧٩).

(٣) الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٢٧)، ويُنظر: المرجع السابق، (١/ ٢٨٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٧٩). يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل-، (٢/ ١٩٦)، أسماء الله الحسنى، (١٩٧-١٩٨)، (٢٢٢-٢٢٤)، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، (١/ ٤١٩-٤٢٢).

(٥) مجموع الفتاوى، (٢/ ٣٥٤).

المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله- عز وجل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: آراؤه في صفات الله- عز وجل- إجمالاً.

تناول الشيخ المباركفوري صفات الله- عز وجل- إجمالاً وتفصيلاً، وسأعرض آراؤه فيها إجمالاً، مع بيان الأمثلة، والرد عليه.

وكما تقدم، فقد تناقض الشيخ المباركفوري في إثبات الأسماء والصفات، فتارة يقول بمنهج أهل السنّة والجماعة، وتارة يقول بغير ذلك، وسأبدأ بشرحه للمقولة المشهورة في الصفات **"أمروها بلا كيف"**:

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"بصيغة الأمر من الإمرار؛ أي: أجرها على ظاهرها ولا تعرضوا لها بتأويل ولا تحريف، بل فوضوا الكيف إلى الله سبحانه وتعالى" (١).

أي أن المراد أننا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه (٢).

وقال العلامة ابن القيم:

"ومراد السلف بقولهم بلا كيف هو نفي للتأويل، فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة فيقعون في ثلاثة محاذير: نفي الحقيقة، وإثبات التكييف بالتأويل، وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه. وأما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله تعالى لنفسه ويقول كيفية كذا وكذا حتى يكون قول

---

(١) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٢).

(٢) يُنظر: الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٧٥-١٧٦)، الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د.حمد عبدالمحسن التويجري، ط١، ١٤٣٠هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (٢٩٢)، علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، د.رضا نعسان معطي، ط٦، ١٤١٦هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، (١١٤-١١٥)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن ناصر البراك، إعداد: عبدالرحمن السديس، ط١، ١٤٢٩هـ، دار التدمرية، الرياض، (١٣٦).

السلف بلا كيف رداً عليه، وإنما ردوا على [قول] أهل التأويل الذي يتضمن التحريف والتعطيل تحريف اللفظ وتعطيل معناه". [1]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"أمروها كما جاءت": رد على المعطلة، وقولهم: "بلا كيف": رد على الممثلة [2].

فالمراد بهذه المقولة: الإيمان بالصفات، وبمعناها الظاهر كما جاءت، من غير تكييفها لأن حقيقتها وكنهها لا يعلمه إلا الله، كما دلت نصوص الكتاب والسنّة على ذلك [3].

يتضح مما سبق موافقة الشيخ المباركفوري لأهل السنّة والجماعة في فهم هذه القاعدة، وعلى الرغم من ذلك، فقد عمل بما يخالفها كما سيأتي.

أ- عمله بالتأويل:

ذهب الشيخ المباركفوري إلى تأويل بعض صفات الله -عز وجل-، وفيما يلي التعريف بالتأويل ثم بيان بعض الأمثلة على ذلك:

- تعريف التأويل:

لغةً: معنى التأويل في اللغة يرجع إلى معنيين، هما:

الأول: العاقبة، والمرجع، والمصير.

الثاني: التفسير، والتدبر، والبيان [4].

اصطلاحاً: معنى التأويل في الاصطلاح يطلق على معنيين، هما:

الأول: العاقبة، والمرجع.

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن القيم، تحقيق: د.عواد عبدالله المعتق، ط ٣، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (١٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى، (٥/ ٣٩). ويُنظر: المرجع السابق، (٥/ ٤١).

(٣) يُنظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، حمود عبدالله التويجري، ط٢، ١٤٠٩هـ، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، (٣٣-٣٧)، معتقد أهل السنّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، (١٣٣).

(٤) تهذيب اللغة، (١٥/ ٣٢٩-٣٣٠)، مختار الصحاح، (١/ ١٣)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ١٦٢، ١٥٩)، لسان العرب، (١١/ ٣٤).

الثاني: التفسير [١].

وقد أطلق المتأخرون معنى آخر للتأويل مخالفاً للمعنى اللغوي والاصطلاحي.

فعرفوه بقولهم: "هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به" [٢].

وهذا المعنى المذكور يكون صحيحاً، إذا كان الدليل المرجح للمعنى المرجوح صحيحاً من الكتاب والسنّة، وما عدا ذلك، فهو تأويل فاسد [٣].

-الأمثلة:

صفتا (المحبة)، و (البغض):

قال – عفا الله عنه- في بيان صفتي (المحبة)، و (البغض):

"محبة الله تعالى لعبده هي إرادته الخير له وهدايته وإنعامه عليه ورحمته، وبغضه إرادة عقابه أو شقاوته ونحوه" [٤].

صفة (الغيرة):

قال المباركفوري في شرحه للغيرة:

"الغيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها راء، قال عياض: ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك، وقيل: الغيرة في الأصل الحمية والأنفة وهو تفسير بلازم التغير فيرجع إلى الغضب، وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه الغضب والرضا، وقال ابن العربي: التغير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمه كالوعيد وإيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك". [٥]

---

(١) مجموع الفتاوى، (٣/ ٥٥)، (٤/ ٦٩)، (٥/ ٣٥)، (٥/ ٣٤٩)، درء تعارض العقل والنقل، (١/ ٢٠٦، ١٤)، (٥/ ٢٣٤-٢٣٥، ٣٨٢).

(٢) يُنظر: البرهان في أصول الفقه، (١/ ١٩٣)، المستصفى من علم الأصول، (٢/ ٣٩)، التعريفات، (٧٢).

(٣) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ١٨٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٨/ ٤١٠)، شرح النووي على مسلم، (١٦/ ١٨٣-١٨٤).

(٥) تحفة الأحوذي، (٤/ ٢٤٠-٢٤١).

وبعد ذكر هذه الأمثلة تبين عمل الشيخ المباركفوري -عفا الله عنه- بالتأويل في نصوص الصفات.

- الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب - تبارك وتعالى- وبيان مفاسد التأويل:

١-أن المتأول لنصوص الصفات يعجز عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وأحاديثها، وما لا يسوغ [١].

٢- أن التأويل يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلوّ والشرف، ويحطه إلى معنى دون ذلك بمراتب كثيرة، وهو شبيه بعزل سلطان عن ملكه وتوليته مرتبة دون الملك بكثير [٢].

٣-أن التأويل يتضمن تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فحسبه ذلك بطلاناً [٣].

٤- أن كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال، فهو باطل [٤].

٥- أن التأويل يعود على المقصود من وضع اللغات بالإبطال [٥].

٦- أن التأويل في الحقيقة هو تعطيل صفات الرب عن حقيقتها.

٧- أن التأويل يؤدي إلى التلاعب بالنصوص وانتهاك حرمتها [٦].

٨- أن التأويل إذا كان المقصود به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فهو اصطلاح حادث، لم يكن معروفاً عند الصحابة والتابعين بهذا المعنى [٧].

---

(١) الصواعق المرسلة، (١/ ٢٢١).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٢٠٠).

(٣) المرجع السابق، (١/ ١٩٢).

(٤) المرجع السابق، (١/ ١٩٧-١٩٨).

(٥) المرجع السابق، (١/ ٣٤٢).

(٦) يُنظر: المرجع السابق، (١/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٧/ ٤٠١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"لفظ التأويل على المعنى المرجوح وأنه حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح دون الـــراجح لدليل يقترن به، فهذا اصطلاح متأخر، وهو التأويل الذي أنكره السلف والأئمة تأويلاًت أهل البدع". [1]

ب- عمله بالتفويض:

شرح الشيخ المباركفوري بعض صفات الله -عز وجل- على طريقة أهل التفويض، وقبل بيان بعض الأمثلة أعرف بالتفويض:

- تعريف التفويض:

لغةً: من قولهم فوض إليه الأمر: أي رده إليه [2].

اصطلاحاً: رد العلم بنصوص الصفات إلى الله تعالى [3].

وفيه تفصيل:

الأول: تفويض الكيفية؛ أي الإيمان بما دلت عليه نصوص الصفات من المعاني، وتفـــويض الكيفية إلى الله -عز وجل-والتفويض بهذا المعنى صحيح.

الثاني: تفويض المعنى؛ أي الإيمان بما دلت عليه نصوص الصفات إيماناً مجملاً، ورد ما دلت عليه من المعاني وتفويضها إلى الله تعالى [4].

-الأمثلة:

صفة (النزول):

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٦/ ٤٠٨)، ويُنظر: درء التعارض، (١/ ٢٠٦، ١٤).

(٢) لسان العرب، (٧/ ٢١٠)، مختار الصحاح، (١/ ٢١٥)، معجم مقاييس اللغة، (٤/ ٤٦٠).

(٣) يُنظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرض ونقد)، سليمان الغصن، ١٤١٣ هـــ، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين، قسم العقيدة، (٢/ ٦٩١-٦٩٢)، مـــذهب أهـــل التفـــويض في نـــصوص الصفات"عرض ونقد"أحمد القاضي، ط١، ١٤١٦هـــ، دار العاصمة، الرياض، (١٥٢)، التوضيحات الأثرية لمـــتن الرسالة التدمرية، فخر الدين المحسي، ط١، ١٤٢٤هـــ، مكتبة الرشد، الرياض، (٢٩٣).

(٤) يُنظر: المراجع السابقة.

"قد اختلف في معنى الترول على أقوال، فمنهم من حمله على ظـاهره وحقيقتـه وهـم المشبهة، تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة، ومنهم من أوله، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال متزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهـور الـسلف، ونقلـه البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم، وهذا القول هو الحق فعليك اتباع جمهور السلف وإياك أن تكون من أصحاب التأويـل، والله تعالى أعلم" [1].

صفة (القدم):

"قال القارئ: مذهب السلف التسليم والتفويض مع التتريه، وأرباب التأويل من الخلـف يقولون المراد بالقدم، وفي شرح السنّة القدم والرجل المذكوران في هذا الحديث من صفات الله المترهة عن التكييف والتشبيه، وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل في الكتاب أو السنّة كاليد والإصبع والعين والمجيء والإتيان والترول، فالإيمان بها فرض والامتناع عن الخـوض فيها واجب، فالمهتدي من سلك فيها طريق التسليم، والخائض فيها زائغ، والمنكر معطل، والمكيف مشبه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [2]، انتهى.

قال القارئ: وهو الموافق لمذهب الإمام مالك رحمه الله، ولطريق إمامنا الأعظم على مـا أشار إليه في الفقه الأكبر فالتسليم أسلم، والله تعالى أعلم، انتهى.

قال الشيخ المباركفوري:

قلت: الأمر كما قال القارئ؛ فلا شك أن التسليم والتفويض هو الأسلم، بل هو المتعين" [3].

وبعد ذكر هذه الأمثلة تبين عمل الشيخ المباركفوري -عفـا الله عنـه- بـالتفويض في نصوص الصفات.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣).

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) مرقاة المفاتيح، (١٠/ ٣٥٩).

- الرد على الشيخ المباركفوري لتفويضه بعض صفات الرب - تبارك وتعالى-، وبيان مفاسد التفويض:

١-أن التفويض يلزم منه أن ظاهر نصوص الصفات غير مراد، وأنه لا يجوز اعتقاده، وعليه فيكون عدم إنزال هذه الآيات أولى من إنزالها؛ لأن الناس لم يستفيدوا منها علماً ولا هدىً، بل كانت سبباً في ضلال كثير من العباد، حيث اعتقدوا ظاهرها الباطل [(١)].

٢- أن مجلس الرسول -صلى الله عليه وسلم -كان يحضره الشريف والعالم والجاهل والذكي والبليد، فكان -صلى الله عليه وسلم -يتكلم بنصوص الصفات، ولم ينقل عنه ولا عن الصحابة والتابعين من بعده أن لهذه الصفات معانيَ باطنة غير ما يظهر من مدلولها، فلو كان التفويض حقاً لبينه الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن جاء بعده [(٢)].

٣-أنه يلزم منه رد ما جاء في الآيات من الأمر بتدبر الكتاب والحث على ذلك؛ لأنهم إذا اعتقدوا أنه لا يمكن فهمها وإدراك معناها لم يكن للتدبر فائدة، وتدبر ما لا يمكن فهم معناه إضاعة للوقت وعذاب للنفس.

٤- أنه يلزم على قول أهل التفويض عدم الوثوق بكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وعدم الاكتفاء بذلك وعدم اتباعه، أو التحاكم إليه، لاسيما في أمور العقيدة، وهذا مخالف لقوله تعالى: **﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾** [(٣)].

٥- أنه يلزم من قول أهل التفويض القدح في سلف الأمة الذين بيّنوا معاني نصوص الصفات واعتقدوا ظاهرها على الوجه اللائق بالله تعالى [(٤)].

---

(١) يُنظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرض ونقد)، (٢/ ٧٦١-٧٦٢)، ويُنظر: الصواعق المرسلة، (٢/ ٧٧١-٧٧٢).

(٢) يُنظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات، مرعي يوسف الكرمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٨٥).

(٣) سورة العنكبوت: ٥١.

(٤) يُنظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرض ونقد)، (٢/ ٧٦٢-٧٦٤).

ج- عمله بالمجاز:

عمل الشيخ المباركفوري بالمجاز في بعض صفات الله -عز وجل- وفيما يلي التعريف بالمجاز ثم عرض للأمثلة على ذلك:

-تعريف المجاز:

لغةً: هو العبور والانتقال والتعدي [1].

اصطلاحاً: كل كلمة أريد بها غير المعنى الموضوع لها في أصل اللغة لملاحظة بين الأول والثاني [2].

-الأمثلة:

- **شرحه لقوله رسول اللّه -صلى الله عليه وسلم -: "لَئِنْ حَلَفَ على مَالكَ ليَأْكُلَهُ ظُلْمًا لَيَلْقَيَنَّ اللَّهَ وهو عنه مُعْرِضٌ"** [3].

(معرض): قال الطيبي: هو مجاز عن الاستهانة به والسخط عليه والإبعاد عن رحمته، نحو قوله تعالى: **﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾** [4] [5].

- **صفة (العجب):**

قال في شرحه:

"أعلم الله أنه إنما يتعجب الآدمي من الشيء إذا عظم موقعه عنده وخفي عليه سببه فأخبرهم بما يعرفون ليعلموا موقع هذه الأشياء عنده، وقيل: معنى عجب ربك أي رضي وأثاب فسماه عجباً مجازاً وليس بعجب في الحقيقة، والأول الوجه، وإطلاق التعجب على الله مجاز لأنه لا تخفي على الله أسباب الأشياء والتعجب مما خفي سببه و لم يعلم" [6].

وبعد هذه الأمثلة تأتي مناقشة ذلك والرد عليه.

---

(١) لسان العرب، (٥/ ٣٢٦)، مختار الصحاح، (١/ ٤٩).

(٢) يُنظر: أسرار البلاغة، (٣٠٤)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (٧٤٨).

(٣) سبق تخريجه في الفصل الأول ص٢٠.

(٤) سورة آل عمران: ٧٧.

(٥) تحفة الأحوذي، (٤/ ٤٧٥)، الكاشف عن حقائق السنن، (٨/ ٢٦١٣).

(٦) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٤٩-٢٥٠).

- الرد على القول بالمجاز في بعض صفات الرب - تبارك وتعالى-:

١-أن القول بالمجاز بآيات الأسماء والصفات يؤدي إلى الإلحاد في أسمائه وصفاته، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [(١)]. [(٢)]

٢-أن القول بالمجاز في الأسماء والصفات يفضي إلى ما أفضى به التأويل من التحريف والتعطيل، بل يلزم منه ما لزم من الأول [(٣)]، وقد عده بعض العلماء أحد طرق التأويل [(٤)].

٣- أن المعنى الذي دل عليه اللفظ بطريق الحقيقة أكمل من المعنى الذي دل عليه بطريق المجاز [(٥)].

٤-أن إثبات المجاز في اللفظ يفتقر إلى أربعة أمور، هي:

- أن يكون اللفظ مستعملاً بهذا المعنى المجازي المدعى في لغة العرب، إذ لولا هذا القيد لتلاعب من شاء بما شاء من نصوص الكتاب والسنّة باختراع المعاني المجازية لها من عند نفسه.
- قيام الدليل المقتضي لوجوب صرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهذا بإجماع العقلاء.
- خلو هذا الدليل الصارف عن معارض، فإذا قام الدليل الشرعي على أن الحقيقة مرادة لم يجز تركها. وهذا الدليل الشرعي إذا كان نصاً لم يلتفت إلى نقيضه، وإذا كان ظاهراً؛ فلا بد من الترجيح.
- أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره؛ فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد الحقيقة وإنما أراد المجاز، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد

(١) سورة الأعراف: ١٨٠.

(٢) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٥١٠).

(٣) يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب - تبارك وتعالى- ص ٢٤-٢٥.

(٤) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرض ونقد)، (١/ ٤١٢-٤١٣).

(٥) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٥١٣).

فيه الاعتقاد، ولا يسكت عن بيان هذا أو وضع له الدلائل الغامضة إلا من قصد الإلغاز أو التدليس، وكلاهما محال في حقه [1].

٥-أنه اصطلاح حادث.

"فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري... بل، ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، ونحوهم، ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ولا من سلف الأمة وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف، فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجوداً في المائة الثانية اللهم إلا أن يكون في أواخرها" [2].

د-عمله بالمشاكلة والمقابلة:

قال الشيخ المباركفوري– عفا الله عنه-بالمشاكلة والمقابلة في بعض نصوص الصفات، وفيما يلي التعريف ثم الأمثلة على ذلك:

-: تعريف المشاكلة

لغةً: شكل الشبه، والمشاكلة الموافقة والمماثلة [3].

اصطلاحاً: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً [4].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى، (٧/ ٨٨-٨٩).

(٣) يُنظر: العين، (٥/ ٢٩٦)، لسان العرب، (١١/ ٣٥٦-٣٥٧)، المعجم الوسيط، (١/ ٤٩١).

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني، ط١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٦٣).

- تعريف المقابلة

لغةً: من قبل ضد بعد، والمقابلة المواجهة [(١)].

اصطلاحاً: هي أن يؤتى بمعنيين متوافقين، أو بمعانٍ متوافقة، ثم يؤتى بما يقابلها على الترتيب [(٢)].

-الأمثلة:

- **صفة (اليد):** (مما في يد الله) [(٣)]: وفيه نوع من المشاكلة [(٤)].

- **إعراض الله - تعالى- عمن أعرض عنه:**

"وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه" [(٥)]: أي لم يرحمه، وقيل: سخط عليه، وإطلاق الإعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله -سبحانه وتعالى- [(٦)].

- **السخرية:**

"فيقول: أتسخر بي وأنت الملك" [(٧)]: إنه خرج على المقابلة الموجودة في معنى الحديث دون لفظه؛ لأنه عاهد الله مراراً أن لا يسأله غير ما سأل ثم غدر فحل غدره محل

---

(١) يُنظر: مختار الصحاح، (١/ ٢١٧)، المعجم الوسيط، (٢/ ٧١٣).

(٢) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، (٢٥٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب: ما جاء في الزهادة في الدنيا، ح (٢٣٤٠)، (١٨٨٧)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث غريب.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب: الزهد في الدنيا، ح (٤١٠٠)، (٢٧٢٦)، بلفظه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، من اسمه موسى، ح (٧٩٥٤)، (٨/ ٥٧)، بلفظه مع زيادة في أوله: "ألا إن". قال الألباني: ضعيف جداً. ضعيف سنن الترمذي، (٢٥٠).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، باب في الثلاثة الذين أقبلوا في مجلس النبي -صلى الله عليه وسلم-، ح (٢٧٢٤)، (١٩٢٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب العلم، باب: من قعد حيث ينتهي به المجلس، ح (٦٦)، (٨)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها، وإلا وراءهم، ح (٢١٧٦)، (١٠٦٥)، بنحوه. قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، ح (٢٧٢٤)، (٣/ ٩٠).

(٦) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٥١).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة جهنم، باب: ما جاء أن للنار نفسين وما ذكر من يخرج من النار من أهل التوحيد، ح (٢٥٩٥)، (١٩١٣)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

الاستهزاء والسخرية، فقدر الرجل أن قول الله تعالى له: "ادخل الجنة" وتردده إليها وتخيل كونها مملوءة ضرب من الإطماع له والسخرية به جزاء لما تقدم من غدره وعقوبة له، فسمي الجزاء على السخرية سخرية... والقول الثاني... أن معناه نفي السخرية التي لا تجوز على الله تعالى [1].

- **الإحصاء:**

"قال الحافظ: الإحصاء معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً، وهو من باب المقابلة..." [2].

وبعد هذا العرض تأتي المناقشة:

- الرد على الشيخ المباركفوري لعمله بالمشاكلة والمقابلة في بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-:

١-أن كل صفة ادعي فيها أنها من باب المشاكلة والمقابلة، فإنه لا يراد بها حقيقتها عند مدعي ذلك فتكون مجازاً [3].

٢-أن القول بالمشاكلة والمقابلة في صفات الله – عز وجل- يلزم منه تعطيل الصفات عن المعنى اللائق به سبحانه [4].

ومن العرض السابق يبدو جلياً موافقة الشيخ المباركفوري –عفا الله عنه- للمتكلمين من خلال اضطرابه في نصوص الصفات ما بين التأويل والتفويض تارة، والمجاز والمشاكلة تارة أخرى.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، ح (٦٥٧١)، (٥٥٠)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: آخر أهل النار خروجاً، ح (١٨٦)، (٧١١)، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب: باب صفة الجنة، ح (٤٣٣٩)، (٢٧٤١)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، ح (٢٥٩٥)، (٣/ ٣٠).

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٢٢).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٦٧)، فتح الباري، (٣/ ٣٠٠).

(٣) دراسة عقدية لبعض الصفات التي يدعى أنها من باب المشاكلة، أ.د.يوسف السعيد، مجلة جامعة الإمام، العدد الثاني والثلاثون، شوال، ١٤١٦هـ، (٢٥).

(٤) يُنظر: المرجع السابق، (٦٩)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لعمله بالمجاز في بعض صفات الرب – تبارك وتعالى- ص ٢٨-٢٩.

المطلب الثاني: آراؤه في الصفات تفصيلاً

تناول الشيخ المباركفوري –رحمه الله– صفات الله على طريق التفصيل، وسأبين آراءه في الصفات كما يلي:

أولاً: الصفات الذاتية:

النفس:

يرى الشيخ المباركفوري– عفا الله عنه– تأويل صفة النفس لله _عز وجل _، قال شارحاً قوله صلى الله عليه وسلم:

(فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي) [1]: أي إن ذكرني بالتتريه والتقديس سراً ذكرته بالثواب والرحمة سراً، قاله الحافظ [2].

وهكذا اتبع الشيخ المباركفوري– عفا الله عنه–طريق المؤولة في شرحه لصفة النفس لله –عز وجل–.

الرد على الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه– في تأويله لصفة النفس لله – تعالى–:

١–أن صفة النفس ثابتة بالكتاب [3] والسنّة [4] وإجماع السلف [5].

فمن الأدلة قوله تعالى عن عيسى، عليه السلام: **﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾** [6].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله تعالى، ح (٢٦٧٥)، (١١٤٥)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٤٣)، فتح الباري، (١٣/ ٨٣٦).

(٣) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب–عز وجل–، أبو بكر محمد بن خزيمة، تحقيق: د.عبدالعزيز الشهوان، ط٥، ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (١/ ١١)، مجموع الفتاوى، (٥/ ٧٣)، (٩/ ٢٩٢)، الفتوى الحموية الكبرى، أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د.حمد التويجري، ط١، ١٤٣٠هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (٣٩٠–٣٩٢)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥١).

(٤) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب–عز وجل–، (١/ ١٣)، الأربعين في دلائل التوحيد، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق: د.عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٤هـ، سلسلة عقائد السلف، (٥٢–٥٣)، مجموع الفتاوى، (٥/ ٧٣)، (٩/ ٢٩٢)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥١).

(٥) يُنظر: شرح لمعة الاعتقاد، (٥١).

(٦) سورة المائدة: ١١٦.

٢-أن المراد بالنفس النفس الحقيقة لله- عز وجل- وهي صفة ذاتية له - سبحانه-.

قال الإمام ابن خزيمة [(١)] – رحمه الله- في كتابه التوحيد وإثبات صفات الرب:

"إثبات النفس لله -عز وجل- من الكتاب [(٢)]"، "باب ذكر البيان من خبر النبي في إثبات النفس لله عز وجل [(٣)]".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"فالمراد بلفظ النفس عند جمهور العلماء الله نفسه التي هي ذاته المتصفة بصفاته" [(٤)].

وقال أيضاً:

"قال الإمام أبو عبدالله محمد بن خفيف [(٥)] في كتابه الذي سماه اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات [(٦)]":

"فقد صرح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفساً وأثبت له الرسول ذلك، فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر به عن نفسه، ويكون ذلك مبنياً على ظاهر قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [(٧)]، ثم قال: فعلى المؤمنين خاصتهم وعامتهم قبول كل ما ورد عنه عليه السلام بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به، وأن مما قضى الله علينا في كتابه ووصف به نفسه ووردت السنّة بصحة ذلك..." [(٨)].

---

(١) هو: محمد بن إسحاق بن إسحاق، أبو بكر، السلمي النيسابوري الشافعي، المشهور بابن خزيمة، له العديد من المؤلفات، منها: التوحيد، والصحيح وغيرهما، توفي سنة ٣١١هـ.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (١٤/ ٣٦٥)، شذرات الذهب، (٢/ ٢٦٢)، معجم المؤلفين، (٣/ ١٢١).

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب-عز وجل-، أبو بكر محمد بن خزيمة، (١/ ١١).

(٣) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب-عز وجل-، (١/ ١٣).

(٤) مجموع الفتاوى، (٩/ ٢٩٢-٢٩٣).

(٥) هو: محمد بن خفيف أبو عبدالله الشيرازي شيخ إقليم فارس، أحد مشاهير الصوفية، صنف الكثير من الكتب منها: الوصية، والعقيدة أو المعتقد، غيرها. توفي سنة ٣٧١هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية، (١/ ١٤٨)، البداية والنهاية، (١١/ ٢٩٩)، طبقات الشافعية الكبرى، (٣/ ١٤٩)، شذرات الذهب، (٣/ ٧٦).

(٦) مجموع الفتاوى، (٥/ ٧٣).

(٧) سورة الشورى: ١١.

(٨) مجموع الفتاوى، (٥/ ٧٣).

٣-أن تأويل صفة النفس في الحقيقة هو تعطيل لصفة الرب عن حقيقتها [(١)].

٤-أن تأويل الصفة إذا كان يعود على أصل النص بالإبطال، فهو باطل [(٢)].

العلو:

ذكر الشيخ المباركفوري صفة العلوّ في عدة مواضع، منها قوله:

﴿العلي﴾: فعيل من العلوّ، وهو البالغ في علوّ الرتبة بحيث لا رتبة إلا وهي منحطة عن رتبته، وقال بعضهم: هو الذي علا عن الإدراك ذاته وكبر عن التصور صفاته [(٣)].

وقال في موضع آخر:

﴿العلي﴾: الذي ليس فوقه شيء في المرتبة والحكم، فعيل بمعنى فاعل من علا يعلو [(٤)].

وقال أيضاً:

﴿العلي﴾: أي ذو العلوّ [(٥)].

وأشار -رحمه الله-إلى مطالعة أدلة العلوّ في كتاب العلوّ للعليّ الغفار للإمام الذهبي [(٦)] فقال:

"وقد صنف الحافظ الذهبي في هذا الباب كتاباً سماه كتاب العلوّ للعليّ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، وهو كتاب مفيد نفيس نافع جداً، ذكر في أوله عدة من آيات الاستواء والعلو... ثم ذكر الذهبي الأحاديث الواردة في العلوّ واستوعبها مع بيان صحتها وسقمها، ثم ذكر بعد سرد الأحاديث أقوال كثير من الأئمة وحاصل الأقوال كلها، وهو

---

(١) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٢) الصواعق المرسلة، (١/ ١٩٧-١٩٨)، بتصرف يسير، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٩٢). ويُنظر: المرجع السابق، (٢/ ٣٥).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ٥٧).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله التركماني، الفارقي، الدمشقي، الذهبي، شمس الدين، محدث، ومؤرخ، له مؤلفات، منها: تاريخ الإسلام الكبير، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وغيرهما، توفي سنة٧٤٨هـ.
يُنظر: ذيل طبقات الحفاظ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، (١/ ٣٤٧)، الدرر الكامنة، (٥/ ٦٦)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، (١٠/ ١٨٢)، معجم المؤلفين، (٣/ ٨٠-٨١).

ما قال: إن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدسة... وإن شئت تفاصيل تلك الأقوال فارجع إلى كتاب العلو" [1].

مما سبق يتبيّن أن الشيخ المباركفوري لم يذكر ما يثبت علوّ الذات صراحة، وما ينفيه صراحة، فكلامه السابق عن علوّ الرتبة المقصود به علوّ القدر ويدخل فيه علوّ القهر ضمناً، ومذهب أهل السنّة والجماعة أنهم يثبتون لله –عز وجل- أنواع العلوّ جميعها، وهي: علو الذات. ٢- علوّ القدر. ٣- علوّ القهر [2].

منهج أهل السنّة والجماعة في صفة العلو:

-أن العلوّ بأنواعه الثلاثة ثابت بأدلة السمع [3]، والفطرة [4]، والعقل [5]، وإجماع السلف [6].

فمن الأدلة قوله تعالى: ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب**﴾. سورة فاطر: ١.

وقوله تعالى لعيسى، عليه السلام: ﴿**إني متوفيك ورافعك إلي**﴾. سورة آل عمران: ٥٥.

قال ابن القيم، رحمه الله:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٢)، العلو للعليّ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: أشرف عبدالمقصود، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض، (١٣).

(٢) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٣٨٨)، الروضة الندية في شرح العقيدة الواسطية، زيد بن عبدالعزيز بن فياض، ط٣، ١٤١٤هـ، دار الوطن، الرياض، (١٣١)، شرح لمعة الاعتقاد، (٦٧).

(٣) يُنظر: كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٦٨-٢٨١)، (٣/ ٢٨٨-٢٨٩)، إثبات صفة العلوّ، عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، ط١، الدرا السلفية، الكويت، (٧٦-٩٢)، مجموع الفتاوى، (٥/ ١٢١)، درء تعارض العقل والنقل، (٦/ ٥، ٣٢٥)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٢٧٩)، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: د.عواد عبدالله المعتق، ط٣، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٩٨-١٠٣).

(٤) يُنظر: الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تقديم: بدر البدر، ط١، ١٤٠٥، الدار السلفية، الكويت، (٤٤)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب-عز وجل-، (١/ ٢٧٨)، مجموع الفتاوى، (٥/ ١٥٢، ٢٥٩-٢٦٠)، درء تعارض العقل والنقل، (٥/ ٣١٢)، (٦/ ٣٤٤، ١٣)، (٧/ ١٣٣)، اجتماع الجيوش الإسلامية، (١٠٠-١٠١)، شرح العقيدة الطحاوية، (٣٨٩).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٥/ ١٥٢)، درء تعارض العقل والنقل، (٥/ ٣١٣)، (٦/ ٥-٦)، (٧/ ١١)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٢٧٩- ١٣٣٩)، اجتماع الجيوش الإسلامية، (٧٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٣٨٩)، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، د.صالح صالح الفوزان، ط ١، ١٤١٤هـ، دار السلام، الرياض، (٦٦).

(٦) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، (٤/ ١٢٨٣)، شرح لمعة الاعتقاد، (٦٥).

"ومن أبين ما شهدت به الفطر والعقول والشرائع علوه سبحانه فوق جميع العالم، فإن الله فطر على هذا الخليقة حتى الحيوان البهيم، ومن أنكر هذا، فهو في جانب والفطر السليمة والعقول المستقيمة وجميع الكتب السماوية ومن أرسل بها" [1].

١-أن صفة العلوّ صفة ذاتية لله – عز وجل- [2].

٢-أن صفة العلوّ صفة حقيقية لله- عز وجل-على ما يليق بجلاله [3].

مما سبق يتبيّن إثبات الشيخ المباركفوري – رحمه الله- لصفة العلوّ لله – عز وجل-.

الوجه:

قال الشيخ المباركفوري –رحمه الله-شارحاً لصفة الوجه في قوله صلى الله عليه وسلم:

"إن في الجنة جنتين آنيتهما وما فيهما من فضة، وجنتين آنيتهما وما فيهما من ذهب، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا الكبرياء على وجهه في جنة عدن" [4]:

"على وجهه": حال من رداء الكبرياء، **"في جنة عدن"**: راجع إلى القوم، وقال عياض: معناه راجع إلى الناظرين أي: وهم في جنة عدن لا إلى الله، فإنه لا تحويه الأمكنة سبحانه وتعالى.

وقال القرطبي: متعلق بمحذوف في موضع الحال من القوم مثل كائنين في جنة عدن. [5]

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

---

(١) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٢٧٨).

(٢) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٣١)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٦، ٨٦).

(٣) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٣١)، شرح لمعة الاعتقاد، (٦٦).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة الجنة، باب: ما جاء في صفة غرف الجنة، ح (٢٥٢٨)، (٦ ١٩٠)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كِتَاب التفسير، باب: **﴿ومن دونهما جنتان﴾**، ح (٤٨٧٨)، (٤١٧)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة، ح (١٨٠)، (٧٠٩)، بنحوه.

قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٦٣)، المفهم، (١/ ٤١٢-٤١٣).

١- أن صفة الوجه ثابتة بالكتاب والسنّة [١] وإجماع السلف [٢].

٢- أن صفة الوجه صفة ذاتية لله- عز وجل- [٣].

٣- أن صفة الوجه صفة حقيقية لله- عز وجل- على ما يليق بجلاله [٤].

٤- أن جميع ما ذكر من التأويلات للحجب باطل؛ لأنه يلزم منه إبطال النص، فهو باطل. [٥]

اليد:

اضطرب الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه- في إثبات صفة (اليد) لله – عز وجل-، فتارة ينقل كلام المؤولة، ثم يتعقبه بالقول الصحيح في الصفات، وتارة يفسر الصفة على أنها من باب المشاكلة، وإليك ما قاله:

- (إلا أخذها الرحمن بيمينه) [٦]:

---

(١) يُنظر: النعوت والأسماء والصفات، أحمد النسائي، تحقيق: د.عبدالعزيز الشهوان، ط١، ١٤١٩هـ، مكتبة العبيكان، الرياض (١/ ٣٩١)، (١/ ٣٣٩)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٤٧)، (١/ ٥١-٥٢)، الإيمان، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د.عليّ الفقيهي، ط٢، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٢/ ٧٦٩-٧٧٢)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٦١-٦٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٩٩)، مجموع الفتاوى، (٢/ ٤٣٤)، (٣/ ١٣٣)، (٣/ ٣٩١)، (٤/ ١٧٤)، (٤/ ١٨٣)، (٥/ ٩٠)، (٥/ ٩٢)، (٥/ ٩٤)، (٥/ ٩٨)، (٥/ ١٠١)، (٦/ ٢٥١)، (٧/ ٥٤٩)، (١٣/ ٢٩٧)، (١٦/ ٣٢٢)، الصواعق المرسلة، (١/ ٢٦١)، (١/ ٣٢٢)، (٣/ ١٠٨٢) شرح لمعة الاعتقاد، (٤٨)، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، محمد محمد بن عثيمين، (١/ ٢٨٣-٢٨٦)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٤٨).

(٢) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، شرح لمعة الاعتقاد، (٤٩).

(٣) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٥٢)، شرح العقيدة الواسطية، امحمد محمد بن عثيمين، (١/ ٢٨٧)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٤٨).

(٤) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٢/ ٤٢٦)، شرح لمعة الاعتقاد، (٤٨)، شرح العقيدة الواسطية، امحمد محمد بن عثيمين، (١/ ٢٨٤)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٤٨).

(٥) الصواعق المرسلة، (١/ ١٩٧-١٩٨). ويُنظر: شرح العقيدة الواسطية، امحمد محمد بن عثيمين، (١/ ٢٨٧ - ٢٩١)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٤٨).

(٦) وأخرجه مسلم في صحيحه، كِتاب الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، ح (١٠١٤)، (٨٣٨)، بلفظه.

قال الشيخ المباركفوري –رحمه الله–شارحاً للحديث:

"**قال في اللمعات** [1]: المراد حسن القبول ووقوعها منه -عز وجل- موقع الرضا، وذكر اليمين للتعظيم والتشريف، وكلتا يدي الرحمن يمين، انتهى.

وقال الزبير بن المنير [2]: الكناية عن الرضا والقبول بالتلقي باليمين لتثبت المعاني المعقولة من الأذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات؛ أي لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عاين التلقي للشيء بيمينه لا أن التناول كالتناول المعهود ولا أن المتناول به جارحة، انتهى.

قلت: وسيجيء في هذا الباب ما هو الحق في أحاديث الصفات" [3].

- (يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده) [4]: "قال القارئ: أي بقدرته [5]، قلت: لا حاجة إلى هذا التأويل، بل هو محمول على ظاهره، وقد تقدم ما يتعلق بهذا في مواضع عديدة" [6].

- (مما في يد الله) [7]:

---

(١) هو المحدث عبدالحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي، وقد تمت ترجمته في الفصل الأول ص٩٤، وكتابه "أشعة اللمعات في شرح المشكاة " وهو مخطوط.

(٢) بعد البحث لم أجد له ترجمة.

(٣) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢١٩-٢٢٠).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب: ما جاء في حجاج آدم وموسى – عليهما السلام-، ح (٢١٣٤)، (١٨٦٥)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب التاريخ، باب: بدأ الخلق، ح (٦١٧٩)، (١٤/ ٥٥)، بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: حجاج آدم وموسى، ح (٢٦٥٢)، (١١٤٠)، بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند جندب بن عبدالله البجلي، ح (١٥٢١)، (٣/ ٩٠)، بنحوه.

قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٤٠).

(٥) مرقاة المفاتيح، (١/ ٢٤٢).

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤١).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب: ما جاء في الزهادة في الدنيا، ح (٢٣٤٠)، (١٨٨٧)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب: الزهد في الدنيا، ح (٤١٠٠)، (٢٧٢٦)، بنحوه.

"وفيه نوع من المشاكلة" [1]

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

- أن صفة اليد ثابتة بالكتاب والسنّة [2] وإجماع السلف [3].
- أن المراد باليد اليد الحقيقية لله- عز وجل- [4].
- أن صفة اليد صفة ذاتية لله – عز وجل – [5].
- **قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:**

"اليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك، كما ثبت في معارفهم الصفة التي هي القدرة والصفة التي هي العلم، كذلك سائر الصفات من الوجه والسمع والبصر والحياة وغير ذلك، وهذا هو الأصل في هذه الصفة" [6].

وأخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، من اسمه موسى، ح (٧٩٥٤)، (٨/ ٥٧)، بنحوه.

قال الألباني: ضعيف جداً. ضعيف سنن الترمذي، (٢٥٠).

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣).

(٢) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٧٤)، كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل على التفرد والاتفاق، (٣/ ٨٨)، الصفات، عمر الدارقطني، تحقيق: عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ، سلسلة عقائد السلف، (٣٥-٣٨)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٦٧-٦٨)، الصواعق المرسلة، (١/ ٢٦٨-٢٨٦)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٠٦)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ١٢٩-٣٠٧)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٤٩-٥٠).

(٣) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٠٦)، شرح العقيدة الواسطية، امحمد محمد بن عثيمين، (١/ ٣٠١)، شرح لمعة الاعتقاد، (٤٩).

(٤) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٠٨)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٣٠٤-٣٠٥)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٥٠).

(٥) يُنظر: شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٥٠).

(٦) بيان تلبيس الجهمية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، قام بتصحيح وتكميل وتعليق: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، ط٢، ١٤٢١هـ، دار القاسم، الرياض، (١/ ٤٠).

- أن الذي دلت عليه النصوص أن الثابت لله هو على خلاف ما يثبت للمخلوق، فلو كان في إثبات صفة اليد المماثلة للمخلوقين، لوجب أن يظهر إنكار ذلك من عموم الخلق وجمهورهم [(١)].
- أن القول بأن إثبات اليد لله- عز وجل – من باب المشاكلة، محال لأنه يستلزم نفي وتعطيل صفة اليد عن الله تعالى [(٢)].

الأصابع:

قال –رحمه الله– في شرحه لحديث:

جاء يَهُودِيٌّ إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: يا محمد إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ على إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ على إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ على إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ على إِصْبَعٍ، ثُمَّ يقول: أنا الْمَلِكُ. قال: فَضَحِكَ النبي – صلى الله عليه وسلم – حتى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، [(٣)] قال: ﴿وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [(٤)].

قال الشيخ المباركفوري–رحمه الله– شارحاً للحديث:

قال النووي: هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيها مذهبان: التأويل والإمساك عنه مع الإيمان بها مع اعتقاد أن الظاهر منها غير مراد، فعلى قول المتأولين يتأولون الأصابع هنا على الاقتدار؛ أي خلقها مع عظمها بلا تعب ولا ملل. والناس يذكرون الأصبع في مثل

---

(١) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٩١).

(٢) يُنظر: دراسة عقدية لبعض الصفات التي ادعي أنها من باب المشاكلة، (٦٩)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري في تأويله بعض صفات الباري –جل وعلا–، الرد على الشيخ المباركفوري في عمله بالمشاكلة في بعض صفات الباري –جل وعلا–.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، باب ومن سورة الزمر، ح (٣٢٣٨)، (١٩٨٢–١٩٨٣)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كِتاب التفسير، باب: **﴿وما قدروا الله حق قدره﴾**، ح (٤٨١١)، (٤٠٩)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب صفة القيامة والجنة والنار، ح (٢٧٨٦)، (١١٦٣–١١٦٤)، بنحوه.

قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣٢٠).

(٤) سورة الأنعام: ٩١.

هذا للمبالغة والاحتقار، فيقول أحدهم بأصبعي أقتل زيداً؛ أي لا كلفة علـيّ في قتلـه، وقيل: يحتمل أن المراد أصابع بعض مخلوقاته، وهذا غير ممتنع، والمقصود أن يد الجارحـة مستحيلة، انتهى [(١)].

قلت: الإمساك عن التأويل وإمرار هذه الأحاديث كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف هو مذهب السلف.

(قال القارئ في المرقاة: هو أسلم [(٢)]. قلت: بل هو المتعين والله تعالى أعلم [(٣)].)

مناقشة الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه– والرد عليه:

يظهر لقارئ شرح الشيخ المباركفوري السابق، احتماله لوجهين:

الأول:

اتباع الشيخ المباركفوري – رحمه الله – منهج أهل السنّة والجماعـة في إثبـات صـفة الأصابع لله – عز وجل–، ناهياً عن التأويل والتفويض والتشبيه متبعاً منهج الإثبات.

وقد ثبتت صفة الأصابع بالسنّة في عدد من الأحاديث منها الحديث السابق الـذكر [(٤)]، وهي صفة ذاتية له سبحانه [(٥)].

قال الإمام ابن خزيمة – رحمه الله– في كتابه التوحيد وإثبات صفات الرب:

"باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجل ثناؤه السماوات والأرض وما عليها على أصابعه، جل ربنا عن أن تكون أصابعه كأصابع خلقه وعن أن يشبه شيء من صـفات ذاته صفات خلقه". [(٦)]

---

(١) شرح النووي على مسلم، (١٧/ ١٢٩-١٣٠).

(٢) مرقاة المفاتيح، (١٠/ ١٨٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٧١).

(٤) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٨٣) الصفات، (٢١)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٧٥).

(٥) صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، علوي عبدالقادر السقاف، ط١، ١٤١٤هـ، دار الهجـرة للنـشر والتوزيع، الرياض، (٥٤).

(٦) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٨٣).

قال ابن قتيبة [1]، رحمه الله:

"ولا نقول إصبع كأصابعنا ولا يد كأيدينا ولا قبضة كقبضاتنا؛ لأن كل شيء منه عز وجل لا يشبه شيئاً منا" [2].

الثاني:

اتباع الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه – منهج المفوضة، وهو مذهب باطل [3].

القدم والرجل:

ذكر الشيخ المباركفوري عدة مذاهب في صفة القدم للباري-جل وعلا-، **قال في شرحه لحديث:** (وضع الرحمن قدمه فيها) [4]:

وفي رواية لمسلم: "رجله" [5]. قال القارئ: مذهب السلف التسليم والتفويض مع التنزيه، وأرباب التأويل من الخلف يقولون المراد بالقدم قدم بعض مخلوقاته، فيعود الضمير في قدمه إلى ذلك المخلوق المعلوم، أو قوم قدمهم الله للنار من أهلها، وتقدم في سابق حكمه أنهم لاحقوها فتمتلئ منهم جهنم، والعرب تقول كل شيء قدمته من خير أو شر، فهو قدم، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ [6] أي: ما قدموه من

---

(1) هو: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عالم مشارك في أنواع من العلوم، من مؤلفاته: تأويل مختلف الحديث، غريب القرآن، وغيرها، توفي سنة ٢٧٦هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٣/ ٢٩٦)، شذرات الذهب، (٢/ ١٦٩)، معجم المؤلفين، (٢/ ٢٩٧).

(2) تأويل مختلف الحديث، (١/ ٢٠٩).

(3) يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(4) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة الجنة، باب: ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار، ح (٢٥٥٧)، (١٩٠٩)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التفسير، باب: ﴿**وتقول هل من مزيد**﴾، ح (٤٨٤٨)، (٤١٤)، بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أنس بن مالك، ح (٣١٤٠)، (٥/ ٤٣٨-٤٣٩)، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الصفات، ح (٢٦٨)، (١/ ٥٠٢)، بنحوه.

قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ١٨).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، ح (٢٨٤٦)، (١١٧٢)، بلفظه.

(6) سورة يونس: ٢.

الأعمال الصالحة الدالة على صدقهم في تصديقهم، والمراد بالرجل الجماعة من الجراد وهو وإن كان موضوعاً لجماعة كثيرة من الجراد لكن استعارته لجماعة الناس غير بعيد، أو أخطأ الراوي في نقله الحديث بالمعنى وظن أن الرجل سد مسد القدم هذا، وقد قيل وضع القدم على الشيء مثل للردع والقمع فكأنه قال يأتيها أمر الله فيكفها من طلب المزيد، وقيل: أريد به تسكين فورها كما يقال: للأمر يراد إبطاله وضعته تحت قدمي، ذكره في النهاية [1].

وفي شرح السنّة: القدم والرجل المذكوران في هذا الحديث من صفات الله المتزهة عن التكييف والتشبيه، وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل في الكتاب أو السنّة كاليد والإصبع والعين والمجيء والإتيان والترول، فالإيمان بها فرض والامتناع عن الخوض فيها واجب، فالمهتدي من سلك فيها طريق التسليم، والخائض فيها زائغ، والمنكر معطل، والمكيف مشبه. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، انتهى [2].

قال القارئ: وهو الموافق لمذهب الإمام مالك- رحمه الله- ولطريق إمامنا الأعظم على ما أشار إليه في الفقه الأكبر، فالتسليم أسلم، والله تعالى أعلم، انتهى [3].

قلت: الأمر كما قال القارئ؛ فلا شك أن التسليم والتفويض هو الأسلم، بل هو المتعين [4].

مناقشة الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه– والرد عليه:

قلت: يظهر للقارئ الكريم تنوع المذاهب الباطلة في ليّ أعناق النصوص، وهي:

أولاً: القول بالتفويض.

قال الشيخ المباركفوري: "قال القارئ: مذهب السلف التسليم والتفويض مع التتريه".

ثانياً: القول بالتأويل.

(١) مرقاة المفاتيح، (١٠/ ٣٥٨)، النهاية في غريب الحديث، (٤/ ٢٥).

(٢) شرح السنة، (١٥/ ٢٥٧).

(٣) مرقاة المفاتيح، (١٠/ ٣٥٨).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٩١)، مرقاة المفاتيح، (١٠/ ٣٥٩).

قال الشيخ المباركفوري: "وأرباب التأويل من الخلف"، ثم ذكر عدة تـــأويلات لـــصفة القدم:

المراد بالقدم قدم بعض مخلوقاته فيعود الضمير في قدمه إلى ذلك المخلوق المعلوم.

قوم قدمهم الله للنار من أهلها، وتقدم في سابق حكمه أنهم لاحقوها فتمتلئ منهم جهنم، والعرب تقول كل شيء قدمته من خير أو شر، فهو قدم، ومنه قوله تعالى: **﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾** [1] أي: ما قدموه من الأعمال الصالحة الدالـــة علـــى صـــدقهم في تصديقهم.

والمراد بالرجل الجماعة من الجراد وهو وإن كان موضوعاً لجماعة كثيرة من الجراد لكـــن استعارته لجماعة الناس غير بعيد.

وضع القدم على الشيء مثل للردع والقمع، فكأنه قال: يأتيها أمر الله فيكفها من طلـــب المزيد.

أريد به تسكين فورها كما يقال للأمر يراد إبطاله: وضعته تحت قدمي.

ثالثاً: تخطئة الراوي –رضي الله عنه–، في نقله للحديث بالمعنى.

قال الشيخ المباركفوري: "أخطأ الراوي في نقله الحديث بالمعنى وظن أن الرجل سد مسد القدم". [2]

رابعاً: ترجيح العمل بالتفويض.

قال الشيخ المباركفوري –عفا الله عنه–: قال القارئ: وهو الموافق لمذهب الإمام مالك– رحمه الله– ولطريق إمامنا الأعظم على ما أشار إليه في الفقه الأكبر، فالتسليم أسلم، والله تعالى أعلم، انتهى.

قلت: الأمر كما قال القارئ؛ فلا شك أن التسليم والتفويض هو الأسلم، بل هو المتعين.

---

(١) سورة يونس: ٢.

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٩١)

منهج أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة القدم لله- عز وجل-:

١-أن صفة القدم ثابتة بالسنّة [(١)].

٢-أن صفة القدم صفة ذاتية له-سبحانه- [(٢)].

٣-أن المراد بالقدم القدم الحقيقة لله- عز وجل- [(٣)].

٤- أن المراد بالقدم هو الرجل. [(٤)]

قال الإمام الترمذي، رحمه الله:

"وقد رُوِيَ عن النبي – صلى الله عليه وسلم- رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مِثْلُ هذا ما يُذْكَرُ فيه أَمْرُ الرُّؤْيَةِ أَنَّ الناس يَرَوْنَ رَبَّهُمْ وَذِكْرُ الْقَدَمِ وما أَشْبَهَ هذه الْأَشْيَاءَ، وَالْمَذْهَبُ في هذا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ من الْأَئِمَّةِ، مِثْلِ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِك بن أَنَسٍ، وبن الْمُبَارَك، وبن عُيَيْنَةَ، وَوَكِيعٍ، وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ رَوَوْا هذه الْأَشْيَاءَ ثُمَّ قالوا: تُرْوَى هذه الْأَحَادِيثُ وَنُؤْمِنُ بها، ولا يُقَالُ كَيْفَ وَهَذَا الذي اخْتَارَهُ أَهْلُ الحديث أَنْ تُرْوَى هذه الْأَشْيَاءُ كما جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بها ولا تُفَسَّرُ ولا تُتَوَهَّمُ ولا يُقَالُ كَيْفَ وَهَذَا أَمْرُ أَهْلِ الْعِلْمِ الذي اخْتَارُوهُ وَذَهَبُوا إليه" [(٥)].

وقال ابن خزيمة، رحمه الله:

"باب ذكر إثبات الرجل لله -عز وجل-، وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية الذين يكفرون بصفات خالقنا -عز وجل- التي أثبتها لنفسه في محكم تتريله وعلى لسان نبيه المصطفى" [(٦)].

---

(١) يُنظر: سنن الترمذي، (١٩٠٩)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٢٠٧-٢٠٨) الصفات، (٢٥-٣٥)، الرد على الجهمية، (٢١)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٥٦-٧٥، ٧٨)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٣٩)، الفتوى الحموية الكبرى، (٣٩٦-٣٩٧).

(٢) يُنظر: شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٣٢)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٨٣)، صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (١٢٤).

(٣) يُنظر: شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٣٢).

(٤) يُنظر: الأربعين في دلائل التوحيد، (٧٨).

(٥) سنن الترمذي، (١٩٠٩).

(٦) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٢٠٢).

إن ما نقله الشيخ – عفا الله عنه- من تخطئة الراوي- رضي الله عنه-في نقله للحـديث بالمعنى يوجب الطعن في الصحابة الكرام، وقد تضافرت أدلة الكتاب والسنّة على تعـديل الصحابة -رضي الله عنهم-؛ مما لا يبقي معها شك مرتاب في تحقيق عدالتهم [(١)].

ولو لم تكن عدالتهم منصوصاً عليها في الكتاب والسنّة لجزم أهـل العقـول الـصريحة والقلوب السليمة بعدالتهم استناداً إلى ما تواترت به الأخبار عنهم من الأعمال الجليلة التي قدموها لنصرة الدين الحنيف.

وقد ثبت إجماع أهل السنّة والجماعة على أن الصحابة -رضي الله عنهم- جميعهم عدول بلا استثناء [(٢)]، وقد نُهينا عن سبّ الصحابة – رضي الله عنه- والانتقاص منهم بأي شكل كان، لتحريمه بنص الكتاب والسنّة [(٣)]، ثم إن الطعن فيهم -رضي الله عنهم، والتجـريح فيهم مفاده إبطال جميع أحكام الشريعة الإسلامية إذ هم نقلتها والمبلغون لها [(٤)].

قال القرطبي، رحمه الله:

"فمن نقص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته، فقد رد على الله رب العالمين وأبطـل شرائع المسلمين" [(٥)].

٤-أن إثبات صفة القدم لله – عز وجل- إثبات يقتضي عـدم المـشابهة بـين الخـالق والمخلوق، فكما أن ذاته -سبحانه-لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تـشبه صفات المخلوقين [(٦)].

---

(١) يُنظر: عقيدة أهل السنّة والجماعة في الصحابة الكرام-رضي الله عنهم-، ناصر الشيخ، ط٣، ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٢/ ٨٠٠).

(٢) عقيدة أهل السنّة والجماعة في الصحابة الكرام-رضي الله عنهم-، (٢/ ٨١٠-٨١١).

(٣) يُنظر: عقيدة أهل السنّة والجماعة في الصحابة الكرام-رضي الله عنهم-، (٢/ ٨٣١-٨٣٦، ٨٣٧-٨٤٥).

(٤) عقيدة أهل السنّة والجماعة في الصحابة الكرام-رضي الله عنهم-، (٢/ ٨٦٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن، أحمد بن عمرالأنصاري القرطبي المالكي، تحقيق: د.عبدالله عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، (١٦/ ٣٤٧).

(٦) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٤٣)، ويُنظر: مختصر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عليّ الحنبلي البعلي، تحقيق: عبدالمجيد سليم، دار الكتب العلمية، بـيروت، (٦٤٧-٦٤٨)،، فقد رد الشيخ على المؤولة بعدة وجوه.

أن الرسول– صلى الله عليه وسلم –كـان يـتكلم بنـصوص الـصفات، ولم ينقـل عنه، ولا عن الصحابة والتابعين من بعده أن لهذه الـصفات معـانٍ باطنـة غـير مـا يظهر من مدلولها، فلو كان التفويض حقاً لبينه الرسـول – صـلى الله عليـه وسـلم –، ومن جاء بعده [1].

صفة الصورة:

أثبت الشيخ المباركفوري صفة الصورة لله – عز وجل–، فقال:

قوله: "أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة" [2] الظاهر أن إتيانه تعالى كان في المنام يدل على ذلك قول الراوي: أحسبه في المنام، ويدل على ذلك أيضاً حديث معاذ بن جبل الآتي... قال القارئ في المرقاة: إذا كان هذا في المنام؛ فلا إشكال فيه إذ الرائي قـد يرى غير المتشكل متشكلاً والمتشكل بغير شكله، ثم لم يعد ذلك بخلل في الرؤيـا ولا في خلد الرائي، بل له أسباب أخر تذكر في علم المنام أي التعبير، ولولا تلك الأسـباب لمـا افتقرت رؤيا الأنبياء -عليهم السلام- إلى تعبير، وإن كان في اليقظة وعليه ظاهر ما روى أحمد بن حنبل، فإن فيه: "فنعست في صلاتي حتى استيقظت فإذا أنا بربي -عز وجل- في أحسن صورة" الحديث، فمذهب السلف في أمثال هذا الحديث -إذا صـح- أن يـؤمن بظاهره ولا يفسر بما يفسر به صفات الخلق، بل ينفي عنه الكيفية ويوكل علم باطنـه إلى الله تعالى، فإنه يري رسوله ما يشاء من وراء أستار الغيب بما لا سبيل لعقولنا إلى إدراكه، لكن ترك التأويل في هذا الزمان مظنة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال، وإن تأول بما يوافق الشرع على وجه الاحتمال لا القطع حتى لا يحمل على ما لا يجوز شـرعاً

ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى–، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(١) يُنظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، (٨٥)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتفويضه بعض صفات الرب – تبارك وتعالى–، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كِتاب تفسير القرآن عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، باب: ومن سورة ص، ح (٣٢٣٣)، (١٩٨٢)، بلفظه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم أبي رافع، ح (٩٣٨)، (١/ ٣١٧)، بلفظه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣١٧).

فله وجه، فقوله: في أحسن صورة يحتمل أن يكون معناه رأيت ربي حال كوني في أحسن صورة وصفة من غاية إنعامه ولطفه علي، "الرب في أحسن صورة"، وصورة الشيء ما يتميز به عن غيره، سواء كان عين ذاته أو جزئه المميز له عن غيره أو صفته المميزة، وكما يطلق ذلك في الجثة يطلق في المعاني، يقال: في صورة المسألة كذا وصورة الحال كذا، فصورته تعالى -والله أعلم- ذاته المخصوصة المنزهة عن مماثلة ما عداه من الأشياء البالغة إلى أقصى مراتب الكمال، أو صفته المخصوصة به؛ أي: كان ربي أحسن إكراماً ولطفاً من وقت آخر، كذا نقله الطيبي والتوربشتي، انتهى ما في المرقاة [1]... وعلى تقدير كون ذلك في اليقظة فمذهب السلف في مثل هذا من أحاديث الصفات إمراره كما جاء من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والإيمان به من غير تأويل له والسكوت عنه وعن أمثاله، مع الاعتقاد بأن الله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومذهب السلف هذا هو المتعين ولا حاجة إلى التأويل.

وأما القول بأن ترك التأويل في هذا الزمان مظنة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال فمما لا التفات إليه [2].

مناقشة الشيخ المباركفوري وبيان الحق:

عرض الشيخ المباركفوري عدة مذاهب في تناول صفة الصورة للباري -جل وعلا- وفيما يلي مناقشتها:

الأول: التفويض.

قال: "فمذهب السلف في أمثال هذا الحديث -إذا صح- أن يؤمن بظاهره ولا يفسر بما يفسر به صفات الخلق، بل ينفي عنه الكيفية ويوكل علم باطنه إلى الله تعالى، فإنه يري رسوله ما يشاء من وراء أستار الغيب بما لا سبيل لعقولنا إلى إدراكه" [3].

---

(١) مرقاة المفاتيح، (٢/ ٣٩٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٦٤-٦٥)، مرقاة المفاتيح، (٢/ ٣٩٩).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٦٤-٦٥)، مرقاة المفاتيح، (٢/ ٣٩٩).

الثاني: التأويل.

لكن ترك التأويل في هذا الزمان مظنة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال، وإن تأول بما يوافق الشرع على وجه الاحتمال لا القطع حتى لا يحمل على ما لا يجوز شرعاً فله وجه.

فقوله في أحسن صورة يحتمل:

- أن يكون معناه رأيت ربي حال كوني في أحسن صورة وصفة من غاية إنعامه ولطفه علي، أو حال كون الرب في أحسن صورة، وصورة الشيء ما يتميز به عن غيره، سواء كان عين ذاته أو جزءه المميز له عن غيره أو صفته المميزة.

- وكما يطلق ذلك في الجثة يطلق في المعاني، يقال: في صورة المسألة كذا وصورة الحال كذا، فصورته تعالى -والله أعلم- ذاته المخصوصة المتزهة عن مماثلة ما عداه من الأشياء البالغة إلى أقصى مراتب الكمال أو صفته المخصوصة به؛ أي: كان ربي أحسن إكراماً ولطفاً من وقت آخر [1].

الثالث: ترجيح العمل بمذهب أهل السنّة.

قال، رحمه الله:

"وعلى تقدير كون ذلك في اليقظة فمذهب السلف في مثل هذا من أحاديث الصفات إمراره كما جاء من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والإيمان به من غير تأويل له والسكوت عنه وعن أمثاله، مع الاعتقاد بأن الله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومذهب السلف هذا هو المتعين ولا حاجة إلى التأويل.

وأما القول بأن ترك التأويل في هذا الزمان مظنة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال فمما لا التفات إليه" [2].

فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من ترجيح العمل بمذهب أهل السنّة والجماعة هو الصحيح الموافق للكتاب والسنّة، فمنهج أهل السنّة والجماعة في صفة الصورة هو ما يلي:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٦٤-٦٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٦٤-٦٥)، مرقاة المفاتيح، (٢/ ٣٩٩).

١-أن صفة الصورة ثابتة بالسنّة. [١]

٢- أن صفة الصورة صفة ذاتية لله — عز وجل- [٢].

٣- أنه يجب إثبات صفة الصورة لله — عز وجل بلا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل [٣].

ثانياً: الصفات الفعلية:

الاستواء:

يرى الشيخ المباركفوري —رحمه الله- أن لله — عز وجل- استواءً يليق بجلاله، فقد ذكر صفة الاستواء في عدد من المواضع، **فقال شارحاً لحديث:**

"**(والله فوق ذلك)** [٤]: أي فوق العرش، وفيه دليل على أن الله تعالى فوق العرش، وهذا هو الحق وعليه تدل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهو مذهب السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وغيرهم من أهل العلم، رضوان الله عليهم أجمعين.

قالوا: إن الله تعالى استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معلوم والكيف مجهول، والجهمية قد أنكروا العرش وأن يكون الله فوقه وقالوا إنه في كل مكان، ولهم مقالات قبيحة باطلة، وإن شئت الوقوف على دلائل مذهب السلف والاطلاع على رد مقالات الجهمية الباطلة فعليك أن تطالع كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وكتاب

---

(١) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٢٠١)، الشريعة، (٣/ ١٥٥)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٦٣)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٢٨٥)، (٢/ ٢٩١)، مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٨٧)، مختصر الفتاوى المصرية، (١/ ٥٧٣)، أقاويل الثقات، (١٦٦)، عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، (٤٣-٤٥).

(٢) صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، علوي عبدالقادر السقاف، (١٦٥).

(٣) يُنظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، (٤٦).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، باب: ومن سورة الحاقة، ح (٣٣٢٠)، (١٩٩٢)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن غريب.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كِتَاب التفسير، باب: تفسير سورة آل عمران، ح (٣١٣٧)، (٢/ ٣١٦)، بنحوه. قال الألباني: حديث ضعيف. ضعيف سنن الترمذي، (٣٨٤-٣٨٥).

أفعال العباد للبخاري، وكتاب العلوّ للذهبي، وأورد الترمذي هذا الحديث في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [1]." [2]

وبين المنهج المتبع في إثبات الاستواء فقال: "(وهو على العرش كما وصف في كتابه): قال الطيبي: أي: هو مستوٍ على العرش استواءً مثل ما وصف نفسه به في كتابه، وهو مستأثر بعلمه باستوائه عليه، وفي قول الترمذي إشعار إلى أنه لا بد لقوله: "لهبط على الله" من هذا التأويل المذكور ولقوله: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [3] من تفويض علمه إليه تعالى والإمساك عن تأويله" [4].

وقال أيضاً:

"وقد صنف الحافظ الذهبي في هذا الباب كتاباً سماه كتاب العلوّ للعليّ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، وهو كتاب مفيد نفيس نافع جداً، ذكر في أوله عدة من آيات الاستواء، فالاستواء -كما قال مالك الإمام وجماعة- معلوم والكيف مجهول" [5].

فمما ذكر يتضح موافقة الشيخ المباركفوري أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة الاستواء لله – عز وجل-.

فصفة الاستواء ثابتة في الكتاب [6]

---

(١) سورة الحاقة: ١٧.

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٤٣-١٤٤)

(٣) سورة طه: ٥.

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ١١٨)

(٥) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٢)، العلو للعليّ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، (١٣-١٤).

(٦) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٢٣١-٢٣٢)، الرد على الجهمية، الدارمي، (٣٣-٣٤)، مجموع الفتاوى، (٣/ ٢١٢٢٠٩-)، (٣/ ٢٢٥)، (٥/ ٩٥)، الكلام على مسألة الاستواء على العرش، محمد عبدالهادي الحنبلي، تحقيق: ناصر سعود السلامة، ٢٠٠٢م، دار الفلاح، مصر، (٢٥-٢٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٣٦٤)، شرح لمعة الاعتقاد، (٦١)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٣)، صفة الاستواء لله – عز وجل-، د.صالح العقيل، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٦٧)، (١٦٠-١٦١)، الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، د.عبدالرزاق العباد، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٣٣)، ١٤٢١هـ، (٢٦-٣٠).

والسنّة [1] وإجماع الأمة [2]، وهي صفة فعلية لله – عز وجل- [3].

فالمراد من الاستواء: الاستواء الحقيقي لله – عز وجل- على ما يليق بجلاله [4].

قال الإمام الدارمي [5]، رحمه الله:

"باب استواء الرب تبارك وتعالى على العرش وارتفاعه إلى السماء وبينونته من الخلق". [6]

قال الإمام ابن خزيمة، رحمه الله:

"باب ذكر استواء خالقنا العليّ الأعلى" [7].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"سلف الأمة وأئمتها أئمة أهل العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة، فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنّة من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أثبتوا أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه وهم بائنون منه". [8]

---

(١) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٢٣٤-٢٤٥)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٥٥)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٣٩)، الكلام على مسألة الاستواء على العرش، (٢٧-٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (٣٦٤-٣٦٦)، شرح لمعة الاعتقاد، (٦٢-٦٥)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٩٧).

(٢) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، شرح لمعة الاعتقاد، (٦١-٦٢).

(٣) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٣٢)، (٢١٠)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٣)، صفة الاستواء لله – عز وجل-، (١٧٠).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٢١٩-٢٢٠)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٢٨٤)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٣١).

(٥) هو: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي، السجستاني، الدارمي، محدث، حافظ، طاف الأقاليم في طلب الحديث، توفي سنة ٢٨٠هـ، له مصنفات، منها: الرد على الجهمية، كتاب الرد على بشر المريسي فيما ابتدعه من التأويل لمذهب الجهمية، وغيرها.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (١٣/ ٣١٩)، طبقات الشافعية الكبرى، (٢/ ٣٠٢)، البداية والنهاية، (١١/ ٧٢)، معجم المؤلفين، (٢/ ٣٥٩-٣٦٠).

(٦) الرد على الجهمية، الدارمي، (٣٣).

(٧) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٢٣٢-٣٣٥).

(٨) مجموع الفتاوى، (٥/ ١٢٥-١٢٦).

الكلام:

ذهب الشيخ المباركفوري- عفا الله عنه-إلى تأويل صفة الكلام، فقال شارحاً لحديث: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة) [1]:

"**قال النووي**: قيل معنى لا يكلمهم الله تكليم من رضي عنه بإظهار الرضا، بل بكلام يدل على السخط، وقيل: المراد أنه يعرض عنهم، وقيل: لا يكلمهم كلاماً يسرهم، وقيل: لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية" [2].

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١-أن صفة الكلام ثابتة بالكتاب [3] والسنّة [4] وإجماع السلف [5].

٢-أن الكلام صفة ذاتية فعلية لله — عز وجل- فتكون صفة ذاتية له -سبحانه- من حيث النوع (أي الكلام في ذاته)، وتكون صفة فعلية له -سبحانه- من حيث الأفراد (أي الكلمات) [6].

٣-أن صفة الكلام لله عز وجل صفة حقيقية على ما يليق بجلاله [1].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٨١)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٢/ ١١٦).

(٣) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٣٣٥-٣٤٧)، كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ١٢٩)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٨٦-٨٧)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٢١١، ٢١٤)، شرح لمعة الاعتقاد، (٧١)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٧٠-٧٣)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، عبدالله يوسف الجديع، ط٢، ١٤١٦هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، (٨٣-٨٤).

(٤) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٣٥٥)، كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ١٢٩-١٦٧)، شرح لمعة الاعتقاد، (٧١)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٧٣)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، (٨٤-٨٩).

(٥) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، شرح لمعة الاعتقاد، (٧١).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢١٨-٢١٩)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٤)، شرح العقيدة الواسطية، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، زيد بن عبدالعزيز بن فياض، (١٤٦)، (٧٣)، بدعة الكلام النفسي ــ عرض ونقد ــ، د.محمد عبدالرحمن الخميس، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (٢٥)، ١٤٢٠هـ، (١٧).

٤-أن الكلام صفة قائمة به سبحانه [٢].

٥-أن الله يتكلم بمشيئته واختياره [٣].

٦-أن كلامه سبحانه مسموع بالآذان حقيقة من غير توهم [٤].

٧-أن كلامه سبحانه بحرف وصوت بإجماع العقلاء [٥].

٨- "أن المتأول للصفات توهم تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في **أربعة** أنواع من المحاذير:

الأول: كونه مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عمّا دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله؛ فيبقي مع جنايته على النصوص وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله -عز وجل- بغير علم فيكون معطلاً لما يستحقه الرب.

---

(٧) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٤٦)، بدعة الكلام النفسي_ عرض ونقد (١٧).

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢١٨)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٦، ١٧٩-١٨١) الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٤٦)، بدعة الكلام النفسي _ عرض ونقد _، (١٨).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢١٨)، (١٢/ ١٨٤)، (١٢/ ١٧٣)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٤)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٤٦)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، (١٧٧)، بدعة الكلام النفسي _ عرض ونقد_، (١٨).

(٣) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٤)، بدعة الكلام النفسي _ عرض ونقد _، (١٨).

(٤) يُنظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد بن سعيد السجزي، تحقيق، ودراسة: محمد باكريم باعبدالله، ط١، ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، (٨١)، مجموع الفتاوى، (١٢/ ١٧٣)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، (١٥٧-١٦٥)، بدعة الكلام النفسي _ عرض ونقد _، (١٨)، مسألة الحرف والصوت في كلام الله، د.محمد عبدالرحمن الخميس، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (٢٧)، ١٤٢٠هـ، (١٦-٢٠).

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات؛ فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثّله بالمنقوصات والمعدومات وعطل النصوص عمّا دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات فيجمع في كلام الله وفى الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسماء الله وآياته" (١).

نزول الله، عز وجل:

ذكر الشيخ المباركفوري – رحمه الله- صفة النزول للباري- جل وعلا-، فقال:

"قد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة، ومنهم من أوله، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم، وهذا القول هو الحق، فعليك اتباع جمهور السلف وإياك أن تكون من أصحاب التأويل، والله تعالى أعلم" (٢).

مناقشة الشيخ المباركفوري والرد عليه:

مما سبق ذكر الشيخ عدداً من الآراء في نزول الباري-جل وعلا-:

الأول: أهل السنّة والجماعة.

قال: "فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة. تعالى الله عن قولهم".

الثاني: الخوارج والمعتزلة.

قال: "ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة".

---

(١) مجموع الفتاوى، (٣/ ٤٨-٤٩)، بتصرف يسير، ويُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٩٦-٢٩٧)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري في تأويله بعض صفات الباري -جل وعلا-.

(٢) تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٣).

الثالث: المؤولة.

قال: "ومنهم من أوله".

الرابع: المفوضة.

قال: "ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال متزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم".

الترجيح، كما رآه المباركفوري:

"وهذا القول هو الحق فعليك اتباع جمهور السلف وإياك أن تكون من أصحاب التأويل، والله تعالى أعلم".

فمن خلال العرض السابق يتبيّن عمل الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه- بالتفويض في صفة الترول للباري جل وعلا، ولا يصح استدلاله بأن الأئمة اتبعوا ذلك بزعمه عدا البيهقي – عفا الله عنه- لأنه أشعري [(١)].

الرد عليه:

١-أن صفة الترول للباري – جل وعلا- ثابتة بالكتاب [(٢)] والسنّة [(٣)] والإجماع [(٤)].

٢-أن صفة الترول صفة فعلية لله – عز وجل- [(٥)].

٣-أن صفة الترول صفة حقيقية لله – عز وجل- على ما يليق بجلاله. [(٦)]

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٢٦٩)، (٤/ ١٢-١٣)، درء تعارض العقل والنقل، (٢/ ١٧)، (٧/ ٧٤).

(٢) يُنظر: الرد على الجهمية، الدارمي، (٦٣)، كتاب التوحيد ومعرفة أسماء، (٣/ ٢٩١-٣٠٠).

(٣) يُنظر: الرد على الجهمية، الدارمي، (٧٤-٩٣)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (٣/ ٢٨٩-٣٢٦)، كتاب التوحيد ومعرفة أسماء، (٣/ ٢٩١-٣٠٠)، الأربعين في دلائل التوحيد، (٨٠)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٤٤-٤٤٥)، مجموع الفتاوى، (٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، (٥/ ٣٩٣-٣٩٤)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٨).

(٤) يُنظر: شرح لمعة الاعتقاد، (٦١-٦٢).

(٥) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (٩٩)، (١٦٧)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٣).

(٦) يُنظر: شرح لمعة الاعتقاد، (٥٨).

٤-أن وصف أهل السنّة والجماعة بالمشبهة باطل؛ وذلك لأنهم يثبتون الصفة لله – عـز وجل – من غير تشبيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسـوله، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل؛ فلا يجوز نفى صفات الله تعـالى الـتي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [١] ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، واتفق سلف الأمة وأئمتها وأهل العلم بالسنّة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه بالقبول، ومن قال ما قاله الرسول فقوله حق وصدق". [٢] وقال أيضاً: "ولهذا كان مـذهب الـسلف والأئمة إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، فالله تعالى موصوف بـصفات الكمال الذي لا نقص فيه متره عن صفات النقص مطلقاً ومتره عن أن يماثلـه غـيره في صفات كماله، فهذان المعنيان جمعا التتريه" [٣]

٥-أن ما حكم به على الخوارج والمعتزلة الذين أنكروا صحة الأحاديث الواردة في صـفة الترول للباري – جل وعلا- جملة، بالمكابرة صحيح.

٦-أن ما ذهب إليه من بطلان التأويل في صفة الترول للباري – جل وعلا- هو الصحيح.

٧-أن ما ذهب إليه من ترجيح التفويض في صفة الترول للباري – جل وعلا- باطل؛ لما له من لوازم باطلة [٤].

الفرح:

يرى الشيخ المباركفوري أن لله – عز وجل- فرحاً حقيقياً يليق بجلاله، **قال، رحمه الله:**

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) مجموع الفتاوى، (٥/ ٣٢٢-٣٢٣).

(٣) مجموع الفتاوى، (٥/ ٣٢٩).

(٤) يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتفويضه بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-.

"**قال النووي**: قال العلماء: فرح الله تعالى هو رضاه، **وقال المازري** [1]: الفرح ينقسم على وجوه منها السرور، والسرور يقارنه الرضا بالمسرور به، قال: فالمراد هنا أن الله تعالى يرضى بتوبة عبده أشد مما يرضى واجد ضالته بالفلاة، فعبر عن الرضا بالفرح تأكيداً لمعنى الرضا في نفس السامع ومبالغة في تقريره، انتهى.

قلت: لا حاجة إلى التأويل، ومذهب السلف في أمثال هذا الحديث إمرارها على ظواهرها من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل" [2].

سلك الشيخ المباركفوري –رحمه الله – مسلك أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة الفرح لله تعالى حيث قال: "ومذهب السلف في أمثال هذا الحديث إمرارها على ظواهرها من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل" [3].

فمنهج أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة الفرح لله تعالى هو:

١-أن صفة الفرح لله– عز وجل- ثابتة بالسنّة [4] والإجماع [5].

٢-أن صفة الفرح صفة فعلية لله – عز وجل- [6].

٣-أن صفة الفرح صفة حقيقية لله – عز وجل- على ما يليق بجلاله [7].

---

(١) هو: محمد بن عليّ التميمي المازري المالكي، من فقهاء المالكية، وكان أحد الأذكياء الموصوفين والأئمة المتبحرين، له العديد من المصنفات، منها: كتاب المعلم بفوائد شرح مسلم، وكتاب إيضاح المحصول في الأصول، وشرح كتاب التلفين لعبدالوهاب المالكي، توفي سنة ٥٣٦هـ.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (٢٠/ ١٠٤)، شذرات الذهب، (٤/ ١١٤)، معجم المؤلفين، (٣/ ٥٢٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٣١٧-٣١٨)، شرح النووي على مسلم، (١٧/ ٦٠-٦١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٣١٧-٣١٨)، شرح النووي على مسلم، (١٧/ ٦٠-٦١).

(٤) يُنظر: النعوت والأسماء والصفات، (٣٥٥-٣٥٨)، كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢١٢-٢١٦)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٤١-٤٤٣)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٣٨)، (٧/ ٤٤٥)، (٨/ ١٤١)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٥٩-١٤٦١)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٦٧)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ١٩)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٨١)، صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (١٩٥).

(٥) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣).

(٦) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٢٢)، (١/ ٢٩٣)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٦٧)، صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (١٩٥).

(٧) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٢٢)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٠).

قال الإمام ابن منده، رحمه الله:"بيان آخر يدل على أن الله يفرح بتوبة عبده"[١].

النظر:

اضطرب الشيخ المباركفوري في إثبات صفة النظر لله- عز وجل-بين الإثبات والتأويل، فقد ذكر صفة النظر عدة مرات في شرحه، **فقال:**

(لا ينظر الله) [٢]: "أي نظر رحمة" [٣].

وقال في موضع آخر: "ومعنى لا ينظر إليهم يعرض عنهم، ومعنى نظره لعباده رحمته لهم ولطفه بهم" [٤].

وقال أيضاً في معنى النظر: قال الحافظ في الفتح: أي لا يرحمه، فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازاً، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة، وقال شيخنا -يعني الحافظ العراقي- [٥] في شرح الترمذي: عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر؛ لأن من نظر إلى متواضع رحمه، ومن نظر إلى متكبر مقته، فالرحمة والمقت متسببان عن النظر.

---

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢١٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن، ح (١١٦٥)، (١٧٦٦)، بلفظه.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند ابن عباس، ح (٢٣٧٨)، (٤/ ٢٦٦)، بلفظه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الحدود، باب: الزنى وحده، ح (٤٤١٨)، (١٠/ ٢٢٦)، بلفظه.

قال الألباني: حسن صحيح، سنن الترمذي، (١/ ٥٩٥).

(٣) تحفة الأحوذي، (٤/ ٢٣٩). ويُنظر: المرجع السابق، (٤/ ٢٩٢).

(٤) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٥٧).

(٥) هو: عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن الرازاني، الشافعي، ويعرف بالعراقي زين الدين، محدث، حافظ، فقيه، أصولي، له عدد من المؤلفات منها: نظم الدرر السنيّة في السيرة الزكية، والباعث على الخلاص من حوادث القصاص، وشرح الجامع الصحيح للترمذي، وغيرها، توفي سنة ٨٠٦هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٧/ ٥٥-٥٧)، معجم المؤلفين، (٢/ ١٣٠).

وقال الكرماني [1]: نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية لأن من اعتد بالشخص التفت إليه، ثم كثر حتى صار عبارة عن الإحسان وإن لم يكن هناك نظر، ولمن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تقليب الحدقة، والله منزه عن ذلك، فهو بمعنى الإحسان مجاز عمّا وقع في حق غيره كناية [2].

ويؤيد ما ذكر من حمل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري [3]: "أن رجلاً ممن كان قبلكم لبس بردة فتبختر فيها، فنظر الله إليه فمقته فأمر الأرض فأخذته" [4] الحديث، انتهى.

قلت: الأولى، بل المتعين أن يحمل ما ورد من النظر ونحوه من صفات الله تعالى على ظاهره من غير تأويل، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة مراراً [5].

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١- أن صفة النظر لله– عز وجل– ثابتة بالسنّة [6].

---

(١) هو: محمد بن يوسف بن عليّ بن عبدالكريم الكرماني الشافعي، اشتغل بالعلم وتصدى لنشره، له مصنفات، منها: الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، وغيرها، توفي سنة ٧٨٦هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٦/ ٢٩٤)، معجم المؤلفين، (٣/ ٧٨٤).

(٢) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٢١/ ٥٣)، فتح الباري، (١٠/ ٢٥٨).

(٣) هو: جابر بن سليم، وقيل: سليم بن جابر أبو جرى الهجيمي مشهور بكنيته، والأول أصح أبو جُرَيّ التميمي الهُجَيْمي من بَلْهُجيم بن عمرو بن تميم، سكن البصرة، روى عنه ابن سيرين، وأبو تميمة الهجيمي.

يُنظر: الاستيعاب، (٤/ ٦٢٠)، أسد الغابة، (١/ ٣٧٣)، (٧/ ٦٥)، الإصابة، (١/ ٤٣١)، (٧/ ٦٥).

(٤) أخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم من اسمه سليم، ح (٦٣٨٤)، (٧/ ٧١)، بلفظه.

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب صِفَةِ الْقِيامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ، باب (٤٧)، ح (٢٤٩١)، (١٩٠٢)، بنحوه. قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أنس بن مالك–رضي الله عنه–، ح (٤٣٠٢)، (٧/ ٢٧٩)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٦٠٢).

(٥) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٨٥–٢٨٦)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى–، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٦) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (٢/ ٨٦٠–٨٦١)، التوحيد ومعرفة أسماء الرب، (٣/ ٥٦)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٧٩–١٨٠)، (١/ ٢٨٩)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٨–٢٩)، شرح العقيدة الواسطية، صالح صالح الفوزان، (٨٢).

قال الإمام ابن منده، رحمه الله: "باب آخر يدل على النظر من الله -عز وجل- إلى عبده" [(١)].

٢- أن صفة النظر صفة فعلية لله – عز وجل- [(٢)].

٣-أن صفة النظر صفة حقيقية لله – عز وجل- على ما يليق بجلاله [(٣)].

٤-يرد عليه بما قاله: "الأولى، بل المتعين أن يحمل ما ورد من النظر ونحوه من صفات الله تعالى على ظاهره من غير تأويل" [(٤)].

الحياء:

اضطرب الشيخ المباركفوري في إثبات صفة الحياء لله -عز وجل-بين الإثبات والتأويل إضافة إلى قوله أنها من باب المشاكلة [(٥)]، قال شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (وأما الآخر فاستحيى فاستحيى الله منه) [(٦)]: "**قال النووي**: أي ترك المزاحمة والتخطي حياءً من الله تعالى، (فاستحيى الله منه): أي رحمه و لم يعذبه، بل غفر ذنوبه، وقيل: جازاه بالثواب" [(٧)].

وقال في موضع آخر: "ووصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق له كسائر صفاته نؤمن بها ولا نكيفها". [(٨)]

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١- أن صفة الحياء لله– عز وجل- ثابتة بالكتاب والسنّة [(٩)].

---

(١) التوحيد ومعرفة أسماء الرب، (٣/ ٥٦).

(٢) شرح العقيدة الواسطية، صالح صالح الفوزان، (٨٢).

(٣) شرح العقيدة الواسطية، احمد محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٨-٢٩).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٨٦)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري في تأويله بعض صفات الباري –جل وعلا-.

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٥٢).

(٦) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب العلم، باب: من قعد حيث ينتهي به المجلس، ح (٦٦)، (٨)، بلفظه.

(٧) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٥١)، شرح النووي على مسلم، (١٤/ ١٥٩).

(٨) تحفة الأحوذي، (٩/ ٣٣٠).

(٩) يُنظر: كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٤٧-٢٤٨)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٩٩).

قال الإمام ابن منده، رحمه الله تعالى:

"ذكر ما يدل على أن الله وصف نفسه بالحياء، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يستحي من عبده..." [(١)]" [(٢)]

٢- أن هذا التأويل بهذا المعنى باطل. [(٣)]

٣- أن صفة الحياء لله وردت من غير ما يشاكلها، فقد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "إن ربكم حيي كريم، يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً" [(٤)]، وغيره، فيبطل القول بالمشاكلة [(٥)].

الإعراض:

سلك الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه – مسلك التأويل في صفة الإعراض لله – عز وجل-، فقال شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (وأما الآخر فأعرض الله عنه) [(٦)]: "أي لم يرحمه، وقيل: سخط عليه" [(٧)].

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب: رفع اليدين في الدعاء، ح (٣٨٦٥)، (٢٧٠٧)، بنحوه. وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ح (١٨٨٢)، (١/ ٦٨١)، بنحوه. قال الحاكم: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، (١/ ٦٨١).

قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن ابن ماجه، (٣/ ٢٦٣).

(٢) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٤٧).

(٣) يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، باب: دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم-، ح (٣٥٥٦)، (٢٠١٨)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن غريب.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: الدعاء، ح (١٤٨٨)، (١٣٣٣)، بلفظه.

أخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ح (١٨٨٣)، (١/ ٦٨١)، بلفظه. قال الحاكم: له شاهد بإسناد صحيح.

قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٦٣).

(٥) يُنظر: دراسة عقدية لبعض الصفات التي ادعي أنها من باب المشاكلة، (٥٩-٦٠).

(٦) سبق تخريجه ص٣١.

(٧) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٥١)، شرح النووي على مسلم، (١٤/ ١٥٩).

١- أن صفة الإعراض لله- عز وجل- ثابتة بالسنّة [1].

قال الإمام ابن منده، رحمه الله تعالى:

"ذكر الأخبار المأثورة في الإقبال، والإعراض من الله على عبده" [2].

قال أبو القاسم التيمي الأصفهاني، رحمه الله:

"فصل يدل على النظر من الله -عز وجل- إلى عبده وإعراضه عنه" [3].

٢- أن القول في الصفات كالقول في الذات؛ فلا فرق بين ما أثبته وما أولته، فإما أن تثبت الجميع، وإما أن تأوله [4].

الكنف:

يرى الشيخ المباركفوري أن المراد بكنف الله- عز وجل- أن يكون العبد تحت رحمة الله يوم القيامة، قال شارحاً للكنف:

"بكاف ونون وفاء مفتوحات، وهو الجانب والناحية، وهذا تمثيل لجعله تحت ظل رحمته يوم القيامة" [5].

مناقشة الشيخ المباركفوري والرد عليه، عفا الله عنه:

١-أن صفة الكنف ثابتة للباري- جل وعلا- بالسنّة [6].

---

(١) يُنظر: كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٥٧)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٢٨٩).

(٢) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٥٧).

(٣) الحجة في بيان المحجة، (١/ ٢٨٩).

(٤) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٣١)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٣٦).

(٦) يُنظر: نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدرامي، تحقيق: رشيد حسن الألمعي، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٢/ ٧٤٧)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٣٨٨)، الشريعة، الآجري، (٢/ ١٠٣١-١٠٣٢)، مجموع الفتاوى، (٤/ ١٨٤)، (١٥/ ٩٤)، بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٣٤٩)، (٢/ ٤١٥)، (٢/ ٤١٨)، (٨/ ١٩٣-١٩٥)، (٨/ ١٩٧-١٩٨) (٨/ ٢٠٠)، (٨/ ٢٠٣)، صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (٢٢٠).

٢-أن ادعاء الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه- بأن المراد بالكنف تمثيل لجعله تحت ظل رحمته يوم القيامة باطل؛ لأن معنى اللفظ في اللغة الناحية والستر [(١)]، كما أنه لا محذور في إثباته لله – عز وجل- على هذا المعنى.

٣-أن المراد بالكنف: الستر مع القرب والدنو والمناجاة [(٢)].

٤-قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"أن يقال: أن هذا الدنو، ووضع الكنف، والمخاطبة يكون وقت السؤال، والعبد خائف غير آمن، ولا ظهر له أنه يغفر له ويرحمه،... فإذا كان العبد حين هذا الدنو من الله والمخاطبة والتقرير بذنوبه، يرى أنه قد هلك قبل أن يذكر له الرب أنه غفر له، امتنع أن يكون ما ذكره من دنوه من الله هو الدنو من رحمته" [(٣)].

٥-أن المذكور في الحديث حقيقة وليس تمثيلاً، فكما أن ذاته سبحانه لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك صفاته [(٤)].

الاستماع:

ذهب الشيخ المباركفوري – عفا الله عنه- إلى تأويل صفة الاستماع للباري-جل وعلا- لمتابعته في النقل عن الطيبي قال شارحاً لقوله، صلى الله عليه وسلم: (ما أذن الله لعبد في شيء أفضل من ركعتين يصليهما، وإن البر ليذر على رأس العبد ما دام في صلاته، وما

---

(١) يُنظر: العين، (٥/ ٣٨١)، تهذيب اللغة، (١٠/ ١٥٢)، معجم مقاييس اللغة، (٥/ ١٤٢)، لسان العرب، (٩/ ٣٠٨)، مختار الصحاح، (١/ ٢٤٢)، أساس البلاغة، (١/ ٥٥٢)، المعجم الوسيط، (٢/ ٨٠١).

(٢) يُنظر: نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، (٢/ ٧٤٧).

(٣) بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ٢٠٠)

(٤) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٣١)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

تقرب العباد إلى الله – عز وجل- بمثل ما خرج منه) [1]: "أي ما أصغى وما استمع، قال في القاموس: أذن إليه وله كفرح استمع [2].

قال الطيبي: وهنا أذن عبارة عن الإقبال من الله بالرأفة والرحمة على العبد؛ وذلك أن العبد إذا كان في الصلاة، وقد فرغ من الشواغل متوجهاً إلى مولاه مناجياً له بقلبه ولسانه فالله سبحانه أيضاً يقبل عليه بلطفه وإحسانه إقبالاً لا يقبل في غيره من العبادات" [3].

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١-أن صفة السمع ثابتة بالكتاب [4]، والسنّة [5].

٢-أن المراد بالاستماع السمع الحقيقي لله- عز وجل- [6].

٣- أن صفة السمع صفة ذاتية لله – عز وجل- [7].

قال ابن خزيمة، رحمه الله:

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب: (٧)، ح (٢٩١١)، (١٩٤٤)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث غريب.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم أبو أمامة الباهلي –رضي الله عنه–، ح (٧٦٥٦)، (٨/ ١٧٧)، بلفظه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم جبير بن نوفل-رضي الله عنه–، ح (١٦١٤)، (٢/ ١٤٦)، بنحوه.

قال الألباني: حديث ضعيف. ضعيف سنن الترمذي، (٣٢٩).

(٢) القاموس المحيط، (١/ ١٥١٦).

(٣) تحفة الأحوذي، (٨/ ١٥٧). (بعد البحث لم أجد المذكور في شرح الطيبي للحديث)، يُنظر: الكاشف، (٥/ ١٦٨٢)

(٤) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٠٦-١١٠)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٧٦)، (٢/ ١٣٥)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٢٧)، الفتوى الحموية الكبرى، (٣٩٥)، الصواعق المرسلة، (١/ ٣٩٠)، شرح العقيدة الواسطية، صالح صالح الفوزان، (٥٣-٥٤)، صفات الله الواردة بالكتاب والسنّة، (١٤٩).

(٥) يُنظر: النعوت والأسماء والصفات، (٢٤٥)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١١٠-١١١)، الفتوى الحموية الكبرى، (٣٩٥)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٧٦-١٧٨)، صفات الله الواردة بالكتاب والسنّة، (١٤٩).

(٦) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٤/ ١٢٧٩).

(٧) يُنظر: صفات الله الواردة بالكتاب والسنّة، (١٤٩).

"باب إثبات السمع والرؤية لله -جل وعلا- الذي هو كما وصف نفسه سميع بصير، ومن كان معبوده غير سميع بصير، فهو كافر بالله السميع البصير يعبد غير الخالق الباري الذي هو سميع بصير" [1].

٣-أن كل صفة كمال اتصف بها المخلوق، فالخالق بها أولى – عز وجل-.

٤-أن الله – عز وجل- قد عاب من يعبد من لا يسمع ولا يبصر، قال تعالى على لسان إبراهيم – عليه السلام – وهو يخاطب أباه: **﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾** [2]، فكيف يكون متصفاً بذلك_تعالى عن ذلك_.

٥-أن ذلك ممتنع على الله (عدم الاتصاف بالسمع) – عز وجل-؛ لأنه حي، والحي إذا لم يتصف بالسمع والبصر اتصف بضد ذلك وهو العمى والصمم [3].

العجب:

يظهر فيما يلي تأويل الشيخ المباركفوري صفة العجب للباري – جل وعلا-من خلال ما نقله عن الطيبي وغيره قال شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم:

"ليعجب" [4]: بفتح الجيم "من عباده إذا قال رب اغفر لي ذنوبي.. إلخ" قال الطيبي: أن يرتضي هذا القول ويستحسنه استحسان المتعجب.

---

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٠٦).

(٢) سورة مريم: ٤٢.

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٢٨)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، باب: ما يقول إذا ركب الناقة، ح (٣٤٤٦)، (٦/ ٢٠٠)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب: ما يقول الرجل إذا ركب، ح (٢٦٠٢)، (١٤١٥)، بلفظه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، باب المسافر، ذكر ما يحمد العبد ربه جل وعلا عند الركوب لسفر يريده، ح (٢٦٩٨)، (٦/ ٤١٥)، بلفظه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الجهاد، ح (٢٤٨٢)، (٢/ ١٠٨)، بلفظه. وقال: حيث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٢٠).

انتهى [1].

وقال الجزري في النهاية في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "عجب ربك من قوم يساقون إلى الجنة في السلاسل" أي: عظم ذلك عنده وكبر لديه، أعلم الله أنه إنما يتعجب الآدمي من الشيء إذا عظم موقعه عنده وخفي عليه سببه، فأخبرهم بما يعرفون ليعلموا موقع هذه الأشياء عنده، وقيل: معنى عجب ربك أي رضي وأثاب فسماه عجباً مجازاً، وليس بعجب في الحقيقة، والأول الوجه وإطلاق التعجب على الله مجاز لأنه لا تخفي على الله أسباب الأشياء والتعجب مما خفي سببه و لم يعلم، انتهى [2].

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١- أن صفة العجب للباري – جل وعلا- ثابتة بالكتاب والسنّة وإجماع السلف [3].

٢- أن صفة العجب للباري – جل وعلا- صفة فعلية [4].

٣- أن صفة العجب للباري – جل وعلا- صفة حقيقية على ما يليق بجلاله [5].

٤-أن إثبات المجاز في اللفظ يفتقر إلى أمور لم تتوافر في صفة العجب للباري – جل وعلا-، فالقول بالمجاز في صفة العجب للباري – جل وعلا- باطل لعدم توافر الشروط التي ينطبق عليها القول بالمجاز [6].

---

(١) بعد البحث في كتاب الطيبي وجدت كلاماً مقارباً له قال: "أن صفات العباد إذا أطلقت على الله تعالى أريد بها غايتها، فغاية التعجب والاستبشار بالشيء الرضا به، واستعظام شأنه". الكاشف عن حقائق السنن، (٩/ ٢٧٣٧).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٤٩-٢٥٠)، النهاية في غريب الأثر، (٣/ ١٨٤).

(٣) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (٢/ ٥٧٤)، (٢/ ٥٧٨-٥٧٩)، (٢/ ٨٩٥)، التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٥٤-٢٥٥)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، مجموع الفتاوى، (٦/ ١٢٤)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٨٠)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٨)، شرح لمعة الاعتقاد، محمد بن عثيمين، (٥٩)، شرح العقيدة الواسطية، صالح صالح الفوزان، (٨٢).

(٤) يُنظر: شرح العقيدة الواسطية، صالح صالح الفوزان، (٨٢).

(٥) يُنظر: شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٩).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٦١-٣٦٢).

٥- أن المعنى الذي دل عليه اللفظ بطريق الحقيقة أكمل من المعنى الذي دل عليه بطريق المجاز [(١)].

المحبة:

يرى الشيخ المباركفوري أن صفة المحبة لله- عز وجل-هي إرادته للخير، فقد نقل عن النووي قوله: "قال العلماء: محبة الله تعالى لعبده هي إرادته الخير له، وهدايته، وإنعامه عليه، ورحمته". [(٢)]

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١- أن صفة المحبة للباري- جل وعلا- ثابتة بالكتاب [(٣)] والسنّة [(٤)] وإجماع السلف [(٥)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"فإن الكتاب والسنّة وإجماع المسلمين أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين ومحبتهم له". [(٦)]

٢- أن صفة المحبة للباري – جل وعلا- صفة فعلية [(٧)].

٣- أن صفة المحبة للباري – جل وعلا- صفة حقيقية على ما يليق بجلاله [(٨)].

---

(١) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٥١٣)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لعمله بالمجاز في بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-.

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٤١٠)، شرح النووي على مسلم، (١٦/ ١٨٣-١٨٤).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٥)، (٢/ ٣٥٤)، (٢/ ٣٦٢-٣٦٣)، (١٠/ ٢٧٥)، الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٩٨)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٢٢٤-٢٤٧)، شرح لمعة الاعتقاد، محمد بن عثيمين، (٥٤)، شرح العقيدة الواسطية، صالح صالح الفوزان، (٣٩).

(٤) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (٢/ ٨٩٨)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٢٤)، مجموع الفتاوى، (٢/ ٣٥٤)، (١٢/ ٣١٠)، (١٥/ ٢٣٢)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٥٠).

(٥) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، شرح لمعة الاعتقاد، امحمد محمد بن عثيمين، (٥٤).

(٦) مجموع الفتاوى، (٢/ ٣٥٤).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٦/ ٢٤١).

(٨) يُنظر: شرح لمعة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين، (٥٤)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٤١). يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

٥- أن نصوص الكتاب والسنّة وردت بإثبات صفة المحبة لله –عز وجل-، ولم يرد فيها أن المراد منها إرادة الخير وغير ذلك مما ذكره الشيخ؛ مما يدل على أن المراد إثبات صفة المحبة على حقيقتها لله –عز وجل- [١].

٦- أنه يلزم لمن يؤول صفة المحبة لله –عز وجل- أن لا يبقى عنده فرق بالنسبة إلى الله بين أوليائه وأعدائه، ولا بين الإيمان والكفر، ولا بين ما أمر الله به وما نهى عنه [٢].

البغض:

قال الشيخ المباركفوري في شرحه لصفة البغض: "بغضه إرادة عقابه، أو شقاوته، ونحوه" [٣].

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١- أن صفة البغض ثابتة بالكتاب والسنّة [٤] والإجماع [٥].

٢- أن صفة البغض صفة فعليه لله –عز وجل-. [٦]

٣- أن صفة البغض للباري – جل وعلا- صفة حقيقية على ما يليق بجلاله [٧].

أن تأويل صفة البغض للباري – جل وعلا-، تأويل باطل لثبوتها بالكتاب والسنّة [٨].

قال الإمام ابن منده، رحمه الله: "ذكر ما يدل على أن الله يحب من أطاعه ويبغض من عصاه من عباده" [٩].

---

(١) يُنظر: منهاج السنة، (٥/ ٣٢٥).

(٢) يُنظر: المرجع السابق. ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري في تأويله لبعض صفات الباري –جل وعلا-.

(٣) تحفة الأحوذي، (٨/ ٤١٠)، شرح النووي على مسلم، (١٦/ ١٨٣-١٨٤).

(٤) يُنظر: النعوت والأسماء والصفات، (٣٦٣)، الإيمان لابن منده، (٢/ ٦٠٨)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٤٦ – ١٤٤٧)، صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (٦٩).

(٥) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)،

(٦) صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (٦٩).

(٧) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٤٥-١٤٤٧)، (٤/ ١٥٠٠).

(٨) يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٩) التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٠٤).

وقال ابن القيم، رحمه الله: "فمعلوم أن الله سبحانه قد وصف نفسه بالمحبة والبغض في غير موضع من كتابه وسنة رسوله" [1].

الغيرة:

ذهب الشيخ المباركفوري إلى تأويل صفة الغيرة لله – عز وجل–، فقال:

"الغيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها راء، قال عياض: ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك، وقيل: الغيرة في الأصل الحمية والأنفة، وهو تفسير بلازم التغير فيرجع إلى الغضب، وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه الغضب والرضا [2]، وقال ابن العربي: التغير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمه كالوعيد وإيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك [3]". [4]

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١- أن صفة الغيرة ثابتة بالسنّة [5].

قال الإمام ابن منده، رحمه الله: "ذكر الأخبار المأثورة في الغيرة" [6].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن الله يوصف بالغيرة [7]".

٢-أن صفة الغيرة صفة فعلية لله – عز وجل– [8].

---

(١) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٤٦).

(٢) بعد البحث لم أجد الكلام المنسوب إلى القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم، وكتاب مشارق الأنوار.

(٣) يُنظر: عارضة الأحوذي، (٥/ ١١٥-١١٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٤/ ٢٤٠-٢٤١).

(٥) يُنظر: النعوت والأسماء والصفات، (٣٧١)، التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٤٨-٢٥١)، مجموع الفتاوى، (٤/ ١٨٣)، (٦/ ١٢٠)، (٦/ ٢٥٣)، (٨/ ١٩٢)، (١٥/ ٣٢٣)، (١٦/ ٤٣٧)، (٣٢/ ١٤١)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٩٧).

(٦) التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٤٨).

(٧) مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٥٣).

(٨) صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (١٩٣).

٢- أن القول بالتأويل في صفة الغيرة باطل [1].

قال ابن القيم، رحمه الله: "والغيرة عند المعطلة النفاة من الكيفيات النفسية كالحياء والفرح والغضب والسخط والمقت والكراهية، فيستحيل وصفه عندهم بذلك، ومعلوم أن هذه الصفات من صفات الكمال المحمودة عقلاً وشرعاً وعرفاً وفطرةً، وأضدادها مذمومة عقلاً وشرعاً وعرفاً وفطرةً، فإن الذي لا يغار، بل تستوي عنده الفاحشة وتركها مذموم غاية الذم مستحق للذم القبيح" [2].

صفتا الرحمة والغضب:

فسر الشيخ المباركفوري صفتي الرحمة والغضب لله – عز وجل- بلازميهما، قال شارحاً لصفتي الرحمة والغضب لله، عز وجل:

"فرحمة الله وغضبه صفتان راجعتان إلى إرادته للثواب والعقاب، وصفاته لا توصف بغلبة إحداهما الأخرى وإنما وعلى سبيل المجاز للمبالغة، انتهى... ومعنى: (سبقت رحمتي) تمثيل لكثرتها وغلبتها على الغضب بفرسي رهان تسابقتا فسبقت إحداهما الأخرى" [3].

وقال في موضع آخر شارحاً لصفة الغضب: "قال القارئ: الغضب استعارة والمشبه به الحالة التي تعرض للملك عند انفعاله وغليان دمه ثم الانتقام من المغضوب عليه، وأكبر ما ينتقم به القتل فلذلك ذكره ورشح الاستعارة به عرفاً، وأما الإهلاك والعذاب فجاريان على الحقيقة في حق الله تعالى، انتهى.

قلت: لا حاجة إلى تأويل الغضب بما ذكره القارئ، بل هو محمول على ظاهره كما تقدم مراراً في شرح أحاديث الصفات" [4].

يظهر مما سبق عمل الشيخ المباركفوري بالتأويل في صفة الرحمة واضطرابه بين الإثبات والتأويل في الغضب لله – عز وجل-.

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

---

(١) يُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

(٢) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٩٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٣٢١)، النهاية في غريب الأثر، (٤/ ٣٧٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٥٢)، مرقاة المفاتيح، (٣/ ٥٦٩).

أولاً: صفة الرحمة:

١-أن صفة الرحمة ثابتة بالكتاب [(١)] والسنّة [(٢)] والإجماع [(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "الحمد لله الذي دل عليه الكتاب والسنّة أن الله سبحانه له علم وقدرة ورحمة..." [(٤)]

٢- أن صفة الرحمة للباري – جل وعلا- صفة حقيقية على ما يليق بجلاله [(٥)].

٣- أن صفة الرحمة للباري – جل وعلا- صفة فعلية [(٦)].

ثانياً: صفة الغضب:

١-أن صفة الغضب ثابتة بالكتاب [(٧)] والسنّة [(٨)] والإجماع [(٩)].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٢٠-٢١)، (٢/ ٣٠٢)، (٢/ ٣٢٥)، (٣/ ٩٧)، (٣/ ١٣٢)، (٤/ ٥٢)، (٤/ ١٣٣)، (٥/ ٣٢٤)، (٥/ ٤٦٠)، (٦/ ١٣٠)، (٦/ ١٤٦)، (٧/ ٢١)، (٧/ ٥٧)، (٨/ ٩٩)، (٩/ ٢٩٢)، (١٠/ ١٠)، (١٠/ ٢٤٤)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٤)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٢٢٤-٢٤٦)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٣٩-٤١).

(٢) يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٤٠-٢٤٢)، النعوت والأسماء والصفات، (٣٦٨-٣٦٩)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٣٤-١٣٥)، (١/ ١٨٧)، (١/ ٢٤١)، (١/ ٢٥٢)، (٢/ ٦٩٥)، (٢/ ٧٥٧)، (٢/ ٥٩٨)، (٢/ ٧٦٣)، مجموع الفتاوى، (١/ ١١١)، (١/ ١٦٥)، (١/ ٢١٧)، (٣/ ١٣٩)، (٣/ ٣٩٩)، (٤/ ١٨٥)، (٥/ ١٤)، (٥/ ٧٣-٧٤)، (٦/ ٢٦١)، (٦/ ٤٨٢-٤٨٣)، (٧/ ٤٤٥)، (٧/ ٥٢٢)، (٨/ ٣٣)، (٨/ ٦٦)، (٨/ ٧٠)، (٨/ ١٧٦)، (٩/ ٢٨٩)، (١٠/ ١١١)، (١٠/ ٢٤٧)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٥٠٦).

(٣) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٤).

(٤) مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٣٩).

(٥) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٢٢)، الروضة الندية، (٩٢)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٤).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢١٧)، (٦/ ٢٦١)، الصواعق المرسلة، (١/ ٢٩٣).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٦٤)، (١/ ٣٠١)، (٣/ ٦)، (٣/ ١٥)، (٣/ ١٣٣)، (٣/ ٣٦٠)، (٤/ ١٤٠)، (٥/ ١٩٥)، الصواعق المرسلة (٣/ ١٣٥)، (٣/ ٨٩٩)، (٤/ ٣٥٧)، (٤/ ١٤٥٠)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٤)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٢٦١-٢٦٢)، شرح العقيدة الواسطية، (٤٤).

(٨) يُنظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله، (٣/ ٢٤٢)، النعوت والأسماء والصفات، (٣٦٨-٣٦٩)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٨-١٩)، (١/ ١٣٤-١٣٥)، (١/ ٢٤١)، (١/ ٢٥٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٢٨-٤٢٩)، مجموع الفتاوى، (١/ ٦٦)، (١/ ١٦٦)، (١/ ٢١٠)، (١/ ٣٠٣)، (١/ ٣٢٢)، (٤/ ١٨٥)، (٥/ ١٤)، (٥/ ٧٣)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٤٣)، (٤/ ١٤٥٠).

(٩) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٨٣٣)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٥).

٢- أن صفة الغضب للباري – جل وعلا- صفة حقيقية على ما يليق بجلاله [(١)].

٣- أن صفة الغضب للباري – جل وعلا- صفة فعلية [(٢)].

٤- أن القول بصفة الغضب (وغيرها من الصفات) بأنها من باب المجاز والاستعارة لا بد فيه من أن تكون هذه المعاني المستعملة بالاستعارة والمجاز على غير معانيها الظاهرة مواضع في مثلها يصلح أن تستعمل على غير هذا الوجه ولا يقع فيها تلبيس ولا تدليس [(٣)].

-رد شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله- على من فسر صفة الرحمة والغضب بالإرادة:

"ومن قال ما ثم رحمة إلا إرادة قديمة أو ما يشبهها امتنع أن يكون له غضب مسبوق بها، فإن الغضب إن فسر بالإرادة فالإرادة لم تسبق نفسها، وكذلك إن فسر بصفة قديمة العين فالقديم لا يسبق بعضه بعضاً، وإن فسر بالمخلوقات لم يتصف برحمة ولا غضب" [(٤)].

كما أنه من شك في إثبات بعض الصفات، فهو جاهل بالكمال، وبذلك يكون الجامد عنده أكمل من الحي الذي تقوم به الأفعال الاختيارية، وهكذا يكون عنده أن الفاقد لصفات الكمال أكمل من الموصوف بها [(٥)].

قال ابن القيم، رحمه الله: "وإذا كانت هذه صفات كمال؛ فلا يجوز سلبها عمن هو أحق بالكمال المطلق من كل أحد بمجرد تسميتها كيفيات نفسية وأعراضاً وانفعالات ونحو ذلك، فإن هذا من اللبس والتلبيس وتسمية المعاني الصحيحة الثابتة بالأسماء القبيحة المنفرة، وتلك طريقة للنفاة مألوفة وسجية معروفة، وإذا عرف هذا تبين أن هؤلاء المعطلة النفاة

---

(١) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٢٢)، شرح لمعة الاعتقاد، (٥٥).

(٢) يُنظر: الصواعق المرسلة، (١/ ٢٩٣)، (٤/ ١٤٥٠)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٢٦٢)، شرح العقيدة الواسطية، (٤٥).

(٣) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ١٠٩٩)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لعمله بالمجاز في بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-.

(٤) مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٦١).

(٥) يُنظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ٩١٦-٩١٧)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لتأويله بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-، آراؤه في الصفات إجمالاً.

أضاعوا حق الله الذي يستحقه لنفسه والذي بعث به رسله وأنزل به كتبه والذي هو أصل دينه ومنتهى عبادته بما هم متناقضون فيه" [1].

المعية:

قال الشيخ المباركفوري: (وأنا معه): "أي بالرحمة والتوفيق والرعاية والهداية والإعانة، أما قوله تعالى: **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾** [2]، فمعناه: بالعلم والإحاطة" [3].

وقال في موضع آخر: "أي بعلم، وهو كقوله: **﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾** [4]" [5].

وقال أيضاً: "وأنه لا يخلو منه مكان كما قال تعالى: **﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾** [6]... **قال ابن كثير:** وفي قوله وأنه تعالى لا يخلو منه مكان إن أراد علمه تعالى فصحيح، فإن علمه تعالى محيط بجميع المعلومات، وأما ذاته تعالى؛ فلا تكون محصورة في شيء من خلقه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، انتهى" [7].

مما سبق يتضح اتباع الشيخ المباركفوري منهج أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة المعية لله -عز وجل-، وقد تضمنت ما يلي:

١-أن صفة المعية لله – عز وجل- ثابتة بالكتاب [8] والسنّة [9].

---

(١) الصواعق المرسلة، (٤/ ١٥٠٠-١٥٠١).

(٢) سورة الحديد: ٤.

(٣) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٤٣)

(٤) سورة طه: ٤٦.

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٤٣)

(٦) سورة المجادلة: ٧.

(٧) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٠٢)، تفسير القرآن العظيم، (١/ ١٥٩).

(٨) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ٢٧٦)، (٣/ ١٣٦)، (٥/ ٥٧)، (٥/ ١٠٤)، (٥/ ٤٩٧)، إثبات علوّ الله ومباينته لخلقه، حمود بن عبدالله التويجري، ط١، ١٤٠٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض، (١٥)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٤٢)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٤١٠-٤١٨)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٧-٦٩)، الآثار المروية في المعيّة، د.محمد خليفة التميمي، مجلة جامعة القرى، شعبان، ١٤٢٠هـ، العدد (١٩)، (١/ ٧٧-٧٨).

(٩) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١٥-١٦)، مجموع الفتاوى، (١١/ ٣٨٩)، (١١/ ٥١٤)، (٣٥/ ٣٧١)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٨٤)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (٢٠٣)، الآثار المروية في المعيّة، (٧٧).

٢-أن المعية نوعان: عامة وخاصة [١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "والمقصود أنه تعالى وصف نفسه بالمعية وبالقرب والمعية معيتان: عامة وخاصة. فالأولى قوله تعالى: **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾** [٢]، والثانية قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾** [٣] إلى غير ذلك من الآيات" [٤].

فالمعية العامة: تشمل كل أحد من مؤمن وكافر وبر وفاجر [٥]، وتقتضي العلم والإحاطة والاطلاع.

والمعية الخاصة: خاصة بالمؤمنين، وتقتضي ما تقتضيه الأولى مع النصر والتأييد والتمكين والتوفيق، وغير ذلك [٦].

٣-أن معية الله معية حقيقية كما يليق بجلاله، فهو معنا -سبحانه -وهو عالٍ على عرشه؛ فلا منافاة بين العلوّ والمعية، كما أنها لا تقتضي الممازجة والمخالطة [٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنّة في مواضع يقتضى في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٥/ ١٢٢)، (١١/ ٢٤٩-٢٥٠)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٤٢)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٤٠١-٤٠٣)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٩)، الآثار المروية في المعيّة، (٧٩).

(٢) سورة الحديد: ٤.

(٣) سورة النحل: ١٢٨.

(٤) مجموع الفتاوى، (٥/ ١٢٢)، ويُنظر: المرجع السابق، (١١/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٥) شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٤١٠).

(٦) يُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (١٤٢)، شرح العقيدة الواسطية، لمحمد محمد بن عثيمين، (١/ ٤٠١-٤٠٢).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٥/ ١٠٤)، إثبات علوّ الله ومباينته لخلقه، (٩)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٤٠١-٤٠٢)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (٦٩)، الآثار المروية في المعيّة، (٨١-٩٩).

بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب -عز وجل- مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها" [1].

٤-أن المعية صفة ذاتية فعلية، فالمعية العامة صفة ذاتية لله — عز وجل-، والمعية الخاصة صفة فعلية له — سبحانه-؛ وذلك؛ لأن الأولى ملازمة له سبحانه، فهو لم يزل ولا يزال محيطاً بالخلق علماً وقدرة وسلطاناً، أما الثانية فهي صفة فعلية؛ لأنها بمشيئته سبحانه، فإذا كان الشخص مؤمناً كان الله معه [2].

القرب:

يرى الشيخ المباركفوري أن الله قريب من عباده قال: "قال النووي: أي بالعلم والإحاطة، فهو مجاز كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [3]". [4]

مما سبق يتضح إثبات الشيخ المباركفوري صفة القرب للباري -جل وعلا- على طريقة أهل السنّة والجماعة.

منهج أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة القرب للباري — جل وعلا-:

١- أن صفة القرب ثابتة للباري-جل وعلا- بالكتاب [5] والسنّة [6].

---

(١) مجموع الفتاوى، (٥/ ١٠٤).

(٢) شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٤٠٣)، بتصرف يسير.

(٣) سورة ق: ١٦.

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٦٢) شرح النووي على مسلم، (١٧/ ٢٦).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٣٦٦)، (٥/ ٢٤١)، (٥/ ٤٩٣)، (٥/ ٥٠٩)، (٦/ ٢٠)، (٦/ ٢٢)، (١١/ ٤٣٨)، (١٥/ ١٧)، (٢٧/ ٧٤).

(٦) يُنظر: النعوت والأسماء والصفات، (٢٤٥)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ١١٣)، مجموع الفتاوى، (١/ ٣٦٦-٣٦٧)، (٣/ ١٤٠)، (٥/ ١٢٩)، (٥/ ٤٦٤)، (٥/ ٤٩٣)، (٥/ ٥٠٩)، (٦/ ٢٠)، (٦/ ٢٢)، (١١/ ٤٣٨-٤٣٩)، (١٥/ ٧)، (١٥/ ٣٤)، (٢٢/ ٤٦٩)، (٢٧/ ٧٤)، (٣١/ ٢٥)، الصواعق المرسلة، (٤/ ١٤٦٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "والمقصود أنه تعالى وصف نفسه بالمعية وبالقرب... وأما القرب، فهو كقوله: **﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾** [1]، وقوله: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [2]". [3]

وقال-رحمه الله – في موضع آخر:

وأما القرب فذكره تارة بصيغة المفرد كقوله: **﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ﴾** [4]، وفى الحديث: "أربعوا على أنفسكم... إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته" [5]، وتارة بصيغة الجمع كقوله: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [6] [7].

٢-أن قرب الله حقيقي لا مجاز فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "وعلى هذا فالقرب لا مجاز فيه". [8]

٣- أن القرب المذكور في الكتاب والسنّة قرب خاص لا عام، فهو خاص بالمؤمنين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "وليس في القرآن وصف الرب تعالى بالقرب من كل شيء أصلاً، بل قربه الذي في القرآن خاص لا عام" [9].

---

(١) سورة البقرة: ١٨٦.

(٢) سورة الواقعة: ٨٥.

(٣) مجموع الفتاوى، (٥/ ١٢٢).

(٤) سورة البقرة: ١٨٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت، (١١٤٨)، بلفظه.

(٦) سورة ق: ١٦.

(٧) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٨)، ويُنظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٨) مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٠)، ويُنظر: الرد على الشيخ المباركفوري لعمله بالمجاز في بعض صفات الرب – تبارك وتعالى-.

(٩) مجموع الفتاوى، (٥/ ٤٩٣)، ويُنظر: الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، (٢٢١).

٤-أن قرب الله -عز وجل- معناه أنه قريب منا بعلمه، وليس المراد بالقرب أن تكون ذات الرب في قلب كل أحد؛ ذلك؛ لأن الله تعالى قد بين في غير موضع من كتابه أنه على العرش، وأنه فوق، فكان ما ذكره في كتابه في غير موضع أنه فوق العرش [١].

٥-أنه ليس المراد من القرب أن تكون ذات الرب في قلب كل أحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "وإما أن تكون ذات الرب في قلب كل أحد كافر أو مؤمن، فهذا باطل لم يقله أحد من سلف الأمة ولا نطق به كتاب ولا سنّة، بل الكتاب والسنّة وإجماع السلف مع العقل يناقض ذلك". [٢]

صفة الهرولة:

قال -رحمه الله- شارحاً لصفة الهرولة لله، عز وجل:

قال الطيبي: هي حال أي مهرولاً أو مفعول مطلق؛ لأن الهرولة نوع من الإتيان، فهو كرجعت القهقرى، لكن الحمل على الحال أولى لأن قرينه يمشي حال لا محالة.

قال النووي: هذا الحديث من أحاديث الصفات ويستحيل إرادة ظاهره. ومعناه: من تقرب إليّ بطاعتي تقربت إليه برحمتي والتوفيق والإعانة، أو إن زاد زدت، فإن أتاني يمشي وأسرع في طاعتي أتيته هرولة؛ أي صببت عليه الرحمة وسبقته بها و لم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود، والمراد أن جزاءه يكون تضعيفه على حسب تقربه، انتهى [٣].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٠-٢١).

(٢) مجموع الفتاوى، (٥/ ٥٠٨)، ويُنظر: (٥/ ٢٤٧).

(٣) الكاشف عن حقائق السنن، (٧/ ١٧٢٣).

وكذا قال الطيبي والحافظ والعيني [1] وابن بطال وابن التين [2] وصاحب المشارق [3] والراغب [4] وغيرهم من العلماء... ويروى عن الأعمش [5] في تفسير هذا الحديث "من تقرب مني شبراً تقربت إليه ذراعاً" يعني بالمغفرة والرحمة، وكذلك فسر بعض أهل العلم هذا الحديث.. إلخ، وكذا فسره النووي وغيره كما عرفت.

قلت: لا حاجة إلى هذا التأويل.

قال الترمذي: وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ونؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال: كيف، هكذا روى من مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك [6] أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف،

---

(١) هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتابي، بدر الدين، المعروف بالعيني، فقيه، أصولي، محدث، مؤرخ لغوي، نحوي، تقلد عدداً من المناصب، ثم تولى قضاء قضاة الحنفية بمصر، من تصانيفه: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، والروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر قطز، وغيرها، توفي ١٣٦١هـ.
يُنظر: شذرات الذهب، (٧/ ٢٨٦-٢٨٨)، البدر الطالع، (٢/ ٢٩٤-٢٩٥)، معجم المؤلفين، (٣/ ٧٩٧-٧٩٨).

(٢) هو: عبدالواحد بن التين الصفاقسي، محدث، مفسر، فقيه، من مؤلفاته: المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح، توفي سنة ٦١١هـ.
يُنظر: هدية العرفين، (١/ ٦٣٥)، شجرة النور في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن مخلوف، ١٣٤٩هـ، المطبعة السلفية، القاهرة، (١/ ١٦٨).

(٣) بعد البحث لم أعرف من هو صاحب الكتاب.

(٤) هو: الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني أبو القاسم الملقب بالراغب، الماهر المحقق صاحب التصانيف، منها: مفردات ألفاظ القرآن، وجامع التفسير، وكتاب المحاضرات، وغيرها، توفي سنة ٥٠٢هـ.
يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٨/ ١٢٠-١٢١)، معجم المؤلفين، (١/ ٦٤٢).

(٥) هو: سليمان بن مهران الأسدي، المعروف بالأعمش، روى عن: أنس، وزيد بن وهب، وأبي وائل، وغيرهم. وروى عنه: الحكم بن عتبة، وزبيد اليامي، وسليمان التيمي، وغيرهم. قال ابن المديني: حفظ العلم على أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- ستة، وذكره منهم. وقال شعبة: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. توفي سنة ٤٧هـ.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ١٠٩-١١١)، تهذيب التقريب، (١/ ٣١٩).

(٦) هو: عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وابن عون، وغيرهم. وروى عنه: الثوري، ومعمر بن راشد، وبقية بن الوليد، وغيرهم. قال ابن مهدي: الأئمة أربعة: وذكره منهم. وقال

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنّة والجماعة... إلخ [1]. [2] فمما سبق يتضح إثبات الشيخ المباركفوري صفة الهرولة للباري -جل وعلا- على طريقة أهل السنّة والجماعة.

منهج أهل السنّة والجماعة في إثبات صفة الهرولة للباري - جل وعلا-:

١-أن صفة الهرولة ثابتة لله- عز وجل -بالسنّة [3].

٢-أن صفة الهرولة صفة فعلية لله- عز وجل - [4].

صفة الحجب:

ذكر الشيخ المباركفوري الحجب في موضعين هما:

الأول:

في شرحه لرداء الكبرياء حيث قال:

"قال عياض: كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [5] فمخاطبة النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه، فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم، ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وإما أن يؤولها أن يقال: استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك

شعبة: ما قدم علينا مثله. وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، فقيه، عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير. توفي سنة ٨١هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٤١٥-٤١٧)، تهذيب التقريب، (١/ ٤١٨).

(١) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٤٣-٤٤)، شرح النووي على مسلم، (١٧/ ٣).

(٢) سنن الترمذي، (١٧١١).

(٣) يُنظر: الأربعين في دلائل التوحيد، (٧٩)، مجموع الفتاوى، (٥/ ١٢٩)، (٥/ ٢٤٠)، (٥/ ٤٠٧)، (٥/ ٤٦٤)، (٦/ ٤٨٣)، (١٠/ ٨٦)، (١٠/ ٢١٢)، (١٠/ ٥٤٩)، (١١/ ٥١٤)، (١٣/ ١٣٤)، (٣٥/ ٣٧١).

(٤) يُنظر: إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار، محمد بن صالح العثيمين، ط١، ١٤١٠هـ، مطابع دار طيبة، الرياض، (٢٤).

(٥) سورة الإسراء: ٢٤.

رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته، انتهى ملخصاً" [1].

الثاني:

في شرحه للحجاب:

وزاد مسلم: "فينظرون إلى وجه الله"، والظاهر أن المراد بالحجاب حجاب النور الذي وقع في حديث أبي موسى عند مسلم ولفظه: "حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه" [2]، قال الطيبي...: إن فيه إشارة إلى أن حجابه خلاف الحجب المعهودة، فهو محتجب عن الخلق بأنوار عزه وجلاله وأشعة عظمته وكبريائه، وذلك هو الحجاب الذي تدهش دونه العقول وتذهب الأبصار وتتحير البصائر، فلو كشفه فتجلى لما وراءه بحقائق الصفات وعظمة الذات لم يبق مخلوق إلا احترق ولا منظور إلا اضمحل، وأصل الحجاب الستر الحائل بين الرائي والمرئي، والمراد به هنا منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر، فقام ذلك المنع مقام الستر الحائل فعبر به عنه، وقد ظهر من نصوص الكتاب والسنّة أن الحالة المشار إليها في هذا الحديث هي في دار الدنيا المعدة للفناء دون دار الآخرة المعدة للبقاء، والحجاب في هذا الحديث وغيره يرجع إلى الخلق لأنهم هم المحجوبون عنه، وقال القرطبي في المفهم: الرداء استعارة كنى بها عن العظمة كما في الحديث الآخر: "الكبرياء ردائي والعظمة إزاري" [3]، وليس المراد الثياب المحسوسة لكن المناسبة أن الرداء والإزار لما كانا متلازمين للمخاطب من العرب عبر عن العظمة والكبرياء

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٦٢)، إكمال المعلم، (١/ ١٣٩)، الكاشف، (١/ ٥٥٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: في قوله-صلى الله عليه وسلم-: "حجابه النور..."ح (١٧٩)، (٧٠٩)، بلفظه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب: البراءة من الكبر والتواضع، ح (٤١٧٤)، (٢٧٣١)، بلفظه. وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب: التواضع والكبر والعجب، ح (٥٦٧١)، (١٢/ ٤٨٦)، بلفظه.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب: ما جاء في الكبر، ح (٤٠٩٠)، (١٥٢٢)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن ابن ماجه، (٣/ ٣٦٤-٣٦٥).

بهما، ومعنى حديث الباب أن مقتضى عزة الله واستغنائه أن لا يراه أحد لكن رحمته المؤمنين اقتضت أن يريهم وجهه كمالاً للنعمة، فإذا زال المانع فعل منهم خلاف مقتضى الكبرياء، فكأنه رفع عنهم حجاباً كان يمنعهم، انتهى [1].

مناقشة الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

الأول: "رداء الكبرياء".

١-أنها من باب الاستعارة.

٢-تقسيمه لمذاهب الناس في الصفة الواردة في الحديث كما يلي:

- أن من أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم.
- أما من علم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها فله طريقان هما:

الأول: إما أن يكذب نقلتها.

الثاني: إما أن يؤولها، كأن يقال: استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته [2].

فمن خلال ما سبق تبيّن أن منهج الشيخ المباركفوري في "رداء الكبرياء" هو التأويل.

الثاني: التأويل:

"وأصل الحجاب الستر الحائل بين الرائي والمرئي، والمراد به هنا: منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر، فقام ذلك المنع مقام الستر الحائل فعبر به عنه" [3].

"والحجاب في هذا الحديث وغيره يرجع إلى الخلق لأنهم هم المحجوبون عنه" [4].

الثالث: الاستعارة:

"الرداء استعارة كنى بها عن العظمة" [5].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٥)، المفهم، (١/ ٤١٢).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٦٢).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٥).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٥).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٥).

الرد على الشيخ المباركفوري، عفا الله عنه:

١-أن الحجب [١] (رداء الكبرياء) [٢] ثابتة بالسنّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما أهل السنّة فيقرون بذلك وبأنه يرفع حجباً منفصلة عن العبد حتى يرى ربه كما جاء في الأحاديث الصحيحة" [٣].

٢-أن الاستعارة في الحديثين غير مقبولة، لورود الحديث بعدة صيغ، وكل صيغة تدل على ما تدل به الأخرى من إثبات الحجب للباري -جل وعلا-.

٣-قوله: "إما أن يكذب نقلتها" أي الصحابة، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية:** "وقال القاضي أبو يعلى [٤]: "الذي عليه الفقهاء في سبّ الصحابة إن كان مستحلاً لذلك كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفر، سواء كفرهم أو طعن في دينهم مع إسلامهم" فهذا في سبهم، فكيف إذاً بمن كذبهم، أو شك في عدالتهم، وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سبّ الصحابة". [٥]

---

(١) يُنظر: الرد على الزنادقة والجهمية، (٣٤)، الرد على الجهمية، الدارمي، (١/ ٧٢)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٤٥-٤٧)، (١/ ٤٩-٥١)، (٢/ ٤٤٤-٤٤٧)، موع الفتاوى، (١/ ٢٦)، (٢/ ١٨٩)، (٣/ ٣٩١)، (٥/ ٧٤)، (٥/ ٤٦٢-٤٦٣)، (٦/ ١٠-١١)، (٦/ ٤٣٦)، (٦/ ٣٨٧)، (٦/ ٣٩٥- ٣٩٦)، (٦/ ٤٤٩)، (٦/ ٥٠٨)، (٧/ ٥٣٧)، (٨/ ١٤٣)، (٨/ ٣٥٦)، (١٠/ ٦٢)، (١٠/ ٦٩٦)، (١١/ ٤٨١)، (١٢/ ١٧)، بيان تلبيس الجهمية، (٢/ ٤١٣)، الصواعق المرسلة، (١/ ٣٢٢)، (٢/ ١٠٨٢)، (٤/ ١٤٥٥).

(٢) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (١/ ٣٩)، الرد على الجهمية، (١/ ٥١)، مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٩١)، بيان تلبيس الجهمية، (٢/ ٤١٢-٤١٣).

(٣) مجموع الفتاوى، (٦/ ٣٢).

(٤) هو: الإمام العلاّمة شيخ الحنابلة القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي الحنبلي ابن الفراء صاحب التعليقة الكبرى والتصانيف المفيدة في المذهب، أفتى ودرس وتخرج به الأصحاب وانتهت إليه الإمامة في الفقه وكان عالم العراق في زمانه، سمع من: عليّ بن عمر الحربي، وإسماعيل بن سويد، وأبي القاسم بن حبابة، وطائفة، حدث عنه: أبو الخطاب الكلوذاني، وأبو الوفاء بن عقيل، وأبو غالب بن البناء، وغيرهم. له مصنفات، منها: كتاب أحكام القرآن، ومسائل الإيمان، والمعتمد ومختصره، توفي سنة ٤٥٨هـ.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (١٨/ ٨٩-٩١)، البداية والنهاية، (١٢/ ٩١-٩٢)، معجم المؤلفين، (٣/ ٢٥٩).

(٥) الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبدالسلام بن تيمية، تحقيق: عاصم فارس الحرستاني، خرج أحاديثه: محمد إبراهيم الزغلي، ط١، ١٤١٤هـ، المكتب الإسلامي بيروت، (٣/ ١٠٦١).

٤-أن القول بأن المراد بالحجاب: منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر فقام ذلك المنع مقام الستر الحائل فعبر به عنه، باطل.

-لأن تسمية مجرد عدم الرؤية، مع صحة الحاسة وزوال المانع، حجاباً، أمر لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً؛ ولهذا لا يقال: إن الإنسان محجوب عن رؤية ما يعجز عنه مع صحة حاسته، وزوال المانع، كالأشياء البعيدة، ولكن يقال في الأعمى: هو محجوب البصر؛ لأن في عينه ما يحجب النور أن يظهر في العين [١].

٥-أنه لو صرح بالمعنى السابق، فقال: أو من وراء عدم خلق الرؤية لكان هذا الكلام الذي يعلم جنون صاحبه، أو هو كلام لا حقيقة له، ولا يحمل كلام الله — عز وجل- على ذلك إلا زنديق، منافق، متلاعب بالقرآن والإسلام، أو جاهل، فيحكم عليه بالجهل بما يخرج منه من الكلام [٢].

٦- أن القول بأن الحجاب في هذا الحديث وغيره بأنه عائد على المخلوقين، باطل لأمور:

- ورود حديث "حجابه النور" [٣]، وفي رواية: "حجابه النار" [٤]، فالضمير فيما سبق يعود على الله- عز وجل-وهذا دليل على من قال الحجاب عائد على المخلوقين [٥].

- أن قوله صلى الله عليه وسلم: "حجابه النور"، وفي رواية: "حجابه النار" "لو كشفها"، ولم يقل: لو كشف عنها، وكشف الشيء إزالته، ورفعه، والكشف عنه إظهاره، كما قال في رواية: "فيكشف الحجاب فينظرون إليه". ولو أراد ذلك المعنى بها لقال لكشف عنها [٦].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد ابن تيمية، تحقيق: راشد الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، (٨/ ١٢٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٣٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الإيمان، باب: في قوله-صلى الله عليه وسلم-: "حجابه النور..."ح (١٧٩)، (١)، بلفظه.

(٤) أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ح (٦٠٢٥)، (٦/ ١٣٩)، بلفظه.

(٥) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٥٠-١٥١).

(٦) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٥٠)

٤-أن القول بأن المراد بالحجاب: منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر فقام ذلك المنع مقام الستر الحائل فعبر به عنه، باطل.

-لأن تسمية مجرد عدم الرؤية، مع صحة الحاسة وزوال المانع، حجاباً، أمر لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً؛ ولهذا لا يقال: إن الإنسان محجوب عن رؤية ما يعجز عنه مع صحة حاسته، وزوال المانع، كالأشياء البعيدة، ولكن يقال في الأعمى: هو محجوب البصر؛ لأن في عينه ما يحجب النور أن يظهر في العين [1].

٥-أنه لو صرح بالمعنى السابق، فقال: أو من وراء عدم خلق الرؤية لكان هذا الكلام الذي يعلم جنون صاحبه، أو هو كلام لا حقيقة له، ولا يحمل كلام الله – عز وجل- على ذلك إلا زنديق، منافق، متلاعب بالقرآن والإسلام، أو جاهل، فيحكم عليه بالجهل بما يخرج منه من الكلام [2].

٦- أن القول بأن الحجاب في هذا الحديث وغيره بأنه عائد على المخلوقين، باطل لأمور:

- ورود حديث "حجابه النور" [3]، وفي رواية: "حجابه النار" [4]، فالضمير فيما سبق يعود على الله- عز وجل-وهذا دليل على من قال الحجاب عائد على المخلوقين [5].

- أن قوله صلى الله عليه وسلم: "حجابه النور"، وفي رواية: "حجابه النار" "لو كشفها"، ولم يقل: لو كشف عنها، وكشف الشيء إزالته، ورفعه، والكشف عنه إظهاره، كما قال في رواية: "فيكشف الحجاب فينظرون إليه". ولو أراد ذلك المعنى بها لقال لكشف عنها [6].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد ابن تيمية، تحقيق: راشد الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، (٨/ ١٢٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٣٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: في قوله-صلى الله عليه وسلم-: "حجابه النور..."ح (١٧٩)، (١)، بلفظه.

(٤) أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ح (٦٠٢٥)، (٦/ ١٣٩)، بلفظه.

(٥) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٥٠-١٥١).

(٦) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٥٠)

- أن في قوله صلى الله عليه وسلم: "حجابه النور" الضمير عائد إلى الله لا إلى العبد؛ لأن العبد لم يذكر في الحديث، "إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ ولا يَنْبَغِي له أَنْ يَنَامَ يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ حِجَابُهُ النُّورُ لو كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ" (١).

٥-أن جميع ما ذكر من التأويلات للحجب باطل؛ لأنه يلزم منه إبطال النص، فهو باطل. (٢)

صفة السخرية:

قال الشيخ المباركفوري شارحاً لصفة السخرية:

قال النووي في معنى "أتسخر بي" (٣) أقوال: أحدها: قاله المازري (٤) إنه خرج على المقابلة الموجودة في معنى الحديث دون لفظه؛ لأنه عاهد الله مراراً أن لا يسأله غير ما سأل ثم غدر، فحل غدره محل الاستهزاء والسخرية، فقدر الرجل أن قول الله تعالى له: "ادْخُلِ الْجَنَّةَ" وتردده إليها وتخييل كونها مملوءة ضرب من الإطماع له والسخرية به جزاء لما تقدم من غدره وعقوبة له فسمى الجزاء على السخرية سخرية فقال: "تسخر بي" (٥) أي:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ١٥١)، ويُنظر: المرجع السابق، (٨/ ١٥١).

أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الإيمان، باب قوله صلى الله عليه وسلم-: "إن الله لا ينام" ح (١٧٩)، (٧٠٩)، بلفظه.

(٢) الصواعق المرسلة، (١/ ١٩٧-١٩٨). ويُنظر: نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، (٢/ ٧٤٨-٧٦٧)، ويُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (٨/ ٧٦-١٦٣).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب صفة جهنم، باب: منه قصة آخر أهل النار خروجاً، ح (٢٥٩٥)، (١٩١٣)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الإيمان، باب: آخر أهل النار خروجاً، ح (١٨٦)، (٧١١)، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَاب الزهد، باب: صفة الجنة، ح (٤٣٣٩)، (٢٧٤١)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣٠).

(٤) هو: محمد بن عليّ المازري، المعروف بالإمام أبوعبدالله، محدث، حافظ، فقيه، أصولي، له مصنفات منها: المعلم بفوائد مسلم، وإيضاح الأصول في برهان الأصول لأبي المعالي الجويني، وتعليق على المدونة، توفي سنة ٥٣٦هـ. يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء (٢٠/ ١٠٤)، معجم المؤلفين، (٣/ ٥٢٥).

(٥) سبق تخريجه ص٥٥.

تعاقبني بالإطماع، والقول الثاني قاله أبو بكر الصيرفي [1]: أن معناه نفي السخرية الـتي لا تجوز على الله تعالى كأنه قال: أعلم أنك لا تهزأ بي لأنك رب العالمين وما أعطيتني من جزيل العطاء وأضعاف مثل الدنيا حق، ولكن العجب أنك أعطيتني هذا وأنا غير أهل له، قال: والهمزة في "أتسخر بي" همزة نفي، قال: وهذا كلام منبسط متدلل، والقول الثالث: قال القاضي عياض: أن يكون صدر من هذا الرجل وهو غير ضابط لما ناله من السرور ببلوغ ما لم يخطر بباله فلم يضبط لسانه دهشاً وفرحاً فقاله وهو لا يعتقد حقيقة معناه وجرى على عادته في الدنيا في مخاطبة المخلوق، وهذا كما قال النبي- صلى الله عليه وسلم - في الرجل الآخر إنه لم يضبط نفسه من الفرح فقال: "أنت عبدي وأنا ربك" [2]، انتهى [3].

مناقشة الشيخ المباركفوري والرد عليه:

أولاً: القول بالمقابلة:

"إنه خرج على المقابلة الموجودة في معنى الحديث دون لفظه؛ لأنه عاهد الله مراراً أن لا يسأله غير ما سأل ثم غدر، فحل غدره محل الاستهزاء والسخرية، فقدر الرجل أن قول الله تعالى له: "ادخل الجنة" [4] وتردده إليها وتخييل كونها مملوءة ضرب من الإطماع له والسخرية به جزاءً لما تقدم من غدره وعقوبة له، فسمى الجزاء على السخرية سخرية فقال: "تسخر بي" [5] أي: تعاقبني بالإطماع" [6].

---

(١) هو: محمد بن عبدالله الصيرفي، أبو بكر، فقيه، أصولي، محدث. له مصنفات منها: شرح رسالة الشافعي، وكتاب في الإجماع، وكتاب في الشروط، توفي سنة ٣٣٠هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية، (١/ ١١٦)، شذرات الذهب، (٢/ ٣٢٥)، معجم المؤلفين، (٣/ ٤٤٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب التوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بها، ح (٢٧٤٧)، (٤/ ١١٠٤)، بلفظه.

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٢٢)، شرح النووي على مسلم، (٣/ ٤٠)، إكمال المعلم، (١/ ٥٨٨-٥٥٩).

(٤) سبق تخريجه ص٥٥.

(٥) سبق تخريجه ص٥٥.

(٦) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٢٢)، شرح النووي على مسلم، (٣/ ٤٠).

ثانياً: أن الهمزة للنفي:

"أن معناه نفي السخرية التي لا تجوز على الله تعالى كأنه قال: أعلم أنك لا تهزأ بي لأنك رب العالمين، وما أعطيتني من جزيل العطاء وأضعاف مثل الدنيا حق، ولكن العجب أنك أعطيتني هذا وأنا غير أهل له، قال: والهمزة في "أتسخر بي" همزة نفي، قال: وهذا كـــلام منبسط متدلل".

ثالثاً: خرج مخرج الخطأ من فرحه:

"أن يكون صدر من هذا الرجل وهو غير ضابط لما ناله من السرور ببلوغ ما لم يخطـــر بباله فلم يضبط لسانه دهشاً وفرحاً فقاله وهو لا يعتقد حقيقة معناه، وجرى على عادتـــه في الدنيا في مخاطبة المخلوق، وهذا كما قال النبي - صلى الله عليه وســـلم - في الرجـــل الآخر إنه لم يضبط نفسه من الفرح فقال: "أنت عبدي وأنا ربك" [(١)]، انتهى" [(٢)].

الرد عليه:

-أن صفة السخرية ثابتة بالقرآن، قال تعالى: **﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾** [(٣)].

-أن صفة السخرية ثابتة بالسنّة [(٤)].

-أن صفة السخرية صفة فعلية [(٥)].

-أن النفي لهذه الصفة مبني على أنها من الصفات المذمومة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بهـــا، ح (٢٧٤٧)، (٤/ ٢١٠٤)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٢٢)، شرح النووي على مسلم، (٣/ ٤٠)، إكمال المعلم، (١/ ٥٨٨-٥٥٩).

(٣) سورة التوبة: ٧٩.

(٤) يُنظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، (٢/ ٧٣٧)، (٢/ ٧٥٢-٧٥٣)، (٢/ ٧٥٤)، شرح مـــشكل الآثار، (١٤/ ١١٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٦/ ١١٠٣)، مجموع الفتاوى، (٧/ ٤٤٥).

(٥) صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، (١٤١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"وكذلك ما ادعوا أنه مجاز في القرآن كلفظ المكر والاستهزاء والسخرية المضاف إلى الله وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله على طريق المجاز، وليس كذلك، بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلماً له، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه عقوبة له بمثل فعله كانت عدلاً، كما قال تعالى: ﴿**كِدْنَا لِيُوسُفَ**﴾ [1] فكاد له كما كادت إخوته لما قال له أبوه: ﴿**لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا**﴾ [2]، وقال تعالى: (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا) [3]، وقال تعالى: (وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ* فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ) [4]، وقال تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ**﴾ [5]" [6].

-أن القول بأن صفة السخرية من باب المقابلة والمشاكلة باطل؛ لأن المراد منه نفي حقيقة الصفة عن الله تعالى. [7]

- أن الادعاء بأن الرجل صدر منه هذا القول وهو غير ضابط لما ناله من السرور ببلوغ ما لم يخطر بباله فلم يضبط لسانه دهشاً وفرحاً فقاله وهو لا يعتقد حقيقة معناه وهو مثل قول النبي – صلى الله عليه وسلم – في الرجل الذي إنه لم يضبط نفسه من الفرح [8] فقال: "أنت عبدي وأنا ربك" [9]، **باطل لأمور:**

---

(١) سورة يوسف: ٧٦.

(٢) سورة يوسف: ٥.

(٣) سورة الطارق: ١٥-١٦.

(٤) سورة النمل: ٥٠-٥١.

(٥) سورة التوبة: ٧٩.

(٦) مجموع الفتاوى، (٧/ ١١١).

(٧) يُنظر: دراسة عقدية لبعض الصفات التي ادعي أنها من باب المشاكلة، (٥١-٥٣).

(٨) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٢٢)، شرح النووي على مسلم، (٣/ ٤٠).

(٩) سبق تخريجه ص٥٥.

الأول: أن صفة السخرية ثابتة بنص الكتاب والسنّة، فيجب إثباها له سبحانه.

الثاني: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – وضح في الحديث الرجل الذي أخطأ من شدة الفرح خطأه في ذلك مرتين في الحديث، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "ثم قال من شدة الفرح"، وقال أيضاً: "أخطأ من شدة الفرح"، فلو كان كـذلك في حـديث الـسخرية لوضحه النبي – صلى الله عليه وسلم –.

الثالث: أن صفة السخرية ثبتت لله – عز وجل- في غير هذا الموضع؛ مما يبطل القول بأنها من خطأ الرجل أو فرحه.

أما قوله بأن الهمزة في قوله صلى الله عليه وسلم: "أتسخر بي" للنفـي طريقـاً لنفـي الصفة، فهذا باطل لما يلي:

الأول: أن صفة السخرية ثابتة بنص الكتاب والسنّة، فيجب إثباها له سبحانه.

الثاني: أن قوله بأن الهمزة في قوله صلى الله عليه وسلم: "أتسخر بي" للنفي غـير مـراد؛ وذلك لـ:

١-بُعد المعنى المراد منه نفي الصفة.

٢-كونها لا تدل على نفي الصفة أصلاً، فالمراد بها: أنك لا تسخر بي نفياً عن سخرية الله به وليس نفياً للصفة عن الله -تعالى-.

الثالث: إذا سلم جدلاً على أن المراد بالهمزة في قوله صلى الله عليه وسلم: "أتـسخر بي" النفي، وهو دليل على نفي الصفة، فيكون من باب تبديل الحقيقة الشرعية للفظ؛ وذلـك لتبديل المعنى، (مع ثبوته بالكتاب والسنّة).

إذ القاعدة في تفسير اللفظ الوارد في النص الشرعي يكون بـ:

١-الحقيقة الشرعية: أي الوارد بالكتاب أو السنَّة، أو ما اصطلح عليه الصحابة والتابعون.

٢- الحقيقة العرفية.

٣- الحقيقة اللغوية [1].

وبذلك يتبيّن أن تفسير اللفظ الوارد في النص الشرعي يكون مما سبق، وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم: "أتسخر بي" يراد به إثبات صفة السخرية له - سبحانه-، لا تجوز مخالفته إلا بدليل [2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنّة، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفى ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق، فإن الله يقول الحق وهو يهدى السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها، ليثبت ما أثبته وينفى ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى: (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) [3]..." [4].

صفة الإحصاء:

يرى الشيخ المباركفوري أن قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تحصي فيحصى عليك" [5] من باب المشاكلة حيث قال شارحاً للحديث:

---

(١) يُنظر: المحصول في علم الأصول، محمد عمر الرازي، تحقيق: د.طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، (١/ ٤٠٩)، روضة الناظر وجنة المناظر، عبدالله بن أحمد بن قدامة، (٨٩-٩٠).

(٢) يُنظر: الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنّة النبوية، محمد عمر بازمول، ط١، ١٤١٥هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، (١٦).

(٣) سورة المجادلة: ١١.

(٤) مجموع الفتاوى، (١٢/ ١١٣-١١٤).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في السخاء، ح (١٩٦٠)، (١٨٤٩)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: التحريض على الصدقة والشفاعة، ح (١٤٣٣)، (١١٣)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: الحث على الإنفاق وكراهية الإحصاء، ح (١٠٢٩)، (٨٤٠)، بنحوه.

"قال الحافظ: الإحصاء معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً، وهو من باب المقابلة، والمعنى النهي عن منع الصدقة خشية النفاد، فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مادة البركة؛ لأن الله يثيب على العطاء بغير حساب.

وقيل المراد بالإحصاء: عد الشيء لأن يدخر ولا ينفق منه، وإحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس بمادة الرزق أو المحاسبة عليه في الآخرة، انتهى". [1]

الرد عليه:

١-أن صفة الإحصاء ثابتة بالقرآن، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [٢].

وقوله: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [٣].

٢-أن صفة الإحصاء ثابتة بالسنّة، فيجب إثباهما لله - سبحانه-.

٣- أن لفظ الإحصاء ورد في القرآن من غير ما يشاكله، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [٤].

وقوله: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [٥] [٦].

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل، الإحصاء في الصدقة، ح (٢٥٥١)، (٢٢٥٣)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣٦٤).

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٦٧)، فتح الباري، (٣/ ٣٠٠).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، باب في الثلاثة الذين أقبلوا في مجلس النبي -صلى الله عليه وسلم-، ح (٢٧٢٤)، (١٩٢٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب العلم، باب: من قعد حيث ينتهي به المجلس، ح (٦٦)، (٨)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها، وإلا وراءهم، ح (٢١٧٦)، (١٠٦٥)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، ح (٢٧٢٤)، (٣/ ٩٠).

(٣) سورة الجن: ٢٨.

(٤) سورة المجادلة: ٦.

(٥) سورة الجن: ٢٨.

(٦) يُنظر: دراسة عقدية لبعض الصفات التي ادعي أنها من باب المشاكلة، (٦٧-٦٨).

صفة الإيواء:

(أما أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله) [1]:"قال النووي: لفظه أوى بالقصر وآواه بالمد هكذا الرواية وهذه هي اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن أنه إذا كان لازماً كان مقصوراً، وإن كان متعدياً كان ممدوداً قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ [2]، وقال تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [3]، وقال في التعدي: (وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ) [4]، وقال تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى) [5]، قال القاضي: وحكى بعض أهل اللغة فيهما جميعاً لغتين القصر والمد؛ فيقال: أويت إلى الرجل بالقصر والمد وآويته وأويته بالمد والقصر والمشهور الفرق كما سبق.

قال العلماء: معنى أوى إلى الله؛ أي لجأ إليه، قال القاضي: وعندي أن معناه هنا دخل مجلس ذكر الله تعالى أو دخل مجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومجمع أوليائه وانضم إليه، ومعنى آواه الله أي قبله وقربه، وقيل: معناه رحمه أو آواه إلى جنته أو كتبها له... وهذا يرشح كونه خبراً وإطلاق الإعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى"[6].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، باب في الثلاثة الذين أقبلوا في مجلس النبي -صلى الله عليه وسلم-، ح (٢٧٢٤)، (١٩٢٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.
وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب العلم، باب: من قعد حيث ينتهي به المجلس، ح (٦٦)، (٨)، بنحوه.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها، وإلا وراءهم، ح (٢١٧٦)، (١٠٦٥)، بنحوه.
قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، ح (٢٧٢٤)، (٣/ ٩٠).

(٢) سورة الكهف: ٦٣.

(٣) سورة الكهف: ١٠.

(٤) سورة المؤمنون: ٥٠.

(٥) سورة الضحى: ٦.

(٦) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٥١)، شرح النووي على مسلم، (١٤/ ١٥٨-١٥٩)، إكمال المعلم، (٧/ ٦٦-٦٧).

الرد عليه:

١-أن صفة الإيواء ثابتة بالقرآن، قال تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى) [(١)].

٢-أن صفة الإيواء ثابتة بالسنّة.

٣-أن لفظ الإيواء ورد في القرآن، من غير ما يشاكله، قال تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى) [(٢)] [(٣)].

صفة الإعتاق:

يرى المباركفوري أن الإعتاق من باب المشاكلة، قال شارحاً للحديث: "من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله" [(٤)]: "من باب المشاكلة، والمراد أنجاه الله" [(٥)].

الرد عليه:

أن صفة الإعتاق ثابتة لله – عز وجل – بالسنّة، فيجب إثباتها له سبحانه.

أن لفظ الإعتاق ورد من غير مشاكلة، في عدد من الأحاديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم:

"من قال حين يُصْبِحُ أو يُمْسِي اللهم إني أَصْبَحْتُ أُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أنت الله لَا إِلَهَ إلا أنت وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَعْتَقَ الله رُبُعَهُ من النَّارِ فَمَنْ قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَعْتَقَ الله نِصْفَهُ وَمَنْ قَالَهَا ثَلَاثًا أَعْتَقَ الله ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ فَإِنْ قَالَهَا أَرْبَعًا أَعْتَقَهُ الله من النَّارِ" [(٦)].

---

(١) سورة الضحى: ٦.

(٢) سورة الضحى: ٦.

(٣) وللاستزادة يُنظر: دراسة عقدية لبعض الصفات التي ادعي أنها من باب المشاكلة، (٦٠-٦١).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العتق، باب: فضل العتق، ح (١٥٠٩)، (٩٣٩)، بلفظه.

(٥) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٠٦).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح، ح (٥٠٦٩)، (١٥٩٤)، بلفظه.

وللاستزادة يُنظر: دراسة عقدية لبعض الصفات التي ادعي أنها من باب المشاكلة، (٦٥-٦٦).

وأخرجه البخاري، في الأدب المفرد، باب: ما يقول إذا أصبح، ح (١٢٠١)، (١/ ٤١٢)، بلفظه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم سلمان الفارسي، ح (٦٠٦١)، (٦/ ٢٢٠)، بنحوه.

الباب الثاني: آراؤه في بقية أركان الإيمان

وفيه فصول:

الفصل الأول: آراؤه في الإيمان بالملائكة

وفيه: مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الملائكة.

لغةً: الملائكة جمع ملك، وأصله مألك فقدموا اللام وأخروا الهمزة فقالوا ملأك، وهو مفعل من الألوك وهو الرسالة [1].

اصطلاحاً: هم عالم غيبي خلقهم الله -عز وجل- من نور، يقومون بأمر الله [2].

المبحث الثاني: مفهوم الإيمان بالملائكة.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الإيمان بالملائكة.

يرى المباركفوري -رحمه الله- أن الإيمان بالملائكة هو: التصديق بوجودهم، وأنهم -كما وصفهم الله تعالى- عباد مكرمون [3].

فالإيمان بالملائكة يتضمن الإيمان بـ:

وجودهم.

اسم من علمنا منهم، ومن نعلم اسمه نؤمن به إجمالاً.

صفاتهم.

أعمالهم [4].

---

(١) يُنظر: العين، (٥/ ٣٨٠)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ١٣٣)، لسان العرب، (١٠/ ٣٩٢)، القاموس المحيط، (١٢٠٣)، مختار الصحاح، (١/ ٢٦٤).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، محمد بن عثيمين، جمع وترتيب: فهد ناصر السليمان، ط١، ١٤٠٧هـ، دار الوطن للنشر، الرياض، (٣/ ١٥٩-١٦٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٤) يُنظر: الجامع لشعب الإيمان، أحمد حسين البيهقي، تعليق: الحافظ عزيز بيك النقشبندي، ط٢، ١٤٠٦هـ، المطبعة العزيزية، حيدر آباد، (١/ ٩٩)، الحبائك في أخبار الملائك، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد السعيد بسيوني، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٩-١٠)، المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن

فما ذكره الشيخ من أن الإيمان بالملائكة يشتمل على التصديق بوجودهم، وأنهم عباد مكرمون يعني الإيمان بهم إجمالاً، قال، رحمه الله: "ودل الإجمال في الملائكة و... على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم غير تفصيل إلا من ثبتت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين" (١) وسوف أعرض آراءه في الإيمان بالملائكة تفصيلاً.

المطلب الثاني: وجودهم.

يرى الشيخ المباركفوري–رحمه الله– أن الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم، حيث قال: "الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم" (٢).

فالإيمان بوجودهم واجب، ولا ينكره إلا كافر (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو ما يوجب العلم اليقيني بوجودهم في الخارج". (٤)

المطلب الثالث: خلقهم.

قال الشيخ المباركفوري –رحمه الله– عن مادة خلق الملائكة: "فإن الملائكة ما خلقوا إلا من نور" (٥).

وقد ثبت ذلك بالحديث، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خُلِقَتْ الْمَلَائِكَةُ من نُورٍ وَخُلِقَ الْجَانُّ من مَارِجٍ من نَارٍ وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ" (٦).

فما ذكره الشيخ من أن خلق الملائكة من نور صحيح (٧).

الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، ط١، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، (١/ ٣٠٢)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٦٤)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٣/ ١٥٩-١٦٠).

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٣) شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (١٢)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٣/ ١٦٠).

(٤) درء التعارض، (٦/ ١٠٩).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٧).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب: في أحاديث متفرقة، ح (٢٩٩٦)، (١١٩٦)، بلفظه.

(٧) يُنظر: الرد على الجهمية، (١/ ٤٩)، شعب الإيمان، (١/ ١٦٨)، مجموع الفتاوى، (٥/ ٣٥٤)، (١١/ ٩٥)، (١٧/ ٢٢٣)، (١٨/ ٢١٨)، درء التعارض، (٨/ ٢٨٨)، منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (١/ ٣٦٤)، النبوات، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الطويان، ط١، ١٤٢٠هـ، أضواء السلف،

المطلب الرابع: أعمالهم.

"معلوم أن كل حركة في السماوات والأرض من حركات الأفلاك والنجوم والـــشمس والقمر والرياح والسحاب والنبات والحيوان ناشئة عن الملائكة المـــوكلين بالـــسماوات والأرض" [1].

وقد ذكر الشيخ المباركفوري–رحمه الله- عدداً من أسماء الملائكة وأعمالهم، وفيما يـــأتي عرضها:

جبريل، عليه السلام:

ذكر الشيخ المباركفوري–رحمه الله- أن الرسول – صلى الله عليه وسلم- قد رأى جبريل – عليه السلام–في صورتين، هما:

صورته الحقيقية [2]. - صورته على هيئة رجل [3].

وما ذكره الشيخ من إتيان جبريل – عليه السلام- للنبي- صلى الله عليه وسلم- علـــى صورتين ثابت في السنّة [4].

إسرافيل، عليه السلام:

قال الشيخ المباركفوري–رحمه الله- عن نفخ الصور: "أي ينفخ فيه إسرافيل النفخـــتين" [5].

وما ذكره الشيخ من نفخ إسرافيل– عليه السلام- في الصور ثابت بالسنّة [6].

الرياض، (١/ ٣٢٧)، أصول الإيمان، محمد بن عبدالوهاب، تحقيق: د.باسم فيصل جـــوابرة، ط١، ١٤١٤هــــ، الأردن، (٨٨)، معارج القبول، (٢/ ٥ ٦).

(١) إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: محمد عفيفي، ط٢، ١٤٠٩هــ، المكتب الإسلامي، بيروت، (٢/ ١٧٠)، بتصرف يسير.

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ١٠٤)، ويُنظر: المرجع السابق، (٩/ ١٠٦).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ١٠٤).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ١٢٦)، (١١/ ٢٣٥)، الحبائك في أخبار الملائك، (١٩-٢٣)، معارج القبول، (٢/ ٦٤-٦٥).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٢).

(٦) يُنظر: الحبائك في أخبار الملائك، (٣١-٣٤)، معارج القبول، (٢/ ٤٩-٥٠).

حملة العرش، عليهم السلام:

قال شارحاً لحديث الأوعال [(١)]:"والمراد ملائكة على صورة الأوعال"[(٢)].

شرح الشيخ المباركفوري—رحمه الله- للأوعال بأنهم الملائكة حملة العرش، كما يتضح ذلك من سياق الحديث صحيح [(٣)].

ملك الرعد (السحاب):

قال الشيخ المباركفوري—رحمه الله- عن ملك الرعد: "والصحيح أن الرعد ملك موكل بالسحاب، وقد نقل... أن الرعد ملك والبرق أجنحته يسوق السحاب بها" [(٤)].

فما ذكره الشيخ المباركفوري من أن الرعد ملك صحيح [(٥)].

---

(١) حديث الأوعال: "عن العباس بن عبدالمطلب- رضي الله عنه —قال: كنا جلوساً مع رسول الله —صلى الله عليه وسلم- بالبطحاء إذ مرت سحابة، فنظر إليها فقال لهم: هل تدرون ما اسم هذه؟ قالوا: نعم هذه السحاب، قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: والمزن؟، قالوا: والمزن. قال: والعنانة؟ ثم قال: تدرون ما بين السماء والأرض؟، قالوا: لا، قال: فإن بعد ما بينهما إما واحداً أو اثنين وإما ثلاثاً وسبعين سنة والسماء فوقها كذلك والله فوق ذلك ليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء، وفي السماء السابعة ثمانية أوعال بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء".

أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب تفسير القرآن عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم-، باب: ومن سورة الحاقة، ح (٣٣٢٠)، (١٩٩٢)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه أبو داود في سننه، كِتَاب السنة، باب: في الجهمية، ح (١٥٧٠)، (٤٧٢٣)، بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَاب تفسير السنة، باب: فيما أنكرت الجهمية، ح (١٩٣)، (٢٤٨٩)، بلفظه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كِتَاب التفسير، باب: تفسير سورة الحاقة، ح (٣٩٠٥)، (٥/ ٥٨٨)، بنحوه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، و لم يخرجاه.

قال الألباني: ضعيف.

يُنظر: ضعيف سنن الترمذي، (٣٨٥)، السلسلة الضعيفة، (٣/ ٣٩٨-٤٠٢).

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٤٣).

(٣) يُنظر: الحبائك في أخبار الملائك، (٥٦-٥٧)، معارج القبول، (٢/ ٥٣).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٥٢)، ويُنظر: المرجع السابق، (١٠/ ٣٦٧).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢٤/ ٢٦٣)، الحبائك في أخبار الملائك، (٧٥-٧٦).

قال الألباني عن حديث أن الرعد ملك من الملائكة: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، ح (٣١١٧)، (٣/ ٣٦٢).

منكر ونكير:

قال الشيخ المباركفوري–رحمه الله– في شرحه لحديث القبر عن منكر ونكير:

"المنكر مفعول من أنكر بمعنى نكر إذا لم يعرف أحداً، وللآخر النكير فعيل بمعنى مفعول من نكر بالكسر إذا لم يعرفه أحد، فهما كلاهما ضد المعروف سُميا بهما؛ لأن الميت لم يعرفهما و لم يرَ صورة مثل صورتهما، كذا في المرقاة [١].

وقال الحافظ في الفتح: ذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير، واسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير [٢]" [٣].

ما قاله الشيخ المباركفوري–رحمه الله– في شرحه لحديث القبر عن منكر ونكير صحيح [٤]، أما ما ذكره عن مبشر وبشير فلم أجد له مستند صحيح.

ملائكة الرحمة:

ذكر الشيخ المباركفوري ملائكة الرحمة في عدد من المواضع [٥] منها قوله: "ملائكة الرحمة هم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار" [٦].

فما ذكره الشيخ المباركفوري عن ملائكة الرحمة صحيح ثابت بالسنّة [٧].

– الحفظة:

قال الشيخ المباركفوري عن الحفظة: "وأما الحفظة فيدخلون في كل بيت، ولا يفارقون بني آدم في كل حال لأنهم مأمورون بإحصاء أعمالهم وكتابتها" [٨].

فما ذكره الشيخ المباركفوري عن الحفظة صحيح [٩]، ثابت بالكتاب [١٠] والسنّة [١١].

---

(١) مرقاة المفاتيح، (١/ ٣٢٠).

(٢) فتح الباري، (٣/ ٢٣٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٤/ ١٣٤).

(٤) يُنظر: الحبائك في أخبار الملائك، (٨٥-٨٦).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٧١)، (٥/ ٢٥٤)، (٦/ ٣٣١)، (٨/ ١٣٤).

(٦) تحفة الأحوذي، (٨/ ٦٣).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٩٤)، (٥/ ٤٤٩).

(٨) تحفة الأحوذي، (٨/ ٦٣).

(٩) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٢/ ٣٨٧).

(١٠) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٥٠-٢٥١)، الحبائك في أخبار الملائك، (٨٩).

(١١) يُنظر: الحبائك في أخبار الملائك، (٨٩-١١٠).

-الملائكة السياحون:

قال الشيخ المباركفوري شارحاً لحديث الملائكة السياحين: "بفتح السين المهملة وشدة التحتية من ساح في الأرض إذا ذهب فيها وسار، قال العلماء: معناه على جميع الروايات أنهم ملائكة زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق، فهؤلاء السيارة لا وظيفة لهم وإنما مقصودهم حلق الذكر" [1].

ما قاله الشيخ المباركفوري-رحمه الله- عن الملائكة السياحين صحيح ثابت بالسنّة [2].

-الزبانية:

قال الشيخ المباركفوري عن الزبانية: "أي الملائكة الغلاظ الشداد وهم خزنة جهنم، سموا بذلك لأنهم يدفعون أهل النار إليها بشدة مأخوذ من الزبن وهو الدفع، قيل: واحدها زابن، وقيل: زبنية، وقيل: زبني على النسب، وقيل: هو اسم للجمع لا واحد له من لفظه كعباديد وأبابيل... وأصل الزبن الدفع، والعرب تطلق هذا الاسم على من اشتد بطشه". [3]

ما قاله الشيخ المباركفوري-رحمه الله- عن الزبانية ثابت بالكتاب والسنّة [4].

وقد أشار الشيخ المباركفوري إلى غير ذلك من أصناف الملائكة، وهي:

ملك الموت [5]، الملائكة الموكلة بقبض الأرواح [6]، الملائكة التي تحفظ المدينة من الدجال [7]، الملائكة التي تكتب الأعمال يوم الجمعة [8]، مالك خازن النار [9].

---

(١) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٣٩).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٢٣٧)، (٥/ ٣٧٠)، (٢٢/ ٥٢١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٧٠)، ويُنظر: المرجع السابق، (٧/ ٢١٤)، (٩/ ١٦٩).

(٤) يُنظر: صحيح البخاري، (٤٢٩)، تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٦٨٣)، تيسير الكريم الرحمن، (٤/ ٤٣٦).

(٥) تحفة الأحوذي، (٤/ ٧٦)، (٨/ ٣١٠)، (٩/ ١٨٧). يُنظر: الحبائك في أخبار الملائك، (٣٨).

(٦) تحفة الأحوذي، (٤/ ٧٦)، (٨/ ٣٠٤).

(٧) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٦٣).

(٨) تحفة الأحوذي، (٣/ ٩).

(٩) تحفة الأحوذي، (٣/ ١٨)، (٧/ ٢١٤). يُنظر: الحبائك في أخبار الملائك، (٦٥-٦٧).

قال ابن القيم، رحمه الله:

"وقد دل الكتاب والسنّة على أصناف الملائكة وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكل بالجبال ملائكة، ووكل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها ثم وكل بالعبد ملائكة لحفظه وملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغراسها وعمل الأنهار فيها ملائكة، فالملائكة أعظم جنود الله تعالى، ومنهم المرسلات عرفاً فالعاصفات عصفا والناشرات نشراً فالفارقات فرقاً فالملقيات ذكراً، ومنهم النازعات غرقا والناشطات نشطا والسابحات سبحاً فالسابقات سبقاً فالمدبرات أمراً، ومنهم الصافات صفاً فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً، ومنهم ملائكة الرحمة وملائكة العذاب وملائكة قد وكلوا بحمل العرش وملائكة قد وكلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله تعالى". [1]

المطلب الخامس: تكليف الملائكة.

يرى الشيخ المباركفوري أن الملائكة مكلفون، لكن تكليفهم ليس كتكليفنا [2].

قال، رحمه الله:

"والظاهر أن كلاً من الالتقام والإصغاء على الحقيقة وأنه عبادة لصاحبه، بل هو مكلف به" [3].

فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من أن الملائكة مكلفون، لكن تكليفهم ليس كتكليفنا صحيح [4].

---

(١) إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، (٢/ ١٧٠-١٧١).

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٥٦-٣٥٧).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٨١).

(٤) يُنظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد، وعليّ محمد وآخرون، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٥/ ٤٨٣)، الحبائك في أخبار الملائك، (٢٥٥)، حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبدالحميد الشرواني، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (١/ -٢٦٢٥).

تمهيد في تعريف الكتب.

الكتب لغةً:

جمع كتاب، وهو من جمع الشيء إلى الشيء، والمراد به خطه [1].

الكتب اصطلاحاً:

هي التي أنزلها الله تعالى على رسله رحمة للخلق وضمنها مصالح لهم ليصلوا بها إلى سعادة الدنيا والآخرة [2].

الفصل الثاني: آراؤه في الإيمان بالكتب

وفيه: مبحثان:

المبحث الأول: حقيقة الإيمان بالكتب.

يرى الشيخ المباركفوري أن "الإيمان بكتب الله: التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته حق" [3].

وقال، رحمه الله: "ودل الإجمال في الملائكة والكتب... على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم غير تفصيل إلا من ثبتت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين" [4].

فمن خلال ما سبق يتضح أن حقيقة الإيمان بالكتب تتضمن أموراً هي:

-أنها كلام الله.

-أن ما تضمنته حق.

الإيمان بالكتب جملة؛ وذلك يعني: الإيمان بالكتب التي لم ترد تسميتها في القرآن والسنّة فنؤمن بها إجمالاً.

الإيمان بالكتب تفصيلاً؛ وذلك يعني: الإيمان بالكتب التي ورد اسمها في القرآن والسنّة فنؤمن بها تفصيلاً، وهي:

---

(١) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، (٥/ ١٥٨)، الأفعال، (٣/ ٧٥)، مختار الصحاح، (١/ ٢٣٤)، لسان العرب، (١/ ٦٩٨).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٥/ ١٢٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

١) القرآن. ٢) التوراة. ٣) الإنجيل. ٤) الزبور.

٥) صحف إبراهيم، عليه السلام. ٦) صحف موسى، عليه السلام.

"وأما الإيمان بالكتب المترلة على المرسلين فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.

وأما الإيمان بالقرآن فالإقرار به، واتباع ما فيه؛ وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب"[١].

ومما ذكر يتبيّن أن ما قرره الشيخ المباركفوري في بيان حقيقة الإيمان بالكتب، وما تضمنته موافق لقول أهل السنّة والجماعة [٢].

المبحث الثاني: آراؤه في الإيمان بالقرآن الكريم

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف القرآن الكريم

لغةً: القراءة والقرآن مصدران لـ (قرأ)، ومعنى قرأت القرآن لفظت به [٣].

اصطلاحاً: عرف الشيخ المباركفوري القرآن الكريم بقوله: "القرآن كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ منه بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، من قال غير هذا فَهُوَ كَافِرٌ" [٤].

قال أبو جعفر الطحاوي، رحمه الله:

"وإن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وَحيًّا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه، فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله، وعابه، وأوعده بسقر، حيث

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، (٣٥٠).

(٢) يُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣٢١)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٦٥)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٥٣/ ١٢٠-١٢١).

(٣) يُنظر: تهذيب اللغة، (٩/ ٢٠٩)، مختار الصحاح، (١/ ٢٢٠)، لسان العرب، (١/ ١٢٨)، تحفة الأحوذي، (٩/ ١٥١).

(٤) تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (١/ ١٧٠).

قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [1] فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [2] علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر" [3].

يتضح مما تقدم موافقة الشيخ المباركفوري-رحمه الله- لأهل السنّة والجماعة في تعريفه للقرآن الكريم [4].

المطلب الثاني: إعجاز القرآن الكريم

يرى الشيخ المباركفوري-رحمه الله- إعجاز القرآن الكريم، حيث قال:

"القرآن معجزة تامة كافية في إثبات النبوة" [5]، وقال أيضاً: "أنه معجزة دالة على صدق محمد -عليه الصلاة والسلام-" [6]، ثم بين أن القرآن الكريم معجزة خاصة بالنبي محمد -صلى الله عليه وسلم- فقال عنه: "وكونه كذلك لا يظهر إلا بشرط مخصوص وهو أن النبي- صلى الله عليه وسلم-إذا قرأ القرآن على أولئك الكفار استمعوا له وأنصتوا حتى يقفوا على فصاحته ويحيطوا بما فيه من العلوم الكثيرة، فحينئذٍ يظهر لهم كونه معجزاً دالاً على صدق محمد - صلى الله عليه وسلم- فيستغنوا بهذا القرآن عن طلب سائر المعجزات ويظهر لهم صدق قوله في صفة القرآن بصائر وهدى ورحمة". [7]

ويرى أن وجوه إعجاز القرآن الكريم كثيرة، حيث قال عن الكفار لدى سماعهم للقرآن الكريم: "حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن من الوجوه الكثيرة البالغة إلى حد الإعجاز" [8].

---

(١) سورة المدثر: ٢٦.

(٢) سورة المدثر: ٢٥.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٩).

(٤) يُنظر: لمعة الاعتقاد إلى سبيل الرشاد، (٧٧)، مجموع الفتاوى، (٤/ ٤٠١)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٢)، المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣١٨)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين (١/ ٤٣٤-٤٣٠)، شرح لمعة الاعتقاد، (٧٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٢/ ١٧٣).

(٦) تحفة الأحوذي، (٢/ ١٧٣)

(٧) تحفة الأحوذي، (٢/ ١٧٣)، التفسير الكبير، (٥/ ٤٤١).

(٨) تحفة الأحوذي، (٢/ ١٧٣).

وقد ثبت إعجازه في القرآن والسنّة والإجماع.

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (1).

ومن السنّة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إلا أُعْطِيَ من الْآيَاتِ ما مِثْلُهُ أُومِنَ أو آمَنَ عليه الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كان الذي أوتيته وَحْيًا أَوْحَاهُ الله إلي فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يوم الْقِيَامَةِ" (2).

فما قرره الشيخ المباركفوري من إعجاز القرآن الكريم محل إجماع (3)، مع تعدد وجوه إعجازه-التي لا حصر لها-، وكونه دالاً على نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم-، موافق لمذهب أهل السنّة والجماعة (4).

المطلب الثالث: تحريم تفسير القرآن الكريم بالرأي:

يرى الشيخ المباركفوري تحريم تفسير القرآن الكريم بالرأي، وقد بين المراد منه بقوله: "المراد رأي غلب من غير دليل قام عليه، أما ما يشده برهان؛ فلا محذور فيه، فعلم أن علم التفسير إنما يتلقى من النقل أو من أقوال الأئمة أو من المقاييس العربية أو القواعد الأصولية المبحوث عنها في علم أصول الفقه أو أصول الدين" (5).

وقال أيضاً: "أن المراد بالرأي ما لا يكون مؤسساً على علوم الكتاب والسنّة، بل يكون قولاً يقوله برأيه على ما يقتضيه عقله، وعلم التفسير يؤخذ من أفواه الرجال كأسباب

---

(1) سورة هود: ١٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب: كيف نزول الوحي وأول ما نزل؟، ح (٤٩٨١)، (٤٣٢)، بلفظه.

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ١٣١٩هـ، دار المعرفة، بيروت، (٢/ ١٠١-١٣٢)، الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد مندوب، ط١، ١٤١٦هـ، دار الفكر، (٢/ ٣١١-٣٢٩).

(٤) البرهان في علوم القرآن، (٢/ ١٠١-١٣٢)، الإتقان في علوم القرآن، (٢/ ٣١١-٣٢٩)، المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣١٧-٣١٩).

(٥) تحفة الأحوذي، (٨/ ١٩٢).

النزول والناسخ والمنسوخ ومن أقوال الأئمة وتأويلاتهم بالمقاييس العربية كالحقيقة والمجاز والمجمل والمفصل والعام والخاص، ثم يتكلم على حسب ما يقتضيه أصول الدين فيؤول القسم المحتاج إلى التأويل على وجه يشهد بصحته ظاهر التنزيل، فمن لم يستجمع هذه الشرائط كان قوله مهجوراً وحسبه من الزاجر أنه مخطئ عند الإصابة، فيا بعد ما بين المجتهد والمتكلف! فالمجتهد مأجور على الخطأ والمتكلف مأخوذ بالصواب، كذا في المرقاة" [(١)].

ثم بين حكم تفسير القرآن الكريم بالرأي فقال: "أنه يحرم صرف شيء من الكتاب والسنّة عن ظاهره من غير اعتصام فيه بنقل من الشارع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل عقلي" [(٢)].

كما أنه بيّن حكم من قال في القرآن الكريم برأيه فأصاب، فهو مخطئ بحسب الحكم الشرعي [(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"أن من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مفترٍ على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"[(٤)].

فما قرره الشيخ المباركفوري من تحريم تفسير القرآن بالرأي موافق لمنهج أهل السنّة والجماعة [(٥)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٨/ ١٩٣)، مرقاة المفاتيح، (١/ ٤٤٧)، ويُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ١٩٣ -١٩٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ١٩٣).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ١٩٣).

(٤) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٢٤٣).

(٥) يُنظر: مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن تيمية، اعتنى به: أحمد زمرلي، ط٢، ١٤١٨هـ، دار ابن حزم، بيروت (١٠٧-١٠٨)، التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، اعتنى به: أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، (١/ ١٧٥-١٧٦)، التفسير بالرأي قواعده وضوابطه وأعلامه، محمد حمد زغلول، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الغرابي، دمشق، (١١٤-١١٥).

الفصل الثالث: آراؤه في الإيمان بالرسل، عليهم السلام:

وفيه: ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النبي والرسول، والفرق بينهما.

أولاً: التعريف اللغوي:

النبي: مأخوذ من (النبأ) بمعنى الخبر، أو (النباوة) أو (النبوة) بمعنى العلوّ والارتفاع [(١)].

الرسول: مأخوذ من (الإرسال) بمعنى التوجيه، أو (الرسل) بمعنى التتابع [(٢)].

ثانياً: التعريف الشرعي:

يرى الشيخ المباركفوري التغاير في تعريف النبي والرسول، قال، رحمه الله:

"النبي في لسان الشرع من بعث إليه بشرع، فإن أمر بتبليغه فرسول، وقيل: هو المبعوث إلى الخلق بالوحي لتبليغ ما أوحاه. والرسول قد يكون مرادفاً له، وقد يختص بمن هو صاحب كتاب، وقيل: هو المبعوث لتجديد شرع أو تقريره، والرسول هو المبعوث للتجديد فقط"[(٣)].

ومما سبق يتضح أن الفروق بين النبي والرسول تنحصر فيما يلي:

الأول: التبليغ.

الثاني: الكتاب.

الثالث: التشريع (جديد).

ولعل الأرجح من هذه التعاريف هو الجمع بينها.

فالنبي: هو من أنبأه الله، وأُمر بالتبليغ بشريعة سابقة.

والرسول: هو من أنبأه الله، وأُمر بالتبليغ بشريعة جديدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

---

(١) يُنظر: العين، (٨/ ٣٨٢)، مختار الصحاح، (١/ ٢٦٨)، لسان العرب، (١/ ١٦٣)، معجم مقاييس اللغة، (٥/ ٣٨٥).

(٢) يُنظر: العين، (٧/ ٢٤١)، مختار الصحاح، (١/ ١٠٢)، لسان العرب، (١١/ ٢٨١، ٢٨٣)، معجم مقاييس اللغة، (٢/ ٣٩٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٩٢).

"النبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه، فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله و لم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة، فهو نبي وليس برسول"[(١)].

وقد قرر الشيخ المباركفوري وجود علاقة العموم والخصوص بين النبي والرسول حيث قال:

"وعلى الأقوال النبي أعم من الرسول"[(٢)].

قال ابن أبي العز الحنفي، رحمه الله:

"فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها فالنبوة جزء من الرسالة إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس فالرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها"[(٣)].

فما قرره الشيخ المباركفوري من التغاير بين النبي والرسول هو قول الجمهور [(٤)]، وما قرره من وجود علاقة العموم والخصوص بينهما صحيح موافق لمنهج أهل السنّة والجماعة. [(٥)]

---

(١) النبوات، (٢/ ٧١٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٩٢).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، (١٥٥).

(٤) يُنظر: النبوات، (١/ ١٨٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٥٥)، أضواء البيان، (٥/ ٢٩٠)، فتح المعبود في الرد على ابن محمود، حمود عبدالله التويجري، ط١، ١٣٩٩هـ، مطبعة المدينة، (١٢٠)، دراسات في النبوة والرسالة، د.عبدالعزيز العسكر، ط١، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض، (٨٧).

(٥) يُنظر: شعب الإيمان، (١/ ١٥٠)، مجموع الفتاوى، (١٨/ ٧)، معارج القبول، (٢/ ٧٨-٧٩).

المبحث الثاني: الإيمان بالأنبياء والرسل عموماً.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: معنى الإيمان بالرسل، عليهم السلام:

يرى الشيخ المباركفوري –رحمه الله- أن "الإيمان بالرسل التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله" [1].

وقال، رحمه الله: "ودل الإجمال في... والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم غير تفصيل إلا من ثبتت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين" [2].

من خلال ما سبق يتبيّن أن الإيمان بالرسل يتضمن أموراً:

- التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله.
- الإيمان بالأنبياء والرسل جملة؛ وذلك يعني: الإيمان بالرسل الذين لم يرد تسميتهم في القرآن والسنّة فنؤمن بهم إجمالاً.
- الإيمان بالأنبياء والرسل تفصيلاً؛ وذلك يعني: الإيمان بمن ورد اسمه في القرآن والسنّة.

فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من معنى الإيمان بالرسل موافق لما قرره أهل السنّة والجماعة [3].

المطلب الثاني: المفاضلة بين الأنبياء، عليهم السلام:

ذهب الشيخ المباركفوري إلى جواز المفاضلة بين الأنبياء– عليهم السلام- حيث قال:

"الأنبياء كلهم متساوون في مرتبة النبوة، وإنما التفاضل باعتبار الدرجات" [4].

والمفاضلة بين الأنبياء – عليهم السلام- ثابتة بالكتاب والسنّة والإجماع [5].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٣) يُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣٢١-٣٢٢)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١٠٢)، فتح الباري، (١/ ١١٨)، معارج القبول، (٢/ ٧٨-٧٩)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (١/ ٦٥)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٥/ ١٢٤-١٢٥).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٧٥).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٤/ ٤٣٢).

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾ (١).

ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر" (٢).

وأما الإجماع: **فقد** أجمع العلماء على جواز المفاضلة بين الأنبياء- عليهم السلام- (٣).

وبيّن الشيخ المباركفوري أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - أفضلهم فقال موجهاً لحديث: "قال رجل للنبي - صلى الله عليه وسلم - يا خير البرية، قال: ذاك إبراهيم" (٤).

قال النووي في شرح مسلم: قال العلماء إنما قال- صلى الله عليه وسلم - هذا تواضعاً واحتراماً لإبراهيم - صلى الله عليه وسلم - لخلته وأبوته وإلا فنبينا - صلى الله عليه وسلم - أفضل، كما قال صلى الله عليه وسلم: "أنا سيد ولد آدم"، ولم يقصد به الافتخار ولا التطاول على من تقدمه، بل قاله بياناً لما أمر ببيانه وتبليغه؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: "ولا فخر" (٥).

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٤.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كِتاب تفسير القرآن عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، باب: ومن سورة بني إسرائيل، ح (٣١٤٨)، (١٩٧٠)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أنس بن مالك-رضي الله عنها-، ح (٤٣٠٥)، (٧/ ٢٨١)، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، ذكر الأخبار بأن الأنبياء أولهم وآخرهم يكونون في القيامة تحت لواء المصطفى- صلى الله عليه وسلم-، ح (٦٤٧٨)، (١٤/ ٣٩٨)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٢٧٣).

(٣) يُنظر: التفسير الكبير، (٢/ ٥٢١)، مجموع الفتاوى، (١٤/ ٤٣٢).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كِتاب تفسير القرآن عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، باب: ومن سورة ﴿**لم يكن**﴾، ح (٣٣٥٢)، (١٩٩٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أنس بن مالك-رضي الله عنها-، ح (٣٩٤٨)، (٧/ ٣٩)، بلفظه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣٧٤).

(٥) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٧٣)، شرح النووي على مسلم، (١٥/ ١٢١)، ويُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ٧٥)، (١٠/ ٥٦).

وقد ثبتت أفضليته - صلى الله عليه وسلم – على جميع الرسل والأنبياء بما تواترت به نصوص الكتاب والسنّة، كما ثبت ذلك بالإجماع [1].

فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من جواز المفاضلة بين الأنبياء– عليهم السلام- [2]، وأن محمداً– صلى الله عليه وسلم– أفضلهم على الإطلاق موافق لمذهب أهل السنّة والجماعة [3].

المطلب الثالث: عصمة الأنبياء، عليهم السلام:

ذكر الشيخ المباركفوري – رحمه الله- عدداً من مسائل العصمة، وهي كما يلي:

العصمة من الذنوب:

بيّن الشيخ المباركفوري ثبوت عصمة الأنبياء– عليهم السلام- من الكبائر، وأشار إلى الخلاف الواقع في الصغائر حيث قال: "قال النووي: قال المازري: أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى فالأنبياء معصومون منه سواء كثيره وقليله، وأما ما لا يتعلق بالبلاغ ويعد من الصغائر كالكذبة الواحدة في حقير من أمور الدنيا ففي إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسلف والخلف" [4].

---

(١) يُنظر: الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د.عبدالله الدميجي، ط٢، ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض، (٣/ ١٥٥٢)، غاية السول في خصائص الرسول، عمر بن عليّ الأنصاري ابن الملقن، تحقيق: عبدالله بحر الدين، ط١، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (١/ ٢٦٨)، الخصائص الكبرى، عبدالرحمن السيوطي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٣٣٦).

ممن نقل الإجماع على أفضليته - صلى الله عليه وسلم – على جميع الرسل والأنبياء، التفسير الكبير، (٢/ ٥٢١).

(٢) يُنظر: شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٤٠٨هـ، (٣/ ٤٥-٤٦)، تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، ١٣٩٣هـ، دار الجيل، بيروت، (١١٦-١١٧)، شرح النووي على مسلم، (١٥/ ٣٧-٣٨)، فتح الباري، (٦/ ٤٤٦)، مجموع الفتاوى، (١٤/ ٤٣٢).

(٣) يُنظر: الشريعة، (٣/ ١٥٥٢)، شرح مشكل الآثار، (٣/ ٤٥-٤٦)، غاية السول في خصائص الرسول، (٢٦٨)، مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦٢)، (١١/ ٢٢٤)، (١٤/ ٤٣٢)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٣٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٥)، شرح النووي على مسلم، (١٥/ ١٢٤).

ونقل عن ابن الجوزي القول بالعصمة من الصغائر فقال: "قول ابن الجوزي هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد. والأنبياء وإن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر، كذا قال وهو مفرع على خلاف المختار، والراجح عصمتهم من الصغائر أيضاً" [١].

وقال في موضع آخر: "وأما الأنبياء -صلوات الله عليهم- فإما مخصوصون عن ذلك- أي الوقوع في الذنوب- وإما أنهم أصحاب صغائر، والأول أولى، فإن ما صدر عنهم من باب ترك الأولى، أو يقال: الزلات المنقولة عن بعضهم محمولة على الخطأ والنسيان من غير أن يكون لهم قصد إلى العصيان، قاله القارئ" [٢].

فما ذكره الشيخ المباركفوري من ثبوت عصمة الأنبياء من الكبائر هو مما نقل فيه الإجماع [٣].

وقد أشار -رحمه الله- إلى ثبوت عصمته - صلى الله عليه وسلم - عموماً [٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي [٥] أن هذا قول أكثر الأشعرية. وهو أيضاً قول أكثر أهل

---

(١) تحفة الأحوذي، (٩/ ٨٩). ملاحظة: بعد البحث لم أجد المنقول عن ابن الجوزي في زاد المسير.

(٢) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٤٠)، مرقاة المفاتيح، (٥/ ٢٤٩).

(٣) يُنظر: بيان مختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: د.محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة (١/ ٤٧٧)، فتح الباري، (١١/ ٤٤٠)، إرشاد الفحول، محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، ط١، ١٤١٢هـ، دار الفكر، بيروت، (٦٩)، وللاستزادة يُنظر: عصمة الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام-، د.يوسف السعيد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٢٨)، شوال، ١٤٢٠هـ، (٣٣-٣٦).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٩٠)، (٩/ ٨٩).

(٥) هو: عليّ بن عبدالرحمن البغدادي الحنفي، فقيه، له مؤلفات منها: عمدة الحاضر وكفاية المسافر وغيرها، توفي سنة ٤٧٦هـ.

يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ٥١١).

التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول" (١).

أما القول بعصمتهم من الصغائر، فهو خلاف الراجح.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، رحمه الله: "الذي يظهر لنا أنه الصواب في هذه المسألة: أن الأنبياء- صلوات الله وسلامه عليهم -لم يَقع منهم ما يزري بمراتبهم العَليّة، ومناصبهم الساميَة، ولا يستوجب خطأ منهم ولا نقصاً فيهم -صَلوات الله وسلامه عليهم- ولو فَرَضْنا أنه وقع منهم بعض الذنوب لأنهم يتداركون ما وقع منهم بالتوبة والإخلاص، وصِدق الإنابة إلى الله، حتى ينالوا بذلك أعلى الدرجات، فتكون بذلك درجاتهم أعلى من درجة من لم يرتكب شيئاً من ذلك.

ومِما يوضح هذا قوله تعالى: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى) (٢) فانظر أي أثر يبقى لِلعِصْيان والغي بعد توبة الله عليه، واجتبائه. أي: اصطفائه إياه وهِدايته له، ولا شكّ أن بعض الزلات ينال صاحبها بالتوبة منها درجة أعلى من درجته قبل ارتكاب ذلك الزلة، والعلم عند الله تعالى" (٣).

العصمة في التبليغ

يرى الشيخ المباركفوري عصمة الأنبياء- عليهم السلام – في التبليغ حيث قال: "قال النووي: قال المازري: أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى فالأنبياء معصومون منه سواء كثيره وقليله... قال القاضي عياض: الصحيح أن الكذب فيما يتعلق بالبلاغ لا يتصور وقوعه منهم، سواء جوزنا الصغائر منهم وعصمتهم منها أم لا، وسواء قل الكذب أم كثر؛ لأن منصب النبوة يرتفع عنه وتجويزه يرفع الوثوق بأقوالهم" (٤).

---

(١) مجموع الفتاوى، (٤/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) سورة طه: ١٢١-١٢٢.

(٣) أضواء البيان، (٤/ ٥٣٨).

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٥)، المعلم بفوائد مسلم، (٣/ ٢٢٨)، إكمال المعلم، (٧/ ٣٤٥)، شرح النووي على مسلم، (١٥/ ١٢٤).

كما أشار - رحمه الله- إلى عصمة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم – في التبليغ [1].

وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنّة والإجماع.

فمن الكتاب: قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾** [2].

ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "عن عَائِشَةَ -رضي الله عنها- قالت: من حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا - صلى الله عليه وسلم - كَتَمَ شيئاً مِمَّا أُنْزِلَ عليه فَقَدْ كَذَبَ وَاللَّهُ يقول: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾** [3]" [4].

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على أن الأنبياء– عليهم السلام- معصومون في التبليغ، ومن التعمد في كتم الرسالة، وفي تغير أي حكم شرعي بخلاف ما أنزل الله [5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"إن الأنبياء- صلوات الله عليهم - معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه وفى تبليغ رسالاته باتفاق الأمة... وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة، فإن النبي هو المنبأ عن الله، والرسول هو الذي أرسله الله تعالى وكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة؛ فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين" [6].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٣/ ١١٤).

(٢) سورة المائدة: ٦٧، يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، (٦/ ٢٤٣).

(٣) سورة المائدة: ٦٧.

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كِتَاب التفسير، باب: **﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ من ربك﴾**، ح (٦١٢٤)، (٣٨٠)، بلفظه.

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٠/ ٢٨٩-٢٩٠)، منهاج السنة، (١/ ٤٧١)، المواقف في علم الكلام، عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، ط١، ١٤١٧هـ، دار الجيل، لبنان، (٣/ ٤١٥)، البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، ط١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٣/ ٢٤١)، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، ١٤١٧هـ، دار الفكر، (٢/ ٢٩٨)، أضواء البيان، (٤/ ٥٣٦-٥٣٧).

(٦) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٢٨٩-٢٩٠).

مما سبق يتضح أن ما قرره الشيخ المباركفوري من مسائل العصمة منها ما هو صـحيح، ومنها ما هو باطل. فالقول بعصمة الأنبياء- عليهم السلام- من الكبائر صحيح، وهـو قول الجمهور [1].

أما قوله بالعصمة من الصغائر، فهو مرجوح، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمـه الله- رداً على من قال بذلك**: "والرادون لذلك، تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية [2] لنصوص الأسماء والصفات، ونصوص القدر، ونصوص المعاد، وهى من جنس تأويلات القرامطة الباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة، وأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء، فيقع في تكذيبهم، ويريد الإيمان بهم، فيقع في الكفر بهم" [3].

يتضح مما سبق أن ما قرره الشيخ المباركفوري-رحمه الله - من القول بعصمة الأنبيـاء- عليهم السلام- في التبليغ موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

المطلب الرابع: نبوة النساء

ذكر الشيخ المباركفوري مسألة نبوة النساء، فقال عند ذكره لحديث تفضيل مريم وآسية:

"قال الحافظ في الفتح: استدل بهذا الحصر على أنهما نبيتان لأن أكمل الإنسان الأنبياء ثم الأولياء والصديقون والشهداء، فلو كانتا غير نبيتين للزم أن لا يكون في النساء وليـة ولا صديقة ولا شهيدة، والواقع أن هذه الصفات في كثير منهن موجودة، فكأنه قال ولم ينبأ

---

(١) يُنظر: المواقف في علم الكلام، (٣/ ٤١٥).

(٢) الدهرية: هي مذهب كل من اعتقد قدم الزمان والمادة والكون، وأنكر الألوهية والخلق والبعث والحساب. وقد لخص القرآن الكريم عقيدتهم بقوله تعالى: **﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ومـا يُهلِكنـا إلا الدهر﴾** سورة الجاثية: ٢٤.

يُنظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبدالجبار الهمذاني، تحقيق: د.محمود محمد قاسم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (٥/ ١٥٦-١٥٧)، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د.جميل صليبيا، ود.كامل عياد، ط٧، ١٩٦٧م، دار الأندلس للطباعة والنشر، بـيروت، (٧١) الملـل والنحل، (٢/ ٥٤)، (٢/ ٢١٥)، (٢/ ٢٣١)، تلبيس الجهمية، (١/ ١٣٩-١٤١)، تفسير القرآن العظيم، (٤/ ١٩٢).

(٣) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٢٩٥).

من النساء إلا فلانة وفلانة، ولو قال: لم تثبت صفة الصديقية أو الولاية أو الشهادة إلا لفلانة وفلانة لم يصح لوجود ذلك في غيرهن إلا أن يكون المراد في الحديث كمال غير الأنبياء؛ فلا يتم الدليل على ذلك لأجل ذلك، انتهى.

وقال الكرماني [(١)]: لا يلزم من لفظ الكمال ثبوت نبوتهما لأنه يطلق لتمام الشيء وتناهيه في بابه فالمراد ببلوغهما إليه في جميع الفضائل التي للنساء [(٢)].

قال: وقد نقل الإجماع على عدم نبوة النساء كذا قال، وقد نقل عن الأشعري [(٣)]: من النساء من نبئ وهن ست: حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية ومريم، والضابط عنده أن من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر ونهي أو بإعلام مما سيأتي، فهو نبي، وقد ثبت مجيء الملك لهؤلاء بأمور شتّى من ذلك من عند الله عز وجل، ووقع التصريح بالإيحاء لبعضهن في القرآن.

وذكر ابن حزم [(٤)] في الملل والنحل أن هذه المسألة لم يحدث التنازع فيها إلا في عصره بقرطبة وحكى عنهم أقوالاً ثالثها الواقف، قال: وحجة المانعين قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾** [(٥)] قال: وهذا لا حجة فيه، فإن أحداً لم يدّع فيهن الرسالة، وإنما الكلام في النبوة فقط، قال: وأصرح ما ورد في ذلك قصة مريم وفي قصة أم موسى ما يدل

---

(١) هو: محمد بن يوسف بن عليّ الكرماني، فقيه، أصولي، محدث، مفسر، متكلم، نحوي، من تصانيفه: الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، رسالة في مسألة الكحل، شرح المواقف للأيجي، توفي سنة ٧٨٦هـ.
يُنظر: الدرر الكامنة، (٦/ ٦٦-٦٧)، البدر الطالع، (٢/ ٢٩٢)، معجم المؤلفين، (٣/ ٧٨٤).

(٢) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، ط٢، ١٤٠١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤/ ٦٠)

(٣) هو: عليّ بن إسماعيل يتصل نسبه بأبي موسى الأشعري-رضي الله عنه-، متكلم تنسب إليه طائفة الأشعرية وكان صحيح المعتقد له مؤلفات منها: خلق الأعمال، الرد على الجهمية، الرد على المجسمة، وغيرها. توفي سنة ٣٣٠هـ.
يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٥/ ٨٥-٨٦)، طبقات الشافعية، (١/ ١١٣)، معجم المؤلفين، (٢/ ٤٠٥).

(٤) هو: عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، فقيه، أصولي، محدث، كان يستنبط الأحكام من نصوص الكتاب والسنّة، له مؤلفات منها: مداراة النفوس، المغرب في تاريخ المغرب، النبذ في أصول الفقه الظاهري.
يُنظر: البداية والنهاية، (١٢/ ٩١-٩٢)، معجم المؤلفين، (٢/ ٣٩٣).

(٥) سورة يوسف: ١٠٩.

على ثبوت ذلك لها من مبادرتها بإلقاء ولدها في البحر بمجرد الوحي إليها بذلك. قال: وقد قال الله تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها: **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾** [(١)] فدخلت في عمومه، والله أعلم [(٢)].

وقال القرطبي: الصحيح أن مريم نبية؛ لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك، وأما آسية فلم يرد ما يدل على نبوتها، كذا في الفتح" [(٣)].

ومما سبق يتبيّن أن الشيخ المباركفوري- عفا الله عنه- اختلف قوله في المسألة بحيث تعددت نقوله عن العلماء، بما لم يتضح رأيه فيها، وقد تكون من باب تعارض الأقوال.

فالصحيح في المسألة أنه لا يوجد نبوة في النساء بدلالة الكتاب [(٤)] والسنّة، وثبوت الإجماع [(٥)]، ولا يلتفت إلى من قال بغير ذلك.

فمن الكتاب: قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾** [(٦)].

وجه الدلالة: أن سائر النساء لم يكن منهن نبية؛ لأن الله -تعالى- جعل النبوة في أكمل الصنفين في الرجال [(٧)].

وقوله تعالى: **﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾** [(٨)].

وجه الدلالة: أن مريم لم تكن نبية، بل أعلى أحوالها وغايتها الصديقية. [(٩)]

---

(١) سورة النساء: ٦٩.

(٢) الفصل في الملل والنحل، (٣/ ١٨٦-١٨٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٥/ ٢٩٨)، فتح الباري، (٦/ ٤٤٧-٤٤٨)، الجامع لأحكام القرآن، (٤/ ٨٣).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٣٩٦)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (١/ ٥٠٧).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٣٩٦).

(٦) سورة يوسف: ١٠٩.

(٧) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (١/ ٥٠٧).

(٨) سورة المائدة: ٧٥.

(٩) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٣٩٦)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (١/ ٥٠٧).

أما الإجماع:

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"وقد ذكر القاضي أبو بكر [(١)] والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي [(٢)] وغيرهم الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنّة دلا على ذلك" [(٣)].

ومما سبق فالقول بنبوة النساء باطل، على خلاف الإجماع [(٤)].

المبحث الثالث: الإيمان بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وفيه: مطالب:

المطلب الأول: معجزاته صلى الله عليه وسلم.

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من معجزاته صلى الله عليه وسلم، وهي:

- **القرآن الكريم:**

قال الشيخ المباركفوري: "القرآن معجزة تامة كافية في إثبات النبوة" [(٥)].

- **انشقاق القمر:**

قال الشيخ المباركفوري: "انشقاق القمر -أي في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم- على سبيل المعجزة له"، وقال في موضع آخر: "اعلم أن أحاديث الباب صحيحة صريحة في

---

(١) هو: محمد بن الطيب بن محمد البصري، المعروف بالباقلاني، أبو بكر، متكلم على مذهب الأشعري، رد على المعتزلة والشيعة والخوارج والجهمية وغيرهم، من مؤلفاته: إعجاز القرآن، أسرار الباطنية، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، توفي سنة ٤٠٣هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٧/ ١٩٠-١٩٣)، شذرات الذهب، (٣/ ١٦٩-١٧٠)، معجم المؤلفين، (٣/ ٣٧٣).

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، الأشعري، فقيه، أصولي، متكلم، مفسر، أديب، له تصانيف كثيرة منها: الشامل في أصول الفقه، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، البرهان في أصول الفقه. توفي سنة ٤٨٧هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٨/ ٤٦٨)، شذرات الذهب، (٣/ ٣٥٨-٣٦٢)، معجم المؤلفين، (٢/ ٣١٨).

(٣) مجموع الفتاوى، (٤/ ٣٩٦).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٣٩٦)، (١١/ ٣٦٤)، فيض القدير، (١/ ١٠٥)، تفسير القرآن العظيم، (٢/ ٨٢)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (١/ ٥٠٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٢/ ١٧٣). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٦٢).

ثبوت معجزة انشقاق القمر" [1].

- **سلام الحجر:**

قال الشيخ المباركفوري: "قال النووي: في الحديث معجزة له- صلى الله عليه وسلم" [2].

- **حنين الجذع** [3].

- **بركة الطعام** [4].

- **صدق الرؤيا** [5].

- **تسبيح الطعام، ونبع الماء بين أصابعه صلى الله عليه وسلم** [6].

- **ما أخبر بوقوعه - صلى الله عليه وسلم-، ومنها:**

- **حديث الافتراق.**

قال الشيخ المباركفوري: "وهذا من معجزاته صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أخبر عن غيب وقع" [7].

-إخباره صلى الله عليه وسلم بأن أبا بكر وعمر وعثمان-رضي الله عنهم- من أهل الجنة، وبموت عثمان-رضي الله عنه- على بلية تصيبه.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٤). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٧٣-٨٧٧)، دلائل النبوة، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: د.محمد رواس قلعة جي، عبدالبر عباس، ط٢، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت، (١/ ٢٧٩)، دلائل النبوة، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د.عبدالمعطي قلعهجي، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٢٦٢-٢٦٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٦٣). ويُنظر: دلائل النبوة، الأصبهاني، (٢/ ٣٩٧)، دلائل النبوة، للبيهقي، (٢/ ١٤٦).

(٣) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٦٥). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٧٧-٨٨٢)، دلائل النبوة، الأصبهاني، (٢/ ٣٩٩-٤٠٤)، دلائل النبوة، للبيهقي، (٦/ ٦٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٦٧-٦٩). يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٨٥-٨٨٦).

(٥) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٧٠). ويُنظر: دلائل النبوة، للبيهقي، (٢/ ١٣٥).

(٦) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٧٠-٧١). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٨٣-٨٨٦)، دلائل النبوة، الأصبهاني، (٢/ ٤١٥-٤٣٠)، دلائل النبوة، للبيهقي، (٦/ ٦٢).

(٧) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٤).

حيث قال: "وفيه معجزة ظاهره للنبي صلى الله عليه وسلم لإخباره بقصة عثمان والبلوى وأن الثلاثة يستمرون على الإيمان والهدى" [(١)].

-متابعة أمة محمد صلى الله عليه وسلم للأمم السابقة.

حيث قال: "وفي هذا معجزة ظاهره لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد وقع ما أخبر به صلى الله عليه وسلم" [(٢)].

وغير ذلك مما أخبر بوقوعه صلى الله عليه وسلم [(٣)].

ومما سبق يتبيّن أن ما ذكره الشيخ المباركفوري من معجزاته صلى الله عليه وسلم صحيح موافق لمنهج أهل السنّة والجماعة.

المطلب الثاني: خصائصه صلى الله عليه وسلم.

أورد الشيخ المباركفوري جملة من خصائصه صلى الله عليه وسلم، وهي:

- ثبوت نبوته صلى الله عليه وسلم وآدم – عليه السلام- بين الروح والجسد.

يرى الشيخ المباركفوري أن المراد بثبوت نبوته صلى الله عليه وسلم وآدم – عليه السلام- بين الروح والجسد:

وجوب نبوة محمد صلى الله عليه وسلم قبل تعلق روح آدم – عليه السلام- بجسده [(٤)].

- رؤيته صلى الله عليه وسلم لله – عز وجل-في الدنيا ليلة الإسراء [(٥)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٣٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٢).

(٣) يُنظر: إياس الشيطان من عبادته بجزيرة العرب، تحفة الأحوذي، (٦/ ٤٨)، وقوع الولد كما أخبر – صلى الله عليه وسلم-، تحفة الأحوذي، (٩/ ١٨-١٩)، إخباره -صلى الله عليه وسلم-بشهادة طلحة بن عبيد الله-رضي الله عنه-، تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٥٢).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥١-٥٢). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٣٠)، تلخيص كتاب الاستغاثة، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عليّ عجال، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدنية، (٦٦)، الخصائص الكبرى، (١/ ٧).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٦). ويُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ١٨٤)، (٥/ ٧٧)، الخصائص الكبرى، (١/ ٢٦٧).

- **الإسراء والمعراج** [١].
- **سيد ولد آدم صلى الله عليه وسلم** [٢].
- **صاحب لواء الحمد صلى الله عليه وسلم** [٣].
- **أول من ينشق عنه القبر صلى الله عليه وسلم** [٤].
- **حبيب الله صلى الله عليه وسلم** [٥].
- **الخلة** [٦].
- **أكرم بني آدم على الله -تعالى-** [٧].
- **خاتم النبيين** [٨].
- **الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم** [٩].
- **الصلاة الخاصة عليه صلى الله عليه وسلم في نهاية كل صلاة** [١٠].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٢٨). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٤٥-٨٥٢)، مجموع الفتاوى، (٥/ ١٧٣)، الخصائص الكبرى، (١/ ٢٥٢).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٤). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٦٨-٨٦٩)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٦٩)، (١٠/ ٣١٥، ٧٢٧)، (١١/ ١٦٢)، (١٧/ ٤٨٢)، غاية السول، (٢٦٧)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٣٦).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٢-٥٥). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٦٤، ٨٦٩)، مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦٢)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٣٦، ٣٧٨).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ٧٥)، (١٠/ ٥٢-٥٣). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٦٨-٨٦٩)، مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦٢)، غاية السول، (٢٦٦-٢٦٧)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٧٦).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٥-٥٦). ويُنظر: الخصائص الكبرى، (١/ ٩٤).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٨٧-٨٩). ويُنظر:)، مجموع الفتاوى، (٥/ ٧٧) الخصائص الكبرى، (١/ ٢٨٨)، (٢/ ٣٠٦).

(٧) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٥-٥٦).

(٨) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣٣)، (٩/ ٤٣-٤٥)، (١٠/ ١٤٧-١٤٨). ويُنظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ١٤٩، ٢٣٨)، (٨/ ٦٧، ٢٨٣)، (١٠/ ٧٢٨)، (١١/ ٩٧)، غاية السول، (٢٦٥)، الخصائص الكبرى، (١/ ٧، ١٤، ٤٠، ٧٨)، (٢/ ١٠٨، ٢٢٥، ٣١٨).

(٩) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٢/ ٤١٣-٤١٦)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٤٥٦).

(١٠) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٢/ ١٢٣-١٢٥). ويُنظر: غاية السول، (٢٧٣).

- **أن الأنبياء-عليهم السلام- تحت لوائه صلى الله عليه وسلم [(١)].**
- **أول مشفَّع صلى الله عليه وسلم [(٢)].**
- **أول من يحرك حلق الجنة فيفتح له صلى الله عليه وسلم [(٣)].**
- **الشفاعة العظمى [(٤)].**
- **الوسيلة والفضيلة [(٥)].**
- **الكوثر [(٦)].**
- **دينه صلى الله عليه وسلم ناسخ للأديان [(٧)].**

يتبيّن أن ما ذكره الشيخ المباركفوري من خصائصه صلى الله عليه وسلم صحيح.

المطلب الثالث: حكم سبه صلى الله عليه وسلم:

يرى الشيخ المباركفوري تحريم سبّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال:"سب نبي الله كفر، فهو داخل في التارك لدينه"[(٨)].

وقد تبين لي من خلال استقراء ما ذكره أن عقوبة السابّ القتل [(٩)].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٤). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٦٩)، مجموع الفتاوى، (١/ ٢٢٩، ٣٢٠)، (١٠/ ٣١٥، ٧٢٧-٧٢٨)، (١١/ ٩٧)، (١٧/ ٢٨، ٤٨٢)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٣٦).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٥-٥٦). ويُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٦٨-٨٦٩)، مجموع الفتاوى، (٥/ ٧٧)، غاية السول، (٢٦٦-٢٦٧)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٧٦).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٥٥-٥٦). ويُنظر:)، مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦٢)، غاية السول، (٢٦٦-٢٦٧)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٨٤).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٤-٨٧). ويُنظر: غاية السول، (٢٦٣-٢٦٦)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٧٨).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (١/ ٤٥٠-٤٥٢). ويُنظر: الخصائص الكبرى، (٢/ ٣٧٨، ٣٩٠)، مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦٢).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ١٧٣)، (٩/ ١٧٧-١٧٩). ويُنظر: مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦٢)، الخصائص الكبرى، (١/ ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٨٨،) (٢/ ٣٢٠، ٣٣٦، ٣٦٥).

(٧) يُنظر: تحفة الأحوذي،. ويُنظر: غاية السول، (٢٥٨)، الخصائص الكبرى، (٢/ ٣١٨).

(٨) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٦٧).

(٩) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٦٧).

وفيما يلي التفصيل:

-الحكم: الكفر.

-الأدلة: دل الكتاب والسنّة والإجماع والقياس على كفر سابّ النبي صلى الله عليه وسلم.

فمن الكتاب:

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا) [1].

ومن السنّة:

ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه لما دخل مكة عام الفتح جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: "اقتلوه" [2].

وأما الإجماع:

فقد أجمع العلماء على كفر سابّ النبي صلى الله عليه وسلم [3].

وأما القياس:

فيقاس السابّ على المرتد، والعلة الجامعة بينهما هي: أن كل منهما مرتد يجب قتله [4].

-العقوبة: القتل، وهو مذهب جمهور العلماء؛ فلا يسقط بالتوبة لأنه حد [5].

وبناءً عليه فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري-رحمه الله- من كفر سابّ النبي صلى الله عليه وسلم، ووجوب قتله موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: أين ركز -صلى الله عليه وسلم-الراية يوم الفتح؟، ح (٤٢٨٦)، (٣٥٠)، بلفظه.

(٣) ممن نقل الإجماع: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، وعليّ السبكي، والملا عليّ قاري:
يُنظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول- صلى الله عليه وسلم-، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد الحلواني، محمد كبير شودري، ط١، ١٤١٧هـ، رمادي للنشر، الدمام، (٢/ ١٣-١٤)، السيف المسلول على من سب الرسول - صلى الله عليه وسلم-، عليّ عبدالكافي السبكي، تحقيق: إياد أحمد الغوج، ط١، ١٤٢١هـ، دار الفتح، الأردن عمان، (١٥١)، شرح الشفا، ملا عليّ قاري، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٣٩٣-٣٩٤).

(٤) يُنظر: السيف المسلول، (١٥١).

(٥) يُنظر: شرح الشفا، (٢/ ٣٩٣-٣٩٤).

الفصل الرابع: آراؤه في الإيمان باليوم الآخر

وفيه: تمهيد وأربعة مباحث:

تمهيد في: تعريف الإيمان باليوم الآخر.

لغةً: اليوم: مفرد أيام [1].

الآخر: خلاف التقدم [2].

والمراد باليوم الآخر: هو يوم القيامة [3]، وسبب تسميته بهذا الاسم لأنه آخر أيام الدنيا، أو آخر الأزمنة المحدودة [4].

شرعاً:

المراد بالإيمان باليوم الآخر: التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار [5].

فالإيمان باليوم الآخر يتضمن أموراً:

الأول: الإيمان بما يكون قبله، كالموت، ونعيم القبر وعذابه، وغيرها.

الثاني: الإيمان بالبعث.

الثالث: الإيمان بالميزان.

الرابع: الإيمان بالجنة والنار [6].

المبحث الأول: أشراط الساعة.

عرف الشيخ المباركفوري أشراط الساعة بقوله: أي علاماتها، ففي النهاية: الأشراط العلامات واحدها شرط بالتحريك.

والمراد بها: علامات الساعة التي تسبقها وتدل على قربها [7].

---

(١) يُنظر: مختار الصحاح، (١/ ٣١١)، لسان العرب، (١٢/ ٦٤٩)، معجم مقاييس اللغة، (٦/ ١٥٩).

(٢) يُنظر: لسان العرب، (٤/ ١٤)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ٧٠).

(٣) يُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣٣٦)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٥/ ١٢٧).

(٤) يُنظر: فتح الباري، (١/ ١١٨)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، (٥/ ١٢٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٦) يُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣٣٦-٣٣٨)، شعب الإيمان، (١/ ١٦٤، ١٧١-١٩٠).

(٧) يُنظر: أشراط الساعة، يوسف الوابل، ط ١٨، ١٤٢٤هـ، دار ابن الجوزي، الدمام، (٧٤).

وتنقسم إلى قسمين، هما:

أشراط الساعة الصغرى: وهي: التي تتقدم الساعة بأزمان بعيدة، وتكون في ذاتها معتادة الوقوع [1].

أشراط الساعة الكبرى: وهي: التي تقارب قيام الساعة مقاربة، وتكون في ذاتها غـير معتادة الوقوع [2].

أولاً: أشراط الساعة الصغرى

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من أشراط الساعة الصغرى، وسأذكر أولاً ما أجمله:

- **ظهور الفتن من المشرق** [3].
- **ظهور مدعي النبوة** [4].
- **ظهور الشرك في هذه الأمة** [5].
- **ظهور نار الحجاز** [6].
- **كلام السباع** [7].

---

(١) يُنظر: مقدمة محقق التصريح بما تواتر في نزول المسيح، محمد أنور شاه الكشميري، ط١، ١٣٨٥هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، (٩).

(٢) يُنظر: مقدمة محقق التصريح بما تواتر في نزول المسيح، (٩).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٢٨). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، لأبي عمـر عثمان الداني، تحقيق ودراسة: د.رضا الله بن محمد المباركفوري، ط١، ١٤١٦هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، (١/ ٢٤٥-٢٥٦)، الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: معبد عبدالحميد السعدني، مكتبة القرآن، القاهرة، (٤٩-٥١).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣٣). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٤/ ٨٦٢-٨٦٨)، الإشاعة لأشراط الساعة، محمد رسول البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، (٤٤-٤٥)، الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، (٧٣-٧٤).

(٥) السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٣/ ٥٣٣-٥٤٠).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣١).

(٧) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٢٨). ويُنظر: أشراط الساعة، محمد عبدالرحمن السخاوي، اعتنى به وفهرسـه: عصام الحرستاني، خرج أحاديثه: محمد إبراهيم الزغلي، ط١، ١٤١٨هـ، دار عمار، عمان، (٨٥).

- **كثرة القتل** [1].
- **تقارب الزمان** [2].

وفيما يلي ما فصله:

- **بعثة النبي صلى الله عليه وسلم.**

يرى الشيخ المباركفوري أن بعثة النبي صلى الله عليه وسلم من أوائل أشـــراط الـــساعة، حيث قال: "وبعثة النبي – صلى الله عليه وسلم – من أول أشراطها" [3].

- **ظهور الفتن.**

بيّن الشيخ المباركفوري المراد بوصف الفتن بقطع الليل المظلم، فقال: "لفــرط ســـوادها وظلمتها وعدم تبين الصلاح والفساد فيها، وحاصل المعنى تعجلوا بالأعمال الصالحة قبل مجيء الفتن المظلمة من القتل، والنهب، والاختلاف بين المسلمين في أمر الـــدنيا والـــدين فإنكم لا تطيقون الأعمال على وجه الكمال فيها، والمراد من التشبيه بيان حال الفتن من حيث إنه بشيع فظيع ولا يعرف سببها ولا طريق الخلاص منها" [4].

- **مقتل عثمان–رضي الله عنه–**

عن حُذَيْفَةَ –رضي الله عنه– قال: قال عُمَر: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ ما قال رسول اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –في الْفِتْنَةِ؟ فقال حُذَيْفَةُ: أنا، أحفظكم قال، قال: هات إنك لجريء، قـــال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "فِتْنَةُ الرَّجُلِ في أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تكفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عن الْمُنْكَرِ". فقال عُمَر: لَسْتُ هذه، وَلَكِنْ التي تَمُوجُ

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣١٧-٣١٨). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (١/ ٢١١-٢٤٠)، أشراط الساعة، (٨٦)، الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، (٣٤-٣٥).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٤٤٣). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٣/ ٥٥٥-٥٦٠)، (٤/ ٧٨١-٧٨٢).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٢٨). ويُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣٤١)، التذكرة في أحول الموتى وأمور الآخرة، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: الشحات أحمد الطحان، ١٤١٨هـ، دار المنار للطبع والنشر والتوزيـــع، المنصورة، (٥٦٢).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣١٣). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (١/ ٢٥٧-٢٦٢)، الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، (٣٦-٣٧).

كَمَوْجِ الْبَحْرِ؟ قال: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لا بأس عليك منها، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قال: يُفْتَحُ الباب أَو يُكْسَرُ؟ قال: لا، بلْ يُكْسَرُ، قال: ذاك أحرى أن لا يغلق، قلنا: علم عمر الباب؟ قال: نعم، كما أن دون غد الليلة، إني حدثته حديثاً ليس بأغاليط، فهبنا أن نسأله، وأمرنا مسروقاً فسأله فقال: من الباب؟ قال: عمر (1).

فقال في بيان هذه الفتنة:

المراد بأنها تموج كموج البحر:

أي تضطرب اضطراب البحر عند هيجانه، وكنى بذلك عن شدة المخاصمة وكثرة المنازعة وما ينشأ عن ذلك من المشاتمة والمقاتلة.

ووضح المراد بالباب المغلق: أي لا يخرج منها شيء في حياتك (أي حياة عمر-رضي الله عنه-).

وقال شارحاً لمراد عمر-رضي الله عنه- بقوله: "يفتح أم يكسر؟".

قال ابن بطال: إنما قال ذلك؛ لأن العادة أن الغلق إنما يقع في الصحيح فأما إذا انكسر؛ فلا يتصور غلقه حتى يجبر، انتهى (2).

وبين مراد حذيفة -رضي الله عنه-. عندما سأله عمر-رضي الله عنه- عن الباب فقال:

قال الكرماني: تقدم قوله أن بين الفتنة وبين عمر باباً، فكيف يفسر الباب بعد ذلك أنه عمر؟ والجواب: أن في الأول تجوز، والمراد بين الفتنة وبين حياة عمر أو بين نفس عمر وبين الفتنة بدنه؛ لأن البدن غير النفس (3).

- ظهور الخوارج:

وضح الشيخ المباركفوري صفات الخوارج الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم:

---

(1) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، ح (٣٥٨٦)، (٢٩٢)، بلفظه.

(2) شرح صحيح البخاري، (٢/ ١٥٤-١٥٥).

(3) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٨٠-٣٨١)، الكواكب الدراري، (٤/ ١٧٩). ويُنظر: الإشاعة لأشراط الساعة، محمد بن رسول البرزنجي، (٩).

"سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يقرؤون الْقُرْآنَ، يَقُولُونَ مِن قَوْلِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إيمانهم حناجرهم، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ" (١).

فقال:

"أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ": الحدث هو الصغير السن، والأسنان جمع سن، والمراد به العمر والمراد أنهم شباب.

"سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ": جمع حلم... والمراد به العقل، والمعنى أن عقولهم رديئة.

"يقرؤون الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ": والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها فكأنها لم تتجاوز حلوقهم، وقيل: المعنى أنهم لا يعملون بالقرآن ولا يثابون على قراءته؛ فلا يحصل لهم غير القراءة.

"يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ": إن كان المراد به الإسلام، فهو حجة لمن يكفر الخوارج ويحتمل أن يكون المراد بالدين الطاعة؛ فلا يكون فيه حجة (٢).

- **رفع العلم، شرب الخمر، فشوّ الزنى، كثرة النساء، قلة الرجال.**

رفع العلم: المراد برفعه موت حملته.

شرب الخمر: المراد كثرة ذلك واشتهاره.

كثرة النساء: فسر بأمور: قيل: سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل في الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء.

وقيل: هو إشارة إلى كثرة الفتوح فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطوءات.

والراجح: أنها علامة محضة لا بسبب آخر، بل يقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث.

قلة الرجال: أي يقل الرجال فيكون لخمسين امرأة قيم واحد.

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: قتل الخوارج والملحدين، ح (٦٩٣٠)، (٥٧٨)، بلفظه.

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠٣-٣٠٤).

قال الشيخ المباركفوري:"وكأن هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد، وهي الدين لأن رفع العلم يخل به، والعقل لأن شرب الخمر يخل به، والنسب؛ لأن الزنى يخل به، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما"(١).

- قتال الترك:

وضح الشيخ المباركفوري صفة الترك الواردة بالحديث فقال:

المراد بوصف نعلهم بالشعر:

- طول شعورهم حتى تصير أطرافها في أرجلهم موضع النعال.
- أن نعالهم من الشعر بأن يجعلوا نعالهم من شعر مضفور.

المراد بوصف وجوههم بالمجان المطرقة:

المجنّ: بكسر الميم وهو الترس، وسبب شبه وجوههم بالترسة لبسطها وتدويرها.

المطرقة: بضم الميم وفتح الراء المخففة، والمراد بها:

- المجلدة طبقاً فوق طبق.
- وقيل هي ألبست طراقاً أي جلداً يغشاها.

وسبب التشبيه بالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها (٢).

ثانياً: أشراط الساعة الكبرى:

ذكر الشيخ المباركفوري أشراط الساعة الكبرى الواردة في حديث:

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٢٠). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٤/ ٨١٣-٨١٦)، أشراط الساعة، (٨٦)، التذكرة، (٥٧٤، ٥٨٣)، الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، (١٤٩-١٥٠)، (١٥٣).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٢٩-٣٣٠).

ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٤/ ٨٧١-٨٧٣)، أشراط الساعة، (٩٣-٩٤)، التذكرة، (٥٣٣)، الإشاعة لأشراط الساعة، (٣٥-٣٦)، الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، (١٢٨-١٢٩).

"لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيات: طُلُوعَ الشَّمْسِ من مَغْرِبِهَا، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، الدَّابَّـةَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوف خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مـن قَعْرِ عَدَنَ تَسُوقُ الناس أو تَحْشُرُ الناس فَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قالوا"[1].

وقد بيّن –رحمه الله –في اختلاف العلماء في ترتيبها، مرجحاً عدم الخوض فيها:

"اعلم أن الروايات قد اختلفت في ترتيب الآيات العشر؛ ولذا اختلف أهل العلم في ترتيبها، فقد قيل إن أول الآيات الدخان ثم خروج الدجال ثم نزول عيسى –عليه السلام- ثم خروج يأجوج ومأجوج ثم خروج الدابة ثم طلوع الشمس من مغربها، فإن الكفار يسلمون في زمن عيسى –عليه السلام- حتى تكون الدعوة واحدة.

ولو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال ونزوله لم يكن الإيمان مقبولاً من الكفار، فالواو لمطلق الجمع؛ فلا يرد أن نزوله قبل طلوعها، ولا ما ورد أن طلوع الشمس أول الآيات.

وقال في فتح الودود: قيل أول الآيات الخسوفات ثم خروج الدجال ثم نزول عيسى عليه السلام ثم خروج يأجوج ومأجوج ثم الريح التي تقبض عندها أرواح أهل الإيمان فعند ذلك تخرج الشمس من مغربها ثم تخرج دابّة الأرض ثم يأتي الدخان.

قال صاحب فتح الودود [2]: والأقرب في مثله التوقف والتفويض إلى عالمه، انتهى.

قلت: ذكر القرطبي في تذكرته مثل هذا الترتيب إلا أنه جعل الدجال مكان الدخان [3]، وذكر البيهقي عن الحاكم مثل ترتيب القرطبي وجعل خروج الدابة قبل طلوع الشمس من

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب: ما جاء في الخسف، ح (٢١٨٣)، (١٨٧١)، بلفظه. قال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ حسن صَحِيحٌ.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، ح (٢٩٠١)، (١١٨٠-١١٨١)، بنحوه.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب: أمارات الساعة، ح (٤٣١١)، (١٥٣٧)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٦٧).

(٢) لم أهتدِ إلى اسم المؤلف والكتاب.

(٣) يُنظر: التذكرة، (٦٣١-٦٣٣).

مغربها. فالظاهر، بل المتعين هو ما قال صاحب فتح الودود: من أن الأقرب في مثله هو التوقف والتفويض إلى عالمه"[1].

فما ذكره الشيخ المباركفوري من التوقف والتفويض في ترتيب أشراط الساعة الكبرى صحيح؛ لأنه لم يرد نص صريح في ترتيبها [2].

وفيما يلي التفصيل:

أولاً: ما ذكره من أشراط الساعة الكبرى مفصلاً:

- ظهور المهدي:

"اعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممر الأعصار أنه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية ويسمى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى -عليه السلام- يترل من بعده فيقتل الدجال أو يترل من بعده فيساعده على قتله ويأتم بالمهدي في صلاته."[3].

تناول الشيخ المباركفوري ظهور المهدي من عدة أمور، وهي كما يلي:

أولاً: اسمه وصفته

ذكر الشيخ المباركفوري صفة المهدي:

- مواطأة اسمه واسم أبيه لاسم النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فيكون محمد بن عبدالله" [4].

- عربي. [5]

- من نسل فاطمة_رضي الله عنها_ [6].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٧).

(٢) يُنظر: أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٢٣٩).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٥).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٧).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٦).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٧).

ثانياً: الحكم على الأحاديث الواردة في المهدي، والرد على ابن خلدون:

قال الشيخ المباركفوري عن الأحاديث الواردة في المهدي:

"وخرج أحاديث المهدي جماعة من الأئمة منهم: أبو داود والترمذي وابن ماجه... وأسندوها إلى جماعة من الصحابة مثل عليّ وابن عباس... وإسناد أحاديث هؤلاء بين صحيح وحسن وضعيف".

ثم قال منتقداً المؤرخ عبدالرحمن بن خلدون المغربي:

وقد بالغ الإمام المؤرخ عبدالرحمن بن خلدون المغربي [(1)] في تاريخه في تضعيف أحاديث المهدي كلها فلم يصب، بل أخطأ [(2)] وما روي من رواية محمد بن المنكدر [(3)] عن جابر: "من كذب بالمهدي فقد كفر" فموضوع والمتهم فيه أبو بكر الإسكاف [(4)] وربما تمسك المنكرون لشأن المهدي بما روي مرفوعاً أنه قال: "لا مهدي إلا عيسى ابن مريم" [(5)]

---

(١) هو: عبدالرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي، الإشبيلي الأصل التونسي، المعرف (بابن خلدون)، عالم، مؤرخ، اجتماعي، حكيم، له مؤلفات: العبر وديوان المبتدأ والخبر وأيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (مقدمة ابن خلدون)، لباب المحصل في أصول الدين، وغيرها، توفي سنة ٨٠٨هـ.

يُنظر: البدر الطالع، (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، شذرات الذهب، (٧/ ٧٦-٧٧)، معجم المؤلفين، (٢/ ١١٩-١٢٠).

(٢) يُنظر: مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت، (٢٨٧-٢٩٩).

(٣) هو: محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير، توفي سنة ثلاثين. قال ابن معين، وأبو حاتم: ثقة. قال ابن حجر: ثقة فاضل، من الثالثة.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ٧٠٩-٧١٠)، تقريب التهذيب، (١/ ٢٢٠).

(٤) هو: أحمد بن محمد بن هاني الطائي ويقال الكلبي، أبو بكر الإسكافي، الفقيه الحافظ.

يُنظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤٥-٤٦)، تقريب التهذيب، (١/ ٤٢).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب: شدة الزمان، ح (٤٠٣٩)، (٢٧٢٠)، بنحوه. قال الألباني: ضعيف. يُنظر: ضعيف الجامع الصغير، (٩١٦).

والحديث ضعفه البيهقي والحاكم [1] وفيه أبان بن صالح [2] وهو متروك الحديث، والله أعلم، كذا في عون المعبود.

ثم قال: قلت: الأحاديث الواردة في خروج الإمام المهدي كثيرة جداً ولكن أكثرها ضعاف، ولا شك في أن حديث عبدالله بن مسعود الذي رواه الترمذي في هذا الباب لا ينحط عن درجة الحسن وله شواهد كثيرة من بين حسان وضعاف.

فحديث عبدالله بن مسعود هذا مع شواهده وتوابعه صالح للاحتجاج بلا مرية، فالقول بخروج الإمام المهدي وظهوره هو القول الحق والصواب، والله تعالى أعلم.

وقال القاضي الشوكاني في الفتح الرباني: "الذي أمكن الوقوف عليه من الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر خمسون حديثاً وثمانية وعشرون أثراً ثم سردها مع الكلام عليها. ثم قال: وجميع ما سقناه بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع، انتهى" [3].

رابعاً: الرد على الشيعة:

قال الشيخ المباركفوري رداً على الشيعة:

"فيكون محمد بن عبدالله وفيه رد على الشيعة حيث يقولون المهدي الموعود هو القائم المنتظر وهو محمد بن الحسن العسكري" [4].

وقال -رحمه الله- في شرح حديث الاثنى عشر إماماً:

"والظاهر أن منهم المهدي المبشر به في الأحاديث الواردة بذكره أنه يواطئ اسمه اسم النبي - صلى الله عليه وسلم - واسم أبيه فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً

---

(١) يُنظر: المستدرك على الصحيحين، (٤/ ٤٨٨).

(٢) هو: أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم. ولد سنة ستين ومات بعسقلان سنة بضع عشرة ومائة وهو ابن خمس وخمسين سنة، قال ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن حجر: وثقه الأئمة، من الخامسة.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٥٣-٥٤). تقريب التهذيب، (١/ ٤٥).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٧).

وظلماً، وليس هذا بالمنتظر الذي يتوهم الرافضة وجوده ثم ظهوره من سرداب سامرا، فإن ذلك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل من هوس العقول السخيفة وتوهم الخيالات الضعيفة وليس المراد بهؤلاء الخلفاء الاثني عشر الأئمة الذين يعتقد فيهم الاثنا عشرية من الروافض لجهلهم وقلة عقلهم، انتهى" (1).

ومما سبق يتبيّن أن ما ذكره الشيخ المباركفوري من اسم المهدي وصفته (2)، وتواتر الأحاديث الواردة بخروجه (3)، والرد على من شكك فيها وبدلها حق (4).

- المسيح الدجال:

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من مسائل المسيح الدجال، وفيما يلي عرضها:

معنى الدجال:

هو فعّال بفتح أوله والتشديد من الدجل وهو التغطية، وسمي الكذب دجال لأنه يغطي الحق بباطله، ويقال دجل البعير بالقطران إذا غطاه والإناء بالذهب طلاه (5).

الحكمة في عدم التصريح باسمه في القرآن:

قال الشيخ المباركفوري:

---

(1) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣٨)، تفسير القرآن العظيم، (٢/ ٤٦-٤٧).

(2) يُنظر: أشراط الساعة، (٥٩)، التذكرة، (٥٤٧-٥٥٧)، الإشاعة لأشراط الساعة، (٨٧-٨٨)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (١٦٩)، (١٧٢)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٢٤٩)، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، عبدالعليم البستوي، ط١، ١٤٢٠هـ، المكتبة المكية، مكة، (٣٥٦).

(3) يُنظر: أشراط الساعة، (٥٩-٦٠)، الإشاعة لأشراط الساعة، (٨٧)، الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، حمود عبدالله التويجري، ط١، ١٤٠٣هـ، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، (٤٣)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٢٥٩)، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، عبدالعليم البستوي، (٣٥٦)، عقيدة أهل السنّة والأثر في المهدي المنتظر، عبدالمحسن العباد، (١٩-٢٢).

(4) ممن رد على ابن خلدون: يُنظر: أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٢٦٥-٢٦٧)، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، (٣٦٤-٣٦٦). عقيدة أهل السنّة والأثر في المهدي المنتظر، (٥٥-٥٩).

(5) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٠).

تنبيه: اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر وعظم الفتنة به وتحذير الأنبياء منه والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة وأجيب بأجوبة: أحدها: أنه ذكر في قوله: (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا) [1] إلخ، فقد أخرج الترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه: "ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل: الدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها" [2].

الثاني: قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى ابن مريم في قوله تعالى: **﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾** [3]، وفي قوله تعالى: **﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾** [4] وصح أنه الذي يقتل الدجال واكتفى بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب المسيح كعيسى لكن الدجال مسيح الضلالة، وعيسى مسيح الهدى.

الثالث: أنه ترك ذكره احتقاراً وتعقب بذكر يأجوج ومأجوج، وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله وتعقب بأن السؤال باقٍ وهو: ما الحكمة في ترك التنصيص عليه؟ وأجاب شيخنا الإمام البلقيني [5] بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٨.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، باب: ومن سورة الأنعام، ح (٣٠٧٢)، (١٩٦١)، بلفظه. قال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ حسن صَحِيحٌ.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بين الزمان الذي لا يقبل فيه الإيمان، ح (١٥٨)، (٧٠٤)، بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أبو هريرة-رضي الله عنه-، ح (٦١٧٢)، (١١/ ٣٣)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٢٣٨).

(٣) سورة النساء: ١٥٩.

(٤) سورة الزخرف: ٦١.

(٥) هو: عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، سراج الدين، محدث، حافظ، فقيه، أصولي، مجتهد، نحوي، مفسر، متكلم، من تصانيفه الكثيرة: ترجمان شعب الإيمان، العرف الشذي على جامع الترمذي، تصحيح المنهاج، توفي سنة ٨٠٥هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٧/ ٥١-٥٢)، الأعلام، (٥/ ٤٦)، معجم المؤلفين، (٢/ ٥٥٨).

فوجد كل من ذكر إنما هم ممن مضى وانقضى أمره، وأما من لم يجئ بعد فلم يذكر منهم أحداً، انتهى.

وهذا ما ينتقض بيأجوج ومأجوج، وقد وقع في تفسير البغوي [1] أن الدجال مذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [2] وأن المراد بالناس هنا الدجال من إطلاق الكل على البعض وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة فيكون من جملة ما تكفل النبي- صلى الله عليه وسلم - ببيانه، كذا في الفتح [3].

اختصاص أمة محمد- صلى الله عليه وسلم- بخروجه:

"قيل إن السر في اختصاص النبي- صلى الله عليه وسلم - بالتنبيه المذكور مع أنه أوضح الأدلة في تكذيب الدجال أن الدجال إنما يخرج في أمته دون غيرها ممن تقدم من الأمم، ودل الخبر على أن علم كونه يختص خروجه بهذه الأمة كان طوي عن غير هذه الأمة كما طوي عن الجميع علم وقت قيام الساعة" [4].

صفاته:

أعور [5] العين اليسرى، وقيل: اليمنى [6].

مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤها كل مؤمن [7].

قصير.

أفحج؛ أي: تباعد ما بين الساقين أو الفخذين [8].

علامات خروجه:

---

(١) يُنظر: معالم التتريل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، ١٤١٢ هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، (٧/ ١٥٣).

(٢) سورة غافر: ٥٧.

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٠)، فتح الباري، (١٣/ ٩٢).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٢).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٢).

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٦٢). ويُنظر: أشراط الساعة، (١٦).

(٧) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٢)، (٦/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٨) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٦٢). ويُنظر: الإشاعة لأشراط الساعة، (١٢٣-١٢٤).

العلامات:

١-الملحمة العظمى؛ أي: الحرب العظيمة.

٢-فتح القسطنطينية.

٣- خروجه.

المدة الزمنية:

ذكر الشيخ المباركفوري الاختلاف بين الأحاديث في تحديد المدة بين السبعة أشهر، وسبعة سنين، مع ترجيح رواية سبع سنين لأنها أصح في الإسناد [١].

مكان خروجه:

قال الشيخ المباركفوري: "وفي الحديث دليل على أن الدجال يخرج من خرسان" [٢].

الدجال لا يدخل المدينة:

أي بسبب حراسة الملائكة لها [٣].

أتباعه:

شبه النبي صلى الله عليه وسلم وجوه أتباع الدجال بالمجان المطرقة، قال الشيخ المباركفوري: "والمعنى: أن وجوههم عريضة ووجناتهم مرتفعة كالمجنة، وهذا الوصف إنما يوجد في طائفة الترك والأزبك ما وراء النهر" [٤].

آياته:

- يأمر السماء أن تمطر فتمطر.
- يأمر الأرض أن تنبت فتنبت.
- يأتي الأرض الخربة فيأمرها أن تخرج كنوزها، فتخرج الكنوز، فتتبعه.
- يدعو رجلاً شاباً فيضربه بالسيف فيكون نصفين، ثم يدعوه فيقبل [٥].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٣). ويُنظر: التذكرة، (٥٩٥).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٦٣). ويُنظر: أشراط الساعة، (٢٨-٢٩)، التذكرة، (٥٩٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٤).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٨-٣٥٩). ويُنظر: أشراط الساعة، (١٧-١٨)، التذكرة، (٥٩٧-٥٩٩)، الإشاعة لأشراط الساعة، (١٢٥-١٢٩).

موته:

يطلب عيسى – عليه السلام- الدجال بباب لد وهي بلده قرية من بيت المقدس فيقتله [١].

ومما سبق عرضه يتبيّن أن ما قرره الشيخ المباركفوري من مسائل المسيح الدجال موافق لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنّة.

- نزول عيسى، عليه السلام:

ذكر الشيخ المباركفوري صفات عيسى – عليه السلام- عند نزوله، وهي:

حاكماً: "والمعنى أنه يترل حاكماً بهذه الشريعة، فإن هذه الشريعة باقية لا تنسخ، بل يكون عيسى حاكماً من حكام هذه الأمة".

مقسطاً: المقسط العادل بخلاف القاسط فهو الجائر.

يكسر الصليب: أي يهدم الصليب، والمراد: أي يبطل النصرانية ويحكم بالملة الحنيفية، ويبطل ما تزعمه النصارى من تعظيمه.

يقتل الخترير: أي يحرم اقتناءه وأكله ويبيح قتله.

يضع الجزية: فسر بأمور:

أن الدين يصير واحداً؛ فلا يبقى أحد من أهل الدنيا يؤدي الجزية.

- أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فتترك الجزية استغناءً عنها.

- المراد بوضع الجزية تقريرها على الكفار من غير محاباة ويكون كثرة المال بسبب ذلك.

- أن معنى وضع عيسى الجزية مع أنها مشروعة في هذه الشريعة أن مشروعيتها مقيدة بترول عيسى لما دل عليه هذا الخبر وليس عيسى بناسخ لحكم الجزية، بل نبينا - صلى الله عليه وسلم - هو المبين للنسخ، فإن عيسى- عليه السلام- يحكم بشرعنا؛ فدل على أن الامتناع من قبول الجزية في ذلك الوقت هو شرع نبينا محمد- صلى الله عليه وسلم – [٢].

يفيض المال: أي يكثر ويترل البركات؛ وذلك بسبب: العدل وعدم التظالم [٣].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٦٠). ويُنظر: أشراط الساعة، (١٩-٢٢).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٩).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٩). ويُنظر: الإشاعة لأشراط الساعة، (١٤٣).

الحكمة من نزول عيسى – عليه السلام– دون غيره من الأنبياء:

- الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوه فبين الله تعالى كذبهم وأنه الذي يقتلهم.
- نزوله لدنو أجله ليدفن في الأرض إذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها.
- قيل: إنه دعا الله لما رأى صفة محمد وأمته أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأبقاه حتى يترل في آخر الزمان مجدداً لأمر الإسلام فيوافق خروج الدجال فيقتله.

قال الشيخ المباركفوري: "والأول أوجه".

ومما سبق يتضح صحة ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من أن نزول عيسى – عليه السلام– من أشراط الساعة الكبرى، لثبوته بالكتاب والسنّة المتواترة (1).

فمن الكتاب:

قال تعالى: **﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾** (2).

ومن السنّة:

قوله صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذي نَفْسِي بيده لَيُوشكَنَّ أَنْ يَنْزلَ فيكُمْ بن مَرْيَمَ – صلى الله عليه وسلم – حَكَمًا مُقْسطًا فَيَكْسرَ الصَّليبَ وَيَقْتُلَ الْخنْزيرَ وَيَضَعَ الْجزْيَةَ وَيَفيضُ الْمَالُ حتى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ" (3).

– خروج يأجوج ومأجوج

الاختلاف في اللفظ والاشتقاق

الاختلاف في اللفظ:

---

(1) يُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (1/ 342)، أشراط الساعة، (13)، الإشاعة لأشراط الساعة، (143-146)، التصريح بما تواتر من نزول المسيح، الكشميري، (56)، (91-93)، فصل المقال في رفع عيسى حياة نزوله وقتله الدجال، محمد الهراس، تحقيق: أبي الفداء السيد الأثري، ط2، 1413هـ، مكتبة السنة، القاهرة، (21)، (23)، (24-47)، عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى– عليه السلام–، عبدالله بن محمد الغماري، ط2، 1406هـ، دار عالم الكتب، بيروت، (13-16).

(2) سورة النساء: 159.

(3) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب البيوع، باب: قتل الختزير، ح (2222)، (172)، بلفظه.

بغير همز لأكثر القراء، وقرأ عاصم بالهمزة الساكنة فيهما، وفي لغة بني أسد.

وهما اسمان أعجميان عند الأكثر منعا من الصرف للعلمية والعجمة، وقيل: بل عربيان.

الاختلاف في الاشتقاق:

اختلف في اشتقاقهما فقيل: من أجيج النار وهو التهابها، وقيل: من الأجة بالتشديد وهي الاختلاط أو شدة الحر، وقيل غير ذلك.

الاختلاف في نسبهم

- أنهم من ولد يافث، وسنده ضعيف.
- يأجوج ومأجوج اثنتان وعشرون قبيلة، بنى ذو القرنين السد على إحدى وعشرين، وكانت منهم قبيلة غائبة في الغزو وهم الأتراك فبقوا دون السد.
- يأجوج ومأجوج من أولاد آدم لا من حواء عند جماهير العلماء فيكونون إخواننا لأب كذا، وهو مروي عن كعب الأحبار، ويرده الحديث المرفوع إنهم من ذرية نوح ونوح من ذرية حواء قطعاً.

أصنافهم:

هم ثلاثة أصناف:

- صنف أجسادهم كالأرز بفتح الهمزة وسكون الراء ثم زاي هو شجر كبار جداً.
- وصنف أربعة أذرع في أربعة أذرع.
- وصنف يفترشون آذانهم ويلتحفون بالأخرى [١].

فما ذكره الشيخ المباركفوري عن يأجوج ومأجوج من الاختلاف في اللفظ والاشتقاق، والاختلاف في نسبهم، فهو ما ورد عن العلماء [٢]، أما عن أصنافهم فالصحيح التقييد بما ورد من صفاتهم في السنّة وهي: أنهم عراض الوجوه، غلاظ البشرة، صغار العيون، حمر أو

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠١).

(٢) يُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٦/ ١٢٠٥-١٢٣٠)، أشراط الساعة، (٣٦-٤٠)، التذكرة، (٦١٨-٦٢٢)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٤٧-٢٤٨)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٣٦٥-٣٧٥).

شقر الشعر[1]، وترك ما عدا ذلك، وأما ما ذكره عن خروجهم، فهو ثابت بالكتاب والسنّة [2].

فمن الكتاب: قال تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ) [3].

ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ، وذكر منها: وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ" [4].

- **الدخان:**

ذكر الشيخ المباركفوري الاختلاف في المراد بالدخان:

إن الدخان دخان يأخذ بأنفاس الكفار ويأخذ المؤمن منه كهيئة الزكام، وإنه لم يأتِ بعد وإنما يكون قريباً من قيام الساعة.

- إنما هو عبارة عمّا نال قريشاً من القحط حتى كانوا يرون بينهم وبين السماء كهيئة الدخان.

الراجح:

يرى الشيخ المباركفوري احتمال أنهما دخانان للجمع بين هذه الآثار، وهذا هو الذي يقتضيه النظر الصحيح حمل ذلك على قضيتين إحداهما وقعت وكانت الأخرى ستقع وتكون، فأما التي كانت فهي التي كانوا يرون فيها كهيئة الدخان غير الدخان الحقيقي الذي يكون عند ظهور الآيات التي هي من الأشراط والعلامات ولا يمتنع إذا ظهرت هذه

---

(١) يُنظر: تفسير القرآن العظيم، (٣/ ١٤١)، صحيح أشراط الساعة ووصف يوم البعث وأهوال يوم القيامة، مصطفى الشبلي، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة السوادي، جدة، (٢٧٠-٢٨٠).

(٢) يُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٦/ ١٢٠٥-١٢٣٠)، أشراط الساعة، (٣٦-٤٠)، التذكرة، (٦١٨-٦٢٢)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٤٧-٢٤٨)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٣٦٥-٣٧٥).

(٣) سورة الأنبياء: ٩٦-٩٧.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، ح (٢٩٠١)، (١١٨٠-١١٨١)، بلفظه.

العلامة أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [(١)] فيكشف عنهم ثم يعودون لقرب الساعة [(٢)].

فما ذكره الشيخ من وجه الجمع صحيح، وقد ثبت الدخان بالكتاب والسنّة [(٣)].

فمن الكتاب: قال تعالى: (فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ * يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) [(٤)].

ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ، وذكر منها: الدخان" [(٥)].

– الدابة:

الأدلة على خروجها:

من القرآن:

قال الشيخ المباركفوري: "وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [(٦)]".

من السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ، وذكر منها: الدابة".

صفتها:

- هي دابّة عظيمة.
- إنها الجساسة المذكورة في حديث الدجال.

---

(١) سورة الدخان: ١٢.

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٦).

(٣) يُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٥/ ١٠٠٣-١٠١٠)، الإشاعة لأشراط الساعة، (١٧٤-١٧٨)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٥٩)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٣٨٣-٣٨٨).

(٤) سورة الدخان: ١٠-١١.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، ح (٢٩٠١)، (١١٨٠-١١٨١)، بلفظه.

(٦) سورة النمل: ٨٢.

خلقتها:

- دابّة الأرض قيل طولها ستون ذراعاً ذات قوائم ووبر.

- قيل هي مختلفة الخلقة تشبه عدة من الحيوانات.

مكان خروجها:

ينصدع جبل الصفا فتخرج منه ليلة جمع والناس سائرون إلى منى.

وقيل من أرض الطائف.

عملها:

تخرج ومعها عصا موسى وخاتم سليمان - عليهما السلام-، لا يدركها طالب ولا يعجزها هارب، تضرب المؤمن بالعصا وتكتب في وجهه مؤمن، وتطبع الكافر بالخاتم وتكتب في وجهه كافر (١).

قال الشيخ المباركفوري: "اعلم أن المفسرين قد ذكروا لدابة الأرض أوصافاً كثيرة من غير ذكر ما يدل على ثبوتها فكل ما ثبت بالكتاب أو السنّة الصحيحة فهو المعتمد وما لا فلا اعتماد عليه" (٢).

يتبيّن مما سبق أن قول الشيخ المباركفوري: "فكل ما ثبت بالكتاب أو السنّة الصحيحة فهو المعتمد وما لا فلا اعتماد عليه" ينطبق على كل ما ذكر من وصف الدابة وخلقها ومكان خروجها وعملها، فالمعتمد الوقوف على ما جاء بالكتاب والسنّة (٣) وترك ما عداهما.

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٣) يُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٦/ ١٢٥٣-١٢٦٢)، أشراط الساعة، (٤١-٤٣)، التذكرة، (٦٢٢-٦٢٩)، الإشاعة لأشراط الساعة، (١٧٤-١٧٨)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٥٨-٢٥٩)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٤٠٣-٤١٦)، صحيح أشراط الساعة ووصف يوم البعث وأهوال يوم القيامة، (٣٠٧-٣٠٩).

ثانياً: ما ذكره من أشراط الساعة الكبرى مجملاً:

- الخسف:

ذهب الشيخ المباركفوري إلى أن الخسف من أشراط الساعة الكبرى، وهو ثابت بالسنّة [(١)].

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ، وذكر منها: ثلاثة خسوف" [(٢)].

-النار التي تحشر الناس:

يرى الشيخ المباركفوري أن النار التي تحشر الناس إلى المحشر من أشراط الساعة الكبرى، وقد ثبتت بالسنّة [(٣)].

ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ، وذكر منها: نار تحشر الناس فتبيت معهم حيث باتوا، وتقيل معهم حيث قالوا" [(٤)].

-طلوع الشمس من مغربها:

يرى الشيخ المباركفوري أن طلوع الشمس من مغربها من أشراط الساعة الكبرى، وقد ثبت بالكتاب والسنّة [(٥)].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٩). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٦/ ١٢٦٣-١٢٨٠)، أشراط الساعة، (٤٣-٤٨)، التذكرة، (٥٨٩)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٥١-٢٥٢)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٣٩١-٣٩٢).

(٢) سبق تخريجه ص ٥٣.

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٦). ويُنظر: السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٥/ ٩٩٥-١٠٠٢)، الإشاعة لأشراط الساعة، (١٨١-١٨٨)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٦١)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٤١٧-٤٣٠).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٩٩). ويُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/ ٣٤٢)، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، (٦/ ١٢٦٣-١٢٨٠)، أشراط الساعة، (٤٣-٤٨)، التذكرة، (٦٢٩-٦٣١)، الإشاعة لأشراط الساعة، (١٦٤-١٧٥)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (٢٥١-٢٥٢)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٣٩١-٣٩٢).

فمن الكتاب: قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ (١).

ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَرَوْا عَشْرَ آيَاتٍ: طلوع الشمس من مغربها" (٢).

ومما تقدم يتبيّن صحة ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من عرض لأشراط الساعة الصغرى والكبرى.

المبحث الثاني: فتنة القبر وعذابه ونعيمه.

- المطلب الأول: فتنة القبر

عرف الشيخ المباركفوري القبر بقوله: "والمراد بالقبر البرزخ، والتعبير به للغالب، أو كل ما استقر أجزاؤه فيه فهو قبره" (٣).

ووضح المراد بفتنة القبر: "فتنة القبر أي: التحير في جواب الملكين" (٤).

وفتنة القبر ثابتة بـ:

-القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ (٥).

-السنّة المتواترة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "وقد تواترت الأحاديث عن النبي- صلى الله عليه وسلم - في هذه الفتنة" (٦).

-الإجماع (٧).

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٨.

(٢) سبق تخريجه ٥٣.

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٨٦).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ٢٨٦). ويُنظر: أحكام الجنائز، (٢٧).

(٥) سورة إبراهيم: ٢٧.

(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٧)، ويُنظر: الروح، (٩٧)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، عبدالرحمن السيوطي، (١١٩).

(٥) يُنظر: رسالة لأهل الثغر، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: عبدالله الجنيدي، ط٢، ١٤٢٢هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الإجماع التاسع والثلاثون، (٢٧٩).

- **بيان من يُستثنى من فتنة القبر:**

ذكر الشيخ المباركفوري – رحمه الله- من يُستثنى من فتنة القبر، وهم:

■ **الشهيد:**

قال الشيخ المباركفوري شارحاً قوله صلى الله عليه وسلم: "ويجار من عذاب القـــبر" [1]: أي يحفظ ويؤمن [2].

■ **المرابط.** [3]

■ **من مات ليلة الجمعة، أو يومها:**

بيّن الشيخ المباركفوري المراد من وقايته من فتنة القبر أي حفظه من عذابه وسؤاله. [4]

■ **من قتله بطنه**

بيّن الشيخ المباركفوري المراد بقتله بطنه: أي من مات من وجع بطنه، وفسره بـــ:

- يحتمل الإسهال والاستسقاء والنفاس.

- من حفظ بطنه من الحرام. [5]

قال: "قلت: والظاهر هو الأول" [6]

سبب الاستثناء من فتنة القبر، فقال: "لأنه لشدته كان كفارة لسيئته" [7].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل الجهاد، باب: في ثواب الشهيد، ح (١٦٦٣)، (١٨٢٢)، بلفظــه. قال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ حسن صَحِيحٌ غريب.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب: فضل الشهادة في سبيل الله، ح (٢٧٩٩)، (٢٦٤٦)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢٤٠).

ويُنظر: أحكام الجنائز، (٢٧).

(٢) يُنظر: الروح، محمد بن القيم، تحقيق: السيد الجميلي، ط١، ١٤٠٥هـــ، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٣٨-١٣٩)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، قدم له وفهرسه: زهير شفيق الكــبي، ط١، ١٤١١هـــــ، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٧).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٥/ ١٧٩-١٨٠). ويُنظر: أحكام الجنائز، (٢٧). ويُنظر: شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٤٥-١٤٦).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٤/ ١٣٧-١٣٨). ويُنظر: أحكام الجنائز، (٢٧). ويُنظر: الروح، (١٤٠)، شـــرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٤٧).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٤/ ١٢٧).

(٦) تحفة الأحوذي، (٤/ ١٢٧).

(٧) تحفة الأحوذي، (٤/ ١٢٧). ويُنظر: الروح، (١٣٩)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٤٧).

■ **قراءة سورة الملك:**

فسر الشيخ المباركفوري وصف سورة الملك بالمانعة: أي تمنع من عذاب القبر، أو من المعاصي التي توجب عذاب القبر [1].

■ **الجمع بين إثبات فتنة القبر ومن استثنوا منه:**

"هذه الأحاديث -أي التي تدل على نفي سؤال القبر- لا تعارض أحاديث السؤال السابقة، بل تخصها، وتبين من لا يسأل في قبره ولا يفتن فيه، فمن يجري عليه السؤال ويقاسي تلك الأهوال. وهذا كله ليس فيه مدخل للقياس، ولا مجال للنظر فيه. وإنما فيه التسليم والانقياد لقول الصادق المصدوق". [2]

- **الملكان الموكلان بالسؤال، واسماهما، وصفاتهما:**

اسماهما:

المنكر: مفعول من أنكر بمعنى نكر إذا لم يعرف أحداً.

النكير: فعيل بمعنى مفعول من نكر بالكسر إذا لم يعرفه أحد.

سبب التسمية: كلاهما ضد المعروف سميا بهما؛ لأن الميت لم يعرفهما ولم ير صورة مثل صورتهما. [3]

صفاتهما:

ملكان أسودان أزرقان. المراد:

أزرقان أعينهما، مثل قدور النحاس، وأنيابهما مثل صياصي البقر، وأصواتهما مثل الرعد، يحفران بأنيابهما، ويطآن في أشعارهما معهما مرزبة. [4]

---

(١) يُنظر: الروح، (١٣٨-١٣٩)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٤٧).

(٢) تحفة الأحوذي، (٤/ ١٣٨). ويُنظر: شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٤٨).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٤/ ١٣٤).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٤/ ١٣٣-١٣٤). ويُنظر: التذكرة، (١٠٢-١٠٦)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٤٣).

وما ذكره الشيخ المباركفوري من ثبوت فتنة القبر، ومن يُستثنى منها، والجمع بين إثبات فتنة القبر، ومن استثنوا منها، والملكين الموكلين بالسؤال، واسميهما، وصفاقهما صحيح موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

المطلب الثاني: عذاب القبر ونعيمه

وجوب الإيمان بعذاب القبر ونعيمه

قال الشيخ المباركفوري: "اعلم أن في القرآن المجيد آيات تدل على ثبوت عذاب القبر إحداها هذه الآية... قوله تعالى: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ**﴾ [1] إلخ، وأصرحها وأوضحها الآية التي في سورة المؤمن وهو قوله تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾. [2]" [3].

وما قرره الشيخ المباركفوري من ثبوت عذاب القبر ونعيمه صحيح [4]، ثابت بـ:

-الكتاب:

قوله تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ [5].

-والسنّة المتواترة:

فقد تواترت الأحاديث عن عذاب القبر ونعيمه [6].

-والإجماع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"مذهب سائر المسلمين، بل وسائر أهل الملل... إثبات الثواب والعقاب في البرزخ ما بين الموت إلى يوم القيامة هذا قول السلف قاطبة وأهل السنّة والجماعة" [7].

---

(١) سورة التكاثر: ١.

(٢) سورة غافر: ٤٦.

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٧٥).

(٤) يُنظر: التذكرة، (١١١-١١٢).

(٥) سورة غافر: ٤٦. ويُنظر: الروح، (١٣١-١٣٤).

(٦) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٥٧٨)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٥٨-١٧٨).

(٧) مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٦٢).

- **وقوع عذاب القبر ونعيمه على الروح والجسد:**

قال الشيخ المباركفوري راداً على من جعل عذاب القبر روحانياً: "كما توهمه بعض أرباب النقصان حتى جعلوا عذاب القبر روحانياً لا جسمانياً، والصواب أن عذاب الآخرة ونعيمها متعلقان بهما" [1].

قال ابن القيم، رحمه الله: "إليه كما قاله بعض أرباب هذا القول أو بدون رد الحياة كما قاله آخرون منهم، فهؤلاء عندهم لا عذاب في البرزخ إلا على الأجساد، ومقابلهم من يقول أن الروح لا تعاد إلى الجسد بوجه ولا تتصل به والعذاب والنعيم على الروح فقط والسنّة الصريحة المتواترة ترد قول هؤلاء وهؤلاء، وتبين أن العذاب على الروح والجسد مجتمعين ومنفردين" [2].

يتبيّن مما سبق أن ما قرره الشيخ المباركفوري من وقوع عذاب القبر ونعيمه على الروح والجسد صحيح، موافق لما عليه أهل السنّة والجماعة [3].

- **حقيقة الروح:**

ذكر الشيخ المباركفوري اختلاف العلماء في المراد بالروح في قوله تعالى: **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾** [4]:

الأكثر على أنهم سألوه عن حقيقة الروح الذي في الحيوان (أي الإنسان).

وقيل: عن جبريل.

وقيل عن عيسى.

وقيل عن القرآن.

وقيل: عن خلق عظيم روحاني.

وقيل غير ذلك [5].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١١٠).

(٢) الروح، (١٨٧).

(٣) يُنظر: التذكرة، (١١١-١١٢)، مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٦٢-٢٧٠)، (٤/ ٢٨٢-٢٩٩)، الروح، (١٨٧)، شرح العقيدة الطحاوية، (٥٧٩)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، (١٧٧)،

(٤) سورة الإسراء: ٨٥.

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٨٩).

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"وجنح ابن القيم في كتاب الروح إلى ترجيح أن المراد بالروح المسئول عنها في الآية ما وقع في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [1]، قال: وأما أرواح بني آدم فلم يقع تسميتها في القرآن إلا نفساً، كذا قال، ولا دلالة في ذلك لما رجحه، بل الراجح الأول يعني روح الإنسان" [2].

- **ماهية الروح:**

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"تكلم قوم في ماهية الروح فقال بعضهم: هو الدم، ألا ترى أن الإنسان إذا مات لا يفوت منه شيء إلا الدم، وقال قوم: هو نفس الحيوان بدليل أنه يموت باحتباس النفس، وقال قوم: هو عرض، وقال قوم: هو جسم لطيف يحيى به الإنسان، وقيل: الروح معنى اجتمع فيه النور والطب والعلم والعلوّ والبقاء، ألا ترى أنه إذا كان موجوداً يكون الإنسان موصوفاً بجميع هذه الصفات، وإذا خرج منه ذهب الكل.

وأقاويل الحكماء والصوفية في ماهية الروح كثيرة وأولى الأقاويل أن يوكل علمه إلى الله – عز وجل– وهو قول أهل السنّة.

قال عبدالله بن بريدة [3]: إن الله لم يطلع على الروح ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلاً بدليل قوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [4]: أي من علم ربي الذي استأثر به" [5].

---

(١) سورة النبأ: ٣٨.

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٨٩)، الروح، (٢٤١). ويُنظر: تفسير القرآن العظيم، (٣/ ٨٥-٨٦).

(٣) هو: عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، قاضي مرو. قال ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم: ثقة، توفي سنة ١١٥هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٣٠٧)، تهذيب التقريب، (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٤) سورة الإسراء: ٨٥.

(٥) تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٨٩).

مما سبق يتبيّن أن ما ذكره الشيخ المباركفوري من اختلاف العلماء في ماهية الروح [1] وترجيحه تفويض ماهيتها إلى الله صحيح، لكنه لا يمنع من تحديد ماهيتها بما دل عليه الكتاب والسنّة [2].

قال ابن القيم –رحمه الله– موضحاً ماهية الروح:

"إنه جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك ينفذ في جوهر الأعضاء ويسري فيها سريان الماء في الورد وسريان الدهن في الزيتون والنار في الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكاً لهذه الأعضاء وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها وخرجت عن قبول تلك الآثار فارق الروح البدن وانفصل إلى عالم الأرواح.

وهذا القول هو الصواب في المسألة، وهو الذي لا يصح غيره، وكل الأقوال سواه باطلة، وعليه دل الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة" [3].

---

(١) يُنظر: الروح، (٢٧٢-٢٧٦)، شرح العقيدة الطحاوية (٥٦٤).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٣١).

(٣) الروح، (٢٧٦-٢٧٧). وقد ذكر أكثر من مئة دليل، يُنظر: الروح، (٢٧٧-٣٠٠).

المبحث الثالث: الإيمان بالبعث، وما يكون في اليوم الآخر.

تناول الشيخ المباركفوري ما يكون في اليوم الآخر من أحداث، وسيأتي تفصيلها:

- النفخ في الصور.

بيّن الشيخ المباركفوري أن المراد بالصور:

الصور كهيئة البوق.

- البوق الذي يزمر به وهو معروف، والصور إنما هو قرن كما جاء في الأحاديث المرفوعة.

- أن الصور اسم القرن بلغة أهل اليمن [1].

يتبيّن مما سبق أنه لا خلاف بين ما ذكر، فالمراد بالصور البوق الذي ينفخ به إسرافيل – عليه السلام– مرتين:

الأولى: يصعق من في السماوات والأرض إلا من شاء الله، والثانية: تكون للبعث [2].

والنفخ في الصور ثابت بالكتاب والسنّة [3].

فمن الكتاب:

قوله تعالى: **﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾** [4].

ومن السنّة:

عن أبي هريرة–رضي الله عنه–بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ أُعْطِيَ بها شيئاً كَرِهَهُ، فقال: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى على الْبَشَرِ فَسَمِعَهُ رَجُلٌ من الْأَنْصَارِ فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وقال: تَقُولُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى على الْبَشَرِ وَالنَّبِيُّ– صلى الله عليه وسلم – بين أَظْهُرِنَا، فَذَهَبَ إليه فقال: أَبَا الْقَاسِمِ، إِنَّ لي ذِمَّةً وَعَهْدًا فما بَالُ فُلَانٍ لَطَمَ وَجْهِي، فقال: لِمَ

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨١-٨٢).

(٢) يُنظر: البدور السافرة في أمور الآخرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، (٢٨-٣٨).

(٣) يُنظر: التذكرة، (١٥٠-١٦٠)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (١٤-٣٨).

(٤) سورة الزمر: ٦٨.

لَطَمْتَ وَجْهَهُ فَذَكَرَهُ فَغَضبَ النبي – صلى الله عليه وسلم–حتى رؤي في وَجْهِهِ ثُمَّ قال: "لَا تُفَضِّلُوا بين أَنْبِيَاءِ اللَّهِ فإنه يُنْفَخُ في الصُّورِ فَيَصْعَقُ من في السماوات وَمَنْ في الأرض إلا من شَاءَ الله، ثُمَّ يُنْفَخُ فيه أُخْرَى فَأَكُونُ أَوَّلَ من بُعِثَ فإذا مُوسَى آخِذٌ بِالْعَرْشِ؛ فلا أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يوم الطورِ أَمْ بُعِثَ قَبْلِي" [1].

– الحشر. [2]

– العرض [3].

– الشفاعة.

ذكر الشيخ المباركفوري أنواع الشفاعة، حيث قال:

"الشفاعة خمسة أقسام، أولها: مختصة بنبينا وهي الإراحة من هول الموقف وتعجيل الحساب [4]، الثانية: في إدخال قوم الجنة بغير حساب وهذه أيضاً وردت لنبينا [5]، الثالثة: الشفاعة لقوم استوجبوا النار فيشفع فيهم نبينا ومن يشاء الله تعالى [6]، الرابعة: في من دخل النار من المذنبين، فقد جاءت الأحاديث بإخراجهم من النار بشفاعة نبينا [7] والملائكة وإخوانهم من المؤمنين ثم يخرج الله تعالى كل من قال لا إله إلا الله كما جاء في الحديث:

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿**وإلى مدين أخاهم شعيبا**﴾، ح (٣١٤)، (٢٧٨)، بلفظه.

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٧٦-٧٧).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٧٧-٧٨).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٤-٨٧). ويُنظر: التذكرة، (٢٢٢-٢٢٩)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٨٣)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (١١٦)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، د.ناصر الجديع، ط١، ١٤١٧هـ، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، (٣٨-٤٥).

(٥) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٩). ويُنظر: التذكرة، (٣٤٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٨٩)، (٣٤٤)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (٥٠-٥١).

(٦) يُنظر: التذكرة، (٣١٢-٣١٧)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (٢٦٠).

(٧) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٨).

"لا يبقى فيها إلا الكافرون"، الخامسة: الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها[1]"[2].

وقد ذكر الشيخ المباركفوري أنواعاً أخرى من الشفاعة، وهي:

- شفاعة النبي- صلى الله عليه وسلم – لأهل الكبائر من أمته.

قال موضحاً المراد بالشفاعة لأهل الكبائر: "أي لوضع السيئات والعفو عن الكبائر" [3]، وقال مبيناً مذهب أهل السنّة والجماعة في شفاعة النبي- صلى الله عليه وسلم- لأهل الكبائر: "مذهب أهل السنّة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: **﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾** [4]، وقوله تعالى: **﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾** [5] وأمثالهما.

وبخبر الصادق، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنّة عليها، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: **﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾** [6]، وبقوله تعالى: **﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾** [7]. وهذه الآيات في الكفار. وأما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات فباطل وألفاظ الأحاديث صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار" [8].

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٨). يُنظر: الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (٤٨-٤٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٨). شرح النووي على مسلم، (٣/ ٣٥).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٨).

(٤) سورة طه: ١٠٩.

(٥) سورة الأنبياء: ٢٨.

(٦) سورة المدثر: ٤٨.

(٧) سورة غافر: ١٨.

(٨) تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٨). ويُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٠-٢٩٤)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (٥١-٥٦).

- شفاعة النبي- صلى الله عليه وسلم – لمن مات لا يشرك بالله شيئاً [١].
- شفاعة الأفراد (العلماء، الشهداء، الصلحاء) للناس لدخول الجنة [٢].
- شفاعة رجل من أمة محمد صلى الله عليه وسلم للناس لدخول الجنة [٣].

مما سبق يتبيّن صحة ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري –رحمه الله- في ثبوت الشفاعة بالكتاب والسنّة المتواترة [٤]، والرد على من أنكرها من المعتزلة والخوارج.

- الحوض:

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله: "الحوض على حقيقته المتبادر منه على ما في المعتمد في المعتقد" [٥].

وقد ذكر الشيخ صفة الحوض [٦]، وصفة بعض من يرده، ومن لا يرده [٧].

وما ذكره الشيخ المباركفوري من وجوب الإيمان بالحوض على حقيقته، وصفته، وبعض صفات من يرده، ومن لا يرده صحيح [٨] ثابت بالكتاب والسنّة المتواترة.

أما الكتاب: قال تعالى: **﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾**. [٩]

ويُنظر: ممن رد على المعتزلة والخوارج في نفي شفاعة أهل الكبائر، الشفاعة العظمى في يوم القيامة، فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي، ط١، ١٤٠٩هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (٣٩-٧٩)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (١٠٧-١٣٤).

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٩١-٩٢).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٩٠-٩١). يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٣)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (٢٦٩)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (٦٣-٦٥).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٩١).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٠).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٩٣)، مرقاة المفاتيح، (١٠/ ٢٦٦).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٩٢-٩٦).

(٧) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٨٢).

(٨) يُنظر: التذكرة، (٢٨٢)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (١٦٤).

(٩) سورة الكوثر: ١.

وأما السنّة: فالأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، وقد رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً [1].

- الميزان:

قال الشيخ المباركفوري مبيناً المراد بالميزان: "الميزان هنا مثل وإنما هو قسمته بالعدل بين الخلق"، ثم قال: "وأئمة السنّة على وجوب الإيمان بهذا وأشباهه من غير تفسير، بل يجري على ظاهره ولا يقال: كيف" [2].

وقال أيضاً بما يدل على ثبوت وزن الأعمال في الكتاب والسنّة:

"وقد تظاهرت نصوص القرآن والسنّة على وزن الإيمان وثقل الموازين وخفتها" [3].

وما ذكره قال الشيخ المباركفوري-رحمه الله- من وجوب الإيمان بالميزان على حقيقته، وكون وزن الأعمال حقيقي ثابت بالكتاب والسنّة والإجماع [4].

فمن الكتاب: قال تعالى: **﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾** [5]

ومن السنّة:

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ على اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ في الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إلى الرحمن سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ" [6].

---

(١) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٢٧٧).

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ٣٠٥).

(٤) يُنظر: التذكرة، (٢٨٤-٢٨٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦٠٨-٦١٣)، منهاج السلامة في ميزان القيامة، الحافظ محمد بن أبي بكر الفيسي المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: مشعل بأبي المطيري، ط١، ١٤١٦هـ، دار ابن حزم، بيروت، (١١)، تحقيق البرهان في إثبات الميزان، مرعي الكرمي الحنبلي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، (٢٤، ٢٧-٢٨، ٢٩)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (٢٢٨-٢٤٣).

(٥) الأنبياء: ٤٧.

(٦) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الدعوات، باب: فضل التسبيح، ح (٦٠٤٢)، (٥٣٨)، بلفظه.

وأما الإجماع:

فقد أجمع أهل السنّة والجماعة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد يوم القيامة، وأنه له لسان وكفتان [1].

- الصراط:

ذكر الشيخ المباركفوري-رحمه الله- الصراط، وبين حال الناس في المرور عليه، ودعاء الرسل يومئذٍ بالسلامة للمؤمنين [2].

والصراط ثابت بالكتاب والسنّة [3].

فمن الكتاب: قال تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾ [4].

"واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾ [5] ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط" [6].

ومن السنّة:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ من يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ اللهم سَلِّمْ سَلِّمْ، وَبِهِ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قالوا: بَلَى يا رَسُولَ اللَّهِ. قال: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غير أنها لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إلا الله فَتَخْطَفُ الناس بِأَعْمَالِهِمْ، منهم الْمُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُخَرْدَلُ ثُمَّ يَنْجُو" [7].

ومما سبق يتبيّن أن ما قرره الشيخ المباركفوري من ثبوت الصراط موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

---

(١) يُنظر: فتح الباري، (١٣/ ٥٣٨)، منهاج السلامة في ميزان القيامة، (٥٨).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٨٢-٨٤، ١٩٠).

(٣) يُنظر: التذكرة، (٣٠١-٣١٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦٠٥-٦٠٨)، البدور السافرة في أمور الآخرة، (٢٥٠-٢٥٤).

(٤) سورة مريم: ٧١.

(٥) سورة مريم: ٧١.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية، (٦٠٦).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: الصراط على جسر جهنم، ح (٦٥٧٣)، (٥٥٠)، بلفظه.

- **الرؤية:**

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من مسائل الرؤية، وفيما يأتي عرضها:

■ **رؤية الله – عز وجل – في الدنيا:**

يرى الشيخ المباركفوري أن رؤية الله – عز وجل – في الدنيا لم تقع ولن تقع لأي كـــان سوى محمد – صلى الله عليه وسلم–، قال في شرحه لقوله– صـــلى الله عليـــه وســـلم: "تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت" [(١)]:

"وفي هذا الحديث رد على من يزعم أنه يرى الله تعالى في اليقظة، تعالى الله عن ذلـــك"ثم قال:

"ولا يرد على ذلك رؤية النبي– صلى الله عليه وسلم– له ليلة الإسراء لأن ذلـــك مـــن خصائصه صلى الله عليه وسلم فأعطاه الله تعالى في الدنيا القوة التي ينعم بها على المؤمنين في الآخرة"[(٢)].

فما قرره الشيخ المباركفوري من أن رؤية الله – عز وجل – في الدنيا يقظـــة لم تقـــع إلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ولن تقع لغيره ثابت بأدلة الكتاب والسنّة والإجماع.

فمن الكتاب:

قال تعالى: **﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَـــالَ لَـــنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَـــلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُـــؤْمِنِينَ﴾** [(٣)].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب: ما جاء في الدجال، ح (٢٢٣٥)، (١٨٧٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الـــدجال، ح (١٦٩)، (٧٠٨)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٩٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٥٢).

(٣) سورة الأعراف: ١٤٣.

ويستدل بها من وجوه، منها:

أنه لا يظن بموسى- عليه السلام- أن يسأل الله -تعالى- ما لا يجوز عليه وهو محال.

أن الله -تعالى- قال لموسى-عليه السلام- عندما سأله الرؤية: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [1]، ولم يقل: إني لا أُرى، أو لست بمرئي، والفرق بين الألفاظ واضح، وفيه دلالة على أن الله مرئـي، لكن في الآخرة وليس في الدنيا؛ وذلك لعدم قدرة البشر على رؤيته فيها [2].

ومن السنّة:

فقد تواترت أحاديث الرؤية، وقد رواها نحو ثلاثين صحابياً [3]، منها: قوله صلى الله عليه وسلم:"تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت"[4].

وأما الإجماع:

"اتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا - صلى الله عليه وسلم - خاصة"[5].

- **رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لله- عز وجل- ليلة الإسراء:**

اختلف السلف في مسألة رؤية النبي- صلى الله عليه وسلم- لله-عز وجل- ليلة الإسـراء على أقوال، وقد فصل الشيخ المباركفوري فيها، كما يلي:

أولاً: الخلاف الواقع في المسألة:

أ-القول برؤية النبي- صلى الله عليه وسلم- لله-عز وجل-، وهو قول ابن عباس -رضي الله عنهما-، واختلف هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم الله- عز وجل- بعينه أم بقلبه؟ وقد رجح الشيخ المباركفوري أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه بقلبه؛ وذلك بحمل ما أطلق من روايات ابن عباس -رضي الله عنهما- على ما قيد.

---

(١) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٢) يُنظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن القيم، اعتنى به وراجعه: الشيخ قاسم الرفـاعي، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت، (٢٣٣-٢٣٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢١٣).

(٣) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٢١٥، ٢١٧).

(٤) سبق تخريجه، ص ٥٢.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، (٢٢٢). ويُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٩٠)، (٥/ ٤٩٠)، (٦/ ٥١٠، ٥١٢)،

ب-القول بعدم رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم- لله- عز وجل-، وهو قول عائشة- رضي الله عنها-. [1]

ثانياً: الجمع بين القولين:

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"وعلى هذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس، ونفي عائشة -رضي الله عنهم- بأن يحمل نفيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب، ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم لأنه كان عالماً بالله على الدوام، بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخلق الرؤية بالعين لغيره، والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلاً ولو جرت العادة بخلقها في العين".

ثالثاً: نقل التوقف في المسألة:

قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله:

"وقد رجح القرطبي في المفهم قول الوقف في هذه المسألة وعزاه لجماعة من المحققين وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع.

وغاية ما استدل به للطائفتين ظواهر متعارضة قابلة للتأويل قال: وليست المسألة من العمليات فيكتفى فيها بالأدلة الظنية وإنما هي من المعتقدات؛ فلا يكتفى فيها إلا بالدليل القطعي".

رابعاً: النقل عن بعض العلماء ممن قال بثبوت الرؤية:

-ابن خزيمة في كتاب التوحيد:

"وجنح ابن خزيمة في كتاب التوحيد إلى ترجيح الإثبات وأطنب في الاستدلال له بما يطول ذكره وحمل ما ورد عن ابن عباس على أن الرؤيا وقعت مرتين مرة بقلبه، وفيما أوردته من ذلك مقنع".

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٩٩)، (٩/ ١٠٥).

-الإمام أحمد:

"وممن أثبت الرؤية لنبينا الإمام أحمد فروى الخلال في كتاب السنّة عن المروزي قلت لأحمد إنهم يقولون إن عائشة قالت: من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، فبأي شيء يدفع قولها بقول النبي رأيت ربي قول النبي... [1] أكبر من قولها.

-النووي:

وقال النووي: لم تنف عائشة الرؤية بحديث مرفوع ولو كان معها فيه حديث لذكرته، وإنما اعتمدت الاستنباط على ما ذكرت من ظاهر الآية، وقد خالفها غيرها من الصحابة، والصحابي إذا قال قولاً وخالفه غيره منهم لم يكن ذلك القول حجة اتفاقاً [2].

خامساً: النقل عن ابن حجر العسقلاني بأن حديث عائشة – رضي الله عنها- متصل الإسناد، وليس بمرفوع.

قال الحافظ: جزم النووي بأن عائشة لم تنف الرؤية بحديث مرفوع عجيب، فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرحه الشيخ، فعنده من طريق داود بن أبي هند [3] عن الشعبي [4] عن مسروق [5]، قال مسروق: وكنت متكئاً فجلست فقلت: ألم يقل الله

---

(١) سقط في النص، ينظر تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٩٩-٣٠٠)، كتاب التوحيد لابن خزيمة، (٢/ ٤٨٦-٤٩٧)، شرح النووي على مسلم، (٣/ ٨)، المفهم، (١/ ٤٠١-٤٠٢)، فتح الباري، (٨/ ٦٠٨).

(٣) هو: داود بن أبي هند، اسمه دينار بن عذافر، أبو بكر، روى عن: عكرمة، والشعبي، وأبي عالية، وغيرهم. وروى عنه: شعبة والثوري، وابن جريج، وغبرهم. قال ابن عيينة عن أبيه: ثقة ثقة، قال: وسئل عنه مرة أخرى فقال: مثل داود يسأل عنه، وقال ابن معين: ثقة وهو أحب إلي من خالد الحذاء. توفي سنة ١٣٩هـ، وقيل: غير ذلك.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٥٧٢-٥٧٣)، تهذيب التقريب، (١/ ٣٢١).

(٤) هو: عامر بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمر الكوفي، من شعب همدان، روى عن: عليّ وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وغيرهم. وروى عنه: أبو إسحاق السبيعي، سعيد بن عمرو بن أشوع، وبيان بن بشر، وغيرهم. قال عبدالملك بن عمير: مر ابن عمر على الشعبي وهو يحدث بالمغازي، فقال: لقد شهدت القوم فلهو أحفظ لها وأعلم بها، وقال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن معين وأبو زرعة وغير واحد: الشعبي ثقة. توفي سنة ٣هـ، وقيل: غير ذلك.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٢٦٣-٢٦٤)، تهذيب التقريب، (١/ ٣٦٩).

(٥) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبدالله بن مر بن سلامان بن معمر بن الحارث بن سعد بن عبدالله بن وداعة الهمداني الوداعي الكوفي، أبو عائشة الفقيه، روى عن: أبي بكر، وعمر، وعثمان وعلي، وغيرهم.

﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [1] فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل رسول الله عن ذلك فقال: "إنما هو جبريل" [2]"[3].

ومما سبق من النقول يتبيّن أن الشيخ المباركفوري -رحمه الله- يرى أن النبي- صلى الله عليه وسلم- رأى ربه بقلبه وهو الصحيح في المسألة [4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: "رأى محمد ربه بفؤاده مرتين" [5] وعائشة أنكرت الرؤية فمن الناس من جمع بينهما، فقال عائشة أنكرت رؤية العين وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد.

والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد تارة يقول: رأى محمد ربه، وتارة يقول: رآه محمد، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه.

وكذلك الإمام أحمد تارة يطلق الرؤية، وتارة يقول رآه بفؤاده، ولم يقل أحد أنه سمع أحمد يقول رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رؤية العين كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين.

وروى عنه: ابن أخيه محمد بن المنتشر بن الأجدع، وأبو وائل، وأبو الضحى، والشعبي، وغيرهم. قال الشعبي: ما رأيت أطلب للعلم منه، وذكره منصور عن إبراهيم في أصحاب ابن مسعود الذين كانوا يعلمون الناس السنة، وقال عبدالملك بن أبجر عن الشعبي: كان مسروق أعلم بالفتوى من شريح وكان شريح أعلم بالقضاء، وقال شعبة عن أبي إسحاق: حج مسروق فلم ينم إلا ساجداً، وقال أنس بن سيرين عن امرأة مسروق: كان يصلي حتى تورم قدماه، وقال أحمد بن حنبل عن ابن عيينة، يعني مسروقاً: بعد ابن أبي علقة لا يفضل عليه أحد.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٥٩)، تهذيب التقريب، (٢/ ٢٤٩).

(١) سورة النجم: ١٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: معنى قول الله عز وجل: **﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾**، ح (١٧٧)، (٧٠٩)، بلفظه.

(٣) تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٠٠-٣٠١)، فتح الباري، (٨/ ٦٠٧).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٨٦-٣٨٧)، (٦/ ٥٠٩-٥١٠)، منهاج السنة، (٥/ ٣٨٤-٣٨٧)، زاد المعاد، (٣/ ٣٣-٣٥)، أقاويل الثقات، (١٩٦-١٩٧).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: معنى قول الله عز وجل: (ولقد رآه نزلة أخرى)، ح (١٧٦)، (٧٠٨)، بلفظه.

وليس في الأدلة ما يقتضى أنه رآه بعينه ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة ولا في الكتاب والسنّة ما يدل على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل، وقد ثبت بالنصوص الصحيحة، واتفاق سلف الأمة أنه لا يرى الله أحد في الدنيا بعينه إلا ما نازع فيه بعضهم من رؤية نبينا محمد خاصة، واتفقوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عياناً كما يرون الشمس والقمر"[(١)].

رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم- لله- عز وجل- في المنام:

ذكر الشيخ المباركفوري اختلاف الروايات في شرحه لحديث: "أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة" [(٢)]:

الأول: أن رؤية النبي- صلى الله عليه وسلم- لله- عز وجل-في الحديث كان في المنام.

فقال: "الظاهر أن إتيانه تعالى كان في المنام".

واستدل على ذلك بحديثين، هما:

أـ "أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة" وذلك لقول الراوي: "أحسبه في المنام".

ب- حديث ففيه: "فنعست في صلاتي فاستثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة" [(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى، (٦/ ٥٠٩-٥١٠).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب تفسير القرآن عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم-، باب: ومن سورة ص، ح (٣٢٣٣)، (١٩٨٢)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه عبد بن حميد، في مسنده، مسند عبدالله بن عباس-رضي الله عنهما-، ح (٦٨٢)، (٢٢٨)، بلفظه.

وأخرجه الدارمي في سننه، كِتَاب الرؤيا، باب: في رؤية الرب تعالى في النوم، ح (٢١٤٩)، (٢/ ١٧٠)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣١٧).

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٣١٩).

الثاني: أن رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم– لله– عز وجل–في الحديث كان في اليقظة.

حيث قال: "وإن كان في اليقظة".

واستدل بحديث:

ما روى أحمد بن حنبل فإن فيه: "فنعست في صلاتي حتى استيقظت فإذا أنا بربي –عز وجل– في أحسن صورة" (1).

وبعد عرضه لهذه الآراء، نقل عن الملا عليّ قارئ الواجب تجاه هذه الأحاديث فقال:

"فمذهب السلف في أمثال هذا الحديث إذا صح أن يؤمن بظاهره ولا يفسر بما يفسر به صفات الخلق، بل ينفي عنه الكيفية ويوكل علم باطنه إلى الله تعالى فإنه يُري رسوله ما يشاء من وراء أستار الغيب بما لا سبيل لعقولنا إلى إدراكه لكن ترك التأويل في هذا الزمان مظنة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال وإن تأول بما يوافق الشرع على وجه الاحتمال لا القطع حتى لا يحمل على ما لا يجوز شرعاً فله وجه".

ثم قال:

"قلت: الظاهر الراجح أنه كان في المنام" (2).

واستدل على ذلك بعدد من الأحاديث وأقوال بعض العلماء على ذلك:

الأحاديث:

أن رواية الترمذي الآتية أرجح من رواية الإمام أحمد.

ب–أقوال بعض العلماء:

---

(1) أخرجه الإمام أحمد، في مسنده، مسند معاذ بن جبل –رضي الله عنه–، ح (٢١٦٠٤)، (٦/ ٣٢٢–٣٢٣)، بلفظه.

(2) تحفة الأحوذي، (٩/ ٦٤–٦٥)، مرقاة المفاتيح، (٢/ ٣٩٩).

قال ابن حجر المكي [1]: والظاهر أن رواية: "حتى استيقظت" تصحيف، فإن المحفوظ من رواية أحمد والترمذي:"حتى استثقلت"انتهى.

-وقال الحافظ ابن كثير بعد نقل هذا الحديث عن مسند الإمام أحمد: وهو حديث المنام المشهور ومن جعله يقظة فقد غلط، انتهى [2].

ثم قال:

"وعلى تقدير كون ذلك في اليقظة فمذهب السلف في مثل هذا من أحاديث الصفات إمراره كما جاء من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والإيمان به من غير تأويل له، والسكوت عنه وعن أمثاله مع الاعتقاد بأن الله تعالى **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [3] ومذهب السلف هذا هو المتعين ولا حاجة إلى التأويل.

وأما القول بأن ترك التأويل في هذا الزمان مظنة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال فمما لا التفات إليه"[4].

تقرر مما سبق أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري –رحمه الله- من أن رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم- لله- عز وجل-في الحديث كان في المنام، ووجوب الإيمان بأحاديث الصفات من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل وإمرار ما ورد فيها كما جاء والإيمان به من غير تأويل له والسكوت عنه وعن أمثاله مع الاعتقاد بأن الله تعالى **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** موافق لمذهب أهل السنّة والجماعة.

رؤية الله- عز وجل- في الآخرة:

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عليّ الهيتمي، الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس، فقيه، مشارك بأنواع من العلوم، من مؤلفاته الكثيرة: تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنووي، مبلغ الأدب في فضل العرب، الصواعق المحرقة لإخوان الابتداع والضلال والزندقة، وغيرها. توفي سنة ٩٧٣هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٨/ ٣٧٠)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٩٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٥٧).

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) تحفة الأحوذي، (٩/ ٦٤-٦٥).

بيّن الشيخ المباركفوري مذهب أهل السنّة والجماعة في **رؤية الله- عز وجل- في الآخرة فقال:**

"ذهب أهل السنّة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة".

ثم قال مبيناً مذهب من خالف في ذلك:

"ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة وتمسكوا بأن الرؤية توجب كون المرئي محدثاً وحالاً في مكان، وأولوا قوله: **﴿ناظرة﴾** يعني في قوله تعالى: **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [1] بمنتظرة، وهو خطأ لأنه لا يتعدى بإلى".

ثم رد عليهم بقوله:

"وما تمسكوا به فاسد لقيام الأدلة على أن الله تعالى موجود والرؤية في تعلقها بالمرئي بمترلة العلم في تعلقه بالمعلوم، فإذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حدوثه، وكذلك المرئي".

ثم ذكر أدلة أخرى استدلوا بها:

"وتعلقوا بقوله تعالى: **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾** [2] وبقوله تعالى لموسى: **﴿لَنْ تَرَانِي﴾** [3]".

وأجاب عنها بقوله:

"والجواب عن الأول أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا جمعاً بين دليلي الآيتين، وبأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته، وعن الثاني المراد لن تراني في الدنيا جمعاً أيضاً ولأن نفي الشيء لا يقتضي إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف".

ثم نقل عن القرطبي قوله:

"وقال القرطبي: اشترط النفاة في الرؤية شروطاً عقلية كالبنية المخصوصة والمقابلة واتصال الأشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب في تخبط لهم وتحكم، وأهل السنّة لا يشترطون شيئاً

---

(١) سورة القيامة: ٢٢-٢٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٣.

من ذلك سوى وجود المرئي وأن الرؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرائي فيرى المرئي وتقترن بها أحوال يجوز تبدلها، والعلم عند الله تعالى"[1].

يتضح مما سبق أن ما قرره الشيخ المباركفوري -رحمه الله- من رؤية لله -عز وجل- في الآخرة ثابت بالكتاب [2]، والسنّة المتواترة [3] والإجماع، وأن ما رد به على المبتدعة في الرؤية صحيح [4] موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [5].

وأما السنّة: فقد تواترت أحاديث الرؤية عن الصحابة [6].

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل السنّة والجماعة على إثبات الرؤية لله -عز وجل- في الآخرة [7].

- المبحث الرابع: الجنة والنار

ذكر الشيخ المباركفوري -رحمه الله- مسألتين في الجنة والنار، وفيما يأتي عرضهما:

- خلق الجنة والنار، ووجودهما الآن:

يرى الشيخ المباركفوري -رحمه الله- خلق الجنة والنار، ووجدهما الآن.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤)، ويُنظر: المرجع السابق، (٧/ ١٨٥)، المفهم، (١/ ٤١٤-٤١٥).

(٢) يُنظر: التصديق بالنظر إلى الله تعالى، محمد الآجري، تحقيق: سمير الزهيري، ط١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٢٩، ٣٢-٣٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٣/ ٥٠٣-٥١٩)، كتاب الرؤية، عمر الدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي، أحمد الرفاعي، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة المنار، الأردن، (٢٨٩، ١٧٠-٢٩٥)، ضوء الساري في معرفة رؤية الباري، عبدالرحمن بن أبي شامة، تحقيق: أحمد الشريف، ١٤٠٥هـ، دار الصحوة، القاهرة، (٣٠-٧٦)، حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (٢٣٣-٢٤٠).

(٣) يُنظر: التصديق بالنظر إلى الله تعالى، (٣٠-٤٦، ٣١-٤٧، ٥٠، ٦٥-٧٠، ٧٢-٧٣، ٧٥، ٧٨-٨٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٣/ ٥٢٠-٥٦٥)، كتاب الرؤية، (١٧١-١٨٣)، ضوء الساري في معرفة رؤية الباري، (٧٧-٩٧)، حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (٢٤١-٢٦٣).

(٤) يُنظر: حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (٢٣٣-٢٣٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢١٢-٢١٥).

(٥) سورة القيامة: ٢٢-٢٣.

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٤٦٩)، بيان تلبيس الجهمية، (٢/ ٤٠٩)، حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (٢١)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢١٥، ٢١٧).

(٧) يُنظر: المفهم، (١/ ٤١٣)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٤٦٩، ٥١٢).

قال في حديثه عن الجنة: "لأن الجنة مخلوقة الآن" [1]، وقال عن النار: "وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم أن النار لا تخلق إلا يوم القيامة" [2].

وما ذهب إليه الشيخ المباركفوري -رحمه الله- من أن الجنة والنار مخلوقتان موجدتان ثابت بالكتاب والسنّة، وهو قول أهل السنّة والجماعة [3].

فمن الكتاب:

قوله تعالى عن الجنة: **﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾** [4].

قوله تعالى عن النار: **﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾** [5].

ومن السنّة:

قوله صلى الله عليه وسلم: "إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار، فمن أهل النار، فيقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة" [6].

- **دوام الجنة والنار:**

قال الشيخ المباركفوري -رحمه الله- في شرحه لحديث ذبح الموت وخلود أهل الجنة والنار، عن أهل النار: "أي يرجون أن يشفع لهم فيخرجوا من النار، وفي رواية ابن ماجه: "مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه" [7]" [8].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٢٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢١٩).

(٣) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٦/ ١٢٥٦-١٢٦٩)، حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (١٩)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦١٤).

(٤) سورة آل عمران: ١٣٣.

(٥) سورة آل عمران: ١٣١.

(٦) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتَاب الجنائز، باب: الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، ح (١٣٧٩)، (١٠٨)، بلفظه.

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتَاب الزهد، باب: صفة النار، ح (٤٣٢٧)، (٢٧٤٠)، بلفظه.

(٨) تحفة الأحوذي، (٤/ ١٩٢-١٩٣).

وفسر خلود أهل الجنة بقوله: "أي هذا الحال مستمر ويحتمل أن يكون جمع خالد؛ أي أنتم خالدون في الجنة" [1].

وما ذهب إليه الشيخ المباركفوري -رحمه الله- من دوام الجنة والنار ثابت بدلالة الكتاب والسنّة، وهو قول أهل السنّة والجماعة [2].

فمن الكتاب:

قوله تعالى عن أهل النار: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ**﴾ [3].

ومن السنّة:

قوله صلى الله عليه وسلم: "يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم: يا أهل النار لا موت ويا أهل الجنة لا موت خلود" [4].

يتضح مما سبق أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري -رحمه الله- من دوام الجنة والنار موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) يُنظر: التذكرة، (٤٠٢-٤٠٤)، حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (٥٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦١٤). وللاستزادة يُنظر: مقدمة محقق كتاب الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د.محمد السمهري، ط١، ١٤١٥هـ، دار بلنسية، الرياض، (٢٨)، كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية، د.عليّ يماني، ط١، ١٤١٠هـ، دار طيبة، الرياض، (٧٢-٧٦)، الاستنفار لمحق القول بفناء النار وتبرئة الصحابة الأبرار والسلف الأطهار مما افتراه صاحب الإنكار، سليمان البيهيجي، ط١، ١٤٢٤هـ، (١١٩).

(٣) سورة المائدة: ٣٧.

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، ح (٦٥٤٤)، (٥٤٨)، بلفظه.

وفسر خلود أهل الجنة بقوله: "أي هذا الحال مستمر ويحتمل أن يكون جمع خالد؛ أي أنتم خالدون في الجنة" [١].

وما ذهب إليه الشيخ المباركفوري –رحمه الله– من دوام الجنة والنار ثابت بدلالة الكتاب والسنّة، وهو قول أهل السنّة والجماعة [٢].

فمن الكتاب:

قوله تعالى عن أهل النار: **﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾** [٣].

ومن السنّة:

قوله صلى الله عليه وسلم: "يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم: يا أهل النار لا موت ويا أهل الجنة لا موت خلود" [٤].

يتضح مما سبق أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري –رحمه الله– من دوام الجنة والنار موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) يُنظر: التذكرة، (٤٠٢-٤٠٤)، حادي الأرواح لبلاد الأفراح، (٥٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦١٤). وللاستزادة يُنظر: مقدمة محقق كتاب الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د.محمد السمهري، ط١، ١٤١٥هـ، دار بلنسية، الرياض، (٢٨)، كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية، د.عليّ يماني، ط١، ١٤١٠هـ، دار طيبة، الرياض، (٧٢-٧٦)، الاستنفار لحق القول بفناء النار وتبرئة الصحابة الأبرار والسلف الأطهار مما افتراه صاحب الإنكار، سليمان البيهيجي، ط١، ١٤٢٤هـ، (١١٩).

(٣) سورة المائدة: ٣٧.

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، ح (٦٥٤٤)، (٥٤٨)، بلفظه.

الفصل الخامس: آراؤه في القضاء والقدر.

تناول الشيخ المباركفوري- رحمه الله – عدداً من مسائل القضاء والقدر، وفيما يلي عرض لها، وقبل أن أذكرها أعرف بالقضاء والقدر لغةً وشرعاً:

المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر، والفرق بينهما.

تعريف القضاء لغةً:

أصله قضاي لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، ويراد به معانٍ: الحكم، الانقطاع، الصنع، الإحكام، الأمر [1].

تعريف القدر لغةً:

عرف الشيخ المباركفوري القدر لغةً بقوله: "قدر يقدر قدراً، وقد تسكن داله" [2]، وقال في موضع آخر: "والقدر: مصدر تقول قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها أقدره بالكسر والفتح قدْراً وقدَراً إذا أحطت بمقداره "[3].

وما ذكره الشيخ المباركفوري من المعنى اللغوي صحيح [4]، ويراد بالقدر معانٍ: القضاء الموفق، مبلغ الشيء وكنهه ونهايته [5].

تعريف القضاء شرعاً:

عرف الشيخ المباركفوري القضاء شرعاً بقوله: "القضاء هو الأمر المقدر" [6].

تعريف القدر شرعاً:

عرف الشيخ المباركفوري القدر شرعاً بقوله: "القدر بفتح القاف والدال المهملة عبارة عمّا قضاه الله وحكم به من الأمور" [7].

---

(١) يُنظر: مختار الصحاح، (١/ ٢٢٦)، معجم مقاييس اللغة، (٥/ ٩٩-١٠٠).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٣٩).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٤) يُنظر: العين، (٥/ ١١٢)، لسان العرب، (٥/ ٧٤)، معجم مقاييس اللغة، (٥/ ٦٢).

(٥) يُنظر: المراجع السابقة.

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٨).

(٧) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٣٩).

وقد اختلف العلماء في القضاء والقدر، هل هما بمعنى واحد، أم أن لكل منهما معنى خاص؟

فمنهم من قال: إنهما بمعنى واحد، وهذا ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من خلال التعاريف السابقة.

ومنهم من قال: إن بينهما فرقاً، فالقدر: تقدير الله في الأزل، والقضاء حكم الله بالشيء عند وقوعه [1].

والراجح -والله أعلم- أن بينهما عموماً وخصوصاً، فإذا أطلق أحدهما مفرداً شمل الآخر، وإذا اجتمعا حمل كل منهما على معناه المذكور [2].

---

(١) يُنظر: الدين الخالص، (١/ ١٠٥)، الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن قاسم العاصمي، ط٧، ١٤٢٥هـ، (١/ ١٥٢-١٥٣)، المجموع الثمين من فتاوى محمد بن عثيمين، ترتيب: فهد ناصر السليمان، ط١، ١٤١٠هـ، دار الوطن للنشر، الرياض، (١/ ١٥٤- ١٥٥)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ١٨٧-١٨٨)، وللاستزادة: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنّة ومذاهب الناس فيه، د.عبدالرحمن المحمود، ط٢، ١٤١٨هـ، دار الوطن للنشر، الرياض، (٤٠-٤٢)، الإيمان بالقضاء والقدر، محمد الحمد، ط١، ١٤١٥هـ، دار ابن خزيمة، الرياض، (١٦-١٧).

(٢) يُنظر: الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، (١/ ١٥٢-١٥٣)، المجموع الثمين من فتاوى محمد بن عثيمين، (١/ ١٥٤- ١٥٥)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ١٨٧-١٨٨).

المبحث الثاني: مسائل الإيمان بالقضاء والقدر.

- **معنى الإيمان بالقضاء والقدر.**

بيّن الشيخ المباركفوري المراد بالقضاء والقدر بقوله:

"والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته" (١).

ثم قال في بيان الإيمان بالقضاء والقدر: "هذا هو المعلوم من الدين بـــالبراهين القطعيـــة، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة" (٢).

وقال في موضع آخر:

"أي بأن جميع الأمور الكائنة خيرها وشرها حلوها ومرها بقضائه وقدره وإرادته وأمـــره وأنه ليس فيها لهم إلا مجرد الكسب ومباشرة الفعل" (٣).

وقال موضحاً أن الإيمان بالقضاء والقدر فرض لازم:

"الإيمان بالقدر فرض لازم وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها وشرها وكتبها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، والكل بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد عليهمـــا العقاب.

والقدر سر من أسرار الله تعالى لم يُطلع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلاً، ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يجب أن يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق فجعلهم فرقتين: فرقة خلقهم للنعيم فضلاً، وفرقة للجحيم عدلاً" (٤).

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٥).

(٤) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٣٩)، شرح السنة، (١/ ١٤٤).

ومما تقدم يتبيّن أن للقضاء والقدر أربع مراتب، هي:

المرتبة الأولى: علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها.

المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها.

المرتبة الثالثة: مشيئته لها.

المرتبة الرابعة: خلقه لها. [1]

فالإيمان بالقضاء والقدر ثابت بالكتاب والسنّة [2] والإجماع [3]، وما قرره الشيخ المباركفوري من المراد بالإيمان بالقضاء والقدر، وكون الإيمان به فرض صحيح.

- **مسألة الرضا بقضاء الله.**

"قال الطيبي- رحمه الله -: أي الرضا بقضاء الله، وهو ترك السخط علامة سعادته، وإنما جعله علامة سعادة العبد لأمرين: أحدهما: ليتفرغ للعبادة لأنه إذا لم يرض بالقضاء يكون مهموما أبداً مشغول القلب بحدوث الحوادث ويقول: لم كان كذا؟ ولم لا يكون كذا؟ والثاني: لئلا يتعرض لغضب الله تعالى، وسخط العبد أن يذكر غير ما قضى الله له، وقال: إنه أصلح وأولى فيما لا يستيقن فساده وصلاحه [4]".

بما سبق يتضح أن الشيخ المباركفوري لم يذهب إلى رأي معتمد في المسألة.

وتتضح المسألة بالتفصيل التالي:

أن القضاء له وجهان:

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ١٤٨-١٤٩)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، خرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى أبو النضر الشلبي، ط٣، ١٤٢٢هـ، مكتبة السواري للتوزيع، جدة، (١/ ٩١)، طريق الهجرتين، (٧٧)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١٠٣)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ١٩٣-٢١٣)، وللاستزادة: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنّة ومذاهب الناس فيه، (٤٠)، الإيمان بالقضاء والقدر، (٤٥-٤٩).

ويُنظر: الأدلة على كل مرتبة، شفاء العليل، (١/ ٩١-١٧٩).

(٢) يُنظر: الدين الخالص، (٣/ ١١٩-١٢٤)، شرح لمعة الاعتقاد، (٨٩-٩٩)، وللاستزادة: الإيمان بالقضاء والقدر، (٣٥-٣٦).

(٣) يُنظر: الدين الخالص، (٣/ ١٠٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٦٢)، الكاشف عن حقائق السنن، (١٠/ ٣٣٣٨).

الأول: تعلقه بالله- عز وجل-، ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به.

الثاني: تعلقه بالعبد، ونسبته إليه، فمن هذا الوجه له قسمان:

أ- ما يرضى به: وهو قسمان:

الواجب: ما أمر الله به من الإيمان والطاعة.

المستحب: ما ابتلى الله به عباده من المصائب [1].

ب- ما لا يرضى به: وهو الكفر والمعاصي [2].

- **الاحتجاج بالقدر.**

يرى الشيخ المباركفوري أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي لا يجوز، قال شارحاً لحديث محاجّة آدم وموسى- عليهما السلام-:

"قال ابن عبدالبر: هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر وأن الله قضى أعمال العباد، فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق في علم الله، فإن قيل: فالعاصي منا لو قال هذه المعصية قدرها الله عليّ لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك وإن كان صادقاً فيما قاله، فالجواب أن هذا العاصي باقٍ في دار التكليف جارٍ عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها، وفي لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل وهو محتاج إلى الزجر ما لم يمت، فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة إلى الزجر فلم يكن في القول المذكور له فائدة، بل فيه إيذاء وتخجيل، كذا في شرح مسلم للنووي" [3].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٠/ ٤٠-٤١)، شفاء العليل، (٢/ ٢٨٢).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٨/ ٢٥٣)، منهاج السنة، (٣/ ٢٠٣-٢٠٩)، الاستقامة، أحمد بن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٣هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٢/ ٧٣-٧٦)، (٢/ ١٢٥-١٢٦)، شفاء العليل، (٢/ ٢٨١-٢٨٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٣٣٦)، الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل مشكلة القدرية، عبدالرحمن السعدي، ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف، الرياض، (٥١-٥٣)، المجموع الثمين من فتاوى محمد بن عثيمين، (١/ ١٥٥). وللاستزادة: الإيمان بالقضاء والقدر، (٩٠-٩٢).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٢)، التمهيد، (١٨/ ١٥)، شرح النووي، (١٦/ ٢٠٢-٢٠٣).

أصاب الشيخ المباركفوري بأن الاحتجاج بالقدر على المعاصي لا يجوز، لكنه أخطأ [1] بقوله: "فالجواب أن هذا العاصي باقٍ في دار التكليف جارٍ عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها، وفي لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل، وهو محتاج إلى الزجر ما لم يمت، فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة إلى الزجر فلم يكن في القول المذكور له فائدة، بل فيه إيذاء وتخجيل".

ويرد على ذلك بوجهين:

الأول: أن آدم – عليه السلام- لم يحتج على موسى– عليه السلام- في غير دار التكليف، إنما احتج عليه بالقدر السابق.

الثاني: أن الله -تعالى- يلوم بعض عباده في غير دار التكليف، بعد الموت، ويوم القيامة [2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"الصواب في قصة آدم وموسى، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاصٍ" [3].

فمما سبق يتبيّن أن ما قرره الشيخ المباركفوري أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي لا يجوز صحيح، أما ما ذهب إليه من توجيه احتجاج آدم وموسى – عليهما السلام- بالقدر على الذنب لأنه في الآخرة فخطأ، والصواب هو أن احتجاج آدم وموسى– عليهما السلام- بالقدر على المصيبة [4].

- **صلة الدعاء بالقدر.**

---

(١) يُنظر: الاحتجاج بالقدر، أحمد بن تيمية، ط٦، ١٤١١هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، (٦).

(٢) يُنظر: شفاء العليل، (١/ ٤٩).

(٣) الاحتجاج بالقدر، (٢٦).

(٤) الاحتجاج بالقدر، (٢٦)، التدمرية، (٢٣٠-٢٣١)، منهاج السنة، (٣/ ٦٥-٧٨)، (٣/ ٧٨-٨١)، شفاء العليل، (١/ ٥٦-٥٧)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٣٦)، رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مرعي يوسف الكرمي، تحقيق: أسعد محمد المغربي، ط١، ١٤١٠هـ، دار حراء، مكة، (٣٢، ٣٠-٣٧)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٢٤).

يرى الشيخ المباركفوري أن القدر لا ينافي الدعاء، قال شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر" [1]:

وتأويل الحديث أنه إن أراد بالقضاء ما يخافه العبد من نزول المكروه به ويتوقاه فإذا وفق للدعاء دفعه الله عنه فتسميته قضاء مجاز على حسب ما يعتقده المتوقي عنه، يوضحه قوله - صلى الله عليه وسلم - في الرقى: "هي من قدر الله" [2]، وقد أمر بالتداوي والدعاء مع أن المقدور كائن لخفائه على الناس وجوداً وعدماً، ولما بلغ عمر الشام، وقيل له: إن بها طاعوناً رجع. فقال أبو عبيدة [3]: أتفر من القضاء يا أمير المؤمنين؟ فقال: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قضاء الله إلى قضاء الله.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب القدر، باب: ما جاء لَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إلا الدُّعَاءُ، ح (٢١٣٩)، (١٨٦٦)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم سلمان الفارسي-رضي الله عنه-، ح (٦١٢٨)، (٦/ ٢٥١)، بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، باب: في القدر، ح (٩٠)، (٢٤٨٣)، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، باب: الأدعية، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء من المواظبة على الدعاء والبر، ح (٨٧٢)، (٣/ ١٥٣)، بنحوه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ح (١٨٦٥)، (١/ ٦٧٥)، بنحوه.

قال الألباني: حسن. صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٤٣).

(٢) أخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم حكيم بن حزام-رضي الله عنه-، ح (٣٠٩٠)، (٣/ ٢١٤)، بلفظه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٨٧)، (١/ ٧٧)، بلفظه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ثم لم يخرجاه.

(٣) هو: عامر بن عبدالله بن الجراح بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر القرشي الفهري أبو عبيدة بن الجراح، مشهور بكنيته، وبالنسبة إلى جده، وكان إسلامه هو وعثمان بن مظعون وعبيدة بن الحارث بن المطلب وعبدالرحمن بن عوف وأبو سلمة بن عبدالأسد في ساعة واحدة قبل دخول النبي - صلى الله عليه وسلم - دار الأرقم، أحد العشرة السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً وما بعدها. وهو الذي انتزع الحلقتين من وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسقطت ثنيتا أبي عبيدة وقال فيه النبي - صلى الله عليه وسلم-: "لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح" أخرجاه في الصحيح.

يُنظر: أسد الغابة، (٣/ ١٢٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٣/ ٥٨٦).

أو أراد برد القضاء إن كان المراد حقيقته تهوينه وتيسير الأمر حتى كأنه لم يترل، يؤيده ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر: "مما نزل ومما لم يترل" [1].

وقيل: الدعاء كالترس، والبلاء كالسهم، والقضاء أمر مبهم مقدر في الأزل [2].

تواترت نصوص الكتاب، والسنّة، والإجماع، والفطرة والعقل والمشاهدة والحس على أن الدعاء سبب من الأسباب وأن له تأثيراً في المطلوب كسائر الأمور المقدرة والمشروعة [3].

وبما سبق يتبيّن أن ما قرره الشيخ المباركفوري من أن القدر لا ينافي الدعاء موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

- **زيادة العمر بالبر والصلة:**

قال الشيخ المباركفوري شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "ولا يزيد في العمر إلا البر" [4]:

"قيل: يزاد حقيقة قال تعالى: **﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾** [5]، وقال: **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** [6]، وذكر في

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب الدعوات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، بَاب: في دُعَاءِ النبي – صلى الله عليه وسلم، ح (٣٥٤٨)، (٢٠١٧)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ح (١٨٦٦)، (١/ ٦٧٥)، بلفظه.

قال الألباني: حسن. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٥٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٨).

(٣) يُنظر: شأن الدعاء، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد الدقاق، ط١، ١٤٠٤هـ، دار المأمون للتراث، دمشق، (٦-١٣)، منهاج السنة، (٥/ ٣٦٢)، مجموع الفتاوى، (٨/ ١٣٨، ١٩٢، ٥٣٠-٥٣١)، اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق وتعليق: د.ناصر عبدالكريم العقل، ط١، ١٤٠٤هـ، (٢/ ٧١٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦٧٨-٦٨٠)، رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، (٢٤-٢٨).

(٤) سبق تخريجه ص٦.

(٥) سورة فاطر: ١١.

(٦) سورة الرعد: ٣٩.

الكشاف أنه لا يطول عمر الإنسان ولا يقصر إلا في كتاب وصورته أن يكتب في اللوح إن لم يحج فلان أو يغز فعمره أربعون سنة، وإن حج وغزا فعمره ستون سنة، فإذا جمع بينهما فبلغ الستين، فقد عمر، وإذا أفرد أحدهما فلم يتجاوز به الأربعين، فقد نقص من عمره الذي هو الغاية وهو الستون (١).

وذكر نحوه في معالم التنزيل (٢)، وقيل: معناه إنه إذا بر لا يضيع عمره فكأنه زاد، وقيل: قدر أعمال البر سبباً لطول العمر كما قدر الدعاء سبباً لرد البلاء. فالدعاء للوالدين وبقية الأرحام يزيد في العمر إما بمعنى أنه يبارك له في عمره فييسر له في الزمن القليل من الأعمال الصالحة ما لا يتيسر لغيره من العمل الكثير، فالزيادة مجازية لأنه يستحيل في الآجال الزيادة الحقيقية.

قال الطيبي: اعلم أن الله تعالى إذا علم أن زيداً يموت سنة خمسمائة، استحال أن يموت قبلها أو بعدها، فاستحال أن تكون الآجال التي عليها علم الله تزيد أو تنقص، فتعين تأويل الزيادة أنها بالنسبة إلى ملك الموت أو غيره ممن وكل بقبض الأرواح وأمره بالقبض بعد آجال محدودة، فإنه تعالى بعد أن يأمره بذلك أو يثبت في اللوح المحفوظ ينقص منه أو يزيد على ما سبق علمه في كل شيء، وهو بمعنى قوله تعالى: ﴿**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (٣) وعلى ما ذكر يحمل قوله عز وجل: ﴿**ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**﴾ (٤) فالإشارة بالأجل الأول إلى ما في اللوح المحفوظ وما عند ملك الموت وأعوانه، وبالأجل الثاني إلى ما في قوله تعالى: ﴿**وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا**

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعليّ محمد معوض، ط١، ١٤١٨هـ، الرياض، (٥/ ١٤٥).

(٢) يُنظر: معالم التنزيل، (٤/ ٣٢٤-٣٢٥)، (٦/ ٤١٦).

(٣) سورة الرعد: ٣٩.

(٤) سورة الأنعام: ٢.

(٥) سورة الرعد: ٣٩.

جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [1]. والحاصل أن القضاء المعلق يتغير، وأما القضاء المبرم فلا يبدل ولا يغير، انتهى" [2].

وردت أحاديث زيادة العمر متواترة عن أكثر من عشرين صحابياً [3]**، وقد اختلف العلماء في هذه الزيادة هل هي متحققة أم لا؟ على قولين:**

الأول: أنها زيادة متحققة، واستدلوا بالحديث السابق.

الثاني: أنها زيادة غير متحققة، واستدلوا بعموم النصوص الدالة على ضرب الآجال والأعمال [4].

والخلاف بينهما لفظي؛ لأن الذي في علم الله – تعالى- لا يتغير ولا يتبدل [5].

ثم اختلفوا هل هذه الزيادة حقيقية أم مجازية؟

والراجح -والله أعلم- أن الزيادة في الحديث حقيقية [6]، وأن الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، أما اللوح المحفوظ فكما هو لا زيادة فيه ولا نقصان [7].

مما سبق يتبيّن أن الشيخ المباركفوري يرى أن العمر يزيد بالبر، وأن هذه الزيادة متحققة وهي حقيقية بالنسبة لملك الموت وأعوانه، فيكون التغيير في القضاء المعلق، وأما القضاء المبرم فلا يتغير.

---

(١) سورة الأعراف: ٣٤.

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٨-٢٤٩). معالم التنزيل، (٦/ ٤١٦)، الكاشف عن حقائق السنن، (٢/ ١٧١٠).

(٣) يُنظر: جمع جهود الحفّاظ النقلة بتواتر زيادة العمر بالبر والصلة، لطفي محمد الصغير، ط١، ١٤١٨هـ، أضواء السلف، الرياض، (٢٧).

(٤) يُنظر: إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان، مرعي يوسف الكرمي، عناية: بسام الجابي، ط١، ١٤١٤هـ، دار ابن حزم، بيروت، (٥٤-٦٩).

(٥) يُنظر: فتح الباري، (١١/ ٤٨٨)، إرشاد ذوي العرفان، (٧٠).

(٦) يُنظر: تأويل مختلف الحديث، (١٣٦-١٣٧)، مجموع الفتاوى، (١٤/ ٤٩٠-٤٩١)، فتح الباري، (١١/ ٤٨٨)، إرشاد ذوي العرفان، (٦٩)، وللاستزادة: جمع جهود الحفّاظ النقلة بتواتر زيادة العمر بالبر والصلة، (١٢٦-١٣٠).

(٧) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (١٣١-١٣٢) إرشاد ذوي العرفان، (٧٢).

■ **أفعال العباد، والهدى والضلال.**

يرى الشيخ المباركفوري أن الله خالق أفعال العباد، يهدي من يشاء ويضل من يشاء، فقال مبيناً مذهب أهل السنّة والجماعة في ذلك:

"القائلين بخلق الأفعال لله، وأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء".

ثم قال: "وهذا قول أهل السنّة المثبتين للقدر" [(١)].

والقول بأن الله خالق أفعال العباد ثابت بالكتاب والسنّة [(٢)]، وهذه الأفعال صادرة من جهة الله خلقاً ومن جهة العباد كسباً [(٣)].

فمن الأدلة: قوله تعالى: **﴿الله خالق كل شيء﴾** [(٤)].

وأما قول الشيخ بأن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء صحيح؛ لأن الهداية والإضلال فعل الله، والاهتداء والضلال فعل العبد [(٥)].

قال ابن القيم:

"وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأن العبد هو الضال أو المهتدي، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه" [(٦)].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٨/ ٣٥)، ويُنظر: المرجع السابق: (٨/ ٣٦).

(٢) يُنظر: خلق أفعال العباد، (٢٥-٣٣)، كتاب القضاء والقدر، البيهقي، تحقيق: محمد عبدالله العامر، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان، الرياض، (١٦٥-٢٠٢)، شفاء العليل، (١/ ٢٨٣-٣٠٨).

(٣) يُنظر: كتاب القضاء والقدر، (١٦٥، ١٦٨).

(٤) سورة الرعد: ١٦.

(٥) يُنظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، دراسة وتحقيق: سعود الخلف، ط١، ١٤١٩هـ، أضواء السلف، الرياض، (١/ ٢٧٦)، شفاء العليل، (١/ ١٨١)، تهذيب مدارج السالكين، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، هذبه: عبدالمنعم العلي، دار المنطلق، دبي، (١/ ٣٤٩-٣٥١)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٣٧-١٣٨).

(٦) شفاء العليل، (١/ ١٨١).

مما سبق يتضح أن ما قرره الشيخ المباركفوري من أن الله خالق أفعال العباد، وأنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء، صحيح موافق لمذهب أهل السنّة والجماعة.

- **تكليف ما لا يطاق.**

يرى الشيخ المباركفوري أن تكليف ما لا يطاق على وجهين، هما:

"أحدهما: ما ليس في قدرة العبد احتماله كتكليف الأعمى النظر والزمِن [1] العدو، فهذا النوع من التكليف الذي لا يكلف الله به عبده بحال، الوجه الثاني: من تكليف ما لا يطاق هو: ما في قدرة العبد احتماله مع المشقة الشديدة والكلفة العظيمة، كتكليف الأعمال الشاقة والفرائض الثقيلة كما كان في ابتداء الإسلام صلاة الليل واجبة ونحوه، فهذا الذي سأل المؤمنون ربهم لا يحملهم ما لا طاقة لهم به الآية تمامها..." ثم قال: "الوجه الثاني من تكليف ما لا يطاق هو: ما في قدرة العبد احتماله مع وغفرت لكم ورحمتكم ونصرتكم على القوم الكافرين" [2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"أن يقال: تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين، أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك، فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنّة المثبتين للقدر، وليس فيما ذكره ما يقتضي لزوم وقوع هذا.

والثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائماً... وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب.

ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده، إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به.

---

(١) الزمِن: رجل زمِن؛ أي: مبتلى، والزمانة: العاهة.
يُنظر: لسان العرب، (١٣/ ١٩٩).

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٣١-٢٣٢).

وإنما النزاع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفاً بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل.

فمن المثبتين للقدر من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق... ومنهم من يقول هذا لا يدخل فيما لا يطاق، وهذا هو الأشبه بما في الكتاب والسنّة وكلام السلف فإنه لا يقال: للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلاً أنه كلف ما لا يطيق" [1].

وبناءً على ما سبق، فإن الوجه الثاني من تكليف ما لا يطاق الذي ذكره الشيخ المباركفوري فيه نظر "هو: ما في قدرة العبد احتماله مع الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ وَالْكُلْفَةِ الْعَظِيمَةِ كَتَكْلِيفِ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ وَالْفَرَائِضِ الثَّقِيلَةِ... وغفرت لكم ورحمتكم ونصرتكم على القوم الكافرين" [2]؛ لأنه لا يسمى أمر الله ونهيه مع وجود القدرة تكليفاً بما لا يطاق [3].

وبما سبق يعلم أن ما قرره الشيخ المباركفوري من عدم جواز وقوع النوع الأول من التكليف بما لا يطاق صحيح، أما النوع الثاني ففيه نظر.

- **حكم أطفال المشركين.**

يرى الشيخ المباركفوري أن أطفال المشركين في الآخرة في الجنة، حيث قال:

قال النووي في شرح مسلم: أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة لأنه ليس مكلفاً، وأما أطفال المشركين ففيهم ثلاثة مذاهب:

قال الأكثرون: هم في النار تبعاً لآبائهم، وتوقفت طائفة فيهم، والثالث وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون أنهم من أهل الجنة، ويستدل له بأشياء منها حديث إبراهيم الخليل - صلى الله عليه وسلم - حين رآه النبي - صلى الله عليه وسلم - في الجنة

---

(١) منهاج السنة، (٣/ ١٠٤-١٠٥)

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٣١-٢٣٢).

(٣) يُنظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، (١/ ٥٥)، منهاج السنة، (٣/ ١٠٤-١٠٥)، درء تعارض العقل والنقل، (١/ ٦٣-٦٤)، رفع الشبهة والغرر، (٤٨-٥٠).

وحوله أولاد الناس، قالوا: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ قال: "وأولاد المشركين" [1] رواه البخاري في صحيحه، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [2] ولا يتوجه على المولود التكليف حتى يبلغ، وهذا متفق عليه، انتهى كلام النووي.

قلت: ويؤيد هذا المذهب الثالث ما رواه أبو يعلى [3] من حديث أنس مرفوعاً: "سألت ربي اللاَّهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم" [4]. قال الحافظ: إسناده حسن. قال: وورد تفسير اللاَّهين بأنهم الأطفال من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه البزار [5]، ويؤيده أيضاً ما روى أحمد من طريق حسناء بنت معاوية بن صريم [6] عن

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التعبير، باب: تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، ح (٧٠٤٧)، (٥٨٨-٥٨٩)، بلفظه.

(٢) سورة الإسراء: ١٥.

(٣) هو: أحمد بن عليّ بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، أبو يعلى الموصلي الحافظ الثقة محدث الجزيرة، صاحب المسند الكبير، سمع عليّ بن الجعد ويحيى بن معين ومحمد بن المنهال الضرير وغسان بن الربيع وسواهم، وقد خرج لنفسه معجم شيوخه في ثلاثة أجزاء، حدث عنه: أبو حاتم بن حبان وأبو عليّ النيسابوري وحمزة بن محمد الكناني وأبو بكر الإسماعيلي وخلق سواهم، ووثقه ابن حبان ووصفه بالإتقان والدين ثم قال: وبينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – ثلاثة أنفس، وقال الحاكم: كنت أرى أبا عليّ الحافظ معجباً بأبي يعلى وإتقانه وحفظه لحديثه حتى كان لا يخفى عليه منه إلا اليسير، قال الحاكم: هو ثقة مأمون، توفي سنة سبع وثلاث مائة، رحمه الله تعالى.

يُنظر: شذرات الذهب، (٢/ ٢٥٠)، تذكرة الحفّاظ (٢/ ٧٠٧-٧٠٨)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٠٨).

(٤) أخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أنس بن مالك-رضي الله عنه-، ح (٣٦٣٦)، (٦/ ٣١٦)، بلفظه.

(٥) هو: أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري البزار الحافظ العلاّمة أبو بكر، سمع هدبة بن خالد، وعبدالأعلى بن حماد والحسن بن عليّ بن راشد، وغيرهم. روى عنه: عبدالباقي بن قانع، ومحمد بن العباس بن نجيح أبو بكر البختلي، وعبدالله بن الحسن أبو الشيخ، وخلق كثير. ذكره الدارقطني فأثنى عليه، وقال: ثقة يخطئ ويتكل على حفظه، صاحب المسند الكبير المعلل، توفي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

يُنظر: شذرات الذهب، (٢/ ٢٠٩)، تذكرة الحفّاظ (٢/ ٦٥٣-٦٥٤)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٢٠).

(٦) هي: حسناء بنت معاوية بن سليم الصريمية، ويقال خنساء، روت عن: عمها عن النبي صلى الله عليه وسلم: " النبي في الجنة، والشهيد في الجنة"وروى عنها: عوف الأعرابي، يقال: اسم عمها أسلم بن سليم.

قال ابن حجر: مقبولة، من الرابعة.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٦٦٨-٦٦٩)، تهذيب التقريب، (٢/ ٥٢١).

عمها قال: قلت: يا رسول الله، من في الجنة؟ قال: "النبي في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة" (1). قال الحافظ: إسناده حسن.

ويؤيده أيضاً ما روى عبدالرزاق (2) من طريق أبي معاذ (3) عن الزهري عن عروة (4) عن عائشة قالت: سألت خديجة النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أولاد المشركين،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد، في مسنده، مسند رجل من الأنصار، ح (٢٠٠٦٠)، (٦/ ٤٧-٤٨)، بلفظه.
وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب: في فضل الشهادة، ح (٢٥٢١)، (١٤١٠)، بلفظه.
وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم الأسود بن سريع المجاشعي، ح (٨٣٦)، (١/ ٢٨٦)، بلفظه.
قال الألباني: صحيح. صحيح سنن أبي داود، (٢/ ١٠٢).

(٢) هو: عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، محدث، حافظ، فقيه، روى عن: أبيه، وعمه وهب، ومعمر.
وعنه: ابن عيينة، ومعتمر بن سليمان وهما من شيوخه، ووكيع. قال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبدالرزاق؟ قال: لا، وقال أبو زرعة الدمشقي: عبدالرزاق أحد من ثبت حديثه، له مصنفات منها: السنن في الفقه، المغازي، تفسير القرآن، المصنف في الحديث، وغيرها، توفي سنة ٢١١هـ.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٥٧٢-٥٧٣)، تهذيب التقريب، (١/ ٤٦٨)، معجم المؤلفين، (٢/ ١٤٢).

(٣) هو: سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، مولى الأنصار، روى عن: يحيى بن أبي كثير، والزهري، والحسن، وابن سيرين، وغيرهم، وعنه: الزهري شيخه، والثوري، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم.
قال ابن أبي خيثمة عن أحمد: أبو معاذ الذي روى الثوري عنه عن الحسن اسمه سليمان بن أرقم ليس بشيء، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: لا يسوى حديثه شيئاً، وقال ابن معين: ليس بشيء ليس يسوى فلساً، وقال عمرو بن علي: ليس بثقة روى أحاديث منكرة، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٨٣)، تهذيب التقريب، (١/ ٣١١).

(٤) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي الأسدي، أبو عبدالله المدني، روى عن: أبيه وأخيه عبدالله وأمه أسماء بنت أبي بكر وخالته عائشة، وعنه: أولاده عبدالله، وعثمان، وهشام، والزهري وآخرون.
ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: كان ثقة كثير الحديث فقيهاً عالماً ثبتاً مأموناً، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن، وقال يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة كان أبي يقول: أنا كنا أصاغر قوم ثم نحن اليوم كبار وإنكم اليوم أصاغر وستكونون كباراً فتعلموا العلم تسودوا به ويحتاجوا إليكم فوالله ما سألني الناس حتى نسيت، وقال ابن عيينة عن الزهري: كان عروة يتألف الناس على حديثه، توفي سنة ٩٩ أو مائة.
يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٩٢-٩٥)، تهذيب التقريب، (٢/ ٢٢).

فقال: "هم مع آبائهم"، ثم سألته بعد ذلك فقال: "الله أعلم بما كـانوا عـاملين"، ثم سألته بعد ما استحكم الإسلام فنزل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (١) قال: "هـم على الفطرة"، أو قال: "هم في الجنة" (٢).

قال الحافظ: وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف (٣)، ولو صح هـذا لكـان قاطعاً للنزاع ورافعاً لكثير من الإشكال، انتهى.

وقد اختار الإمام البخاري هذا المذهب الثالث. قال الحافظ تحت قوله باب مـا قيـل في أولاد المشركين: هذه الترجمة تشعر بأنه كان متوقفاً في ذلك، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الروم بما يدل على اختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة، وقد رتب أحاديث هـذا الباب ترتيباً يشير إلى المذهب المختار، فإنه صدره بالحديث الدال على التوقـف، ثم ثـنى بالحديث المرجح لكونهم في الجنة، يعني حديث: "كل مولود يولد على الفطـرة" (٤). ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك، يعني حديث سمرة بن جندب (٥)، فإن قوله في سياقه: وأما الصبيان حوله فأولاد الناس، قد أخرجه في التعبير بلفظ: "وأما الولدان الذين حوله فكـل

---

(١) سورة الإسراء: ١٥.

(٢) ملاحظة: (لم أجد هذا اللفظ بنصه في مصنف عبدالرزاق، بل وجدت ألفاظاً مقاربة له وهي:

- عن أبي هريرة قال سئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن أطفال المشركين؟ فقال: " الله أعلم بما كانوا عاملين".
- سئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ذراري المشركين، فقال: "الله أعلم بما كانوا عاملين").

يُنظر: مصنف عبدالرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بـيروت، (١١/ ١١٧).

(٣) يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٨٣)، تهذيب التقريب، (١/ ٣١١).

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما قيل في أَوْلَادِ الْمُـشْرِكِينَ، ح (١٣٨٥)، (١٠٨)، بلفظه.

(٥) هو: سمرة بن جندب بن هلال بن حريج بن مرة بن حزن الفزاري، يكنى أبا سليمان، كان من حلفاء الأنصار قدمت به أمه بعد موت أبيه فتزوجها رجل من الأنصار، وعن عبدالله بن بريدة عن سمرة: كنت غلاماً على عهـد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فكنت أحفظ عنه، ونزل سمرة البصرة، وكان شديداً على الخوارج فكـانوا يطعنون عليه، وكان الحسن وابن سيرين يثنيان عليه، توفي سمرة قبل سنة ستين، وقيل: مات سنة ثمان، وقيل: غيرها. يُنظر: أسد الغابة، (٢/ ٥٢٧-٥٢٨)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٣/ ١٧٨).

مولود يولد على الفطرة، فقال بعض المسلمين: وأولاد المشركين؟ فقال: وأولاد المشركين"، انتهى كلام الحافظ [1].

اختلف العلماء في حكم أطفال المشركين على ثلاثة أقوال:

الأول: أنهم في الجنة.

الثاني: أنهم في النار.

الثالث: التوقف في حكمهم [2].

ولكل قول دليله، والراجح -والله أعلم- هو الجمع بين الأقوال [3]، والقول بأنهم يمتحنون في عرصات القيامة، فيرسل إليهم برسول فمن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار [4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"هذا القول منقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم" [5]، **وقال أيضاً:** "هذا أجود ما قيل في أطفال المشركين وعليه تتنزل جميع الأحاديث" [6].

وقال ابن القيم- رحمه الله- بعد أن عرض الأقوال في المسألة، ورجح هذا القول:

"وبهذا يتألف شمل الأدلة كلها وتتوافق الأحاديث ويكون معلوم الله الذي أحال عليه النبي حيث يقول: الله أعلم بما كانوا عاملين، يظهر حينئذٍ، ويقع الثواب والعقاب

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٤٦ -٢٤٧). شرح النووي على مسلم، (١٦/ ٢٠٧)، فتح الباري، (٣/ ٢٤٦)، البخاري.

(٢) يُنظر: طريق الهجرتين، (٣١٨-٢٣٧).

(٣) يُنظر: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، (٥٩٥).

(٤) يُنظر: القضاء والقدر، (٣٥٤)، (٣٦٠)، مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٤٦، ٣٠٣، ٣١٢)، (٢٤/ ٣٧٢)، درء تعارض العقل والنقل، (٨/ ٤٠١، ٤٣٥-٤٣٦)، طريق الهجرتين، (٣١٨-٢٣٧)، تفسير القرآن العظيم، (٣/ ٤٥).

(٥) درء تعارض العقل والنقل، (٨/ ٤٣٧).

(٦) مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٤٦).

عليه بحال كونه معلوماً علماً خارجياً لا علماً مجرداً ويكون النبي قد رد جوابهم إلى علـــم الله فيهم، والله يرد ثوابهم وعقابهم إلى معلومه منهم، فالخبر عنـــهم مـــردود إلى علمـــه ومصيرهم مردود إلى معلومه" [1].

ويرد على من قال بأنهم من أهل الجنة:

أنه يشكل عليه الأحاديث التالية:

قوله صلى الله عليه وسلم: "الله أعلم بما كانوا عاملين" [2].

وقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافراً، ولو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفراً" [3].

وبما سبق يتبيّن أن ما قرره الشيخ المباركفوري من أن أطفال المشركين في الجنة قـــول مرجوح، والراجح هو الجمع بين الأقوال، والقول بامتحانهم في عرصات القيامة.

---

(١) طريق الهجرتين، (٢٣٦-٢٣٧).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب القدر، باب: الله أعلم بما كانوا عاملين، ح (٦٥٩٧)، (٥٥٢)، بلفظه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: مَعْنَى كل مَوْلُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَةِ وَحُكْمِ مَوْتِ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، ح (٢٦٦١)، (١١٤١)، بلفظه.

الباب الثالث: آراؤه في مسائل الصحابة-رضي الله عنهم-، والإمامة، والأسماء والأحكام.

الفصل الأول: مسائل الصحابة، رضي الله عنهم.

المبحث الأول: تعريف الصحابي، وفضائل الصحابة، رضي الله عنهم.

- **تعريف الصحابي:**

لغةً: جمع صاحب، وهو مصدر، والصاحب المعاشر [1].

اصطلاحاً:

اختلف العلماء في تعريف الصحابي، وأصح ما قيل في ذلك أن الصحابي هو: من لقي النبي- صلى الله عليه وسلم- مؤمناً به، ومات على الإسلام [2].

- **فضائل الصحابة، رضي الله عنهم.**

بيّن الشيخ المباركفوري فضل الصحابة-رضي الله عنهم- من خلال شرحه لحديث: "خير الناس قرني" [3] **فقال**: "قال النووي: الصحيح أنه قرنه - صلى الله عليه وسلم - والصحابة، والثاني التابعون، والثالث تابعوهم، انتهى" [4]. وقال في موضع آخر: "أي الذين أدركوني وآمنوا بي وهم أصحابي" [5].

---

(١) يُنظر: العين، (٣/ ١٢٤)، مختار الصحاح، (١/ ١٤٩)، لسان العرب، (١/ ٥١٩)، معجم مقاييس اللغة، (٣/ ٣٣٥)، تاج العروس، (٣/ ١٨٥).

(٢) يُنظر: تدريب الراوي، (٢/ ٦٦٧)، الإصابة، (١/ ٦).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب: ما جاء في القرن الثالث، ح (٢٢٢١)، (١٨٧٥)، بلفظه.
وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم أوس بن أوس الثقفي-رضي الله عنه-، ح (٥٨٥)، (١٨/ ٢٣٥)، بلفظه.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة-رضي الله عنهم-، باب: فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ح (٢٥٣٣)، (١١٢١-١١٢٢)، بنحوه.
قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٨٣).

(٤) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣٥)، شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٨٥).

(٥) تحفة الأحوذي، (٦/ ٤١٦).

وقال شارحاً لحديث: "لا تمس النار مسلماً رآني أو رأى من رآني" [(١)]: "قال الشيخ عبدالحق الدهلوي في ترجمة المشكاة ما معربه: خصص هذا الحديث هـذه البـشارة بالصحابة والتابعين اتفاقاً منهم، ولا يختص به العشرة المبشرة ولا من بشرهم بدخول الجنة من غيرهم، بل يشمل جميع المؤمنين والمسلمين، ولكن الصحابي والتابعي والمسلم هو من مات على الإسلام، وهذا الخبر لا يعلم إلا من بيان المخبر الصادق وتبشيره به ومن هذه الجهة خصصت جماعة يقال لها المبشرة، ويمكن أن يكون هذه إشـارة إلى الموت على الإيمان، انتهى" . قال صاحب الدين الخالص [(٢)] بعد نقل كلام الـشيخ هذا: "ظاهر الحديث تخصيص الصحابة والتابعين بهذه البشارة، وليس في لفظه ما يدل على شمول سائر المسلمين إلى يوم الدين، بل قصر تبع التابعين عـن الـدخول فيـه، والحديث أفاد أن البشارة خاصة بمن رأى الصحابي، فمن لم يـره وكـان في زمنـه فالحديث لا يشمله، انتهى. قلت: الأمر كما قال صاحب الدين الخالص" [(٣)].

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب المناقب عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم - وَصَحبَهُ، باب: ما جـاء في فَضْلِ من رَأى النبي صلى الله عليه وسلم وَصَحِبَهُ، ح (٣٨٥٨)، (٧/ ٢٠٤)، بلفظه.

قال أبو عيسى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من حديث مُوسَى بن إبراهيم الْأَنْصَارِيِّ وَرَوَى عَلِـيُّ بـن الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ من أَهْلِ الحديث عن مُوسَى هذا الحديث.

وأخرجه السيوطي، في الفتح الكبير، (٣/ ٣٤٠)، بلفظه.

قال الألباني: ضعيف. ضعيف سنن الترمذي، (٤٧٠).

(٢) هو: صديق حسن خان القنوجي، وقد سبقت ترجمته. (في الباب الأول)

(٣) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٢٢٠)، الدين الخالص، (٣/ ٣٥٤).

إن الثناء على الصحابة وبيان فضلهم مما هو مقرر من معتقد أهل السنّة والجماعة [1]، وهو ثابت بالكتاب والسنّة [2].

يعلم مما سبق أن ما قرره الشيخ المباركفوري من ثبوت فضل الصحابة-رضي الله عنهم- [3] صحيح موافق لمعتقد أهل السنّة والجماعة.

المبحث الثاني: المفاضلة بين الصحابة، رضي الله عنهم.

يرى الشيخ المباركفوري ثبوت المفاضلة بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد فصل فيها، قال شارحاً: "كنا نقول ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – حي: أبو بكر وعمر وعثمان" [4].

---

(١) يُنظر: شرح السنة، البربهاري، (٩٣-٩٤)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٥٢-١٥٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦٨٩-٦٩٧)، الدين الخالص، (٣/ ٣٥٢-٣٥٣)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٩٢-٧٩٦)، وللاستزادة: عقيدة أهل السنّة والجماعة في الصحابة الكرام، (١/ ٥٥-٩٥).

(٢) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٦٨٩-٦٩٧)، الدين الخالص، (٣/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٣) ذكر الشيخ المباركفوري الفضائل الواردة في بعض الصحابة-رضي الله عنهم- على وجه الخصوص، يُنظر: تحفة الأحوذي، (١٠/ ٨٧-٢٤٤).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب المناقب عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم -، باب: مناقب عثمان بن عفان –رضي الله عنه، ح (٣٧٠٧)، (٢٠٣٤)، بلفظه.

قال أبو عيسى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيح غَرِيبٌ.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-، ح (١٣٣٠١)، (١٢/ ٣٤٥)، بلفظه.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب المناقب، باب: مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ أبي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ- رضي الله عنه-، ح (٣٦٩٨)، (٣٠١)، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، باب فضل عمر -رضي الله عنه -، ح (١٠٦)، (٢٤٨٣-٢٤٨٤)، بنحوه.

وأخرجه أبويعلى، في مسنده، مسند عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-، ح (٥٧٨٤)، (١٠/ ١٦١)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٥١٩).

"أي على هذا الترتيب عند ذكرهم وبيان أمرهم -رضي الله عنهم-، وروى البخاري من وجه آخر عن ابن عمر: "كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان"[1] قال الحافظ: قوله: "كنا نخير": أي نقول فلان خير من فلان، قال: وفي رواية عبيد الله بن عمر [2] عن نافع الآتية في مناقب عثمان: "كنا لا نعدل بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ فلا نفاضل بينهم"[3] وقوله: "لا نعدل بأبي بكر"أي: لا نجعل له مثلاً، ولأبي داود من طريق سالم عن ابن عمر "كنا نقول -ورسول الله صلى الله عليه وسلم- حي: أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم، بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان"[4] زاد الطبراني في رواية: "فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك؛ فلا ينكره"[5] وفي الحديث تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر كما هو المشهور عند جمهور أهل السنّة، وذهب بعض السلف إلى تقديم عليّ على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري، ويقال إنه رجع

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل أبي بكر بعد النبي- صلى الله عليه وسلم-، ح (٣٤٥٦)، (٢٩٧)، بلفظه.

(٢) هو: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني، أبو عثمان، أحد الفقهاء السبعة روى عن: أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، وعن أبيه، ونافع مولى بن عمر وابنه عمر بن نافع.

وروى عنه: أخوه عبدالله، وحميد الطويل، وأيوب السختياني.

قال أبو حاتم عن أحمد: عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية، وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين مالك أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال: كلاهما و لم يفصل، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، توفي سنة سبع وأربعين ومائة.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ٢٢-٢٣)، تقريب التهذيب، (١/ ٤٩٨-٤٩٩).

(٣) وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب المناقب، باب: مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ- رضي الله عنه، ح (٣٦٩٨)، (٣٠١)، بنحوه.

ملاحظة: (لم أجد الحديث بنفس اللفظ، " كنا في زَمَنِ النبي – صلى الله عليه وسلم – لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرَ ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النبي- صلى الله عليه وسلم – لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ ").

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: في التفضيل، ح (٤٦٢٨)، (١٥٦٣)، بلفظه.

(٥) أخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-، ح (١٣١٣٢)، (١٢/ ٢٨٥-٢٨٦)، بلفظه.

عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده، وقيل: لا يفضل أحدهما على الآخر، قاله مالك في المدونة، وتبعه جماعة منهم يحيى القطان [١]، ومن المتأخرين ابن حزم وحديث الباب حجة للجمهور، انتهى.

قلت: المذهب المنصور في هذا الباب هو مذهب الجمهور[٢].

ثم قال مجيباً على من يتوهم أن المراد بقول ابن عمر –رضي الله عنهما–: "ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلا نفاضل بينهم" أن علياً –رضي الله عنه– ليس بأفضل ممن سواه:

"فإن قلت قوله: "ثم نترك أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؛ فلا نفاضل بينهم" يدل بظاهره على أن علياً ليس بأفضل ممن سواه والأمر ليس كذلك، فإن مذهب أهل السنّة أن علياً أفضل الناس بعد الثلاثة وعليه الإجماع.

قلت: أجاب ابن عبدالبر بأن قوله:"ثم نترك أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –... إلخ".

غلط إن كان سنده صحيحاً، قال الحافظ: "قد طعن فيه ابن عبدالبر واستند إلى ما حكاه عن هارون بن إسحاق [٣] قال:

---

(١) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري، الأحول، الحافظ. روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهم.

وحدث عنه: شعبة، والسفيانان، ومعتمر بن سليمان، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم.

وقال القواريري عن ابن مهدي: ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان، أو سفيان بن حبيب، وقال ابن المديني: لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة القطان، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زريع. وقال ابن عمار: حدث عبدالرحمن بن مهدي عن يحيى بن سعيد بألفي حديث، وهو حي. وقال أحمد أيضاً: كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة.

وقال ابن خزيمة عن بندار ثنا يحيى بن سعيد إمام أهل زمانه، وتوفي سنة ١٩٨هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٣٥٧-٣٥٨)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٣٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٢٦)، فتح الباري، (٧/ ١٦).

(٣) هو: هارون بن إسحاق بن محمد الهمداني، أبو القاسم الكوفي الحافظ. روى عن: أبيه، وحفص بن غياث، وابن عيينة، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، والترمذي، النسائي، وغيرهم.

عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده، وقيل: لا يفضل أحدهما على الآخر، قاله مالك في المدونة، وتبعه جماعة منهم يحيى القطان [1]، ومن المتأخرين ابن حزم وحديث الباب حجة للجمهور، انتهى.

قلت: المذهب المنصور في هذا الباب هو مذهب الجمهور [2].

ثم قال مجيباً على من يتوهم أن المراد بقول ابن عمر -رضي الله عنهما-: "ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلا نفاضل بينهم" أن علياً -رضي الله عنه- ليس بأفضل ممن سواه:

"فإن قلت قوله: "ثم نترك أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ فلا نفاضل بينهم" يدل بظاهره على أن علياً ليس بأفضل ممن سواه والأمر ليس كذلك، فإن مذهب أهل السنّة أن علياً أفضل الناس بعد الثلاثة وعليه الإجماع.

قلت: أجاب ابن عبدالبر بأن قوله:"ثم نترك أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -... إلخ".

غلط إن كان سنده صحيحاً، قال الحافظ: "قد طعن فيه ابن عبدالبر واستند إلى ما حكاه عن هارون بن إسحاق [3] قال:

---

(١) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري، الأحول، الحافظ. روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهم.

وحدث عنه: شعبة، والسفيانان، ومعتمر بن سليمان، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم.

وقال القواريري عن ابن مهدي: ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان، أو سفيان بن حبيب، وقال ابن المديني: لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة القطان، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زريع. وقال ابن عمار: حدث عبدالرحمن بن مهدي عن يحيى بن سعيد بألفي حديث، وهو حي.

وقال أحمد أيضاً: كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة.

وقال ابن خزيمة عن بندار ثنا يحيى بن سعيد إمام أهل زمانه، وتوفي سنة ١٩٨هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٣٥٧-٣٥٨)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٣٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٢٦)، فتح الباري، (٧/ ١٦).

(٣) هو: هارون بن إسحاق بن محمد الهمداني، أبو القاسم الكوفي الحافظ. روى عن: أبيه، وحفص بن غياث، وابن عيينة، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، والترمذي، النسائي، وغيرهم.

سمعت ابن معين [(١)] يقول: "من قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وعرف لعليّ سابقته وفضله، فهو صاحب سنّة". قال: "فذكرت له من يقول: أبو بكر وعمر وعثمان، ويسكتون؛ فتكلم فيهم بكلام غليظ، وتعقب بأن ابن معين أنكر رأى قوم، وهم العثمانية الذين يغالون في حب عثمان وينتقصون علياً، ولا شك في أن من اقتصر على ذلك ولم يعرف لعليّ بن أبي طالب فضله، فهو مذموم، وتعقب أيضاً بأنه لا يلزم من سكوتهم إذ ذاك عن تفضيله عدم تفضيله على الدوام، وبأن الإجماع المذكور إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر فيخرج حديثه عن أن يكون غلطاً، ثم لم ينفرد بهذا القول نافع [(٢)] عن ابن عمر، بل تابعه ابن الماجشون [(٣)] أخرجه خيثمة [(٤)] من طريق يوسف بن الماجشون عن

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن خزيمة: كان من خيار عباد الله، وقال ابن حجر: صدوق، توفي سنة٥٨هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٢٥٢)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣١٦).

(١) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن، المري الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي، إمام الجرح والتعديل. روى عن: عبدالسلام بن حرب، وعبدالله بن المبارك، وحفص بن غياث، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري ومسلم وأبو داود، وغيرهم.

قال ابن عدي عن شيخ له: كان معين على خراج الري فخلف لابنه يحيى ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم فأنفقه كله على الحديث، وقال أحمد بن يحيى بن الجارود وغيره قال ابن المديني: ما أعلم أحداً كتب ما كتب يحيى بن معين، وقال محمد بن نصر الطبري: دخلت على ابن معين فوجدت عنده كذا فهو كذا، قال: وسمعته يقول كل حديث لا يوجد ها هنا -وأشار بيده إلى الأسفاط- فهو كذب، قال وسمعته يقول: قد كتبت بيدي ألف ألف حديث، وتوفي بمدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٣٨٩-٣٩٢)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٦٦)، معجم المؤلفين، (٤/ ٣١٦).

(٢) هو: نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو سهل التيمي المدني حليف بني تميم، روى عن: أبيه، وابن عمر، وسهل بن سعد، وغيرهم. روى عنه: الزهري، وابن أخيه مالك بن أنس بن أبي عامر، ومحمد وإسماعيل ابنا جعفر بن أبي كثير، وآخرون. قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: من الثقات، وقال أبو حاتم والنسائي: ثقة، وذكره بن حبان في الثقات، وقال الواقدي: كان يؤخذ عنه القراءة بالمدينة.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٢٠٩)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٠١).

(١) هو: يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، أبو سلمة المدني، روى عن: أبيه، وصالح بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، ومحمد بن المنكدر، وآخرون. قال ابن معين وأبو داود ويعقوب بن شيبة: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره بن حبان في الثقات، توفي سنة ١٨٤هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٤٦٤-٤٦٥)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٩٣).

(٣) (لم أعرف من هو، يوجد اثنان بالاسم نفسه)

أبيه [1] عن ابن عمر:"كنا نقول في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر وعمر وعثمان، ثم ندع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلا نفاضل بينهم، ومع ذلك؛ فلا يلزم من تركهم التفاضل إذ ذاك أن لا يكونوا اعتقدوا بعد ذلك تفضيل عليّ على من سواه، وقد اعترف ابن عمر بتقديم عليّ على غيره"[2]، وقد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر: "ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم... إلخ"لما تقرر عند أهل السنّة قاطبة من تقديم عليّ بعد عثمان، ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم، ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدها، وغير ذلك، فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فليظهر لهم فضائل الثلاثة ظهوراً بيناً فيجزمون به ولم يكونوا حينئذٍ اطلعوا على التنصيص، انتهى كلام الحافظ ملخصاً"[3].

أجمع أهل السنّة والجماعة على القول بأفضلية أبي بكر ثم عمر –رضي الله عنهما– على جميع الصحابة [4]، ثم اختلفوا في المفاضلة بين عثمان وعليّ –رضي الله عنهما– إلى ما يلي:

أ- تفضيل عثمان على عليّ –رضي الله عنهما–، وهو قول الجمهور [5].

ب- تفضيل عليّ على عثمان، رضي الله عنهما [6].

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٥٥٩)، تقريب التهذيب، (١/ ٢٢٦).

(١) هو: يعقوب بن أبي سلمة الماجشون التيمي، مولى آل المنكدر، أبو يوسف المدني، واسم أبي سلمة دينار، روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وروى عنه: ابناه عبدالعزيز، ويوسف، وابن أخيه عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة وآخرون. ذكره بن حبان في الثقات، توفي سنة ١٢٤هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٤٤٢)، تقريب التهذيب، (٢/ ٣٨٥).

(٢) فتح الباري، (٧/ ١٦)، ح (٣٤٥٥).

(٣) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٢٦-١٢٧)، فتح الباري، (٧/ ٥٨)، ح (٣٤٩٤).

(٤) يُنظر: السنة، أحمد بن عمر بن أبي عاصم، تحقيق: أ.د.باسم فيصل جوابرة، ط٣، ١٤٢٦هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، (٢/ ٨٠١-٨٠٦)، السنة، أحمد بن محمد الخلال، دراسة وتحقيق: د.عطية الزهراني، ط١، ١٤١٠هـ، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (٢/ ٣٧١-٣٧٢)، (٢/ ٣٩٦-٤٠٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٨/ ١٤٤٥-١٤٥٤)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٥٣)، (٤/ ٤٢١)، منهاج السنة، (٨/ ٢٢٣-٢٢٤)، شر ح العقيدة الواسطية، لمحمد بن عثيمين، (٢/ ٢٦٨-٢٦٩).

(٥) يُنظر: السنة، للخلال، (٢/ ٣٨٣-٣٩٦)، منهاج السنة، (٢/ ٧٣، ٨٢-٨٥)، فتح الباري، (٧/ ١٦).

(٦) يُنظر: السنة، للخلال، (٢/ ٣٨٠)، مجموع الفتاوى، (٤/ ٤٢٦)، منهاج السنة، (٢/ ٧٣، ٨٢-٨٥)، فتح الباري، (٧/ ١٦).

ت- التوقف عن المفاضلة بينهما، رضي الله عنهما [1].

وقد استقر بعد ذلك إجماع أهل السنّة والجماعة على تفضيل عثمان على عليّ، رضي الله عنهما [2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "استقر أمر أهل السنّة على تقديم عثمان"[3].

المبحث الثالث: المفاضلة بين الصحابة–رضي الله عنهم–، ومن بعدهم.

يرى الشيخ المباركفوري أن الصحابة–رضي الله عنهم–أفضل ممن بعدهم، قال موضحاً ذلك:

"قال في اللمعات [4]: يدل على فضل هؤلاء في الأجر على الصحابة من هذه الحيثية، وقد جاء أمثال هذا أحاديث أخر، وتوجيهه -كما ذكروا- أن الفضل الجزئي لا ينافي الفضل الكلي.

وقد تكلم ابن عبدالبر في هذه المسألة وقال: يمكن أن يجيء بعد الصحابة من هو في درجة بعض منهم أو أفضل، ومختار العلماء خلافه، انتهى.

وقال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام: ليس هذا على إطلاقه، بل هو مبني على قاعدتين إحداهما: أن الأعمال تشرف بثمراتها، والثانية: أن الغريب في آخر الإسلام كالغريب في أوله، وبالعكس لقوله عليه السلام: "بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء من أمتي، يريد المنفردين عن أهل زمانهم"[5].

إذا تقرر ذلك فنقول الإنفاق في أول الإسلام أفضل... والسبب فيه أن تلك النفقة أثمرت في فتح الإسلام وإعلاء كلمة الله ما لا يثمر غيرها، وكذلك الجهاد بالنفوس لا يصل

---

(١) يُنظر: فتح الباري، (٧/ ١٦).

(٢) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح، (١٥٠)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٥٣)، فتح الباري، (٧/ ٣٤)، (٧/ ٥٨)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٦٩ -٢٧١).

(٣) مجموع الفتاوى، (٣/ ١٥٣).

(٤) صاحب كتاب أشعة اللمعات هو: الشيخ عبدالحق الدهلوي، وقد سبقت ترجمته.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، ح (١٤٥)، (٧٠٢)، بلفظه.

المتأخرون فيه إلى فضل المتقدمين لقلة عدد المتقدمين وقلة أنصارهم فكان جهادهم أفضل، ولأن بذل النفس مع النصرة ورجاء الحياة ليس كبذلها مع عدمها؛ ولذلك قال، عليه السلام: "يكون القابض على دينه كالقابض على الجمر"[1] لا يستطيع دوام ذلك لمزيد المشقة، فكذلك المتأخر في حفظ دينه، وأما المتقدمون فليسوا كذلك لكثرة المعين وعدم المنكر، فعلى هذا يترك الحديث انتهى، كذا في مرقاة الصعود"[2].

أجمع العلماء على تفضيل الصحابة-رضي الله عنهم- على من بعدهم [3]. فالصحابة-رضي الله عنهم- أفضل ممن جاء بعدهم، سواء كانوا جماعة أو أفراداً مطلقاً [4]، وهو قول الجمهور.

فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من تفضيل الصحابة-رضي الله عنهم- على من بعدهم موافق لعقيدة أهل السنّة والجماعة.

المبحث الرابع: وجوب الإمساك عمّا شجر بين الصحابة، رضي الله عنهم.

أشار الشيخ المباركفوري إلى وجوب الإمساك عمّا شجر بين الصحابة-رضي الله عنهم-، وذهب إلى أن الحق فيما شجر بينهم مع علي-رضي الله عنه-، وأن الفئة الباغية هم معاوية ومن كان معه -رضي الله عنهم-، وأنهم معذورون بتأويلهم.

قال في ذلك:

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب الفتن، باب: الصابر على دينه في الفتن كالقابض على الجمر، ح (٢٢٦٠)، (١٨٧٩)، بنحوه.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٠٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٨٨-٢٨٩)، ملاحظة: كتاب أشعة اللمعات مخطوط، و لم أقف على كتاب مرقاة الصعود.

(٣) فتح الباري، (٧/ ٦-٧).

(٤) يُنظر: شرح النووي على مسلم، (٢/ ١٤١)، (١٦/ ٩٣)، منهاج السنة، (٤/ ٦٠٠)، مجموع الفتاوى، (٤/ ٥٢٧)، تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: محمد الأشقر، ط١، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٨٦-٩٢)، فتح الباري، (٧/ ٦-٧)، فيض القدير، (٤/ ٢٨٠)، (٥/ ٥١٧).

"المراد بالفئة أصحاب معاوية والفئة الجماعة والباغية هم الذين خالفوا الإمام وخرجوا عن طاعته بتأويل باطل، وأصل البغي مجاوزة الحد... وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة عليّ وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم، انتهى"[1].

يتبيّن مما سبق أن ما أشار إليه الشيخ المباركفوري من وجوب الإمساك عمّا شجر بين الصحابة-رضي الله عنهم- هو مما أجمع عليه أهل السنّة والجماعة [2]، وأن الحق فيما شجر بينهم مع علي-رضي الله عنه- [3]، وأن الفئة الباغية هم معاوية ومن كان معه -رضي الله عنهم-، وأنهم معذورون بتأويلهم صحيح موافق لقول أهل السنّة والجماعة [4].

المبحث الخامس: حكم سبّ الصحابة، رضي الله عنهم.

بيّن الشيخ المباركفوري معنى السبّ فقال: "أي يشتمون"[5]، وقال في موضع آخر: "والمعنى لا تنقصوا من حقهم ولا تسبوهم"[6]، والمراد بالسب:

---

(١) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٨٦)، فتح الباري، (١/ ٥٤٢).

(٢) يُنظر: معارج القبول، (٢/ ٣٥٦).

(٣) يُنظر: الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د.عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (٣٤٦)، (٣٤١-٣٤٢، ٣٦٣)، تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والسفه في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان-رضي الله عنه-، لأبي يعلى محمد الفراء، تحقيق: أبو عبدالله الأثري، ط١، ١٤٢٢هـ، دار النبلاء، عمان، (٤١-٤٥)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (٢٩٤)، مجموع الفتاوى، (٣/ ٤٠٧)، (٤/ ٤٣٣)، (٣٥/ ٥١-٥٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٢٣)، (٧٢٤ -٧٢٥)، معارج القبول، (٢/ ٣٥٦)، شر ح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٨٥ -٢٨٦).

(٤) يُنظر: شرح صحيح مسلم، (٩/ ٣٩)، مجموع الفتاوى، (٣/ ٤٠٧)، (٤/ ٤٣٦-٤٣٩)، (٣٥/ ٥١-٥٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٢٤ -٧٢٥) فتح الباري، (٦/ ٦١٩)، (١٣/ ٦٧)، شر ح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٢٨٧ -٢٨٨).

(٥) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٢٢٥).

(٦) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٢٢٣).

"هو الكلام الذي يقصد به الاستنقاص، والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السبّ في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن، والتقبيح، ونحوه"[١].

وأما عن حكم السابّ فقال:

"قال الحافظ في الفتح: اختلف في سابّ الصحابي. فقال عياض: ذهب الجمهور إلى أنه يعزر، وعن بعض المالكية يقتل، وخص بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسنين؛ فحكى القاضي حسين [٢] في ذلك وجهين وقواه السبكي [٣] في حق من كفر الشيخين، وكذا من كفر من صرح النبي صلى الله عليه وسلم بإيمانه أو تبشيره بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه؛ لما تضمن من تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم، انتهى.

وقال النووي في شرح مسلم: اعلم أن سبّ الصحابة حرام من فواحش المحرمات، سواء من لابس الفتن منهم وغيره؛ لأنهم مجتهدون في تلك الحرب ومتأولون كما أوضحناه في أول فضائل الصحابة من هذا الشرح.

قال القاضي: وسب أحدهم من المعاصي الكبائر، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزر ولا يقتل، وقال بعض المالكية يقتل، انتهى"[٤].

يتضح مما سبق تحريم سبّ الصحابة بدلالة الكتاب والسنّة والإجماع [٥].

---

(١) الصارم المسلول، (٥٦٣).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن أحمد القاضي أبو عليّ المروذي، فقيه، أصولي، قال عبدالغافر: كان فقيه خراسان وكان عصره تأريخا به، وكان يلقب بحبر الأمة، من مؤلفاته: الفتاوى المشهورة، وكتاب أسرار الفقه، وقطعة من شرح التلخيص، توفي سنة ٤٦٢هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية، (١/ ٢٤٤)، معجم المؤلفين، (١/ ٦٣٤).

(٣) هو: عليّ بن عبدالكافي بن عليّ بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام لأنصاري الخزرجي الشيخ الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر المقرئ الأصولي المتكلم، ولي قضاء دمشق، وولي بعد وفاة الحافظ المزي مشيخة دار الحديث الأشرفية، ومن تصانيفه: الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، الابتهاج في شرح المنهاج طبقات الشافعية، والسيف المسلول على من سب الرسول، توفي سنة ٧٥٦هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية، (٣/ ٣٧-٤٢)، شذرات الذهب، (٦/ ١٨٠) معجم المؤلفين، (٢/ ٤٦١).

(٤) تحفة الأحوذي، (١٠/ ٢٢٥)، شرح صحيح مسلم، (١٦/ ٩٣)، فتح الباري، (٧/ ٣٦).

(٥) يُنظر: الشفا، (٢/ ٥٥٤-٥٥٦)، شرح صحيح مسلم، (١٦/ ٩٣)، الصارم المسلول، (٥٧٤-٥٨١)، السيف المسلول على من سب الرسول، عليّ السبكي، تحقيق: إياد الغوج، ط١، ١٤٢١هـ، دار الفتح، عمان،

فمن الكتاب:

قال تعالى: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا**﴾ [1].

وجه الدلالة: أن أدنى أحوال السابّ لهم أن يكون مغتاباً [2].

ومن السنّة:

قوله، صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفس محمد بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"[3].

وأما الإجماع:

فقد أجمع أهل السنّة والجماعة على تحريم سبّ الصحابة-رضي الله عنهم- [4].

أما عن حكم السابّ، فهو على مراتب [5]، كما بينه الشيخ المباركفوري:

الأول: من سبهم سبّاً لا يقدح في عدالتهم، مثل: الوصف بالبخل، والجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد ونحو ذلك؛ فحكمه التأديب والتعزير ولا يحكم عليه بالكفر بمجرد ذلك.

الثاني: من سبهم سبّاً يقدح في عدالتهم، مثل: اللعن، أو زعم أنهم ارتدوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فالحكم بكفره متعين، كما أن من شك في كفر من صدر عنه هذا فهو كافر أيضاً [6].

يتضح بما سبق أن ما قرره إليه الشيخ المباركفوري من تحريم سبّ الصحابة، وبيان حكم السابّ موافق لمعتقد أهل السنّة والجماعة.

(٤٢٠-٤٢٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٦٩١-٦٩٤)، إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي – صلى الله عليه وسلم-، محمد الشوكاني، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: مشهور بن سلمان، ط١، ١٤١٣هـ، الرياض، (٥٠-٦٩)، صب العذاب على سب الأصحاب، محمود شكري الألوسي، دراسة وتحقيق: عبدالله البخاري، ط١، ١٤٢٥هـ، أضواء السلف، (٢٢٧-٢٢٨).

(١) سورة الحجرات: ١٢.

(٢) الصارم المسلول، (٥٧٤).

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم-، باب: قول النبي- صلى الله عليه وسلم-: "لو كنت متخذاً خليلاً" ح (٣٦٧٣)، (٢٢٩)، بلفظه.

(٤) إرشاد الغبي، (٥٠).

(٥) يُنظر: الصارم المسلول، (٩٥٠-٩٥١)، شر ح العقيدة الواسطية، لمحمد بن عثيمين، (٢/ ٢٥٣).

(٦) يُنظر: الصارم المسلول، (٥٩٠-٥٩١).

الفصل الثاني: مسائل الإمامة.

المبحث الأول: تعريف الإمامة وحكمها.

- **تعريف الإمامة.**

لغةً:

مصدر أمّ، والمراد بها: "كل من اقتدي به وقدم في الأمور، والنبي – صلى الله عليه وسلم – إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، والقرآن إمام المسلمين"[1].

اصطلاحاً:

تعددت تعريفات العلماء للإمامة وإن كانت متقاربة في المعنى، منها:

-"الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"[2].

-"هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"[3].

- **حكم الإمامة.**

يرى الشيخ المباركفوري أن الإمامة واجبة بالشرع، حيث قال:

"وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل، وأما ما حكي عن الأصم أنه قال: لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشرع فباطلان، أما الأصم فمحجوج بإجماع من قبله ولا حجة له في بقاء الصحابة بلا خليفة في مدة التشاور

---

(١) لسان العرب، (١٢/ ٢٥)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ٢٨)، تاج العروس، (٣١/ ٢٢٩).

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، عليّ بن محمد الماوردي، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، (٣).

(٣) مقدمة ابن خلدون، (١٧٧).

يوم السقيفة وأيام الشورى بعد وفاة عمر -رضي الله عنه- لأنهم لم يكونوا تاركين لنصب الخليفة، بل كانوا ساعين في النظر في أمر من يعقد له، وأما القائل الآخر ففساد قوله ظاهر؛ لأن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحسنه ولا يقبحه، إنما يقع ذلك بحسب العادة لا بذاته"[1].

تعيين إمام واجب بالكتاب والسنّة والإجماع [2].

فمن الكتاب:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [3].

ومن السنّة:

قوله صلى الله عليه وسلم: "السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ ما لم يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ فإذا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فلا سَمْعَ ولا طَاعَةَ"[4].

الإجماع: أجمع أهل السنّة والجماعة على وجوب نصب الإمام [5].

يتقرر مما سبق أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من وجوب الإمامة بالشرع لا بالعقل موافق لعقيدة أهل السنّة والجماعة [6].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٠).

(٢) يُنظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، (٣)، الأحكام السلطانية، لأبي يعلى محمد الفراء، صححه وعلق عليه: محمد الفقي، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، بدر الدين بن جماعة، تحقيق ودراسة: د.فؤاد عبدالمنعم أحمد، ط١، ١٤٠٥هـ، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية للشؤون الدينية بدولة قطر، (٤٨-٥١)، الدرر السنية، (٩/ ٧)، إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة، صديق حسن خان، إعداد وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط١، ١٤١١هـ، (١١، ١٠٣).

(٣) سورة النساء: ٥٩.

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ح (٧١٤٤)، (٥٩٥)، بلفظه.

(٥) يُنظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، (٣)، شرح صحيح مسلم، (١٢/ ٢٠٥)، فتح الباري، (١٣/ ٢٠٨).

(٦) يُنظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، (٣-٤)، الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الحنبلي، (١٩)، فتح الباري، ح (٦٧٩٢)، (١٣/ ٢٠٨)، إكليل الكرامة، (١٠٣-١٠٤).

المبحث الثاني: طرق انعقاد الإمامة.

يرى الشيخ المباركفوري أن لانعقاد الإمامة طريقين، قال موضحاً ذلك:

"قال النووي في شرح مسلم: حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضره مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة كما فعل عمر بالستة"[1].

ما قرره الشيخ المباركفوري من طرق انعقاد الإمامة موافق لقول أهل السنّة والجماعة، لكنه أغفل أحدها، وتتضح بالتفصيل التالي:

أن الإمامة نوعان: اختيارية وقهرية.

أ- **فالاختيارية نوعان هما:**

الأول: بيعة أهل العقد والحل.

والمراد بها: أن يبايع الأمراء والعلماء ووجوه الناس الإمام.

مثال: بيعة أبي بكر -رضي الله عنه- يوم السقيفة [2].

الثاني: الاستخلاف.

المراد به: أن يستخلف الإمام السابق الإمامة إلى من بعده.

مثال: استخلاف أبي بكر لعمر-رضي الله عنهما- [3].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٠)، شرح صحيح مسلم، (١٢/ ٢٠٥).

(٢) يُنظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، (٦-٧)، الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الحنبلي، (٢٣)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، (٥٢-٥٣)، إكليل الكرامة، (٢٦-٢٧).

(٣) يُنظر: الأحكام السلطانية للماوردي، (٧-٨)، الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الحنبلي، (٢٣)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، (٥٣-٥٤)، إكليل الكرامة، (٣٣).

ب- والقهرية:

المراد بها: قهر صاحب الشوكة بغير بيعة ولا استخلاف، وتنعقد بيعته، ويجب طاعته [1].

المبحث الثالث: الواجب نحو الأئمة.

بيّن الشيخ المباركفوري الواجب نحو الأئمة في أكثر من موضع، فقال شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ على الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ ما لم يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فلا سَمْعَ عليه ولا طَاعَةَ":

قوله: "السمع لأولي الأمر"بإجابة أقوالهم"والطاعة": لأوامرهم وأفعالهم"على المرء المسلم": أي حق وواجب عليه"فيما أحب وكره"أي: فيما وافق غرضه أو خالفه،"ما لم يؤمر": أي المسلم من قبل الإمام"بمعصية"أي: بمعصية الله"فإن أمر": بضم الهمزة"فلا سمع عليه ولا طاعة"تجب، بل يحرم إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفيه أن الإمام إذا أمر بمندوب أو مباح وجب.

قال المطهر [2]: يعني سمع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافقه بشرط أن لا يأمره بمعصية، فإن أمره بها فلا تجوز طاعته ولكن لا يجوز له محاربة الإمام.

وقال النووي في شرح مسلم: قال جماهير أهل السنّة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين لا ينعزل الإمام بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه لذلك، بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك.

---

(١) يُنظر: الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الحنبلي، (٢٣)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، (٥٥)، الدرر السنية، (٩/ ٥).

(٢) هو: المطهر بن الحسين بن سعد اليزدي، الحنفي، فقيه من القضاة، من مؤلفاته: اللباب شرح مختصر القدوري، والتهذيب شرح الجامع الصغير، تلخيص مشكل الآثار للطحاوي، وغيرها. توفي سنة ٥٩١هـ.

يُنظر: تاج التراجم في طبقات الحنفية، قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط١، ١٤١٣هـ، دار القلم، دمشق، (٣٠٤)، معجم المؤلفين، (٣/ ٨٩٠).

قال القاضي: وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد [1] في هذا الإجماع، وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير [2] وأهل المدينة على بني أمية وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج [3] مع ابن الأشعث [4] وتأول هذا القائل قوله أن لا تنازع الأمر أهله في أئمة العدل، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر.

قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم، انتهى"[5].

فمن خلال هذا الشرح يتبيّن أن الشيخ المباركفوري قد تناول مسألتين، هما:

الأولى: وجوب طاعة الإمام.

---

(١) هو: أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي، المعروف بابن مجاهد أبو بكر، مقرئ، محدث، نحوي. له مؤلفات منها: قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم-، كتاب القراءات الكبير، كتاب الشواذ في القراءات. توفي سنة ٣٢٤هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (٥/ ٢٧٢)، معجم المؤلفين، (١/ ٣١٥).

(٢) هو: عبدالله بن الزبير بن العوام، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، أول مولود في الإسلام، صحابي جليل، بويع بالخلافة، قتله الحجاج بمكة سنة ٧٣هـ.

يُنظر: أسد الغابة، (٢/ ٢٩٥)، الإصابة في تمييز الصحابة، (٤/ ٨٩).

(٣) هو: الحجاج بن يوسف الثقفي، سمع ابن عباس، وروى عن: أنس، وسمرة بن جندب، وروى عنه: ثابت البناني، وحميد الطويل، ومالك بن دينار. كان فصيحاً، شهما، ظالماً. ولاه عبدالملك بن مروان الحجاز، فقتل عبدالله بن الزبير، ثم عزله وولاه العراق. توفي سنة ٩٥هـ.

يُنظر: البداية والنهاية، (٩/ ١١٧-١٢٨).

(٤) هو: عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، الأمير متولي سِجِسْتان بعثه الحجاج على سجستان، فثار هناك، وأقبل في جمع كبير، وقام معه علماء وصلحاء لله -تعالى- لما انتهك الحجاج من إِمَاتَة وقت الصلاة، ولجوره وجبروته. فقاتله الحجاج، وجرى بينهما عدة مصافّات، وفي آخر الأمر انهزم جمع ابن الأشعث توفي سنة أربع وثمانين.

يُنظر: البداية والنهاية، (٩/ ٣٥-٣٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٠). شرح صحيح مسلم، ح (١٨٤٠)، (١٢/ ٢٢٩). ويُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٢-٣٠٣).

الثانية: تحريم الخروج على الأئمة.

أما الأولى وهي: وجوب طاعة الإمام فهي ثابتة بالكتاب والسنّة والإجماع [1].

وأما الثانية وهي: تحريم الخروج على الأئمة فهي ثابتة بالكتاب والسنّة [2].

قال الإمام الطحاوي، رحمه الله:

"ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم ونرى طاعتهم من طاعة الله - عز وجل- فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة"[3].

يعلم مما سبق أن ما قرره الشيخ المباركفوري من المسائل الواجبة نحو الأئمة موافق لمعتقد أهل السنّة والجماعة.

(١) يُنظر: شرح السنة، (١١٢-١١٣) شرح صحيح مسلم، (١٢/ ٢٢٢)، (١٢/ ٢٢٤)، مجموع الفتاوى، (٣٥/ ٥-١٧)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ١١٧)، شرح العقيدة الطحاوية، (٥٤٠-٥٤٤)، الدرر السنية، (٩/ ١١٦-١١٧)

(٢) يُنظر: شرح صحيح مسلم، ح (١٨٤٠)، (١٢/ ٢٢٩)، مجموع الفتاوى، (٣٥/ ٥-١٧)، شرح العقيدة الطحاوية، (٥٤٠-٥٤٤).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، (٥٤٠).

الفصل الثالث: مسائل الأسماء والأحكام.

تمهيد: في تعريف مسائل الأسماء والأحكام، وبيان أهميتها.

- تعريف مسائل الأسماء

المراد بها أسماء الدين: مؤمن، ومسلم، وكافر، وفاسق، ونحوها.

- تعريف مسائل الأحكام

المراد بها أحكام أصحاب هذه الأسماء في الدنيا والآخرة (1).

قال الحافظ ابن رجب -رحمه الله- مبيناً أهمية هذه المسائل:

"هذه المسائل -أعني مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق- مسائل عظيمة جداً، فإن الله عز وجل علق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وقد صنف العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسائل تصانيف متعددة"(2).

المبحث الأول: مسائل الإيمان

- أولاً: تعريف الإيمان

يرى الشيخ المباركفوري أن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان، حيث قال:

"قال الإمام البخاري في صحيحه هو: أي الإيمان: قول وفعل (3).

قال الحافظ في الفتح: المراد بالقول النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان، ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى، فالسلف قالوا: هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله، ومن هنا نشأ

---

(1) يُنظر: مجموع الفتاوى، (13/ 38).

(2) جامع العلوم والحكم، (1/ 114-115).

(3) صحيح البخاري، (2).

لهم القول بالزيادة والنقصان كما سيأتي، والمرجئة [1] قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط، والكرّامية [2] قالوا: هو نطق فقط، والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد.

والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله، وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى، وأما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط، فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا و لم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره، ومن نفى عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل الكافر، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته، وأثبتت المعتزلة الواسطة فقالوا: الفاسق لا مؤمن لا كافر، انتهى ما في الفتح [3].

قال العيني: فإن قلت: الإيمان عنده -أي عند البخاري- قول وفعل واعتقاد، فكيف ذكر القول والفعل و لم يذكر الاعتقاد الذي هو الأصل؟ قلت: لا نزاع في أن الاعتقاد لا بد منه، والكلام في القول والفعل هل هما منه أم لا؟ فلأجل ذلك ذكر ما هو المتنازع فيه [4]"[5].

من خلال ما سبق يتبيّن أن الشيخ المباركفوري تطرق إلى عدد من المسائل، وهي كما يلي:

---

(١) المرجئة: هم طائفة بدعية كلامية، سبب تسميتهم بهذا الاسم أنهم يؤخرون العمل عن الإيمان، من بدعهم: القول بأن الإيمان مجرد قول بلا عمل، وقولهم بتعطيل الصفات.

يُنظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (١/ ٢١٤)، الفرق بين الفرق، (١٨٧)، تناقض أهل الأهواء والبدع، (٢/ ٥٦٣)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢١١).

(٢) الكرّامية: هم طائفة بدعية كلامية، هم أتباع أبي عبدالله بن كرام السجستاني، من بدعهم: القول بأن الإيمان مجرد الإقرار باللسان فقط، والقول بالتجسيم.

يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٢٣)، الفرق بين الفرق، (١٩٧-٢٠٦)، (٢٠٩)، الملل والنحل، (١/ ٨٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١٨٧-١٨٨).

(٣) فتح الباري، (٧/ ٢٨٠).

(٤) عمدة القاري، (١/ ١١١).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٠).

أولاً: تعريف الإيمان لغةً

هو مصدر آمن يؤمن إيماناً، فهو مؤمن [1]. ومعنى الإيمان في اللغة الإقرار، فهو يتضمن أمرين:

١-الإخبار. ٢- الالتزام.

فالأول يتضمن اعتقاد القلب، والثاني يتضمن إذعان القلب وانقياده لأوامره. [2]

ثانياً: تعريف الإيمان شرعاً

هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح [3].

وهذا التعريف ثابت بالكتاب والسنّة والإجماع.

الأدلة من الكتاب والسنّة على تعريف الإيمان [4]

- أن الإيمان اعتقاد بالقلب:

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [5].

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة، (١٥/ ٣٦٨)، لسان العرب، (١٣/ ٢٣)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ١٣٥).

(٢) يُنظر: الإيمان الأوسط، أحمد بن تيمية، تحقيق: محمود أبو سن، ط١، ١٤٢٢هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، (٧٧-٨٠)، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، عبدالرزاق البدر، ط٢، ١٤٢٧هـ، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، (٣٧).

(٣) يُنظر: الإيمان، عبدالله بن محمد بن شيبة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار الأرقم، الكويت، (٤٦)، الإيمان، القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار الأرقم، الكويت، (٥٤)، (٦٦)، شرح السنة، البربهاري، (٥٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٩١١-٩٣٣)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، إسماعيل الصابوني، دراسة وتحقيق: د.ناصر الجديع، ط٢، ١٤١٩هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، (٢٦٤-٢٧٠)، الفصل، (٢/ ٢٠٩-٢١٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٠٣)، الاقتصاد في الاعتقاد، عبدالغني المقدسي، تحقيق: أحمد الغامدي، ط١، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، (١٨١-١٨٢)، الإيمان، أحمد بن تيمية، ١٣٨١هـ، المكتب الإسلامي، دمشق، (٢٥٨-٢٦٣)، (١٤٣)، الإيمان الأوسط، أحمد بن تيمية، (٥٤-٥٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٦٢)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١٠٤)، الدرر السنية، (١/ ٣٣، ٥٧٥-٥٧٦)، معارج القبول، (٢/ ١٣-٢٥)، المسائل والرسائل عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع وتحقيق ودراسة: عبدالإله الأحمدي، ط١، ١٤١٢هـ، دار طيبة، الرياض ١/ ٦٣-٦٧)، زيادة الإيمان ونقصانه، عبدالرزاق البدر، (٣٧).

(٤) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٩١١-٩١٢).

(٥) سورة الحجرات: ١٤.

قوله – صلى الله عليه وسلم –: "يا معشر من قد آمن بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه"[1].

– أن الإيمان نطق باللسان:

قال تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) [2].

قوله – صلى الله عليه وسلم –: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله"[3].

– أن الإيمان عمل بالجوارح:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [4].

قوله، صلى الله عليه وسلم: "الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"[5].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب البر والصلة، باب: ما جاء في تعظيم المؤمن، ح (٢٠٣٢)، (١٨٥٥)، بلفظه.

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند أبو برزة الأسلمي –رضي الله عنه –، ح (٧٤٢٣)، (١٣/ ٤١٩)، بنحوه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم عبدالله بن عباس –رضي الله عنهما –، ح (١١٤٤٤)، (١١/ ١٨٦)، بنحوه.

قال الألباني: حسن، (٢/ ٣٩١)، صحيح سنن الترمذي.

(٢) سورة الحجرات: ١٤.

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الجهاد، باب: دعاء النبي – صلى الله عليه وسلم–إلى الإسلام والنبوة، ح (٢٩٤٦)، (٢٣٧)، بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله.. ح (٢١)، (٦٨٤)، بلفظه.

(٤) سورة الكهف: ١١٠.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: شعب الإيمان، ح (٣٥)، (٦٨٧)، بلفظه.

أما الإجماع: فقد أجمع السلف على أن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح [1].

ومما سبق يعلم أن ما قرره الشيخ المباركفوري في تعريف الإيمان لغةً وشرعاً موافق لعقيدة أهل السنّة والجماعة.

-ثانياً: الفرق بين الإسلام والإيمان:

ساق الشيخ المباركفوري أقوال العلماء في الإسلام والإيمان، فقال: "قال الخطابي في معالم السنن: ما أكثر ما يغلط الناس في هذا المسألة، فأما الزهري فقال: الإسلام الكلمة والإيمان العمل واحتج بقوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) [2]، وذهب غيره إلى أن الإيمان والإسلام شيء واحد واحتج بقوله تعالى: (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [3].

قال الخطابي: والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا ولا يطلق؛ وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال ولا يكون مؤمناً في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها ولم يختلف شيء منها، وأصل الإيمان التصديق وأصل الإسلام الاستسلام والانقياد، فقد يكون المرء مستسلماً في الظاهر غير منقاد في الباطن، وقد يكون صادقاً في الباطن غير منقاد في الظاهر، انتهى.

قال العيني في العمدة بعد نقل كلام الخطابي هذا ما لفظه: هذا إشارة إلى أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً كما صرح به بعض الفضلاء والحق أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن الإيمان أيضاً قد يوجد بدون الإسلام كما في شاهق الجبل إذا عرف الله بعقله

---

(١) يُنظر: الإيمان، القاسم بن سلام، (٦٦)، الإيمان، محمد يحيى العدني، تحقيق: حمد حمدي الحربي، ط١، ١٤٠٧هـ، الدار السلفية، الكويت، (٩٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٥/ ٩٥٧)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢٧٩)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١٠٤).

(٢) سورة الحجرات: ١٤.

(٣) سورة الذاريات: ٣٥، ٣٦.

وصدق بوجوده ووحدته وسائر صفاته قبل أن تبلغه دعوة نبي، وكذا في الكافر إذا اعتقد جميع ما يجب الإيمان به اعتقاداً جازماً ومات فجأة قبل الإقرار والعمل، انتهى [1].

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا) [2] إلخ: قد استفيد من هذه الآية الكريمة أن الإيمان أخص من الإسلام، كما هو مذهب أهل السنّة والجماعة، ويدل عليه حديث سعد بن أبي وقاص -رضي الله تعالى عنه – قال: أعطى رسول الله – صلى الله عليه وسلم - رجالاً و لم يعط رجلاً منهم شيئاً، فقال سعد- رضي الله عنه-: يا رسول الله، أعطيت فلاناً وفلاناً و لم تعط فلاناً شيئاً وهو مؤمن. فقال النبي - صلى الله عليه وسلم: "أو مسلم"حتى أعادها سعد ثلاثاً والنبي - صلى الله عليه وسلم – يقول: "أو مسلم"[3] الحديث أخرجه الشيخان، فقد فرق النبي - صلى الله عليه وسلم - بين المؤمن والمسلم؛ فدل على أن الإيمان أخص من الإسلام، وقد قررنا ذلك بأدلته في أول شرح كتاب الإيمان من صحيح البخاري، انتهى [4]"[5].

اختلف العلماء في الإسلام والإيمان، هل هما معنى واحد أم معانٍ متغايرة؟

١- أن للإسلام والإيمان معنىً واحداً [6].

---

(١) عمدة القاري، (١/ ١٠٩).

(٢) سورة الحجرات: ١٤.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ح (٤٦٨٣)، (١٥٦٧)، بلفظه.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، ح (٢٧)، (٤)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: تأليف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، ح (١٥٠)، (٧٠٣)، بنحوه.

(٤) تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٢٧٩).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٦) يُنظر: صحيح البخاري، (٤)، تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق: د.عبدالرحمن الفيروائي، ط١، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، (١/ ٣٦٧).

٢- أن الإسلام والإيمان متغايران [١]، فإذا اقترنا معاً في النص اختلفا في المعنى فيحمل كل لفظ منهما معناه الخاص، أما إذا انفرد أحدهما في النص فيراد بـه الآخـر، والعكس [٢].

والصحيح أنهما متغايران لما يدل عليه من الكتاب والسنّة.

- **فمن الكتاب:**

قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [٣]

- **ومن السنّة:**

عن سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه– أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم – أعطى رهطاً وسعد جالس فترك رسول الله– صلى الله عليه وسلم – رجلاً هو أعجبهم إليّ، فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "أو مسلماً"[٤].

وعليه فما قرره الشيخ المباركفوري من ثبوت التغاير بين الإسلام والإيمان، وأنهما إذا اقترنا في النص اختلفا في المعنى، وإذا افترقا في النص اتفقا في المعنى موافق لقول جمهور أهل السنّة والجماعة.

---

(١) يُنظر: الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، عبيد الله بن بطة العكبري، تحقيق ودراسة: د.رضا نعسان معطي، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، (١٩٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٨٩٢)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٠٦-٤٠٧)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢١٧-٢١٨)، (٣٠٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٨٨-٤٨٩)، تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٢٧٩)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١٠٥-١٠٨)، معارج القبول، (٢/ ١٨-٣٠)، القول المفيد، (١/ ٤٨٣-٤٨٤)، المسائل والرسائل عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، (١/ ١٠٨-١١٠).

(٢) يُنظر: المراجع السابقة.

(٣) سورة الحجرات: ١٤.

(٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، ح (٢٧)، (٤)، بنحوه. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: تأليف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، ح (١٥٠)، (٧٠٣)، بنحوه.

ثالثاً: زيادة الإيمان ونقصانه

عرض الشيخ المباركفوري أقوال العلماء في زيادة الإيمان ونقصانه فقال: "قال العيني في شرح البخاري: النوع الثالث في أن الإيمان هل يزيد وينقص؟ وهو أيضاً من فروع اختلافهم في حقيقة الإيمان، فقال بعض من ذهب إلى أن الإيمان هو التصديق أن حقيقة التصديق شيء واحد لا يقبل الزيادة والنقصان، وقال آخرون: إنه لا يقبل النقصان لأنه لو نقص لا يبقى إيماناً ولكن يقبل الزيادة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [1] ونحوها من الآيات.

وقال الداودي [2]: سئل مالك عن نقص الإيمان وقال قد ذكر الله تعالى زيادته في القرآن وتوقف عن نقصه وقال لو نقص لذهب كله [3].

وقال ابن بطال: مذهب جماعة من أهل السنّة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والحجة على ذلك ما أورده البخاري قال: فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص [4].

وذكر الحافظ أبو القاسم هبة الله اللالكائي [5] في كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة: أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب

---

(١) سورة الأنفال: ٢.

(٢) هو: أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر من أئمة المالكية بالمغرب، كان فقيهاً فاضلاً متقناً مؤلفاً له حظ من اللسان والحديث والنظر، من تصانيفه: النامي في شرح الموطّأ، والنصيحة في شرح البخاري، والإيضاح في الرد على القدرية وغير ذلك، توفي سنة ٣٠٧هـ.

يُنظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٣٥)، كشف الظنون، (١/ ٥٤٦)، الأعلام، (١/ ٢٦٤).

(٣) عمدة القاري، (١/ ١٠٧).

(٤) شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (١/ ٥٦).

(٥) هو: القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الشافعي اللالكائي، الإمام، مفيد بغداد، من مؤلفاته: مذاهب أهل السنة، وشرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، وكتاب رجال الصحابة.

توفي سنة ٤١٨هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٧/ ٤١٩)، طبقات الشافعية الكبرى، (١/ ١٩٧-١٩٨)، معجم المؤلفين، (٤/ ٥٤-٥٥).

وعليّ وابن مسعود ومعاذ... ونظراؤهم من أهل بلادهم [1].

وذكر أبو الحسن عبدالرحمن بن عمر في كتاب الإيمان [2] ذلك عن خلق، قال: وأما توقف مالك عن القول بنقصان الإيمان فخشية أن يتناول عليه موافقة الخوارج.

وقال رسته: ما ذاكرت أحداً من أصحابنا من أهل العلم مثل عليّ بن المديني [3] وسليمان يعني بن حرب [4] والحميدي [5] وغيرهم إلا يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص...

وقال الإمام: هذا البحث لفظي؛ لأن المراد بالإيمان إن كان هو التصديق فلا يقبلهما، وإن كان الطاعات فيقبلهما، ثم قال: الطاعات مكملة للتصديق، فكل ما قام من الدليل على أن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفاً إلى أصل الإيمان الذي هو التصديق، وكل ما دل على كون الإيمان يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف إلى الكامل وهو مقرون بالعمل.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٥/ ٩٦٢-٩٦٣).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري، أبو الحسن الأصبهاني، المعروف برسته، روى عن: أبي هدبة، وابن عيينة، ويحيى بن قطان، وروى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن يحيى بن منده.

قال ابن حجر: ثقة، توفي سنة ٥٠هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٥٣٥-٥٣٦)، تقريب التهذيب، (١/ ٤٥٨).

(٣) هو: عليّ بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، البصري، أبو الحسن المعروف بابن المديني، محدث، حافظ، أصولي، له تصانيف كثرة منها: الأسامي والكنى، قبائل العرب، تفسير غريب الحديث، توفي سنة ٢٣٤هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٢/ ١٤٥-١٤٦)، شذرات الذهب، (٢/ ٨١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٤٦٥).

(٤) هو: سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشحي، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، روى عن: شعبة، ومحمد بن طلحة ابن مصرف، والحمادين، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو داود، وأحمد بن سعيد الدارمي، وغيرهم. توفي سنة ٢٣هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٨٨-٨٩)، تقريب التهذيب، (١/ ٣١٢).

(٥) هو: عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبدالله بن أسامة بن عبدالله بن حميد بن نصر بن حارث بن أسد بن عبدالعزى، أبو بكر، الأسدي الحميدي المكي، ثقة، حافظ، فقيه.

روى عن: ابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، ومحمد بن إدريس الشافعي.

وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم. توفي سنة ٢١٩هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٣٣٤-٣٣٥)، تقريب التهذيب، (١/ ٣٩١).

وقال بعض المتأخرين: الحق أن الإيمان يقبلهما سواء كان عبارة عن التصديق مع الأعمال وهو ظاهر أو بمعنى التصديق وحده؛ لأن التصديق بالقلب هو الاعتقاد الجازم وهو قابل للقوة والضعف، فإن التصديق بجسمية الشبح الذي بين أيدينا أقوى من التصديق بجسميته إذا كان بعيداً عنا، ولأنه يبتدي في التترل من أجلى البديهيات كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ثم يترل إلى ما دونه كقولنا الأشياء المتساوية بشيء واحد متساوية ثم إلى أجلى النظريات كوجود الصانع ثم إلى ما دونه ككونه مرئياً ثم إلى أخفاها كاعتقاد أن العرض لا يبقى زمانين.

وقال بعض المحققين: الحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان بوجهين: الأول القوة والضعف لأنه من الكيفيات النفسانية وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والحزن والغضب، ولو لم يكن كذلك يقتضي أن يكون إيمان النبي صلى الله عليه وسلم وأفراد الأمة سواء وأنه باطل إجماعاً ولقول إبراهيم، عليه السلام: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [1].

الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالآخر.

وقال بعضهم في هذا المقام: الذي يؤدي إليه نظري أنه ينبغي أن يكون الحق الحقيق بالقبول أن الإيمان بحسب التصديق يزيد بحسب الكمية المعظمة وهي العدد قبل تقرر الشرائع بأن يؤمن الإنسان بجملة ما ثبت من الفرائض، ثم يثبت فرض آخر فيؤمن به أيضاً، ثم وثم فيزداد إيمانه أو يؤمن بحقيقة كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم إجمالاً قبل أن تبلغ إليه الشرائع تفصيلاً، ثم تبلغه فيؤمن بها تفصيلاً بعد ما آمن به إجمالاً فيزداد إيمانه، فإن قلت: يلزم من هذا تفضيل آمن من بعد تقرير الشرائع على من مات في زمن الرسول - عليه السلام- من المهاجرين والأنصار لأن إيمان أولئك أزيد من إيمان هؤلاء.

قلت: لا نسلم أن هذه الزيادة سبب التفضيل في الآخرة، وسند المنع أن كل واحد من هذين الفريقين مؤمن بجميع ما يجب الإيمان به بحسب زمانه وهما متساويان في ذلك، وأيضاً إنما يلزم تفضيلهم على الصحابة بسبب زيادة عدد إيمانهم لو لم يكن لإيمانهم ترجيح

---

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

باعتبار آخر وهو قوة اليقين وهو ممنوع لأن لإيمانهم ترجيحاً، ألا ترى إلى قوله عليه السلام: "لو وزن إيمان أبي بكر مع إيمان جميع الخلق لرجح إيمان أبي بكر -رضي الله عنه- "[1].

ولا ينقص الإيمان بحسب العدد قبل تقرر الشرائع ولا يلزم ترك الإيمان بنقص ما يجب الإيمان به ويزيد وينقص بحسب العدد بعد تقرر الشرائع بتكرار التصديق والتلفظ بكلمتي الشهادة مرة بعد أخرى بعد الذهول عنه تكراراً كثيراً أو قليلاً ويزيد وينقص مطلقاً أي قبل تقرر الشرائع وبعده بحسب الكيفية أي القوة والضعف بحسب ظهور أدلة حقيقة المؤمن به وخفائها وقوتها وضعفها وقوة اعتقاد المقلد في المقلد وضعفه.

وروى عن بعض المحققين أنه قال: الأظهر أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة؛ ولهذا يكون إيمان الصديقين والراسخين في العلم أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تغريهم الشبهة ولا يزلزل إيمانهم معارض ولا تزال قلوبهم منشرحة للإسلام وإن اختلفت عليهم الأحوال، انتهى كلام العيني بلفظه.

وقال بعد ورقة: قوله يزيد وينقص أي الإيمان والإسلام يقبل الزيادة والنقصان، هذا على تقدير دخول القول والفعل فيه ظاهر، وأما على تقدير أن يكون نفس التصديق فإنه أيضاً يزيد وينقص أي: قوة وضعفاً أي: إجمالاً وتفصيلاً أو تعددا بحسب تعدد المؤمن به كما حققناه فيما مضى، انتهى [2].

قلت: قول من قال من أهل العلم: إن نفس التصديق يزيد وينقص، هو الحق والصواب، والله تعالى أعلم"[3].

---

(١) أخرجه ابن تيمية، في مجموع الفتاوى، (١٨/ ٣٧٨)، بنحوه، وقال: جاء معناه في حديث معروف.
وأخرجه السخاوي، في المقاصد الحسنة، (٧٧٠)، بنحوه، وقال: إسناده صحيح عن عمر من قوله.
وأخرجه الألباني، في السلسة الضعيفة، ح (٦٣٤٣)، (١٣/ ٧٦٦)، وقال: منكر.

(٢) عمدة القاري، (١/ ١١١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٤٤-٢٤٥).

دلت أدلة الكتاب والسنّة والإجماع على زيادة الإيمان ونقصانه [1]، وفيما يلي عرض لبعض الأدلة:

- فمن الكتاب:

قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [2].

- ومن السنّة:

قوله، صلى الله عليه وسلم:

"الإيمان بضع وستون أو سبعون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من شعب الإيمان"[3].

- وأما الإجماع:

أجمع أهل السنّة والجماعة على أن الإيمان يزيد وينقص [4].

ومما سبق يتضح أن ما قرره الشيخ المباركفوري في المسائل التالية موافق لقول أهل السنّة والجماعة:

---

(١) يُنظر: الإيمان، للقاسم بن سلام، (٥٨-٦٦)، رسالة لأهل الثغر، (٨٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٥/ ٩٦٠-٩٦٣)، الفصل، (٢/ ٢١٤)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (١٩٠-١٩١)، (٢٧٩)، مجموع الفتاوى، (٧/ ٦٧٢)، الدرر السنية، (١/ ٣٣)، (١/ ٥٧٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٧٩-٤٨١)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، (١/ ٨٩-٩٣)، زيادة الإيمان ونقصانه، (٥٤-١٢٦).

(٢) سورة الأنفال: ٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، ح (٣٥)، (٦٨٧)، بلفظه.

(٤) يُنظر: رسالة لأهل الثغر، (٨٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٥/ ٩٦٢-٩٨٠)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢٧٩)، مجموع الفتاوى، (٧/ ٦٧٢)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن القيم، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، أعده وأخرجه: منصور السماري، ط٢، ١٤١٩هـ، الرياض، (٩٥)، تفسير القرآن العظيم، (٢/ ٣٧٩) زيادة الإيمان ونقصانه، (١٢٣-١٢٦).

- أن الإيمان يزيد وينقص [1].
- أن التصديق يزيد وينقص [2].
- أن الإسلام يزيد وينقص [3].
- **رابعاً: تعريف الكبيرة:**

ذكر الشيخ المباركفوري اختلاف العلماء في حد الكبيرة فقال:

"اختلف علماء الأصول والفروع في حد الكبيرة؛ فمن قائل هي ما عليه حد في الشرع، ومنهم من قال: هي ما عليه وعيد مخصوص من الكتاب والسنّة، وقيل غير ذلك، قال أبو القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي [4] في كتابه الشرح الكبير الشهير في كتاب الشهادات منه: ثم اختلف الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- فمن بعدهم في الكبائر وفي الفرق بينها وبين الصغائر، ولبعض الأصحاب في تفسير الكبيرة وجوه أحدها: أنها المعصية الموجبة للحد، والثاني: أنها المعصية التي يلحق صاحبها الوعيد الشديد بنص كتاب أو سنة، وهذا أكثر ما يوجد لهم، وإلى الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكروه عند تفسير الكبائر، والثالث: قال إمام الحرمين [5] في الإرشاد وغيره: كل جريمة تنبئ بقلة اكتراث مرتكبها

---

(١) يُنظر: الإيمان، لابن أبي شيبة، (٤٦)، الإيمان، للقاسم بن سلام، (٧٢-٧٤)، الإيمان، للعدني، (٩٤)، شرح السنة، البربهاري، (٥٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٥/ ٩٦٠-٩٦٥)، الفصل، (٢/ ٢١٤)، الحجة في بيان المحجة، (١/ ٤٠٥-٤٠٦)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (١٨٦-١٨٧)، (٢٥٨-٢٦٣)، الإيمان الأوسط، (٥٥)، (١٠٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٧٩-٤٨١)، الدرر السنية، (١/ ٣٣)، (١/ ٥٧٦)، زيادة الإيمان ونقصانه، (٥٤-١٢٦).

(٢) يُنظر: الإيمان، أحمد بن تيمية، (١٩٥-١٩٦)، زيادة الإيمان ونقصانه، (١٥٧-١٦١).

(٣) يُنظر: زيادة الإيمان ونقصانه، (٢٧٩-٢٨٣).

(٤) هو: العلاّمة عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، مفتي الشافعية، من مصنفاته: فتح العزيز على كتاب الوجيز للغزالي، وشرح المحرر، وغيرهما، توفي سنة ٦٢٣هـ.
يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (٢١/ ٩٧)، طبقات الشافعية الكبرى، (٨/ ٢٨١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٢١٠).

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري، أبو المعالي، الشافعي، الأشعري، المعروف بإمام الحرمين، له مؤلفات كثيرة منها: الشامل في أصول الدين، البرهان في أصول الفقة، تفسير القرآن، وغيرها، توفي سنة ٤٧٨هـ.
يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (١٨/ ٤٦٨)، شذرات الذهب، (٣/ ٣٥٨)، معجم المؤلفين، (٢/ ٣١٨-٣١٩).

بالدين ورقة الديانة فهي مبطلة للعدالة [1]، والرابع: ذكر القاضي أبو سعيد الهروي [2] أن الكبيرة كل فعل نص الكتاب على تحريمه وكل معصية توجب في جنسها حداً من قتل أو غيره، وترك كل فريضة مأمور بها على الفور، والكذب والشهادة والرواية واليمين، هذا ما ذكروه على سبيل الضبط، ثم ذكر في تفصيل الكبائر أقوال بعض أهل العلم [3].

قال الحافظ ابن كثير: وقد صنف الناس في الكبائر مصنفات منها ما جمعه شيخنا أبو عبدالله الذهبي بلغ نحواً من سبعين كبيرة، وإذا قيل إن الكبيرة ما توعد عليها الشارع بالنار بخصوصها كما قال ابن عباس وغيره ولا يتبع ذلك اجتمع منه شيء كثير، وإذا قيل كل ما نهى الله عنه فكثير جداً، انتهى"[4].

والراجح في تعريف الكبيرة: أنها كل ذنب توعد عليه في الآخرة بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب.

فيكون تعريف الصغيرة: أنها كل ذنب لم يتوعد عليه في الآخرة بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب [5].

- **أوجه الترجيح:**
- أن هذه التعاريف هي التي دلت عليها أدلة الكتاب والسنّة.
- أنها المأثورة عن السلف.

---

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، عبدالملك الجويني، تحقيق: د.محمد يوسف موسى، وعليّ عبدالمنعم عبدالحميد، ١٣٦٩هـ، مكتبة الخانجي، مصر، (٣٩٢).

(٢) هو: إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخرساني، من طبقة التابعين، روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وأبي إسحاق الشيباني، وعبدالعزيز بن صهيب، وغيرهم. وروى عنه: حفص السلمي، وخالد بن نزار، وعبدالعزيز بن صهيب، وغيرهم. قال ابن المبارك: صحيح الحديث. وقال أحمد، وأبو حاتم، وأبو داود: ثقة. قال ابن حجر: ثقة يغرب. توفي سنة ٦٨هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٦٩-٧٠)، تقريب التهذيب، (١/ ٥١).

(٣) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبدالكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: عليّ محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣/ ٦-٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢٥٤-٢٥٥)، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٦٤٨). ويُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ١٩).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١١/ ٦٥٠-٦٥٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٥٢٥-٥٢٦).

- أن قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [(١)] فيه دلالة على أن من فعل الكبائر لا يستحق الوعد الكريم في الآية، فمن استحق التوعد بالنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب لا يستحق هذا الوعد الكريم.
- أن هذا الضابط يمكن أن يفرق به بين الكبائر والصغائر [(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"هذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل كل ما ثبت في النص أنه كبيرة"[(٣)].

ومما سبق يعلم أن الشيخ المباركفوري لم يتبيّن ترجيحه لتعريف كل من الكبيرة والصغيرة.

- **خامساً: حكم مرتكب الكبيرة**

قال الشيخ المباركفوري مقرراً مذهب أهل السنّة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة:

"قال النووي: اعلم أن مذهب أهل السنّة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحداً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سالماً من المعاصي كالصغير والمجنون الذي اتصل جنونه بالبلوغ والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي إذا لم يحدث معصية بعد توبته والموفق الذي لم يبتل بمعصية أصلاً فكل هذا الصنف يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلاً لكنهم يردونها على الخلاف المعروف في الورود...-عافانا الله منها ومن سائر المكروه-، وأما من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه بالقدر الذي يريده سبحانه ثم يدخله الجنة؛ فلا يخلد في النار أحد

---

(١) سورة النساء: ٣١.

(٢) يُنظر: الجامع لشعب الإيمان، (١/ ١٩٧)، مجموع الفتاوى، (١١/ ٦٥٠-٦٥٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٥٢٥-٥٢٦).

(٣) مجموع الفتاوى، (١١/ ٦٥٢)، ويُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٥٢٦).

مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل، هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة.

وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنّة وإجماع من يعتد به على هذه القاعدة وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي، فإذا تقررت هذه القاعدة حمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة لها وجب تأويله عليها ليجمع بين نصوص الشرع، انتهى". [1]

تتضح مسألة حكم مرتكب الكبيرة بالتفصيل التالي:

- **اسم مرتكب الكبيرة:**

أجمع أهل السنّة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة لا يعطى الاسم المطلق؛ فلا يسمى مؤمن بدلالة الكتاب والسنّة، بل يسمى فاسقاً أو مسلماً أو مؤمناً ناقص الإيمان [2].

- **حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا:**

أنه مسلم يعامل معاملة سائر المسلمين [3].

- **حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة:**

أجمع أهل السنّة والجماعة [4] على أن المسلم إذا مات وهو لم يتب من الكبيرة، فإن أمره إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه ثم أدخله بعد ذلك [5].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٢)، شرح النووي على مسلم، (١/ ٢١٧).

(٢) يُنظر: الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢٠١-٢٠٢)، (٢١٠)، (٢٩٨)، (٣٠٠-٣٠٢)، الصلاة وحكم تاركها، محمد بن القيم، تحقيق: عبدالله المنشاوي، مكتبة الإيمان، المنصورة، (٣٦)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١١١).

(٣) يُنظر: الإيمان، أحمد بن تيمية، (٣٠٢).

(٤) يُنظر: رسالة لأهل الثغر، (٨٨).

(٥) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٦/ ١١٦٠-١١٧٩)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (٢٧٦-٢٧٨)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٥١، ٣٧٤)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢١٦-٢١٧)، (٢٩٨)، (٣٠٢-٣٠٣)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٤٢)، (٥٢٤)، (٥٢٧-٥٢٨)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ٣٥٨).

وبعد هذا التفصيل يتبيّن أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري في حكم مرتكب الكبيرة موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

المبحث الثاني: مسائل الكفر:

تناول الشيخ المباركفوري عدداً من مسائل الكفر، وفيما يلي عرضها:

أولاً: تعريف الكفر

يرى الشيخ المباركفوري أن بين الكفر والشرك عموماً وخصوصاً، قال في بيان ذلك: "إن الشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرق بينهما فيختص المشرك بعبدة الأوثان وغيرها من المخلوقات مع اعترافهم بالله تعالى ككفار قريش فيكون الكفر أعم من الشرك"(١).

وقال في موضع آخر معرفاً الشرك بقوله:

"هو جعل أحد شريكاً للآخر... اتخاذ إله غير الله وأراد به الكفر"(٢).

تتضح العلاقة بين الكفر والشرك بالتفصيل التالي:

أولاً: الشِّركُ

تَعريفُهُ لُغةً: يُرادُ به عِدَّةُ مَعان: منها: النَّصيبُ، والمخالطة (٣).

وَلَهُ في الشَّرعِ مَعنَيانِ: عامٌّ وَخاصٌّ.

المعنى العامُّ: تَسويةُ غَيرِ الله باللهِ فِيما هُوَ مِن خَصائِصِه سُبحانَهُ.

المعنى الخاصُّ: وهو أن يَتَّخذَ مَعَ اللهِ نداً يعبده كعبادته لله تعالى، وهذا هو المعنى المتبادَرُ مِن كَلِمَةِ (الشركِ) إذا أُطلِقت في القرآنِ أو السُّنةِ (٤).

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٥٣).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٤١٦).

(٣) يُنظر: لسان العرب، (١٠/ ٤٤٨-٤٤٩)، معجم مقاييس اللغة، (٣/ ٢٦٥).

(٤) يُنظر: السلسلة الصحيحة، (٤/ ٨٧)، كتاب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنّة، شرح نخبة من العلماء، ١٤٢١هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (٥٨).

أنواعُهُ:

يَنقَسِم الشِّركُ إلى قِسمَين:

الأولُ: الشِّركُ الأكبرُ: هو اتِّخاذُ ندٍّ مَعَ الله يَعبُدُهُ كَما يَعبُدُ الله، وَهو نَاقِلٌ من مِلَّةِ الإسلامِ مُحبطٌ للأعمالِ كُلِّها، وَصاحِبُهُ إن مَاتَ عَلَيه يَكُونُ مُخلَّداً في نارِ جَهنَّم.

الثاني: الشركُ الأصغرُ: وَهو كُلُّ ما كَانَ ذَريعَةً إلى الشِّركِ الأكبرِ وَوَسيلةً إلى الوُقوعِ فيهِ، أو ما جَاءَ في النُّصوصِ تَسميَتُهُ شِركاً وَلَم يَصِل إلى حَدِّ الأكبرِ، وَحُكمُهُ أنَّهُ واقِعٌ تَحتَ المشيئةِ كَحُكمِ مُرتكِبِ الكَبيرةِ [1].

ثانياً: الكفرُ

تعريفُهُ لُغةً: يُطلقُ على السترِ والتَّغطيَةِ [2].

وَشَرعاً: هوَ ضِدُّ الإيمانِ، وَهوَ عَدمُ الإيمانِ باللهِ ورسولِه، سَواءً كانَ مَعَهُ تَكذيبٌ أم لَم يَكُن مَعَهُ تَكذيبٌ، بَل عن شَكٍّ وَرَيبٍ، أو إعراضٍ عَن ذلكَ حَسَداً وَكِبْراً، أو اتباعاً لِبَعضِ الأهواءِ الصَّارفةِ عن اتِّباعِ الرِّسالةِ [3].

أنواعُ الكُفرِ:

وهو نوعانِ: **أكبرُ وأصغرُ.**

الأول: الكُفر الأكبرُ: هو الموجِبُ للخُلُودِ في النَّارِ.

الثاني: الكفرُ الأصغرُ: وهو لا يُخرجُ صاحِبَهُ من المِلَّةِ، ولا يوجِبُ لَهُ الخُلودَ في النَّارِ، ولكن يَلحَقُ صاحِبَهُ الوَعيدُ الشَّديدُ [4].

---

(١) يُنظر: الإيمان الأوسط، (٧٢) الدين الخالص، (٤/ ٦٦)، القول السديد، (٧٩-٨١)، معارج القبول، (١/ ٢٧٥)، (١/ ٢٨٠)، (١/ ٢٦١)، القول المفيد، (١/ ٢٠٦).

(٢) يُنظر: العين، (٥/ ٣٥٦)، مختار الصحاح، (١/ ٢٣٩)، لسان العرب، (٥/ ١٤٤)، معجم مقاييس اللغة، (٥/ ١٩١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، عليّ أحمد بن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١/ ٤٩-٥٠).

(٤) يُنظر: الإيمان الأوسط، أحمد بن تيمية، (٤٣)، (٥٥)، (٢٤٣)، (٢٧٨)، مدارج السالكين، (١/ ٢٧٤-٢٨٣).

- **العلاقة بين الكفر والشرك**

إن العلاقة بين الكفر والشرك علاقة عموم وخصوص، فالكفر أعم من الشرك، والشرك نوع من أنواع الكفر، فالكفر عام والشرك خاص.

وعلى هذا فكل مشرك كافر وليس كل كافر مشرك.

وعليه فما قرره الشيخ المباركفوري من ثبوت العلاقة بين الكفر والشرك صحيح.

ثانياً: أحاديث نفي الإيمان وإطلاق الشرك

شرح الشيخ المباركفوري عدداً من أحاديث نفي الإيمان وبعضاً من الأحاديث التي ورد فيها إطلاق الشرك، وهي كما يلي:

١- **أحاديث نفي الإيمان:**

- **قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم:** "لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن، ولكن التوبة معروضة"[(١)].

قال الشيخ المباركفوري: "قال النووي: هذا الحديث مما اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره كما يقال: لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تأولناه على ما ذكرناه لحديث..."من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق"[(٢)]، وحديث عبادة بن الصامت[(٣)]

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب: ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن، ح (٢٦٢٥)، (١٩١٦)، بلفظه.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب.
وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الأشربة، باب: قول الله تعالى: (إنما الخمر والميسر والأنصاب...)، ح (٥٥٧٨)، (٤٧٩)، بلفظه من غير" ولكن التوبة معروضة ".
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان المعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرداة نفي الكمال، ح (٥٧)، (٦٩٠)، بلفظه من غير" ولكن التوبة معروضة ".
وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ح (٤٦٨٩)، (١٥٦٧)، بنحوه.
قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٦).

(٢) أخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: فرض الإيمان، ح (١٦٩)، (١/ ٣٩٢)، بلفظه.
وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الباس، باب: الثياب البيض، ح (٥٨٢٧)، (٤٩٧)، بنحوه.

(٣) هو: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري، من البدريين، شهد المشاهد كلها مع رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، كان لا يخاف في الله لومة لائم، توفي سنة ٣٤هـ.

الصحيح المشهور: أنهم بايعوه صلى الله عليه وسلم على أن لا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا إلى آخره، ثم قال لهم صلى الله عليه وسلم: "فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارته، ومن فعل و لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه"[1].

فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [2] مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم المؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة.

فكل هذه الدلائل تضطرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه، وتأويل بعض العلماء هذا الحديث على من فعل مستحلاً مع علمه بورود الشرع بتحريمه"[3].

- **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:** "لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله وأني محمد رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، وبالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر"[4].

يُنظر: أسد الغابة، (٣/ ١٥٨)، الإصابة، (٣/ ٦٢٤).

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحدود، باب: ما جاء في أن الحدود كفارة لأهلها، ح (١٤٣٩)، (١٧٩٨)، بلفظه.

قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

وأخرجه النسائي، في سننه الصغرى، كتاب البيعة، باب: ثواب من وفى بما بايع عليه، ح (٤٢١٥)، (٢٢٦٣)، بلفظه.

وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الحدود، باب: الحدود كفارة، ح (٦٧٨٤)، (٥٦٦)، بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب: الحدود كفارات لأهلها، ح (١٧٠٩)، (٩٨٠)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، (٢/ ١٢٩)، صحيح سنن الترمذي.

(٢) سورة النساء: ٤٨.

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٤٤-٢٤٥). شرح النووي على مسلم، (٢/ ٤١-٤١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب: ما جاء أن الإيمان بالقدر خيره وشره، ح (٢١٤٥)، (١٨٦٧)، بلفظه.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٩٠)، (١/ ٨٧)، بلفظه.

قال الشيخ المباركفوري في شرحه للحديث:

"هذا نفي أصل الإيمان؛ أي لا يعتبر ما عنده من التصديق القلبي... قال القارئ: المراد بهذا الحديث نفي أصل الإيمان لا نفي الكمال، فمن لم يؤمن بواحد من هذه الأربعة لم يكن مؤمناً"[1].

- **قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم:** "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"[2].

قال الشيخ المباركفوري في شرحه للحديث: "لا يؤمن أحدكم": "أي إيماناً كاملاً... قال النووي: قال العلماء: معناه لا يؤمن الإيمان التام وإلا فأصل الإيمان يحصل وإن لم يكن بهذه الصفة، والمراد يحب لأخيه من الطاعات والأشياء المباحات..."[3].

٢- أحاديث إطلاق الشرك:

- **قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم:** "قتال المسلم أخاه كفر، وسبابه فسوق"[4].

قال الشيخ المباركفوري: ""كفر": بمعنى كفران النعمة والإحسان في أخوة الإسلام، أو أنه ربما يؤول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر، أو أنه فعل الكفرة، أو أراد به التغليظ والتهديد والتشديد في الوعيد كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "من ترك صلاة متعمداً فقد كفر". نعم قتله مع استحلال قتله كفر صريح... قيل هذا محمول على من سبّ أو قاتل مسلماً من غير تأويل، وقيل: إنما ذلك على جهة التغليظ لا أنه يخرجه إلى الفسق

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب السنة، باب: في الإيمان، ح (٨١)، (٢٤٨٢)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، (٢/ ٤٤٧)، صحيح سنن الترمذي.

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٥-٢٥٦). مرقاة المفاتيح، (١/ ٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ح (١٣)، (٣)، بلفظه.

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٦). شرح النووي على مسلم، (٢/ ١٦).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب: ما جاء في سباب المسلم فسوق، ح (٢٦٣٤)، (١٩١٧)، بلفظه.

وأخرجه النسائي، في سننه الصغرى، كتاب المحاربة، باب: قتال المسلم، ح (٤١٠٩)، (٢٣٥٦)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح، (٣/ ٤٩)، صحيح سنن الترمذي.

والكفر، وفي شرح السنّة: إذا استباح دمه من غير تأويل ولم ير الإسلام عاصماً له، فهو ردة وكفر، انتهى ما في المرقاة.

قال الحافظ في الفتح: لم يُرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل حديث الشفاعة ومثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ (1) انتهى"(2).

- **قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم**: "أيما رجل قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما"(3).

قال الشيخ المباركفوري: "قال النووي: اختلف في تأويل هذا الرجوع، فقيل رجع عليه الكفر إن كان مستحلاً، وهذا بعيد من سياق الخبر، وقيل: محمول على الخوارج لأنهم يكفرون المؤمنين، هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف؛ لأن الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم.

قال الحافظ: ولما قاله مالك وجه وهو أن منهم من يكفر كثيراً من الصحابة لمن شهد له رسول الله-صلى الله عليه وسلم - بالجنة وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل.

والتحقيق أن الحديث سيق لزجر المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم.

---

(1) سورة النساء: ١١٦.

(2) فتح الباري، (١/ ١١٢)، مرقاة المفاتيح، (٩/ ٥٤).

(3) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب: ما جاء في رمي أخاه بكفر، ح (٢٦٣٧)، (١٩١٧)، بلفظه.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب.
وأخرجه البخاري، في الأدب المفرد، باب: من قال لأخيه يا كافر، ح (٤٣٩)، (١/ ١٥٧)، بلفظه.
وأخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الأدب، باب: من كفر أخاه بغير تأويل، ح (٦١٠٣)، (١٥)، بنحوه.
قال الألباني: صحيح، (٣/ ٥١)، صحيح سنن الترمذي.

وقيل: معناه رجعت عليه نقيصته لأخيه ومعصية تكفيره، وهذا لا بأس به، وقيل: يخشى عليه أن يؤول به ذلك إلى الكفر كما قيل: المعاصي بريد الكفر؛ فيخاف على من أدامها وأصر عليها سوء الخاتمة، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الإسلام و لم يقم له شبهة في زعمه أنه كافر فإنه يكفر بذلك، فمعنى الحديث قد رجع عليه تكفيره، فالراجع التكفير لا الكفر، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ومن لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام ويؤيده أن في بعض طرقه وجب الكفر على أحدهما"[1].

يتبيّن مما سبق أن المراد بأحاديث نفي الإيمان هو نفي كماله وليس نفي لأصله [2]، وأما الأحاديث التي ورد فيها إطلاق الكفر والشرك فالمراد منها الكفر الأصغر غير المخرج من الملة [3].

فما قرره الشيخ المباركفوري في مسألة نفي الإيمان، وإطلاق الكفر والشرك موافق لقول جمهور السلف والخلف.

ثالثاً: حكم تارك الصلاة

يرى الشيخ المباركفوري أن الخلاف في تكفير حكم تارك الصلاة خلاف لفظي، حيث قال: "قال الشوكاني في النيل: في الباب حجة من كفر تارك الصلاة لا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكراً بوجوبها إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة، وإن كان تركه لها تكاسلاً مع اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف في ذلك:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٠)، شرح النووي على مسلم، (٢/ ٥٠) (بمعناه وليس نفس اللفظ)، فتح الباري، (١٠/ ٤٦٦).

(٢) يُنظر: الإيمان، القاسم بن سلام، (٦٦)، تعظيم قدر الصلاة، (٢/ ٥٠٦-٥٠٧)، (٢/ ٥١٨-٥١٩)، (١١/ ٦٥٣)، مجموعة الرسائل والمسائل، أحمد بن تيمية، (٣/ ٣٤٢-٣٤٣)، الصلاة، (٢٩-٣٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٣٩-٤٤٣).

(٣) يُنظر: الإيمان، القاسم بن سلام، (٦٦)، تعظيم قدر الصلاة، (٢/ ٥١٨-٥١٩)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢٩٨)، (٣٠٣)، الإيمان الأوسط، (٢١-٢٢)، (٦٦-٧٠)، الصلاة، (٢٩-٣٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٣٩-٤٤٣).

فذهب الجماهير من السلف والخلف منهم مالك والشافعي إلى أنه لا يكفر، بل يفسق، فإن تاب وإلا قتلناه حداً كالزاني المحصن ولكنه يقتل بالسيف.

وذهب من السلف إلى أنه يكفر وهو مروي عن عليّ بن أبي طالب -عليه السلام- وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل وبه قال عبدالله بن المبارك [١] وإسحاق بن راهويه [٢] وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي [٣].

وذهب أبو حنيفة [٤] وجماعة من أهل الكوفة والمزني [٥] صاحب الشافعي إلى أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يعزر ويحبس حتى يصلي.

احتج الأولون على عدم كفره بقول الله عز وجل: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾** [٦] وبما سيأتي من الأحاديث في باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة و لم يقطع عليه بخلو كحديث عبادة بن الصامت: "خمس صلوات كتبهن الله على

---

(١) هو: عبدالله بن المبارك بن واضح المروزي، علم، فقيه، محدث مفسر، مؤرخ، نحوي، من مؤلفاته الكثيرة: كتاب الزهد، السنن في الفقه، كتاب التفسير. توفي سنة ١٨١هـ.

يُنظر: هدية العارفين، (١/ ٤٣٨)، معجم المؤلفين، (٢/ ٢٧١).

(٢) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، المعروف بابن راهويه، محدث، فقيه، له مؤلفات منها: المسند، وكتاب التفسير، توفي سنة ٢٣٧هـ.

يُنظر: شذرات الذهب، (٢/ ٨٩)، معجم المؤلفين، (١/ ٣٣٩).

(٣) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، الشافعي، الإمام، أحد الأئمة الأربعة، ينسب إليه المذهب الفقهي الشافعي، من مؤلفاته: المسند، وأحكام القرآن، واختلاف الحديث، توفي سنة ٢٠٤هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٠/ ٥)، شذرات الذهب، (٢/ ٩-٢١)، معجم المؤلفين، (١/ ١١٦).

(٤) هو: النعمان بن ثابت الكوفي، الإمام أبو حنيفة، الإمام، أحد الأئمة الأربعة، ينسب إليه المذهب الفقهي الحنفي، من مؤلفاته: الفقه الأكبر في الكلام، والرد على القدرية، وكتاب الوصية، توفي سنة ١٥٠هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (٦/ ٣٩٠-٣٩١)، شذرات الذهب، (١/ ٢٢٧)، معجم المؤلفين، (٤/ ٣٢-٣٣).

(٥) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزن، المصري، الشافعي، أبو إبراهيم، فقيه، مجتهد، صحب الشافعي، له مؤلفات منها: الجامع الكبير، الجامع الصغير، وكتاب الوثائق. توفي سنة ٢٦٤هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٤/ ٣٤)، طبقات الشافعية، (١/ ٥٨)، شذرات الذهب، (٢/ ١٤٨)، معجم المؤلفين، (١/ ٣٨٣).

(٦) سورة النساء: ١١٦.

العباد من أتى بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأتِ بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له"[١] رواه أحمد وأبو داود والنسائي [٢] وابن ماجه [٣].

واحتجوا على قتله بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [٤] وبقوله صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا دماءهم وأموالهم إلا بحقها"[٥] الحديث متفق عليه.

وتألوا قوله صلى الله عليه وسلم: "بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة"[٦] وسائر أحاديث الباب على أنه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل وأنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو على أن فعله فعل الكفار.

---

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب: المحافظة على الصلوات الخمسة، ح (٤٦٢)، (٢١١٧)، بلفظه.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوتر، باب: فيمن لم يوتر، ح (١٤٢٠)، (١٣٢٩)، بلفظه مع استبدال: " فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له "بـ" فليس له عهد عند الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له". قال الألباني: صحيح. صحيح سنن النسائي، (١/ ١٥٥).

(٢) هو: أحمد بن شعيب بن عليّ النسائي، محدث، حافظ، صاحب السنن المعروفة بسنن النسائي، من مؤلفاته: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، ومناسك النسائي. توفي سنة ٣٠٣هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٤/ ١٢٥)، البداية والنهاية، (١١/ ١٢٣)، معجم المؤلفين، (١/ ١٥١).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني، محدث، حافظ، عارف بعلوم الحديث، مفسر ومؤرخ، من تصانيفه: تفسير القرآن، والتاريخ والسنن. توفي سنة ٢٧٣هـ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٣/ ١٩٦)، البداية والنهاية، (١١/ ٥٢)، معجم المؤلفين، (٣/ ٧٧٤-٧٧٥).

(٤) سورة التوبة: ٥.

(٥) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلو سبيلهم)، ح (٢٥)، (٤)، بلفظه.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ح (٤٦٨٣)، (١٥٦٧)، بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلوات، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة، ح (١٠٧٨)، (٢٥٤٠)، بلفظه.

واحتج أهل القول الثاني بأحاديث الباب.

واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل القول الأول وعلى عدم القتل بحديث: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث"[1] وليس فيه الصلاة.

والحق أنه كافر يقتل. أما كفره فلأن الأحاديث قد صحت أن الشارع سمي تارك الصلاة بذلك الاسم، وجعل الحائل بين الرجل وبين إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة، فتركها مقتضٍ لجواز الإطلاق، ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأولون لأنا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع المغفرة واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً؛ فلا ملجأ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها، وأما أنه يقتل فلأن حديث: "أمرت أن أقاتل الناس" يقضي بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له، وقد شرط الله في القرآن التخلية بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾[2]؛ فلا يخلي من لم يقم الصلاة، انتهى كلام الشوكاني مختصراً ملخصاً.

قلت: لو تأملت في ما حققه الشوكاني في تارك الصلاة من أنه كافر وفي ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا يكفر لعرفت أنه نزاع لفظي لأنه كما لا يخلد هو في النار ولا يحرم من الشفاعة عند الجمهور كذلك لا يخلد هو فيها ولا يحرم منها عند الشوكاني أيضاً"[3].

يتبيّن حكم تارك الصلاة بالتفصيل التالي:

- **الحالة الأولى: من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها**

حكمه: كافر بإجماع العلماء[4].

وأخرجه أبو يعلى، في مسنده، مسند جابر -رضي الله عنه-، ح (٢١٠٢)، (٤/ ٧٩)، بلفظه.

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الديات، باب: قول الله -تعالى-: **﴿أن النفس بالنفس والعين بالعين﴾** ح (٦٨٧٨)، (٥٧٣)، بلفظه.

(٢) سورة التوبة: ٥.

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٥٣). نيل الأوطار، (١/ ٣٧٠).

(٤) يُنظر: العدة شرح العمدة في إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني، عبدالرحمن المقدسي، اعتنى به: خليل مأمون شيحاً، ط٤، ١٤١٦هـ، دار المعرفة، بيروت، (٥٦٢)، الفتاوى الكبرى، أحمد بن تيمية، تحقيق وتقديم: محمد

- **الحالة الثانية: من ترك الصلاة بالكلية تهاوناً وكسلاً**

- **حكمه:**

- **اختلف فيه على قولين:**

الأول: كافر كفراً أكبر مخرجاً من الملة [1].

طريقة معاملته في الدنيا:

أ- يعامل معاملة المسلم في الميراث وغيرها [2].

ب- يعامل معاملة الكافر؛ فلا يصلى عليه ولا يدفن مع المسلمين وغيرها [3].

- **الرد على من يرى أن تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً كافر كفراً أكبر مخرجاً من الملة:**

١-أن من يكفر تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً كفراً أكبر يرى أنه إذا استتيب ورجع إلى أداء الصلاة فإنه لا يؤمر بالاغتسال، وفي ذلك دلالة على أنه مؤمن ناقص الإيمان (فاسق) وليس كافراً كفراً أكبر مخرجاً من الملة أو مرتد [4].

عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ١٨)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل، عليّ سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت، (١/ ٤٠١)، الإقناع لطالب الانتفاع، موسى بن أحمد المقدسي، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، ط٣، ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، (١/ ١١٥-١١٦)، رسالة في تعظيم قدر الصلاة، عبدالعزيز بن باز، ط١، ١٤٢٩هـ، (٦٠)، رسالة في حكم تارك الصلاة، محمد العثيمين، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، دار الوطن، (١١)، حكم تارك الصلاة، محمد ناصر الدين الألباني، قام على نشره عليّ حسن الحلبي الأثري، ط١، ١٤١٢هـ، دار الجلالين، الرياض، (٦١).

(١) يُنظر: الإيمان، للعدني، (٧٧-٧٨)، الإيمان، ابن أبي شيبة، (١٤-١٦)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (٢٧٨-٢٧٩)، تعظيم قدر الصلاة، (٢/ ٩٦٤)، (٢/ ١٠٠٩)، أهل الملل والردة والزنادقة، (٢/ ٥٣٥-٥٤٥)، الإنصاف، (٢/ ٤٠٣)، الرحمة المهداة في فضل الصلاة وعقوبة تاركها، يوسف إسماعيل النبهاني، عناية: بسام عبدالوهاب الجابي، ط١، ١٤٠٧هـ، الجفان والجابي للطباعة والنشر، (٧٢)، رسالة في تعظيم قدر الصلاة، عبدالعزيز بن باز، (٦٠-٦٢)، رسالة في حكم تارك الصلاة، محمد العثيمين، (٦-١٠).

(٢) يُنظر: الإيمان الأوسط، (٦٣-١٦٤).

(٣) يُنظر: رسالة في تعظيم قدر الصلاة، (٦١).

(٤) يُنظر: حكم تارك الصلاة، (٤٩).

٢-أن تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً لا يخلد في النار في الآخرة، بل أمره إلى الله -عز وجل- إن شاء عذبه وإن شاء غفر له [(١)].

٣-أن الأدلة التي ورد فيها تكفير تارك الصلاة كفراً أكبر تحمل على أنها من نصوص الوعيد الداخلة تحت المشيئة إما عفواً أو تنفيذاً.

الثاني: كافر كفراً أصغر غير مخرج من الملة [(٢)].

وعليه فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من أن الخلاف في تكفير تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً خلاف لفظي، وأنه لا يكفر على الحقيقة قول صحيح.

رابعاً: حكم تارك الزكاة

يتضح حكم تارك الزكاة بالتفصيل التالي:

- الحالة الأولى: من ترك الزكاة جاحداً لوجوبها.

حكمه: كافر كفراً أكبر مخرجاً من الملة [(٣)].

- الحالة الثانية: من ترك الزكاة تهاوناً وكسلاً:

للعلماء قولان في المسألة، هما:

١- يكفر [(٤)].

٢-لا يكفر [(٥)].

---

(٥) يُنظر: حكم تارك الصلاة، (٦١).

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢٢/ ٤٨-٤٩)، الإنصاف، (١/ ٤٠١-٤٠٣)، الصلاة، (٣٧-٣٨)، الدرر السنية، (١/ ١٢٠)، حكم تارك الصلاة، (٦٢).

وللاستزادة: أدلة القائلين بكفر تارك الصلاة، وأدلة القائلين بعدم كفره.

يُنظر: نواقض الإيمان القولية والفعلية، عبدالعزيز العبداللطيف، إشراف: د.سالم عبدالله الدخيل، رسالة دكتوراه، ١٤١٣هـ، كلية أصول الدين، قسم العقيدة، (٢/ ٥٧٧-٦٣٢).

(٢) يُنظر: العدة شرح العمدة، (٥٦٢)، المغني، (٢/ ٣٦٠)، الإيمان الأوسط، (١٥٤)، رسالة في تعظيم قدر الصلاة، (٦٠)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، (٢/ ٥٠).

(٣) يُنظر: الإنصاف، (١/ ٤٠٣)، الإيمان الأوسط، (١٥٥)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، (٤٨-٥٠).

(٤) يُنظر: الإنصاف، (١/ ٤٠٣)، المغني، (٢/ ٣٥٩-٣٦٠)، الإقناع، (١/ ١١٦)، تعظيم قدر الصلاة، (٢/ ١٠١٠)، الإيمان الأوسط، (١٥٥)، رسالة في حكم تارك الصلاة، (٨).

- **الراجح:**

هو القول بأن تارك الزكاة تهاوناً وكسلاً لا يكفر بدلالة قوله–صلى الله عليه وسلم– في عقوبته في آخر الحديث: "ثم يرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار"[(١)].

- **وجه الدلالة:**

أن الحديث دل على أن مانع الزكاة يعاقب ثم أمره إلى الله إن شاء أدخله الجنة وإن شاء أدخله النار، فلو كان كافراً لما كان له سبيل إلى الجنة، والله أعلم [(٢)].

خامساً: مسألة العذر بالجهل

يرى الشيخ المباركفوري أن أهل البدع لا يكفرون، بل هم معذورون فيما ذهبوا إليه من الخطأ، قال في الحكم على أهل البدع:

"الصواب أن لا يسارع"[(٣)].

مما سبق يتبيّن أن أهل البدع معذورون سواء كان جهلاً أو خطأً أو تأويلاً.

فأما العذر بالجهل:

فقد ثبت عن أئمة أهل السنّة والجماعة أن المبتدعة معذورون بالجهل [(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة، ح (٩٨٧)، (٨٣٣)، بلفظه.

(٢) يُنظر: رسالة في حكم تارك الصلاة، (٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٩).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٢٢٩)، (١١/ ٤١٢-٤١٤)، (٢٣/ ٣٤٤-٣٥٠)، الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد ابن تيمية، دراسة وتحقيق: عبدالله دجين السهلي، ط١، ١٤١٧هـ، دار الوطن، الرياض، (١/ ٣٨١-٣٨٥)، الإيمان الأوسط، (١٥٤)، مجموعة الرسائل والمسائل، أحمد بن تيمية، تعليق: جماعة من العلماء، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الباز، مكة المكرمة، (٣/ ٣٤٥-٣٤٦)، الرسائل الشخصية، محمد بن عبدالوهاب، قام بالتصحيح والمقابلة على النسخ لمخطوطة: صالح بن فوزان الفوزان، ومحمد العقيلي، (٢٥، ٥٨، ٦٠)، الهدية السنيّة والتحفة الوهابية النجدية، جمع وترتيب: سليمان بن سحمان، جمع وترتيب: سليمان بن سحمان، تعليق: محمد رشيد رضا، ١٣٩٣هـ، مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة، (٤٦-٤٧)، حكم تكفير المعين والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، إسحاق آل الشيخ، دار الهداية، الرياض، (١٨)، غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري الألوسي، طبع على نفقة عبدالعزيز محمد الجميلي، (١/ ٣٦)، نواقض الإيمان الاعتقادية، محمد الوهيبي، ط١، ١٤١٦هـ، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، (١/ ٢٦١-٢٧٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية [1] والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاهم وشيوخهم وأمرائهم"[2].

قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب، رحمه الله:

"ما ذكر لكم عني أني أكفر بالعموم، فهذا من بهتان الأعداء، وكذلك قولهم إني أقول من تبع دين الله ورسوله وهو ساكن في بلده أنه ما يكفيه حتى يجيء عندي، فهذا أيضاً من البهتان، إنما المراد اتباع دين الله ورسوله في أي أرض كانت، ولكن نكفر من أقر بدين الله ورسوله ثم عاداه وصد الناس عنه، وكذلك من عبد الأوثان بعد ما عرف أنها دين للمشركين وزينة للناس، فهذا الذي أكفره. وكل عالم على وجه الأرض يكفر هؤلاء إلا رجلاً معانداً أو جاهلاً، والله أعلم والسلام"[3].

فأما العذر بالخطأ: فهو متقرر عند أهل السنّة والجماعة، فالمخطئ مثل الجاهل في الحكم [4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في حديثه عن رجل بني إسرائيل الذي أمر بأن يحرق إذا مات ويذر بالبحر:

"فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك أو شك، وأنه لا يبعثه، وكل من هذين الاعتقادين كفر. يكفر من قامت عليه الحجة لكنه كان يجهل ذلك ولم يبلغه

---

(١) الحلولية هي: فرقة أفسدت القول بوحدانية الصانع؛ وذلك لقولهم بالتشخص وهو أن الله – عز وجل- يحل في الخلق.

يُنظر: الفرق بين الفرق، (٢٢٨)، أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، ١٤٢٣هـ، بيروت، (٣٤٥)، الملل والنحل، (٢/ ٥٤)، جامع الفرق والمذاهب المعاصرة، أمير مهنا، عليّ خريس، ط٢، ١٩٩٤م، المركز الثقافي العربي، بيروت، (٧٩).

(٢) الاستغاثة في الرد على البكري، (١/ ٣٨١-٣٨٥).

(٣) الرسائل الشخصية، (٥٨).

(٤) يُنظر: الاستقامة، أحمد بن تيمية، (١٦٤-١٦٥)، مجموعة الرسائل والمسائل، (٣/ ٣٤٥-٣٤٦)، نواقض الإيمان الاعتقادية، (١/ ٣٠٢-٣١٣).

العلم بما يرده عن جهله وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعده ووعيده، فخاف من عقابه فغفر الله له بخشيته.

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح لم يكن أسوأ حالاً من الرجل فيغفر الله خطأه أو يعذبه إن كان منه تفريط في اتباع الحق على قدر دينه، وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم"[1].

فأما العذر بالتأويل: فقد اختلف العلماء فيما يعذر بتأوله وما لا يعذر يتبيّن بما يلي:

- **فأما التأويل الذي يعذر به صاحبه:**

التأويل الذي لم يقصد به صاحبه معاندة النصوص ومعارضتها أو تكذيبها وردها.

- **فأما التأويل الذي لا يعذر به صاحبه:**

التأويل الذي يعذر به صاحبه هو ما يتضمن تكذيب الدين أو جحود شيء لا يقوم الدين إلا به [2].

وبعد هذا البيان يتضح أن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري في عذره لأهل البدع جهلاً وخطأً وتأويلاً موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

---

(١) الاستقامة، (١٦٤-١٦٥).

(٢) يُنظر: الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه، طاهر معاش، ط١، ١٤١٧هـ، دار الوطن، الرياض، (٣٣٧-٣٤٦).

الباب الرابع: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة.

الفصل الأول: مفهوم الافتراق ومسائله؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم الافتراق.

- **الافتراق لغةً:**

مأخوذ من المفارقة وهي: المباينة، والتميز بين الأشياء [1].

- **الافتراق اصطلاحاً:**

هو الخروج عن أصول السنّة والجماعة القطعية كلها أو بعضها، سواء كانت اعتقاديه أو عملية متعلقة بالقطعيات، أو متعلقة بمصالح الأمة العظمى، أو بهما معاً [2].

---

(١) يُنظر: العين، (٥/ ١٤٧)، معجم مقاييس اللغة، (٤/ ٤٩٣)، تهذيب اللغة، (٩/ ٩٦)، (٩/ ٩٨)، لسان العرب، (١٠/ ٢٩٩-٣٠١).

(٢) يُنظر: مفهوم الافتراق، أسبابه، سبل الوقاية منه، أ.د.ناصر العقل، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ، (٩).

المبحث الثاني: مسائل الافتراق

قال الشيخ المباركفوري-رحمه الله- في شرحه لحديث الافتراق:

"قال شيخنا الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي [1] في شرح هذا الحديث: قد علم أصحاب المقالات أنه -صلى الله عليه وسلم- لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالاة الصحابة، وما جرى مجرى هذه الأبواب؛ لأن المختلفين فيها قد كفر بعضهم بعضاً، بخلاف النوع الأول فإنهم اختلفوا فيه من غير تكفير ولا تفسيق للمخالف فيه، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف، وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدرية من معبد الجهني وأتباعه، ثم حدث الخلاف بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنتين وسبعين فرقة والثالثة والسبعون هم أهل السنّة والجماعة وهي الفرقة الناجية، انتهى"[2].

في شرح الشيخ المباركفوري-رحمه الله- للحديث مسائل، وهي:

-أن الافتراق المذكور في الحديث هو من باب اختلاف التضاد وليس اختلاف تنوع [3].

---

(١) هو: عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، أبو منصور، متكلم، من مؤلفاته: التكميل في الحساب، وكتاب الفرق بين الفرق، توفي سنة ٤٢٩هـ.

يُنظر: معجم المؤلفين، (٢/ ١٨٩)، الأعلام، (٤/ ٤٨).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٤-٢٧٥)، الفرق بين الفرق، (١٤-١٥).

(٣) يُنظر: الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم موسى الشاطبي، عني بضبطه وترقيمه ووضع تراجمه: محمد عبدالله دراز، دار الفكر العربي، مصر، (٤/ ١٧٨)، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٧٨-٧٨٢)، مفهوم الافتراق، (٩-١٤)، أضواء على حديث افتراق الأمة، عبدالله بن يوسف الجديع، ط١، ١٤١٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت، (٧١-٧٧)، فقه الخلاف بين المسلمين، دعوة إلى علاقة أفضل بين الاتجاهات الإسلامية المعاصرة، ياسر براهمي، ط٢، ٢٠٠٠م، دار العقيدة، القاهرة، (١٩).

فاختلاف التنوع هو: ما لا يكون فيه أحد الأقوال مناقضاً للأقوال الأخرى، بل كل الأقوال صحيحة [1].

واختلاف التضاد هو: أن يكون كل قول من أقوال المختلفين يضاد الآخر ويحكم بخطئه أو بطلانه ويكون في الشيء الواحد [2].

- تعيين الفرق الثلاث والسبعين بأسماء وأوصاف معينة.

إن تعيين الفرق الثلاث والسبعين بأسماء وأوصاف معينة لابد فيه من دليل [3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"**وأما** تعيين هذه الفرق، فقد صنف الناس فيها مصنفات، وذكروهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً، قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [4]..."[5].

قال الشيخ محمد بن عثيمين، رحمه الله:

"فالأولى أن نقول إن هذه الفرق غير معلومة لنا"[6].

- أن الفرقة الناجية هم أهل السنّة والجماعة.

ذهب العلماء إلى أن الفرقة الناجية في الحديث هم أهل السنّة والجماعة [7].

---

(١) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ١٢٨)، فقه الخلاف بين المسلمين، (١٢).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ١٣٠)، فقه الخلاف بين المسلمين، (١٩).

(٣) يُنظر: الموافقات في أصول الشريعة، (٤/ ١٨١-١٨٢)، مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٤٦)، أضواء على حديث افتراق الأمة، (٤٧-٥٨).

(٤) سورة الأعراف: ٣٣.

(٥) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٤٦).

(٦) شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٣٧٠).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٢٥)، عمدة القاري، (٢٤/ ١٩٥)، شرح العقيدة الواسطية، محمد بن عثيمين، (٢/ ٣٦٩-٣٧٠)، شرح العقيدة الواسطية، صالح الفوزان، (١٦-١٦٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: "ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهـــل الـــسنّة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم"[1].

يتبيّن بما سبق موافقة الشيخ المباركفوري لأهل السنّة والجماعة في شرحه للحديث وبيان أن الافتراق الوارد فيه من باب اختلاف تضاد، وأن المراد بالفرقة الناجيـــة أهـــل الـــسنّة والجماعة، فته لأهل السنّة والجماعة في تعيينه للفرق الاثنتين والسبعين بأسماء وأوصـــاف معينة.

(١) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٤٥).

الفصل الثاني: البدع. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف البدعة وأقسامها.

-أولاً: تعريف البدعة.

-لغةً: الشيء المخترع على غير مثال سابق [1].

-شرعاً:

عرف العلماء البدعة بعدة تعريفات، إلا أن دلالتها في بيان المراد بالبدعة واحد [2]، وهي: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية يقصد بها التعبد لله-جل وعلا- [3].

وقد عرف الشيخ المباركفوري البدعة بقوله:

"والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة"[4].

ثم قال معلقاً على قوله صلى الله عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة"[5]:

"فقوله صلى الله عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة" من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء وهو أصل عظيم من أصول الدين"[6].

---

(١) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، (١/ ٢٠٩)، لسان العرب، (٩/ ٣٥١).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ١٠٧-١٠٨)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ١٢٧)، الاعتصام، (١/ ٢٨٧-٣٦٨)، (٢/ ٣-٣٣)، الهدية السنية، (٣٦-٣٧)، تعريف البدعة أنواعها وأحكامها، صالح الفوزان، ١٤٠٨هـ، مجلة الدعوة، العدد (١١٣٩)، (١٢-١٣)، تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، صالح السحيمي، ط١، ١٤١٠هـ، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، (٩٢-١١٦)، السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات، محمد الشقيري، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة السنة، القاهرة، (١٧-٢٠)، الإبداع في مضار الابتداع، عليّ بن محفوظ، تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، ط١، ١٤٢١ هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (٥١-٨٣).

(٣) يُنظر: الاعتصام، (١/ ٣٧).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٣)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ١٢٧).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كِتَاب صلاة العيدين، باب: كيف الخطبة، ح (١٥٧٩)، (٢١٩٣)، بلفظه.
وأخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَاب السنة، باب: اجتناب البدع، ح (٤٦)، (٢٤٧٩)، بلفظه.
قال الألباني: ضعيف. ضعيف سنن ابن ماجه، (٧).

(٦) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٣)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ١٢٧).

عرف العلماء البدعة بعدة تعريفات، إلا أن دلالتها في بيان المراد بالبدعة واحد [١].

وبناءً على ما سبق فما قرره الشيخ المباركفوري في تعريف البدعة موافق للتعريف الشرعي.

ثانياً: أقسام البدعة.

قسم العلماء البدع إلى عدة أقسام، وقد ذكر الشيخ المباركفوري –رحمه الله- أحد هذه الأقسام مع التعليق عليها فقال في بيان المراد من قوله صلى الله عليه وسلم:

"ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً"[٢]"[٣].

"قال صاحب الدين الخالص [٤]: قال في المرقاة [٥]: قيد به لإخراج البدعة الحسنة، وزاد في أشعة اللمعات [٦] لأن فيها مصلحة الدين وتقويته وترويجه، انتهى.

وأقول: هذا غلط فاحش من هذين القائلين؛ لأن الله ورسوله لا يرضيان بدعة -أي بدعة كانت- ولو أراد النبي صلى الله عليه وسلم إخراج الحسنة منها لما قال فيما تقدم من الأحاديث: "كل بدعة ضلالة، وكل محدثة بدعة، وكل ضلالة في النار"[٧] كما ورد بهذا اللفظ في حديث آخر، بل هذا اللفظ ليس بقيد في الأصل هو إخبار عن الإنكار على

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٤/ ١٠٧-١٠٨)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ١٢٧)، الاعتصام، (١/ ٢٨٧-٣٦٨)، (٢/ ٣-٣٣)، الهدية السنية، (٣٦-٣٧)، تعريف البدعة أنواعها وأحكامها، (١٢-١٣)، تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، (٩٢-١١٦)، السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات، (١٧-٢٠)، الإبداع في مضار الابتداع، (٥١-٨٣).

(٢) وأخرجه الترمذي في سننه، كِتَاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدعة، ح (٢٦٧٧)، (١٩٢١)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَاب السنة، باب: من أحيا سنة قد أميتت، ح (٢٠٩)، (٢٤٩٠)، بنحوه.

قال الألباني: ضعيف. ضعيف سنن الترمذي، (٢٩٨).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٥-٣٠٦). ويُنظر: المرجع السابق، (٧/ ٣٠٣).

(٤) هو: صديق حسن خان القنوجي مؤلف كتاب الدين الخالص، وقد سبقت ترجمته.

(٥) هو: الملا عليّ القاري مؤلف كتاب مرقاة المفاتيح، وقد سبقت ترجمته.

(٦) هو: عبدالحق الدهلوي مؤلف كتاب أشعة اللمعات، وقد سبقت ترجمته.

(٧) سبق تخريجه ص١.

البدع وأنها مما لا يرضاه الله ولا رسوله، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [١]، وأما ظن مصلحة الدين وتقويته فيها فمن وادي[٢] قوله سبحانه: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [٣]، ولا أدري ما معنى قوله سبحانه: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾، ولا أدري ما معنى قوله تعالى: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [٤] إن كانت تلك المصلحة في ترويج البدعات يا لله العجب من أمثال هذه المقالة، لم يعلموا أن في إشاعة البدع إماتة السنن، وفي إماتتها إحياء الدين وعلومه، والذي نفسي بيده إن دين الله الإسلام كامل تام غير ناقص ولا يحتاج إلى شيء في كماله وإتمامه، ونصوصه مع أدلة السنّة المطهرة كافية وافية شافية لجميع الحوادث والقضايا إلى يوم القيامة، انتهى ما في الدين الخالص مختصراً".

قلت:

"قوله: "بدعة ضلالة"[٥] يروى بالإضافة ويجوز أن ينصب موصوفاً وصفة، وهذه الصفة ليست للاحتراز عن البدعة الحسنة، بل هي صفة كاشفة للبدعة يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة"[٦] كما في رواية أبي داود عن العرباض بن سارية-رضي الله عنه- [٧]: "لا يرضاها الله ورسوله"[٨] هذا أيضاً صفة كاشفة بقوله بدعة"[٩].

---

(١) سورة الحديد: ٢٧.

(٢) المراد من قول المؤلف فمن وادي أي: من باب كذا.

(٣) سورة الحجرات: ١٢.

(٤) سورة المائدة: ٣.

(٥) سبق تخريجه ص١.

(٦) سبق تخريجه ص١.

(٧) هو: العرباض بن سارية السلمي، صحابي مشهور، من أهل الصفة الذين نزل فيهم قوله تعالى: **﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم﴾** سورة التوبة: ٩٢، توفي سنة ٥٧هـ، وقيل: غير ذلك.

يُنظر: أسد الغابة، (٤/ ٢٢-٢٣)، الإصابة، (٤/ ٤٨٢).

(٨) سبق تخريجه ص٢.

(٩) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٣)، مرقاة المفاتيح، (١/ ٣٧٨)، الدين الخالص، (٣/ ٢٦).

- **إن تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة تقسيم باطل لما يلي:**

- أن قوله صلى الله عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة"فيه دلالة على عموم وشمول كل بدعة، سواء كانت حسنة أم سيئة، ومن قال بغير ذلك فعليه بالدليل [1].

- أن قوله صلى الله عليه وسلم: "بدعة ضلالة"صفة وموصوف فتكون كلمة ضلالة كاشفة للبدعة، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة"[2].

- أن المراد بتسمية البدع بالحسنة هو من باب التسمية اللغوية، وليس المراد بالتسمية الشرعية، فالواجب التقيد بالأسماء الشرعية [3].

- أن كلمة بدعة حسنة من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفصيل، فما كان حقاً قُبل وما كان باطلاً رد، وبعد تبين المراد منها، ومعرفة آثار القول بها والاستدلال بها على ما يخالف الشرع، تقرر بطلانها ووجب ردها [4].

- أن القول بالبدعة الحسنة قول مبتدع لا يدل عليه دليل شرعي [5].

وعليه فما قرره الشيخ المباركفوري من بطلان القول بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة موافق للقول المعتبر في المسألة.

---

(١) يُنظر: الدين الخالص، (٣/ ١٦).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٦).

(٣) يُنظر: جامع العلوم والحكم، (٢/ ١٢٨)، البدعة وأثرها السيئ على الأمة، سليم الهلالي، ط١، ١٤٠٤هـ، المكتبة الإسلامية، عمان، (٢٢-٢٣)، تعريف البدعة أنواعها وأحكامها، (١٢-١٣)، موقف أهل السنّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، (١/ ١١٢-١١٧).

(٤) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٦٥-٦٦).

(٥) يُنظر: تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، (١١٥-١١٦).

المبحث الثاني: إطلاق لفظ البدعة.

أشار الشيخ المباركفوري إلى ما يطلق عليه لفظ البدعة (أو ذكر بعضاً من ضوابط البدعة) فبين أن الأمر المسنون لا يجوز أن يطلق عليه لفظ البدعة بأي معنى [1].

- فالبدعة لها ثلاثة ضوابط:

١-أن تكون طريقة تماثل الطريقة الشرعية.

٢- أن تكون طريقة مخترعة.

٣-أن يقصد بها التعبد لله -تعالى- [2].

فقول الشيخ المباركفوري في ما يطلق عليه لفظ البدعة موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

المبحث الثالث: موقفه من بعض البدع.

للشيخ المباركفوري موقف واضح من البدع يتضح في الأمور التالية:

-أولاً: اتخاذ القبور مساجد.

يرى الشيخ المباركفوري أن اتخاذ القبور مساجد من البدع المحدثة، قال في بيان المراد من اتخاذ القبور مساجد: "قال القارئ في المرقاة: وقيد عليها يفيد أن اتخاذ المساجد بجنبها لا بأس به ويدل عليه قوله، عليه السلام: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد"[3]، انتهى.

قلت: إن كان اتخاذ المساجد بجنب القبور لتعظيمها أو لنية أخرى فاسدة فليس بجائز كما ستقف عليه... قال في مجمع البحار [4]: نهى عن الإسراج لأنه تضييع مال بلا نفع أو احتراز عن تعظيم القبور كاتخاذها مساجد.

---

(١) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٣/ ٣٥).

(٢) يُنظر: الاعتصام، (١/ ٢٨٧-٣٦٨)، (٢/ ٣-٣٣)، مجموع فتاوى ابن عثيمين، (٢/ ٢٩١).

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كِتَاب الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي- صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر وعمر، ح (١٣٩٠)، (١٠٩)، بلفظه.

(٤) مجمع البحار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار للشيخ محمد طاهر الصديقي الفتني.

يُنظر: شذرات الذهب، (٨/ ٤١٠)، كشف الظنون (٢/ ١٥٩٩)، الكتاب مخطوطة في مكتبة الملك عبدالعزيز، جزءان. رقم

تنبيه: قال في مجمع البحار: وحديث: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[1] كانوا يجعلونها قبلة يسجدون إليها في الصلاة كالوثن، وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح أو صلى في مقبرة قاصداً به الاستظهار بروحه أو وصول أثر من آثار عبادته إليه لا التوجه نحوه والتعظيم له؛ فلا حرج فيه. ألا يرى أن مرقد إسماعيل في الحجر في المسجد الحرام والصلاة فيه أفضل، انتهى.

وقال الشيخ عبدالحق الدهلوي في اللمعات في شرح هذا الحديث: لما أعلمه بقرب أجله فخشي أن يفعل بعض أمته بقبره الشريف ما فعلته اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم فنهى عن ذلك [2].

قال التوربشتي: هو مخرج على الوجهين: أحدهما كانوا يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لهم وقصد العبادة في ذلك، وثانيهما أنهم كانوا يتحرون الصلاة في مدافن الأنبياء والتوجه إلى قبورهم في حالة الصلاة والعبادة لله نظراً منهم أن ذلك الصنيع أعظم موقعاً عند الله لاشتماله على الأمرين العبادة والمبالغة في تعظيم الأنبياء وكلا الطريقين غير مرضية، وأما الأولى فشرك جلي، وأما الثانية فلما فيها من معنى الإشراك بالله -عز وجل- وإن كان خفياً.

والدليل على ذم الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم لا تجعل قبري وثناً اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[3].

والوجه الأول أظهر وأشبه، كذا قال التوربشتي، وفي شرح الشيخ فعلم منه أنه يحرم الصلاة إلى قبر نبي أو صالح تبركاً وإعظاماً. قال: وبذلك صرح النووي، وقال التوربشتي: وأما إذا وجد بقربها موضع بني للصلاة أو مكان يسلم فيه المصلى عن التوجه إلى القبور

---

(١) سبق تخريجه ص٥.

(٢) هذا الكتاب اسمه أشعة اللمعات في شرح المشكاة وهو مخطوط في مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض، رقم: (خ ٤٠٣).

(٣) أخرجه الإمام ملك، في الموطأ، كِتَاب قصر الصلاة في السفر، باب: جامع الصلاة، ح (٤١٤)، (١/ ١٧٢)، بلفظه.

فإنه في ندحة من الأمر، وكذلك إذا صلى في موضع قد اشتهر بأن فيه مدفناً بني لم يـر للقبر فيه علماً ولم يكن قمده ما ذكرناه من العمل الملتبس بالشرك الخفي.

وفي شرح الشيخ مثله حيث قال: وخرج بذلك اتخاذ مسجد بجوار نبي أو صالح والصلاة عند قبره لا لتعظيمه والتوجه نحوه، بل لحصول مدد منه حتى يكمل عبادته ببركة مجاورته لتلك الروح الطاهرة؛ فلا حرج في ذلك لما ورد أن قبر إسماعيل -عليه السلام- في الحجـر تحت الميزاب، وأن الحطيم بين الحجر الأسود وزمزم قبر سبعين نبياً ولم ينه أحـد عـن الصلاة فيه، انتهى.

وكلام الشارحين مطابق في ذلك، انتهى ما في اللمعات".

ثم قال راداً على من قال بجواز الصلاة على القبور لطلب المدد من صاحب القبر:

"قلت: ذكر صاحب الدين الخالص عبارة اللمعات هذه كلها ثم قال رداً عليها ما لفظـه: ما أبرد هذه التحرير والاستدلال عليه بذلك التقرير؛ لأن كون قبر إسماعيل عليه الـسلام وغيره من الأنبياء سواء كانوا سبعين أو أقل أو أكثر ليس من فعل هذه الأمة المحمدية ولا هو وهم دفنوا لهذا الغرض هناك ولا نبّه على ذلك رسول الله -صـلى الله عليـه وآلـه وسلم- ولا علامات لقبورهم منذ عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا تحرى نبينا عليه الصلاة والسلام قبراً من تلك القبور على قصد المجاورة بهذه الأرواح المباركة ولا أمر بـه أحداً ولا تلبس بذلك أحد من سلف هذه الأمة وأئمتها، بل الذي أرشدنا إليه وحثنا عليه أن لا نتخذ قبور الأنبياء مساجد كما اتخذت اليهود والنصارى، وقد لعنهم علـى هـذا الاتخاذ، فالحديث برهان قاطع لمواد النزاع، وحجة نيرة على كون هذه الأفعـال جالبـة للعن، واللعن أمارة الكبيرة المحرمة أشد التحريم.

فمن اتخذ مسجداً بجوار نبي أو صالح رجاء بركته في العبادة ومجاورة روح ذلك الميـت، فقد شمله الحديث شمولاً واضحاً كشمس النهار، ومن توجه إليه واستمد منه؛ فلا شك أنه أشرك بالله وخالف أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في هذا الحديث ومـا ورد في معناه، ولم يشرع الزيارة في ملة الإسلام إلا للعبرة والزهد في الدنيا والدعاء بـالمغفرة للموتى.

وأما هذه الأغراض التي ذكرها بعض من يعزى إلى الفقه والرأي والقياس فإنها ليست عليها أثارة من علم، و لم يقل بها -فيما علمت- أحد من السلف، بل السلف أكثر الناس إنكاراً على مثل هذه البدع الشركية، انتهى"[1].

وقال في موضع آخر:

"**فائدة:**

يحرم في زيارة القبور السجدة لها، وتقبيلها، ومعانقتها، والطواف حولها، والركوع، والانحناء إليها، وتغطيتها بالأردية، وطلب الحاجات من المقبورين"[2].

فالقول بتحريم اتخاذ القبور مساجد سواء كان للتعظيم أو طلب المدد هو الصحيح لما يلي:

- أن الأحاديث وردت بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد [3]، منها: قوله، صلى الله عليه وسلم: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"فنهى-صلى الله عليه وسلم-عن اتخاذ القبور مساجد، وعن الصلاة إليها، ولعن اليهود والنصارى لكونهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد..."[5].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٢/ ١٨٨-١٨٩). الدين الخالص، (٣/ ٤١٥-٤١٦).

(٢) أحكام الجنائز، عبدالرحمن المباركفوري، تعريب وتعليق: د.رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط١، ١٤١٧هـ، جمعية أهل الحديث المركزية لعلوم الهند للنشر والتوزيع، (١٤١).

(٣) يُنظر: الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية، أحمد بن تيمية، تحقيق: عصام مسعود الأنصاري، ٢٠٠١، دار البيارق، عمان، (٥٧-٦١)، (١٠٦-١٠٧)، الجواب الباهر في زوار المقابر، أحمد بن تيمية، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشبراوي، ط١، ١٤١٧هـ، دار الجيل، بيروت، (٢٥-٢٦)، زيارة القبور الشرعية والشركية، محمد البروكي، ط٢، ١٤١٧هـ، دار البشير، عمان، (١٠-١١)، تيسير العزيز الحميد، (٢٤٩)، (٢٥١)، الدين الخالص، (٤/ ١٢، ٦٧-٦٨)، فتح المجيد، (٢٧٤)، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٣٩٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، (٣٠-٤٠)، المجموع الثمين، (١/ ٨٥-٨٦)، شرح الصدور في بيان بدع الجنائز والقبور، عبدالله محمد الحمادي، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الصحابة، الشارقة، (١٠٩-١٢٠).

ملاحظة: ساق الشيخ الألباني -رحمه الله- عدداً من الأحاديث الواردة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد. يُنظر: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، (١١-٢٧).

(٤) سبق تخريجه ص٢.

(٥) الجواب الباهر في زوار المقابر، (٢٥-٢٦).

-اتفق العلماء على تحريم اتخاذ القبور مساجد [١].

- أنه وسيلة للشرك [٢].

- أنه بدعة محدثة بعد القرون الثلاثة المفضلة [٣].

-أن من قال بأن اتخاذ القبور مساجد مستحب أو منهي عنه أو مباح فعليه بالدليل، فالأحكام التكليفية لا تثبت إلا بالأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية مرجعها للكتاب والسنّة [٤].

ومما سبق يتضح أن اتخاذ القبور مساجد أمر محرم مبتدع، وأن ما قرره الشيخ المباركفوري في المسألة موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

ثانياً: التشييد على القبور.

بيّن الشيخ المباركفوري المراد بتسوية القبر فقال: "قال الشوكاني في النيل: قوله"ولا قبراً مشرفاً إلا سويته"[٥]: فيه أن السنّة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً من غير فرق بين من كان فاضلاً ومن كان غير فاضل.

والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك.

ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القبب والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعل ذلك،

وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع

---

(١) يُنظر: الدين الخالص، (٤/ ٦٨).

(٢) يُنظر: الجواب الباهر في زوار المقابر، (٢٦)، الدين الخالص، (٤/ ٦٩)، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، (٤٤-٤٥).

(٣) يُنظر: الجواب الباهر في زوار المقابر، (٩٨-٩٩)، زيارة القبور الشرعية والشركية، (٥٦)، الدين الخالص، (٣/ ٤١٦).

(٤) يُنظر: الجواب الباهر في زوار المقابر، (٩٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، ح (٩٦٩)، (٨٣٠)، بلفظه.

الضر فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليه الرحال، وتمسحوا بها واستغاثوا، وبالجملة إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يغضب لله ويغار حمية للدين الحنيف لا عالماً ولا متعلماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني، تلعثم وتلكأ وأبى واعترف بالحق، وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة، فيا علماء الدين ويا ملوك المسلمين أي رزء للإسلام أشد من الكفر؟ وأي بلاء لهذا الدين أضر عليه من عبادة غير الله؟ وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة؟ وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكاره هذا الشرك البين واجباً؟

لقد أسمعت لو ناديت حياً	ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو ناراً نفخت بها أضاءت	ولكن أنت تنفخ في الرماد [1]"[2].

وقال في كتاب أحكام الجنائز:

"يحرم تجصيص القبر، والبناء عليه، واتخاذ السرج عنده، والقعود، والاتكاء، والمشي عليه، والكتابة عليه والصلاة إليه، وقد ثبت النهي عن هذه الأمور كلها في أحاديث صحيحة ثابتة"[3].

---

(١) بيتان من الوافر لم يعرف قائلهما وقد وردت في: الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، تحقيق: عليّ مهني، وسمير جابر، دار الفكر، لبنان، (١٥/ ١١٤)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين المفضل، تحقيق: عمر الطباع، ١٤٢٠هـ، دار القلم، بيروت، (١/ ٦٤٧)، الذخيرة بمحاسن أهل الجزيرة، عليّ بن بسام، تحقيق: إحسان عباس، ١٤١٧ هـ، دار الثقافة، بيروت، (١/ ١٣٨)، (٥/ ١١).

(٢) تحفة الأحوذي، (٤/ ١١١-١١٣)، نيل الأوطار، (٤/ ١٣١).

(٣) أحكام الجنائز، (١١٢-١١٣).

فالتشييد على القبور والبناء عليها باطل لما يلي:

- أنه -صلى الله عليه وسلم-أمر بتسوية القبور، وعدم رفعها عن الحد المطلوب [(١)].

-أجمع العلماء على تحريم اتخاذ القبور مساجد [(٢)].

- أنه وسيلة للشرك [(٣)].

- أنه بدعة محدثة [(٤)].

ومما سبق يتضح موافقة الشيخ المباركفوري لأهل السنّة والجماعة في قوله ببدعة التشييد على القبور.

ثالثاً: صلاة الرغائب.

أشار الشيخ المباركفوري إلى بدعة صلاة الرغائب في موضعين:

الأول: في بيان أنها بدعة، قال في معرض حديثه عن صلاة التسبيح:

"وقد جعلها جهلة أئمة المساجد مع صلاة الرغائب ونحوهما شبكة لجمع العوام وطلباً لرياسة التقدم وتحصيل الحطام، ثم إنه أقام الله أئمة الهدى في سعي إبطالها فتلاشى أمرها وتكامل إبطالها..."[(٥)].

الثاني: أشار إلى أنها لا أصل لها [(٦)].

---

(١) يُنظر: زيارة القبور الشرعية والشركية، (١٢-١٣)، تيسير العزيز الحميد، (٢٥١-٢٥٣)، الدين الخالص، (٣/ ٤١٧)، فتح المجيد، (٢٧٤)، البناءً على القبور، عبدالرحمن يحيى المعلمي، تحقيق: حاكم المطيري، ط١، ١٤١٧هـ، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، (٦٥)، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، (٤٠-٤١)، القول المفيد، (٢/ ٤٢٦)، شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور، إصدار: دار الإفتاء العامة في المملكة العربية السعودية، تحقيق: عبدالسلام برجس العبدالكريم، ط١، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض، (٧٦-٧٧)، شرح الصدور في بيان بدع الجنائز والقبور، (١٥٠-١٥٢).

(٢) يُنظر: شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور، (٧٧، ٧٩)، شرح الصدور في بيان بدع الجنائز والقبور، (١٥٣-١٥٥).

(٣) يُنظر: الجواب الباهر في زوار المقابر، (٢٦)، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، (٤٤-٤٥)، شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور، (٨٠)، شرح الصدور في بيان بدع الجنائز والقبور، (١٤٨-١٤٩).

(٤) يُنظر: الجواب الباهر في زوار المقابر، (٩٨-٩٩)، شرح الصدور في بيان بدع الجنائز والقبور، (١٤٨).

(٥) تحفة الأحوذي، (٣/ ٣٠٤).

(٦) يُنظر: تحفة الأحوذي، عبدالرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، (٧/ ٤٢٧).

فالمراد بصلاة الرغائب:

صلاة تصلى في ليلة أول جمعة من شهر رجب بين صلاتي المغرب والعشاء [(١)].

وهي بدعة؛ لما يلي من المحاذير:

- أنها بدعة حادثة بعد القرون المفضلة، وقد كانوا أحرص على الخير ممن جاء بعدهم، فلو كان خيراً لسبقونا إليه [(٢)].

- أن الأحاديث الواردة في بيان شهر رجب، وتخصيصه بعبادة، سواء كانت صلاة أو غيرها، باطلة موضوعة [(٣)].

-اشتمالها على عدد من المحاذير الشرعية، منها: أن النبي —صلى الله عليه وسلم- نهى عن قيام الجمعة على التخصيص، وغيرها [(٤)].

وعليه فما قرره الشيخ المباركفوري من بدعية صلاة الرغائب صحيح.

---

(١) يُنظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبدالرحمن بن أبي شامة، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه: مشهور حسن سلمان، ط١، ١٤١٠هـ، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (١٣٨-١٣٩)، البدع الحولية، عبدالله التويجري، ط١، ١٤٢١هـ، دار الفضيلة، الرياض، (٢٤٠).

(٢) يُنظر: الحوادث والبدع، أبو بكر الطرطوشي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، ط١، ١٤١٠هـ، دار الغرب الإسلامي، (٢٦٦)، الباعث على إنكار البدع والحوادث، (١٥٣)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، (٥٢-٥٣)، مجموع الفتاوى، (٢٣/ ١٣٢)، اقتضاء الصراط المستقيم، (٢/ ٦١٣)، السنن والمبتدعات، (١٣٨)، البدع الحولية، (٢٤٢).

(٣) يُنظر: الموضوعات، عبدالرحمن بن الجوزي، ط١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٤٧-٤٨)، الباعث على إنكار البدع والحوادث، (١٣٨-١٤٣)، مجموع الفتاوى، (٢٣/ ١٣٢)، المنار المنيف، (٧٦-٧٧)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، (٥٢-٥٣)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، عليّ بن محمد الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد صديق، ط١، ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢/ ٩٠-٩٢)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد عليّ الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، ط١، ١٣٨٠هـ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (٤٧-٥٠)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، عليّ محمد القاري، تحقيق: محمد زغلول، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٨٩).

(٤) يُنظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث، (١٨٦-١٩٥)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، (٥٤-٥٦)، البدع الحولية، (٢٤٣-٢٥٣).

رابعاً: تخصيص ليلة النصف من شعبان بعبادة.

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من البدع المتعلقة بليلة النصف من شعبان، وقبل عرضها ودراستها أنقل ما قرره الشيخ المباركفوري من ما لليلة النصف من شعبان من فضل قال:

"اعلم أنه قد ورد في فضيلة ليلة النصف من شعبان عدة أحاديث مجموعها يدل على أن لها أصلاً"[1].

والصحيح -والله أعلم- أن ما ورد من فضلها من أحاديث لا يصح منه شيء[2]، وقد ضعفها كثير من العلماء[3].

أولاً: صلاة التسبيح

إنها صلاة على هيئة مخصوصة ولها عدة كيفيات، وتسمى الصلاة الألفية[4].

وقد اضطرب الشيخ المباركفوري في القول ببدعيتها من عدمه، فقال في موضع: "ومما أحدث في ليلة النصف من شعبان الصلاة الألفية مائة ركعة بالإخلاص عشراً عشراً بالجماعة، واهتموا بها أكثر من الجمع والأعياد لم يأتِ بها خبر ولا أثر إلا ضعيف أو موضوع"[5].

وقال في موضع آخر:

"فوائد فيما يتعلق بصلاة التسبيح الأولى قد وقع اختلاف أهل العلم في أن حديث صلاة التسبيح هل هو صحيح أم حسن أم ضعيف أم موضوع؟ والظاهر عندي أنه لا ينحط عن درجة الحسن... وأما مخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات؛ فلا وجه لضعفه بعد ثبوته، هذا ما عندي، والله تعالى أعلم"[6].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٣/ ٣٠٣).

(٢) يُنظر: ما جاء في البدع، محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: بدر البدر، ط١، ١٤١٦هـ، دار الصميعي، الرياض، (١٠٠-١٠١)، الحوادث والبدع، (٢٦٣)، الباعث على إنكار البدع والحوادث، (١٢٧، ٢٠٦-٢٠٧)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، (٥٦)، الإبداع في مضار الابتداع، (٢٦٥-٢٦٦)، البدع الحولية، (٢٩٥).

(٣) يُنظر: لطائف المعارف، (٢٦٦).

(٤) يُنظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث، (١٢٤).

(٥) تحفة الأحوذي، (٣/ ٣٠٤).

(٦) تحفة الأحوذي، (٢/ ٤٠٩-٤١٠).

والقول ببدعتها هو الصحيح [١] لما يلي:

- أنها صلاة محدثة بعد القرون الثلاثة المفضلة [٢].

- أن الأحاديث الواردة فيها لا تصح، وقد قال أغلب العلماء بوضعها [٣].

-أن صفة هذه الصلاة مخالفة للسنة، كما أنها تفردت بهذه الصفة عن غيرها من الصلوات.

وبناءً على ما سبق فالقول ببدعية صلاة ليلة النصف من شعبان هو الصحيح، وعليه فقد جانب الشيخ المباركفوري الصواب في اضطرابه في القول ببدعيتها من عدمه.

ثانياً: صوم يوم ليلة النصف من شعبان:

يرى الشيخ المباركفوري ضعف الأحاديث الواردة في صيام يوم ليلة النصف من شعبان حيث قال: "لم أجد في صوم ليلة النصف من شعبان حديثاً مرفوعاً صحيحاً"[٤].

فتخصيص هذا اليوم بالصوم بدعة باطلة [٥] لما يلي:

- أنه أمر محدث بعد القرون الثلاثة الفاضلة [٦].

- أن الأحاديث الواردة في ذلك ضعيفة، وموضوعة [٧].

---

(١) يُنظر: الحوادث والبدع، (٢٦٦)، الباعث على إنكار البدع والحوادث، (١٢٤)، مجموع الفتاوى، (٢٣/ ١٣١، ١٣٣-١٣٤)، اقتضاء الصراط المستقيم، (٢/ ٦٢٨)، المنار المنيف، (٧٨)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، (٥٧)، تعريف البدعة أنواعها وأحكامها، (١٣)، السنن والمبتدعات، (١٤٢-١٤٣)، الإبداع في مضار الابتداع، (٢٦٥)، البدع الحولية، (٢٩٥).

(٢) يُنظر: المراجع السابقة.

(٣) يُنظر: الموضوعات، (٢/ ٤٩-٥١)، مجموع الفتاوى، (٢٣/ ١٣١)، اقتضاء الصراط المستقيم، (٢/ ٦٢٨)، المنار المنيف، (٧٨) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، (٥٦-٥٧)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (٢/ ٩٣-٩٤)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، (٥١)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، (٢٨٩، ٣٣٠-٣٣١).

(٤) تحفة الأحوذي، (٣/ ٣٠٥).

(٥) يُنظر: التحذير من البدع، عبدالعزيز بن باز، (١٤-١٥)، تعريف البدعة أنواعها وأحكامها، (١٢)، البدع الحولية، (٢٩٧).

(٦) يُنظر: التحذير من البدع، (١٣-١٥)، البدع الحولية، (٢٩٧).

(٧) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم، (٢/ ٦٢٨)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (٢/ ٩٣-٩٤)، تحفة الأحوذي، (٣/ ٣٠٥)، التحذير من البدع، (١٤).

وعليه فما قرره الشيخ المباركفوري من أن تخصيص يوم ليلة النصف من شعبان بـــصيام وصلاة بدعة، وهذا القول موافق لما ذهب إليه أهل السنّة والجماعة.

الفصل الثالث: الفرق والأديان والرد عليها:

المبحث الأول: الخوارج.

عرض الشيخ المباركفوري لبعض المسائل في كلامه عن فرقة الخوارج، أبدأ بتعريف لفرقة الخوارج، وتاريخ نشأتها.

أولاً: التعريف بفرقة الخوارج

قال الشيخ المباركفوري: "الخوارج جمع خارجة، وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم من الدين وخروجهم على خيار المسلمين"(١)، ويكمل التعريف بما يلي: هم كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفق المسلمون عليه، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو من كان بعدهم، والأئمة في كل زمان ومكان (٢).

ثانياً: نشأة الخوارج

ذكر الشيخ المباركفوري أن فرقة الخوارج نشأت سنه ٣٨هـ في أواخر خلافة عليّ بن أبي طالب-رضي الله عنه- (٣)، وقد ولدت حركه الخوارج في حرب صفين التي قامت بين عليّ ومعاوية- رضي الله عنهما -، وقد دعا جيش معاوية -رضي الله عنه-، إلى تحكيم القرآن الكريم عندما أحسوا بالهزيمة، ولكن علياً -رضي الله عنه -أصر على القتال حتى يفصل الله بينهما، فقام من جيشه من يؤيد هذا التحكيم، ويضغط عليه لكي يقبله، وقالوا: "القوم يدعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعونا إلى السيف"... وبعد أن وافق عليّ -رضي الله عنه- على التحكيم، عادوا يلمونه على إذعانه للتحكيم وقالوا: "لم حكمت

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠٤).

(٢) يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٩١)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ٢٦).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠٦).

الرجال لا حكم إلا لله"ثم انحازوا عنه فذهبوا إلى حروراء [1]، وقد قامت بينه وبينهم مناظرات ثم انتهت بالقتال بين الطرفين، وهكذا نشأ الخوارج [2].

ثالثاً: صفه الخوارج

بيّن الشيخ المباركفوري صفات الخوارج الواردة في الحديث فقال:

-"أحداث الأسنان"[3]: الحدث هو الصغير في السن، والمراد أنهم شباب.

-"سفهاء الأحلام": جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل، والمعنى أن عقولهم رديئة.

-"يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم": المعنى أنهم لا يعملون بالقرآن ولا يثابون على قراءته؛ فلا يحصل لهم غير القراءة [4].

-"يقولون قول خير البرية": أي من القرآن، وكانت أول كلمة خرجوا بها قولهم: لا حكم إلا لله وانتزعوها من القرآن، وحملوها على غير محملها. [5]

-"يمرقون من الدين": إن كان المراد به الإسلام فهو حجة كبيرة لمن يكفر الخوارج، ويحتمل أن يكون المراد بالدين الطاعة؛ فلا يكون فيه حجة [6].

(١) حروراء: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها.
يُنظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، (٢/ ٢٤٥).

(٢) يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٩١)، دراسات في الفرق والعقائد، د.عرفان عبدالحميد، ط١، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٩٠-٩٨)، الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، أ.د.عامر النجار، ط١، ١٤٠٦هـ، عالم الكتب، بيروت، (٤٩-٥٦)، تيارات الفكر الإسلامي، د.محمد عمارة، ط٢، ١٤١٨هـ، دار الشروق، القاهرة، (١١-١٤)، الفرق الإسلامية، د.محمد عمارة، دار المعرف للطباعة والنشر، تونس، (١٣٤-١٣٧)، آراء الخوارج، عمار الطالبي، المكتب المصري الحديث للطباعة، الإسكندرية، (١/ ٣٣-٤٦)، تاريخ الفرق وعقائدها، د.محمود عبيدات، ١٩٩٨م، المطابع العسكرية، (٥٦)، حركة الخوارج نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي (٣٧-١٣٢هـ)، د.لطيفة البكاي، دار الطليعة، بيروت، (١١-٣٤)، الخوارج وآرائهم، د.شوقي إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، (٣٢-٤٨).

(٣) سبق ذكر صفاتهم، وكذلك تخريج الحديث في أشراط الساعة.

(٤) يُنظر: النهاية في غريب الأثر، (١/ ١٨٧).

(٥) يُنظر: فتح الباري، (٩/ ١٠٠).

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠٤).

ومما سبق يتبيّن أن ما ذكره الشيخ المباركفوري من صفات الخوارج [1] ثابت بالسنّة.

رابعاً: التعريف بأول فرقة من فرق الخوارج

تعددت الخوارج إلى فرق عديدة [2]، وقد عرف الشيخ المباركفوري بأول فرقة منها فقال:

"وَيُقَالُ لِمَنْ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ حَرُورِيٌّ لِأَنَّ أَوَّلَ فِرْقَةٍ منهم خَرَجُوا على عَلِيٍّ بِالْبَلْدَةِ الْمَذْكُورَةِ فَاشْتُهِرُوا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا وَهُمْ فِرَقٌ كَثِيرَةٌ..."[3].

وإنما سموا بذلك نسبة لبلدة حروراء التي نزلوا فيها، وهذه الفرقة تعد أول فرق الخوارج وتسمى المحكمة لإنكارهم الحكمين وقولهم: "لا حكم إلا لله"[4].

خامساً: ذكر أصل من أصولهم المتفق عليها

ذكر الشيخ المباركفوري أصلاً من أصول الخوارج المتفق عليها فقال: "من أُصُولِهِمِ الْمُتَّفَقِ عليها بَيْنَهُمِ الْأَخْذُ بِمَا دَلَّ عليه الْقُرْآنُ وَرَدُّ ما زَادَ عليه مِنَ الحديث مُطْلَقًا"[5].

---

(١) يُنظر: شرح النووي على مسلم، (٧/ ١٦٩)، فتح الباري، (٩/ ٩٩-١٠٠)، مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣١)، (١٩/ ٧٢-٧٥)، (٢٨/ ٤٩٧) منهاج السنة، (٣/ ٤٦٣-٤٦٤)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ٣٤-٤٠).

(٢) يُنظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (١/ ١٦٧-٢٠٣)، الفرق بين الفرق، (٧٨-١٠٨)، الملل والنحل، (١/ ٩٢-١١٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١٣٦-١٤٩)، الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (٥٠)، تيارات الفكر الإسلامي، (١٥)، الفرق الإسلامية، (١٣٩)، آراء الخوارج، (١/ ٣١)، تاريخ الفرق وعقائدها، (٥٧، ٥٩)، المرشد الأمين لاعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١٣٥)، الخوارج الحروريين ومقارنة مبادئهم بمبادئ الفرق الإسلامية: أهل السنة، المعتزلة، الشيعة، المرجئة، د.أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (٢١)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ٢٦).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠٤).

(٤) يُنظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (١/ ٢٠٦)، الفرق بين الفرق، (٧٩-٨٠)، الملل والنحل، (١/ ٩٢)، مجموع الفتاوى، (٧/ ٤٨١)، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (٨٩-٩٠)، الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (٥٧-١٠٠)، تيارات الفكر الإسلامي، (٢٨)، الفرق الإسلامية، (١٢)، تاريخ الفرق وعقائدها، (٥٩-٧٣).

(٥) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٠٥).

وهو أصل من حيث الجملة [1]، وليس بأصل يجمعهم باعتبار أنهم فرق.

وقد ذكر الشيخ مثالين على ذلك:

- إنكارهم لحديث صفة النزول [2].

- إنكارهم لحديث الرؤية [3].

وفيما يأتي من المسائل الرد عليهم، وإنما المراد من ذكرهما هنا هو عرض الأمثلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"لا يتمسكون من السنّة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم؛ فلا يرجمون الزاني ولا يرون للسرقة نصاباً"[4].

وهذا الأصل باطل لما يلي:

-دل القرآن والسنّة والإجماع على حجية السنّة النبوية وأنها وحي من الله تعالى [5].

-أنه يلزم من قولهم رد نصوص السنّة المطهرة، وقد أمرنا بالإذعان والانقياد لما جاء بالكتاب والسنّة معاً، كما أن النبي -صلى الله عليه وسلم- حذر من الأخذ بالقرآن وترك السنّة فقال صلى الله عليه وسلم: "ألا هل عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وهو مُتَّكِئٌ على أَرِيكَتِه فيقول: بَيْنَنا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ فما وَجَدْنَا فيه حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ وما وَجَدْنَا فيه حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسول اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – كما حَرَّمَ الله"[6].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٤٨-٤٩)، (١٣/ ٤٨)، (١٩/ ٧٣)، الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (٧)، الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية، عبدالعزيز الراجحي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار التوحيد للنشر، الرياض، (١/ ٤٤٨)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ٣٦).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٥٩).

(٣) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤).

(٤) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٤٨-٤٩).

(٥) يُنظر: مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان عليّ حسن، ط ١، ١٤١٣هـ، دار الوطن، الرياض، (٣٤).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب: ما نهي عنه أن، يقال: عند حديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، ح (٢٦٦٤)، (١٩٢٠)، بلفظه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

- أن كون النبي -صلى الله عليه وسلم- رسولاً يقتضي تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر.

-أن التفريق بين القرآن والسنّة في وجوب الالتزام بهما، تفريق بلا دليل [1].

سادساً: بيان مذهبهم في بعض الصفات

ذكر الشيخ المباركفوري مذهب الخوارج في صفتي النزول والرؤيـــة، وقبـــل عرضـــهما ودراستهما، أوضح مذهبهم في الصفات عموماً.

ذهب الخوارج إلى إثبات الأسماء ونفي الصفات عن الله -عز وجل- [2].

أولاً: صفة النزول.

أنكر الخوارج صفة النزول للباري -جل وعلا-، قال الشيخ المباركفوري مبيناً مذهبهم: "ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلـــة وهـــو مكابرة"[3].

والمراد هنا هو بيان مذهبهم في صفة النزول، وقد سبق الرد عليهم وبيان مذهب أهل السنّة والجماعة [4].

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: لزوم السنة، ح (٤٦٠٤)، (١٥٦١)، بنحوه. قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٦٤).

أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب السنة، باب: تعظيم حديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم – والتغليظ على من عار منه، ح (٢١)، (٢٤٧٨)، بنحوه.

قال الألباني: صحيح. يُنظر: صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٦٤).

(١) يُنظر: مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (٣٤-٣٧).

(٢) يُنظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (١/ ٢٠٣)، (١/ ٢٤٤-٤٤٥)، تيارات الفكر الإســـلامي، (٢٠)، الفرق الإسلامية، (١٤٥)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ٤١)، تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، د.عفاف مختار، ط١، ١٤٢٠هـــ، مكتبة الرشد، الرياض، (١/ ٣٢٤).

يُنظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (١/ ٢٠٣)، (١/ ٢٤٤-٤٤٥)، رسائل ودراســـات في الأهـــواء والافتراق والبدع، (٢/ ٤١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٥٩).

(٤) يُنظر: الباب الأول: آراؤه في الصفات، الفصل الثاني: الصفات الفعلية.

ثانياً: صفة الرؤية.

ذهب الخوارج إلى نفي الرؤية [(١)]، مستدلين بشُبه نقلية وعقلية [(٢)]، وقد بيّن الشيخ المباركفوري مذهبه فقال: "قال ابن بطال: ذهب أهل السنّة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة وتمسكوا بأن الرؤية توجب كون المرئي محدثاً وحالاً في مكان، وأولوا قوله: **﴿نَاظِرَةٌ﴾** [(٣)] يعني في قوله تعالى: **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [(٤)] بمنتظرة، وهو خطأ لأنه لا يتعدى بإلى.

ثم قال: وما تمسكوا به فاسد لقيام الأدلة على أن الله تعالى موجود والرؤية في تعلقها بالمرئي بمنزلة العلم في تعلقه بالمعلوم، فإذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حدوثه، وكذلك المرئي، قال وتعلقوا بقوله تعالى: **﴿لا تدركه الأبصار﴾** [(٥)]، وبقوله تعالى لموسى: **﴿لن تراني﴾** [(٦)]. والجواب عن الأول: أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا جمعاً بين دليلي الآيتين، وبأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته، وعن الثاني: المراد لن تراني في الدنيا جمعاً أيضاً؛ ولأن نفي الشيء لا يقتضي إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف"[(٧)].

---

(١) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٢٠٧)، الهداية الربانية، (١/ ٢١٧).

(٢) شبههم والرد عليها، يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٣٥٧-٣٥٩)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٠٨-٢١٥)، الهداية الربانية، (١/ ٢٣٠-٢٤٥).

(٣) سورة القيامة: ٢٣.

(٤) سورة القيامة: ٢٢-٢٣.

(٥) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٦) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٧) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤).

الرد عليهم:

أن رؤية الله -عز وجل- ثابتة بالكتاب [1] والسنّة المتواترة [2] والإجماع [3] والعقل [4].

- فمن الكتاب:

قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [5].

وجه الدلالة:

أن إضافة النظر إلى الوجه، وتعديته بإلى صريحة بنظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف ذلك يدل على أن المراد من الآية نظر العين التي في الوجه إلى الله -جل جلاله- [6].

-ومن السنّة: قوله صلى الله عليه وسلم: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته"[7].

-وأما الإجماع: أجمع أهل السنّة والجماعة على أن المؤمنين يرون رهم في الآخرة [8].

---

(١) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٣/ ٥٠٣-٥١٩)، حادي الأرواح، (٢٣٣-٢٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٠٨-٢١٥)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، ط١، ١٤٢٩هـ، دار التدمرية، الرياض، (١١٣-١١٤)، الهداية الربانية، (١/ ٢٢٠-٢٢١).

(٢) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٣/ ٥٢٠-٥٥٤)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٤٦٩)، حادي الأرواح، (٢٤١-٢٦٦)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢١٥-٢١٧)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١١٣)، (١١٤-١١٥)، الهداية الربانية، (١/ ٢٢١).

(٣) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٣٤٨)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٤٦٩)، حادي الأرواح، (٢٣٣)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١١٧)، الهداية الربانية، (١/ ٢٢٠).

(٤) يُنظر: الهداية الربانية، (١/ ٢٢٠).

(٥) سورة القيامة: ٢٢-٢٣.

(٦) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٢٠٩)، حادي الأرواح، (٢٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١١٣)، الهداية الربانية، (١/ ٢٢٠-٢٢١).

(٧) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب موافيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، ح (٥٤٤)، (٤٥)، بلفظه مع زيادة في آخره: " فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا على صَلَاةٍ قبل طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ قَرَأَ جَرِيرٌ **﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قبل طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾** ".

(٨) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٣٤٨)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٤٦٩)، حادي الأرواح، (٢٣٣)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١١٧)، الهداية الربانية، (١/ ٢٢٠).

-**وأما العقل**: أن رؤية الله -سبحانه وتعالى- بالأبصار جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة؛ لأن كل موجود يجوز أن يرى [(١)].

وبما سبق يتبيّن أن رؤية الله في الآخرة حق، وأن قول الخوارج ومن وافقهم، باطل مردود بالكتاب والسنّة والإجماع والعقل، كما تم بيان المسألة بالتفصيل في الباب الثاني [(٢)].

سابعاً: الشفاعة.

بيّن الشيخ المباركفوري مذهب الخوارج في الشفاعة فقال:

"مذهب أهل السنّة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: **﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾** [(٣)]، وقوله تعالى: **﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾** [(٤)] وأمثالهما وبخبر الصادق، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنّة عليها، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: **﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾** [(٥)]، وبقوله تعالى: **﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾** [(٦)] وهذه الآيات في الكفار. وأما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات فباطل، وألفاظ الأحاديث صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار"[(٧)].

---

(١) يُنظر: الهداية الربانية، (١/ ٢٦١).

(٢) يُنظر: الباب الثاني، الفصل الرابع، المبحث الثالث.

(٣) سورة طه: ١٠٩.

(٤) سورة الأنبياء: ٢٨.

(٥) سورة المدثر: ٤٨.

(٦) سورة غافر: ١٨.

(٧) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٣/ ٣٥).

فقد أنكر الخوارج شفاعة النبي-صلى الله عليه وسلم- لأهل الكبائر من أمته، وقولهم هذا مرتبط بقولهم بكفر أصحاب الكبائر إذا ماتوا من غير توبة وخلودهم بالنار، وعلى هـذا أنكروا الشفاعة فيهم [١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- في حديثه عن شفاعة النبي-صـلى الله عليـه وسلم- لأهل الكبائر من أمته:

"ولكن كثيراً من أهل البدع والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعته لأهل الكبائر فقـالوا: لا يشفع لأهل الكبائر بناءً على أن أهل الكبائر عندهم لا يغفر الله لهم ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا غيرها، ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنّة والجماعة أنه يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد، بل يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال ذرة من إيمان"[٢].

وقد استدلوا بشُبه نقلية وعقلية [٣]، منها ما ذكرها الشيخ المباركفوري ورد عليها.

فشفاعة النبي-صلى الله عليه وسلم- لأهل الكبائر من أمته ثابتة بالسنّة المتواترة [٤]، منها قوله:، صلى الله عليه وسلم: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[٥].

---

(١) يُنظر: الفصل، (٢/ ٣٦٦)، مجموع الفتاوى، (١/ ١١٦)، (١/ ٣١٤)، (١/ ٣١٨)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٠)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١٥٧)، الهداية الربانية، (١/ ٣٢٥)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (١٠٩-١١٠).

(٢) مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٨).

(٣) يُنظر: الشبه والرد عليها، يُنظر: الشفاعة العظمى يوم القيامة، (٣٩-٧٩)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (١١١-١٣٤).

(٤) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٦/ ١١٦٠-١١٨٣)، مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٠)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١٥٦-١٥٧)، الهدايـة الربانيـة، (١/ ٣٢٤)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (٥١-٥٩).

(٥) سبق تخريج الحديث في الباب الثالث الفصل الثالث مبحث زيادة الإيمان ونقصانه.

وقد اتفق أهل السنّة والجماعة على ثبوتها [1]، وقد سبقت الإشارة إلى المسألة وبيان مذهب أهل السنّة والجماعة فيها [2]، فما قرره الشيخ المباركفوري في المسألة هو الصحيح.

ثامناً: حكم مرتكب الكبيرة

يرى الخوارج أن مرتكب الكبيرة كافر، فإذا مات من غير توبة فهو خالد مخلد بالنار [3].

قال الشيخ المباركفوري في شرحه لقول علي -رضي الله عنه- عن قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾** [4]: "ما في القرآن آية أحب إليَّ من هذه الآية إلخ...": "لأنها حجة على الخوارج الذين زعموا أن كل ذنب شرك وأن صاحبه خالد في النار" [5].

ومذهب الخوارج باطل لما يلي:

- **أولاً**: أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى كافراً، وأن يجرى عليه أحكام الكفر بدلالة الكتاب والسنّة والإجماع. [6]

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٤)، الهداية الربانية، (١/ ٣٢٥)، الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، (٥٥).

(٢) يُنظر: الباب الثاني: آراؤه في بقية أركان الإيمان، الفصل الرابع: آراؤه في الإيمان باليوم الآخر، المبحث الثالث: الإيمان بالبعث، وما يكون باليوم الآخر.

(٣) يُنظر: الفرق بين الفرق، (٧٨-٧٩)، الفصل، (١/ ٣٧٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١٣٥)، مجموع الفتاوى، (٧/ ٤٨١-٤٨٤)، (١٣/ ٣٠-٣١)، (١٩/ ٧٥)، الاستقامة، (١/ ٤٣١)، دراسات في الفرق والعقائد، (٩٩)، الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (١٠٣-١٢١)، تيارات الفكر الإسلامي، (١٩)، الفرق الإسلامية، (١٤٤)، تاريخ الفرق وعقائدها، (٥٨-٥٩).

(٤) سورة النساء: ٤٨.

(٥) تحفة الأحوذي، (٨/ ٢١٧).

(٦) يُنظر: الشرح والإبانة، (٢٦٥)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (٢٧٦-٢٧٨)، مجموع الفتاوى، (٣/ ١٥١، ٣٧٤)، (٤/ ٣٠٧)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢١٦-٢١٧)، (٢٩٨)، (٣٠٢-٣٠٣)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٤٢)، (٥٢٤)، (٥٢٧-٥٢٨)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ٣٥٨)، معارج القبول، (٢/ ٢٦١)،

- **ثانياً**: أن يقال: ما مرادكم من إطلاق الكفر على مرتكب الكبيرة، هل المراد به اللفظ أم المعنى؟ فإن كان المراد به اللفظ، فإن تسمية مرتكب الكبيرة كافر لا يصح؛ لأن الكافر اسم لمن يستحق العقاب العظيم، وأن تجرى عليه الأحكام الخاصة بالكفار.

وإن كان المراد به المعنى؛ أي أنه كافر حقيقة، فهذا باطل لأنه خلاف ما كان عليه الصحابة ومن جاء بعدهم من الأئمة، فقد اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة يعامل معاملة المسلمين من الميراث والمناكحة والدفن في مقابر المسلمين وغيرها [1].

- **ثالثاً**: أنه ليس فيما استدلوا به دليل صريح على كفر مرتكب الكبيرة، فما استدلوا به محمول على من استحل شيئاً من الكبائر أو جحد أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كالصلاة، أو أن المراد صار مشابهاً للكفار في أفعالهم، وليس هو منهم [2].

- **رابعاً**: أن مرتكب الكبيرة إذا مات وهو لم يتب منها، فإنه تحت المشيئة إن شاء الله عذبه، وإن شاء عفا عنه، وأما ما ذهب إليه الخوارج من أنه خالد في النار، فهو باطل لدلالة السنّة على أن الموحد لا يخلد في النار، قال، صلى الله عليه وسلم: "يخرج من النار من قال لا إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة...."[3]، وكذلك شفاعته -صلى الله عليه وسلم- لأهل التوحيد في عدم الخلود في النار قال، صلى الله عليه وسلم: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[4].

وبهذا يتبيّن بطلان مذهب الخوارج في الحكم على مرتكب الكبيرة بالكفر والقول بخلوده في النار.

الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (١٠٤)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٢١٦-٢١٧)، الهداية الربانية، (١/ ٤٤٥-٤٥٠).

(١) يُنظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق: د.عبدالكريم عثمان، ط١، ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبه، عابدين، (٧١٢)، الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (١٠٥).

(٢) ينظر الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، (١١٢)، الهداية الربانية، (١/ ٤٤٨-٤٤٩).

(٣) سبق تخريج الحديث في الباب الأول ص ٧٠.

(٤) سبق تخريج الحديث في الباب الثالث الفصل الثالث مبحث زيادة الإيمان ونقصانه.

تاسعاً: مسألة تكفير الخوارج.

ذكر الشيخ المباركفوري اختلاف العلماء في تكفير الخوارج، فقال في شرحه لقوله، صلى الله عليه وسلم: "يمرقون من الدين"[1]: "إن كان المراد به الإسلام، فهو حجة لمن يكفر الخوارج، ويحتمل أن يكون المراد بالدين الطاعة؛ فلا يكون فيه حجة-أي لم لا يكفرهم"[2].

وقد اختلف العلماء في تكفير الخوارج على قولين [3]:

الأول: القول بكفرهم [4].

الثاني: القول بأنهم مسلمون ولا يكفرون [5]. وهو قول جمهور المسلمين، وقد ذكر بعض العلماء الإجماع على ذلك [6].

والصحيح: أنهم فرقة من فرق المسلمين، غير خارجة عنهم؛ فلا يكفرون **لأمور**:

أ-لأنهم معذورون بالجهل والخطأ ، كما سبق التفصيل في المسألة [7].

ب-لأن الصحابة –رضي الله عنهم- لم يكفروهم [8].

وبما سبق يتبيّن أن الخوارج فرقة من فرق المسلمين؛ فلا يكفرون، وأن ما ذهب إليه الشيخ المباركفوري من أنهم معذورون بالجهل والخطأ صحيح [1].

---

(١) سبق تخريج الحديث في أشراط الساعة.

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٠٤).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٥١-٣٥٢)، (٢٨/ ٥١٨)، آراء الخوارج، (١/ ١٧-٢٢)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٢١٦).

(٤) يُنظر: المراجع السابقة.

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٧/ ٥٠٧)، (٢٨/ ٥١٨)، منهاج السنة، (٥/ ٢٤١-٢٤٤)، آراء الخوارج، (١/ ١٧-٢٢)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٢١٦).

(٦) يُنظر: آراء الخوارج، (١/ ١٧-١٨).

(٨) يُنظر: الباب الثالث: آراؤه في مسائل الصحابة –رضي الله عنهم-، والإمامة، والأسماء والأحكام، الفصل الثالث: مسائل الأسماء والأحكام، المبحث الثاني: مسائل الكفر.

(٩) يُنظر: منهاج السنة، (٥/ ٢٤١-٢٤٤)، آراء الخوارج، (١/ ١٨).

المبحث الثاني: القدرية.

ذكر الشيخ المباركفوري مسألتين من مسائل القدرية، وقبل التفصيل فيهما أعرف بالقدرية.

أولاً: التعريف بفرقة القدرية.

هم الذين نفوا القدر وقالوا بأنه لا قدر، وأن العباد خلقوا أفعالهم، وهم على مراتب؛ فمنهم من نفى جميع مراتب الإيمان بالقدر، ومنهم من هو دون ذلك فنفى بعضها، كما سيأتي تفصيله [٢].

ثانياً: نشأة القدرية.

أشار الشيخ المباركفوري إلى نشأة القدرية؛ وذلك بذكره لأول من تكلم بالقدر وهو معبد الجهني [٣]، كما أشار إلى عمرو بن عبيد [٤] أيضاً، وقال عن الأول: "قتله الحجاج بن يوسف صبراً"[٥].

وقد ذكر العلماء أن القدرية ظهرت في أواخر القرن الأول الهجري تقريباً، في العهد الأموي على يد واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وأول ما ابتدعوه أنه لا قدر وأن الأمر

---

(١) يُنظر: الباب الثالث: آراؤه في مسائل الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ، والإمامة، والأسماء والأحكام، الفصل الثالث: مسائل الأسماء والأحكام، المبحث الثاني: مسائل الكفر، ص.

(٢) يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٣٩)، مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦-٣٧)، الهداية الربانية، (٢/ ٨٧٧-٨٧٩)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ١٥٢-١٥٣).

(٣) هو: معبد بن عبدالله بن عليم، وقيل: غير ذلك في نسبه، سمع الحديث من ابن عباس وابن عمرو غيرهم. وشهد يوم التحكيم، كان أول من تكلم في القدر، ويقال إنه أخذ ذلك عن رجل من النصارى من أهل العراق، يقال: له سوسن أو سوسويه، وأخذ غيلان القدر من معبد. كان ممن خرج مع ابن الأشعث فعاقبه الحجاج عقوبة عظيمة بأنواع العذاب ثم قتله، توفي قبل التسعين، وقيل: غير ذلك.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (٤/ ١٨٦-١٨٧)، البداية والنهاية، (٩/ ٣٤).

(٤) هو: عمرو بن عبيد القدري كبير المعتزلة، وأولهم أبو عثمان البصري، روى عن: أبي العالية، وأبي قلابة، والحسن البصري. وروى عنه: الحمادان، وعبدالوارث، وغيرهم. قال النسائي: ليس ثقة، وقال حفص بن غياث: ما لقيت ازهد منه وانتحل ما انتحل، وقال ابن المبارك: دعا إلى القدر فتركوه.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (٦/ ١٠٤)، البداية والنهاية، (١٠/ ٧٩).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٦).

أُنف، ويراد به أن الأمر مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، إنما يعلمه بعد وقوعه -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- [١].

وأما سبب تسميتهم بهذا الاسم فهو من باب التسمية بالضد، فسموا بالقدرية لأنهم نفوا القدر [٢]؛ لأنهم أسندوا أفعال العباد إلى قدرتهم وأنكروا القدر فيها [٣].

والقدرية اسم من الأسماء التي تطلق على المعتزلة [٤].

ثالثاً: حكم تكفير القدرية

ذكر الشيخ المباركفوري الاختلاف الواقع في تكفير القدرية فقال شارحاً لقول ابن عمر -رضي الله عنهما- عنهم: "والذي يحلف به عبدالله، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر"[٥]: "قال النووي: هذا الذي قاله ابن عمر -رضي الله عنهما- ظاهر في تكفير القدرية.

قال القاضي عياض: هذا في القدرية الأولى الذين نفوا تقدم علم الله تعالى بالكائنات، وقال: والقائل بهذا كافر بلا خلاف، وهؤلاء الذين ينكرون القدر هم الفلاسفة في الحقيقة.

قال غيره: ويجوز أنه لم يرد بهذا الكلام التكفير المخرج من الملة؛ فيكون من قبيل كفران النعم إلا أن قوله: "ما قبل منه"ظاهر في التكفير، فإن إحباط الأعمال إنما يكون بالكفر إلا أنه يجوز أن يقال: في المسلم لا يقبل عمله بمعصية وإن كان صحيحاً، كما أن الصلاة في

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦-٣٧)، منهاج السنة، (١/ ٣٠٩)، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (٢٦٤-٢٦٨)، تيارات الفكر الإسلامي، (٤٥-٤٧)، الفرق الإسلامية، (٥١-٥٣)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١٠٩-١١٠)، الهداية الربانية، (٢/ ٨٧٧)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ١٥٤-١٦١).

(٢) يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٣٩-٤٠).

(٣) يُنظر: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (٢٦٤-٢٦٨).

(٤) يُنظر: الفرق بين الفرق، (١١٢)، الملل والنحل، (١/ ٤٠)، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (١٠٥-١٠٧).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ح (٨)، (٦٨١)، بلفظه.

الدار المغصوبة صحيحة غير محوجة إلى القضاء عند جماهير العلماء، بل بإجماع السلف وهي غير مقبولة؛ فلا ثواب فيها على المختار عن أصحابنا، انتهى"[1].

والصحيح أن القدرية على أنواع، وفيما يلي ذكرها:

١- القدرية المجوسية:

وهم الذين كذبوا بالقدر وآمنوا بالشرع، **وهم القدرية النفاة على صنفين:**

أ- القدرية الغلاة

وهم متقدمو القدرية الذين ينفون علم الله السابق والكتابة فيقولون: إن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها، وبذلك ينكرون مرتبتين من مراتب القدر هما: العلم والكتابة، إضافة إلى إنكارهم مرتبتي المشيئة والخلق.

ب- القدرية المقتصدون

وهم الذين يثبتون العلم والكتابة لله، وينفون مرتبتي المشيئة والخلق فيقولون: إن العباد خلقوا أفعالهم [2].

٢- القدرية المشركية

وهم الذين أقروا بالقدر وأنكروا الشرع، وهم الجبرية.

٣- القدرية الإبليسية

وهم الذين أقروا بالقدر والشرع، ولكنهم جعلوا الإقرار بهما تناقضاً وطعنوا في حكمة الرب وعدله [3].

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٧)، شرح النووي على مسلم، (١/ ١٥٦)، إكمال المعلم، (١/ ٢١١-٢١٢).

(٢) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٢٠٧)، مجموع الفتاوى، (٨/ ٢٨٨)، شرح الرسالة التدمرية، عبدالرحمن البراك، (٤٨٩-٤٩٠)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ١٧٢-١٧٤)، التوضيحات الأثرية، (٤٥٥).

(٣) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٢٠٧ -٢٠٨)، مجموع الفتاوى، (٨/ ٢٨٨-٢٨٩)، شرح الرسالة التدمرية، عبدالرحمن البراك، (٤٩٠-٤٩١)، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، (٢/ ١٧٢-١٧٤)، التوضيحات الأثرية، (٤٥٦ -٤٥٧).

مثل قول إبليس فيما حكاه الله عنه: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [1].

ثالثاً: حكم تكفير القدرية

يختلف الحكم على القدرية باختلاف قولهم بالقدر، وفيما يلي بيانه:

أولاً: الحكم على غلاة القدرية

أنهم كفار؛ وذلك لنفيهم جميع مراتب القدر الأربع عن الله -عز وجل- وهي: العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وبذلك أنكروا القضاء والقدر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"أن من أنكر علم الله القديم من غلاة القدرية، فهو كافر"[2].

ثانياً: الحكم على القدرية المقتصدون (غير غلاة)

فصلت فيما سبق مسألة العذر بالجهل والخطأ والتأويل، فما يقال هنا هو أنهم معذورون فيما ذهبوا إليه؛ فلا يكفرون [3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

"وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، و لم يكفروا من أثبت العلم و لم يثبت خلق الأفعال"[4].

---

(١) سورة الأعراف: ١٢.

(٢) مجموع الفتاوى، (٨/ ٤٤٥). ويُنظر: المرجع السابق: (٣/ ٣٥٢)، (٧/ ٥٠٧).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٢٢٩)، (٤/ ٥٣-٥٥)، (١١/ ٤١٢-٤١٤)، (٢٣/ ٣٤٤-٣٥٠)، الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن تيمية، (١/ ٣٨١-٣٨٥)، الإيمان الأوسط، (١٥٤) الاستقامة، (١٦٤-١٦٥)، مجموعة الرسائل والمسائل، (٣/ ٣٤٥-٣٤٦)، الرسائل الشخصية، (٢٥، ٥٨، ٦٠)، الهدية السنيّة والتحفة الوهابية النجدية، (٤٦-٤٧)، حكم تكفير المعين والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، (١٨)، غاية الأماني في الرد على النبهاني، (١/ ٣٦)، نواقض الإيمان الاعتقادية، (١/ ٢٦١-٢٧٩)، (١/ ٣٠٢-٣١٣)، الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه، (٣٣٧-٣٤٦).

(٤) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٥٢).

ونقل أيضاً عن الإمام أحمد أنه لم يكفر القدرية إذا أقروا بالعلم وأنكروا خلق الأفعال وعموم المشيئة [1].

وبالتفصيل السابق يتضح أن لكل من أصناف القدرية حكماً خاصاً، فما ذهب إليه الشيخ المباركفوري بتفصيل حكم الغلاة عن غيرهم صحيح موافق لقول أهل السنّة والجماعة.

المبحث الثالث: المعتزلة

عرض الشيخ المباركفوري –رحمه الله– لعدد من المسائل المتعلقة بعقائد المعتزلة؛ وذلك بالإشارة إليها أحياناً أو بالرد عليها، وقبل بيانها أعرف (المعتزلة).

أولاً: التعريف بالمعتزلة

هي فرقة عقلانية كلامية فلسفية، خلطت بين الشرعيات والفلسفة والعقليات في كثير من مسائل الاعتقاد [2].

وأما عن نشأة المعتزلة، فقد سبق الحديث عنها في نشأة القدرية [3].

وقد اشتهرت المعتزلة بأصولها العقدية الخمسة، وهي كما يلي:

التوحيد: والمراد به نفي الصفات عن الله –تعالى–.

المنزلة بين المنزلتين: والمراد بها أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، بل هم في منزلة بينها.

العدل: والمراد به نفي القدر، وخلق أفعال العباد.

الوعد والوعيد: والمراد به أنه يجب على الله–تعالى– إثابة الطائعين وعقاب العاصين، ومن ذلك: أن مرتكب الكبيرة إذا مات من غير توبة فهو خالد في النار.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: والمراد به إلزام الناس بعقيدتهم، والخروج على الإمام [4].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٧/ ٥٠٧).

(٢) يُنظر: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (١٠٣)، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها، عواد عبدالله المعتق، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ، (١٣-١٤)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٤٩)، المرشد الأمين، (١٠٧).

(٣) يُنظر: المبحث السابق.

(٤) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٣٥)، الفرق بين الفرق، (١١٢-١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٣٩-٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٠٣)، (٧٩٢-٧٩٤)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٧-١٢٤)، الفرق الإسلامية،

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في بيانه للأصول الخمسة:

"وأصول المعتزلة خمسة يسمونها هم: التوحيد والعدل والمترلة بين المترلتين وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات وغير ذلك قالوا أن الله لا يرى، وأن القرآن مخلوق، وأنه ليس فوق العالم، وأنه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا مشيئة ولا صفة من الصفات، وأما عدلهم فمن مضمونه أن الله لم يشأ جميع الكائنات ولا خلقها كلها، ولا هو قادر عليها كلها، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله لا خيرها ولا شرها، ولم يرد إلا ما أمر به شرعاً وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته...". [1]

وفيما يلي المسائل التي ذكرها الشيخ المباركفوري مرتبة تحت الأصول الخمسة:

ثانياً: التوحيد

بيّن الشيخ المباركفوري المراد بالتوحيد عند المعتزلة، وقد أورد بعض الأمثلة على ذلك فقال:

"المعتزلة في نفي الصفات وحدوث الكلام [2]"[3]، وقال أيضاً: "وبنفي الرؤية"[4].

فمذهب المعتزلة في الصفات هو: إثبات الأسماء ونفي الصفات عن الله -تعالى- [5].

(٥٤-٧١)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، د.عليّ سعد الضويحي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ، (٨١-٢٨١)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٤٩)، المعتزلة، سليمان سليم علم الدين، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، (١٦٨-١٨٨)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٤٠٣).

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٥٦-٣٥٨).

(٢) الحادث: هو ما يكون مسبوقاً بالعدم.

يُنظر: التعريفات، عليّ الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (١١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٦).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٦).

(٥) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٣٥)، الفرق بين الفرق، (١١٢-١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٣٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١١٠)، الانتصار في الرد على القدرية الأشرار، (١/ ٢٤٦-٢٥٠)، الرسالة التدمرية، (٣٥)، تيارات الفكر الإسلامي، (٥٠-٥١)، الفرق الإسلامية، (٥٨-٦٠)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٦)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، (٨٣)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٥٦)، المعتزلة، (١٩٢)، شرح

-الرد عليهم:

أن القول في الصفات كالقول في الأسماء؛ فلا فرق بينهما، فإن كان إثبات الأسماء لا يلزم منه التشبيه والتجسيم، فكذلك إثبات الصفات، وإن كان العكس فيلزم منه ثلاثة محاذير هي:

الأول: أن ينفي الأسماء والصفات.

الثاني: أن يثبت الأسماء والصفات فيقع في محذور التشبيه والتجسيم لديهم.

الثالث: أن يثبت الأسماء والصفات دون التشبيه والتجسيم والتعطيل على الوجه اللائق بالله تعالى [(١)].

-الأمثلة:

أ-صفة النزول

بيّن الشيخ المباركفوري -رحمه الله- مذهب المعتزلة في صفة النزول فقال:

"ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك- الواردة في صفة النزول - جملة وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة"[(٢)].

وقد سبق الرد عليهم رداً وافياً في آراء الشيخ المباركفوري في الأسماء والصفات، فينظر [(٣)].

ب_ صفة الرؤية

نفى المعتزلة صفة الرؤية عن الباري -جل وعلا- [(٤)]، وقد ذكر الشيخ المباركفوري مذهبهم فيها في موضعين هما:

الرسالة التدمرية، عبدالرحمن البراك، (١٢٥-١٢٦)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٤٢٠)، التوضيحات الأثرية، (١١٦-١١٧).

(١) يُنظر: الرسالة التدمرية، (٣٥)، شرح الرسالة التدمرية، عبدالرحمن البراك (١٢٥-١٢٦)، التوضيحات الأثرية، (١١٦-١١٧).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٢/ ٣٥٩).

(٣) يُنظر: الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله- تعالى-، الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات، المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله، ص٤٢٤.

(٤) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٣٨)، الفرق بين الفرق، (١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٣٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١١٠)، الفصل، (٢/ ٤٣)، الانتصار في الرد على القدرية الأشرار، (٢/ ٦٣٧)، مجموع الفتاوى، (٦/ ٤٦٩)، (١٣/ ٣٨٦)، رؤية الله تبارك وتعالى، (٢٥)، دلالة القرآن والأثر، (٥١-٥٢)، تيارات

الأول: بيّن فيه مذهبهم مع ذكر بعض شبههم النقلية مع الرد عليها"[1].

الثاني: عرض لمذهبهم في صفة الرؤية دون نقد، قال: "وبنفي الرؤية"[2].

وقولهم هذا باطل مردود بأدلة الكتاب والسنّة والإجماع والعقل، وقد سبق بسط المسألة والرد عليهم، فينظر [3].

ج- صفة الكلام:

ذهب المعتزلة إلى أن كلام الله-عز وجل-حادث مخلوق [4]، قال الشيخ المباركفوري في بيان مذهبهم: "حدوث الكلام"[5].

وحدوث الكلام لديهم مرتبط بنفيهم للصفات [6]

-الرد عليهم:

أن الله-عز وجل- هو الخالق وليس بمخلوق فصفاته -تعالى- تابعة لذاته، وعلى ذلك فليست بمخلوقه، فالمخلوق هو من وقع عليه فعل الخلق [7].

الفكر الإسلامي، (٥٠)، الفرق الإسلامية، (٦٠)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٦)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، (٢٩٨)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٩٦)، المعتزلة، (٢٨٢-٢٨٨)، الهداية الربانية، (١/ ٢١٩).

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٦).

(٣) يُنظر: الباب الرابع: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة، الفصل الثالث: الفرق والأديان، والرد عليها، المبحث الأول: الخوارج، ص٤٢٠-٤٣٢.

(٤) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٦٧)، الفرق بين الفرق، (١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٣٩)، (٢/ ٣٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١١٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (١٧٣)، تيارات الفكر الإسلامي، (٥١)، الفرق الإسلامية، (٦٠)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٦)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (١١٧)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، (٣٠٥-٣٢٢)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، (٢٩٨)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٩٦)، المعتزلة، (١٩٦-١٩٧)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (١٠٧)، الهداية الربانية، (٢/ ٢٠٤).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٦).

(٦) يُنظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، (٣١٣).

(٧) يُنظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، (٣٠٦).

وقد سبق الرد على الشيخ المباركفوري في تأويله لصفة الكلام [1].

وبما سبق يتبيّن بطلان مذهب المعتزلة في الصفات.

ثالثاً: العدل

يرى المعتزلة أن أفعال العباد مخلوقة [2]، وبيان ذلك: أن الله -تعالى- لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد؛ لأن فيها ما هو ظلم وجور، فلو كان الله خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- [3].

بيّن الشيخ المباركفوري مذهب المعتزلة في خلق أفعال العباد فقال: "أن العباد خلقوا أفعالهم"[4].

-الرد عليهم:

١-أن الفعل غير المفعول، فأفعال العباد هي أفعالهم على الحقيقة، وهي مفعولة لله-عز وجل- مخلوقة له على الحقيقة [5].

٢-القول بملازمة الظلم والجور في أفعال العباد بإثبات أن الله خالقها لا يجوز؛ لأن كون الله - عز وجل- خالقاً لا يلزم منه اتصافه بما خلق من الظلم والجور..؛ لأن هذه الصفات هي الظلم والجور لمن قامت وحلت به؛ فلا يوجب ذلك وصف الله بها [6].

---

(١) يُنظر: الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله- تعالى-، المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله، الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات، صفة الكلام، ص٣٢-٣٤.

(٢) يُنظر: الفرق بين الفرق، (١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٤٠)، الفصل، (٢/ ٨٦)، (٣/ ١٢٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١١٠)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٦)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (١٦٨-١٦٩)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، (١٠٨)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٩٣-٣٩٤)، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنّة ومذاهب الناس فيه، (٣٠٥).

(٣) يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (٣٤٥).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٦).

(٥) يُنظر: شفاء العليل، (١/ ١٥٢).

(٦) يُنظر: منهاج السنة، (١/ ٢٨٥)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (١٨٠).

ويُنظر: شبه المعتزلة في خلق أفعال العباد والرد عليها: الانتصار في الرد على القدرية الأشرار، (١/ ١٦٨-١٧٠)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (١٦٩-١٨٤).

وبما سبق يتبيّن بطلان مذهب المعتزلة في خلق أفعال العباد.

-رابعاً: الوعد والوعيد

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من مسائل الوعد والوعيد عند المعتزلة، وفيما يلي عرضها ودراستها:

١- المراد بالوعد والوعيد

بيّن الشيخ المباركفوري المراد بالوعد والوعيد عند المعتزلة فقال: "وجوب الثواب والعقاب"[(١)] – أي على الله تعالى-.

أي إذا أوعد الله –سبحانه وتعالى- المطيعين بالثواب والعاصين بالعقاب فيجب عليه أن ينجز وعده ووعيده [(٢)].

وعلى ذلك يرى المعتزلة أن الوعد والمراد به إثابة الطائعين، والوعيد والمراد به عقاب الفاسق من المؤمنين إذا ماتوا من غير توبة فيدخلون النار خالدين فيها مثل الكفار، ولكن عقاب الفاسق من المؤمنين أخف من عقاب الكفار لديهم هو من باب الاستحقاق.

-الرد عليهم:

أ-في إيجابهم للوعد

أن الله -تعالى- إذا وعد عباده بالثواب، فهو يقع وجوباً بحكم وعده –سبحانه-، لا بحكم الاستحقاق؛ لأن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً [(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- راوياً ما اتفق عليه أهل السنّة والجماعة:

---

(١) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٧٦).

(٢) يُنظر: شرح الأصول الخمسة، (١٣٥-١٣٦)، الفرق بين الفرق، (١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٤٠)، الفصل، (٢/ ٣٣٩) وما بعدها، (٢/ ٣٣٩) وما بعدها، تيارات الفكر الإسلامي، (٥١-٥٢)، دراسات في الفرق، (١١٤-١١٦)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٦)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢١١-٢١٢)، رسائل ودراسات، (٢/ ٣٥٦)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٤٢١).

(٣) يُنظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢١٦-٢١٧). وللاستزادة يُنظر: المرجع السابق، (٢١١-٢١٦)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، (١١٨-١٢٢).

"واتفقوا على أن الله -تعالى-إذا أوعد عباده بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد"[1].

ب_ في إيجابهم للوعيد

١-يقال لهم أن الوعيد يتوجه إلى اثنين:

الأول: الكافر.

فالوعيد الذي توعد به سيناله لا محالة إذا مات على الكفر.

الثاني: العاصي (مرتكب الكبيرة).

فله حالتان:

أ- إما أن يتوب فيتوب الله عليه، ويسقط بذلك الوعيد عنه.

ب- إما أن يموت من غير توبة ويكون بذلك تحت مشيئة الله-تعالى- فإما أن يعفو عنه وإما أن يعذبه بقدر ذنبه ثم يدخل الجنة ولا يخلد في النار [2].

٢-أن الوعيد حق محض لله -تعالى- فيجوز له إسقاطه [3].

وبما سبق يتبيّن بطلان مذهب المعتزلة في إيجابهم الوعد والوعيد على الله-تعالى-.

٢- الشفاعة:

ذهب المعتزلة إلى إنكار الشفاعة لأهل الكبائر [4]، قال الشيخ المباركفوري، رحمه الله: "مذهب أهل السنّة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [5]

---

(١) منهاج السنة، (١/ ٣١٥).

(٢) يُنظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢٢٨-٢٣٠). وللاستزادة يُنظر: المرجع السابق، (٢١٩-٢٣٣).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ١٤٧)، (٧/ ٦٧٩)، منهاج السنة، (١/ ١٧٣).

(٤) يُنظر: الفصل، (٢/ ٣٦٦)، مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٨)، تيارات الفكر الإسلامي، (٥١)، آراء المعتزلة الأصولية، (١٢٠-١٢٢)، الشفاعة عند أهل السنّة والجماعة، (١٠٩-١١٠)، شرح العقيدة الطحاوية، البراك، (١٥٧)، الهداية الربانية، (١/ ٣٢٥).

(٥) سورة طه: ١٠٩.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [1] وأمثالهما وبخبر الصادق، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنّة عليها، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [2]، وبقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [3]، وهذه الآيات في الكفار. وأما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات فباطل، وألفاظ الأحاديث صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار"[4].

فما ذهبوا إليه واضح البطلان لثبوته بالسنّة المتواترة [5] وإجماع الأمة [6]، وقد سبق بسط المسألة في مبحث الخوارج [7].

خامساً: المنزلة بين المنزلتين

ذهب المعتزلة إلى أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين في الدنيا؛ أي أنه لا مؤمن ولا كافر، بل هو بين ذلك، فأطلقوا عليه اسم فاسق، أما عن حكمه في الآخرة فإذا مات على كبيرته من دون توبة فهو خالد في النار مثل الكفار [8].

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٨.

(٢) سورة المدثر: ٤٨.

(٣) سورة غافر: ١٨.

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤)، شرح النووي على صحيح مسلم، (٣/ ٣٥).

(٥) يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٦/ ١١٦٠-١١٨٣)، مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٤)، الشفاعة عند أهل السنّة والجماعة، (٥٥)، الهداية الربانية، (١/ ٣٢٥).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٩٤)، الشفاعة عند أهل السنّة والجماعة، (٥٥)، الهداية الربانية، (١/ ٣٢٥).

(٧) يُنظر: الباب الرابع: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة. الفصل الثالث: الفرق والأديان، والرد عليها. المبحث الأول: الخوارج، ص٤٢٠-٤٣٢.

(٨) يُنظر: الفرق بين الفرق، (١١٣)، الملل والنحل، (١/ ٤٠)، الفصل، (٢/ ٣٣٩)، (٢/ ٣٤٣-٣٥١)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٢١) تاريخ الفرق وعقائدها، (١١٦) تيارات الفكر الإسلامي، (٥١ -٥٢)، دراسات في الفرق، (١١٤-١١٥)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢٥٥-٢٦٤)، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، (١٢٣)،

وقبل الرد عليهم أذكر مذهبهم في الإيمان لأنه الأصل الذي بنوا عليه حكم مرتكب الكبيرة.

قال المعتزلة بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل مثل أهل السنّة والجماعة [1]، ولكن الفارق بينهما أن أهل السنّة والجماعة جعلوا الأعمال شرطاً في كمال الإيمان، بينما المعتزلة جعلوا الأعمال شرطاً في صحته [2].

ومن هنا بنوا عليه حكم مرتكب الكبيرة.

قال الشيخ المباركفوري مبيناً رأي المعتزلة في الإيمان: "المعتزلة قالوا هو: العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله"[3].

ثم ذكر حكم مرتكب الكبيرة عند المعتزلة في الدنيا فقال: "وأثبتت المعتزلة الواسطة فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر"[4].

وقال أيضاً في شرحه لحديث: "من قتل نفسه بحديدة فحديدته..."[5] مبيناً حكم مرتكب الكبيرة عند المعتزلة في الآخرة: "قال الحافظ: قد تمسك به المعتزلة وغيرهم ممن قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار"[6].

رسائل ودراسات، (٢/ ٣٥٦)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، د.أحمد الغامدي، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (١٣٧)، (١٤٠-١٤١).

(١) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٣٢٩-٣٣٢)، الفصل، (٢/ ٢٠٩)، الإيمان، أحمد بن تيمية، (٢٨٠)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (١٢١-١٢٥)، المعتزلة، (٢٦٦-٢٦٨).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٠)، فتح الباري، (٧/ ٢٨٠).

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٠)، فتح الباري، (٧/ ٢٨٠)

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٠)، فتح الباري، (٣/ ٢٢٧).

(٥) سبق تخريجه الباب الأول ص٢٧.

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢١٤١)، فتح الباري، (٣/ ٢٢٧).

-الرد عليهم:

١-أن قولهم بأن مرتكب الكبيرة ليس بكافر صحيح، لكن قولهم بأنه ليس بمؤمن خطـأ، بل هو مؤمن ناقص الإيمان مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته؛ فلا يكون له الاسم المطلق ولا يسلب منه مطلق الإيمان [١].

٢-أن قولهم أن الأعمال شرط في صحة الإيمان باطل لما يلزم منه من لوازم باطلة، وهي:

- أن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله.
- أن مرتكب الكبيرة لم يبق معه شيء من الإيمان فيخلد في النار [٢].

٣-أن حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة أنه تحت مشيئة الله-تعالى- فإما أن يعفو عنه وإما أن يعذبه بقدر ذنبه ثم يدخل الجنة ولا يخلد في النار، وأيضاً لثبوت حصول الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة [٣].

وبما سبق يتقرر بطلان مذهب المعتزلة في جعلهم الأعمال شرطاً في صحة الإيمان، **وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين لمرتكب الكبيرة لما يترتب عليها من تخليده في النار.**

- سادساً: الموت

يرى المعتزلة أن الموت معنى عدمي [٤]، قال الشيخ المباركفوري موضحاً مذهبهم فيه: "عند المعتزلة ليس بمعنى، بل معناه عدم الحياة، وهذا خطأ لقوله تعالى:

---

(١) يُنظر: الإيمان، أحمدبن تيمية، (٢٠١-٢٠٢)، (٢١٠)، (٢٩٨)، (٣٠٠-٣٠٢)، الصلاة، (٣٦)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١١١).

(٢) يُنظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢٦٠-٢٦١).

(٣) يُنظر: الشرح والإبانة، (٢٦٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٦/ ١١٦٠-١١٨٧)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (٢٧٦-٢٧٨)، مجموع الفتاوى، (١/ ٣١٤)، (٣/ ٣٧٤-٣٧٥)، الإيمان، (٢١٦-٢١٧)، (٢٩٨)، (٣٠٢-٣٠٣)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٤٢)، (٥٢٤)، (٥٢٧-٥٢٨)، جامع العلوم والحكم، (٢/ ٣٥٨)، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢١٨-٢٣٣)، الشفاعة عند أهل السنّة والجماعة، (٥٥)، الهداية الربانية، (١/ ٣٢٥).

وللاستزادة يُنظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (٢١٨-٢٣٣).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٩٢).

المراد بالعدم: ضد الوجود.

﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [1] فأثبت الموت مخلوقاً"[2].

وقبل الرد عليهم أبين أصل خطأهم، وهو قولهم بأن المعدوم شيء ثابت بالعدم [3]، فالمعدوم نوعان هما:

١-معدوم ممكن لا يكون:

مثل: إدخال المؤمنين النار يوم القيامة.

٢-معدوم ممتنع:

مثل: وجود شريك للباري وولد فإنه يعلم أنه لم يلد و لم يولد [4].

فأما الأول فيرى المعتزلة بأنه شيء ثابت في نفسه، وأما الثاني فقد اتفقوا بأنه ليس بشيء [5].

وعلى ذلك فيرون أن الموت شيء ثابت في نفسه.

-الرد عليهم:

أن قولهم هذا ظاهر البطلان بالكتاب والسنّة والإجماع والعقل؛ وذلك لخلطهم بين الإمكان الذهني والخارجي، وإنما حقيقة الأمر أن المعدوم له وجود في العلم والقول والخط، وأما في الخارج فلا وجود له إذ المعدوم في الحقيقة لا شيء [6].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

يُنظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبيا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (٢/ ٦٤).

(١) سورة الملك: ٢.

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٩٢).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ٤٦٩)، منهاج السنة، (١/ ٤٠١).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ١٥٥).

(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٨/ ١٨٢-١٨٣).

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ١٥٥)، (٢/ ١٤٣-١٤٤)، (٢/ ٤٦٩-٤٧٠)، (٨/ ١٨٢-١٨٣)، (١١/ ٢٤١)، (١٨/ ٣٧٠)، شرح العقيدة الطحاوية، (١١٨).

"والذي عليه أهل السنّة والجماعة وعامة عقلاء بني آدم من جميع الأصناف أن المعدوم ليس في نفسه شيئاً وأن ثبوته ووجوده وحصوله شيء واحد، وقد دل على ذلـــك الكتـــاب والسنّة والإجماع"[1].

فالموت صفة وجودية مخلوقة [2].

وبما سبق يتقرر بطلان قول المعتزلة في الموت، وموافقة الشيخ المباركفوري لأهل السنّة والجماعة بأن الموت صفة وجودية.

---

(١) مجموع الفتاوى، (٢/ ١٥٥).

(٢) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٩٣)، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء مـــا ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير، (عرض ونقد)، صالح غرم الله الغامدي، ط١، ١٤١٨هـــــ، دار الأنـــدلس للنـــشر والتوزيع، حائل، (٢/ ١٠٢١-١٠٢٣)، الهداية الربانية، (١/ ٧١-٧٢).

المبحث الرابع: المرجئة

بيّن الشيخ المباركفوري مذهب فرقة المرجئة في عدد من مسائل الاعتقاد، وقبل عرضها ودراستها أبدأ بتعريف المرجئة.

- أولاً: تعريف المرجئة

عرف الشيخ المباركفوري المرجئة بقوله:

"المرجئة بهمز ولا يهمز من الإرجاء مهموزاً ومعتلاً وهو التأخير. يقولون الأفعال كلها بتقدير الله تعالى وليس للعباد فيها اختيار، وإنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة... قيل: هم الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل فيؤخرون العمل عن القول، وهذا غلط، بل الحق أن المرجئة هم الجبرية [1] القائلون بأن إضافة الفعل إلى العبد كإضافته للجمادات، سموا بذلك لأنهم يؤخرون أمر الله ونهيه عن الاعتداد بهما ويرتكبون الكبائر. فهم على الإفراط والقدرية على التفريط والحق ما بينهما، انتهى"[2].

أن التعريف بالمرجئة بكلا القولين السابقين صحيح، حيث إنه لا تعارض بينهما، فالتعريف الأول يراد به كافة أصناف فرقة المرجئة؛ إذ المرجئة على أصناف وهي: الجهمية، والكرّامية، ومرجئة الفقهاء [3]، والأشاعرة والماتريدية [4]، وأما التعريف الثاني فيراد به

---

(١) الجبرية: هم من نفى الأفعال عن العباد، وأضافوها إلى الله – عز وجل-؛ أي أن العباد مجبورون على أفعالهم فليس لهم اختيار ولا قدرة.

يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٦٧).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٦).

(٣) مرجئة الفقهاء الذين قالوا إن الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان.

يُنظر: مجموع الفتاوى، (٧/ ١٩٥)، (١٢/ ٤٧١)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٢٤).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٧/ ١٩٥)، (٧/ ٢٠٤)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢١١-٢١٦).

صنف من أصنافها وهي الجهمية [1] القائلون بنفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الله تعالى؛ إذ العبد لا يوصف بالاستطاعة، إنما هو مجبور على أفعاله لا قدرة له ولا اختيار [2].

وأما سبب تسمية المرجئة بهذا الاسم فقيل:

١-لقولهم بتأخير العمل عن الإيمان.

٢-أو لأنهم كانوا يقولون بالإرجاء بقولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة [3].

مما سبق يتبيّن أن تعريف الشيخ المباركفوري لفرقة المرجئة صحيح.

-ثانياً: صفة الرؤية عند المرجئة

ذهب بعض المرجئة إلى نفي الرؤية [4]، وقد بيّن الشيخ المباركفوري مذهبهم فقال: "قال ابن بطال: ذهب أهل السنّة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة، وتمسكوا بأن الرؤية توجب كون المرئي محدثاً وحالاً في مكان، وأولوا قوله: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ [5] يعني في قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [6] بمنتظرة، وهو خطأ لأنه لا يتعدى بإلى.

ثم قال: وما تمسكوا به فاسد لقيام الأدلة على أن الله تعالى موجود والرؤية في تعلقها بالمرئي بمترلة العلم في تعلقه بالمعلوم، فإذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حدوثه،

---

(١) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢١٤)، الفرق بين الفرق، (١٨٧)، تناقض أهل الأهواء والبدع، (٢/ ٥٦٣)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢١١).

(٢) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢١٤)، الفرق بين الفرق، (١٨٧)، الملل والنحل، (١/ ٦٨)، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (٢٦٣)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١٥٢)، القضاء والقدر، (٢٠٢-٢٠٣).
وسيأتي الرد عليهم في المبحث التالي الجهمية.

(٣) يُنظر: الملل والنحل، (١/ ١١١)، المرشد الأمين، (١٩٥)، الفرق الإسلامية، (١٥٩)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٢٠-٢٢١).

(٤) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (١١٥)، الهداية الربانية، (١/ ٢١٩).

(٥) سورة القيامة: ٢٣.

(٦) سورة القيامة: ٢٣-٢٤.

وكذلك المرئي، قال وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [1]، وبقوله تعالى لموسى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [2]. والجواب عن الأول: أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا جمعاً بين دليلي الآيتين، وبأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته، وعن الثاني: المراد لن تراني في الدنيا جمعاً أيضاً؛ ولأن نفي الشيء لا يقتضي إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف"[3].

والقول بنفي صفة الرؤية قول باطل، وقد سبق التفصيل في المسألة والرد عليهم [4].

-ثالثاً: مذهبهم في الإيمان

ذهب المرجئة إلى أن الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان [5]، قال الشيخ المباركفوري في بيان مذهبهم في الإيمان: "والمرجئة قالوا هو اعتقاد ونطق"[6].

-الرد عليهم:

- أن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أطلقت على الأعمال اسم الإيمان، وبذلك يبطل القول بأن الإيمان اعتقاد وقول [7].

-أنه يلزم من قولهم لوازم باطلة وهي كما يلي:

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) تحفة الأحوذي، (٧/ ١٨٣-١٨٤).

(٤) يُنظر: الباب الرابع: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة، الفصل الثالث: الفرق والأديان، والرد عليها، المبحث الأول: الخوارج، ص ٤٢٠-٤٣٢.

(٥) يُنظر: التنبيه والرد، (٣٦)، مقالات الإسلاميين، (١/ ٢١٣-٢١٤)، الفرق بين الفرق، (١٨٧)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٥٩-٤٦٠)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (٨٧-٩٣)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٣٦٣)، الهداية الربانية، (١/ ٤٧٦-٤٧٧).

والمقصود بالمرجئة هنا مرجئة الفقهاء الذين قالوا إن الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان.

يُنظر: مجموع الفتاوى، (٧/ ١٩٥)، (١٢/ ٤٧١)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٢٤).

(٦) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٠).

(٧) يُنظر: الإيمان بين السلف والمتكلمين، (١٨٣).

-أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ.

- أن الناس جميعهم في الإيمان سواء [1].

وبما سبق تبين بطلان مذهب المرجئة في الإيمان.

المبحث الخامس: الجهمية

ذكر الشيخ المباركفوري عدداً من المسائل العقدية المتعلقة بفرقة الجهمية، وفيما يلي عرضها ودراستها:

- أولاً: تعريف الجهمية

عرف الشيخ المباركفوري الجهمية بتعريفين هما:

-الأول:

"الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى الجهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة: أنه لا قدرة للعبد أصلاً، وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة..."[2].

-الثاني:

"الجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنّة، ويقول القرآن مخلوق"[3].

ومن خلال التعريفين السابقين تعرف الجهمية بأنها:

"فرقة مبتدعة تنفي الأسماء والصفات عن الله مطلقاً، أو تزعم أن ذلك مجازات لا حقيقة لها، وتقول بالجبر الخالص، والإرجاء الخالص"[4].

-ثانياً: مذهب الجهمية في الصفات

---

(١) يُنظر: الإيمان، (١٨٦)، مجموع الفتاوى، (٧/ ٥١٠-٥١١)، (١٢/ ٤٧٠-٤٧١).

(٢) تحفة الأحوذي، (٧/ ٦٩).

(٣) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٢).

(٤) يُنظر: الملل والنحل، (١/ ٦٧-٦٩)، الفرق بين الفرق، (١٩٤-١٩٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٩٤)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٥٢).

ذهب الجهمية إلى نفي الصفات عن الباري -جل وعلا- [1]، قال الشيخ المباركفوري: "الجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنّة..."[2].

وقد سبق الرد على الخوارج والمعتزلة في نفيهم لصفات الله -تعالى-، فينظر [3].

وقد ذكر الشيخ المباركفوري بعض الأمثلة على نفيهم للصفات، وهي كما يلي:

أ- صفة اليد

أنكر الجهمية صفة اليد وأولوها بالقوة، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده [4]، قال الشيخ المباركفوري معلقاً على ذلك:

"فغرضهم من هذا التأويل هو نفي اليد لله تعالى ظناً منهم أنه لو كان له تعالى يد لكان تشبيهاً، ولم يفهموا أن مجرد ثبوت اليد له تعالى ليس تشبيهاً"[5].

وقد سبق الرد على من أول صفة اليد في باب الأسماء والصفات، فينظر [6].

ب- صفة الكلام

أنكر الجهمية صفة الكلام وقالوا بأنه مخلوق، قال الشيخ المباركفوري مبيناً مذهبهم:

"حتى قالوا إن القرآن ليس كلام الله وإنه مخلوق"[7].

---

(١) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ١٣٩)، شرح الأصفهانية، (٥٠٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٩٤)، الهداية الربانية، (٢/ ٨٧٣).

(٢) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٢).

(٣) يُنظر: الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله- تعالى-، الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات، المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله، صفة الكلام، ص، الباب الرابع: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة، الفصل الثالث: الفرق والأديان، والرد عليها، ص٤٩٠.

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٣).

(٥) تحفة الأحوذي، (٣/ ٢٢٣).

(٦) يُنظر: الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله- تعالى-، الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات، المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله، صفة اليد، ص١٩٥-١٩٧.

(٧) تحفة الأحوذي، (٧/ ٦٩). ويُنظر: المرجع السابق، (٣/ ٢٢٢).

وقد سبق الرد على المعتزلة في قولهم إن القرآن مخلوق، فينظر [1].

ت- صفة الاستواء

ذهب الجهمية إلى إنكار صفة الاستواء، والعرش، وقالوا إن الله في كل مكان [2]، قال الشيخ المباركفوري مبيناً مذهبهم:

"والجهمية قد أنكروا العرش وأن الله يكون فوقه، وقالوا: إن الله في كل مكان، ولهم مقالات قبيحة باطلة، وإن شئت الوقوف على دلائل مذهب السلف والاطلاع على رد مقالات الجهمية الباطلة فعليك أن تطالع كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وكتاب أفعال العباد للبخاري، وكتاب العلوّ للذهبي..."[3].

وما ذهبوا إليه ظاهر البطلان، وقد سبق بيان مذهب أهل السنّة والجماعة في صفة الاستواء [4]، وفيما يلي الرد عليهم:

- أن القول بأن الله في كل مكان مخالف لأدلة الكتاب والسنّة والإجماع والعقل [5].

- أن النص على ثبوت استواء الله -عز وجل- على العرش الذي هو فوق جميع المخلوقات ينافي كونه -تعالى- بكل مكان [6]، وعلى ذلك يتبيّن بطلان قول الجهمية.

---

(١) يُنظر: الباب الرابع: موقفه من الافتراق والطوائف المختلفة، الفصل الثالث: الفرق والأديان، والرد عليها، المبحث الثالث: المعتزلة، ص٤٣٦-٤٤٧.

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ٢٩٧)، بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٥٩١-٥٩٢)، (١/ ٦١٨)، العلوّ، حمود التويجري، (١٣٣)، تاريخ الفرق الإسلامية وعقائدها، (١٥٣).

(٣) تحفة الأحوذي، (٩/ ١٤٣-١٤٤).

(٤) يُنظر: الباب الأول: آراؤه في مسائل الإيمان بالله- تعالى-، الفصل الثاني: توحيد الأسماء والصفات، المبحث الثاني: آراؤه في صفات الله، صفة الاستواء، ص٢٠٧-٢١٠.

(٥) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٥٩١-٥٩٢)، العلوّ، حمود التويجري، (١٣٤).

(٦) يُنظر: العلوّ، حمود التويجري، (١٣٥).

- أن القول بأن الله في كل مكان في الحقيقة يوجب افتقار الله -تعالى- إلى المخلوقات، ويمنع أن يكون واجب الوجود [1].

- أن القول بنفي علوّ الله على خلقه قول محدث لم ينطق به كتاب ولا سنّة، ولا قال به أحد من المرسلين ولا الصحابة ولا التابعين [2].

- **ثالثاً: مذهب الجهمية في أفعال العباد**

يرى الجهمية أن الأفعال كلها بتقدير الله، ليس للعباد فيها اختيار، بل هم مجبورون عليها [3].

قال الشيخ المباركفوري مبيناً مذهبهم في أفعال العباد: "الطائفة القائلة: أنه لا قدرة للعبد أصلاً" [4].

- الرد عليهم:

-أنه ثبت بالكتاب والسنّة [5] أن الله خالق أفعال العباد، وهذه الأفعال صادرة من جهة الله خلقاً ومن جهة العباد كسباً [6].

---

(١) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٥٦٣).

(٢) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ٥٩١-٥٩٢).

(٣) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٣٣٨)، الفرق بين الفرق، (١٩٤-١٩٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٧٦٩)، الدين الخالص، (٣/ ١٠٨)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٥٢)، القضاء والقدر، (٣٠٢-٣٠٣)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٣٣٠)، الهداية الربانية، (٢/ ٨٧٣).

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٦٩).

(٥) يُنظر: خلق أفعال العباد، (٢٥-٣٣)، كتاب القضاء والقدر، (١٦٥-٢٠٢)، شفاء العليل، (١/ ٢٨٣-٣٠٨).

(٦) يُنظر: رفع الشبهة والغرر، (٤١)، كتاب القضاء والقدر، (١٦٥، ١٦٨).

-أن قوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [1] فيه دليل على أن للعباد اختياراً ومشيئةً، وبهذا يبطل قولهم [2].

-أن قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [3] فيه إثبات مشيئة العبد وأنها لا تكون إلا بمشيئة الرب [4].

- أن لفظ الجبر حادث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– نقلاً عن بعض العلماء: "ليس في الكتاب سنة لفظ جبر"[5].

-أنه ليس لدى الجهمية (الجبرية) دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً مريداً، فاعلاً بمشيئته وقدرته، وأنه هو الفاعل الحقيقي، بل غاية أدلتهم أنها تثبت أن الله خالق، وهذا حق لا ينكر [6].

ومما سبق تبين بطلان مذهب الجهمية في أفعال العباد.

---

(١) سورة التكوير: ٢٨.

(٢) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، (٣٣٠).

(٣) سورة الإنسان: ٣٠.

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٨/ ٤٨٨).

(٥) مجموع الفتاوى، (٨/ ٤٦١).

(٦) يُنظر: القضاء والقدر، (٣٤٧-٣٤٨).

المبحث السادس: الكرّامية

عرض الشيخ المباركفوري بعض المسائل العقدية المتعلقة بالكرّامية وقبل عرضها ودراستها أعرف بالكرّامية:

- أولاً: تعريف الكرّامية

تعدّ الكرّامية صنفاً من أصناف المرجئة [١]، وهم أتباع أبي عبدالله محمد بن كرّام [٢] الذي دعا إلى تجسيم الله -عز وجل-، وزعم أنه تعالى محل للحوادث- تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-، والقائل بأن الإيمان هو النطق باللسان فقط [٣].

- ثانياً: مذهب الكرّامية في الإيمان

يرى الكرّامية أن الإيمان نطق باللسان [٤]، قال الشيخ المباركفوري مبيناً مذهبهم في الإيمان: "والكرّامية قالوا: هو نطق فقط"[٥].

---

(١) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٢٣)، مجموع الفتاوى، (٧/ ١٩٥)، الفرق الإسلامية، (١٩٤-١٩٥)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٠٢)، (٢/ ٢١٢-٢١٣)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (١١٥).

(٢) هو: محمد بن كرام بن عراف بن حزامة بن البراء أبو عبدالله السجستاني الذي تنسب إليه فرقة الكرّامية، روى عن: عليّ بن حجرد، وعليّ بن إسحاق الحنظلي السمرقندي وغيرهم.

وروى عنه: محمد بن إسماعيل بن إسحاق، وأبو إسحاق بن سفيان، وعبدالله بن محمد الفيراطي.

كان يقول بأمور باطلة منها: إن الإيمان قول بلا عمل، وجواز وضع الأحاديث على الرسول وأصحابه.

توفي سنة ٢٥٥هـ.

يُنظر: البداية والنهاية، (١١/ ٢٠)، سير أعلام النبلاء، (١١/ ٥٢٣-٥٢٤).

(٣) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٢٣)، الفرق بين الفرق، (١٩٧-٢٠٦)، (٢٠٩)، الملل والنحل، (١/ ٨٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (١٨٧-١٨٨).

(٤) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٢٢٣)، الملل والنحل، (١/ ٣٦٩)، الفصل، (١/ ٣٦٩)، (٢/ ٢٣٤)، (٣/ ١٤٢)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٦٠)، الفرق الإسلامية، (١٦٧)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (١١٢)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٢٢٨-٢٢٩)، الهداية الربانية، (١/ ٤٧٦).

يُنظر: مجموع الفتاوى، (٧/ ١٩٥)، (١٢/ ٤٧١)، رسائل ودراسات، (٢/ ٢٢٤).

(٥) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٣٠).

- الرد عليهم:

- أن الإيمان اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح [(١)].

-أنه قول فاسد لما يلزم منه من التناقض، **وفيما يلي بيانه:**

-أنه من قال إن الإيمان نطق باللسان، فقد جمع بين متناقضين، وبيانه أنه لا إقرار بلا عمل، ولا عمل بلا إقرار [(٢)].

-بيان اسم المنافق وحكمه عند الكرّامية

- اسم المنافق: مؤمن.

- حكم المنافق في الدنيا: مؤمن.

-حكم المنافق في الآخرة: خالد في النار.

-وجه التناقض:

أنه إذا كان حكم المنافق في الدنيا هو الإيمان، فكيف يكون حكمه في الآخرة هو الخلود في النار، وعلى هذا يلزمهم أن المؤمن كامل الإيمان يدخل النار ويخلد فيها، وهذا باطل [(٣)].

-أنه بقولهم هذا يتساوى إيمان الناس مؤمنهم وكافرهم، وهذا باطل [(٤)].

- أنه قول حادث لم يسبقهم إليه أحد [(٥)].

---

(١) يُنظر: الإيمان، عبدالله ابن شيبة، (٤٦)، الإيمان، القاسم بن سلام، (٥٤)، (٦٦)، شرح السنة، البربهاري، (٥٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة، (٤/ ٩١١-٩٣٣)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (٢٦٤-٢٧٠)، الفصل، (٢/ ٢٠٩-٢١٢)، الاقتصاد في الاعتقاد، (١٨١-١٨٢)، الإيمان، ابن تيمية، (٢٥٨-٢٦٣)، (١٤٣)، الإيمان الأوسط، (٥٤-٥٥)، شرح العقيدة الطحاوية، (٤٦٢)، جامع العلوم والحكم، (١/ ١٠٤)، الدرر السنية، (١/ ٣٣، ٥٧٥-٥٧٦)، معارج القبول، (٢/ ١٥-٢٥)، المسائل والرسائل عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، (١/ ٦٣-٦٧)، زيادة الإيمان ونقصانه، (٣٧).

(٢) يُنظر: الإيمان، (١٧٠)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (١٨٤).

(٣) يُنظر: الفصل، (٣/ ١٤٢-١٤٣)، الإيمان، (١٨٦)، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (١٩٦)، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، عبدالله محمد السند، ط١، ١٤٢٨هـ، دار التوحيد للنشر، الرياض، (٢٢٦).

(٤) يُنظر: الإيمان، (١٨٦)، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢٢٦).

(٥) يُنظر: الإيمان، (١١٨-١١٩).

وبما سبق يتقرر بطلان مذهب الكرّامية في الإيمان.

- ثالثاً: مذهب الكرّامية في جواز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الترغيب والترهيب:

ذهب الكرّامية إلى جواز وضع الأحاديث [1] على رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب الترغيب والترهيب [2]، قال الشيخ المباركفوري في معرض حديثه عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا: نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته، وما دروا أن تقويله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية، سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما الحرام والمكروه، ولا يعتد بمن خالف من الكرّامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنّة.

---

(١) الحديث الموضوع: هو الحديث المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول - صلى الله عليه وسلم- زوراً وبهتاناً، عمداً وخطأ.

يُنظر: مقدمة ابن الصلاح، (٥٦)، تدريب الراوي، (١/ ٣٣٤)، رسالة في الأحاديث الموضوعة، الحسن بن محمد الصاغاني، (٥٥)، نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، محمد بن أبي بكر الجوزية، صححه وعلق عليه: حسن السماحي سويدان، ط١، ١٤١١هـ، دار القادري، بيروت، (١٩)، الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت، (٧٤)، تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار، محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، وآخر، ط١، ١٤٢٠هـ، دار ابن حزم، بيروت، (١٧٢)، تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، محمد البشير ظافر الأزهري، دراسة وتحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (٤٥)، مباحث في علوم الحديث، مناع القطان، ط١، ١٤٠٨هـ، مكتبة وهبة، القاهرة، (١١٥)، المنهاج الحديث في علوم الحديث، أ.د.شرف القضاة، ط١، ١٤٢٥هـ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، (١١٩).

(٢) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح، (٥٦)، تدريب الراوي، (١/ ٣٣٤)، البداية والنهاية، (١١/ ٢٠)، مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، د.خالد كبير علال، ط١، ١٤٢٤هـ، دار البلاغ، الجزائر، (٤٥-٤٦).

واحتج: بأنه كذب له لا عليه، وهو جهل باللغة العربية، وقد تمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار [1] من حديث ابن مسعود بلفظ: "من كذب عليّ ليضل به الناس... الحديث"[2]، وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح الدارقطني [3] والحاكم [4] إرساله، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة [5]

---

(١) هو: أحمد بن عمرو بن عبدالخالق، البصري، البزار، الشيخ، الإمام، الحافظ الكبير أبو بكر صاحب "المسند"روى عن: هدبة بن خالد، وعبدالأعلى بن حماد، وعبدالله بن معاوية الجمحي، وغيرهم.

وروى عنه: ابن قانع، وابن نجيح، وأبو بكر الختلي، وأبو القاسم الطبراني، وغيرهم. وأحمد بن إبراهيم بن يوسف الضرير، ومحمد بن أحمد بن الحسن الثقفي، وأحمد بن جعفر بن معبدالسمسار، وعبدالرحمن بن محمد بن جعفر الكسائي، وأبو بكر محمد بن الفضل بن الخصيب. وقد ذكره أبو الحسن الدارقطني، فقال: ثقة، يخطئ ويَتَّكِلُ على حفظه. وقال أبو أحمد الحاكم: يخطئ في الإسناد والمتن، توفي سنة ٢٩٢هـ. يُنظر: تاريخ الإسلام (٢٢/ ٥٨)، معجم المؤلفين، (١/ ٢٢٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على -صلى الله عليه وسلم-، ح (٣)، (٦٧٤)، بنحوه.

(٣) هو: عليّ بن عمر بن أحمد الحافظ الحافظ الدارقطني، جمع وصنف وألف وأجاد وأفاد وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره ونسيج وحده وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل والجرح والتعديل وحسن التصنيف والتأليف واتساع الرواية والاطلاع التام في الدراية.

روى عن: أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وابن صاعد، وغيرهم. وروى عنه: أبو حامد الإسفراييني الفقيه، وأبو عبدالله الحاكم، وعبدالغني بن سعيد المصري، وغيرهم. له عدد من المصنفات منها: كتاب العلل، وكتاب الإفراد وغيرها. قال ابن الجوزي: وقد اجتمع له مع معرفة الحديث والعلم بالقراءات والنحو والفقه والشعر مع الإمامة والعدالة وصحة العقيدة. توفي سنة ٣٨٥هـ.

يُنظر: البداية والنهاية، (١١/ ٣١٧)، تاريخ الإسلام (٢٧/ ١٠١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٤٨٠).

(٤) هو: محمد بن عبدالله بن محمد أبو عبدالله الحاكم الضبي الحافظ من أهل نيسابور، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث، سمع الكثير وطاف الآفاق، روى عن: الدارقطني، وابن أبي الفوارس، وغيرهما. صنف الكتب الكبار والصغار فمنها: المستدرك على الصحيحين، وعلوم الحديث، والإكليل، وغيرهما.

توفي سنة ٣٥٩هـ.

يُنظر: تاريخ الإسلام، (٢٨/ ١٢٢)، البداية والنهاية، (١١/ ٣٥٥)، معجم المؤلفين، (٣/ ٤٥٣).

(٥) هو: يعلى بن مرة بن وهب بن جابر بن عتاب، أبو المرازم الثقفي، صحابي جليل، روى عنه أحاديث وعن أبيه، وعنه: ابناه عبدالله وعثمان وراشد بن سعد وغيرهم. شهد الحديبية وخيبر والفتح مع النبي – صلى الله عليه وسلم-.

بسند ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة، بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [1] ليضل الناس، والمعنى إن مآل أمره إلى الإضلال أو هو تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر؛ فلا مفهوم له كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [2]،﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [3]، فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو للتأكيد الأمر فيها لا اختصاص الحكم."[4].

- **وقد قال رسول صلى الله عليه وسلم:** "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[5].

وقال، عليه الصلاة والسلام: "من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين"[6]، كما أن العلماء اتفقوا على تحريم روايته ممن علم أنه موضوع [7]، فقد حكم بعضهم بكفر واضع الحديث كفراً أكبر مخرجاً من الملة [1].

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٤/ ٤٥١)، تهذيب التقريب، (٢/ ٣٨٨).

(١) سورة الأنعام: ٢١.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٠.

(٣) سورة الأنعام: ١٥١.

(٤) تحفة الأحوذي، (٧/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على -صلى الله عليه وسلم-، ح (٣)، (٦٧٤)، بلفظه.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، المقدمة، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على -صلى الله عليه وسلم-، (٦٧٤)، بلفظه.

(٧) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح، (٥٦)، تدريب الراوي، (١/ ٣٣٤)، رسالة في الأحاديث الموضوعة، (٥٥-٥٦)، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، الحافظ ابن كثير، ب. ت، دار الفكر، بيروت، نقد المنقول (١٩)، الخلاصة في أصول الحديث، (٧٤)، تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار، (١٧٢)، تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، (٢٦)، مباحث في علوم الحديث، (١١٥)، الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث الحافظ ابن كثير، أحمد شاكر، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المنهاج الحديث في علوم الحديث، (٢٠٧).

وبما سبق يتبيّن بطلان مذهب الكرّامية في تجويزهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الترغيب والترهيب.

المبحث السابع: الشيعة.

عرض الشيخ المباركفوري لعدد من مسائل فرقة الشيعة، وقبل عرضها أعرف بهم:

أولاً: الشيعة

عرف علماء الملل والنحل الشيعة اصطلاحاً بعدد من التعريفات [٢] أجمعها التعريف بأنهم:

"من ادعى أن علياً -رضي الله عنه- أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحقهم بالإمامة وولده من بعده، فهو شيعي وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً"[٣].

ومن خلال التعريف السابق يتبيّن أن الاعتقاد بأن علياً -رضي الله عنه- وأولاده أحق الناس بالإمامة هو أساس الاختلاف بين الشيعة وغيرهم [٤].

ثانياً: مسائل الإمامة

استدل الشيعة بعدد من الأحاديث على وجوب الإمامة لعلي-رضي الله عنه-، وفيما يلي عرض لبعضها:

- **حديث: "إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي"[٥].**

---

(٨) يُنظر: تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، (٢٦).

(١) يُنظر: مقالات الإسلاميين، (١/ ٦٥)، الملل والنحل، (١/ ١١٧)، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (٢١-٢٣)، تاريخ الفرق وعقائدها، (٣٧-٣٨).

(٢) يُنظر: الفصل، (١/ ٣٧٠). وقد وافقه في هذا التعريف: مقالات الإسلاميين، (١/ ٦٥)، الملل والنحل، (١/ ١١٧).

(٣) نظر: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، (٢٣).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب عليّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-، ح (٣٧١٢)، (٢٠٣٤)، بلفظه. قال الترمذي: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من حديث جَعْفَرِ بن سُلَيْمَانَ.

قال الشيخ المباركفوري شارحاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "**إن علياً مني وأنا منه**"أي: في النسب والصهر والمسابقة والمحبة وغير ذلك من المزايا، ولم يرد محض القرابة وإلا فجعفر شريكه فيها.

تنبيه: احتج الشيعة بقوله: "إن علياً مني وأنا منه"على أن علياً -رضي الله عنه- أفضل من سائر الصحابة- رضي الله عنهم -زعماً منهم أن رسول الله جعل علياً من نفسه حيث قال: "إن علياً مني"ولم يقل هذا القول في غير عليّ -رضي الله عنه-.

قلت: زعمهم هذا باطل جداً، فإنه ليس معنى قوله: "إن علياً مني"أنه جعله من نفسه حقيقة، بل معناه هو ما قد عرفت آنفاً، وأما قولهم: لم يقل هذا القول في غير عليّ، فباطل أيضاً فإنه قد قال هذا القول في شأن جليبيب [(١)] -رضي الله تعالى عنه- ففي حديث أبي برزة [(٢)] -رضي الله عنه- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في مغزى له فأفاء الله عليه

وأخرجه النسائي، في سننه الكبرى، كتاب المناقب، فضائل عليّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-، ح (٨١٤٦)، (٥/ ٤٥)، بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب السنة، فضل عليّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-، ح (١١٩)، (٥٢٤٨٤)، بلفظه من غير" وهو ولي كل مؤمن بعدي ".

وأخرجه ابن حجر، في مجمع الزوائد، كتاب المناقب، باب مناقب عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، (٩/ ١٩٥)، بلفظه من غير: "إن علياً مني وأنا منه".

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٥٢٠).

(١) هو: جليبيب غير منسوب، روى مسلم من حديث حماد عن ثابت عن كنانة بن نعيم عن أبي برزة الأسلمي أن النبي - صلى الله عليه وسلم -كان في مغزى له فأفاء الله فقال: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: فقدنا فلاناً وفلاناً. قال: " ولكني أفقد جليبيباً".

يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة، (١/ ٤٩٥)، أسد الغابة، (١/ ٤٢٩).

(٢) هو: نضلة بن عبيد الأسلمي أبو برزة مشهور بكنيته، كان إسلامه قديماً، شهد فتح خيبر، وفتح مكة وحنيناً، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وعن أبي بكر. وروى عنه: ابنه المغيرة، وابنة ابنه منية بنت عبيد بن أبي برزة، وأبو عثمان النهدي، وغيرهم.

توفي بخراسان سنة ٦٤هـ.

يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة، (٦/ ٤٣٣-٤٣٤)، أسد الغابة، (٢/ ١٣٤).

فقال لأصحابه: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نعم فلاناً وفلاناً وفلاناً... الحديث. [1] وفيه قال: "لكني أفقد جليبيباً، فاطلبوه"فطلب في القتلى فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه فقال: "قتل سبعة ثم قتلوه، هذا مني وأنا منه"[2] ورواه مسلم وقال: هذا القول في شأن الأشعريين.

ففي حديث أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم"[3] رواه مسلم.

"وهو ولي كل مؤمن من بعدي"كذا في بعض النسخ بزيادة من، ووقع في بعضها بعدي بحذف من، وكذا وقع في رواية أحمد في مسنده.

وقد استدل به الشيعة على أن علياً- رضي الله عنه- كان خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير فصل، واستدلالهم به عن هذا باطل، فإن مداره عن صحة زيادة لفظ"بعدي"وكونها صحيحة محفوظة قابلة للاحتجاج، والأمر ليس كذلك، فإنها قد تفرد بها جعفر بن سليمان [4] وهو شيعي، بل هو غالٍ في التشيع.

---

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل جليبيب -رضي الله عنه-، ح (٢٤٧٢)، (١١١١)، بلفظه.

(١) سبق تخريجه في الصفحه السابقة.

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الشركة، باب الشركة، ح (٢٤٨٦)، (١٩٦)، بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين -رضي الله عنهم-، ح (٢٥٠٠)، (١١١٧)، بلفظه.

(٣) هو: جعفر بن سليمان الضبعي، روى عن: ثابت البنبني، والجعد أبي عثمان، ويزيد الرشك، وغيرهم. وروى عنه: الثوري، وابن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم.

قال البخاري: كان أمياً. وقال أيضاً: يخالف في بعض حديثه. وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن سعد: كان ثقة وبه ضعف وكان يتشيع. وقال ابن حجر: صدوق زاهد، لكنه وكان يتشيع.

توفي سنة ١٧٨هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٣٠٧)، تقريب التهذيب، (١/ ١٣٥).

قال في تهذيب التهذيب: قال الدوري [1]:

كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه، وإذا ذكر علياً قعد يبكي، وقال ابن حبـــان [2] في كتاب الثقات: "حدثنا الحسن بن سفيان [3]، حدثنا إسحاق بن أبي كامل [4]، حدثنا جرير بن يزيد بن هارون [5] بين يدي أبيه قال: بعثني أبي إلى جعفر فقلت: بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر. قال: أما السب فلا، ولكن البغض ما شئت، فإذا هو رافـــضي الحمار"[6]، انتهى.

---

(٤) هو: عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري، أبو الفضل البغدادي، روى عن: سعيد بن عـــامر الـــضبعي، وأسود ابن عامر شاذان، وأبي الجواب أحوص بن جواب، وغيرهم.

وروى عنه: الأربعة، ويعقوب بن سفيان. قال ابن أبي حاتم: صدوق سمعت منه مع أبي وســئل عنـــه أبي فقـــال: صدوق. وقال النسائي: ثقة. وقال الأصم: لم أر في مشائخي أحسن حديثاً منه. وذكره يحيى بن معين فقال: صديقنا وصاحبنا. وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

توفي سنة ٧١هـــ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٢٩٤)، تقريب التهذيب، (١/ ٣٨٠).

(١) هو: الحافظ العلاّمة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي، روى عن: النسائي، والحسن بن سفيان، وأبا يعلى الموصلي، وغيرهم. وولي قضاء سمرقند وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالماً بـــالنجوم والطب وفنون العلم، صاحب التصانيف منها: المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، وغيرها. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه والحديث واللغة. وقال الخطيب: كان ثقة نبيلاً فهماً. توفي سنة ٣٥٤هـــ.

يُنظر: طبقات الحفّاظ (١/ ٣٧٥)، طبقات الشافعية، (١/ ١٣١)، معجم المؤلفين، (٣/ ٢٠٧).

(٢) هو: الحسن بن سفيان الشيباني النسوي، روى عن: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقتيبة بن سعد، وغيرهم.

وروى عنه: محمد بن إسحاق بن خزيمة، ويحيى منصور القاضي، ومحمد بن يعقوب الأخرم، وغيرهم.

قال الحاكم: كان محدث خراسان في عصره مقدماً في التثبت والكثرة والفهم والأدب والفقه.

من مؤلفاته: المسند، وكتاب الأربعين، وغيرها. توفي سنة ٣٠٣هـــ.

يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء، (١٤/ ١٥٧)، البداية والنهاية، (١١/ ١٢٤)، شذرات الذهب، (٢/ ٢٤١).

(٣) هو: إسحاق بن أبي كامل البيوردي، روى من: يزيد بن هارون.

يُنظر: الثقات، (٨/ ١١٨).

(٤) بعد البحث في كتب التراجم لم أهتدِ إلى ترجمته.

(٥) الثقات، محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط١، ١٣٩٥هـــ، دار الفكر، (٦/ ١٤٠).

فَسَبُّهُ أبا بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما- ينادي بأعلى نداء أنه كان غالياً في التشيع، لكن قال ابن عدي [(١)] عن زكريا الساجي [(٢)]، وأما الحكاية التي حكيت عنه فإنما عنى به جارين كانا له قد تأذى بهما يكنى أحدهما أبا بكر ويسمى الآخر عمر، فسئل عنهما، فقال: أما السب فلا، ولكن بغضاً ما لك، ولم يعن به الشيخين أو كما قال، انتهى.

فإن كان كلام ابن عدي هذا صحيحاً فغلوه منتفٍ وإلا فهو ظاهر، وأما كونه شيعياً فهو بالاتفاق.

قال في التقريب: جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري صدوق زاهد لكنه كان يتشيع، انتهى [(٣)]. وكذا في الميزان وغيره.

وظاهر أن قوله: "بعدي"في هذا الحديث مما يقوى به معتقدا الشيعة، وقد تقرر في مقره أن المبتدع إذا روى شيئاً يقوي به بدعته فهو مردود.

قال الشيخ عبدالحق الدهلوي في مقدمته: والمختار أنه إن كان داعياً إلى بدعته ومروجاً له رد، وإن لم يكن كذلك قبل إلا أن يروي شيئاً يقوي به بدعته، فهو مردود قطعاً، انتهى.

---

(١) هو: الإمام الحافظ عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد، يعرف بابن القطان، له عدد من المصنفات، من أشهرها: الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين، وعلل الأحاديث، والانتصار على مختصر المزني في فروع الفقه، توفي سنة ٣٦٥هـ.

يُنظر: تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف الجرجاني، تحقيق: د.محمد عبدالمعيد خان، ط٣، ١٤٠١هـ، عالم الكتب، بيروت، (١/ ٢٦٦)، تذكرة الحفاظ، (٣/ ٩٤٠-٩٤١)، معجم المؤلفين، (٢/ ٢٥٧).

(٢) هو: زكريا بن يحيى الساجي، قال ابن حجر: ثقة فقيه، توفي سنة ٣٠٧هـ.

يُنظر: تقريب التهذيب، (١/ ٢٥٧).

(٣) تقريب التهذيب، (١/ ١٣٥).

فإن قلت: لم يتفرد بزيادة قوله: "بعدي"جعفر بن سليمان، بل تابعه عليها أجلح الكندي [1] فروى الإمام أحمد في مسنده هذا الحديث من طريق أجلح الكندي عن عبدالله بن بريدة [2] عن أبيه بريدة [3] قال: "بعث رسول الله بعثين إلى اليمن على أحدهما عليّ بن أبي طالب وعلى الآخر خالد بن الوليد الحديث"وفي آخره"لا تقع في عليّ فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي".

قلت: أجلح الكندي هذا أيضاً شيعي. قال في التقريب: أجلح بن عبدالله بن حجية يكنى أبا حجية الكندي، يقال: اسمه يحيى صدوق شيعي، انتهى. وكذا في الميزان وغيره.

والظاهر أن زيادة"بعدي"في هذا الحديث من وهم هذين الشيعيين، ويؤيده أن الإمام أحمد روى في مسنده هذا الحديث من عدة طرق ليست في واحدة منها هذه الزيادة... فظهر بهذا كله أن زيادة لفظ بعدي في هذا الحديث ليست بمحفوظة، بل

---

(١) هو: أجلح بن عبدالله الكندي، روى عن: أبي إسحاق، وأبي الزبير، ويزيد بن الأصم، وغيرهم. وروى عنه: شعبة، وسفيان الثوري، وابن المبارك، وغيرهم.

قال القطان: في نفسي منه شيء. وقال النسائي: ضعيف ليس بذاك، وكان له رأي سوء. وقال الجوزجاني: مفتري. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن حجر: صدوق، شيعي. توفي سنة ٤٥هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٩٨-٩٩)، تقريب التهذيب، (١/ ٦٢).

(٢) هو: عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، روى عن: أبيه، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وروى عنه: حسين بن واقد، وأبو المنيب. وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة. توفي سنة ١١٥هـ.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، تقريب التهذيب، (١/ ٣٨٣).

(٣) هو: بريدة بن الحصيب بن عبدالله بن الحارث الأسلمي، أسلم حين مر به النبي - صلى الله عليه وسلم- مهاجراً بالغميم وأقام في موضعه حتى مضت بدر واحد، ثم قدم بعد ذلك، وقيل: غير ذلك، غزا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ست عشرة غزوة، ومناقبة مشهورة، غزا خراسان في زمن عثمان ثم تحول إلى مرو فسكنها إلى أن مات سنة ٦٣هـ.

يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٨٦)، أسد الغابة، (١/ ٢٦٣).

هي مردودة، فاستدلال الشيعة بها على أن علياً -رضي الله عنه- كان خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير فصل باطل جداً، هذا ما عندي، والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ ابن تيمية في منهاج السنّة:

وكذلك قوله: "هو ولي كل مؤمن بعدي"كذب على رسول الله، بل هو في حياته وبعد مماته ولي كل مؤمن، وكل مؤمن وليه في المحيا والممات، فالولاية التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان، وأما الولاية التي هي الإمارة فيقال فيها والي كل مؤمن بعدي، كما يقال في صلاة الجنازة إذا اجتمع الولي والوالي قدم الوالي في قول الأكثر، وقيل: يقدم الولي، وقول القائل: عليّ ولي كل مؤمن بعدي كلام يمتنع نسبته إلى النبي، فإنه إن أراد الموالاة لم يحتج أن يقول بعدي، وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: والٍ على كل مؤمن، انتهى [1].

فإن قلت: لم يتفرد جعفر بن سليمان بقوله: "هو ولي كل مؤمن بعدي"بل وقع هذا اللفظ في حديث بريدة عند أحمد في مسنده ففي آخره"لا تقع في عليّ فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي".

قلت: تفرد بهذا اللفظ في حديث بريدة أجلح الكندي وهو أيضاً شيعي.

وقال في موضع آخر شارحاً للحديث:

---

(١) منهاج السنة، (٧/ ٣٩١-٣٩٢).

قوله: "من كنت مولاه فعليّ مولاه"قيل معناه: من كنت أتولاه فعليّ يتولاه من الولي ضد العدو؛ أي: من كنت أحبه فعليّ يحبه، وقيل: معناه: من يتولاني فعليّ يتولاه، ذكره القارئ عن بعض علمائه.

قال الجزري في النهاية: قد تكرر ذكر المولى في الحديث، وهو اسم يقع على جماعة كثيرة، فهو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد والمعتق والمنعم عليه، وأكثرها قد جاء في الحديث، فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكل من ولي أمراً أو قام به فهو مولاه ووليه، وقد تختلف مصادر هذه الأسماء، فالوَلاية بالفتح في النسب والنصرة والمعتق، والوِلاية بالكسر في الإمارة والولاء في المعتق، والموالاة من والى القوم ومنه الحديث"من كنت مولاه فعليّ مولاه"يحمل على أكثر الأسماء المذكورة [1].

قال الشافعي- رضي الله عنه-: يعني بذلك ولاء الإسلام كقوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ) [2]، وقول عمر لعلي: "أصبحت مولى كل مؤمن"أي: ولي كل مؤمن، وقيل: سبب ذلك أن أسامة قال لعلي: "لست مولاي، إنما مولاي رسول الله"فقال رسول صلى الله عليه وسلم: "من كنت مولاه فعليّ مولاه"انتهى.

وفي شرح المصابيح للقاضي: قالت الشيعة: هو المتصرف، وقالوا معنى الحديث أن علياً- رضي الله عنه- يستحق التصرف في كل ما يستحق الرسول التصرف فيه، ومن ذلك أمور المؤمنين فيكون إمامهم.

---

(١) النهاية في غريب الأثر، (٥/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) سورة محمد: ١١.

قال الطيبي: لا يستقيم أن تحمل الولاية على الإمامة التي هـــي التـــصرف في أمـــور المؤمنين؛ لأن المتصرف المستقل في حياته هو لا غيره، فيجب أن يحمل على المحبة وولاء الإسلام ونحوهما انتهى، كذا في المرقاة [١].

- وإضافة إلى ما ذكره الشيخ أذكر ما يلي:

-أن الشيعة اتفقوا على اعتبار الحديث المتواتر فيما يستدل به على الإمامة، وهذا الحديث آحاد، كما أنه مختلف في صحته عند الأئمة، فكيف ساغ لهم مخالفة مـــا اتفقـــوا علـــى اعتباره؟ وهذا يعد تناقضاً قبيحاً وتحكماً [٢].

-أنهم اشترطوا في الإمام أن يكون أفضل الأمة، وأبو بكر ثم عمر-رضي الله عنهم- أفضل الأمة بشهادة عليّ -رضي الله عنه-فوجب بذلك صحة إمامتهما، كما أنه انعقد عليـــه الإجماع [٣].

-أن هذا الحديث لا دلالة فيه على خلافة عليّ -رضي الله عنه- لا نصاً ولا إشارة، وإلا فإنه يلزم من هذا نسبة جميع الصحابة إلى الخطأ، وهو باطل لعصمتهم من أن يجتمعوا على خطأ [٤].

-أنه على التسليم بصحة الحديث فإنه ليس المراد من لفظ"المولى"الأولى، إذ لم يثبت لدى أئمة النحو أن مفعل تكون بمعنى أفعل التفضيل [٥].

---

(١) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٣٢-١٣٥)، مرقاة المصابيح، (١١/ ٢٤٧).

(٢) يُنظر: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيتمي، ١٤٢٤هـــ، مكتبة الحقيقة، إسطنبول، (٥٨).

(٣) يُنظر: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، (٦٧).

(٤) يُنظر: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، (٦٧).

(٥) يُنظر: الرد على الرافضة، للإمام المقدسي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، ط١، ١٩٨٩م، دار الجيل للطباعة، القاهرة، (٨٣)، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، (٥٨)، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية تحليل فلسفي للعقيدة، د.أحمد محمود صبحي، ١٤١١هـــ، دار النهضة العربية، بيروت، (٢١٥)، (٢١٧).

-أن الحديث فيه دليل على أن علياً -رضي الله عنه- ولي كل مؤمن ومؤمنة، مع أنه لم يصبح إماماً لهم، وبذلك يعلم أنه لا يراد من الولاية الإمامة [1].

-أنه على فرض التسليم بأن الحديث يفيد أنه أولى بالإمامة، فإنه لا يفيد وجوب إمامته بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ولكن المراد المآل وليس الحال، وإلا لكان إماماً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما المراد إمامته بعد الخلفاء الثلاثة-رضي الله عنهم- [2].

-أنه ليس في لفظ الحديث ما يدل على إمامة عليّ -رضي الله عنه-، بل هو مناقض لهذا؛ لأن الصحابة -رضي الله عنهم- لم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم سيد وإمام ولا قائد غيره صلى الله عليه وسلم [3].

■ **حديث: "أنا دار الحكمة وعليّ بابها"[4].**

قال الشيخ المباركفوري شارحاً الحديث:

"قال الطيبي: لعل الشيعة تتمسك بهذا التمثيل أن أخذ العلم والحكمة منه مختص به لا يتجاوز إلى غيره إلا بواسطته -رضي الله عنه-لأن الدار إنما يدخل من بابها، وقد قال

---

(١) يُنظر: منهاج السنة، (٧/ ٣٢٤)، الرد على الرافضة، (٨٣)، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، (٥٧-٥٨)، الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د.عليّ محمد الفقيهي، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (٢١٧-٢١٨)، (٢٢٠)، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية تحليل فلسفي للعقيدة، (٢١٦).

(٢) يُنظر: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، (٦٠-٦١)، مختصر التحفة الاثنى عشرية، محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، (ب. ت)، المكتبة السلفية، القاهرة، (١٨٢)، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية تحليل فلسفي للعقيدة، (٢٢٠).

(٣) يُنظر: منهاج السنة، (٧/ ٣١٧)، (٧/ ٣٢٥)، (٧/ ٣٨٨).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب حديث غريب: "أنا دار الحكمة وعليّ بابها" ح (٣٧٢٣)، (٢٠٣٥)، بلفظه. قال الترمذي: حديث غريب منكر.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، ح (٤٦٣٧)، (٣/ ١٣٧)، بنحوه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه.

قال الألباني: ضعيف. ضعيف سنن الترمذي، (٤٥٤).

تعالى: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [1]، ولا حجة لهم فيه إذ ليس دار الجنة بأوسع من دار الحكمة ولها ثمانية أبواب، انتهى.

وقال القارئ: معنى الحديث عليّ باب من أبوابها، ولكن التخصيص يفيد نوعاً من التعظيم وهو كذلك؛ لأنه بالنسبة إلى بعض الصحابة أعظمهم وأعلمهم، ومما يدل على أن جميع الأصحاب بمنزلة الأبواب قوله صلى الله عليه وسلم: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"[2]، من الإيماء إلى اختلاف مراتب أنوارها في الاهتداء، ومما يحقق ذلك أن التابعين أخذوا أنواع العلوم الشرعية من القراءة والتفسير والحديث والفقه من سائر الصحابة غير عليّ -رضي الله عنه- أيضاً، فعلم عدم انحصار البابية في حقه، اللهم إلا أن يختص بباب القضاء، فإنه ورد في شأنه أنه أقضاكم، كما أنه جاء في حق أُبَيٍّ أنه أقرؤكم، وفي حق زيد بن ثابت أنه أفرضكم، وفي حق معاذ بن جبل أنه أعلمكم بالحلال والحرام... قوله: (هذا حديث غريب منكر): اختلف أهل العلم في هذا الحديث؛ فقال ابن الجوزي وغيره: إنه موضوع [3]، قال الحاكم وغيره: إنه صحيح[4]، قال الحافظ ابن حجر: والصواب خلاف قولهما معاً، وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب، كذا في الفوائد المجموعة للشوكاني"[5].

-الرد عليهم:

---

(١) سورة البقرة: ١٨٩.

(٢) أخرجه عبد بن حميد في مسنده، مسند عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما-، ح (٧٣٨)، (١/ ٢٥٠)، بنحوه. وأخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله، (٢٠٥).

(٣) قال عن الحديث: لا أصل له. الموضوعات، (١/ ٢٦٥).

(٤) المستدرك، (٣/ ١٣٧).

(٥) تحفة الأحوذي، (١٠/ ١٤١-١٤٢)، الفوائد المجموعة، (٣٤٩)، مرقاة المفاتيح، (١١/ ٢٥٢).

-أن هذا الحديث موضوع كما قال بذلك أكثر العلماء [1]، وفيه أبو الصلت الهروي شيعي جلد، وكذاب [2]، كما أن متنه باطل قطعاً ومنافٍ للشريعة والواقع العملي من حياة النبي -صلى الله عليه وسلم- [3].

-أن هذا الحديث باطل لما يلزم منه أن علياً -رضي الله عنه-وحده مصدر العلم من النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا باطل لأن رواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع القرائن [4]، ولو كان كذلك لكان بمترلة النبي صلى الله عليه وسلم يجب اتباعه في كل ما يقوله.

---

(١) حكم العلماء على هذا الحديث بالضعف والوضع.

يُنظر: سنن الترمذي، (٣٠٢٥)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زيد، ط١، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب، (٢/ ١٥٢)، الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، ط٣، ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت، (١/ ١٩٢)، (٢/ ٣٤١)، تاريخ بغداد، أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، (٧/ ١٧٢)، (١١/ ٤٨-٥١)، مجموع الفتاوى، (٤/ ٤١٠)، (١٨/ ١٢٣)، منهاج السنة، (٧/ ٥١٥) ضعيف سنن الترمذي، (٤٥٤)، ضعيف الجامع الصغير، (١٨٩).

وقال ابن الجوزي، رحمه الله: لا يصح من جميع الوجوه. يُنظر: الموضوعات، (١/ ٢٦٤).

وقال الإمام المزي، رحمه الله: ليس له أصل. يُنظر: تهذيب الكمال، (٢١/ ٢٧٦).

وقال الحافظ ابن كثير، رحمه الله: وساقه ابن عساكر بإسناد مظلم. يُنظر: البداية والنهاية، (٧/ ٣٥٩).

وللاستزادة يُنظر: الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي، أ.د.محمد التركي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار العاصمة، الرياض، (٤٥-٥٦).

(٢) هو: عبدالسلام بن صالح بن سليمان، أبو الصلت الهروي، روى عن: عبدالسلام بن حرب، وعبدالله بن إدريس، وعباد بن العواد، وغيرهم. وروى عنه: ابنه محمد، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وسهل بن زنجلة، وغيرهم.

قال المروذي: سئل أبو عبدالله عن أبي الصلت، فقال: روى أحاديث مناكير. قيل له: روى حديث مجاهد: "أنا مدينة العلم"؟ قال: ما سمعنا بهذا. قللت: هذا الذي ينكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا ما سمعنا به. وروى عن عبدالرزاق أحاديث لا نعرفها ولا نسمعها.

قال زكريا الساجي: يحدث بمناكير، هو عندهم ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. قال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت، وهو متهم فيهم. وقال الدارقطني: كان رافضي خبيث. وقال ابن حجر: صدوق له مناكير، وكان يتشيع.

يُنظر: تهذيب التهذيب، (٢/ ٥٧٦-٥٧٧)، تقريب التهذيب، (١/ ٤٦٩).

(٣) للاستزادة يُنظر: الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي جمع ودراسة للأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالنكارة، أ.د.محمد التركي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، (٤٥-٥٦).

(٤) يُنظر: الرد على الرافضة، (٨٢).

-أنه كما ورد هذا الحديث بحق عليّ –رضي الله عنه-، فقد وردت أحاديث أخرى بحق غيره، فقد ورد في أبي بكر–رضي الله عنه-"ما صب الله شيئاً في صدري إلا وقد صببته في صدر أبي بكر"[1]، وقد ورد في عمر –رضي الله عنه-"لو كان بعدي نبي لكان عمـــر"[2] وعلى هذا فيجب اعتبار هذه الروايات جميعاً، وإلا فلا ينبغي الالتزام برواية واحدة [3].

ثالثاً: المهدي:

بيّن الشيخ المباركفوري مذهب الشيعة في المهدي[4] ورد عليهم في شـــرحه لحـــديث وصف المهدي، وبيان مطابقته لاسم الرسول صلى الله عليه وسلم:

"فيكون محمد بن عبدالله، وفيه رد على الشيعة حيث يقولون: المهدي الموعود هو القـــائم المنتظر، وهو محمد بن الحسن العسكري [5]"[6].

وقال –رحمه الله- في شرح حديث الاثنا عشر إماماً:

"والظاهر أن منهم المهدي المبشر به في الأحاديث الواردة بذكره أنه يواطئ اسمه اسم النبي - صلى الله عليه وسلم - واسم أبيه، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كمـــا ملئـــت جـــوراً وظلماً، وليس هذا بالمنتظر الذي يتوهم الرافضة وجوده ثم ظهوره من سرداب سامرا، فإن

---

(١) ذكره ابن القيم في المنار المنيف فيما وصفة جهلة منتسبين إلى السنة في فضل أبي بكر، (٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب قول النبي–صلى الله عليه وسلم- "لو كان بعدي نبي لكـــان عمر"ح (٣٦٨٦)، (٢٠٣١)، بلفظه. قال الترمذي: حديث حسن غريب.

وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، ح (٤٤٩٥)، (٣/ ٩٢)، بلفظه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم عبدالله بن عباس، ح (١١٠٦١)، (١١/ ٦٥)، بنحوه.

قال الألباني: حسن. صحيح سنن التر مذي، (٣/ ٥١٠).

(٣) يُنظر: مختصر الاثنى عشرية، (١٨٥).

(٤) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣٨)، (٦/ ٣٤٧).

(٥) هو: محمد بن الحسن العسكري بن عليّ الهادي ابن محمد الجواد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفـــر الصادق ينتهي نسبه إلى عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه-، وهو الذي تدعي الشيعة أنه آخر الأئمة الاثنى عشر وهو المهدي المنتظر لديهم، وأنه دخل سرداب بسامراء وسوف يخرج ويتبعه الناس.

يُنظر: سيَر أعلام النبلاء، (١٣/ ١١٩-١٢٠).

(٦) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٤٧).

ذلك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل من هوس العقول السخيفة وتوهم الخيـــالات الضعيفة، وليس المراد بهؤلاء الخلفاء الاثني عشر الأئمة الذين يعتقد فيهم الاثنا عشرية من الروافض لجهلهم وقلة عقلهم، انتهى"(١).

ومما يرد أيضاً به عليهم:

-أن الأحاديث الواردة بخروج المهدي متواترة (٢).

-أن الحسن بن عليّ العسكري لم يكن له نسل ولا عقب (٣).

-أن أعمار أمة محمد –صلى الله عليه وسلم-بين الستين إلى السبعين، فما احتجوا به من قولهم ببقائه حتى وقت خروجه باطل (٤).

يتبيّن مما سبق أنه لا علاقة لعقيدة أهل السنّة في المهدي بعقيدة الشيعة الموهومة الباطلة (٥).

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٣٣٨)، تفسير القرآن العظيم، (٢/ ٤٦-٤٧). ويُنظر: أشراط الساعة، (٥٩)، التذكرة، (٥٤٧-٥٥٧)، الإشاعة لأشراط الساعة، (٨٧-٨٨)، الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، (١٦٩)، (١٧٢)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٢٤٩)، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، عبدالعليم البستوي، (٣٥٦).

(٢) يُنظر: أشراط الساعة، (٥٩-٦٠)، الإشاعة لأشراط الساعة، (٨٧)، الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، حمود عبدالله التويجري، (٤٣)، أشراط الساعة، يوسف الوابل، (٢٥٩)، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، عبدالعليم البستوي، (٣٥٦)، عقيدة أهل السنّة والأثر في المهدي المنتظر، عبدالمحـــسن العبـــاد، (١٩-٢٢).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٢٧/ ٤٥٢)، منهاج السنة، (٤/ ٨٧)، سِيَر أعلام النبلاء، (١٣/ ١٢٠).

(٤) يُنظر: منهاج السنة، (٤/ ٩٢-٩٣).

(٥) يُنظر: البداية والنهاية، (١/ ١٥٣-١٥٤)، عقيدة أهل السنّة والأثر في المهدي المنتظر، (٦٨-٦٩).

المبحث الثامن: الصوفية والباطنية.

ذكر الشيخ المباركفوري الصوفية والباطنية في سياق واحد؛ وذلك لاتفاقهما في تأويل دلالات الكتاب والسنّة والقول بأن لها ظاهراً وباطناً [(١)].

وفيما يلي التعريف بكل منهما:

أولاً: الصوفية:

اختلف الباحثون في اشتقاق كلمة الصوفية، والراجح أنها مشتقة من الصوف [(٢)].

والصوفية هي تيار ديني منحرف في التناول الفكري والعقدي، طريقهم في ذلك التأويل الباطني متسترين عليه باسم أعمال القلوب والروحانيات، مرادهم بذلك الوصول إلى معرفة الله تعالى بالكشف والمشاهدة [(٣)].

ثانياً: الباطنية

الباطنية لقب اصطلاحي، تندرج تحته اتجاهات لطوائف وفرق مختلفة، الصفة العامة التي تغلب عليها تأويل النص الظاهر بالمعنى الباطن تأويلاً يذهب مذاهب شتّى قد يصل بالمذاهب الباطنية التي تعمل التأويل في النص إلى حد التناقض فيما بينها، بحيث تصبح الفرق الباطنية خارجة عن ملة الإسلام، بل فرقاً من فرق الكفر [(٤)].

---

(١) يُنظر: هذه هي الصوفية، (٢٠)، العلاقة بين التشيع والتصوف، فلاح إسماعيل مندكار، إشراف: عبدالله الغنيمان، الجامعة الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، شعبة العقيدة، ١٤١١هـ، (١٨٢-١٨٩)، (٤٣٠)، مصادر التلقي عند الصوفية، هارون بشير صديقي، ط١، ١٤١٧هـ، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (٦٨)، تاريخ الفرق وعقائدها، (١٦٣).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١١/ ٧)، دراسات في الفرق الشيعة، النصيرية، الباطنية، الصوفية، الخوارج، د.صابر طعيمة، ط٢، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض، (٧٥)، الصوفية معتقداً ومسلكاً، د.صابر طعيمة، ط١، ١٤٠٥هـ، (١٩-٢٠)، العلاقة بين التشيع والتصوف، (٦٨-٦٩).

(٣) يُنظر: دراسات في الفرق، د.صابر طعيمة، (١٠٧)، الصوفية معتقداً ومسلكاً، (٣١-٣٢).

(٤) يُنظر: تاريخ الفرق وعقائدها، (١٥٧)، دراسات في الفرق، د.صابر طعيمة، (٧٥)، المرشد الأمين لاعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (٩٩-١٠٠).

وسبب تسميتهم بهذا الاسم:

أنهم ادعوا أن لظواهر نصوص الكتاب والسنّة بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر؛ فلا يفهم حقائقها إلا هم [١].

المسائل:

أولاً: الرد على الصوفية في جواز الطب

يرى الصوفية أن التداوي لا يجوز لأنه ينافي التوكل [٢]، قال الشيخ المباركفوري في شرحه لباب ما جاء في الدواء والحث عليه: "فيه إثبات الطب والعلاج وأن التداوي مباح غير مكروه كما ذهب إليه بعض الناس.

وقال العيني: فيه إباحة التداوي وجواز الطب، وهو رد على الصوفية أن الولاية لا تتم إلا إذا رضي بجميع ما نزل به من البلاء ولا يجوز له مداواته، وهو خلاف ما أباحه الشارع، انتهى"[٣].

وقولهم هذا باطل؛ لأن التداوي مباح بالسنّة والإجماع، كما أنه لا ينافي التوكل لأننا مأمورون بالأخذ بالأسباب، وقد ثبت عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه تداوى وأمر بالتداوي و لم يخرج بذلك من التوكل ولا أخرج من أمره أن يتداوى من التوكل [٤].

ثانياً: بيان ضلال الصوفية والباطنية في القول بأن للقرآن ظاهراً وباطناً

يرى الصوفية [٥] والباطنية [٦] أن للقرآن ظاهراً وباطناً، قال الشيخ المباركفوري في بيان ضلالهم:

---

(١) يُنظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عقائدها، وحكم الإسلام فيها، د.محمد الخطيب، ط١، ١٤١٤هـ، دار عالم الكتب، الرياض، (١٩)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٣٨٠-٣٨١).

(٢) يُنظر: تلبيس إبليس، عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: د.السيد الجميلي، ١٤٢٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، (٣٥١).

(٣) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٣٦)، عمدة القاري، (٢١/ ٣٤٢).

(٤) يُنظر: تلبيس إبليس، (٣٥١)، زاد المعاد، (٤/ ١٤-١٥)، تيسير العزيز الحميد، (٩٧-٩٩).

(٥) يُنظر: تاريخ الفرق وعقائدها، (١٦٢-١٦٤)، المعجم الصوفي، محمود عبدالرزاق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، (٩٤).

(٦) فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، ١٣٨٣هـ، المكتبة العربية للتراث، القاهرة، (٥٥)، (٥٧)، الفصل، (١/ ٣٧١)، الفرق بين الفرق، (٢٥٩)، دراسات في الفرق، د.صابر طعيمة، (٧٩)،

"وقد أخطأ الباطنية الذين يعتقدون أن للقرآن ظهراً وبطناً، وأن المراد باطنه دون ظاهره، ومن هذا ما يسلكه بعض الصوفية من تفسيرهم فرعون بالنفس، وموسى بالقلب، إن زعموا أن ذلك مراد بالآية لا إشارات ومناسبات لآيات..."[1].

وقد رد الشيخ عليهم في بيانه لحكم التفسير بالرأي [2]، ويكفي بالرد عليهم أن المراد بقولهم هذا هو إبطال الشرائع بأسرها [3].

الباطنية، (٣٠-٣٥)، المرشد الأمين لاعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (٢٣٥)، شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، (٣٨٠-٣٨١).

(١) تحفة الأحوذي، (٨/ ١٩٣ -١٩٤).

(٢) يُنظر: الباب الثاني، المبحث الثاني، تحريم تفسير القرآن بالرأي.

(٣) يُنظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (٢٣٣).

المبحث التاسع: التناسخية.

ذكر الشيخ المباركفوري أهل التناسخ في موضعين هما:

الأول: بيّن فيه المراد بالتناسخ وذكر بعض شبههم، ورد عليهم، وبين كفرهم في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن أرواح الشهداء في طير خضر تعلق من ثمر الجنة أو شجر الجنة"[1].

فقال: "قال في المرقاة: وقد تعلق بهذا الحديث وأمثاله بعض القائلين بالتناسخ وانتقال الأرواح وتنعيمها في الصور الحسان المرفهة وتعذيبها في الصور القبيحة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب، وهذا باطل مردود لا يطابق ما جاءت به الشرائع من إثبات الحشر والنشر والجنة والنار؛ ولهذا قال في حديث آخر: "حتى يرجعه الله إلى جسده يوم بعثه الأجساد"[2]... وفي بعض حواشي شرح العقائد: اعلم أن التناسخ عند أهله هو رد الأرواح إلى الأبدان في هذا العالم لا في الآخرة؛ إذ هم ينكرون الآخرة والجنة والنار؛ ولذا كفروا، انتهى.

قلت: على بطلان التناسخ دلائل كثيرة واضحة في الكتاب والسنّة منها قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) [3]"[4].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في ثواب الشهيد، ح (١٦٤١)، (١٨٢٠)، بلفظه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه الإمام أحمد، في مسنده، مسند كعب بن مالك -رضي الله عنه-، ح (١٥٣٤٩)، (٤/ ٤٥٠)، بلفظه.

قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٢٣٠-٢٣١).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب: ذكر القبر والبلى، ح (٤٢٧١)، (٢٧٣٦)، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، في صحيحه، كتاب السير، باب: فضل الشهادة، ح (٤٦٥٧)، (١٠/ ٥١٣)، بنحوه.

وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، معجم كعب بن مالك، ح (١١٩)، ح (١٢٠)، ح (١٢١)، (١٩/ ٦٤)، بنحوه.

(٣) سورة المؤمنون: ٩٩-١٠٠.

(٤) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٩٣)، مرقاة المفاتيح، (٧/ ٣٣٨-٣٣٩).

الثاني: أشار إليهم فيمن ينكر اليوم الآخر، في شرحه لحديث: "**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حتى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله، وَأَنِّي مُحَمَّدٌ رسول اللَّهِ بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالْمَوْتِ وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ**"(1) قال: "فمن لم يؤمن بواحد من هذه الأربعة لم يكن مؤمناً:

الأول: الإقرار بالشهادتين وأنه مبعوث إلى كافة الإنس والجن.

والثاني: أن يؤمن بالموت أي يعتقد فناء الدنيا، وهو احتراز عن مذهب الدهرية القائلين بقدم العالم وبقائه أبداً، قال القارئ: وفي معناه التناسخي ويحتمل أن يراد اعتقاد أن الموت يحصل بأمر الله لا بفساد المزاج كما يقوله الطبيعي، والثالث: أن يؤمن بالبعث، والرابع: أن يؤمن بالقدر، يعني بأن جميع ما يجري في العالم بقضاء الله وقدره، انتهى"(2).

فما ذكره الشيخ المباركفوري من تعريف التناسخ صحيح ويعرف بأنه: تكرار تجسد الروح بعد الموت أو انتقال الروح بعد الموت من الجسم إلى جسم آخر، سواء كان إنساناً أو حيواناً، والثواب والعقاب في هذه الدار، لا في دار أخرى لا عمل فيها (3). ويسمى بالتقمص؛ وذلك لتشبيه الروح بتقمص الأجساد (4).

وإضافة إلى رد الشيخ عليهم وبيان ضلالهم أذكر أموراً في الرد عليهم:

- ثبت بالكتاب والسنّة والإجماع الإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من البعث والحساب والجزاء والجنة والنار (5).

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب: ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ح (٢١٤٥)، (١٨٦٧)، بلفظه.
وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب السنة، باب: في الإيمان، ح (٨١)، (٢٤٨٢)، بلفظه.
وأخرجه الحاكم، في المستدرك، كتاب الإيمان، ح (٩٠)، (١/ ٧٨)، بلفظه. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.
قال الألباني: صحيح، صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٤٧).

(2) يُنظر: تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٦).

(3) يُنظر: لسان العرب، (٤/ ١٤)، الملل والنحل، (٢/ ٥٤)، المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ط١، ١٩٧١م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (١/ ٣٤٦-٣٤٧)، تناسخ الأرواح أصوله وآثاره وحكم الإسلام فيه، د.محمد الخطيب، ط١، ١٤١٤هـ، مكتبة الأقصى، عمان، (٧).

(4) يُنظر: تناسخ الأرواح أصوله وآثاره وحكم الإسلام فيه، (٧).

(5) يُنظر: الباب الثاني، الفصل، الفصل، (٢/ ٣٨٩).

- دلت أدلة الكتاب والسنّة على أن الروح لها عدة تعلقات بالبدن، كما أنها تنفصل عنه وتعود إليه، ففي جميع حالات تعلقها بالبدن تتعلق ببدن واحد لا غيره [١].

-أن عقيدة تناسخ الأرواح عقيدة باطلة لم يدل عليها دليل من كتاب الله ولا سنة رسوله —صلى الله عليه وسلم-، ولا إجماع الأمة [٢]، بل دلت على كفر معتقدها [٣]. وبهذا يتبيّن بطلان عقيدة التناسخ.

(١) يُنظر: الروح، (٨٤)، شرح العقيدة الطحاوية، (٥٧٨-٥٧٩)، تناسخ الأرواح أصوله وآثاره وحكم الإسلام فيه، (٥٨)، عقيدة الحلول والتناسخ عرضاً ونقضاً، أ.د.محمد عبدالعزيز العلي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، (٣١٧-٣٢٠).

(٢) يُنظر: الفصل، (١/ ١١٢)، (٢/ ٣٧٥)، الروح، (١٨٧)، الأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين، عبدالرحمن السعدي، ط٣، ١٤٠٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض، (١٠٠-١٠١)، عقيدة الحلول والتناسخ، (٣٩٠).

(٣) يُنظر: التمهيد، (٩/ ١١٦)، المحلى في شرح المجلى الحج والآثار، عليّ بن أحمد بن حزم، اعتنى به: حسان عبدالمنان، بيت الأفكار الدولية، الرياض، (٥٦)، الشفا بتعريف حقوق سيدنا المصطفى، عياض اليحصبي، ط١، ١٤٢٢هـ، المكتبة العصرية، بيروت، (٢/ ٣٩١-٣٩٢)، الرد على المنطقيين، أحمد بن تيمية، ط٢، ١٣٩٩هـ، إدارة ترجمان السنة، لاهور، (٤٥٨).

المبحث العاشر: الدهرية.

بيّن الشيخ المباركفوري بطلان مسألة قدم العالم عند الدهرية [1]، وقبل عرضها والرد عليهم أعرف بهم:

هي مذهب كل من اعتقد قدم الزمان والمادة والكون، وأنكر الألوهية والخلق والبعث والحساب، وقد لخص القرآن الكريم عقيدهم بقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ**﴾ [2] [3].

تتضح هذه المسألة ببيان أساسها، وهو:

هل يقال: بدوام فاعلية الرب وأنه لم يزل فاعلاً، و لم يأتِ يوم وهو معطل عن الفعل أم لا؟ [4]

فالدهرية قالوا بدوام فاعلية الرب وأن فعله يكون مع المفعول[5]، يقولون بقدم العالم بمعنى مقارنة العالم لله حتى يكون قديماً معه، فلم يفرقوا بأنه لم يزل فاعلاً خالقاً – دوام خالقيته التي هي من لوازم وجوده – وأعيان المخلوقات الحادثة بعد أن لم تكن [6]، وقولهم هذا باطل؛ لأن الرب يكون كل شيء فيكون عقب تكوينه لا مع تكوينه في الزمان [7]، كما أن العقل الصريح لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم، وإنما يدل على أن الرب لم يزل

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٦).

(٢) سورة الجاثية: ٢٤.

(٣) يُنظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، (٥/ ١٥٦-١٥٧)، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، (٧١) الملل والنحل، (٢/ ٥٤)، (٢/ ٢١٥)، (٢/ ٢٣١)، تلبيس الجهمية، (١/ ١٣٩-١٤١)، تفسير القرآن العظيم، (٤/ ١٩٢).

(٤) يُنظر: قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، كاملة الكواري، ط١، ٢٠٠١م، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، (٣١).

(٥) يُنظر: قدم العالم وتسلسل الحوادث، (١٨٧-١٨٨).

أي: أن الخلق يكون مع تكوينه في الزمان، وهو خطأ: لأنه سبحانه يكون كل شيء فيكون عقب تكوينه.

(٦) يُنظر: مجموع الفتاوى، (١٦/ ٩٥).

(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٦/ ٢٣١-٢٣٢)، (٩/ ٢٧٧-٢٧٨)، (٩/ ٢٨٢)، (١٢/ ٤٢-٤٣)، شرح الأصبهانية، (١٦٠-١٦١)، قدم العالم وتسلسل الحوادث، (١٨٧-١٨٨).

فاعلاً، كما دل الشرع أيضاً على بطلانه، وقد اتفق أهل الملل على أن هذا العالم محـــدث كائن بعد أن لم يكن، وأنه -سبحانه وتعالى- خالق كل شيء [1]، كما أن كل ما يحتج به لإثبات قدم العالم يلزم صاحبه أعظم مما فر منه، حتى يؤول به الأمر أن ينكر الوجـــود بالكلية أو يعترف ببطلان قوله [2].

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى، (٥/ ٥٣٨-٥٣٩)، قدم العالم وتسلسل الحوادث، (٢٠٠-٢٠١).

(٢) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية، (١/ ١٤٨).

المبحث الحادي عشر: الطبائعيون.

ذكر الشيخ المباركفوري مذهب أهل الطبيعة في الموت، وقبل بيان مذهبهم والرد عليهم أعرف بهم.

-أهل الطبيعة:

هم أول الفلاسفة اليونانيين الذين اهتموا بحقيقة المبدأ الأول للأشياء، وما هو أصل نشأتها، والنهاية التي ترتد إليها بعد فسادها، والجوهر الذي يستمر رغم التغيرات التي تأتي على الشيء، وتتسم نقطة بحثهم عن أصل الكون والطبيعيات عموماً [١].

قال الشيخ المباركفوري في شرحه للإيمان بالموت:

"أن يؤمن بالموت؛ أي يعتقد فناء الدنيا، وهو احتراز عن مذهب الدهرية القائلين بقدم العالم وبقائه أبداً. قال القارئ: وفي معناه التناسخي ويحتمل أن يراد اعتقاد أن الموت يحصل بأمر الله لا بفساد المزاج كما يقوله الطبيعي"[٢].

وإضافة إلى رد الشيخ عليهم: أنه لا يقدر على الإحياء والإماتة إلا الله تعالى، والدليل قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [٣] فيبطل به قول أهل الطبيعة [٤].

---

(١) يُنظر: المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، (٧١)، تاريخ الفكر الفلسفي الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، د.محمد أبو ريان، ١٩٨٨ م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (٤١)، معالم تاريخ الفكر الفسفي، أ.د.نجاح الغنيمي، ط١، ١٤٠٩هـ، دار المنار، القاهرة، (١/ ١٧٣)، تاريخ الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلوطين وبرقلس، ماجد فخري، ط١، ١٩٩١م، دار العلم للملايين، بيروت، (١٦)، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، د.عزت قرني، ١٩٩٣ م، طبع ذات السلاسل، الكويت، (٢٤)، تاريخ الفلسفة اليونانية من بدايتها حتى المرحلة الهلنسية، د.محمد مرحبا، ط١، ١٤١٤هـ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، (٤٥).

(٢) تحفة الأحوذي، (٦/ ٢٥٦).

(٣) سورة الملك: ٢.

(٤) يُنظر: التفسير الكبير، (٢/ ١٤٠).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبة ومن والاه، أما بعد،

فقد تم – بتوفيق الله –الانتهاء من دراستي لآراء العلامة محمد عبدالرحمن المباركفوري الاعتقادية –عرض ودراسة–، وبعد استعراض هذا البحث والوقوف على مسائله أكتب نتائج الدراسة، وهي كما يلي:

١-أسهم علماء أهل الحديث في الهند في نشر عقيدة السلف من خلال عنايتهم بالكتاب والسنّة، وتبرز جهودهم بتأليف كتب التفسير، وكتب الحديث، والتعليم والترجمة في أبواب العقيدة، ونشر الكتب وتوزيعها، وإحياء السنّة وتربية الناس على التوحيد؛ وذلك بعقد الدروس، والندوات، والمناظرات، وخطب الجمعة، وغيرها.

٢- يعد الشيخ المباركفوري من أبرز علماء أهل الحديث في الهند، كما أن له عناية بعقيدة أهل السنّة والجماعة.

٣-تضمن كتاب تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي أغلب آراء الشيخ المباركفوري الاعتقادية.

٤- تأثرت حياة الشيخ المباركفوري وتكوينه العلمي وآرائه الاعتقادية سلباً وإيجاباً بالأحوال السياسية والاجتماعية والعلمية السيئة في القرن الثاني عشر الهجري.

٥-أن مصادر الشيخ المباركفوري في تقرير العقيدة هي: القرآن الكريم، والسنّة النبوية، والإجماع.

٦-أن منهج الشيخ المباركفوري-رحمه الله- في الاستدلال على مسائل الاعتقـــاد والرد على المخالفين يبرز في سمات هي: أ-النقل من كلام العلمـــاء في مـــسائل الاعتقاد دون التحقق من صحة ما ذهبوا إليه.

ب-العمل بالتأويل، والتفويض، والمجاز، والمشاكلة في باب: الأسماء والصفات.

ج-اضطرابه – رحمه الله- في عدد من المسائل العقدية بين منـــهج أهـــل الـــسنّة والجماعة والمبتدعة.

د_الاكتفاء بالنقل عن العلماء في غالب مسائل الاعتقاد؛ ولهذا فإنه لا يتضح رأيه في هذه المسائل إلا بالتتبع والاستقراء من خلال هذه النقول.

هـــ-الرد على الفرق والطوائف المختلفة غالباً فيما خالفوا فيه منهج أهل الـــسنّة والجماعة في مسائل الاعتقاد.

٧-من خلال دراستي لآراء الشيخ المباركفوري الاعتقادية تبين لي أنه وافق أهـــل السنّة والجماعة في كثير من المسائل، ووقع منه مخالفات في مسائل أخرى، وفيمـــا يلي بيان ذلك:

- **في الإيمان بالله – تعالى-**: وافق أهل السنّة والجماعة في تعريف التوحيد.
- **في توحيد الألوهية**: وافق أهل السنّة والجماعة في بيان فضل التوحيد، وجزاء من حققه.
- **وافق أهل السنّة والجماعة في بيان ما ينافي توحيد الألوهية في المسائل التالية:**
- **أولاً: ما ينافيه من الأعمال**: الذبح لغير الله، إتيان الكهان، تعليق التمائم، الرقى، الطيرة، العدوى، التصوير، الرياء، التبرك بالنبي- صلى الله عليه وســـلم- حـــال حياته، والتبرك بالمساجد الثلاثة: المسجد الحرام، المسجد النبوي، المسجد الأقصى، التبرك بذات النبي- صلى الله عليه وسلم- بعد موته.

- **ثانياً: ما ينافيه من الأقوال**: الحلف بغير الله، التوسل.
- **خالف أهل السنّة والجماعة في بيان ما ينافي توحيد الألوهية في المسائل التالية:**
- **أولاً: ما ينافيه من الأعمال**: التبرك بالصالحين قياساً على التبرك بالنبي- صلى الله عليه وسلم-، والتبرك بصحيح البخاري.

- **في توحيد الأسماء والصفات: أولاً: في توحيد الأسماء**: وافق أهل السنّة والجماعة في أن أسماء الله غير محصورة بعدد، وثبوت الاسم الأعظم، وفي شرحه للأسماء الحسنى بالجملة، وخالفهم في بعضها وهي: اسم السميع واسم البصير واسم الودود.

- **ثانياً: في توحيد الصفات**: وافق أهل السنّة والجماعة في شرحه للمقولة المشهورة"أمروها كما جاءت بلا كيف"وخالفهم في عمله بالتأويل، والتفويض، والمجاز، والمشاكلة، والمقابلة في صفات الله-عز وجل.

- **في الإيمان بالملائكة**: وافق أهل السنّة والجماعة في بيان مفهوم الإيمان بالملائكة، وتقرير وجودهم، وبيان خلقهم، وأعمالهم، وتكليفهم.
- **في الإيمان بالكتب**: وافق أهل السنّة والجماعة في بيان مفهوم حقيقة الإيمان بالكتب، وتعريف القرآن الكريم، وإعجازه، وبيان تحريم تفسيره بالرأي.
- **في الإيمان بالرسل**: وافق أهل السنّة والجماعة في القول بالتغاير بين النبي والرسول، مع وجود علاقة العموم والخصوص بينهما، وبيان معنى الإيمان بالرسل، والمفاضلة بينهم، وتقرير عصمتهم من الكبائر، وعصمتهم في التبليغ، والقول بعدم نبوة النساء.

- خالف أهل السنّة والجماعة في عصمة الأنبياء من الصغائر.

- **في الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم:** وافق أهل السنّة والجماعة فيما ذكره من معجزاته صلى الله عليه وسلم، وخصائصه، وتكفيره لمن سبه.

▪ **في الإيمان باليوم الآخر:**

- **في أشراط الساعة:** وافق أهل السنّة والجماعة في تعريفه لها، وبيان أقسامها، وما ذكره منها.
- **في الحياة البرزخية:** وافق أهل السنّة والجماعة في تعريف فتنة القبر، والقول بثبوتها، وبيان من يُستثنى منها، وعدد الملائكة الموكلين بالسؤال وأسمائهم، وصفاتهم، ووجوب عذاب القبر ونعيمة، أنه يقع على الروح والجسد، ووافق أهل السنّة والجماعة في بيان حقيقة الروح، وماهيتها.

▪ **في الحياة الآخرة:** وافق أهل السنّة والجماعة فيما يكون في اليوم الآخر من أحداث وهي:

النفخ في الصور، الحشر، العرض، الشفاعة بأنواعها، الحوض، الميزان، الصراط، الرؤية، الجنة والنار: خلقهما ووجودهما، ودوامهما.

- **في الإيمان بالقضاء والقدر:** وافق أهل السنّة والجماعة في تعريف القضاء والقدر، ومعنى الإيمان به، ومسألة الرضا بقضاء الله، والاحتجاج بالقدر، وصلته بالدعاء، وزيادة العمر بالبر والصلة، وأفعال العباد، والهدى والضلال، ونوع من تكليف ما لا يطاق، وحكم أطفال المشركين.

وخالفهم في نوع من تكليف ما لا يطاق وهو: ما في العبد احتماله؛ وذلك لأنه لا يسمى تكليفاً بما لا يطاق لأن أمر الله ونهيه مع وجود القدرة لا يسمى تكليفاً بما لا يطاق.

- **في الصحابة -رضي الله عنهم-**: وافق أهل السنّة والجماعة في بيان فضل الصحابة-رضي الله عنهم-، وبيان المفاضلة بينهم، والمفاضلة بينهم وبين من بعدهم، والقول بوجوب الإمساك عمّا شجر بينهم، وبيان حكم سبهم.
- **في الإمامة**: وافق أهل السنّة والجماعة في القول بوجوب الإمامة، وطرق انعقادها، وبيان الواجب نحو الأئمة.

▪ **في الأسماء والأحكام:**

- **في مسائل الإيمان**: وافق أهل السنّة والجماعة في تعريف الإيمان، وبيان الفرق بين الإسلام والإيمان، وزيادة الإيمان ونقصانه، وتعريف كل من الكبيرة والصغيرة، وبيان حكم مرتكب الكبيرة.
- **في مسائل الكفر**: وافق أهل السنّة والجماعة في بيان العلاقة بين الكفر والشرك، وبيان المراد بأحاديث نفي الإيمان وإطلاق الشرك، وحكم تارك الصلاة، وحكم تارك الزكاة، ومسألة العذر لأهل البدع بالجهل، والخطأ، والتأويل.
- **في مسائل الافتراق**: وافق أهل السنّة والجماعة في بيانه أن الاختلاف المذكور في حديث الافتراق اختلاف تضاد، وأن المراد بالفرقة الناجية أهل السنّة والجماعة، وخالفهم بتعيين الفرق الثلاث والسبعين بأسماء وأوصاف معينة.
- **في مسائل البدعة**: وافق أهل السنّة والجماعة في تعريف البدعة، وفي بطلان تقسيمها إلى حسنة وسيئة، وبيان ما يطلق عليه لفظ البدعة، وإنكاره لبعض البدع وهي: اتخاذ القبور مساجد، والتشييد على القبور، وصلاة الرغائب، وتخصيص ليلة النصف من شعبان بعبادة.

▪ **في الرد على الفرق والأديان:**

- **الخوارج. عرف الشيخ المباركفوري بفرقة الخوارج، وتاريخ نشأها، وصفتها، وبعض أصولها الاعتقادية، ورد عليها في المسائل التالية:** الصفات، والشفاعة، حكم مرتكب الكبيرة، وبين أهم من المسلمين، وأهم لا يكفرون.
  - **القدرية.** عرف الشيخ المباركفوري بفرقة القدرية، وأشار إلى تاريخ نشأها، وبين حكم تكفيرها.
- **المعتزلة:** بيّن الشيخ المباركفوري المراد بالتوحيد عند المعتزلة، ورد عليهم في المسائل التالية: الصفات، حدوث الكلام، وبنفي الرؤية، صفة الترول.

في العدل: رد الشيخ المباركفوري على المعتزلة في مسألة أفعال العباد، وبين أن أفعال العباد هي أفعالهم على الحقيقة، وهي مفعولة لله- عز وجل – مخلوقة له على الحقيقة.

في الوعد والوعيد: بيّن الشيخ المباركفوري المراد بالوعد والوعيد عند المعتزلة، **ورد عليها في المسائل التالية:** في إيجابهم للوعد والوعيد، وإنكارهم للشفاعة، وقولهم أن مرتكب الكبيرة في مترلة بين المترلتين.

في الموت: بيّن الشيخ المباركفوري مذهب المعتزلة في الموت، وقولهم بأنه معنى عدمي، ورد عليهم بأنه مخلوق، وهو صفة وجودية لا عدمية.

- المرجئة: **عرف الشيخ المباركفوري المرجئة، ورد عليهم في المسائل التالية:** صفة الرؤية، ومذهبهم في الإيمان.
- الجهمية: **عرف الشيخ المباركفوري بفرقة الجهمية، ورد عليهم في المسائل التالية:** مذهبهم في الصفات إجمالاً، مذهبهم في بعض الصفات تفصيلاً، وهي: صفة اليد، وصفة الكلام، وصفة الاستواء، ومذهبهم في أفعال العباد.
- الكرّامية: **رد الشيخ المباركفوري على الكرّامية في المسائل التالية:** في الإيمان، وبيان اسم المنافق وحكمه عند الكرّامية، وجواز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الترغيب والترهيب.
- الشيعة: **رد الشيخ المباركفوري على الشيعة المسائل التالية:**

في مسائل الإمامة: وجوب الإمامة لعلي–رضي الله عنه–، والمهدي.

- **الصوفية والباطنية: رد الشيخ المباركفوري على الصوفية في المسائل التالية: -** مسألة التداوي، **كما رد الشيخ المباركفوري الصوفية والباطنية في المسألة التالية:** -أن للقرآن ظاهراً وباطناً.
- **التناسخية:** بيّن فيه المراد بالتناسخ وذكر بعض شبههم، ورد عليهم، وبين كفرهم.
- **الدهرية:** بيّن الشيخ المباركفوري بطلان مسألة قدم العالم عند الدهرية.

الطبائعيون: بيّن الشيخ المباركفوري بطلان أن الموت يحصل بفساد الأمزجة.

توصيات الدراسة:

- أهمية العناية بدراسة آراء أعلام مدرسة أهل الحديث الاعتقادية وتقويمها.
- أهمية الرد على الفرق بأصنافها، وفضح باطلهم، والتحذير من بدعهم.
- وأخيراً، فهذا ما بذلته من جهد، فإن أحسنت فمن توفيق الله تعالى، وإن قصرت فمن نفسي وجهلي، إن أردت إلا الإحسان ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا	الطارق	١٥-١٦	٢٤٥
وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ	الفجر	٢٣	٢٤
أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى	الضحى	٦	٢٤٩، ٢٥٠
وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ....	البينة	٥	٦٥، ١٢٦
أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ....	التكاثر	١-٢	٣٠٥
إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ...	الكوثر	١	٣١٢
فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ	الكوثر	٢	٧٦

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً: فهرس الأعلام

رابعاً: فهرس البلدان

خامساً: الملل والنحل

سادساً: فهرس المصطلحات

سابعاً: فهرس الألفاظ الغريبة

ثامناً: فهرس الأبيات الشعرية

تاسعاً: فهرس المصادر المراجع

أولاً: مؤلفات الشيخ المباركفوري

-أبكار المنن في تنقييد السنن، عبدالرحمن المباركفوري، تخريج وتعليق: أبي القاسم بن عبدالعظيم، ط١، ١٤١٠هـ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، بنارس.

- أحكام الجنائز، عبدالرحمن المباركفوري، تعريب وتعليق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط١، ١٤١٧هـ، جمعية أهل الحديث المركزية لعلوم الهند للنشر والتوزيع.

- تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، عبدالرحمن المباركفوري، ضبطها وصححها: خالد عبدالغني محفوظ، ط١، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، عبدالرحمن المباركفوري، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. وصي الله بن محمد عباس، ط٢، ١٤٢٨هـ، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض.

- المقالة الحسنى في سنيّة المصافحة باليد اليمنى، عبدالرحمن المباركفوري، تعريب وتعليق: وصي الله عباس، نشر إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

ثانياً: الكتب الأخرى

- آداب الزفاف في السنّة، المطهرة، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، مطابع دار الفكر الإسلامي، دمشق.

- الآداب الشرعية، عبدالله بن محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، ط٣، ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية –عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف-، محمد عبدالعزيز الشايع، ط١، ١٤٢٧هـ، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

- آراء الخوارج، عمار الطالبي، المكتب المصري الحديث للطباعة، الإسكندرية.

- آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، عبدالله محمد السند، ط١، ١٤٢٨هـ، دار التوحيد للنشر، الرياض.

- آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما، د. عليّ سعد الضويحي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ.
- الإبداع في مضار الابتداع، عليّ بن محفوظ، تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد مندوب، ط١، ١٤١٦هـ، دار الفكر.
- إثبات صفة العلوّ، عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، ط١، الدار السلفية، الكويت.
- الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، د. عبدالرزاق العباد، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٣٣)، ١٤٢١هـ.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: د. عواد عبدالله المعتق، ط٣، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن القيم، تحقيق: د. عواد عبدالله المعتق، ط٣، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، دراسة وترجيح، د. سليمان الدبيخي، ط١، ١٤٢٦هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، حمود عبدالله التويجري، ط١، ١٤٠٣هـ، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
- الاحتجاج بالقدر، أحمد بن تيمية، ط٦، ١٤١١هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الأحكام السلطانية، أبي يعلى محمد الفراء، صححه وعلق عليه: محمد الفقي، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، عليّ بن محمد الماوردي، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت.

- الإحكام في أصول الأحكام، عليّ أحمد بن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت.
- أخبار الآحاد في الحديث النبوي، الشيخ عبدالله بن جبرين، ط٢، ١٤١٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
- الأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين، عبدالرحمن السعدي، ط٣، ١٤٠٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة، صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: معبد عبدالحميد السعدني، مكتبة القرآن، القاهرة.
- الأربعين في دلائل التوحيد، أبي إسماعيل الهروي، تحقيق: د. عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٤هـ، سلسلة عقائد السلف.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، عبدالملك الجويني، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعليّ عبدالمنعم عبدالحميد، ١٣٦٩هـ، مكتبة الخانجي، مصر.
- إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان، مرعي يوسف الكرمي، عناية: بسام الجابي، ط١، ١٤١٤هـ، دار ابن حزم، بيروت.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني، طبعة الأوفست، مكتبة المثنى، بغداد.
- إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي -صلى الله عليه وسلم-، محمد الشوكاني، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: مشهور بن سلمان، ط١، ١٤١٣هـ، الرياض.
- إرشاد الفحول، محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، ط١، ١٤١٢هـ، دار الفكر، بيروت.
- إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار، محمد بن صالح العثيمين، ط١، ١٤١٠هـ، مطابع دار طيبة، الرياض.

- الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: عبدالله دجين السهلي، ط١، ١٤١٧هـ، دار الوطن، الرياض.
- الاستقامة، أحمد بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٣هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الاستيعاب، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، ط١، ١٤١٢ هـ، دار الجيل، بيروت.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عليّ بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط١، ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، علق عليه: محمود شاكر، دار المدني، جدة.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، عليّ محمد القاري، تحقيق: محمد زغلول، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- اسم الله الأعظم (جمع ودراسة وتحليل للنصوص وأقوال العلماء الواردة في ذلك)، د. عبدالله عمر الدميجي، ط١، ١٤١٩هـ، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض.
- أسماء الله الحسنى، محمد بن القيم، تحقيق: يوسف عليّ بديوي، وأيمن عبدالرزاق الشو، ط١، ١٤١٨هـ، دار ابن كثير، دمشق.
- الإشاعة لأشراط الساعة، محمد رسول البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أشراط الساعة، يوسف الوابل، ط ١٨، ١٤٢٤هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
- أشراط الساعة، محمد عبدالرحمن السخاوي، اعتنى به وفهرسه: عصام الحرستاني، خرج أحاديثه: محمد إبراهيم الزغلي، ط١، ١٤١٨هـ، دار عمار، عمان.
- أشعة اللمعات في شرح المشكاة وهو مخطوط في مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض، رقم: (خ ٤٠٣).
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، ط١، ١٤١٢ هـ، دار الجيل، بيروت.

- الأصمعيات، عبدالملك بن قريب، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، ط٧، ١٩٩٣م، دار المعارف، مصر.
٤٨- أصول الإيمان، محمد بن عبدالوهاب، تحقيق: د. باسم فيصل جوابرة، ط١، ١٤١٤هـ، الأردن.
- أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنّة، شرح نخبة من العلماء، ١٤٢١هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، ١٤٢٣هـ، بيروت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد الشنيقيطي، دار عالم الفوائد للنشر.
- أضواء على حديث افتراق الأمة، عبدالله بن يوسف الجديع، ط١، ١٤١٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
- الاعتصام، إبراهيم الشاطبي، ١٤٠٢هـ، دار المعرفة، بيروت.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الرازي، ٢٠٠٨م، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد الرازي، ٢٠٠٨م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، حمد الخطابي، تحقيق: د. محمد سعد آل سعود، ط١، ١٤٠٩هـ، شركة مكة للطباعة والنشر، مكة.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال، خير الدين الزركلي، ط١٥، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت.
- إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: محمد عفيفي، ط٢، ١٤٠٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، تحقيق: عليّ مهني، وسمير جابر، دار الفكر، لبنان.

- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات، مرعي يوسف الكرمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الاقتصاد في الاعتقاد، عبدالغني المقدسي، تحقيق: أحمد الغامدي، ط١، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.
- اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق وتعليق: د. ناصر عبدالكريم العقل، ط١، ١٤٠٤هـ.
- الإقناع لطالب الانتفاع، موسى بن أحمد المقدسي، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، ط٣، ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، إدورد فنديك، ١٩٨٦م، دار صادر، بيروت.
- إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة، صديق حسن خان، إعداد وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط١، ١٤١١هـ.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط١، ١٤١٩هـ، دار الوفاء، المنصورة.
- الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحي بن أبي الخير العمراني، دراسة وتحقيق: سعود الخلف، ط١، ١٤١٩هـ، أضواء السلف، الرياض.
- الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، وآثارها في الأمة، عليّ بن بخيت الزهراني، دار الرسالة للنشر والتوزيع، مكة.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل، عليّ سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت.
- أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من كتاب الجامع، أبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د. إبراهيم السلطان، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني، ط١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإيمان، أحمد بن تيمية، ١٣٨١هـ، المكتب الإسلامي، دمشق.
- الإيمان، عبدالله بن محمد بن شيبة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار الأرقم، الكويت.
- الإيمان، القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار الأرقم، الكويت.
- الإيمان، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د. عليّ الفقيهي، ط٢، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإيمان، محمد يحيى العدني، تحقيق: حمد حمدي الحربي، ط١، ١٤٠٧هـ، الدار السلفية، الكويت.
- الإيمان الأوسط، أحمد بن تيمية، تحقيق: محمود أبو سن، ط١، ١٤٢٢هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.
- الإيمان بالقضاء والقدر، محمد الحمد، ط١، ١٤١٥هـ، دار ابن خزيمة، الرياض.
- الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث الحافظ ابن كثير، أحمد شاكر، ط ١، ١٤١٦هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المنهاج الحديث في علوم الحديث.
- الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبدالرحمن بن أبي شامة، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه: مشهور حسن سلمان، ط١، ١٤١٠هـ، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، ط١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- بدائع الفوائد، محمد بن القيم، تحقيق: عليّ محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن عليّ الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- البدع الحولية، عبدالله التويجري، ط١، ١٤٢١هـ، دار الفضيلة، الرياض.
- بدعة الكلام النفسي ـ عرض ونقد ـ، د. محمد عبدالرحمن الخميس، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (٢٥)، ١٤٢٠هـ.
- البدعة وأثرها السيئ على الأمة، سليم الهلالي، ط١، ١٤٠٤هـ، المكتبة الإسلامية، عمان، (٢٢-٢٣)، تعريف البدعة أنواعها وأحكامها.
- البدور السافرة في أمور الآخرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.
- البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبدالملك الجويني، ط١، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ١٣١٩هـ، دار المعرفة، بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- البناءً على القبور، عبدالرحمن يحيى المعلمي، تحقيق: حاكم المطيري، ط١، ١٤١٧هـ، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض.
- بيان تلبيس الجهمية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، قام بتصحيح وتكميل وتعليق: محمد ابن عبدالرحمن بن قاسم، ط٢، ١٤٢١هـ، دار القاسم، الرياض.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد ابن تيمية، تحقيق: راشد الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.
- بيان مختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.

- البيهقي وموقفه من الإلهيات، أحمد عطيه الغامدي، ١٤٠٠هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، فرع العقيدة.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية، قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط١، ١٤١٣هـ، دار القلم، دمشق.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمرى، ط١، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ الإسلام في الهند، عبدالمنعم النمر، ط١، ١٣٧٨هـ، دار العهد الجديد.
- تاريخ بغداد، أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، ط٣، ١٤٠١هـ، عالم الكتب، بيروت.
- تاريخ الدول الإسلامية، ومعجم الأسر الحاكمة، أحمد السعيد سليمان، ١١١٩م، دار المعارف، القاهرة.
- تاريخ الفرق وعقائدها، د. محمود عبيدات، ١٩٩٨م، المطابع العسكرية.
- تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية، وحضارتهم، أحمد محمود الساداتي، ط٣، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- تاريخ الفلسفة اليونانية من بدايتها حتى المرحلة الهلنسية، د. محمد مرحبا، ط١، ١٤١٤هـ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت.
- تاريخ الفكر الفلسفي الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، د. محمد أبو ريان، ١٩٨٨ م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- تاريخ الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلوطين وبرقلس، ماجد فخري، ط١، ١٩٩١م، دار العلم للملايين، بيروت.
- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، ١٣٩٣هـ، دار الجيل، بيروت.
- التبرك أنواعه، وأحكامه، ناصر الجديع، ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- التبرك المشروع، والممنوع، د. عليّ العلياني، ط١، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض.
- تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، محمد البشير ظافر الأزهري، دراسة وتحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، محمد الشوكاني، ط١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- تحقيق البرهان في إثبات الميزان، مرعي الكرمي الحنبلي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة.
- تخريج الأثر في كتاب الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، د. عبدالرزاق البدر، بحث منشور بمجلة الجامعة الإسلامية، ١٤٢١هـ، العدد (١١٢).
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أبوقتيبة نظر الفاريابي، ط٥، ١٤٢٢هـ، دار طيبة، الرياض.
- تذكرة الحفاظ، أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التذكرة في أحول الموتى وأمور الآخرة، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: الشحات أحمد الطحان، ١٤١٨هـ، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، المنصورة.
- ترجمته في مقدمة كتابه أضواء البيان، ١٤٠٣هـ، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- ترجمته في مقدمة كتابه شرح الأصول الثلاثة، إعداد: فهد ناصر السليمان، ط٢، ١٤١٤هـ، دار الثريا للنشر، الرياض.
- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٣٩٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، بدر الدين بن جماعة، تحقيق ودراسة: د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، ط١، ١٤٠٥هـ، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية للشؤون الدينية بدولة قطر.
- التصديق بالنظر إلى الله تعالى، محمد الآجري، تحقيق: سمير الزهيري، ط١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التعريفات، عليّ الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تعريف البدعة أنواعها وأحكامها، صالح الفوزان، ١٤٠٨هـ، مجلة الدعوة، العدد (١١٣٩).
- تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق: د. عبدالرحمن الفيروائي، ط١، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد، وعليّ محمد وآخرين، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التفسير بالرأي قواعده وضوابطه وأعلامه، محمد حمد زغلول، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الغرابي، دمشق.
- تفسير القرآن العظيم، الإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط١، ١٤١٤هـ، مكتبة دار السلام، الرياض.
- التفسير الكبير، فخر الدين محمد الرازي، ط ٢، ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، اعتنى به: أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت.
- تقريب التدمرية، للعلامة محمد بن عثيمين، اعتنى به: سيد عباس عليّ، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة السنّة، القاهرة.

- تقريب التهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، ط ٣، ١٤٢٢هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، ١٤١٧هـ، دار الفكر.
- تلبيس إبليس، عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: د. السيد الجميلي، ١٤٢٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تلخيص كتاب الاستغاثة، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عليّ عجال، ط١، ١٤١٧ هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدنية.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف عبدالله النميري، تحقيق: سعيد أعراب، ط١، ١٤٠١هـ، المملكة المغربية، مطبعة فضالة.
- تناسخ الأرواح أصوله وآثاره وحكم الإسلام فيه، د. محمد الخطيب، ط١، ١٤١٤هـ، مكتبة الأقصى، عمان.
- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، د. عفاف مختار، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، صالح السحيمي، ط١، ١٤١٠هـ، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض.
- التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتابي"تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي"و"عون المعبود شرح سنن أبي داود"جمع: عادل بن عبدالله آل حمدان، ط١، ١٤٢٧هـ.
- تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والسفه في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان-رضي الله عنه-، لأبي يعلى محمد الفراء، تحقيق: أبو عبدالله الأثري، ط١، ١٤٢٢هـ، دار النبلاء، عمان.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، عليّ بن محمد الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد صديق، ط١، ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار، محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، وآخر، ط١، ١٤٢٠هـ، دار ابن حزم، بيروت.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تهذيب مدارج السالكين، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، هذبه: عبدالمنعم العلي، دار المنطلق، دبي.
- التوحيد، محمد بن عبدالوهاب، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، ١٤١٣هـ، دار السلام، الرياض.
- التوحيد وإثبات صفات الرب-عز وجل-، أبو بكر محمد بن خزيمة، تحقيق: د. عبدالعزيز الشهوان، ط٥، ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد، لرياض.
- التوحيد ومعرفة أسماء الله – عز وجل- وصفاته على الاتفاق والتفرد، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د. عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٩هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- التوسل أنواعه، وأحكامه، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- التوسل أنواعه، وحكمه، د. عبدالكريم الحميدي، ١٤٠٣هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين الدين، قسم العقيدة.
- التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية، فخر الدين المحسي، ط ١، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- تيارات الفكر الإسلامي، د. محمد عمارة، ط٢، ١٤١٨هـ، دار الشروق، القاهرة.
- تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سلميان بن عبدالله آل الشيخ، ط١، ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبدالرحمن السعدي، تقديم: محمد زهري النجار، ١٤٠٨هـ، دار المدني، جده.

- الثقات، محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط١، ١٣٩٥هـ، دار الفكر.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله عبدالمحسن التركي، ط١، ١٤٢٢هـ، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة.
- جامع العلوم والحكم، عبدالرحمن بن شهاب المعروف بابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخر، ط٩، ١٤٢٣هـ، طبعة دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.
- جامع الفرق والمذاهب المعاصرة، أمير مهنا، عليّ خريس، ط٢، ١٩٩٤م، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، أحمد بن عمرالأنصاري القرطبي المالكي، تحقيق: د. عبدالله عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
- الجامع لشعب الإيمان، أحمد حسين البيهقي، تعليق: الحافظ عزيز بيك النقشبندي، ط٢، ١٤٠٦هـ، المطبعة العزيزية، حيد آباد
- الحجة في بيان المحجة، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق ودراسة: محمد ربيع المدخلي، دار الراية.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، محمد بن القيم، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، ١٤١٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- جمع جهود الحفاظ النقلة بتواتر زيادة العمر بالبر والصلة، لطفي محمد الصغير، ط١، ١٤١٨هـ، أضواء السلف، الرياض.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق: عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت.
- الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه، طاهر معاش، ط١، ١٤١٧هـ، دار الوطن، الرياض.
- جهود أهل الحديث في خدمة القرآن الكريم، د. عبدالرحمن الفيروائي، ط٢، ١٤١٣هـ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، بنارس.

- جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهرة، د. عبدالرحمن الفيروائـي، ط٢، ١٤٠٦هـ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، بنارس.
- الجواب الباهر في زوار المقابر، أحمد بن تيمية، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيراوي، ط١، ١٤١٧هـ، دار الجيل، بيروت.
- الجواب المفيد في حكم التصوير، عبدالعزيز بن باز، ١٤٢٠هـ، مطبعة الرياض، الرياض.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن القيم، اعتنى به وراجعه: الشيخ قاسم الرفاعي، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- الحبائك في أخبار الملائك، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد السعيد بسيوني، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي جمع ودراسة للأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالنكارة، أ. د. محمد التركي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عقائدها، وحكم الإسلام فيها، د. محمد الخطيب، ط١، ١٤١٤هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
- حركة الخوارج نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي (٣٧-١٣٢هـ)، د. لطيفة البكاي، دار الطليعة، بيروت.
- الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنّة النبوية، محمد عمر بازمول، ط١، ١٤١٥هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.
- حكم تارك الصلاة، محمد ناصر الدين الألباني، قام على نشره عليّ حسن الحلبي الأثري، ط١، ١٤١٢هـ، دار الجلالين، الرياض.
- حكم تكفير المعين والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، إسحاق آل الشيخ، دار الهداية، الرياض.

- الحوادث والبدع، أبو بكر الطرطوشي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، ط١، ١٤١٠هـ، دار الغرب الإسلامي.
١٨١- حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبدالحميد الشرواني، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- الخصائص الكبرى، عبدالرحمن السيوطي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.
- الخوارج الحروريون ومقارنة مبادئهم بمبادئ الفرق الإسلامية: أهل السنّة، المعتزلة، الشيعة، المرجئة، د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الخوارج عقيدةً وفكراً وفلسفةً، أ. د. عامر النجار، ط١، ١٤٠٦هـ، عالم الكتب، بيروت.
- الخوارج وآرائهم، د. شوقي إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.
- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، د. عرفان عبدالحميد، ط١، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- دراسات في النبوة والرسالة، د. عبدالعزيز العسكر، ط١، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- دراسة حديثية فقهية عن معالم السنن شرح سنن الترمذي للمحدث الأديب السيد محمد يوسف البنوري الحسيني، مع مقارنة بـ"تحفة الأحوذي"للمحدث الشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري، محمد يحيى بلال منيار، (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م)، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.

- دراسة عقدية لبعض الصفات التي يدعى أنها من باب المشاكلة، أ. د. يوسف السعيد، مجلة جامعة الإمام، العدد الثاني والثلاثون، شوال، ١٤١٦هـ.
- الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن قاسم العاصمي، ط٧، ١٤٢٥هـ.
- الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، محمد الشوكاني، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
- الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل مشكلة القدرية، عبدالرحمن السعدي، ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- دعوة الشيخ الصديق حسن خان واحتسابه -رحمه الله-، عليّ أحمد الأحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الدعوة.
- دلائل النبوة، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: د. محمد رواس قلعةجي، عبدالبر عباس، ط٢، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
- دلائل النبوة، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعهجي، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الديباج على مسلم، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط١، ١٤١٦هـ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، إبراهيم بن عليّ اليعربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الدين الخالص، صديق بن حسن القنوجي، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، ط١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الذخيرة بمحاسن أهل الجزيرة، عليّ بن بسام، تحقيق: إحسان عباس، ١٤١٧هـ، دار الثقافة، بيروت.
- الرؤية، عمر الدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي، أحمد الرفاعي، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة المنار، الأردن.

- الرحمة المهداة في فضل الصلاة وعقوبة تاركها، يوسف إسماعيل النبهاني، عناية: بسام عبدالوهاب الجابي، ط١، ١٤٠٧هـ، الجفان والجابي للطباعة والنشر.
- الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية، أحمد بن تيمية، تحقيق: عصام مسعود الأنصاري، ٢٠٠١، دار البيارق، عمان.
- الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تقديم: بدر البدر، ط١، ١٤٠٥، الدار السلفية، الكويت.
- الرد على الرافضة، للإمام المقدسي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط١، ١٩٨٩م، دار الجيل للطباعة، القاهرة.
- الرد على المنطقيين، أحمد بن تيمية، ط٢، ١٣٩٩هـ، إدارة ترجمان السنّة، لاهور.
- الرسائل الشخصية، محمد بن عبدالوهاب، قام بالتصحيح والمقابلة على النسخ المخطوطة: صالح بن فوزان الفوزان، ومحمد العقيلي.
- رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، أ. د. ناصر العقل، ط٢، ١٤١٧هـ، دار الوطن، الرياض.
- رسالة لأهل الثغر، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: عبدالله الجنيدي، ط٢، ١٤٢٢هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الإجماع التاسع والثلاثون.
- الرسالة التدمرية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد عوده السعوي، ط٦، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد بن سعيد السجزي، تحقيق، ودراسة: محمد باكريم باعبدالله، ط١، ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث.
- رسالة في تعظيم قدر الصلاة، عبدالعزيز بن باز، ط١، ١٤٢٩هـ.
- رسالة في حكم تارك الصلاة، محمد العثيمين، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، دار الوطن.

- رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مرعي يوسف الكرمي، تحقيق: أسعد محمد المغربي، ط١، ١٤١٠هـ، دار حراء، مكة.
- الرقي في ضوء العقيدة، عليّ نفيع العلياني، ط١، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض.
- الروح، محمد بن القيم، تحقيق: السيد الجميلي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط٣، ١٤٢٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، عبدالرزاق البدر، ط٢، ١٤٢٧هـ، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض.
- زيارة القبور الشرعية والشركية، محمد البروكي، ط٢، ١٤١٧هـ، دار البشير، عمان.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، أبي عمر عثمان الداني، تحقيق ودراسة: د. رضا الله بن محمد المباركفوري، ط١، ١٤١٦هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات، محمد الشقيري، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة السنّة، القاهرة.
- السنّة، أحمد بن عمر بن أبي عاصم، تحقيق: أ. د. باسم فيصل جوابره، ط٣، ١٤٢٦هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.
- السنّة، أحمد بن محمد الخلال، دراسة وتحقيق: د. عطية الزهراني، ط١، ١٤١٠هـ، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي أبو عبدالله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- السيف المسلول على من سبّ الرسول صلى الله عليه وسلم، عليّ عبدالكافي السبكي، تحقيق: إياد أحمد الغوج، ط١، ١٤٢١هـ، دار الفتح، الأردن عمان.
- شأن الدعاء، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد الدقاق، ط١، ١٤٠٤هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط١، ١٤٠٦هـ، دار بن كثير، دمشق.
- شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان ط١، ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبه، عابدين.
- شرح أصول الاعتقاد وأهل السنّة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، ط٨، ١٤٢٣هـ، دار طيبة، الرياض.
- شرح السنّة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شرح الشفا، ملا عليّ قاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح صحيح البخاري، أبي الحسن عليّ بن خلف بن عبدالملك ابن بطال، ضبط نصه وعلق عليه: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، قدم له وفهرسه: زهير شفيق الكبي ط١، ١٤١١هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح الصدور في بيان بدع الجنائز والقبور، عبدالله محمد الحمادي، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الصحابة، الشارقة.
- شرح العقيدة الأصبهانية، أحمد بن تيمية، تحقيق: د. محمد السعوي، ط١، ١٤٣٠هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

- شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن ناصر البراك، إعداد: عبدالرحمن السديس، ط١، ١٤٢٩هـ، دار التدمرية، الرياض.
- شرح العقيدة الطحاوية، القاضي عليّ بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبدالله التركي، وآخر، ط٣، ١٤١٨هـ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، د. صالح صالح الفوزان، ط١، ١٤١٤هـ، دار السلام، الرياض.
- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، محمد بن صالح العثيمين، ط٥، ١٤١٩هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد العثيمين، خرج أحاديثه وعلق عليه: أسامة عبدالعزيز، ط١، ١٤٢٦هـ، دار التيسير للنشر والتوزيع.
- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، ط٣، ١٤١٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٤٠٨هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى النووي، ط ١، ١٣٤٧هـ، المطبعة المصرية، القاهرة.
- الشرح والإبانة على أصول السنّة والديانة، عبيد الله بن بطة العكبري، تحقيق ودراسة: د. رضا نعسان معطي، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.
- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبدالله الدميجي، ط٢، ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض.
- شريف الصحبة، خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: محمد الأشقر، ط١، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور، إصدار: دار الإفتاء العامة في المملكة العربية السعودية، تحقيق: عبدالسلام برجس العبدالكريم، ط١، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، خرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى أبوالنضر الشلبي، ط٣، ١٤٢٢هـ، مكتبة السواري للتوزيع، جدة.
- الشفا بتعريف حقوق سيدنا المصطفى، عياض اليحصبي، ط١، ١٤٢٢هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- الشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها، د. ناصر الجديع، ط١، ١٤١٧هـ، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض.
- الشيعة، النصيرية، الباطنية، الصوفية، الخوارج، د. صابر طعيمة، ط٢، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- شيوخ الأزهر، أشرف فوزي صالح، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبدالسلام بن تيمية، تحقيق: عاصم فارس الحرستاني، خرج أحاديثه: محمد إبراهيم الزغلي، ط١، ١٤١٤هـ، المكتب الإسلامي بيروت.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد الحلواني، محمد كبير شودري، ط١، ١٤١٧هـ، رمادي للنشر، الدمام.
- صب العذاب على سبّ الأصحاب، محمود شكري الألوسي، دراسة وتحقيق: عبدالله البخاري، ط١، ١٤٢٥هـ، أضواء السلف.
-صحيح أشراط الساعة ووصف يوم البعث وأحوال يوم القيامة، مصطفى الشلبي، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة السوادي، جدة.
- صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

- صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٩هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها، د. محمد خليفة التميمي، ط١، ١٤٢٢هـ، أضواء السلف، الرياض.
- الصفات، عمر الدار قطني، تحقيق: عليّ الفقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ، سلسلة عقائد السلف.
- صفات الله الواردة في الكتاب والسنّة، علوي عبدالقادر السقاف، ط١، ١٤١٤هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.
- الصلاة وحكم تاركها، محمدبن القيم، تحقيق: عبدالله المنشاوي، مكتبة الإيمان، المنصورة.
- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيتمي، ١٤٢٤هـ، مكتبة الحقيقة، إسطنبول.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: د. عليّ الدخيل الله، ط٣، ١٤١٨هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- الصوفية معتقداً ومسلكاً، د. صابر طعيمة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ضعيف الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٢٢هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- ضوء الساري في معرفة رؤية الباري، عبدالرحمن بن أبي شامة، تحقيق: أحمد الشريف، ١٤٠٥هـ، دار الصحوة، القاهرة.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

- طبقات الحفاظ، عبدالرحمن أبوبكر السيوطي، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- طبقات الشافعية، أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عليم خان، ط١، ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عليّ السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطانجي، وآخر، ط٢، ١٤١٣هـ، هجر للنشر والطباعة والتوزيع.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: طاهر الغريب، ١٤٢٥هـ، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، أبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.
- العبر في خبر من غبر، أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط٢، ١٩٨٢م، مطبعة دولة الكويت، الكويت.
- العدة شرح العمدة في إمام السنّة أحمد بن حنبل الشيباني، عبدالرحمن المقدسي، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، ط٤، ١٤١٦هـ، دار المعرفة، بيروت.
- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبدالكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: عليّ محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عصمة الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام-، د. يوسف السعيد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٢٨)، شوال، ١٤٢٠هـ.
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن عبدالهادي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى- عليه السلام-، عبدالله بن محمد الغماري، ط٢، ١٤٠٦هـ، دار عالم الكتب، بيروت.

- عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، حمود عبدالله التويجري، ط٢، ١٤٠٩هـ، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.
- عقيدة أهل السنّة والجماعة في الصحابة الكرام-رضي الله عنهم-، ناصر الشيخ، ط٣، ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- عقيدة الحلول والتناسخ عرضاً ونقضاً، أ. د. محمد عبدالعزيز العلي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، إسماعيل الصابوني، دراسة وتحقيق: د. ناصر الجديع، ط٢، ١٤١٩هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- العقيدة السلفية في كلام رب البرية، عبدالله يوسف الجديع، ط٢، ١٤١٦هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.
-عوامل إنهيار الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، دمشق.
- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، د. رضا نعسان معطي، ط٦، ١٤١٦هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- العلاقة بين التشيع والتصوف، فلاح إسماعيل مندكار، إشراف: عبدالله الغنيمان، الجامعة الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، شعبة العقيدة، ١٤١١هـ.
- علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبدالله بن عبدالرحمن البسام، ط١، ١٣٩٨هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة.
- العلوّ للعليّ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: أشرف عبدالمقصود، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري شرح التجريد الصريح، صديق بن حسن القنوجي، عنى بطبعه ونشره: عبدالله الأنصاري، ١٤٠٤هـ.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

- غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري الألوسي، طبع على نفقة عبدالعزيز محمد الجميلي.
- غاية السول في خصائص الرسول، عمر بن عليّ الأنصاري ابن الملقن، تحقيق: عبدالله بحر الدين، ط١، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
-غريب الحديث، عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبدالمعطي القلعجي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفتاوى الكبرى، أحمد بن تيمية، تحقيق وتقديم: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: الوليد الفريان، ط١٢، ١٤٢٠هـ، دار ابن الأثير، الرياض.
- فتح المعبود في الرد على ابن محمود، حمود عبدالله التويجري، ط١، ١٣٩٩هـ، مطبعة المدينة.
- الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د. حمد عبدالمحسن التويجري، ط١، ١٤٣٠هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- الفرق الإسلامية، د. محمد عمارة، دار المعرف للطباعة والنشر، تونس.
- الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، اعتنى به: إبراهيم رمضان، ط٤، ١٤٢٤هـ، دار المعرفة، بيروت.
- فصل المقال في رفع عيسى حياً ونزوله وقتله الدجال، محمدالهراس، تحقيق: أبي الفداء السيد الأثري، ط٢، ١٤١٣هـ، مكتبة السنّة، القاهرة.
- فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، ١٣٨٣هـ، المكتبة العربية للتراث، القاهرة.

- فقه الخلاف بين المسلمين، دعوة إلى علاقة أفضل بين الاتجاهات الإسلامية المعاصـرة، ياسر براهمي، ط٢، ٢٠٠٠م، دار العقيدة، القاهرة.
- الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، د. عزت قـرني، ١٩٩٣ م، طبـع ذات الـسلاسل، الكويت.
- فهرس الفهـارس والإثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات، عبدالحي بـن عبـدالكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢، ١٤٠٢هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد عليّ الشوكاني، تحقيـق: عبـدالرحمن المعلمي، ط١، ١٣٨٠هـ، مطبعة السنّة المحمدية، القاهرة.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المنـاوي، ط٢، ١٣٩١م، دار المعرفـة للطباعة والنشر، بيروت.
- القاديانية، دراسات وتحليل، إحسان إلهي ظهير، ط١٦، ١٤٠٤هـ، إدارة ترجمـان السنّة، باكستان.
- القاديانية، د. عامر النجار، ط١، ١٤٢٥هـ، المؤسسة الجامعية للدراسـات والنـشر والتوزيع، بيروت.
- قدم العالم وتسلل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، كاملة الكواري، ط١، ٢٠٠١م، دار أسـامة للنـشر والتوزيع، عمان.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القبورية نشأتها، آثارها، موقف العلماء منها (اليمن نموذجاً)، أحمد حسن المعلم، ط٢، ١٤٢٦هـ، دار ابن الجوزي.
- قرة عيون الموحدين، العلامة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- القضاء والقدر، البيهقي، تحقيق: محمد عبدالله العـامر، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبـة العبيكان، الرياض.

- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنّة ومذاهب الناس فيه، د. عبدالرحمن المحمود، ط٢، ١٤١٨هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.
- القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، د. إبراهيم البريكان، ط٢، ١٤١٤هـ، دار الهجرة، الرياض.
- القول السديد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن السعدي، تحقيق: صبري سلامة شاهين، ط٢، ١٤٢٦هـ، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض.
- القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد، د. عبدالرزاق البدر، ط١، ١٤٢٣هـ، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض.
- القول المفيد على كتاب التوحيد، للعلامة محمد بن عثيمين، ط٢، ١٤٢٤هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة.
- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، ط٣، ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت.
- كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية، د. عليّ يماني، ط١، ١٤١٠هـ، دار طيبة، الرياض.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعليّ محمد معوض، ط١، ١٤١٨هـ، الرياض.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد بن مير سليم البابانى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكلام على مسألة الاستواء على العرش، محمد عبدالهادي الحنبلي، تحقيق: ناصر سعود السلامة، ٢٠٠٢م، دار الفلاح، مصر.

- كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: زهير الشاويش، ط٥، ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، ط٢، ١٤٠١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، للإمام علاء الدين عليّ بن محمد البغدادي الشهير بالخازن، ط١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط١، دار صادر، بيروت.
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: إياد القيسي، بيت الأفكار الدولية، المملكة العربية السعودية.
- الاستنفار لمحق القول بفناء النار وتبرئة الصحابة الأبرار والسلف الأطهار مما افتراه صاحب الإنكار، سليمان البيهيجي، ط١، ١٤٢٤هـ.
- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي، ط٣، ١٤١٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- الماتريدية دراسة وتقويما، د. أحمد الحربي، ط٢، ١٤٢١هـ، دار الصميعي، الرياض.
- الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، د. شمس الدين الأفغاني، ط٢، ١٤١٩هـ، مكتبة الصديق، الطائف.
- ما جاء في البدع، محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: بدر البدر، ط١، ١٤١٦هـ، دار الصميعي، الرياض.
- مباحث في علوم الحديث، مناع القطان، ط١، ١٤٠٨هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، محمد بن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدري طبانه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زيد، ط١، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.
- مجمع البحار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار للشيخ محمد طاهر الصديقى الفتنى.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، عليّ بن أبي بكر الهيتمي، تحقيق: عبدالله محمد الـدرويش، ١٤١٤هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- المجموع الثمين من فتاوى محمد بن عثيمين، ترتيب: فهـد ناصـر الـسليمان، ط١، ١٤١٠هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.
- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمدبن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بـن قاسم، ومحمد بن عبدالرحمن بن قاسم، ١٤٢٥هـ، طباعة مجمع الملـك فهـد لطباعـة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين، محمد بن عثيمين، جمع وترتيب: فهد ناصر السليمان، ط١، ١٤٠٧هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.
- مجموعة الرسائل والمسائل، أحمد بن تيمية، تعليق: جماعة من العلماء، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الباز، مكة المكرمة.
٣٤٩- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين المفضل، تحقيق: عمر الطباع، ١٤٢٠هـ، دار القلم، بيروت.
- المحصول في علم الأصول، محمد عمر الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، مؤسـسة الرسالة.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنـداوي، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المحلى في شرح المجلى الحج والآثار، عليّ بن أحمد بن حزم، اعتنى به: حسان عبدالمنان، بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- مختصر التحفة الإثنى عشرية، محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الـدين الخطيـب، (ب. ت)، المكتبة السلفية، القاهرة.
- مختصر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، بدر الـدين أبـو عبدالله محمد بن عليّ الحنبلي البعلي، تحقيق: عبدالمجيد سليم، دار الكتب العلمية، بيروت.

- مختصر كتاب المنهاج في شعب الإيمان، الحافظ الحسين بن الحسن بن محمد الحليمـــي، اختصره وعلق عليه: عليّ الشربجي، وآخر، ط٢، ١٤١٩هــ، دار البشائر، دمشق.
- مدارج السالكين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: عماد عامر، ١٢٢٤هـــ، دار الحديث، القاهرة.
- مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، د. خالد كـبير عـلال، ط١، ١٤٢٤هـ، دار البلاغ، الجزائر.
- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد القاضـي، ط١، ١٤٢٦هـــ، دار العاصمة، الرياض.
- المرشد الأمين لاعتقادات فرق المسلمين والمشركين، طه عبدالرؤوف سـعد، ٢٠٠٨م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح، عليّ سلطان القري، تحقيق: جمال عيتاني، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا عليّ قاري، تحقيق: جمـال عيتـاني، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مسألة الحرف والصوت في كلام الله، د. محمد عبدالرحمن الخميس، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (٢٧)، ١٤٢٠هـ.
- مسألة في التوحيد وفضائل لا إله إلا الله"يوسف بن عبـداهادي المقدسـي، تحقيـق: عبداهادي محمد منصور، ط١، ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتـصاف لابن المنير، (عرض ونقد)، صالح غرم الله الغامدي، ط١، ١٤١٨هـ، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل.
- المسائل والرسائل عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع وتحقيق ودراسة: عبدالإله الأحمدي، ط١، ١٤١٢هـ، دار طيبة، الرياض.
- المستصفى من علم الأصول، محمد الغزالي ط١، ٢٠٠٨ م، المكتبة العصرية، بيروت.

-مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة.
- مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان عليّ حسن، ط ١، ١٤١٣هـ، دار الوطن، الرياض.
- مصادر التلقي عند الصوفية، هارون بشير صديقي، ط١، ١٤١٧هـ، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- مصنف عبدالرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ أحمد الحكمي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار ابن خلدون.
- معالم تاريخ الفكر الفسلفي، أ. د. نجاح الغنيمي، ط١، ١٤٠٩هـ، دار المنار، القاهرة.
- معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، ١٤١٢ هـ، دار طيبة للنشروالتوزيع، الرياض.
- معالم السنن، حمد الخطابي، ط٢، ١٤٠١هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
- المعتزلة، سليمان سليم علم الدين، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها، عواد عبدالله المعتق، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ، الرياض.
- معتقد أهل السنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى، د. محمد التميمي، ط١، ١٤١٧هـ، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت.
- معتقد أهل السنّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد خليفة التميمي، دار إيلاف للنشر والتوزيع، الكويت.
- المعجم الصوفي، محمود عبدالرزاق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة.
- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ط١، ١٩٧١م، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، ١٤٢٠هـ، دار الجيل، بيروت.

- معجم المؤلفين، عمر كحالة، ط١، ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- المعجم الوسيط، أحمد الزيات وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

- معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد البيهقي، وثق أصوله ووضع فهارسه وعلق عليه: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط١، ١٤١٢هـ، دار الوعي، حلب.

- المغنى في أبواب التوحيد والعدل، عبدالجبار الهمذاني، تحقيق: د. محمود محمد قاسم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

- المغني، لابن قدامة في إثبات صفة العلوّ، تحقيق: بدر البدر، ١٤٠٦هـ، ط١، الدار السلفية، الكويت.

- مفتاح دار السعادة، محمد بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: أحمد محمد السيد، وآخر، ط١، ١٤٢٧هـ، دار ابن كثير، بيروت.

- مفهوم الافتراق، أسبابه، سبل الوقاية منه، أ. د. ناصر العقل، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ.

- مقالات الإسلاميين، عليّ الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ١٤١٩هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

- المقدمة لابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

- مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن تيمية، اعتنى به: أحمد زمرلي، ط٢، ١٤١٨هـ، دار ابن حزم، بيروت.

- مقدمة محقق التصريح بما تواتر في نزول المسيح، محمد أنور شاه الكشميري، ط١، ١٣٨٥هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- الملل والنحل، محمد عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد الفاضلي، ١٤٢٤هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن القيم، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، أعده وأخرجه: منصور السماري، ط٢، ١٤١٩هـ، الرياض.
- المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، أبي حامد الغزالي، تحقيق: د. جميل صليبيا، ود. كامل عياد، ط٧، ١٩٦٧م، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.
- المنهاج الحديث في علوم الحديث، أ. د. شرف القضاة، ط١، ١٤٢٥هـ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
- منهاج السلامة في ميزان القيامة، الحافظ محمد بن أبي بكر القيسي المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: مشعل باني المطيري، ط١، ١٤١٦هـ، دار ابن حزم، بيروت.
- منهاج السنّة النبوية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١٩هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط.
- المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، ط١، ١٣٩٩هـ، دار الفكر.
- منهج العلامة الجليل الشيخ المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"عبدالله بن رفدان الشهراني، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٤١٨هـ، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنّة.
- المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، عبدالعليم البستوي، ط١، ١٤٢٠هـ، المكتبة المكية، مكة.
- الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم موسى الشاطبي، عنى بضبطه وترقيمه ووضع تراجمه: محمد عبدالله دراز، دار الفكر العربي، مصر.
- المواقف في علم الكلام، عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، ط١، ١٤١٧هـ، دار الجيل، لبنان.

- الموسوعة الميسرة الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إعداد: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف: د. مانع بن حماد الجهني، ط٥، ١٤٢٤هـ، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
- الموضوعات، عبدالرحمن بن الجوزي، ط١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- موقف أهل السنّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة.
- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرض ونقد)، رسالة دكتوراه غير منشورة، إعداد: سليمان الغصن، ١٤١٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- النبوات، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الطويان، ط١، ١٤٢٠هـ، أضواء السلف، الرياض.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي.
- نزهة الخواطر، عبدالحي بن فخر الدين الحسيني، مراجعة: أبوالحسن الندوي، ط٢، ١٤٠٢هـ، طبع وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، حيدر آباد.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر المسمى بالإعلام بما في تاريخ الهند من أعلام، عبدالحي بن فخر الدين الحسيني، مراجعة، أبو الحسن الندوي، ط٢، ١٤٠٢هـ، طبع وزارة المعارف للحكومة العالمية الهندية، حيدر آباد.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبدالسميع الأنيس، وعصام الحرستاني، ط١، ١٤١٩هـ، دار عمار، عمان.
- نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية تحليل فلسفي للعقيدة، د. أحمد محمود صبحي، ١٤١١هـ، دار النهضة العربية، بيروت.
- النعوت والأسماء والصفات، أحمد النسائي، تحقيق: د. عبدالعزيز الشهوان، ط١، ١٤١٩هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

- نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، محمد بن أبي بكر الجوزيـة، صـححه وعلق عليه: حسن السماحي سويدان، ط١، ١٤١١هـ، دار القادري، بيروت.
- نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل مـن التوحيد، الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدرامي، تحقيق: رشيد حسن الألمعـي، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود الطبـاحي، وطاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، محمد الحمود النجـدي، ط٤، ١٤٢٢هـ، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت.
- نواقض الإيمان الاعتقادية، محمد الوهيبي، ط١، ١٤١٦هـ، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض.
- نواقض الإيمان القولية والفعلية، عبدالعزيز العبداللطيف، إشـراف: د. سـالم عبـدالله الدخيل، رسالة دكتوراه، ١٤١٣هـ، كلية أصول الدين، قسم العقيدة.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد علـيّ الـشوكاني، اعتنى به: رائد صبري علقمه، بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية، عبدالعزيز الراجحي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار التوحيد للنشر، الرياض.
- هذه هي الصوفية، عبدالرحمن الوكيل، ط٣، ١٩٩٧م، دار الكتب اللبنانية، بيروت.
- الهدية السنيّة والتحفة الوهابية النجدية، جمع وترتيب: سليمان بـن سـحمان، جمـع وترتيب: سليمان بن سحمان، تعليق: محمد رشيد رضا، ١٣٩٣هـ، مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة.
- الواسطية، زيد بن عبدالعزيز بن فياض، ط٣، ١٤١٤هـ، دار الوطن، الرياض.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وآخر، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت.

- وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين، محمد ناصر الدين الألباني، خبر الواحد وحجيته، أحمد محمود الشنقيطي، ط١، ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد خلكان، تحقيق: أحمد عباس، دار الثقافة، لبنان.

مواقع الشبكة العنكبوتية

- http://www. alhilali. net

عاشراً: فهرس الموضوعات

تم بحمد الله

In the name of god the most gracious the most merciful

Praise be to Allah, prayer and peace upon the Messenger of Allah and his family and companions.
This is a summary in English of the thesis entitled " the views of the scholar Muhammad Abd al-RahmanMubaarakfoori and believes "
(show and study) year (1353 H)
made by the student: Fatima Abdul Aziz Dawood Alaplani ,under the supervision of : Dr.Abdel Karim Bin Mohammad Al-Hamidi .
to our creed, Faculty of assets in Riyadh, University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Importance of the subject and the reasons for choosing it :

the status of Mubaarakfoori's - may God have mercy on him – as one of the top Renowned modern latecomers in India.

2 – the importance of his writings and especially his book "tohfat al-ahwadi fe sharh sunan altermthi " and it incorporates many of the issues of belief that needed to be studied .

3 – his efforts in responding to conflicts with the Sunnah and jamaah .

4 – There were some lapses in some of his views of belief, Which requires consideration.

objectives of the study:

1 – gather Mubaarakfoori 's opinions in the matters of belief, and to study it .

2 – show his effort in responding to the offenders of the Sunnah and Jammah .

The Results of the study :

• **Research Methodology:**

will take - with God willing - inductive analytical and critical approach.

According to the following:

1 – collecting Mubaarakfoori 's - may God have mercy on him - and I order them.

2 – mentioning Mubaarakfoori 's opinions - may God have mercy on him – in a summary , Then cited his words, I believe he was quoted by the scholars, and if he had spoken in more than one place, I would compare between those positions, it was agreed referred to in the footnote.

The talk was a different attempt to reconcile with.

3 - After his report in the matter, is not free for both cases:
A - If his words were supportaing to the method of the Sunnah and jamaah , then it'll be showed with ayat , hadiths,and the sayings of the Ancestors .

B - and if it is not, i will explainehis approach in the matter, and showing the right thing in it decision.

4 - in the study of the issues I will not go to the different communities where professionals starting, but if the author mentioned whether he remembers it as a matter of definition Owalrd in violation of them, except where the matter said the difference.

5 - verses attributed to the position of the Koran, and a statement that the name of the sura and verse number.

6 - Graduation conversations from their sources, if the talk was in the correct Ooohdahma settled them, and if not contained therein Krjtah of suppositions, with a statement on modern governance through scholarly opinion.

7 - Documentation Alnicol conveyed by Sheikh Mubaarakfoori - may God have mercy on him - in his books, depending on stand by.

8 - When the flags.

9 - definition bored and the bees set out to search.
10 - definition of places, and words contained alien research.
11 - to attribute text to search incoming sources, according to research methods is well known.

Results of the study:

1 - indicate the role of scientists in the dissemination of the people of the modern doctrine of advances in India.
2 - the importance of care to study the views of the flags of the people of the modern school of belief and evaluation.
3 - the impact of the political, religious, scientific, and social ill in the twelfth century AH to the life of Sheikh Mubaarakfoori and composition of the scientific and opinions of belief negatively and positively.
4 - the importance of book masterpiece Ahwadhi explain the Sunan al-Tirmidhi, and that it contains most of the views of belief, as well as for his scientific position and his reputation among students of science.
5 - Adoption of Sheikh Mubaarakfoori - God forgive him - some of the issues in the report believe the words of some scientists, and transferred to the statements without verification, which got him into error in some of them.

6 - Sheikh Mubaarakfoori disorder - God forgive him - in some of the issues of belief, and the lack of clarity of opinion in other matters.

Agreed Sheikh Mubaarakfoori Sunnis and the community in issues, and disagreed in others.

تم بحمد الله